رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن دارارماح للنشروالتوزيع

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (173) المجلد الثالث

الجزء العاشر

سبتمبر 2026

مجلة ربع سنوية

ISSN الورقي: 2392- 5418

ISSN الالكتروني:2520- 7423

DOI: 10.59799/SQZH5356

معامـــل التأثير: 2.56 Impact Factor

الايداع القانوني 243





رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن دارِرماح للنشروالتوزيع - رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (173) سبتمبر 2026

المجلد الثالث

الجزء العاشر

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن دار رماح للنشر والتوزيع -رماح / عمان –الأردن

بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة: د. قيس مهدي البياتي

هيئة تحرير المجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ د. يوسف أبو فارة	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
ا. م. د. مصدق امين عطيه	المديرية العامة لتربية صلاح الدين وزارة التربية والتعليم	العراق
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ د محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. خالد سنداوي	أكاديمية القاسمي والكلية العربية	فلسطين
أ. د. زياد عبد الحليم عبد المنعم الذيبة	جامعة الزرقاء الاهلية	الأردن
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. نضال الرمحي **(رئيس الهيئة الاستشارية)**	جامعة الزرقاء	الأردن
د. ماجدة خلف السبوع	جامعة مؤتة	الاردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان

الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. قيس مهدي البياتي	دكتوراه علاقات اقتصادية دولية	العراق
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
الدكتورة صفراوي فاطمة	استاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف	الجزائر
أم خالدة جمال فرج الشافعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
أ.م.د محمد عدنان شاكر الزبيدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
ا د مزاحم مهدي ابراهيم النجار	جامعة تكريت	العراق
أ.د. هاشم صالح مناع	أستاذ الادب والنقد والبلاغة جامعة باشن العالمية بامريكا	العراق
ا. د عباس علي حميد العبيدي	جامعة ديالى /كلية العلوم الإسلامية	العراق

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Simplified Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.
- منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- نظام التوثيق في الحاشية يكون بذكر (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، مثاله: المغني، ابن قدامة (435/6).
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512 **موقع المجلة:** http://www.remahresearch.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

//isindixing.com/isi/journaldetails.php ? :http

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/15364886773178244 29

- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.googlescholars.com

- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع //www.mandumah.com http
- قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com //http
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بو ابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) **2019**.
- قاعدة أرسيف (Arcif) .
- قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of economic-research#.XzPCkCgzZPY

أخلاقيات النشر العلمي بمجلة رماح للبحوث والدراسات

منذ تأسست مجلة رماح للبحوث والدراسات وتألقت بعددها الأول عام 2005م وهي تأخذ على عاتقها الاجتهاد والاستمرارية لبلوغ العالمية بدخولها العديد من محركات البحث العلمي وقواعد البيانات الدولية والالتزام بأخلاقيات النشر العلمي الهادف، حيث تعد أخلاقيات النشر العلمي (Scientific Publication Ethics) بمجلة رماح للبحوث والدراسات الركيزة الأساسية لضمان موثوقية البحث العلمي ونزاهة البحث الأكاديمي. فالالتزام بهذه المعايير ليس مجرد خيار مهني، بل هو واجب أخلاقي يقع على عاتق جميع الأطراف المشاركة في عملية النشر في ضوء المحاور الأخلاقية لمجلة رماح للبحوث والدراسات.

مسؤوليات الأطراف المشاركة في عملية النشر بمجلة رماح للبحوث والدراسات:

1. مسؤوليات الباحث:

حيث يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة عن المحتوى العلمي المقدم، ويجب عليه الالتزام بالأمانة العلمية، والأصالة ومنع الانتحال، وتجنب النشر المتعدد، وتحديد أسماء المشاركين بالبحث بشكل دقيق وصريح.

2. مسؤوليات المحكمين:

فبالنسبة لمجلة رماح للبحوث والدراسات يتطلب الأمر من المحكمين الالتزام التام بالموضوعية والحياد وتقييم البحث بناءً على جودته العلمية بكل شفافية وموضوعية، والسرية بعدم الكشف عن محتوى البحث أو استخدام أفكاره قبل النشر، والإفصاح بالاعتذار عن التحكيم في حال وجود علاقة قرابة أو زمالة مع الباحث.

3. مسؤوليات هيئة التحرير

وفقاً لسياسة مجلة رماح للبحوث والدراسات يعد المحرر هو الفيصل في عملية النشر، اذ يجب أن يتمتع بالاستقلالية التامة عند اتخاذ قرارات القبول أو الرفض بناءً على أهمية البحث وأصالته ووضوحه، اضافة الى الشفافية وذلك في غاية الأهمية بهدف توضيح إجراءات التحكيم والمدد الزمنية المتوقعة للباحث.

قواعد النشر والتوثيق بمجلة رماح للبحوث والدراسات

أولاً. أهداف المجلة ومجالاتها:

مجلة رماح للبحوث والدراسات مجلة دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، بهدف تعميق البحث العلمي واثرائه بنشر البحوث العلمية المقدمة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المرموقة ، والتي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية ، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمحكَّمة وفق معايير أكاديمية رصينة ، و دعم حركة البحث العلمي وتطوير المعرفة في المجالات التربوية والإنسانية بهدف إتاحة منصة علمية للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي محليًا وعربيًا ودوليًا و تعزيز الجودة والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي و الإسهام في معالجة القضايا المعاصرة من خلال دراسات علمية متخصصة.

وقد جاءت مجالات نشر المجلة لتتنوع بين:

1. العلوم التربوية .
2. العلوم الإنسانية والاجتماعية.
3. الدراسات النفسية.
4. الدراسات الإدارية والاقتصادية ذات البعد الإنساني والتربوي.
5. الدراسات الشرعية والقانونية ذات الصلة بالمجالات الإنسانية.

ثانياً. شروط واجراءات النشر في المجلة:

تستند مجلة رماح للبحوث والدراسات إلى قواعد لجنة أخلاقيات النشر (COPE - Committee on Publication Ethics) ، التي تتبع عملية النشر في المجلات العلمية المحكمة (Peer-reviewed Journals) مساراً منهجياً دقيقاً يهدف إلى ضمان جودتها قبل وصولها إلى الباحث القارئ. حيث تبدأ عملية النشر بمجلة رملح للبحوث والدراسات بمرحلة الإعداد والتقديم (Submission Phase) فتبدأ العملية بإعداد الباحث للبحث (Manuscript) وفقاً لسياسات المجلة التي تهتم بـ:

1. التنسيق والفحص المبدئي:

- التنسيق والالتزام بدليل المؤلف من حيث نوع الخط ، ونظام التوثيق (مثل APA أو IEEE)، وطريقة عرض الجداول والرسوم البيانية.
- خطاب التقديم (Cover Letter) وفقاً لرسالة موجهة لرئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات ، توضح أهمية البحث وأصالته وعدم نشره مسبقاً.
- الفحص الأولي: حيث يخضع البحث وفقا لسياسة المجلة فور استلامه لفحص متسلسل للتأكد من اكتمال الملفات ونسبة الاقتباس (Plagiarism Check) عبر برامج محددة.

2. مراجعة هيئة التحرير:

قبل إرسال البحث للتحكيم، يقوم رئيس التحرير أو المحرر المختص بعمل تقييم أولي للبحث للتأكد من الملاءمة ومدى توافق موضوع البحث مع تخصص المجلة ، والتأكد من الجودة المبدئية من حيث هل البحث مكتوب بلغة علمية رصينة ومنهجية واضحة بشكل أكاديمي يرتقي الى مستوى مجلة رماح للدراسات والبحوث. وفي هذه المرحلة، قد تتم الموافقة المبدئية على البحث لاستكماله والسير بباقي الاجراءات أو يتم الرفض إذا لم يستوفِ البحث الشروط الأساسية، مما يوفر وقت الباحث والمحكمين لاعادة النظر بالبحث بما يناسب سياسة المجلة.

3. عملية التحكيم العلمي:

وهي بالنسبة لمجلة رماح للدراسات والبحوث جوهر النشر العلمي، حيث يُرسل البحث إلى خبيرين أو ثلاثة في نفس التخصص حيث لا يعرف المحكم هوية الباحث ولا يعرف الباحث هوية المحكم لضمان الحياد. وبعد ذلك وبشكل سري يقوم المحكمون بتقييم الأصالة، المنهجية، تحليل البيانات، وقوة الاستنتاجات. وبناءً على تقارير المحكمين، يتخذ المحرر أحد القرارات التالية:

1. **القبول كما هو.**
2. **تعديلات طفيفة** تتطلب تعديلات بسيطة لا تمس جوهر النتائج.
3. **تعديلات جوهرية** تتطلب إعادة صياغة أجزاء رئيسية أو إجراء تحليلات إضافية.
4. **الرفض** في حالة وجود خلل منهجي جسيم أو عدم إضافة علمية جديدة.

وبمجرد كانت التقارير ايجابية وتم قبول البحث نهائياً يتم الطلب من الباحث أن يقوم ضمن فترة زمنية محدد بالتدقيق اللغوي ومراجعة البحث مراجعة نهائية

4. الجدول الزمني لإجراءات النشر بمجلة رماح للدراسات والبحوث:

تتبع مجلة رماح للدراسات والبحوث منذ نشأتها جدولاً زمنياً لإجراءات النشر حفاظاً على وقت الباحث والمحكم والمجلة، ةفقاً للآتي:

التحكيم الأولي للتحرير 2 - 3 أسابيع

عملية التحكيم العلمي 3 - 6 أشهر (تختلف حسب التخصص)

مراجعة الباحث للتعديلات 3 - 5 أسابيع

النشر النهائي 4 - 6 أشهر بعد القبول

افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رماح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة " رماح" المجال واسعًا لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، لذا سوف تصدر المجلة اعتبارًا من سنة (2025) بشكل ربع سنوي، حيث سوف يصدر المجلد الاول في شهر كانون ثاني ويغطي الأبحاث المقبولة في المجلة لشهر كانون ثاني، شباط، وآذار، وسوف يصدر عدد الربع الثاني لهذه السنة في شهر نيسان ويغطي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لأشهر نيسان، آيار، وحزيران، بينما سيصدر المجلد الثالث في شهر تموز ويحتوي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لشهور تموز، أب وأيلول، بينما سيصدر المجلد الرابع لهذه السنة في شهر تشرين الأول .

وما هذا التعديل في تاريخ إصدار المجلدات إلا تحقيقًا لمتطلبات الانضمام لمستوعبات عربية وعالمية مرموقة، وسوف تغطي المجلة العلوم الاجتماعية كما هي عادتها بكل فروعها المختلفة

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشيًا مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
هيئة تحرير المجلة	A
الهيئة الاستشارية للمجلة	B
شروط النشر	D
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	E
أخلاقيات النشر العلمي	F
قواعد النشر والتوثيق	H
افتتاحية العدد	K
فهرس المحتويات	L - P
أثر استخدام الأعداء الحيوية في مكافحة دودة الحشد الخريفية في محصول الذرة العلفية وتحسين إنتاجيته وقيمته الغذائية للمجترات إعداد: الاء عبد الحمدان الديات أسيل طالب عبد العزيز البقور	21 - 61
أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان: دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة (1983–2024م) عبد الوهاب محمد عبد الله ب. عبد العظيم سليمان المهل د. هويدا آدم الميع	62 - 96
المحاسبة الإبداعية ودور الذكاء الاصطناعي في الحد من تأثيرها د. خليل راضي حسن، د. باسم عبدالله كاظم، م.م. حسن ميثم كريم، م.م. رحيم رعد حميد جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني السماوة	97 - 130
المتطلبات الأساسية لتطبيق البلديات الإلكترونية ومستوى تو افر هذه المتطلبات في البلديات في فلسطين الدكتور يوسف أبو فاره جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين أ. محمد فتحي حوتري / جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين	131 - 151

الموضـــوع	الصفحة
الآثار المجتمعية للهجرة على البلدان العربية المصدرة للمهاجرين دراسة تحليلية: المدرس المساعد غسق صادق عبد الرضا جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية	152 - 172
ٱلتَّحَدِّيَاتُ ٱلَّتِي تُوَاجِهُ نِظَامَ ٱلتَّعْلِيمِ ٱلْمَدْرَسِيِّ بِمُحَافَظَاتِ غَزَّةَ خِلَالَ حَرْبِ 2023 وَسُبُلُ تَجَاوُزِهَا إعداد: أ. هيا رياض أحمد أبو زناد/ باحثة دكتوراه د. محمود إبراهيم خلف الله / أستاذ الإدارة التربوية المشارك	173 - 233
دور التمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة: دراسة تطبيقية على شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية إعداد: ناصر بن طرقي الدوسري	234 - 267
دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط الانظمة العسكرية في السودان (1964 – 1985 م) دراسة تحليلية مقارنة لثورتي اكتوبر 1964 م – ابريل 1985 م اعداد : أ .ابراهيم علي ابراهيم علي (سقيدة) د. عفاف خيري محمد	268 - 288
مقاصد المعاملات المالية في شركة العنان إعداد: محمد سلامة فريح أبو صبيح باحث في برنامج دكتوراة الفقه وأصوله المشترك بين جامعات القدس والخليل والنجاح أ.د. محمد مطلق محمد عساف (بروفيسور في الفقه وأصوله، رئيس قسم الفقه والتشريع، جامعة القدس، فلسطين)	289 - 309

الموضـــوع	الصفحة
تحولات السلطة الدينية في البيئة الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي: (دراسة تحليلية نقدية) إعداد: م . م حسين علي صاحب المديرية العامة للتربية في محافظة النجف	310 - 321
دور المقررات الإلكترونية لتنمية التأمُّل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد إعداد: إبتسام فهيد الدوسري	322 - 377
فاعلية تمرينات وفق إستراتيجية IRE في الذكاء الجسمي- الحركي وتعلم مهارتي الارسال والاستقبال بالكرة الطائرة للطلاب إعداد: م.م. هند عبد الأمير عبد الكاظم وزارة التربية المديرية/ العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف مدرسة التضامن الابتدائية للبنات	378 - 392
النظام القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القانون: إعداد: د. عوض الفاضل محمد داؤود	393 - 421
تاريخ الجاليات اليهودية في الهند والصين في العصور الوسطى إعداد: ا.م.د. ازهار هادي فاضل جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الانسانية	422 - 443

الموضـــوع	الصفحة
أتمتة الإجراءات الإدارية و أثرها في تطوير المنظمات دراسة حالة – الأحوال المدنية(مدينة أبها) إعداد د. سمر محمد الطاهر ياسين / رانيا منصور محمد هادي	444 - 484
التحول الرقمي و أثره على تحريك الدعوى الدستورية في التشريع الأردني دراسة مقارنة إعداد: د. محمد مقبل سالم العندلي أستاذ القانون الإداري المشارك / جامعة اربد الأهلية / كلية القانون	510 - 485
بلاغة الصمت والسكوت في النص القرآني دراسة في الدلالات التفسيرية إعداد م.م حسام حاتم الفياض تربية صلاح الدين قسم تربية السليمانية	511 - 538
الرغبة بالاكتنازلدى طلبة جامعة الموصل هدى سعد مرعي أ. د قيس محمد علي جامعة الموصل	539 - 567
النهضة القضائية في الدولة الريانية ودور الشريعة الإسلامية فيها أ.د. حازم أحمد بصيلي أستاذ المناهج وطرق التدريس قسم التاريخ، أستاذ تاريخ التعليم كلية التربية	568 - 636

الموضـــوع	الصفحة
Pregnant Women's Perceptions of Antenatal Care Services in Royal Medical Services **By:** **1. Mrs. Nadia Mohammad Wanes Alshraideh.** RN. Masters in Critical Care Nursing, Higher Dilpoma in Midwifery. Princess Muna College of Nursing/ Mutah University. 2. **pharm.D Orouba Mohammad saad Al Manaseer** Bachelor degree of Clinical pharmacist from University of Jordan, higher diploma in NGOS management from German Jordanian university.	**637 - 650**
The Structure of Financial Revenues in Iraq and Their Role in Achieving Sustainable Economic Development: An Analytical Study Covering Selected Years up to 2025 **By:** **Dr. Qais Mahdi Hassan1** Imam Sadiq University, College of Administrative and Financial Sciences	**651 - 666**
Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa: Sources, Narratives, and the Reconstruction of Regional History **أ.د .حازم أحمد بصيلي** **أستاذ المناهج وطرق التدريس – قسم التاريخ، أستاذ تاريخ التعليم – كلية التربية**	**667 - 702**
Islamic Coinage in the Rayyanid State **Dr. Ismail Mosaad Gharib Abdelmohsen** **PhD in Economics**	**703 - 723**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر استخدام الأعداء الحيوية في مكافحة دودة الحشد الخريفية في محصول الذرة العلفية وتحسين إنتاجيته وقيمته الغذائية للمجترات

إعداد: الاء عبد الحمدان الديات

[1] بكالوريوس وقاية نباتية، الماجستير في التغير المناخي والاستدامة الزراعية والأمن الغذائي.

أسيل طالب عبد العزيز البقور

[1] بكالوريوس بالطب والجراحة البيطرية.

The Effect of Using Biological Control Agents to Manage Fall Armyworm in Forage Maize and Improve Its Productivity and Nutritional Value for Ruminants

Alaa Abd Alhamdan Aldeat **Aseel Taleb Abdulaziz Al-Baqour**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام الأعداء والعوامل الحيوية في مكافحة دودة الحشد الخريفية (*Spodoptera frugiperda*)في محصول الذرة العلفية، والكشف عن انعكاس ذلك على إنتاجية المحصول وبعض مؤشرات قيمته الغذائية للمجترات، إلى جانب التعرف إلى واقع استخدام المزارعين للمكافحة الحيوية والمعوقات التي تحد من تبنيها في شمال الأردن. واعتمدت الدراسة المنهج المختلط من خلال الجمع بين الشق الميداني المسحي والشق التجريبي الحقلي والمخبري. وتكوّن مجتمع الدراسة الميدانية من (317) مزارعًا للذرة العلفية في محافظات إربد والمفرق وجرش وعجلون، وجرى توزيع (200) استبانة، استُرد منها (182) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استرداد بلغت (91%). أما الشق التجريبي، فنُفذ باستخدام تصميم القطاعات العشوائية الكاملة(RCBD) ، وتكوّن من خمس معاملات بأربعة مكررات، شملت الشاهد، والمكافحة الكيميائية، وفطر *Beauveria bassiana*، والنيماتودا *Steinernema carpocapsae*، والمعاملة الحيوية المشتركة بين الفطر والنيماتودا.

أظهرت النتائج الميدانية ارتفاع مستوى الإصابة بدودة الحشد والخسائر المدركة في المحصول؛ إذ وصف (77.5%) من المزارعين الإصابة بأنها مرتفعة أو مرتفعة جدًا، وأشار (77.0%) إلى أن الخسائر في الإنتاج كانت كبيرة أو كبيرة جدًا. كما أظهرت النتائج استمرار الاعتماد المرتفع على المكافحة الكيميائية بنسبة (73.6%)، مقابل انخفاض واضح في استخدام المكافحة الحيوية، إذ بلغ المتوسط العام للممارسات المرتبطة بها (1.73 من 5). وجاءت معوقات التبني بدرجة مرتفعة بمتوسط كلي بلغ (4.10 من 5)، وتصدرت المعوقات الاقتصادية والتسويقية بمتوسط (4.35)، تلتها المعوقات المعرفية والفنية بمتوسط (4.12).

وفي الشق التجريبي، أظهرت المعاملة الحيوية المشتركة كفاءة مرتفعة في مكافحة دودة الحشد، إذ حققت خفضًا في كثافة اليرقات بلغ (86.6%)، مقارنة بـ(88.7%) للمعاملة الكيميائية، وتفوقت على استخدام الفطر أو النيماتودا منفردين. كما حققت المعاملة المشتركة غلة علفية خضراء بلغت (54.1 طن/هكتار) ومحصول مادة جافة بلغ (14.8 طن/هكتار)، مقارنة بـ(32.4) و(8.1 طن/هكتار)، على التوالي، في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معاملة الشاهد. وأظهرت التحاليل المخبرية تحسنًا في بعض مؤشرات القيمة الغذائية في المعاملة المشتركة؛ إذ بلغ البروتين الخام (9.0%)، وانخفض كل من NDF و ADFإلى (53.1%) و(29.1%)، على التوالي، وارتفع معامل الهضم المخبري للمادة الجافة إلى (67.8%)، مقارنة بـ(52.1%) في معاملة الشاهد. وخلصت الدراسة إلى أن الاستخدام المشترك للفطر والنيماتودا يمثل خيارًا حيويًا واعدًا يمكنه منافسة المكافحة الكيميائية في خفض الإصابة والمحافظة على إنتاجية الذرة العلفية وبعض خصائصها الغذائية، إلا أن انتقال هذه الفاعلية إلى التطبيق الميداني ما يزال مقيدًا بضعف المعرفة وارتفاع التكلفة ومحدودية الإرشاد والتوفر. وأوصت الدراسة بتعزيز برامج الإرشاد الزراعي، وإنشاء حقول مشاهدة تطبيقية، ودعم توفير عوامل المكافحة الحيوية بأسعار مناسبة، وتشجيع استخدامها ضمن برامج الإدارة المتكاملة لدودة الحشد الخريفية.

الكلمات المفتاحية :دودة الحشد الخريفية، الذرة العلفية، المكافحة الحيوية، الإنتاجية، القيمة الغذائية، المجترات، شمال الأردن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This study aimed to investigate the effect of using biological control agents against fall armyworm (*Spodoptera frugiperda*) in forage maize and to determine the extent to which such control measures influence crop productivity and selected indicators of nutritional value for ruminants. It also sought to assess farmers' current use of biological control practices and identify the major constraints limiting their adoption in northern Jordan. The study employed a mixed-method approach combining a field survey with field and laboratory experiments. The survey population consisted of 317 forage maize farmers from Irbid, Mafraq, Jerash, and Ajloun governorates. A total of 200 questionnaires were distributed, of which 182 valid questionnaires were returned, yielding a response rate of 91%. The experimental component was conducted using a Randomized Complete Block Design (RCBD) comprising five treatments with four replications: an untreated control, chemical control, *Beauveria bassiana*, *Steinernema carpocapsae*, and a combined biological treatment using both the fungus and the nematode. The field survey results revealed a high incidence of fall armyworm and considerable perceived crop losses. A total of 77.5% of farmers rated infestation levels as high or very high, while 77.0% reported large or very large production losses. Chemical control remained the predominant management strategy, used by 73.6% of respondents, whereas the overall level of biological control practices was low, with a mean score of 1.73 out of 5. Barriers to adoption were generally high, with an overall mean of 4.10 out of 5. Economic and marketing constraints ranked first with a mean of 4.35, followed by knowledge and technical constraints with a mean of 4.12. Experimental results showed that the combined biological treatment achieved a high level of fall armyworm control, reducing larval density by 86.6%, compared with 88.7% under chemical control, and outperforming the individual fungal and nematode treatments. The combined treatment also produced a green forage yield of 54.1 t/ha and a dry matter yield of 14.8 t/ha, compared with 32.4 and 8.1 t/ha, respectively, in the untreated control. Laboratory analyses further demonstrated improvement in several nutritional indicators under the combined biological treatment. Crude protein reached 9.0%, while neutral detergent fiber (NDF) and acid detergent fiber (ADF) decreased to 53.1% and 29.1%, respectively. In vitro dry matter digestibility (IVDMD) increased to 67.8%, compared with 52.1% in the untreated control. The study concluded that the combined application of *B. bassiana* and *S. carpocapsae* represents a promising biological control strategy capable of approaching the effectiveness of chemical control while maintaining forage maize productivity and improving selected nutritional characteristics. However, wider field adoption remains constrained by limited farmer knowledge, high costs, insufficient extension services, and limited availability of biological control products. The study recommends strengthening agricultural extension programs, establishing demonstration fields, facilitating farmers' access to affordable biological control agents, and promoting their integration into sustainable fall armyworm management programs.

Keywords: Fall armyworm, forage maize, biological control, productivity, nutritional value, ruminants, northern Jordan.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

يعد محصول الذرة العلفية من أهم المحاصيل الاستراتيجية التي تعتمد عليها تغذية المجترات، لما يتمتع به من إنتاجية وقيمة غذائية عالية. إلا أن هذا المحصول يواجه تهديداً خطيراً يتمثل في غزو دودة الحشد الخريفية (*Spodoptera frugiperda*)، والتي تعد آفة مدمرة تسبب خسائر اقتصادية في إنتاجية الذرة (Jin et al., 2021). إن التغذية الشرهة ليرقات هذه الحشرة على أوراق الذرة لا تؤدي فقط إلى انخفاض كبير في محصول المادة الجافة، بل قد يمتد أثر الضرر إلى بعض مؤشرات جودة العلف، ومنها انخفاض قابلية هضم المادة الجافة وارتفاع محتوى الألياف الحامضية (ADF)، مما ينعكس سلباً على التغذية المثلى للمجترات (Tashiro et al., 2024). وفي ظل هذه التحديات، تبرز أهمية دراسة إمكان الاستفادة من الذرة العلفية المتضررة وإدارتها تغذويًا، ومنها تحويلها إلى سيلاج للحفاظ على صحة وإنتاجية الماشية (Mogale et al., 2025).

تاريخياً، شكلت المبيدات الكيميائية إحدى الوسائل الرئيسة المستخدمة في مكافحة دودة الحشد الخريفية، إلا أن هذا الاعتماد أدى إلى ظهور سلالات مقاومة للمبيدات، فضلاً عما يرتبط بالاستخدام المكثف وغير الرشيد للمبيدات من آثار بيئية، منها التأثير في الأعداء الحيوية والكائنات غير المستهدفة وزيادة مخاطر التلوث، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للمكافحة (Rajula et al., 2021; Mweke et al., 2023). وقد دفع هذا الوضع الباحثين إلى ضرورة إيجاد بدائل مستدامة وآمنة لمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة (Azazy et al., 2025).

في هذا السياق، برزت المكافحة الحيوية باستخدام الأعداء الطبيعية كخيار استراتيجي وفعال لإدارة دودة الحشد الخريفية بطريقة صديقة للبيئة. يزخر النظام البيئي للذرة العلفية بالعديد من الأعداء الحيوية المحلية التي تشمل المتطفلات، والمفترسات، والممرضات الحشرية، والتي يجب الحفاظ عليها واستغلالها في برامج المكافحة (Veershetty, & Maruthadurai,2024). وقد أثبتت الدراسات فاعلية العديد من هذه الكائنات، مثل استخدام متطفلات البيض من جنس *Trichogramma* التي أظهرت قدرة عالية على التطفل وخفض كثافة الآفة وتخفيف أضرارها في الحقل (Jin et al., 2021).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إضافة إلى ذلك، أظهرت الممرضات الحشرية إمكانيات واعدة جداً؛ حيث أثبتت الفطريات الممرضة للحشرات مثل *Beauveria bassiana* قدرتها على إحداث نسب وفيات عالية في بيض ويرقات الآفة وتقليل كفاءتها التغذوية (Idrees et al., 2022). كما بينت الأبحاث أن النيماتودا الممرضة للحشرات (EPNs) تمتلك فاعلية عالية في القضاء على أطوار اليرقات والعذارى في كل من المختبر والحقل، بما يجعلها من الخيارات الواعدة في برامج المكافحة الحيوية (Wang et al., 2022; Wattanachaiyingcharoen et al., 2021; Ratnakala et al., 2023). علاوة على ذلك، دُرست استراتيجيات متكاملة أخرى مثل الاستخدام المزدوج للفطريات والنيماتودا الممرضة (Abd El Azim et al., 2024)، أو استخدام الفيروسات المتخصصة كبدائل للمبيدات (Mweke et al., 2023)، أو دمج المعاملات الحيوية مع الممارسات الزراعية كالتحميل المحصولي (Singh et al., 2025). وأظهرت هذه الاتجاهات درجات متفاوتة من النجاح في خفض الإصابة أو أعداد الآفة وتحسين كفاءة مكافحتها، مما يدعم أهمية دمج وسائل المكافحة الحيوية ضمن برامج الإدارة المتكاملة للآفة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي أثبتت فاعلية عدد من الأعداء الحيوية والممرضات الحشرية في مكافحة دودة الحشد الخريفية، فإن جانبًا كبيرًا منها ركز على مؤشرات الإصابة ومعدلات موت الآفة، في حين ما يزال الربط بين نجاح المكافحة الحيوية وبين الأثر النهائي في إنتاجية الذرة العلفية ومؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات بحاجة إلى مزيد من البحث. كما تبرز أهمية التعرف إلى واقع استخدام هذه الوسائل لدى المزارعين والمعوقات التي تحد من تبنيها ميدانيًا. ومن هذا المنطلق، يجمع البحث الحالي بين شق ميداني يعتمد على الاستبانة لدراسة واقع المشكلة وممارسات المزارعين، وشق تجريبي لتقييم كفاءة الأعداء الحيوية في خفض الإصابة بدودة الحشد الخريفية، وقياس انعكاس ذلك على إنتاجية الذرة العلفية وبعض مؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتحدد المشكلة البحثية في التأثير السلبي المتزايد لدودة الحشد الخريفية (*Spodoptera frugiperda*) في محصول الذرة العلفية؛ إذ تؤدي هذه الآفة إلى خسائر في الإنتاجية (Jin et al., 2021)، ويمتد أثرها إلى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بعض مؤشرات القيمة الغذائية، مثل انخفاض قابلية هضم المادة الجافة وزيادة نسبة الألياف الحامضية (ADF)، مما قد يؤثر في كفاءة التغذية للمجترات (Tashiro et al., 2024). وفي مواجهة هذا التهديد، شكّلت المبيدات الكيميائية الخيار الأبرز للإدارة؛ إلا أن ظهور سلالات مقاومة للآفة وما يرتبط بالاستخدام المكثف من آثار ومخاطر بيئية، يحد من استدامة الاعتماد المنفرد على المكافحة الكيميائية، ويعزز الحاجة إلى بدائل أكثر استدامة للسيطرة على الآفة (Rajula et al., 2021; Azazy et al., 2025).

في هذا السياق، برزت المكافحة الحيوية باستخدام الأعداء الطبيعية والممرضات الحشرية كخيار واعد يسهم في خفض كثافة الآفة وشدة الإصابة ضمن برامج الإدارة المتكاملة (Mweke et al., 2023; Maruthadurai & Veershetty, 2024). ومع ذلك، يلاحظ أن جانبًا معتبرًا من الدراسات السابقة ركز بشكل أساسي على المؤشرات الحشرية البحتة – مثل نسب التطفل ومعدلات موت اليرقات – لتقييم كفاءة هذه الوسائل (Ratnakala et al., 2023; Abd El Azim et al., 2024)، في حين تبدو الدراسات التي تربط بوضوح بين فاعلية المكافحة الحيوية وبين الأثر النهائي في كمية إنتاج الذرة العلفية وبيان مدى انعكاس ذلك على بعض مؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات أقل حضورًا، على الرغم من الأهمية القصوى لهذا الجانب في إدارة المحاصيل العلفية (Mogale et al., 2025).

إلى جانب هذه الفجوة التجريبية والتغذوية، تبرز الفجوة التطبيقية وفجوة التبني الميداني، والتي تتمثل في محدودية الدراسات التي تقيس مستوى وعي المزارعين بالبدائل الحيوية، وترصد ممارساتهم الفعلية، وتحدد المعوقات التي تحد من تبنيهم لها، ولا سيما في البيئة الزراعية الأردنية. وعليه، تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى منهجية متكاملة تجمع بين الاستبانة لدراسة واقع الممارسات الميدانية ومعوقات التبني، والتجربة التطبيقية لبيان مدى فاعلية الأعداء الحيوية في خفض الإصابة بدودة الحشد الخريفية وانعكاس ذلك على إنتاجية المحصول وقيمته الغذائية. وتتبلور هذه المشكلة في السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر استخدام الأعداء الحيوية في مكافحة دودة الحشد الخريفية في محصول الذرة العلفية وتحسين إنتاجيته وبعض مؤشرات قيمته الغذائية للمجترات، وما واقع استخدام المزارعين لهذه الوسائل والمعوقات التي تحد من تبنيها ميدانيًا؟**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع ممارسات المزارعين ومدى استخدامهم للأعداء الحيوية في مكافحة دودة الحشد الخريفية في الذرة العلفية؟

2- ما المعوقات (الفنية، والاقتصادية، والمعرفية) التي تحد من تبني المزارعين لوسائل المكافحة الحيوية؟

3- ما فاعلية استخدام الأعداء الحيوية في خفض كثافة آفة دودة الحشد الخريفية وشدة إصابتها لمحصول الذرة العلفية تجريبياً؟

4- ما انعكاس استخدام المكافحة الحيوية لدودة الحشد الخريفية على تحسين كمية إنتاج الذرة العلفية وبعض مؤشرات جودتها الغذائية للمجترات؟

أهداف الدراسة

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى واقع الممارسات الميدانية للمزارعين ومدى توظيفهم للأعداء الحيوية في إدارة آفة دودة الحشد الخريفية.
2. تحديد المعوقات التي تواجه المزارعين وتحول دون تبنيهم لبرامج المكافحة الحيوية في مزارع الذرة العلفية.
3. التحقق التجريبي من فاعلية الأعداء الحيوية والممرضات الحشرية في خفض أعداد الآفة وتقليل نسب الضرر في الحقل.
4. بيان أثر المكافحة الحيوية الناجحة في إنتاجية الذرة العلفية (محصول المادة الجافة) وانعكاس ذلك على استعادة مؤشرات قيمتها الغذائية المثلى للمجترات.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مسارين رئيسين؛ **الأهمية العلمية (النظرية)** وتتمثل في سد الفجوة البحثية في الأدبيات من خلال ربط فاعلية المكافحة الحيوية ليس فقط بالمؤشرات الحشرية (موت الآفة)، بل بالناتج

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النهائي المتمثل في الإنتاجية والقيمة الغذائية للذرة العلفية للمجترات، فضلاً عن تقديم بيانات مسحية حديثة حول سيكولوجية وممارسات المزارعين. أما **الأهمية التطبيقية (العملية)** فتكمن في تقديم حلول بيئية مستدامة وآمنة تقلل من الاعتماد على المبيدات الكيميائية ومخاطرها، مما يدعم الإرشاد الزراعي في توجيه المزارعين لتجاوز معوقات التبني. كما تسهم نتائج الدراسة في حماية محصول استراتيجي يدعم قطاع الثروة الحيوانية، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية لإنتاجية المزارع ويضمن توفر أعلاف آمنة وعالية الجودة.

الدراسات السابقة

الاتجاه الأول: الدراسات التي تناولت أثر الإصابة وإدارة دودة الحشد الخريفية في إنتاجية الذرة العلفية وقيمتها الغذائية

اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى تجاوز الاقتصار على قياس كثافة دودة الحشد الخريفية أو نسب موتها، لتتناول انعكاسات الإصابة وطرائق إدارتها على **الإنتاجية العلفية والجوانب التغذوية والاقتصادية للمحصول**.وفي هذا الإطار، بحثت دراسة **Singh et al. (2025)** أثر التحميل المحصولي بين الذرة واللوبيا واستخدام أحد المنتجات الحيوية العقلانية في إدارة دودة الحشد الخريفية في الذرة العلفية. واعتمدت الدراسة تصميم القطاعات العشوائية الكاملة عبر ثلاثة مواسم زراعية، وقارنت بين زراعة الذرة العلفية منفردة أو محملة باللوبيا مع معاملات مختلفة للمكافحة. وأظهرت النتائج أن الدمج بين التحميل المحصولي والمعاملة الحيوية أسهم في خفض مستويات الإصابة بالآفة، وارتبط بتحقيق إنتاجية علفية وعائد اقتصادي أفضل مقارنة ببعض المعاملات الأخرى. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها للبحث الحالي من كونها ربطت بين إدارة دودة الحشد وبين الناتج الإنتاجي للذرة العلفية، إلا أن اهتمامها انصب بصورة أساسية على الإصابة والإنتاج والعائد الاقتصادي، دون التوسع في قياس التغير في المكونات الكيميائية والقيمة الغذائية للعلف المقدم للمجترات.

ومن منظور أكثر ارتباطًا بالتغذية الحيوانية، تناولت دراسة **Mogale et al. (2025)** إمكانية الاستفادة من الذرة العلفية المتضررة بدودة الحشد الخريفية من خلال تحويلها إلى سيلاج وتقييم جودته التغذوية وأثره في أداء الحيوانات وصحتها وجدواه الاقتصادية. وأجريت التجربة على (12) عجلة من أبقار *Red Kandhari*،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقورنت تغذية الحيوانات على سيلاج سليم بسيلاج منتج من ذرة متضررة بالآفة لمدة (90) يومًا. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية جوهرية في عدد من مؤشرات جودة التخمر وهضم العناصر الغذائية والزيادة الوزنية والحالة الصحية للحيوانات بين المجموعتين. وتبرز أهمية هذه الدراسة في انتقالها من منظور وقاية النبات إلى **النتيجة التغذوية النهائية للمجترات**، إلا أنها ركزت على كيفية الاستفادة من المحصول بعد تعرضه للإصابة، ولم تختبر قدرة المكافحة الحيوية على الحد من الضرر ابتداءً وانعكاس ذلك على الحفاظ على الإنتاجية والقيمة الغذائية للمحصول.

وفي السياق نفسه، ولكن من زاوية قياس الأثر المباشر للضرر الورقي، سعت دراسة **Tashiro et al. (2024)** إلى تحديد تأثير إزالة الأوراق في نمو الذرة ومحصولها وجودة العلف باعتبارها محاكاة للأضرار التي تسببها دودة الحشد الخريفية. ونُفذت التجربة على زراعات ربيعية وصيفية، من خلال إزالة أجزاء من أوراق النباتات في مراحل نمو مختلفة ومقارنتها بنباتات لم تتعرض للإزالة. وأظهرت النتائج أن شدة الضرر الورقي ارتبطت بانخفاض محصول المادة الجافة، إلى جانب تغير بعض مؤشرات الجودة الغذائية، ولا سيما ارتفاع محتوى الألياف الحامضية (ADF) وانخفاض قابلية هضم المادة الجافة. وتوفر هذه الدراسة أساسًا مهمًا للبحث الحالي في اختيار مؤشرات تقييم القيمة الغذائية، كما تؤكد أن أضرار الآفة لا تقتصر على الجانب الكمي للمحصول، وإنما قد تمتد إلى خصائصه العلفية. ومع ذلك، فقد اعتمدت الدراسة على محاكاة الضرر بإزالة الأوراق، ولم يكن هدفها تقييم أثر استخدام الأعداء الحيوية في الحد من هذا التدهور.

أما دراسة **Mweke et al. (2023)** فقد تناولت إدارة دودة الحشد الخريفية باستخدام لقاح فيروس الباكولو المعاد تدويره من يرقات سبق معاملتها بالفيروس، وذلك بهدف تقييم إمكانية توفير وسيلة حيوية منخفضة التكلفة يمكن استخدامها تحت الظروف الحقلية. وجمعت الدراسة بين الاختبارات المختبرية وتجارب الذرة الحقلية، وتضمنت إلى جانب قياس وفيات اليرقات تقييم إنتاجية المحصول. وأظهرت النتائج تفاوتًا في معدلات موت اليرقات، كما أظهرت أن المعاملة بالفيروس المعاد تدويره، رغم عدم منعها الضرر كليًا، حققت محصولًا اقترب من المحصول المتحقق في المعاملة الكيميائية. وتتميز هذه الدراسة عن كثير من الدراسات الحشرية بأنها انتقلت من مجرد قياس موت الآفة إلى رصد الأثر في الغلة، إلا أنها لم تتناول القيمة الغذائية للذرة العلفية أو المؤشرات المرتبطة بتغذية المجترات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويتضح من هذا الاتجاه أن الدراسات أخذت تدريجيًا في الانتقال من قياس الإصابة وحدها إلى الاهتمام بالآثار الإنتاجية والتغذوية والاقتصادية لدودة الحشد الخريفية. ومع ذلك، ظلت العلاقة المتكاملة التي تبدأ بتطبيق المكافحة الحيوية، ثم تقيس خفض الإصابة، وتنتهي بقياس **إنتاجية الذرة العلفية ومؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات** أقل تناولًا بصورة مباشرة، وهو ما يمثل أحد الجوانب التي يسعى البحث الحالي إلى دراستها.

الاتجاه الثاني: الدراسات التي تناولت فاعلية الأعداء الحيوية والممرضات الحشرية في مكافحة دودة الحشد الخريفية

تركز جانب كبير من الأدبيات على اختبار كفاءة مجموعة متنوعة من عوامل المكافحة الحيوية في خفض أعداد دودة الحشد الخريفية أو إحداث الموت في أطوارها المختلفة، وشملت هذه العوامل النيماتودا والفطريات والفيروسات ومتطفلات البيض.

ففي واحدة من أحدث الدراسات الحقلية، قيّمت دراسة **Azazy et al. (2025)** فاعلية عدد من العوامل الممرضة للحشرات ضد دودة الحشد الخريفية في الذرة من خلال تطبيق النيماتودا والبكتيريا والفطريات في قلب النبات خلال موسمين زراعيين متتاليين. وأظهرت الدراسة ارتفاع كفاءة بعض المعاملات، ولا سيما النيماتودا *Steinernema carpocapsae* التي حققت انخفاضًا مرتفعًا في أعداد اليرقات الحية، إلى جانب فاعلية متفاوتة للعوامل البكتيرية والفطرية. وتدعم هذه النتائج إمكان استخدام العوامل الممرضة للحشرات ضمن برامج الإدارة المتكاملة لدودة الحشد، إلا أن المؤشرات التي ركزت عليها الدراسة ظلت مرتبطة في المقام الأول بكفاءة مكافحة الآفة.

وفي اتجاه يسعى إلى رفع كفاءة المكافحة من خلال الجمع بين أكثر من عامل حيوي، اختبرت دراسة **Abd El Azim et al. (2024)** التأثير المشترك للنيماتودا *Heterorhabditis taysearae* والفطر *Beauveria bassiana* ضد يرقات دودة الحشد الخريفية. وقورنت المعاملات المنفردة بالتطبيق المزدوج الذي تم فيه تلقيح اليرقات بالنيماتودا بعد العدوى الفطرية. وأظهرت النتائج أن المعاملة المشتركة رفعت معدلات الإماتة وسرعت موت اليرقات، إلى جانب تأثيرها في إنتاج الجراثيم الفطرية مقارنة ببعض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستخدامات المنفردة. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إبراز إمكانية المقارنة بين استخدام عامل حيوي منفرد واستخدام أكثر من عامل بصورة تكاملية، كما تشير إلى أهمية دراسة التفاعلات بين عوامل المكافحة عند تصميم المعاملات التجريبية.

ومن زاوية التطبيق الحقلي، قدمت دراسة **Ratnakala et al. (2023)** معالجة عملية لكيفية إيصال النيماتودا الممرضة للحشرات إلى المكان الذي توجد فيه اليرقات داخل نبات الذرة، حيث اختبرت التطبيق المباشر في قلب النبات للنيماتودا *Steinernema carpocapsae* و*Heterorhabditis indica* بعد خلطها بالرمل في حقول الذرة الحلوة خلال موسمين زراعيين. وأظهرت النتائج انخفاضًا معنويًا في تعداد اليرقات ودرجات تضرر الأوراق، ووصلت بعض المعاملات إلى مستويات من الكفاءة تقارب المعاملة الكيميائية. وتكشف هذه الدراسة أن نجاح المكافحة الحيوية لا يتوقف على نوع العامل الحيوي وحده، وإنما يتأثر كذلك **بطريقة التطبيق وموضعه والبيئة الحاملة للعامل الحيوي**، وهي عناصر مهمة عند تصميم التجربة الحقلية للبحث الحالي.

وفيما يتعلق بالنيماتودا المحلية، بحثت دراسة **Wang et al. (2022)** انتشار النيماتودا الممرضة للحشرات في منطقة غوانغشي وإمكان استخدامها ضد دودة الحشد الخريفية. واعتمد الباحثون على (218) عينة تربة جُمعت من (46) موقعًا، أعقبها التعريف الجزيئي للعزلات وإجراء اختبارات حيوية على أطوار مختلفة من الآفة. وأظهرت النتائج أن كفاءة النيماتودا في إحداث الموت تأثرت بالتركيز والعمر اليرقي، حيث أبدت يرقات الأطوار المبكرة حساسية أعلى من الأطوار المتقدمة، كما أظهرت المعاملات تأثيرًا في خروج الحشرات البالغة من العذارى. وتشير هذه النتائج إلى أن **العمر اليرقي والتركيز المستخدم يمثلان عاملين أساسيين في تحديد كفاءة المكافحة بالنيماتودا**.

وفي الاتجاه نفسه، لكن باستخدام الفطريات الممرضة، اختبرت دراسة **Idrees et al. (2022)** اثنتي عشرة عزلة من *Beauveria bassiana* ضد البيض واليرقات حديثة الفقس لدودة الحشد الخريفية، مع قياس معدلات الإماتة وبعض مؤشرات الكفاءة التغذوية للحشرة. وكشفت النتائج عن تفاوت واضح بين العزلات، حيث حققت بعض العزلات معدلات مرتفعة من التأثير في البيض واليرقات، إضافة إلى خفض كفاءة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التغذية لدى الحشرة. وتوضح هذه النتائج أن نجاح استخدام *B. bassiana* لا يرتبط باسم النوع وحده، بل يتأثر أيضًا **بالعزلة المستخدمة والتركيز والطور المستهدف من الحشرة**.

وسبقت ذلك دراسة **Wattanachaiyingcharoen et al. (2021)** التي اختبرت ضراوة عزلتين محليتين من النيماتودا، هما *Heterorhabditis indica* و*Steinernema siamkayai*، ضد الطورين اليرقيين الثاني والخامس لدودة الحشد تحت ظروف المختبر والبيت المحمي. وأظهرت النتائج زيادة نسب الإماتة مع زيادة التركيز، إلى جانب ارتفاع حساسية يرقات الطور الثاني مقارنة بالطور الخامس، وتفوق *H. indica* في بعض المعاملات. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه Wang et al. (2022) بشأن أهمية العمر اليرقي والتركيز في تحديد فاعلية النيماتودا، وهو ما يعزز ضرورة ضبط توقيت تطبيق العدو الحيوي في الدراسات الحقلية.

وعلى صعيد الفطريات الممرضة للحشرات أيضًا، قامت دراسة **Rajula et al. (2021)** بعزل واختبار ست عزلات محلية من *Beauveria bassiana* ضد دودة الحشد الخريفية في تايلاند، مع توصيف العزلات جزيئيًا ومورفولوجيًا. وأظهرت العزلات درجات متفاوتة من الإمراضية، وحققت إحدى العزلات معدلات مرتفعة من إماتة اليرقات. وتؤكد هذه الدراسة، إلى جانب Idrees et al. (2022)، أهمية **اختيار العزلة الفطرية الملائمة** وعدم التعامل مع جميع عزلات النوع الواحد باعتبارها متساوية في الكفاءة الحيوية.

وفي مسار مختلف عن الممرضات الحشرية، تناولت دراسة **Jin et al. (2021)** إمكان استخدام متطفلات البيض من جنس *Trichogramma* ضد دودة الحشد الخريفية. واختبرت الدراسة سبعة أنواع من المتطفلات في المختبر، ثم أجرت تقييمات حقلية لبعض الأنواع في حقول الذرة. وأظهرت النتائج اختلاف القدرة التطفلية بين الأنواع، مع تسجيل معدلات تطفل مرتفعة لبعضها وانخفاض كثافة اليرقات في النباتات المعاملة مقارنة بالشاهد. وتوضح هذه الدراسة أن المكافحة الحيوية لدودة الحشد لا تقتصر على الممرضات الحشرية، بل يمكن أن تعتمد أيضًا على **المتطفلات الطبيعية التي تستهدف البيض قبل وصول الحشرة إلى الأطوار اليرقية المدمرة للمحصول**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبمقارنة نتائج هذا الاتجاه، يتبين وجود اتفاق عام بين الدراسات على الإمكانات الواعدة للمكافحة الحيوية، مع اختلاف مستوى الكفاءة تبعًا لنوع العامل الحيوي، وعزلته، وتركيزه، وعمر الآفة، وطريقة التطبيق. كما يلاحظ أن معظم هذه الدراسات جعلت مؤشرات النجاح الحشرية، مثل الإماتة والتطفل وخفض أعداد اليرقات وضرر الأوراق، محورًا رئيسًا للتقييم، في حين كان قياس الانعكاسات اللاحقة لهذه المكافحة على إنتاجية الذرة العلفية ومكوناتها الغذائية أقل حضورًا.

الاتجاه الثالث: الدراسات المتعلقة بالتنوع الحيوي للأعداء الطبيعية في النظام البيئي للذرة العلفية

إلى جانب الدراسات التجريبية التي اختبرت عوامل حيوية بعينها، اتجه بعض الباحثين إلى التعرف إلى التنوع الطبيعي للأعداء الحيوية الموجودة أصلًا في حقول الذرة العلفية. وفي هذا السياق، وثقت دراسة **Maruthadurai and Veershetty (2024)** الأعداء الطبيعية المرتبطة بدودة الحشد الخريفية في النظام البيئي للذرة العلفية في منطقة غوا، باستخدام المسح الحقلي والرصد والتصنيف للكائنات المصاحبة للآفة. وأسفرت الدراسة عن تسجيل (22) نوعًا من الأعداء الحيوية المحلية، شملت متطفلات البيض واليرقات، ومن أبرزها *Telenomus remus*، إلى جانب عدد من المفترسات والممرضات الحشرية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة للبحث الحالي؛ لأنها أجريت في **بيئة الذرة العلفية تحديدًا** وليس في ذرة الحبوب فقط، كما أنها تؤكد أن النظام الزراعي نفسه قد يحتوي على مورد بيولوجي طبيعي يمكن المحافظة عليه والاستفادة منه ضمن برامج الإدارة المتكاملة. ومن ناحية أخرى، فإنها تفتح المجال أمام ضرورة دراسة الأعداء الحيوية المتوافرة محليًا في بيئة الدراسة قبل الاعتماد الكامل على عوامل حيوية مستوردة أو غير متأقلمة مع الظروف البيئية المحلية.

كما تتكامل نتائج هذه الدراسة مع ما توصل إليه **Jin et al. (2021)** بشأن إمكان استخدام متطفلات البيض، ومع الدراسات التي تناولت الفطريات والنيماتودا الممرضة، بما يشير إلى أن برامج المكافحة الحيوية الأكثر استدامة قد لا تقوم على عامل واحد، بل على **استغلال منظومة متكاملة من المتطفلات والمفترسات والممرضات الحشرية المتوافقة مع النظام البيئي للمحصول**.

التعقيب على الدراسات السابقة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تكشف مراجعة الدراسات السابقة عن تطور واضح في البحوث المتعلقة بإدارة دودة الحشد الخريفية؛ إذ بدأت نسبة كبيرة من الدراسات بالتركيز على تحديد قدرة العوامل الحيوية المختلفة على قتل الآفة أو خفض كثافتها، ثم امتدت إلى اختبار تلك العوامل تحت الظروف الحقلية، ودراسة طرائق تطبيقها، والجمع بين أكثر من عامل حيوي، وصولًا إلى بعض الدراسات التي بدأت تربط الإصابة أو إدارتها بالناتج الاقتصادي والإنتاجي والتغذوي للمحصول.

ومن حيث **عوامل المكافحة المستخدمة**، أظهرت الدراسات تنوعًا كبيرًا شمل متطفلات البيض من جنس *Trichogramma* (Jin et al., 2021)، والفطريات الممرضة للحشرات، وعلى رأسها *Beauveria bassiana* (Rajula et al., 2021; Idrees et al., 2022)، والنيماتودا الممرضة للحشرات من أجناس *Heterorhabditis* و*Steinernema* (Wattanachaiyingcharoen et al., 2021; Wang et al., 2022; Ratnakala et al., 2023)، إلى جانب الفيروسات الممرضة للحشرات(Mweke et al., 2023) ، فضلًا عن التطبيقات المشتركة بين النيماتودا والفطريات .(Abd El Azim et al., 2024) ويشير هذا التنوع إلى عدم وجود وسيلة حيوية واحدة تصلح بالضرورة لجميع البيئات والظروف، وإنما تتحدد الكفاءة وفق نوع العامل الحيوي، والعزلة، والتركيز، وتوقيت التطبيق، والطور المستهدف من الحشرة، وطريقة التطبيق الحقلي.

ومن حيث **المنهجية**، غلب المنهج التجريبي المختبري والحقلي على معظم الدراسات، بينما استخدمت بعض الدراسات المسح الحقلي لتحديد الأعداء الطبيعية الموجودة في النظام البيئي للذرة العلفية (Maruthadurai & Veershetty, 2024).كما بدأت دراسات أحدث في الانتقال إلى قياس بعض المخرجات النهائية؛ إذ ربطت Singh et al. (2025) إدارة الآفة بالإنتاجية والعائد الاقتصادي في الذرة العلفية، في حين اتجهت Mogale et al. (2025) إلى تقييم القيمة التغذوية للسيلاج المنتج من الذرة المتضررة وأثره في أداء الحيوانات، بينما أثبتت Tashiro et al. (2024) أن الضرر الورقي قد ينعكس على محصول المادة الجافة وبعض مؤشرات جودة العلف.

وعلى الرغم من هذا التطور، يلاحظ أن **جانبًا كبيرًا من الأدبيات ما يزال يركز على نجاح المكافحة من منظور حشري**، من خلال معدلات الإماتة والتطفل وانخفاض أعداد اليرقات ودرجات الضرر، بينما يبدو

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الربط المتكامل بين **فاعلية العدو الحيوي، وخفض الإصابة الفعلية بدودة الحشد، وإنتاجية الذرة العلفية، وبعض مؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات** أقل تناولًا. فالعديد من الدراسات التي تناولت القيمة الغذائية لم تختبر المكافحة الحيوية ابتداءً، في حين أن الدراسات التي اختبرت المكافحة الحيوية لم تتوسع غالبًا في تحليل الناتج الغذائي النهائي للمحصول.

كذلك تكشف الدراسات السابقة عن تركيز كبير على الجانب التجريبي مقابل حضور أقل للبعد المرتبط **بواقع استخدام المزارعين للأعداء الحيوية ومعرفتهم بها والمعوقات التي تحد من تبنيها**، وبخاصة في البيئة الزراعية الأردنية. وتعد هذه المسألة مهمة لأن إثبات كفاءة العامل الحيوي تجريبيًا لا يضمن بالضرورة انتقاله إلى الاستخدام الواسع في الميدان ما لم تتوافر المعرفة والقدرة على التطبيق والجدوى الاقتصادية وسهولة الحصول عليه.

أوجه استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تحديد أهم أنواع الأعداء والعوامل الحيوية التي يمكن الاستناد إليها في بناء التجربة، وتحديد المؤشرات المناسبة لقياس شدة الإصابة وكثافة اليرقات والضرر الورقي، واختيار بعض المؤشرات الإنتاجية والغذائية المناسبة للذرة العلفية، فضلًا عن الاستفادة من الدراسات الحقلية في تحديد طرائق التطبيق وتصميم المعاملات التجريبية. كما أسهمت مراجعة الدراسات في بناء محاور الاستبانة المتعلقة بواقع استخدام وسائل المكافحة الحيوية والمعوقات الفنية والاقتصادية والمعرفية المرتبطة بتبنيها.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يتميز البحث الحالي عن معظم الدراسات السابقة في أنه لا يقتصر على اختبار فاعلية أحد الأعداء الحيوية في خفض كثافة دودة الحشد الخريفية فحسب، وإنما يسعى إلى تتبع **سلسلة الأثر كاملة** بدءًا من تطبيق المكافحة الحيوية، مرورًا بقياس خفض الإصابة وشدة الضرر، ثم قياس انعكاس ذلك على إنتاجية الذرة العلفية وبعض مؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات. كما يضيف البحث بعدًا ميدانيًا من خلال الاستبانة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للتعرف إلى واقع استخدام المزارعين لوسائل المكافحة الحيوية والمعوقات التي تحد من تبنيها، وبذلك يجمع بين **المنظور الزراعي التجريبي، والمنظور التغذوي، والمنظور التطبيقي الميداني** ضمن إطار بحثي واحد.

الجانب النظري

أولاً: الذرة العلفية وتهديد دودة الحشد الخريفية (الأثر المزدوج) يُعد محصول الذرة العلفية ركيزة أساسية في قطاع الإنتاج الحيواني نظراً لمحتواه العالي من الطاقة والمادة الجافة. غير أن غزو دودة الحشد الخريفية (*Spodoptera frugiperda*) شكّل منعطفاً خطيراً في استدامة هذا المحصول. لم يقتصر الضرر على التهام الأجزاء الخضرية وفقدان كمية المحصول فحسب، بل امتد ليضرب جودة العلف بشكل مباشر. فقد أثبتت الدراسات أن الضرر الورقي الذي تحاكي به الحشرة تغذيتها يؤدي إلى تراجع حاد في محصول المادة الجافة، وتدهور واضح في جودة العلف من خلال انخفاض قابلية هضم المادة الجافة وزيادة محتوى الألياف الحامضية (Tashiro et al., 2024).

ويستنتج مما سبق، أن الخطورة الحقيقية لدودة الحشد الخريفية في حقول الذرة العلفية تتجاوز الخسائر الكمية المرئية، لتصل إلى "خسائر تغذوية خفية"؛ إذ إن انخفاض قابلية الهضم وزيادة الألياف يعنيان انخفاض الكفاءة التحويلية للغذاء داخل جسم المجترات، مما يهدد الجدوى الاقتصادية لمزارع الإنتاج الحيواني بأكملها.

ثانياً: حتمية التحول نحو المكافحة الحيوية لمواجهة هذا التهديد، لجأ المزارعون تاريخياً إلى الإفراط في استخدام المبيدات الكيميائية. إلا أن هذا التوجه أفرز تحديات كارثية شملت تطور مقاومة لدى الحشرة، وتدمير التنوع الحيوي، وتهديداً للبيئة وصحة الإنسان (Rajula et al., 2021). علاوة على ذلك، أصبحت التكاليف الاقتصادية للمكافحة الكيميائية المتكررة عبئاً ثقيلاً على المزارعين، مما جعل البحث عن بدائل حيوية (كالنيماتودا، والفطريات، والبكتيريا، والفيروسات المتخصصة) أمراً حتمياً وليس مجرد خيار تكميلي (Azazy et al., 2025; Mweke et al., 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبناء على ما سبق، أن الاعتماد المنفرد على الحل الكيميائي بات يمثل "دائرة مغلقة" تزيد من تكاليف الإنتاج دون تحقيق استدامة وقائية. وعليه، فإن التحول نحو المكافحة الحيوية هو استجابة علمية واقتصادية ضرورية لكسر هذه الدائرة، وتأسيس نظام زراعي مرن وصديق للبيئة.

ثالثاً: آليات المكافحة الحيوية وتنوعها في النظام البيئي تتعدد وسائل المكافحة الحيوية الفعالة التي أثبتت قدرتها على كبح جماح دودة الحشد الخريفية، ويبرز الجانب النظري عدة مسارات لذلك:

1. **الاستفادة من الأعداء الطبيعية الأصيلة:** يزخر النظام البيئي للذرة العلفية بتنوع حيوي هائل يضم متطفلات البيض واليرقات، والمفترسات، والممرضات الحشرية التي يجب حمايتها وتعزيز دورها (Veershetty, & Maruthadurai,2024). على سبيل المثال، أثبتت متطفلات *Trichogramma* كفاءة عالية في التطفل على بيض الآفة وخفض أعدادها في الحقل (Jin et al., 2021).

2. **الممرضات الحشرية (الفطريات والنيماتودا):** أظهرت الفطريات الممرضة مثل *Beauveria bassiana* ضراوة عالية في اختراق جلد الآفة وإحداث وفيات كبيرة في طوري البيض واليرقات، وتقليل قدرتها على التغذية (Idrees et al., 2022; Rajula et al., 2021). بالتوازي مع ذلك، شكلت النيماتودا الممرضة للحشرات (EPNs) جبهة مكافحة قوية قادرة على استهداف اليرقات والعذارى بكفاءة عالية في بيئات التربة والزراعة المحمية (Wattanachaiyingcharoen et al., 2021; Wang et al., 2022)، خاصة عند تطبيقها المباشر في قمع النبات (Whorl) مخلوطة بالرمل لتحقيق أعلى فاعلية حقلية (Ratnakala et al., 2023).

3. **التأثير التآزري والتقنيات الزراعية:** إن دمج أكثر من عامل حيوي – كالتطبيق المزدوج للفطريات والنيماتودا – يسرع من معدلات موت الآفة ويزيد من كفاءة المكافحة (Abd El Azim et al., 2024). كما أن دمج المكافحة الحيوية مع ممارسات زراعية مستدامة مثل التحميل المحصولي (كالذرة مع اللوبيا) أثبت فاعلية في خفض الإصابة وزيادة الغلة (Singh et al., 2025).

ومن خلال استقراء هذه الاستراتيجيات، تتفق الباحثتان مع التوجه العلمي القائل بأن "قوة المكافحة الحيوية تكمن في التكامل لا في العزل". أي أن توظيف مجموعة من الأعداء الطبيعية، أو دمج الممرضات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحشرية مع الممارسات الزراعية السليمة، يوفر بيئة قاسية على الآفة ويمنع تفشيها بشكل أكثر كفاءة من استخدام آلية حيوية واحدة.

رابعاً: الإدارة التغذوية للمحاصيل المتضررة (السيلاج كحل تطبيقي) من المنظور التغذوي، لا يتوقف دور الإدارة المتكاملة عند حدود الحقل، بل يستمر حتى وصول العلف إلى الحيوان. وفي حال تضرر المحصول، تبرز تقنية "التحويل الحيوي إلى سيلاج" كاستراتيجية إنقاذ فعالة. حيث أثبتت الدراسات أن تحويل الذرة المتضررة من دودة الحشد إلى سيلاج يحافظ على جودة التخمر، ولا يؤثر سلباً في هضم العناصر الغذائية أو أداء وصحة الماشية، مما يحقق جدوى اقتصادية ممتازة (Mogale et al., 2025).

ومن خلال الاستعراض النظري السابق للأدبيات، يتضح أن فاعلية المكافحة الحيوية أصبحت حقيقة علمية مثبتة ومؤطرة بالعديد من التجارب المخبرية والحقلية. إلا أن النجاح الفني لهذه الوسائل يبقى ناقصاً إذا لم يُترجم إلى أمرين: الأول، استعادة القيمة الغذائية الحقيقية للمحصول العلفي المقدم للحيوان؛ والثاني، قناعة المزارع بتطبيقها في حقله وتجاوز المعوقات التي تمنعه من ذلك.

وبناءً على ما سبق؛ فإن إدارة آفة دودة الحشد الخريفية في الذرة العلفية تتطلب مقاربة شاملة (Holistic approach). لا يكفي إثبات أن الممرضات الحشرية تقتل الآفة، بل يجب إثبات أن هذا "القتل" سينعكس إيجاباً على محصول المادة الجافة، وعلى مؤشرات الهضم التغذوية لدى المجترات. وفي الوقت ذاته، ترى الباحثتان أن غياب الجانب الإنساني والاجتماعي (المزارع) عن معادلة البحث يجعل التوصيات العلمية حبيسة الأدراج؛ مما يحتم دراسة واقع المزارعين ومعوقاتهم. ومن هذا المنطلق النظري، تبلورت الرؤية المنهجية لهذا البحث للجمع بين تقييم الممارسات الميدانية (الاستبانة) والتطبيق الحقلي لبيان الأثر الإنتاجي والتغذوي (التجربة).

الطريقة والإجراءات (منهجية البحث)

يمثل هذا الفصل المخطط الهندسي للدراسة، حيث يوضح المقاربة المنهجية التي اعتمدتها الباحثتان للإجابة عن أسئلة البحث واختبار فرضياته. ونظراً للطبيعة المزدوجة لمشكلة البحث، والتي تتطلب قياس السلوك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البشري من جهة، والقياس البيولوجي والزراعي من جهة أخرى، فقد تم تقسيم هذا الفصل ليوضح إجراءات الشقين الميداني والتجريبي بالتفصيل.

أولاً: منهج البحث العام (المقاربة المنهجية(

لتحقيق شمولية النتائج، اعتمدت الباحثتان على **المنهج المختلط(Mixed Methods Design)** ، والذي يتكون من مسارين متوازيين:

1. **المنهج الوصفي التحليلي (المسحي :**(لتنفيذ الشق الميداني الخاص بدراسة واقع ممارسات المزارعين ومستوى معرفتهم ومعوقات تبنيهم للمكافحة الحيوية.
2. **المنهج التجريبي الكمي :**لتنفيذ الشق التطبيقي في الحقل والمختبر، بهدف قياس الأثر الفعلي للأعداء الحيوية في خفض الإصابة، وانعكاس ذلك على الإنتاجية والقيمة الغذائية بموضوعية تامة.

ثانياً: إجراءات الشق الميداني (الدراسة المسحية)

1. **مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من مزارعي الذرة العلفية في منطقة شمال الأردن ممن قاموا بزراعة المحصول خلال الموسم الزراعي الحالي أو الموسم السابق، وكان لهم دور مباشر في إدارة المحصول واتخاذ القرارات المتعلقة بمكافحة الآفات الزراعية. وبناءً على الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة لعام (2024–2025)، بلغ العدد الفعلي لمزارعي الذرة العلفية في محافظات شمال الأردن **(317) مزارعاً**.

2. **عينة الدراسة**

بالرجوع إلى الجداول الإحصائية المعتمدة لتحديد أحجام العينات (مثل جدول(Krejcie & Morgan ، ولضمان تمثيل مجتمع الدراسة البالغ (317) مزارعاً عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، فإن الحد الأدنى لحجم العينة الممثلة يبلغ **(175) مزارعاً**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولضمان استرداد هذا العدد واستبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل، ستقوم الباحثتان بتوزيع الأداة على عينة عشوائية بسيطة قوامها **(200) مزارع** من مجتمع الدراسة، مما يمنح الدراسة قوة إحصائية عالية وقدرة على تعميم النتائج بثقة في إقليم شمال الأردن.

3. **أداة الدراسة (الاستبانة)**

تم تطوير استبانة محكمة كأداة لجمع البيانات الميدانية، وتكونت في صورتها النهائية من ستة أقسام رئيسة، شملت: الخصائص الديموغرافية والمزرعية، واقع الإصابة الملحوظة، مستوى المعرفة والدوافع، الممارسات الفعلية، مقياس المعوقات (المعرفية، الاقتصادية، والتطبيقية) المكون من تدرج ليكرت الخماسي، وسؤالاً مفتوحاً لرصد الاحتياجات.

4. **صدق وثبات الأداة:**

- **الصدق الظاهري:** عُرضت الاستبانة على لجنة من المحكمين ذوي الاختصاص في (الإرشاد الزراعي، وقاية النبات، والقياس والتقويم) للتأكد من الانتماء المنطقي للفقرات ووضوح الصياغة للمزارع الأردني.
- **الثبات:** سيُقاس الثبات الإحصائي للأداة بتطبيقها على عينة استطلاعية (Pilot Study) من خارج عينة الدراسة الأصلية، وحساب معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخCronbach's Alpha -)حيث يُعد المعامل الذي يتجاوز (0.70) مقبولاً لأغراض البحث العلمي.

ثالثاً: إجراءات الشق التجريبي (الدراسة الحقلية والمخبرية)

على التوازي مع استطلاع آراء المزارعين، يتم تنفيذ التجربة الحقلية لتقديم أدلة علمية قاطعة، وذلك وفق الإجراءات الآتية:

1. **التصميم التجريبي(Experimental Design)**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نُفذت التجربة الحقلية في بيئة زراعية خاضعة للرقابة، بالاعتماد على **تصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD - Randomized Complete Block Design)**. يضمن هذا التصميم توزيع المعاملات عشوائياً ضمن قطاعات متجانسة لتقليل أثر الفروق البيئية (مثل خصوبة التربة وانحدارها) على دقة النتائج.

2. **معاملات التجربة:**

قُسمت القطع التجريبية لتعكس الممارسات الميدانية واختبار البديل الحيوي، وشملت:

- **معاملة الشاهد (Control):** نباتات ذرة علفية تُترك للعدوى بدودة الحشد الخريفية دون أي تدخل تدبيري.
- **المعاملة الكيميائية (Chemical Control):** التطبيق القياسي للمبيدات الحشرية الدارجة محلياً (تُستخدم كخط أساس للمقارنة).
- **المعاملة الحيوية (Biological Control):** استخدام الأعداء الحيوية والممرضات الحشرية (مثل فطر *Beauveria bassiana* أو النيماتودا الممرضة، يتم تحديدها وفق بروتوكول التجربة).

.3متغيرات التجربة وأدوات القياس:

لضمان الإجابة الدقيقة عن أسئلة البحث، جُدولت القياسات في ثلاثة محاور:

- **أ. التقييم الحشري (الآفة):** يُقاس بخفض الكثافة العددية لليرقات، وبيان نسبة الضرر الورقي (Leaf Damage Score) وفق المقاييس المعتمدة.
- **ب. التقييم الإنتاجي (الكمية):** يُقاس بحساب الغلة الحيوية وقت الحصاد، وبيان محصول المادة الجافة (Dry Matter Yield) بوحدة (كجم/دونم.(
- **ج. التقييم التغذوي (الجودة المخبرية):** تُسحب عينات عشوائية ممثلة من كل معاملة وتُرسل لمختبر تغذية الحيوان لإجراء التحاليل الكيميائية وفق طرق .(AOAC) وتشمل القياسات: نسبة المادة الجافة (DM)، البروتين الخام(CP) ، ألياف الجدار الخلوي NDF) و(ADF ، بالإضافة إلى تحديد معامل الهضم المخبري للمادة الجافة.(IVDMD)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: المعالجات الإحصائية(Statistical Analysis)

لضمان الدقة والموضوعية في تحليل بحر البيانات الميدانية والتجريبية، تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لبيانات الاستبانة، والبرامج الإحصائية الزراعية لتحليل التجربة، وفق الآتي:

1. **تحليل الشق الميداني:**

- **الإحصاء الوصفي :**التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى الممارسات وترتيب المعوقات.
- **الإحصاء الاستدلالي :**استخدام اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار الفروق في ممارسات المزارعين ومعوقاتهم تُعزى للمتغيرات الديموغرافية والمزرعية (كالمستوى التعليمي والخبرة والمساحة).

2. **تحليل الشق التجريبي والمخبري:**

- إخضاع البيانات الحقلية والمخبرية لتحليل التباين (ANOVA) الخاص بتصميم.(RCBD)
- في حال وجود فروق دالة إحصائياً بين المعاملات عند مستوى الدلالة($\alpha \le 0.05$) ، سيتم استخدام اختبار فصل المتوسطات، كاختبار أقل فرق معنوي (LSD) أو اختبار توكي(Tukey's HSD) ، لتحديد أي المعاملات (الحيوية أم الكيميائية) تفوقت بشكل جوهري في تحسين الإنتاجية والقيمة الغذائية للذرة العلفية.

الطريقة والإجراءات (منهجية البحث)

أولًا: منهج الدراسة (المقاربة المنهجية)

اعتمدت الدراسة **المنهج المختلط(Mixed Methods Design)** ، وفق تصميم متوازٍ يجمع بين مسارين متكاملين:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. **المنهج الوصفي التحليلي المسحي:** لتقييم واقع استخدام المزارعين، ومستوى معرفتهم، والمعوقات التي تحد من تبنيهم للمكافحة الحيوية.
2. **المنهج التجريبي الكمي:** لتقييم فاعلية المكافحة الحيوية في خفض كثافة دودة الحشد الخريفية، وقياس أثر ذلك مخبرياً في إنتاجية الذرة العلفية ومؤشرات قيمتها الغذائية للمجترات.

ثانيًا: إجراءات الشق الميداني (الدراسة المسحية)

1. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع مزارعي الذرة العلفية في محافظات شمال الأردن (إربد، المفرق، جرش، عجلون)، ممن زرعوا المحصول خلال الموسم الحالي أو السابق. وبحسب الإحصاءات المتاحة لعام (2024–2025)، بلغ مجتمع الدراسة **(317) مزارعًا**
2. **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة **العينة العشوائية الطبقية المتناسبة (Proportionate Stratified Random Sampling)**. ولتحديد الحد الأدنى للعينة، استُخدمت معادلة حجم العينة للمجتمع المحدود عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%) والتباين الأقصى (0.50): $n = [N \times Z^2 \times P(1-P)] / [e^2(N-1) + Z^2 \times P(1-P)]$ وبالتعويض(N=317) ، بلغ الحد الأدنى (174) مزارعًا. ولضمان استرداد العدد المطلوب، تقرر توزيع (200) استبانة. يوضح **الجدول رقم (1)**

جدول رقم (1) التوزيع الطبقي لمجتمع وعينة الدراسة الميدانية على المحافظات

المحافظة	حجم مجتمع الدراسة (Nh)	النسبة المئوية (%)	الحد الأدنى للعينة المطلوبة (nh)	عدد الاستبانات الموزعة (لضمان الاسترداد)
إربد	120	% 37.8	66	76
المفرق	145	% 45.7	79	91
جرش	32	% 10.1	18	20
عجلون	20	% 6.4	11	13
المجموع	**317 مزارعاً**	**% 100**	**174 مزارعاً**	**200 استبانة**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. **أداة الدراسة الميدانية:** اعتُمدت "الاستبانة" كأداة لجمع البيانات، وتمت صياغتها لتغطي أسئلة البحث الميدانية. ويوضح **الجدول رقم (2)** هيكلة محاور الاستبانة وعدد فقراتها:

جدول رقم (2): هيكلة محاور الاستبانة وأداة القياس

القسم	المحور	عدد الفقرات	نوع المقياس المستخدم
الأول	الخصائص العامة والمزرعية والديموغرافية	7	خيارات متعددة (فئوي)
الثاني	واقع الإصابة والأثر الملحوظ في المحصول	4	خيارات متعددة (ترتيبي)
الثالث	مستوى المعرفة والدوافع نحو المكافحة الحيوية	4	خيارات متعددة / إجابات متعددة
الرابع	الممارسات الميدانية الفعلية	6	ليكرت الخماسي (دائماً – أبدًا)
الخامس	معوقات التبني (المعرفية، الاقتصادية، التطبيقية)	12	ليكرت الخماسي للموافقة
السادس	الاحتياجات والمقترحات لتشجيع التبني	1	سؤال نوعي مفتوح
المجموع	**إجمالي فقرات الاستبانة**	**34**	**متنوعة**

4. **صدق وثبات أداة الدراسة :**بعد التأكد من الصدق الظاهري بعرض الاستبانة على محكمين مختصين، طُبقت الاستبانة على عينة استطلاعية (Pilot Study) مكونة من (20) مزارعاً من خارج العينة الأساسية. وتم حساب الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ. يوضح **الجدول رقم (3):**

جدول رقم (3): معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور الاستبانة (بيانات العينة الاستطلاعية)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	درجة الثبات
واقع الممارسات الميدانية للمكافحة الحيوية	6	0.82	مرتفع ومقبول
المعوقات المعرفية والفنية	4	0.79	مقبول
المعوقات الاقتصادية والتسويقية	4	0.85	مرتفع ومقبول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معوقات الثقة والتطبيق	4	0.81	مرتفع ومقبول
المقياس ككل (محاور ليكرت)	**18**	**0.86**	**مرتفع جداً**
(تعد جميع القيم أكبر من 0.70، مما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق الميداني).			

ثالثًا: إجراءات الشق التجريبي (الدراسة الحقلية والمخبرية)

1. **موقع التجربة والتصميم التجريبي :**تُنفذ التجربة في حقل زراعي مخصص في شمال الأردن. وتعتمد الدراسة **تصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD)** تتكون التجربة من (5) معاملات و(4) مكررات (قطاعات)، بإجمالي (20) قطعة تجريبية. يوضح **الجدول رقم (4)** توزيع المعاملات، بينما يوضح **الجدول رقم (5)** المخطط الهندسي لتوزيع القطع التجريبية عشوائياً في الحقل:

جدول رقم (4): معاملات التجربة الحقلية والمخبرية

رمز المعاملة	وصف المعاملة	الهدف من المعاملة
T1	**الشاهد (Control)**	ترك النباتات للإصابة الطبيعية بدودة الحشد الخريفية دون أي تدخل.
T2	**المكافحة الكيميائية**	رش مبيد حشري قياسي (مثل Emamectin benzoate) ليكون خطاً مرجعياً.
T3	**المعاملة الحيوية (فطر)**	تطبيق الفطر الممرض للحشرات (*Beauveria bassiana*) بالرش الورقي.
T4	**المعاملة الحيوية (نيماتودا)**	تطبيق النيماتودا الممرضة (*Steinernema carpocapsae*) في قمع النبات.
T5	**المعاملة الحيوية المشتركة**	تطبيق مزدوج ومتكامل للفطر والنيماتودا لاختبار الأثر التآزري (Synergistic).

جدول رقم (5): المخطط التوزيعي العشوائي لتصميم (RCBD) في الحقل *(تم توزيع المعاملات T1 إلى T5عشوائياً داخل كل قطاع لتقليل أثر التباين المكاني)*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القطاع الأول (Block 1)	القطاع الثاني (Block 2)	القطاع الثالث (Block 3)	القطاع الرابع (Block 4)
القطعة 1: **T3**	القطعة 6: **T5**	القطعة 11: **T2**	القطعة 16: **T4**
القطعة 2: **T1**	القطعة 7: **T2**	القطعة 12: **T4**	القطعة 17: **T1**
القطعة 3: **T5**	القطعة 8: **T4**	القطعة 13: **T1**	القطعة 18: **T5**
القطعة 4: **T2**	القطعة 9: **T1**	القطعة 14: **T5**	القطعة 19: **T3**
القطعة 5: **T4**	القطعة 10: **T3**	القطعة 15: **T3**	القطعة 20: **T2**

2. متغيرات الدراسة التجريبية وأدوات القياس:

- **أ. مؤشرات الفاعلية الحيوية (Entomological):** عدد اليرقات الحية، نسبة النباتات المصابة، ودرجة الضرر الورقي (Leaf Damage Score).
- **ب. مؤشرات الإنتاجية (Productivity):** الغلة العلفية الخضراء، ونسبة المادة الجافة، ومحصول المادة الجافة (Dry Matter Yield - Kg/ha).
- **ج. مؤشرات القيمة الغذائية (Nutritional):** تُحلل العينات في مختبر تغذية الحيوان باستخدام طرق (AOAC) لتقدير: المادة الجافة (DM)، البروتين الخام (CP)، ألياف الجدار الخلوي (NDF)، الألياف الحامضية (ADF)، ومعامل الهضم المخبري (IVDMD).

رابعًا: المعالجة الإحصائية

استُخدم برنامج (SPSS) للتحليلات الإحصائية وفق الآتي:

1. **الشق الميداني:** التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لوصف البيانات. واستخدام اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار فروق ممارسات المزارعين ومعوقاتهم.
2. **الشق التجريبي (الحقل والمختبر):**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تحليل التباين (ANOVA) الخاص بتصميم (RCBD) لمؤشرات الإنتاجية والقيمة الغذائية. وعند وجود دلالة إحصائية ($P \leq 0.05$) يُستخدم اختبار المقارنات البعدية (Tukey's HSD) لفصل المتوسطات.
- القياسات الحشرية المتكررة زمنيًا بعد المعاملة تُحلل باستخدام **تحليل التباين للقياسات المتكررة (Repeated Measures ANOVA)** لمراعاة ارتباط القياسات بالبعد الزمني.

خامسًا: تكامل النتائج (Data Triangulation)

في المرحلة النهائية من التحليل، سيتم الربط والتكامل بين النتائج الكمية للشق الميداني (أرقام وإجابات المزارعين) والنتائج المخبرية للشق التجريبي. يهدف هذا الدمج إلى الوقوف على مدى التطابق أو الفجوة بين فاعلية المكافحة الحيوية المثبتة علمياً وبين واقع تطبيقها والمعوقات التي تحد من تبنيها ميدانياً، تمهيداً لصياغة توصيات تطبيقية قابلة للتنفيذ.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: نتائج الشق الميداني (الدراسة المسحية للمزارعين)

بعد الانتهاء من العمل الميداني وتوزيع (200) استبانة على المزارعين في محافظات شمال الأردن، تم استرداد (182) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي، لتشكل العينة النهائية للدراسة بنسبة استرداد بلغت (91%). وللتعرف إلى خصائص هذه العينة، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية والمزرعية، كما هو موضح في الجدول رقم (6)

جدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة (المزارعين) حسب المتغيرات الديموغرافية والمزرعية (ن = 182)

المتغير	فئات المتغير	التكرار (العدد)	النسبة المئوية (%)
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	40	% 22.0
	ثانوي	73	% 40.1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

	دبلوم	45	% 24.7
	بكالوريوس فأعلى	24	% 13.2
	المجموع	**182**	**% 100**
سنوات الخبرة في زراعة الذرة العلفية	أقل من 5 سنوات	18	% 9.9
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	46	% 25.3
	من 10 إلى أقل من 20 سنة	82	% 45.1
	20 سنة فأكثر	36	% 19.7
	المجموع	**182**	**% 100**
المساحة المزروعة بالذرة العلفية	أقل من 5 دونمات	32	% 17.6
	من 5 إلى أقل من 10 دونمات	58	% 31.9
	من 10 إلى أقل من 20 دونماً	65	% 35.7
	20 دونماً فأكثر	27	% 14.8
	المجموع	**182**	**% 100**
تربية المجترات (أبقار/أغنام) في المزرعة	نعم (يزرع ويربي مواشي)	142	% 78.0
	لا (يزرع للبيع فقط)	40	% 22.0
	المجموع	**182**	**% 100**

يتضح من استقراء بيانات الجدول رقم (6) الملامح الديموغرافية والمزرعية الآتية لعينة الدراسة، والتي لها دلالات عميقة في تفسير سلوك المزارعين نحو تبني المكافحة الحيوية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. فيما يخص المستوى التعليمي: أظهرت النتائج أن الفئة الغالبة من المزارعين (62.1%) يحملون مؤهلاً تعليمياً دون الجامعي (ثانوية فما دون)، بينما بلغت نسبة حملة الدبلوم والبكالوريوس (37.9%). وتعزو الباحثتان هذا التوزيع إلى طبيعة العمل الزراعي الميداني الذي يعتمد غالباً على التوارث والخبرة العملية أكثر من الشهادات الأكاديمية. من الناحية الإرشادية، يشكل هذا التركز في التعليم الأساسي تحدياً أمام تقبل "المكافحة الحيوية"، التي تُعد تقنية زراعية دقيقة تتطلب فهماً متخصصاً لأنواع الفطريات والنيماتودا ومواعيد تطبيقها، مما قد يفسر اعتمادهم الأسهل على المبيدات الكيميائية.

2. فيما يخص سنوات الخبرة: تبين أن ما يقارب نصف العينة (45.1%) يمتلكون خبرة تتراوح بين (10 إلى أقل من 20 سنة)، وإذا أضيفت لهم فئة (20 سنة فأكثر)، نجد أن نحو (64.8%) من المزارعين هم من أصحاب الخبرة الطويلة. يشير هذا التوزيع إلى أن قطاع زراعة الذرة العلفية يدار بأيدي مزارعين متمرسين، ويمتلكون رصيداً تراكمياً في التعامل مع الآفات. ومع ذلك، فإن هذه "الخبرة الطويلة" قد تخلق نوعاً من "الاعتياد" على الأساليب التقليدية (كالمكافحة الكيميائية)، مما يجعل من الصعب تغيير قناعاتهم نحو بدائل حيوية ما لم تكن النتائج مضمونة ومثبتة أمام أعينهم.

3. فيما يخص المساحة المزروعة: تركزت النسبة الأكبر من الحيازات الزراعية في الفئات المتوسطة (من 5 إلى أقل من 20 دونماً) بنسبة مجمعة بلغت (67.6%). يعكس هذا التوزيع النمط السائد في شمال الأردن المتمثل في الحيازات المفتتة والمتوسطة. إن صغر حجم الحيازة يجعل المزارع أكثر حساسية تجاه أي مخاطرة زراعية (Risk Aversion)؛ فالخسارة الناتجة عن فشل المكافحة في مساحة صغيرة قد تعني ضياع الموسم بأكمله، مما يجعله متردداً في تجربة وسائل مكافحة جديدة.

4. فيما يخص تربية المجترات (تكامل الإنتاج): أظهرت النتائج إحصائية بالغة الأهمية؛ حيث تبين أن الغالبية العظمى من المزارعين (78.0%) يمارسون نظام "الإنتاج المختلط"، أي أنهم يقومون بتربية المجترات (أبقار وأغنام) جنباً إلى جنب مع زراعة الذرة العلفية. وتؤكد الباحثتان أن هذه النتيجة جوهرية وتخدم أسئلة البحث بشكل مباشر؛ فهي تثبت أن الذرة العلفية تُزرع أساساً لتكون "مدخل إنتاج" لتغذية مواشيهم وليست محصولاً نقدياً يُباع في السوق فقط. وبالتالي، فإن أي ضرر تحدثه "دودة الحشد الخريفية" في كمية الذرة أو "قيمتها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الغذائية" سينعكس فوراً كخسارة اقتصادية مضاعفة على قطاع الإنتاج الحيواني لديهم، مما يبرر قلقهم المستمر وحاجتهم الماسة لإدارة فعالة لهذه الآفة.

ثانياً: نتائج واقع الإصابة وأثرها الملحوظ (تحليل القسم الثاني)

للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمدى إدراك المزارعين لحجم مشكلة دودة الحشد الخريفية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجاباتهم، كما يوضح الجدول رقم (7).

رقم السؤال	المتغير / فئات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
5	**مستوى الإصابة بدودة الحشد الخريفية في الموسم الأخير**		
	[1] مرتفعة جداً	76	% 41.8
	[2] مرتفعة	65	% 35.7
	[3] متوسطة	28	% 15.4
	[4] منخفضة	13	% 7.1
	[5] لم ألاحظ إصابة	0	% 0.0
6	**حجم الخسائر في كمية إنتاج المحصول بسبب الآفة**		
	[1] كبيرة جداً	68	% 37.4
	[2] كبيرة	72	% 39.6
	[3] متوسطة	30	% 16.5
	[4] قليلة	12	% 6.6
	[5] لا توجد خسائر ملحوظة	0	% 0.0
7	**أثر الإصابة الشديدة في إقبال الحيوانات على استهلاك العلف** *(خاص بمن يربي المجترات ن=142)*		
	[1] انخفض بشكل كبير	85	% 59.9

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

	[2] انخفض إلى حد ما	42	% 29.6
	[3] لم يتغير	10	% 7.0
	[4] لا أستطيع التحديد	5	% 3.5

تشير بيانات الجدول رقم (7) بوضوح إلى أن المزارعين في شمال الأردن يدركون تماماً حجم الكارثة التي تسببها الآفة. فقد أجمع (77.5%) منهم على أن مستوى الإصابة (مرتفعة ومرتفعة جداً)، وأكد (77.0%) أن الخسائر الكمية في المحصول (كبيرة وكبيرة جداً .(وما يؤكد الفرضية الأساسية لهذه الدراسة هو إجابة المزارعين الذين يربون المجترات على السؤال العاشر؛ حيث لاحظ نحو (90%) منهم انخفاضاً ملحوظاً (بشكل كبير أو إلى حد ما) في إقبال حيواناتهم على استهلاك الذرة المتضررة .**وترى الباحثتان** أن هذه النتيجة الميدانية تنسجم تماماً مع ما سيتم إثباته لاحقاً في الشق المخبري من هذه الدراسة (أن الإصابة تخفض بروتين العلف وترفع أليافه)، مما ينعكس حسياً على استساغة الحيوان للعلف ورفضه له.

ثالثاً: نتائج مستوى المعرفة والدوافع نحو المكافحة الحيوية (تحليل القسم الثالث)

يوضح الجدول رقم (8) الطرائق المتبعة للمكافحة ومستوى الوعي بالبدائل الحيوية.

جدول رقم (8): ممارسات المكافحة الأساسية ومستوى المعرفة بالمكافحة الحيوية (ن=182)

رقم السؤال	المتغير / فئات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
8	**الطريقة الرئيسة المعتمدة لمكافحة الآفة**		
	[1] المكافحة الكيميائية (المبيدات)	134	% 73.6
	[2] المكافحة المتكاملة	21	% 11.5
	[3] المكافحة الحيوية (الأعداء والممرضات)	6	% 3.3
	[4] الممارسات الزراعية	15	% 8.2
	[5] لا أستخدم أي وسائل	6	% 3.3
9	**الاستخدام السابق للمكافحة الحيوية**		
	[1] نعم، أستخدمها حالياً	8	% 4.4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

	[2] نعم، استخدمتها سابقاً	22	% 12.1
	[3] لا، لكن لدي معرفة بها	54	% 29.7
	[4] لا، ولم أستخدمها من قبل	98	% 53.8
10	**مستوى المعرفة بمفهوم "المكافحة الحيوية"**		
	[1] معرفة جيدة جداً + [2] جيدة	31	% 17.0
	[3] معرفة محدودة	64	% 35.2
	[4] سمعت عنها فقط + [5] لا أعرفها	87	% 47.8

تكشف هذه النتائج عن واقع مقلق؛ فالمبيدات الكيميائية هي المتسيد المطلق للمشهد الزراعي بنسبة تفوق (73%)، في حين لا يعتمد على المكافحة الحيوية كخيار أساسي سوى (3.3%) فقط. وتتسق هذه الممارسات مع تدني مستوى المعرفة؛ حيث أشار نحو نصف العينة (47.8%) إلى جهلهم التام أو مجرد السماع العابر بالمكافحة الحيوية، وأكد أكثر من نصفهم (53.8%) أنهم لم يجربوا أي منتج حيوي طوال مسيرتهم .**وتؤكد الباحثتان** أن هذه الأرقام تثبت الفجوة العميقة بين الأبحاث العلمية (التي أثبتت كفاءة الفطريات والنيماتودا) وبين واقع المزارع الأردني الذي لا يزال غائباً عن هذه الحلول، مما يجعل تكثيف جهود نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي ضرورة ملحة.

أما فيما يخص السؤال (11) حول الدوافع :أظهر تحليل الاستجابات المتعددة أن الدافع الأول للمزارعين للتفكير في المكافحة الحيوية كان **"انخفاض فاعلية بعض المبيدات الكيميائية)** "بنسبة 48%، تلاه **"نصائح وتوجيهات الإرشاد الزراعي(**بنسبة 35%). وهذا يدل على أن المزارع لم يعد يثق بالكيماويات بسبب تطور مناعة الحشرة، وأنه مستعد للتغيير إذا ما توفر له التوجيه الإرشادي الصحيح والمنتج الحيوي الفعال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع ممارسات المزارعين ومدى استخدامهم للأعداء الحيوية في مكافحة دودة الحشد الخريفية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المزارعين على فقرات محور "الممارسات الميدانية"، كما يوضح الجدول رقم (9)

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسات المكافحة الحيوية

الممارسة الميدانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الترتيب
أتجنب رش المبيدات الكيميائية عند ملاحظة أعداء طبيعية.	2.10	0.85	منخفض	1
أدمج المكافحة الحيوية مع ممارسات كالدورة الزراعية.	1.95	0.91	منخفض	2
أحرص على المحافظة على الحشرات النافعة في الحقل.	1.80	0.77	منخفض	3
أستشير المرشد الزراعي بشأن وسائل المكافحة الحيوية.	1.65	0.82	منخفض جداً	4
أقوم بتطبيق الوسائل الحيوية مبكراً قبل تفاقم الإصابة.	1.50	0.70	منخفض جداً	5
أستخدم منتجات حيوية (فطريات، نيماتودا) في المكافحة.	1.42	0.65	منخفض جداً	6
المتوسط العام للمحور	**1.73**	**0.63**	**منخفض جداً**	–

تشير النتائج إلى أن مستوى تبني المزارعين للمكافحة الحيوية جاء بدرجة (منخفضة جداً)، حيث يعتمد الأغلبية الساحقة على التدخل الكيميائي كخيار أول. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (Azazy et al.,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(2025من أن الاعتماد المكثف على الكيماويات هو السمة السائدة في الإدارة الحالية للآفة لجهل المزارعين بالبدائل.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحد من تبني المزارعين لوسائل المكافحة الحيوية؟ يوضح الجدول رقم (10) ترتيب أبعاد المعوقات وفقاً لآراء المزارعين.

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية لأبعاد معوقات المكافحة الحيوية

البعد	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإعاقة	الترتيب
2	المعوقات الاقتصادية والتسويقية (ارتفاع التكلفة، غياب الدعم)	4.35	0.68	مرتفعة جداً	1
1	المعوقات المعرفية والفنية (نقص الخبرة، ضعف الإرشاد)	4.12	0.72	مرتفعة	2
3	معوقات الثقة والتطبيق (بطء المفعول، التأثر بالطقس)	3.85	0.81	مرتفعة	3
–	**المتوسط العام للمعوقات**	**4.10**	**0.55**	**مرتفعة**	–

بيّنت النتائج أن "العامل الاقتصادي والتسويقي" هو المعوق الأول؛ فصعوبة توفر المنتجات الحيوية وارتفاع تكلفتها مقارنة بالمبيد الكيميائي يحول دون تبنيها. تليها المعوقات المعرفية المتمثلة في ضعف دور الإرشاد الزراعي. وهذا يفسر العزوف الميداني، ويدعم الحاجة لتدخل حكومي إرشادي.

الفروق الإحصائية في التبني بناءً على الخصائص المزرعية لمعرفة ما إذا كان التبني يتأثر بالتعليم، أُجري تحليل التباين الأحادي .(ANOVA) يوضح الجدول (11) وجود فروق.

جدول رقم (11): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في ممارسات المكافحة الحيوية تبعاً للمستوى التعليمي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (.Sig)
بين المجموعات	8.42	3	2.80	4.65	
داخل المجموعات	107.50	178	0.60		*0.004
المجموع	**115.92**	**181**			
*(* دالة إحصائياً عند مستوى $\|$ alpha \le 0.05$)*					

أثبت اختبار (ANOVA) وجود فروق دالة إحصائياً. وباستخدام اختبار توكي البعدي، تبين أن الفروق لصالح حملة (البكالوريوس فأعلى)، مما يثبت أن التعليم العالي يلعب دوراً حاسماً في تقبل التقنيات الزراعية الدقيقة كالمكافحة الحيوية.

ثانياً: نتائج الشق التجريبي (الدراسة الحقلية والمخبرية)

خضعت بيانات القطع التجريبية (20 قطعة) لتحليل التباين لتصميم(RCBD) ، واستخدم اختبار (Tukey's HSD)لفصل المتوسطات.

1. **الإجابة عن التساؤل: ما فاعلية الأعداء الحيوية في خفض الإصابة تجريبياً؟** يوضح الجدول (12) تأثير المعاملات في المؤشرات الحشرية بعد 14 يوماً من التطبيق.

جدول رقم (12): تأثير معاملات المكافحة في الكثافة اليرقية وشدة الضرر الورقي

رمز المعاملة	وصف المعاملة	اليرقات/10 نباتات	درجة الضرر الورقي (1–9)	نسبة الخفض (%)
T1	الشاهد (Control)	^a^ 28.5	^a^ 7.8	% 0.0
T2	الكيميائية (مبيد)	^c^ 3.2	^c^ 2.1	% 88.7

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

T3	الحيوية (فطر *B. bassiana*)	^b^ 8.4	^b^ 3.6	% 70.5
T4	الحيوية (النيماتودا)	^b^ 7.1	^b^ 3.2	% 75.0
T5	**الحيوية المشتركة**	**^c^ 3.8**	**^c^ 2.3**	**% 86.6**

(الأحرف المختلفة ضمن العمود الواحد تدل على فروق دالة إحصائياً عند مستوى $P\leq0.05$).

تفوقت المعاملة المشتركة (T5) معنوياً على المعاملات الحيوية المنفردة، ونافست بقوة المعاملة الكيميائية (T2)ولم تختلف عنها معنوياً، مما يؤكد الأثر التآزري الإيجابي، ويتفق مع دراسة (Abd El Azim et al., 2024).

2. الإجابة عن التساؤل: ما انعكاس المكافحة على إنتاجية وجودة الذرة العلفية؟

أ. مؤشرات الإنتاجية (Productivity): يوضح الجدول (13) الانعكاس المباشر على الغلة عند الحصاد.

جدول رقم (13): تأثير المعاملات في الغلة العلفية ومحصول المادة الجافة

رمز المعاملة	الغلة الخضراء (طن/هكتار)	محصول المادة الجافة (طن/هكتار)
T1 (الشاهد)	^c^ 32.4	^c^ 8.1
T2 (الكيميائية)	^a^ 55.6	^a^ 15.2
T3 (فطر)	^b^ 48.2	^b^ 12.8
T4 (نيماتودا)	^b^ 49.5	^b^ 13.1
T5 (مشتركة)	**^a^ 54.1**	**^a^ 14.8**

ب. مؤشرات القيمة الغذائية للمجترات (التحليل المخبري): يوضح الجدول (14) حقيقة الضرر المخفي للحشرة واستعادة الجودة عبر المكافحة.

جدول رقم (14): تأثير المعاملات في المؤشرات التغذوية المخبرية (% على أساس المادة الجافة)

المعاملة	البروتين الخام (%CP)	ألياف NDF (%)	الألياف الحامضية (%ADF)	معامل الهضم (%IVDMD)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

T1 (الشاهد)	^c^ 6.5	^a^ 65.4	^a^ 38.2	^c^ 52.1
T2 (كيميائي)	^a^ 9.2	^c^ 52.3	^c^ 28.5	^a^ 68.4
T3 (فطر)	^b^ 8.1	^b^ 56.1	^b^ 32.1	^b^ 63.5
T4 (نيماتودا)	^b^ 8.3	^b^ 55.4	^b^ 31.5	^b^ 64.2
T5 (مشتركة)	**^a^ 9.0**	**^c^ 53.1**	**^c^ 29.1**	**^a^ 67.8**

أدى ترك النبات للإصابة (T1) إلى تدهور مريع في العلف؛ حيث انخفض البروتين وارتفعت الألياف (ADF)فانهار الهضم. وبالمقابل، استعادت المكافحة الحيوية المشتركة (T5) القيمة الغذائية المثلى، مما يتوافق تماماً مع نتائج (Tashiro et al., 2024) و(Mogale et al., 2025).

ثالثاً: تكامل النتائج والمناقشة الشاملة (Data Triangulation)

عند دمج مخرجات الشق الميداني مع الشق التجريبي، تبرز مفارقة بحثية عميقة (Research Paradox)؛ فالتجربة المخبرية والحقلية أثبتت يقيناً تفوق **المكافحة الحيوية المشتركة** وقدرتها على منافسة المبيدات في الحفاظ على الغلة وجودة العلف للمجترات. إلا أن الاستبانة الميدانية كشفت عزوفاً شبه تام للمزارع الأردني عن تطبيقها (متوسط 1.73 من 5). وتُفسر نتائج "المعوقات" (الجدول 3) هذه الفجوة؛ إذ إن غياب الإرشاد الزراعي، والتكلفة، والخوف من بطء المفعول، يدفع المزارع للتمسك بالحل السريع (الكيميائي). وعليه، لا يكمن الحل في إثبات فاعلية الأعداء الحيوية في المختبرات فقط، بل في "تسويق ونقل" هذه التكنولوجيا عبر سياسات إرشادية وتوفير منتجات مدعومة لكسر حاجز الخوف لدى المزارع وحماية أمنه الغذائي.

ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: ملخص النتائج ومناقشتها في ضوء الأدبيات أثبتت النتائج التجريبية للدراسة فاعلية المكافحة الحيوية، حيث نجحت المعاملة المشتركة (الفطر والنيماتودا) في خفض كثافة الآفة بنسبة (86.6%)، وهي نتيجة تتفق في جوهرها مع دراسة (Abd El Azim et al., 2024) التي أكدت التآزر الحيوي بين هذه العوامل، وتتفق مع (Ratnakala et al., 2023) حول كفاءة النيماتودا الحقلية. كما كشفت نتائج التحليل المخبري أن الإصابة بالآفة تؤدي إلى انهيار في جودة العلف (انخفاض البروتين وزيادة الألياف)، وهو ما يتطابق تماماً

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مع ما توصلت إليه دراسة (Tashiro et al., 2024) حول الأثر التغذوي السلبي. وعلى صعيد آخر، أظهرت نتائج الاستبانة الميدانية أن المزارع الأردني يعاني من "فجوة معرفية" حادة، حيث لا يتجاوز مستوى استخدامه للمكافحة الحيوية (1.73 من 5)، وهو واقع يختلف عن التوصيات العالمية التي تدعو للاستدامة، ويعود ذلك إلى المعوقات الاقتصادية والإرشادية التي رصدتها الدراسة، والتي أكدت ضعف دور المؤسسات في نقل التكنولوجيا الحيوية من المختبر إلى الحقل.

ثانياً: ترابط الشقين (الميداني والتجريبي) والميزة البحثية تكمن الميزة النوعية لهذا البحث في ربطه بين "الجانب الوجداني والمعرفي للمزارع" (الاستبانة) وبين "الجانب التطبيقي والقياس الموضوعي" (التجربة). فعلى حين ركزت غالبية الدراسات السابقة – كدراسات (Jin et al., 2021) و (Idrees et al., 2022) – على فاعلية العوامل الحيوية داخل القطع التجريبية بمعزل عن المزارع، جاء بحثنا ليسد هذه الفجوة؛ إذ إننا لم نكتفِ بإثبات أن المكافحة الحيوية "تنجح مخبرياً"، بل حللنا "لماذا لا يستخدمها المزارع ميدانياً؟". إن هذا الترابط المنهجي يمنح الدراسة قوة "التثليث المنهجي(Triangulation) "، حيث أوضحنا أن الفشل ليس في "العامل الحيوي" بل في "منظومة التبني". وبذلك، لم يعد البحث مجرد تجربة زراعية روتينية، بل أصبح دراسة تشخيصية علاجية تربط كفاءة الأعداء الحيوية بالواقع الاقتصادي والتغذوي لمربي المجترات، وهو مسار بحثي مبتكر يميز هذه الدراسة عن غيرها من الأبحاث التي اكتفت بالجانب الحشري الصرف.

ثالثاً: التوصيات بناءً على هذا الترابط، توصي الباحثتان بما يلي:

1. **إرشادياً :**ضرورة تفعيل دور الإرشاد الزراعي في شمال الأردن عبر "حقول المشاهدة" التي تبرهن للمزارع، بلغة الأرقام والمكاسب الغذائية لمواشيه، أن البدائل الحيوية ليست أقل كفاءة من المبيدات الكيميائية.
2. **اقتصادياً :**دعم توفير المنتجات الحيوية وتسهيل وصولها للمزارعين بأسعار تنافسية، لتقليل حدة المعوق الاقتصادي الذي أثبتت الدراسة أنه العائق الأول أمام التبني.
3. **بحثياً :**توجيه البحوث المستقبلية نحو "اقتصاديات المكافحة الحيوية" لتقدير العائد المادي لكل دولار يُستثمر في بدائل المكافحة مقارنة بتكاليف المبيدات والأضرار اللاحقة بالقطيع، مع التركيز على استزراع الأعداء الحيوية المحلية لضمان استدامة التوفر وتقليل التكلفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

Abd El Azim, A. M., Khashaba, E. H. K., & El Kady, G. A. (2024). Effectiveness study of the dual application of new indigenous entomopathogenic nematode isolate Heterorhabditis taysearae and entomopathogenic fungi Beauveria bassiana against armyworm (Spodoptera frugiperda). Egyptian Journal of Biological Pest Control, 34, Article 41. https://doi.org/10.1186/s41938-024-00804-5

Azazy, A., Adly, A., El Sappagh, I., Khalil, A., & El-Saadany, H. (2025). Field application of entomopathogenic agents against the fall armyworm (Spodoptera frugiperda) (J. E. Smith) (Lepidoptera: Noctuidae) in maize. Egyptian Journal of Biological Pest Control, 35, Article 19. https://doi.org/10.1186/s41938-025-00854-3

Idrees, A., Afzal, A., Abdul Qadir, Z., & Li, J. (2022). Bioassays of Beauveria bassiana isolates against the fall armyworm, Spodoptera frugiperda. Journal of Fungi, 8(7), 717. https://doi.org/10.3390/jof8070717

Jin, T., Lin, Y., Ma, G., Liu, J., Hao, Z., Han, S., & Peng, Z. (2021). Biocontrol potential of Trichogramma species against Spodoptera frugiperda and their field efficacy in maize. Crop Protection, 150, 105790. https://doi.org/10.1016/j.cropro.2021.105790

Maruthadurai, R., & Veershetty, C. (2024). Record of natural enemies of invasive fall armyworm, Spodoptera frugiperda (J. E. Smith) (Lepidoptera: Noctuidae) in fodder maize ecosystem in Goa. Journal of Biological Control, 38(2), 186–190. https://doi.org/10.18311/jbc/2024/36549

Mogale, R., Amrutkar, S. A., Wankhede, S. M., Munde, V. K., Deshpande, K. Y., & Vaidya, M. M. (2025). Bioconversion of fall armyworm-damaged maize fodder into silage: An assessment of nutritional quality, cattle performance, health and economic viability. Animal Nutrition and Feed Technology, 25, 359–372. https://doi.org/10.5958/0974-181X.2025.00029.0

Mweke, A., Rwomushana, I., Okello, A., Chacha, D., Guo, J., & Luke, B. (2023). Management of Spodoptera frugiperda J. E. Smith using recycled virus inoculum from larvae treated with baculovirus under field conditions. Insects, 14(8), 686. https://doi.org/10.3390/insects14080686

Rajula, J., Pittarate, S., Suwannarach, N., Kumla, J., Ptaszynska, A. A., Thungrabeab, M., Mekchay, S., & Krutmuang, P. (2021). Evaluation of native entomopathogenic fungi for the control of fall armyworm (Spodoptera frugiperda) in Thailand: A sustainable way for eco-friendly agriculture. Journal of Fungi, 7(12), 1073. https://doi.org/10.3390/jof7121073

Ratnakala, B., Kalleshwaraswamy, C. M., Rajkumar, M., Deshmukh, S. S., Mallikarjuna, H. B., & Narasimhaiah, L. (2023). Field evaluation of whorl application of sand mixed

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

entomopathogenic nematodes for the management of invasive fall armyworm, Spodoptera frugiperda (J. E. Smith) (Lepidoptera: Noctuidae) in sweet corn. Egyptian Journal of Biological Pest Control, 33, Article 58. https://doi.org/10.1186/s41938-023-00706-y

Singh, S., Walia, S. S., & Bhullar, K. S. (2025). Impact of cowpea-maize intercropping and bio-rational product on fall armyworm, Spodoptera frugiperda (JE Smith) in fodder maize. Legume Research, 48(9), 1578–1584. https://doi.org/10.18805/LR-5199

Tashiro, K., Ishitani, M., Murai, S., Niimi, M., Tobisa, M., Idota, S., Adachi-Hagimori, T., & Ishii, Y. (2024). Effect of defoliation on growth, yield and forage quality in maize, as a simulation of the impact of fall armyworm (Spodoptera frugiperda). AgriEngineering, 6(2), 1847–1858. https://doi.org/10.3390/agriengineering6020107

Wang, A., Fang, M., Sun, J., Wei, X., & Ruan, W. (2022). Investigation of indigenous entomopathogenic nematodes in Guangxi and its biological control of Spodoptera frugiperda. Agronomy, 12(10), 2536. https://doi.org/10.3390/agronomy12102536

Wattanachaiyingcharoen, W., Lepcha, O., Vitta, A., & Wattanachaiyingcharoen, D. (2021). Efficacy of Thai indigenous entomopathogenic nematodes for controlling fall armyworm (Spodoptera frugiperda) (J. E. Smith) (Lepidoptera: Noctuidae). Egyptian Journal of Biological Pest Control, 31, Article 149. https://doi.org/10.1186/s41938-021-00497-0

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان:

دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة (1983–2024م)

The Impact of Economic Policies on Economic Growth in Sudan:

An Econometric Analysis Using the ARDL Approach, 1983–2024

إعداد:

عبد الوهاب محمد عبد الله	ب. عبد العظيم سليمان المهل	د. هويدا آدم الميع
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
قسم الاقتصاد التطبيقي	قسم الاقتصاد التطبيقي	قسم الاقتصاد التطبيقي
Abdelwahaba020@gmail.com	azimalmahal12@yahoo.com	howida.almaia@sustech.edu

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

هدفت الورقة إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م)، من خلال قياس أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود والصادرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). أظهرت النتائج معنوية النموذج ككل، كما تبين وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي، بمعامل بلغ −0.0000101، ولعرض النقود، بمعامل بلغ −2.2147، في حين كان للصادرات أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية، بمعامل بلغ 3.9733. وبلغ معامل التحديد 38.7%، بما يشير إلى قدرة المتغيرات المفسرة على تفسير جزء من التغيرات في النمو الاقتصادي. وتوضح النتائج أن أثر السياسات الاقتصادية يختلف باختلاف الأداة المستخدمة، وأن زيادة الإنفاق والتوسع النقدي لا يضمنان بالضرورة تحقيق النمو. وأوصت الورقة برفع كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه السيولة نحو الأنشطة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التصديرية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، عرض النقود، الصادرات، السودان، نموذج ARDL.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

The aimed of this paper to analyze the impact of economic policies on economic growth in Sudan during the period 1983–2024, by examining the effects of government expenditure, money supply, and exports on the growth rate of gross domestic product. The paper used a descriptive-analytical approach and an econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results showed that the model was statistically significant overall. Government expenditure had a statistically significant negative effect on economic growth, with a coefficient of -0.0000101, while money supply also had a statistically significant negative effect, with a coefficient of -2.2147. In contrast, exports had a statistically significant positive effect on economic growth, with a coefficient of 3.9733. The coefficient of determination was 38.7%, indicating that the explanatory variables accounted for part of the variation in economic growth. The findings indicate that the effect of economic policies varies according to the policy instrument used, and that higher government expenditure and monetary expansion do not necessarily guarantee economic growth. The paper recommends improving public expenditure efficiency, directing liquidity toward productive activities, enhancing export capacity, and diversifying the productive base.

Keywords: Economic Policies, Economic Growth, Government Expenditure, Money Supply, Exports, Sudan, Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

يمثل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية، لارتباطه بتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويعتمد تحقيق هذا الهدف بدرجة كبيرة على مدى تكامل وتنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية، بما يضمن توجيه الموارد بكفاءة والاستجابة للتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وفي السودان، واجه الاقتصاد خلال العقود الماضية العديد من الصدمات والاختلالات الهيكلية، مما انعكس سلبًا على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي، وأبرز الحاجة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر تكاملًا وفاعلية.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تكامل السياسات الاقتصادية في استدامة النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وذلك لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وصولًا إلى تقديم نتائج وتوصيات تدعم صانعي السياسات في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي.

1. مراجعة الأدبيات(Literature Review)

1.1 الإطار النظري

أولاً: مفهوم السياسات الاقتصادية وأهدافها

تُعدّ السياسة الاقتصادية الإطار الذي تستند إليه الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من القرارات والإجراءات التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الكلي، وذلك عبر استخدام أدوات اقتصادية وتشريعية وتنظيمية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الرئيسة (غازي عتاية، 1992، ص8). وقد عُرفت السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العامة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو أهداف محددة، كما تُعرف بأنها منظومة من السياسات والإجراءات الحكومية الرامية إلى معالجة المشكلات الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، من خلال توظيف الأدوات المالية والنقدية والتجارية وغيرها بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (عايب، 2010، ص51).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويشمل مفهوم السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع جميع صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات الاستثمار وسوق العمل، بينما يقتصر مفهومها بالمعنى الضيق على استخدام أدوات محددة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والادخار، والأسعار، والتشغيل، وميزان المدفوعات. ويقتضي إعداد السياسة الاقتصادية تحديد المشكلات الاقتصادية وتشخيص أسبابها، ثم صياغة الأهداف، وتحليل البدائل المتاحة، واختيار الأدوات الأكثر كفاءة لتحقيق النتائج المستهدفة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة (بن غالية، فؤاد، وقرواط، يونس. 2025).

وتتمثل الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز العدالة في توزيع الدخل، ورفع مستويات التشغيل، والسيطرة على التضخم، إلى جانب تحقيق التوازن الخارجي وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية. ويُعد تحقيق هذه الأهداف عملية مترابطة تتطلب ترتيب الأولويات والتنسيق بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، نظراً لما قد ينشأ بينها من علاقات تكامل أو تعارض في الأجلين القصير والطويل. كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار والإنتاج، بما يسهم في رفع معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة (عبد الحميد قدي، 2003، ص33).

وتبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية، تتخذ السياسة الاقتصادية أنماطاً متعددة، مثل سياسات الضبط والاستقرار، وسياسات الإنعاش الاقتصادي، والسياسات الهيكلية، والسياسات الانكماشية، حيث يُحدد اختيار كل منها وفق طبيعة الاختلالات الاقتصادية والأهداف المراد تحقيقها. وفي هذا الإطار، تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن نجاح السياسة الاقتصادية لا يعتمد على فعالية كل أداة على حدة، وإنما على درجة التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية والتجارية، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو على المدى الطويل (وليد عبد الحميد، 2010، ص70).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: السياسة المالية ودورها في النمو الاقتصادي

تُعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ تعتمد عليها الحكومات في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة بما يحقق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. وقد تطور مفهوم السياسة المالية من التركيز على تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة إلى استخدامها كأداة فعالة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي، والتوظيف، والاستثمار، والاستهلاك، ومستويات الأسعار. وتُعرَّف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الإنفاق العام والإيرادات العامة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، كما تُعرف بأنها استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام (R, A madgrave, 1980, p3).

وترتكز السياسة المالية على أداتين رئيسيتين هما الإنفاق العام والإيرادات العامة، ولا سيما الضرائب، حيث تلجأ الحكومة إلى التوسع في الإنفاق أو تخفيض الضرائب خلال فترات الركود لتحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج والتشغيل، بينما تتبع سياسة انكماشية عند ارتفاع معدلات التضخم من خلال تقليص الإنفاق أو زيادة الإيرادات العامة للحد من الضغوط التضخمية. كما تسهم السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل، وتوفير الخدمات العامة، وتحسين البنية التحتية، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، وهو ما يعزز القدرة الإنتاجية ويرفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل (علي كنعان، 1997م، ص19).

وفي إطار استدامة النمو الاقتصادي، لا يقتصر دور السياسة المالية على معالجة الاختلالات قصيرة الأجل، وإنما يمتد إلى توجيه الموارد نحو الاستثمارات الإنتاجية، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد. لذلك فإن نجاحها يتطلب وجود إدارة مالية رشيدة، وتنسيقاً مستمراً مع السياسات النقدية والتجارية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو (منى البرادعي، ص 163–164).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: السياسة النقدية وأدواتها

تمثل السياسة النقدية أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الاقتصادية، حيث تتولى السلطة النقدية، ممثلة في البنك المركزي، إدارة عرض النقود والائتمان بما يحقق استقرار الأسعار، والمحافظة على القوة الشرائية للعملة، ودعم النمو الاقتصادي. وتستهدف السياسة النقدية التأثير في حجم السيولة، وأسعار الفائدة، والائتمان المصرفي، وسعر الصرف، بما ينعكس على الاستثمار والإنتاج والتشغيل والتضخم (الأشقر، أحمد، 2007م، ص331)

وتعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات، أبرزها عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، إضافة إلى أدوات الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان. وتستخدم هذه الأدوات بصورة توسعية لتحفيز النشاط الاقتصادي في فترات الركود، أو بصورة انكماشية للحد من التضخم والسيطرة على الزيادة المفرطة في السيولة. ويرى أصحاب المدرسة النقدية أن السياسة النقدية تُعد الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين يؤكد الفكر الكينزي أهمية تكاملها مع السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية (عبد الله، علي وهيب، والزركروشي، علياء حسين خلف. 2024).

وتبرز أهمية السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير بيئة نقدية مستقرة تشجع الاستثمار والإنتاج، والمحافظة على استقرار الأسعار، وتعزيز الثقة في النظام المالي. إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنسيقاً فعالاً مع السياسة المالية، نظراً لتأثير كل منهما في المتغيرات الاقتصادية ذاتها، ولاسيما النمو الاقتصادي، والتضخم، والتشغيل، وميزان المدفوعات (بشيشى، وليد، 2015 م، ص14).

رابعاً: السياسة التجارية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تشير السياسة التجارية إلى مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية محددة. وتشمل هذه السياسة تنظيم الصادرات والواردات، وإدارة العلاقات التجارية الدولية، واستخدام الأدوات التي تكفل حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق العالمية (أبو السعود، محمد فوزي، 2004م، ص47–48).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتتمثل أهم أهداف السياسة التجارية في تحسين ميزان المدفوعات، وتنويع الصادرات، وتشجيع الإنتاج المحلي، وحماية الصناعات الوطنية الناشئة، وزيادة الإيرادات العامة، والحد من آثار التقلبات الاقتصادية الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم الحكومات عدداً من الأدوات، منها الرسوم الجمركية، والحصص الكمية، وتراخيص الاستيراد، والرقابة على الصرف، والإعانات، واتفاقيات التجارة الدولية (حسام داود وآخرون، ص 266–267).

وتؤدي السياسة التجارية دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق أمام المنتجات الوطنية، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. إلا أن نجاحها يعتمد على انسجامها مع السياسات المالية والنقدية، بحيث تحقق الانفتاح التجاري دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي أو تعريض الاقتصاد لصدمات خارجية تؤثر في استدامة النمو (عبد الرحمن، محمد أبو القاسم، 2018 م، ص 59–60).

خامساً: تكامل السياسات الاقتصادية وأهميته في تحقيق النمو المستدام

يُقصد بتكامل السياسات الاقتصادية تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية، بما يضمن توجيه جميع الأدوات نحو تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار الاقتصادي. ويستند هذا التكامل إلى أن فعالية كل سياسة لا تعتمد على أدائها بصورة منفردة، وإنما على مدى توافقها مع السياسات الأخرى، نظراً للتداخل القائم بين آثارها على الإنتاج، والاستثمار، والتضخم، والتشغيل، والتجارة الخارجية (الشيباني، عبد الفتاح هادي، 2026م).

وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول مدى فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث منح الفكر النقدي الأولوية للسياسة النقدية في إدارة النشاط الاقتصادي، بينما أكد الفكر الكينزي أهمية السياسة المالية في تحفيز الطلب الكلي ومعالجة الركود. إلا أن الاتجاهات الاقتصادية الحديثة تتفق على أن تحقيق النمو المستدام يتطلب تنسيقاً بين مختلف السياسات الاقتصادية، إذ قد تتبنى الدولة سياسة مالية توسعية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالتزامن مع سياسة نقدية انكماشية أو العكس وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، بما يحقق التوازن بين أهداف النمو والسيطرة على التضخم والاستقرار المالي (بومغادية، سهام، وصوفان، العيد، 2025م).

ويكتسب تكامل السياسات الاقتصادية أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تواجه الاقتصادات تحديات تتعلق بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات التضخم، واختلال الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، الأمر الذي يجعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية ضرورة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على رفع مستويات المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وفي ضوء ذلك، يمثل تكامل السياسات الاقتصادية الإطار الرئيس الذي تستند إليه هذه الدراسة لتحليل أثر التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في استدامة النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

الدراسات السابقة

اهتمت الأدبيات الاقتصادية بدراسة أثر التنسيق بين السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مع التركيز بصورة خاصة على العلاقة التفاعلية بين السياسة المالية والسياسة النقدية. وفي هذا السياق، ناقش Hemming et al. (2002) فعالية السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي، وأوضحوا أن أثر السياسة المالية يعتمد على طبيعة الظروف الاقتصادية ومجموعة من العوامل المؤسسية والاقتصادية المصاحبة.

وفي مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، قدمت Kamal (2010a) إطارًا نظريًا لتحليل التنسيق بين السياستين، تناول التفاعل المتبادل بينهما ومحددات التنسيق والترتيبات المؤسسية اللازمة لرفع فعاليته. كما استخدمت Kamal (2010b) نموذجًا قياسيًا لتقييم أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على الأهداف الاقتصادية، وأكدت أهمية وجود ترتيبات مؤسسية ملائمة لنجاح عملية التنسيق.

وعلى المستوى الدولي، قدمت UNCTAD (2021) إطارًا متكاملًا للمحاكاة الاقتصادية لتقييم حزم السياسات الاقتصادية البديلة في فلسطين، بهدف مساعدة صانعي السياسات على اختيار السياسات الأكثر ملاءمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكد World Bank (2020) أهمية الاستجابات المتكاملة التي تجمع بين التدابير الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في مواجهة الصدمات الاقتصادية، ولا سيما خلال جائحة كوفيد–19.

وفي الحالة السودانية، أشار IMF (2021) إلى أهمية تنسيق السياسة المالية مع سياسات بنك السودان المركزي، حيث ناقش التقرير اتساق موازنة عام 2021 مع أهداف البرنامج والسياسات النقدية، وأبرز الحاجة إلى التنسيق بين السلطات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

كما أن دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في عملية صنع السياسات يمثل مدخلًا مهمًا لتحقيق نتائج تنموية أكثر شمولًا؛ إذ ناقش Mehrotra (2000) أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في الدول التي تسعى إلى تحقيق نمو أكثر شمولًا واستدامة.

الفجوة البحثية

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن جانبًا مهمًا من الأدبيات الاقتصادية ركز على دراسة محددات النمو الاقتصادي أو تحليل أثر أدوات السياسة الاقتصادية، ولا سيما السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية، سواء بصورة منفردة أو ضمن نماذج اقتصادية متعددة المتغيرات. كما تناولت بعض الدراسات تجارب دول مختلفة أو فترات زمنية محدودة، في حين ركزت تقارير المؤسسات الدولية في الغالب على تشخيص الاختلالات الاقتصادية والتحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني، وتقديم توصيات عامة بشأن إدارة السياسات الاقتصادية، دون تقديم أدلة قياسية كافية توضح طبيعة واتجاه أثر المتغيرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السوداني.

وتبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية التي تتناول الاقتصاد السوداني خلال فترة زمنية ممتدة، بما يسمح برصد التغيرات في العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها السودان. كما تكتسب منهجية الانحدار الذاتي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للإبطاءات الموزعة (ARDL) أهمية في هذا السياق، نظرًا لقدرتها على إدخال البعد الديناميكي في تحليل العلاقة بين المتغيرات، مع مراعاة تأثير القيم المتأخرة للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

ومن ثم، تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في تقديم تحليل قياسي لأثر مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، ممثلة في الإنفاق الحكومي وعرض النقود والصادرات، في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م)، باستخدام منهجية ARDL. وتسعى الدراسة بذلك إلى تقديم دليل تجريبي حول اتجاه وحجم الأثر الإحصائي لهذه المتغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بما يسهم في إثراء الأدبيات التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد السوداني وتوفير نتائج يمكن الاستفادة منها في تقييم فاعلية السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو دعم النمو الاقتصادي.

المشكلة

على الرغم من تبني السودان لعدد من السياسات والإجراءات الاقتصادية خلال الفترة (1983–2024م)، فإن الاقتصاد السوداني شهد تقلبات ملحوظة في معدلات النمو، إلى جانب استمرار عدد من الاختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية السياسات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن مستدام في الأداء الاقتصادي.

وتشير الأدبيات والدراسات السابقة إلى اختلاف نتائج أثر أدوات السياسة الاقتصادية في النمو من اقتصاد إلى آخر، كما أن طبيعة الاقتصاد السوداني وما شهده من تحولات اقتصادية وسياسية ونقدية وتجارية خلال فترة الدراسة تستدعي إجراء تحليل قياسي خاص به، بدلًا من الاعتماد على نتائج الدراسات التي تناولت اقتصادات أخرى.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحديد اتجاه وحجم الأثر الذي تحدثه بعض المتغيرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، وبصفة خاصة الإنفاق الحكومي وعرض النقود والصادرات، في النمو الاقتصادي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في السودان، ومدى معنوية هذه الآثار إحصائيًا خلال الفترة (1983–2024م). ومن هنا تسعى الدراسة إلى توظيف منهجية ARDL لتحليل هذه العلاقة في إطار نموذج اقتصادي ديناميكي، بما يساعد على تقديم دليل قياسي يمكن الاستناد إليه في تقييم أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السوداني.

الأسئلة

السؤال الرئيس: ما أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة؟
2. ما أثر عرض النقود في النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة؟
3. ما أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة؟
4. ما مدى ملاءمة نموذج ARDL لتحليل أثر المتغيرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان؟

الفرضيات

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

الأهداف

الهدف الرئيس: قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL).

الأهداف الفرعية:

1. تحليل تطور مؤشرات السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.
2. قياس أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان.
3. قياس أثر عرض النقود في النمو الاقتصادي في السودان.
4. قياس أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في السودان.
5. تقدير نموذج قياسي ديناميكي باستخدام منهجية ARDL لتحديد اتجاه وحجم الآثار الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في النمو الاقتصادي.
6. تقديم توصيات اقتصادية تستند إلى النتائج القياسية بما يسهم في تعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي في السودان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المنهجية

اعتمدت الورقة على المنهج الكمي التحليلي، لملاءمته لتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب القياسية. كما تندرج الدراسة ضمن دراسات السلاسل الزمنية، حيث تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة (1983–2024م)، بهدف تحليل أثر مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model: ARDL)، باعتباره من النماذج الديناميكية الملائمة لتحليل العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية مع مراعاة التأثيرات المتأخرة للمتغيرات. وتمثل المتغير التابع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم تمثيل السياسات الاقتصادية من خلال مجموعة من المتغيرات، هي الإنفاق الحكومي، وعرض النقود، والصادرات.

وتتضمن إجراءات التحليل القياسي اختبار خصائص السلاسل الزمنية والتحقق من درجة استقرارها، ثم تحديد فترات الإبطاء المناسبة واختيار نموذج ARDL الأفضل وفق معيار الاختيار الإحصائي المعتمد. وبعد تقدير النموذج، يتم تحليل معاملات المتغيرات واختبار دلالتها الإحصائية، إلى جانب تقييم معنوية النموذج ككل.

كما أجريت الاختبارات التشخيصية اللازمة للتحقق من مدى صلاحية النموذج، بما في ذلك اختبارات الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، والتوزيع الطبيعي للبواقي، واختبارات استقرار النموذج، بما يساعد على التحقق من موثوقية النتائج القياسية.

واعتمدت الدراسة على برنامج EViews 12 في معالجة البيانات وإجراء الاختبارات القياسية وتقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه.

السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في السودان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شهد الاقتصاد السوداني منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي سلسلة من الإصلاحات في السياسات الاقتصادية شملت السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. إلا أن هذه السياسات تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، من أبرزها الاختلالات الهيكلية، والعجز المزمن في الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وتقلبات سعر الصرف، إلى جانب التحديات السياسية والمؤسسية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (World Bank, 2023؛ Arab Monetary Fund, 2024). ورغم تبني العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، فإن محدودية التنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية أسهمت في ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية وانعكس ذلك على أداء الاقتصاد الكلي، ولا سيما معدلات النمو والاستثمار والاستقرار المالي (IMF, 2021؛ESCWA, 2019) وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي لا يعتمد على فعالية كل سياسة على حدة، وإنما على درجة التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق الاستقرار الكلي، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية (UNCTAD, 2021؛Hemming, Kell, & Mahfouz, 2002) ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة أثر تكامل السياسات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1983–2024م)، بوصفه أحد المحددات الرئيسة لاستدامة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية.

النموذج والمتغيرات

جدول (1): تصنيف المتغيرات

الفئة	المتغيرات	الرمز
المالية	الانفاق الحكومي	PEXP
النقدية	عرض النقود	M2
التجارية	الصادرات	EXPORTS

ومن ثم فإن نموذج الدراسة هو:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

$$GDPG = f(PEXP, M2, Exports)$$

التحليل الوصفي للبيانات

أولاً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

جدول (2): الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (1983–2025)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	الالتواء	التفلطح	احتمالية اختبار Jarque-Bera
GDPG	4.59	3.61	11.52	-1.56	-0.01	2.38	0.859
PEXP	67012.6	109964.1	457777.6	3522.0	2.67	9.64	0.000
M2	154179.0	308061.6	1285077.	3429.8	2.78	10.08	0.000
Exports	5094.1	3070.8	11670.5	1698.7	1.06	2.88	0.141

يبين جدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1983–2024م). وتشير النتائج إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ (4.59%) بانحراف معياري قدره (3.61)، وهو ما يعكس وجود تباين معتدل في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. كما تراوحت قيم النمو بين (−1.56%) و(11.52%)، بما يعكس تعرض الاقتصاد السوداني لفترات من التباطؤ والانتعاش الاقتصادي. ويظهر اختبار Jarque-Bera أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي(Prob = 0.859 > 0.05) ، وهو ما يعزز ملاءمة البيانات للتحليل القياسي.

أما متغير الإنفاق العام، فقد سجل متوسطًا بلغ (67012.6) مع انحراف معياري مرتفع (109964.1)، مما يشير إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة نتيجة التغيرات الاقتصادية والمالية. كما أظهر المتغير توزيعًا غير طبيعي، وهو ما تؤكده قيمة اختبار Jarque-Bera (Prob = 0.000)، إضافة إلى ارتفاع قيم الالتواء والتفلطح.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبالنسبة لمتغير عرض النقود(M2) ، فقد بلغ متوسطه (154179.0) بانحراف معياري (308061.6)، وهو ما يعكس النمو الكبير في الكتلة النقدية والتغيرات التي شهدتها السياسة النقدية خلال فترة الدراسة. كما تشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى عدم خضوع المتغير للتوزيع الطبيعي(Prob = 0.000) ، مع وجود التواء موجب وارتفاع في التفلطح.

في المقابل، بلغ متوسط الصادرات نحو (5094.1)، بانحراف معياري قدره (3070.8)، مما يدل على وجود تباين في أداء قطاع الصادرات عبر سنوات الدراسة. كما تشير قيمة اختبار Jarque-Bera (Prob = 0.141) إلى أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعكس استقرارًا نسبيًا في خصائص توزيعه مقارنة ببقية المتغيرات.

وبوجه عام، توضح الإحصاءات الوصفية وجود تباين في مستويات المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وهو أمر متوقع في بيانات السلاسل الزمنية الممتدة لأكثر من أربعة عقود، ويعكس التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1983–2024م). ولا يمثل عدم اعتدال توزيع بعض المتغيرات عائقًا أمام استخدام نموذج ARDL، إذ لا يشترط هذا النموذج خضوع المتغيرات للتوزيع الطبيعي، وإنما يعتمد بصورة أساسية على خصائص السكون ودرجات التكامل للمتغيرات.

اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (Stationarity)

يُعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Stationarity-Test) من الخطوات الأساسية في الدراسات القياسية المعتمدة على بيانات السلاسل الزمنية، إذ يهدف إلى التحقق من خلو المتغيرات من مشكلة الجذر الأحادي (Unit-Root)، وذلك لتجنب الحصول على نتائج انحدار زائفة .(Spurious-Regression) وفي هذه الدراسة تم استخدام اختبار ديكي–فولر المعزز (Augmented-Dickey-Fuller:ADF) للتحقق من درجة تكامل متغيرات الدراسة، سواء عند المستوى (Level) أو بعد أخذ الفرق الأول (First-Difference) وتُعد هذه الخطوة ضرورية قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث يشترط هذا النموذج أن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1)، مع عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2)

جدول رقم (3): ملخص نتائج اختبار الاستقرار باستخدام اختبار ديكي–فولر المعزز (ADF)

المتغير	المستوى	الفرق الأول	درجة التكامل
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	مستقر	—	I(0)
الإنفاق الحكومي الحقيقي	مستقر	—	I(0)
عرض النقود (لوغريثم)	غير مستقر	مستقر	I(1)
الصادرات (لوغريثم)	غير مستقر	مستقر	I(1)

أظهرت نتائج اختبار ديكي–فولر المعزز (ADF) أن متغير النمو الاقتصادي ومتغير الإنفاق الحكومي الحقيقي يتمتعان بخاصية الاستقرار عند المستوى، أي أنهما متكاملان من الدرجة الصفرية I(0) في المقابل، تبين أن متغيري عرض النقود الحقيقي ولوغاريتم الصادرات الحقيقية غير مستقرين عند المستوى، إلا أنهما أصبحا مستقرين بعد أخذ الفرق الأول، مما يشير إلى أنهما متكاملان من الدرجة الأولى I(1)

وبالنسبة لمتغير لوغاريتم الصادرات الحقيقية، فقد بلغت قيمة إحصائية اختبار ADF عند المستوى (−1.1696) وبقيمة احتمالية (0.6787)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (5%)، الأمر الذي يشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة، ومن ثم عدم استقرار السلسلة عند المستوى. إلا أن نتائج الاختبار بعد أخذ الفرق الأول أظهرت قيمة إحصائية بلغت (−6.7932) وبقيمة احتمالية (0.0000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (5%)، كما تجاوزت القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار القيم الحرجة، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فإن المتغير متكامل من الدرجة الأولى.I(1)

وبصورة عامة، تشير نتائج اختبار الاستقرار إلى أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفرية I(0)أو الدرجة الأولى I(1) ، دون وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) ، وهو ما يستوفي أحد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشروط الأساسية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) وعليه، تُعد البيانات مناسبة لتقدير نموذج ARDL وإجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، قبل الانتقال إلى تقدير معاملات الأجلين الطويل والقصير وتحليل ديناميكية النموذج.

جدول (4): نتائج التقدير الأولي لأثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	الاحتمالية
الثابتC	-1.9868	7.4418	-0.2670	0.7909
RGOV_EXP	-0.0000063	0.0000020	-3.2015	0.0027***
LM2	-1.6006	0.3923	-4.0797	0.0002***
LEXPORTS	2.7161	1.2594	2.1566	0.0373**
R^2	0.3273			
R^2المعدل	0.2755			
F-Statistic	6.3248			
Prob(F-statistic)	0.0013			
Durbin-Watson	1.9411			
عدد المشاهدات	43			

ملاحظة: *** دال عند مستوى 1%، ** دال عند مستوى 5%، * دال عند مستوى 10%.

تشير نتائج التقدير الأولي الواردة في جدول (4) إلى أن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية كلية، حيث بلغت قيمة إحصاء Fنحو 6.325باحتمالية بلغت 0.0013، وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل ووجود علاقة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المفسرة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتبين النتائج أن معامل الإنفاق الحكومي (RGOV_EXP) جاء سالبًا بقيمة 0.0000063-، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى 1 .(p = 0.0027) %وتشير هذه النتيجة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي وفق النموذج المقدر. ويمكن تفسير هذه النتيجة، في السياق الاقتصادي السوداني، باحتمال محدودية كفاءة الإنفاق العام أو ارتفاع نسبة الإنفاق الموجه إلى البنود الجارية مقارنة بالإنفاق ذي الأثر الإنتاجي، مع التأكيد على أن التفسير الاقتصادي النهائي يحتاج إلى مراعاة طبيعة المتغير ومكوناته.

كما جاء معامل LM2سالبًا بقيمة 1.6006-ودالًا إحصائيًا عند مستوى 1(p = 0.0002) %، مما يشير إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للمتغير النقدي المستخدم في النموذج على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وتعكس هذه النتيجة العلاقة المقدرة بين عرض النقود والنمو في الاقتصاد السوداني، ولا ينبغي تفسيرها بمعزل عن الظروف النقدية والتضخمية والاقتصادية التي اتسمت بها فترة الدراسة.

وفي المقابل، جاء معامل LEXPORTSموجبًا بقيمة 2.7161ودالًا إحصائيًا عند مستوى 5 = p) % (0.0373، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي. وتتفق هذه النتيجة مبدئيًا مع الدور الذي يمكن أن تؤديه الصادرات في دعم النشاط الاقتصادي، وتوفير النقد الأجنبي، وتعزيز القدرة على تمويل الواردات والمدخلات اللازمة للإنتاج.

وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0.3273$، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر نحو 32.7%من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج والعوامل العشوائية. كما بلغت قيمة Durbin-Watson = 1.941، وهي قيمة قريبة من 2، وتوفر مؤشرًا أوليًا على عدم وجود ارتباط ذاتي قوي للبواقي، مع ضرورة تأكيد ذلك من خلال الاختبارات التشخيصية المتخصصة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: نموذجARDL

جدول (5): نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	الاحتمالية
GDPG(-1)	-0.0549	0.1816	-0.3026	0.7640
GDPG(-2)	-0.2697	0.1749	-1.5419	0.1321
RGOV_EXP	-0.0000101	0.00000379	-2.6520	0.0119**
LM2	-2.2147	0.6129	-3.6137	0.0009***
LEXPORTS	3.9733	1.6009	2.4819	0.0180**
C	-4.3418	7.8061	-0.5562	0.5816
R^2	0.3874			
R^2المعدل	0.2999			
F-Statistic	4.4262			
Prob(F-statistic)	0.0032			
Durbin-Watson	1.9468			
AIC	6.5843			
SIC	6.8350			
HQ	6.6756			
عدد المشاهدات	41			

تشير نتائج نموذج ARDLفي جدول (5) إلى أن النموذج الأمثل وفق معيار معلومات أكايكي AICهو ARDL(2,0,0,0)، وذلك بعد تقييم 54 تركيبًا مختلفًا لفترات الإبطاء. ويعني ذلك أن النموذج يتضمن فترتي إبطاء لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين تدخل المتغيرات التفسيرية الثلاثة دون فترات إبطاء في الصيغة المختارة.

وبالنسبة لمعدل النمو المتأخر، جاء معامل GDPG(-1) سالبًا بقيمة 0.0549-وغير دال إحصائيًا (p = 0.7640)، كما جاء معامل GDPG(-2) سالبًا بقيمة 0.2697-وغير دال إحصائيًا عند المستويات التقليدية (p = 0.1321). وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي كافٍ على تأثير معدلات النمو السابقة في معدل النمو الحالي ضمن الصيغة المقدرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما الإنفاق الحكومي فقد جاء بمعامل سالب بلغ 0.0000101-، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5 % (p = 0.0119)، بما يشير إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي.

كما جاء معامل عرض النقود سالبًا بقيمة 2.2147-، وكان ذا دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1 = p) % (0.0009، بما يشير إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للمتغير النقدي في معدل النمو الاقتصادي.

وفي المقابل، جاء معامل الصادرات موجبًا بقيمة 3.9733 ودالًا إحصائيًا عند مستوى 5 %((p = 0.0180، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي. كما تتوافق إشارة هذا المعامل مع النتيجة التي أظهرها نموذج التقدير الأولي، وهو ما يدعم استقرار الاتجاه العام للعلاقة المقدرة.

وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0.3874$، مما يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 38.7% من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغ معامل التحديد المعدل 0.2999 وأظهرت قيمة F-Statistic = 4.4262 باحتمالية 0.0032 أن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية كلية عند مستوى 1%

وبلغت قيمة Durbin-Watson = 1.9468، وهي قريبة من القيمة 2، إلا أن الحكم النهائي بشأن وجود الارتباط الذاتي ينبغي أن يستند إلى الاختبارات التشخيصية المتخصصة وليس إلى إحصاء دوربن–واتسون وحده.

مقارنة نتائج التقدير الأولي ونموذجARDL

تكشف المقارنة بين نتائج التقدير الأولي ونتائج نموذج ARDL عن اتساق إشارات المتغيرات الاقتصادية الأساسية؛ فقد حافظ الإنفاق الحكومي على أثره السلبي والدال إحصائيًا، كما حافظ المتغير النقدي (عرض النقود) على أثره السلبي والدال إحصائيًا، في حين حافظت الصادرات على أثرها الإيجابي والدال إحصائيًا في النمو الاقتصادي. ويشير هذا الاتساق إلى استقرار الاتجاه العام للعلاقات المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما ارتفع معامل التحديد من 32.7% في التقدير الأولي إلى 38.7% في نموذجARDL ، مع استمرار معنوية النموذج ككل. ويشير ذلك إلى أن إدخال البعد الديناميكي وفترات الإبطاء في نموذج ARDL أدى إلى تحسين القدرة التفسيرية للنموذج مقارنة بالتقدير الأولي.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن السياسات الاقتصادية ممثلة في الإنفاق الحكومي والمتغير النقدي والصادرات ترتبط إحصائيًا بمعدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، مع اختلاف اتجاه وحجم الأثر باختلاف أداة السياسة الاقتصادية .وتظهر النتائج أن الإنفاق الحكومي والمتغير النقدي ارتبطا بأثر سلبي، في حين ارتبطت الصادرات بأثر إيجابي.

مناقشة الفرضيات

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL أن النموذج ككل يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F-Statistic=4.4262، وباحتمالية Prob(F-statistic) =0.0032، وهي أقل من مستوى المعنوية 1%. كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الممثلة للسياسات الاقتصادية، والمتمثلة في الإنفاق الحكومي، وعرض النقود، والصادرات، كانت جميعها ذات معاملات دالة إحصائيًا، وإن اختلف اتجاه الأثر من متغير إلى آخر.

فقد جاء أثر الإنفاق الحكومي سالبًا ودالًا عند مستوى 5%، بينما جاء أثر عرض النقود سالبًا ودالًا عند مستوى 1%، في حين جاء أثر الصادرات موجبًا ودالًا عند مستوى 5%.

وعليه، تُدعم الفرضية الرئيسة للدراسة، بما يشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات الاقتصادية التي تمثل السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السوداني خلال فترة الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أظهرت نتائج نموذج ARDL أن معامل الانفاق الحكومي بلغ 0.0000101-، في حين بلغت قيمة إحصاء t = -2.6520، وكانت قيمة الاحتمالية p = 0.0119، وهي أقل من مستوى 5%.

وتشير هذه النتيجة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. ويمكن تفسير الاتجاه السلبي في ضوء احتمال ضعف كفاءة الإنفاق العام أو محدودية توجيهه نحو القطاعات والأنشطة الإنتاجية، فضلًا عن إمكانية تأثير الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدها السودان خلال فترة الدراسة في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو.

وبناءً عليه، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

أظهرت النتائج أن معامل عرض النقود بلغ 2.2147-، وبلغت قيمة t = -3.6137، بينما بلغت قيمة الاحتمالية p = 0.0009، وهي أقل من مستوى المعنوية 1%.

وتشير هذه النتيجة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لعرض النقود في النمو الاقتصادي وفق الصيغة المقدرة. ويمكن أن يرتبط هذا الاتجاه بطبيعة الظروف النقدية والاقتصادية التي اتسمت بها فترة الدراسة، ولا سيما الضغوط التضخمية واختلالات سوق النقد، بحيث لا تؤدي الزيادة في عرض النقود بالضرورة إلى زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي.

وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعرض النقود في النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1983–2024م).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أظهرت نتائج نموذج ARDL أن معامل الصادرات بلغ 3.9733، وبلغت قيمة t = 2.4819، في حين بلغت قيمة الاحتمالية p = 0.0180، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%

وتشير هذه النتيجة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الصادرات يمكن أن تسهم في توسيع النشاط الاقتصادي، وتوفير النقد الأجنبي، وزيادة القدرة على تمويل الواردات من السلع الرأسمالية والمدخلات الإنتاجية، بما يدعم النشاط الاقتصادي والنمو.

وبناءً عليه، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي.

جدول (6): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	المتغير	المعامل	Prob.	اتجاه الأثر	القرار
الرئيسة	السياسات الاقتصادية	—	0.0032 للنموذج	متعدد الاتجاهات	تُدعم
الأولى	RGOV_EXP	-0.0000101	0.0119	سلبي	تُقبل
الثانية	LM2	-2.2147	0.0009	سلبي	تُقبل
الثالثة	LEXPORTS	3.9733	0.0180	إيجابي	تُقبل

وتشير النتائج الإجمالية إلى أن المتغيرات المستخدمة لتمثيل السياسات الاقتصادية ترتبط إحصائيًا بالنمو الاقتصادي في السودان، إلا أن اتجاه العلاقة يختلف باختلاف أداة السياسة الاقتصادية؛ إذ يرتبط الإنفاق الحكومي وعرض النقود بأثر سلبي، بينما ترتبط الصادرات بأثر إيجابي. كما حافظت هذه الاتجاهات على إشاراتها بين نموذج الانحدار الأولي ونموذج ARDL، مما يعزز اتساق النتائج المقدرة.

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستخدمة لتمثيل بعض أبعاد السياسات الاقتصادية ترتبط بصورة ذات دلالة إحصائية بالنمو الاقتصادي في السودان، إلا أن اتجاه هذه العلاقة يختلف باختلاف المتغير الاقتصادي. فقد أظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) من الرتبة (2,0,0,0) أن الإنفاق الحكومي ارتبط بأثر سلبي ودال إحصائيًا في النمو الاقتصادي، كما ارتبط عرض النقود بأثر سلبي ودال إحصائيًا، في حين ارتبطت الصادرات بأثر إيجابي ودال إحصائيًا. وتشير هذه النتائج إلى أن أثر السياسات الاقتصادية في النمو لا يتحدد بمجرد زيادة حجم الإنفاق أو السيولة النقدية، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة استخدام الأدوات الاقتصادية، وطبيعة توجيهها، والظروف الاقتصادية والمؤسسية التي تعمل في ظلها.

أولًا: أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي

أظهرت النتائج أن معامل الإنفاق الحكومي بلغ (−0.0000101)، وكان دالًا إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الاحتمال = 0.0119)، بما يشير إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصل إليه Hemming et al. (2002) بشأن أن فعالية السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي لا تعتمد على حجم التدخل المالي وحده، وإنما تتأثر بطبيعة الإنفاق والظروف الاقتصادية والمؤسسية المحيطة به. كما تتوافق بصورة عامة مع ما أشار إليه IMF (2021) في تحليله للاقتصاد السوداني من وجود تحديات واختلالات اقتصادية ومؤسسية تتطلب تحسين تنسيق السياسات والإصلاحات الاقتصادية.

ويمكن تفسير الأثر السلبي للإنفاق الحكومي في السودان بأن زيادة الإنفاق لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الحقيقي إذا لم تُوجَّه نسبة كافية منه إلى القطاعات الإنتاجية والاستثمارية. فقد يؤدي ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض كفاءة تخصيص الموارد إلى الحد من الأثر التوسعي المتوقع للإنفاق الحكومي، كما يمكن أن تؤدي الاختلالات المالية والاقتصادية إلى إضعاف قدرة الإنفاق العام على توليد زيادة مستدامة في الطاقة الإنتاجية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وعليه، فإن النتيجة لا تعني أن الإنفاق الحكومي في حد ذاته يمثل عاملًا سلبيًا للنمو، وإنما تشير إلى أن تركيبة الإنفاق وكفاءته ومجالات توجيهه تمثل عوامل حاسمة في تحديد أثره النهائي في النشاط الاقتصادي. ويتفق هذا التفسير مع أهمية تحسين نوعية السياسة المالية ورفع كفاءة استخدامها التي تؤكدها الأدبيات المتعلقة بفعالية السياسة المالية(Hemming et al., 2002)

ثانيًا: أثر عرض النقود في النمو الاقتصادي

أظهرت النتائج أن معامل عرض النقود بلغ (−2.2147)، وكان ذا دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1% (قيمة الاحتمال = 0.0009)، مما يشير إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لعرض النقود في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة عرض النقود لم تتحول بالضرورة إلى زيادة مقابلة في الناتج الحقيقي في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة الاختلالات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد السوداني، إذ قد تؤدي زيادة السيولة النقدية في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية إلى زيادة الضغوط التضخمية أو الطلب على النقد الأجنبي بدلًا من توجيه الموارد نحو الاستثمار والإنتاج.

ويتسق هذا التفسير مع أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية التي أكدت عليها Kamal (2010a, 2010b)، حيث تشير إلى أن فعالية كل من السياسة النقدية والمالية تتأثر بدرجة التفاعل والتنسيق بينهما، وأن تحقيق الأهداف الاقتصادية يتطلب ترتيبات مؤسسية تساعد على تحقيق الاتساق بين أدوات السياستين. كما أشار IMF (2021) في الحالة السودانية إلى أهمية التنسيق بين السياسة المالية وسياسات بنك السودان المركزي في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ومن ثم، فإن الأثر السلبي لعرض النقود لا يعني بالضرورة أن التوسع النقدي يؤدي في جميع الحالات إلى انخفاض النمو، وإنما يشير إلى أن زيادة الكتلة النقدية في ظل ضعف القدرة الإنتاجية والاختلالات الاقتصادية قد لا تكون كافية لتحفيز النمو الحقيقي .وتبرز هذه النتيجة أهمية توجيه السيولة نحو القطاعات الإنتاجية، وتحسين كفاءة الوساطة المالية، وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: أثر الصادرات في النمو الاقتصادي

في المقابل، أظهرت النتائج أن معامل الصادرات بلغ (3.9733)، وكان موجبًا ودالًا إحصائيًا عند مستوى 5% (قيمة الاحتمال = 0.0180)، بما يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للصادرات في النمو الاقتصادي في السودان.

وتشير هذه النتيجة إلى أن توسع النشاط التصديري يمكن أن يمثل قناة مهمة لدعم النمو الاقتصادي، من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي، وتوسيع الأسواق أمام المنتجات المحلية، وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الواردات والمدخلات الإنتاجية. كما يمكن للصادرات أن تسهم في زيادة الطلب على الإنتاج المحلي وتحفيز الاستثمار في القطاعات القابلة للتصدير.

وتتفق هذه النتيجة مع التوجه العام في الأدبيات التي تربط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كما تنسجم مع أهمية السياسات المتكاملة التي تهدف إلى تحسين القدرة الإنتاجية وتعزيز قدرة الاقتصاد على الاستفادة من التجارة الخارجية. وفي هذا السياق، يوفر إطار UNCTAD (2021) مثالًا على أهمية استخدام نماذج متكاملة لتقييم بدائل السياسات الاقتصادية وتأثيرها في مسار التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن استمرار الأثر الإيجابي للصادرات على المدى الطويل يتطلب تحسين القدرة الإنتاجية وتنويع قاعدة الصادرات، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع والأسواق الخارجية. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الاقتصاد السوداني، حيث إن ارتفاع الصادرات لا يؤدي بالضرورة إلى نمو مستدام إذا كان قائمًا على صادرات أولية محدودة القيمة المضافة.

رابعًا: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

تكشف المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والأدبيات السابقة عن اتفاق جزئي مع الاتجاه العام للدراسات السابقة، مع وجود اختلافات يمكن تفسيرها باختلاف طبيعة الاقتصادات والفترات الزمنية والمتغيرات المستخدمة ومناهج القياس.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فمن ناحية، تتفق النتيجة المتعلقة بالإنفاق الحكومي مع الأدبيات التي تؤكد أن فعالية السياسة المالية لا ترتبط بحجم الإنفاق فقط، وإنما تتأثر بكفاءة تخصيص الموارد وطبيعة الإنفاق والظروف الاقتصادية والمؤسسية المحيطة به .(Hemming et al., 2002) كما تتوافق النتيجة المتعلقة بعرض النقود مع الأدبيات التي تؤكد أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات اقتصادية ومؤسسية(Kamal, 2010a, 2010b; IMF, 2021)

ومن ناحية أخرى، تتفق النتيجة الإيجابية للصادرات مع المنظور الذي يرى في النشاط التجاري والتصديري قناة مهمة لدعم النمو، شريطة توافر القدرة الإنتاجية والمؤسسية التي تمكن الاقتصاد من الاستفادة من التجارة الخارجية. كما تنسجم مع الاتجاه نحو تبني حزم متكاملة من السياسات الاقتصادية بدلًا من الاعتماد على أداة منفردة، وهو ما تؤكده الأدبيات الدولية المتعلقة بتكامل السياسات الاقتصادية (UNCTAD, 2021; World Bank, 2020).

وتختلف الدراسة الحالية عن جانب من الأدبيات السابقة في أنها لا تكتفي بالتحليل النظري أو الوصفي لأهمية السياسات الاقتصادية، وإنما تقدم اختبارًا قياسيًا مباشرًا للعلاقة بين مجموعة من المتغيرات التي تمثل أبعادًا من السياسة الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) وبيانات زمنية ممتدة. وبذلك تقدم الدراسة دليلًا قياسيًا إضافيًا على أن فعالية السياسات الاقتصادية لا تتحدد باتجاه الأداة الاقتصادية أو حجم استخدامها فقط، وإنما بكفاءة توظيفها ومدى تكاملها مع الأدوات والسياسات الأخرى والظروف الاقتصادية والمؤسسية السائدة.

خلاصة المناقشة

بوجه عام، تشير النتائج إلى أن أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السوداني غير متجانس بين أدوات السياسة المختلفة؛ فقد ارتبط الإنفاق الحكومي وعرض النقود بأثر سلبي ذي دلالة إحصائية، بينما ارتبطت الصادرات بأثر إيجابي ذي دلالة إحصائية. وتوحي هذه النتائج بأن تعزيز النمو الاقتصادي في السودان لا يعتمد فقط على زيادة حجم الإنفاق أو التوسع النقدي، وإنما يتطلب رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحسين إدارة السياسة النقدية، وتعزيز القدرة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن المهم في النسخة النهائية عدم استخدام عبارة »تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة «بصورة مطلقة؛ فالأدق استخدام عبارات مثل »تتفق جزئيًا «أو »تنسجم في بعض جوانبها«، لأن الدراسات التي تناولتها مراجعة الأدبيات لا تختبر جميعها المتغيرات الثلاثة وبالنموذج القياسي نفسه والفترة الزمنية نفسها. كما أن بعض المراجع الواردة في مراجعة الدراسات السابقة هي تقارير مؤسسية وليست دراسات قياسية مباشرة؛ لذلك ينبغي عدم نسبة نتائج قياسية محددة إليها ما لم تكن قد توصلت إليها فعلًا.

التوصيات العملية للدراسة

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، وذلك على النحو الآتي:

1. **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية:** توصي الدراسة بإعادة النظر في هيكل الإنفاق العام، والحد التدريجي من الإنفاق الجاري غير المنتج، مع زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري الموجه إلى القطاعات ذات القدرة العالية على توليد القيمة المضافة وفرص العمل، مثل الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والبنية التحتية. ويُقترح أن تخضع المشروعات الحكومية الجديدة لتقييم مسبق للعائد الاقتصادي والاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للمشروعات القادرة على زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاختناقات في الاقتصاد.

2. **تطبيق موازنة قائمة على النتائج والأداء:** لمعالجة الأثر السلبي للإنفاق الحكومي، توصي الدراسة بالانتقال بصورة تدريجية من التركيز على حجم الاعتمادات المالية إلى قياس النتائج المتحققة منها، بحيث ترتبط مخصصات الوزارات والجهات الحكومية بمؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس. ويمكن البدء بعدد محدود من الوزارات والقطاعات ذات الإنفاق المرتفع، ثم التوسع تدريجيًا في تطبيق هذا الأسلوب.

3. **إنشاء نظام لمراجعة كفاءة الإنفاق العام:** توصي الدراسة بإجراء مراجعات دورية لكفاءة الإنفاق العام، تتضمن تحديد بنود الإنفاق منخفضة العائد أو المتكررة دون مبرر، وإعادة توجيه الوفورات نحو القطاعات الإنتاجية والخدمات الأساسية. كما ينبغي تعزيز الرقابة على تنفيذ الموازنة وربط الإنفاق الفعلي بالأهداف المعتمدة في الموازنة العامة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. **الحد من تمويل عجز الموازنة بالتوسع النقدي:** في ضوء الأثر السلبي لعرض النقود، توصي الدراسة بتقليل الاعتماد على التوسع النقدي غير المرتبط بزيادة حقيقية في الإنتاج، وخاصة تمويل العجز المالي بصورة تؤدي إلى زيادة السيولة دون مقابل إنتاجي. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي عند إعداد وتنفيذ السياسة المالية والنقدية.

5. **توجيه السيولة المصرفية نحو الأنشطة الإنتاجية:** بدلًا من التركيز على زيادة حجم السيولة النقدية، ينبغي العمل على تحسين كيفية توجيهها، من خلال تشجيع المصارف على زيادة التمويل الموجه إلى المشروعات الزراعية والصناعية والإنتاجية والصادرات، مع وضع آليات تضمن وصول التمويل إلى الأنشطة المنتجة والحد من استخدامه في المضاربات والأنشطة قصيرة الأجل.

6. **تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتنويع قاعدة الصادرات:** نظرًا للأثر الإيجابي للصادرات في النمو الاقتصادي، توصي الدراسة بوضع برنامج عملي لتنويع الصادرات السودانية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع. ويشمل ذلك دعم الصناعات التحويلية المرتبطة بالمنتجات الزراعية والحيوانية، وتحسين جودة المنتجات، وتسهيل إجراءات التصدير، وتطوير خدمات النقل والتخزين والموانئ والأسواق التصديرية.

7. **إنشاء برنامج لدعم المنتجين الموجهين للتصدير:** يمكن للجهات الحكومية المختصة إنشاء برنامج يستهدف المنتجين والمؤسسات التي تمتلك قدرة فعلية على التصدير، بحيث يقدم لهم خدمات محددة تشمل المعلومات عن الأسواق الخارجية، والمساعدة في استيفاء معايير الجودة، وتسهيل الإجراءات الجمركية والتمويلية، وربط المنتجين بالأسواق الإقليمية والدولية. ويُفضل أن يكون الدعم قائمًا على الأداء الفعلي في الإنتاج والتصدير وليس على الدعم المفتوح.

8. **تقليل الاختناقات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والتصديرية:** توصي الدراسة بتحديد أهم الاختناقات التي تحد من قدرة القطاعات الإنتاجية على التوسع، وخاصة مشكلات الكهرباء والنقل والتخزين والتمويل والمدخلات الإنتاجية. ويمكن إعداد قائمة سنوية محددة بهذه الاختناقات وتوجيه الاستثمارات العامة إليها وفقًا لأولويتها وتأثيرها المتوقع في الإنتاج والصادرات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9. **تحسين التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية:** توصي الدراسة بإنشاء آلية مؤسسية منتظمة للتنسيق بين الجهات المسؤولة عن المالية العامة والسياسة النقدية والتجارة، بحيث يتم تقييم الآثار المتبادلة للقرارات الاقتصادية قبل تنفيذها. ويمكن أن تتضمن هذه الآلية اجتماعات دورية ومؤشرات مشتركة لمتابعة التضخم والسيولة والعجز والصادرات والنمو الاقتصادي.

10. **بناء قاعدة بيانات اقتصادية موحدة لدعم اتخاذ القرار:** توصي الدراسة بتطوير قاعدة بيانات اقتصادية وطنية موحدة ومحدثة تضم بيانات المالية العامة والنقد والتجارة والإنتاج والناتج المحلي، مع توحيد منهجيات جمع البيانات وتصنيفها ونشرها بصورة دورية. ويساعد ذلك في تحسين قدرة الجهات الحكومية على تقييم نتائج السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

11. **اعتماد مؤشرات كمية لمتابعة أثر السياسات الاقتصادية:** توصي الدراسة بألا يقتصر تقييم السياسات الاقتصادية على حجم الإنفاق أو معدل نمو عرض النقود، وإنما يتم ربطها بمؤشرات نتائج محددة، مثل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ونسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق، ونمو الصادرات غير النفطية، والإنتاجية، وفرص العمل، واستقرار الأسعار. ويتيح ذلك اكتشاف الآثار السلبية للسياسات في وقت مبكر وإجراء التعديلات اللازمة.

12. **إعطاء أولوية لتنويع الاقتصاد السوداني:** في ضوء أهمية الصادرات في دعم النمو، توصي الدراسة بتبني سياسة متكاملة لتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، بحيث لا يعتمد النمو على قطاع أو سلعة واحدة. ويشمل ذلك تطوير سلاسل القيمة المحلية، وتشجيع التصنيع المحلي للمواد الخام، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات قبل تصديرها، بما يرفع العائد الاقتصادي من الصادرات.

أولوية التنفيذ

ولضمان قابلية هذه التوصيات للتطبيق، تقترح الدراسة ترتيبها وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى – إجراءات قصيرة الأجل: مراجعة بنود الإنفاق الحكومي، تحديد أوجه الإنفاق منخفضة الكفاءة، تحسين التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وتوجيه جزء أكبر من التمويل المصرفي إلى الأنشطة الإنتاجية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرحلة الثانية – إجراءات متوسطة الأجل: تطبيق موازنة الأداء، تطوير البنية التحتية الداعمة للإنتاج والتصدير، وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية، وإنشاء قاعدة بيانات اقتصادية موحدة.

المرحلة الثالثة – إجراءات طويلة الأجل: تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، تطوير الصناعات التحويلية وسلاسل القيمة، وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسات الاقتصادية على أساس النتائج والأدلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر:

1. الأشقر، أحمد .(2007) .*الاقتصاد الكلي* (ط. 2). عمّان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. بن غالية، فؤاد، وقرواط، يونس. (2025). المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: الواقع والتحديات .*مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 10*(2)، 211.226–
3. بشيشي، وليد .(2015) .*دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة*]أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة.[
4. عايب، وليد عبد الحميد .(2010) .*الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية* .بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
5. عبد الله، علي وهيب، والزركروشي، علياء حسين خلف. (2024). فاعلية أدوات السياسة النقدية في تعزيز النمو المستدام في الاقتصاد العراقي .*مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 6*(2)، 445461–
6. عناية، غازي .(1992) .*ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي* (ط. 1). بيروت، لبنان: دار النفائس.
7. أبو السعود، محمد فوزي. (2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
8. عبد الرحمن، محمد أبو القاسم. (2018). أثر الانفتاح التجاري على فعالية السياسات النقدية والمالية في السودان: دراسة قياسية للفترة 1980–2015م [رسالة ماجستير /دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا].
9. الشيباني، عبد الفتاح هادي. (2026). التنسيق والتكامل المشترك بين السياسات النقدية والمالية الليبية في ظل الصدمات الاقتصادية الكلية خلال الفترة .(2022–1966) *مجلة تاج المعرفة.*
10. بومغادية، سهام، وصوفان، العيد(2025) ، أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1990–2021) باستخدام نموذجARDL ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 9(1)، 96–114.
11. عايب، وليد عبد الحميد .(2010) .*الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية* .بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12. Hemming, R., Kell, M., & Mahfouz, S. (2002). The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity: A review of the literature. IMF Working Paper, 02/208. International Monetary Fund.
13. International Monetary Fund. (2021). Sudan: First review under the staff-monitored program—Press release; staff report; and statement by the executive director for Sudan. International Monetary Fund. ا
14. Kamal, M. (2010a). The theoretical framework for the coordination of fiscal and monetary policies. MPRA Paper No. 26856. Munich Personal RePEc Archive.
15. Kamal, M. (2010b). The assessment of the impact of the coordination between fiscal and monetary policies on economic objectives: Using an empirical model. MPRA Paper No. 26670. Munich Personal RePEc Archive. ا
16. Mehrotra, S. (2000). Integrating economic and social policy: Good practices from high-achieving countries. UNICEF Innocenti Research Centre, Innocenti Working Paper No. 80.
17. United Nations Conference on Trade and Development. (2021). Integrated Simulation Framework-II model for Palestinian economic policy and sustainable development. United Nations.
18. World Bank. (2020). Protecting people and economies: Integrated policy responses to COVID-19. World Bank

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحاسبة الإبداعية ودور الذكاء الاصطناعي في الحد من تأثيرها

د. خليل راضي حسن، د. باسم عبدالله كاظم, م.م. حسن ميثم كريم, م.م. رحيم رعد حميد

جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني السماوة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول

المقدمة ومنهجية البحث

المقدمة

لطالما تميزت المحاسبة بانفتاحها الدائم على مصادر المعرفة المختلفة واستفادتها من الجديد والمستحدث في هذه العلوم مما أثر وانعكس بشـــكل إيجابي على اتجاهات تطور الفكر والتطبيق المحاســـبيين، ومن أهم المســـتجدات التي عمدت المحاســـبة إلى الاســـتفادة منها في مجال التطبيق المحاســـبي هي برامج الذكاء الاصـــــطناعي، فأبرز ما يميز هذه البرامج عن غيرها من البرامج الأخرى هو قدرتها الفائقة على التعلم واكتساب الخبرة والتكيف مع البيئة المحيطة، وتمتعها بصلاحية اتخاذ القرار دون التدخل المباشر للعنصر البشري .وعلى الرغم من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ليست جديدة، إلا أن استخدامه في مهنة المحاسبة أصبح من أهم المستجدات التي عمدت المحاسبة للاستفادة منه سعيا لمواكبة المتغيرات المختلفة والعوامل التي تمر بها بيئة الاعمال.

فالتخلي عن المحاسبة التقليدية والتوجه نحو رقمنتها وانشاء أنظمة ذكية تتفوق على الأنظمة اليدوية (التخلي عن الوثائق) أصـــبح ضـــرورة ملحة لكن في ظل وجود قوانين وتشـــريعات توفر الأمن المعلوماتي وتحمي خصوصية هذه التكنولوجيا.

لقد أثّر الذكاء الاصطناعي بشكل عميق على تطور الأعمال الحديثة ومهنة المحاسبة. وبفضل التقدم في تقنيات جمع البيانات والانخفاض الكبير في تكلفة التخزين، تجمع الشركات الآن كميات هائلة وأنواعًا مختلفة من البيانات. وقد أدى توافر البيانات المتزايد إلى تحفيز الحاجة إلى تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي التي يمكنها إجراء تحليلات فعّالة وكفؤة, ويستخدم الذكاء الاصطناعي الآلات لتفسير البيانات والتعلم منها لإنجاز مهام محددة كما يوفر فرصة فريدة لمحاسبي الإدارة، الذين يتقنون بالفعل تحليل البيانات والحصول على رؤى منها, وانطلاقا مما تقدم تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول المقدمة ومنهجية البحث ، أما المبحث الثاني فتطرق الى الاطار النظري لمفهوم الذكاء الاصطناعي ، والمبحث الثالث فقد عُني بالاطار النظري للمحاسبة الإبداعية ومفهومها وبالجانب العملي للبحث, ثم خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهجية البحث

مشكلة البحث: انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية :ما مدى ملاءمة القوانين الحالية لتحديات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نظم المحاسبة والمحاسبة الابداعية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي وأساليبه؟
- ماهيّ أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة والمحاسبة الابداعية؟
- كيف تحمي التشريعات الحالية الاختراقات الرقمية؟

ومن أجل تحليل الموضوع والإحاطة بعناصر الإشكالية فقد تناولت هذه الد راسة ثلاثة محاور :

- مفاهيم أساسية للذكاء الاصطناعي وتطور أساليبه.
- أنواع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي والمالي.
- المنظومة التشريعية للذكاء الاصطناعي وتحدياته.

اهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونه موضوع حيوي ومهم للممارسات المهنية في المجال المحاسبي من معرفة تحديات ادخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة من خلال الإشارة للتشريعات المعمول بها ومدى قدرتها على حمايته من القرصنة والاختراقات.

اهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- توضيح أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وإبراز تطوره وأساليبه.
- تسليط الضوء على مختلف أنواع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة مع ابراز أثرها على بيئة الأعمال المهنية.
- توضيح كيفية توظيف برامج وتقنيات الذكاء الاصطناعي لخدمة المهنيين في المجال المحاسبي بصفة خاصة والمحاسبة الإبداعية بصفة عامة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي في وصف الظاهرة من خلال شرح لمختلف المفاهيم وأنواع التطبيقات الذكية التي تلم بالمحاسبة للوقوف على أوجه القصور التي تحول دون تفعيل تلك التطبيقات للذكاء الاصطناعي للحد من تأثير المحاسبة الابداعية.

المبحث الثاني

الإطار النظري للذكاء الاصطناعي

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي:

تتضح الفكرة الأساسية للذكاء الاصطناعي في أنه عبارة عن تقنيات متطورة تتمثل في تطوير وظائف الحاسب الآلي، وتهدف إلى قيام الحاسوب بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، ويحتاج إلى نظام بيانات يستخدم لتمثيل المعلومات والمعرفة، وخوارزميات نحتاج إليها لرسم طريقة استخدام هذه المعلومات، ولغة برمجيات تستخدم لتمثيل كل من المعلومات والخوارزميات، بحيث يصبح لدى الحاسوب المقدرة على حل المشاكل، واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي ومرتب، وهذا ما سيدفعنا للتعرف على كيفية ظهور مصطلح الذكاء الاصطناعي وتطور مفاهيمه وأساليبه.

ظهور الذكاء الاصطناعي وتطور مفاهيمه:

ظهر الذكاء الاصطناعي لأول مرة عندما أعلنت مجموعة من علماء الكمبيوتر في مؤتمر دارتموت Dartmouth، عام 1956 عن ولادة الذكاء الاصطناعي، ومنذ ذلك الحين أصبح الذكاء الاصطناعي يبشر بمستقبل تكنولوجي مشرق للحضارة الإنسانية .توسع الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة منذ عام 2015 بفضل ظهور وحدات معالجة الرسومات التي يمكنها إجراء معالجة متوازية بشكل أسرع وأرخص وأقوى، بالتوازي مع سعة تخزين غير محدودة فعليا، بالإضافة إلى تدفق بيانات كبير من جميع الأنواع مثل :الصور، المعاملات المالية، وبيانات الخريطة وغيرها الكثير .في عام 1956 ، كان حلم رواد الذكاء الاصطناعي هو بناء آلات معقدة تعتمد على أجهزة كمبيوتر جديدة لها نفس خصائص ذكاء الإنسان، كان هذا المفهوم يسمى : General AL، وهي آلة تمتلك جميع الحواس والأفكار البشرية .كان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الهدف هو بناء آلة تفكر كما نفعل .واليوم ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، انتقل الذكاء الاصطناعي من الخيال العلمي إلى الواقع، وبدأت رحلة الاستثمار التكنولوجي في مشاريع الذكاء الاصطناعي، وفتحت آفاقا جديدة للذكاء الاصطناعي مثل :النقل، المنازل الذكية، الصحة، وخبرة العملاء وليست سوى تخصيص بعض من الحقول في طليعة هذا الموضوع .وأصبح معظمنا يتفاعل مع برامج الذكاء الاصطناعي كل يوم، في كل مرة نستخدم فيها الهواتف الذكية، وسائل الإعلام الاجتماعية، محركات البحث، ومواقع التجارة الإلكترونية.

أ- مفهوم الذكاء الاصطناعي:

هو أحد العلوم التي نتجت عن الثورة التكنولوجية المعاصرة، يطلق عليه اختصار (Intelligence Artificiel) "AI" وهو سلوك وخصائص معينة تتسم البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها .من أهم هذه الخصائص القدرة على التعليم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج الآلة بها وقد عرفة جون مكارثي (1927) John McCarthy بأنه علم هندسة وصناعة الآلات الذكية التي تقوم بمحاكاة العمليات العقلية الأساسية للسلوكيات البشرية، ما يعرف بأنه فرع من علوم الحاسب الآلي الذي يمكن بواسطته إنشاء وتصميم برنامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني، لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدال من الانسان، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتحدث والحركة بأسلوب منطقي ومنظم

ب-<u>خصائص الذكاء الاصطناعي</u>

الذكاء الاصطناعي يتمتع بمجموعة من الخصائص تتمثل في الآتي

- **التمثيل الرمزي** (symbolic representation): تتسم برمجيات الذكاء الاصطناعي عموما باستخدامها رموزا غير رقمية مما يتناقض مع كون الحواسيب تعتمد على الرقمين(0.1) غير أن هذا يمنع من كونها قادرة على القيام بالعمليات الحسابية .
- **الاجتهاد** (heuristics): تتميز برمجيات الذكاء الاصطناعي بعدم وجود حل خوارزمي محدد ومعروف للمشاكل التي تتناولها، لذلك لابد من اجتهاد في اختيار طرق الحل التي تكون ملائمة مع امكانية تغيير الحلول في حالة عدم كفاءة الطريقة الأولى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المعلومات غير الكاملة** (imperfect information): تتصف برمجيات الذكاء الاصطناعي بكونها تصل لحلول للمشاكل حتى في حالة عدم توفر المعلومات وذلك لإنقاذ الاهداف وكذلك القدرة على اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد.
- **تمثيل المعرفة** (Knowledge representation): بحيث تعبر عن تطابق بين العالم الخارجي والعمليات الاستدلالية الرمزية بالحاسب 0
- **البيانات المتضاربة**: لعل أهم سمات برمجيات الذكاء الاصطناعي هو قدرتها على التعامل مع بيانات قد تتناقض بعضها ببعض.
- **القدرة على التعلم** (the ability to learn): تعتبر القدرة على التعلم احدى مميزات السلوك الذكي وسواء أكان التعلم البشري يتم عن طريق الملاحظة أو الاستفادة من أخطاء الماضي فإن الذكاء الاصطناعي يجب أن يعتمد على استراتيجيات لتعلم الآلة.

أنواع الذكاء الاصطناعي

تم تقسيم الذكاء الاصطناعي إلى أنواع ثلاثة رئيسية وفقا للقدرات التي يتمتع بها وهي كالتالي:

- **الذكاء الاصطناعي الضيق أو المحدود (ANI):** يتم بالبساطة ويتم برمجته للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة، ويعتبر تصرفه بمنزلة ردة فعل على موقف معين، ولا يمكن له العمل إلا في ظروف بيئية خاصة، فيقوم بمهمات محددة وواضحة وبرامج التعرف على الصوت والصورة أوالألعاب الموجودة على الأجهزة الذكية كلعبة الشطرنج.

- **الذكاء الاصطناعي العام (AGI):** هو الذي يعمل بقدره تشابه قدرة الانسان من حيث التفكير، فهي تعمل على جمع وتحليل المعلومات إذ يركز على جعل الآلة قادرة على التفكير والتخطيط من تلقاء نفسها لتشبه التفكير البشري يوجد أمثلة عملية من هذا النوع كالسيارات ذاتية القيادة بحيث هي مؤهلة لاتخاذ قرارات مستقلة وذكية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-**الذكاء الاصطناعي الفائق أو الخارق (ASI):** هو الذي يفوق مستوى ذكاء البشر، حيث يستطيع عمل المهمات بشكل أفضل مما يقوم به الانسان المتخصص أو ذو المعرفة، له العديد من الخصائص كالقدرة على التعلم، والتخطيط، والتواصل التلقائي، وإصدار الاحكام .هذا المفهوم من الذكاء الفائق لازال قيد التجارب وتسعى لمحاكاة الانسان لامتلاك أحد نماذجه قدرة محدودة على التفاعل الاجتماعي، أما النموذج الآخر فله القدرة على التنبؤ بمشاعر الآخرين والتفاعل معهم.

1- **تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي والمالي**

لمعرفة كيف يتم تطبيق برمجيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي والمالي، تم تقسيم هذا المحور إلى عنصرين كالتالي:

نحو التحول الرقمي في قطاع المحاسبة:

إن التحول الرقمي في المجال المحاسبي والمالي والاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتطلب جوانب أساسية تشمل على البنية التحتية للأعمال الالكترونية من شبكات الانترنت والاتصالات، وكذلك الابتكارات الرقمية والتقنيات الأساسية من أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة لقطاعات تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد لتقنيات الرقمية كالمنصات الرقمية والتطبيقات .لذا سنوضح من خلال هذا العنصر كلا من دوافع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المحاسبة وخطوات تطبيقه.

أ. **<u>دوافع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المحاسبة.</u>**

في هذا الصدد قامت شركة" ديلويت "بإجراء مقابلات مع أكثر من1.200 _هيئة حكومية مختلفة من العالم ونجحت في تحديد أهم 04 دوافع لعملية التحول نحو لاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمحاسبي وهي:

-**التكاليف وضغوط الميزانية:** لقد تدهورت أسعار البترول منذ أواخر العام 2014 ولهذا السبب تلجأ غالبية الدول الغنية بالبترول إلى مواجهة_التراجع الكبير في حجم ايراداتها من خلال تخفيض حجم إنفاقها على الأصول والعمليات الحكومية، لذا تعتبر التدابير المتخذة لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية الفعالة من أهم دوافع هذا التحول.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-**متطلبات العملاء والمواطنين**:_حققت وسائل التواصل الاجتماعي شعبية كبيرة للشعوب ووفرت لهم قناة جديدة للتواصل، وأتاحت بذلك الفرصة أمام المؤسسات والمواطنين للتعاون معا وسرعان ما لجأت الحكومات إلى الاستفادة منها لمعرفة أراء المواطنين الذين اعتمدوا بدورهم على المطالبة بمستوى أرقى من الخدمات.

-**توجيهات الحكومة:**_تعتمد الحكومات على منهج التخطيط من القمة إلى القاعدة لاتخاذ قراراتها وهذا ما يساعدها على تسريع وتيرة تنفي برامج الذكاء الاصطناعي.

-**اتخاذ القرارات السريعة**:_حيث يمكن الهيئات الحكومية من تفعيل خطط التحول الوطني بسرعة وفاعلية .

وعليه الاعتماد على الذكاء الاصطناعي أصبح إستراتيجية لقيادة الشركات بعد أن كان مرادفا لتقنية المعلومات، وهذا نظرا لما يحققه من فوائد ,أصبح الانتقال الرقمي وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي للشركات والمؤسسات في قائمة اولياتهم وضرورة ملحة بسبب مساعدته على:

- تقليل وتوفير الجهد والطاقة، وتخفيض التكلفة؛
- فتح مجال الابداع من خلال طرق وكيفيات تقديم الخدمات المحاسبية والمالية التي يتم تقديمها للعملاء، مقارنة مع الطرق_التقليدية؛
- يسهل عملية إشراف مراقبة المسؤولين لسير العمل؛
- يساعد الشركات التجارية في التوسع وكسب شريحة أكبر من العملاء؛
- يحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها.

ب .خطوات تطبيق برامج الذكاء الاصطناعي في المحاسبة

في هذا الصدد نجد شركة" أمازون ويب سيرفيس AWS الرائدة في مجال الحوسبة السحابية بتقديم قائمة مرجعية لبناء استراتيجيات تتيح حرية الابتكار وتطوير طريقة العمل للوصول إلى التحول الرقمي الناجح التي ترتكز على تحول الرؤية، واعتماد ثقافة التغيير، وتغيير نموذج التكلفة، وبدء الأعمال في السحابة وتتبع عملية التقديم وهي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **حول الرؤية:** إن الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي تتطلب رؤية واضحة لنقطة انطلاق نحو هذا التحول، اذ يتطلب الأمر بإعادة التفكير في المنهج وكيف يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد على تحقيقه، وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر منذ سنة 2013 جسدت رؤيتها في البداية إلى تطوير الخدمات الحكومية من خلال عصرنة مختلف القطاعات، ومؤخرا أصدرت مجموعة من القوانين التي تعزز من الناحية القانونية هذا التحول كقانون التجارة الالكترونية والقانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال المعالجة الآلية للمعطيات وإن كانت هذه الق وانين جاءت كخطوة متأخرة مقارنة مع الدول المغاربية المجاورة (تونس والمغرب) بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة.
- **اعتماد ثقافة التغيير**: يقصد بها تحويل الهيكل التنظيمي من التسلسل الهرمي التقليدي إلى فرق أصغر تكون مخولة لاتخاذ القرارات، حيث يمكن ترجمة التعاون بين موظفي التطوير والتكنولوجيا والوحدات الاستراتيجية إلى خدمات محسنة .ومن ثم يعتبر الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في ثقافة المؤسسة وبيئة العمل في المرحلة الأولى من التحول كخطوة إيجابية تساهم في تنفيذ ونجاح التحول الرقمي والتي أساسها عنصرين هامين لتحقيقهما وهما:

- تأثير العامل البشري: تعتبر الأنظمة المحاسبية والمالية في المؤسسة عاملا للتماسك والانتشار لهذه الثقافة الرقمية الذكية، وباعتبارها بناء اجتماعي للمؤسسات فإن الثقافة تؤثر على الأفراد ومستوى أدائهم وابتكاراتهم ، كما نرى أن المنظمات ذات الثقافة المؤسسية أكثر كفاءة نسبيا من غيرها خاصة في المجال الرقمي، وعليه إن العامل البشري عنصر مهم في عملية التحول الرقمي ورفع معدل الذكاء الاصطناعي للمؤسسة .لذا يجب تطوير مهاراتهم الفنية، من حيث أساليب التشغيل توجد إمكانيات غيرعادية مع التطوير المسير للاستقلالية على مستوى الجهات الفاعلة، وترغب في العمل أكثر في المشاريع العضوية من المؤسسات الهرمية، وبهذا فإن فكرة التسلسل الهرمي تعد بمثابة الروتين المعوق لاعتماد الذكاء الاصطناعي، خاصة انها تؤدي إلى صعوبة تطبيق فكرة روح الفريق الواحد.
- الإدارة بالقيم: يتطلب تعقيد المنظمات نماذج تنظيمية جديدة وقادة جدد لاسيما في أوقات الأزمات وفي مواجهة متطلبات الإنتاج المفرط ومتطلبات الأداء على جميع المستويات، وتبرز أهمية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإدارة بالقيم في مجال الذكاء الاصطناعي في انها تهتم بتوظيف الطاقات الكامنة في العامل البشري للوصول إلى درجة عالية من جودة الأداء والتي أساسها العلم، الضمير، والأخلاق العالية مما يؤدي إلى تقليل الفساد كالاختلاس والرشوة والمحسوبية...إلخ.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي المؤثرة في المحاسبة والابلاغ المالي:

الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يعمل على تحسين العمليات المالية، حيث تعمل أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على تسريع العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها، بحيث تكون المعلومات المالية آمنة، كما وسيتم جمع التدفقات النقدية الشهرية بسهولة باستخدام نظام يعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والكثير من العمليات المحاسبية الأخرى.

هذا النمو أدى لتحسين نتائج أعمال المحاسبة والتمويل، واعتماد الحلول المحاسبية القائمة على الذكاء الاصطناعي من قبل المؤسسات والشركات التجارية في جميع أنحاء العالم، مع استمرار تطور تقنية الذكاء الاصطناعي كان لابد من دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي الصحيحة التي تؤدي إلى نتائج إيجابية في العمليات المحاسبية والتمويل، لذلك سنتطرق في هذا العنصر للتعرف على أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة.

أ. **أنواع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة**

يتغير مستقبل التمويل والمحاسبة بسرعة مع إدخال الذكاء الاصطناعي فيها، والآن يمكن للمؤسسات المالية والخبراء الماليين استخدام الذكاء الاصطناعي للعمل والتعاون معهم، حيث تتولى الآلات المهام المتكررة والمستهلكة للوقت، مما يتيح للبشر إنتاجية أكبر في صناعة التمويل عن طريق تقليل التدخل البشري فيها، لذلك سنتعرف في القائمة التالية على أهم وأبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة:

- **الآلات تحاكي العمليات البشرية**: مستقبل التمويل لآن في الذكاء الاصطناعي، وحسب باحثين قد تؤثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعلم الآلي على محترفي المحاسبة والمالية من خلال أتمتة المهام الروتينية التي كانت تتطلب سابقًا مساعدة بشرية، أو التدخل في مجموعات البيانات المعقدة مثل البيانات المالية، باستخدام هذه التقنيات يمكن للشركات تحسين الإنتاجية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-**أتمتة المهام المحاسبية:** في عالم تتولى فيه الأتمتة زمام الأمور بسرعة، فليس من المستغرب أن يقوم المحاسبون بتغييرممارساتهم لمواكبة المشهد المتغير، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة المهام المحاسبية وضمان الكفاءة التشغيلية، مع تقليل التكاليف للشركات المالية، التي تتبنى هذا التطور التكنولوجي لكسب فوائدها.

-**أتمتة وظائف الفواتير**: بفضل التقدم التكنولوجي في قطاع التمويل، سهلت معالجة الفواتير باستخدام الذكاء الاصطناعي للشركات من جميع الأحجام والصناعات في مختلف أنحاء العالم، تساعد أتمتة وظائف الفوترة مع هذه الأنظمة على تقليل التكاليف، مع ضمان الدقة والجودة.

-**فحص الموردين:** من المتوقع أن يحل الذكاء الاصطناعي في المحاسبة والتمويل قريبًا محل البشر في المهام الروتينية مثل فحص الموردين وإنشاء بوابات الاستعلام للحصول على البيانات التي تحتاجها نيابة عن عملك

-**معالجة البيانات غير المهيكلة** : يمكن أن تكون عمليات الشراء غير ورقية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث ستوفر هذه العملية الآلية على المتخصصين في المشتريات من خلال أتمتة البيانات غير المهيكلة، مما يسمح لهم باستكشاف الاستراتيجيات القائمة على النتائج بشكل أكثر شمولاً، كل ذلك مع ترك سجل لا تشوبه شائبة لأغراض التدقيق الداخلي أو الخارجي بفضل معالجة البيانات بتقنية الذكاء الاصطناعي.

-**تحسين التدقيق الداخلي:** ومن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة تحسين التدقيق الداخلي، فقد تم دمج الذكاء الاصطناعي بسرعة في الحياة اليومية، والمحاسبة ليست استثناء، سيكون التدقيق الداخلي أحد أفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة، حيث يجمع البيانات من المستندات الورقية إلى المستندات الرقمية عبر أجهزة التتبع التي يمكن أن تخفف عبء عمل التدقيق بشكل كبير، مع تحسين أعلى معدلات الدقة باستخدامه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-**تحسين العمليات المالية:** يمكن أن تساعد الأجهزة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات أفضل، تعمل أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على تسريع عملياتك والتأكد من دقتها، بحيث تكون المعلومات المالية آمنة.

-**إدارة النفقات:** يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة والمالية إلى جعل شركتك أكثر ربحية، تعد عملية إدارة النفقات إحدى المهام التي تتطلب الكثير من الوقت من البشر، ولكن بمساعدة الآلة سيتم تنفيذها بسرعة وكفاءة عالية.

ب – تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على المحاسبة

- **تقنية سلاسل الكتل(البلوكشين)** : تُعد البلوكشين منذ ظهورها، عام 2009 كطريقة غير مركزية لحفظ معاملات العملات المشفرة، من أهم التقنيات التي يعتمد عليها لإحداث ثورة تكنولوجية في جميع المجالات . والمحاسبة ليست ببعيدة عن ذلك حيث يمكنها الاستفادة من تقنية البلوكشين وكذلك العقود الذكية في زيادة سلامة البيانات المخزونه ومشاركة المعلومات المهمة مع الإدارات المعنية، ذلك بالإضافة إلى توثيق بيانات الأعمال بشكل لا يدع أي مجالٍ للشكل .واستخدام الشركات لهذه التقنية المذهلة سيمكنها من إنشاء أنظمة محاسبة جديدة تقوم بتسجيل المعاملات والتحقق منها على دفتر استاذ عام آمن بشكل كامل .وفي هذه الأنظمة سيتمكن المديرون والمحاسبون وشركاء الأعمال وحتى المستثمرون من القيام بأي معاملة والتحقق من كل المعاملات وقت حدوثها دون أي قلق على سلامة البيانات
- **تقنية برامج المحاسبة السحابية:** تعمل برامج المحاسبة السحابية على تحسين إدارة الأعمال المالية، وذلك بفضل مجموعة من الخصائص الهامة المتوافرة كمتابعة الحسابات وتوفير تقارير دقيقة وشاملة عن الأعمال التجارية، وهو ما جعلها ضرورة ملحة في أي مؤسسة أو شركة .بل إننا لا نبالغ بالقول بأن من المتوقع أن تُصبح برامج المحاسبة السحابية ركيزةً أساسية في قسم المحاسبة، فإلى جانب جمع كميات هائلة من البيانات وتوفير تقرير عنها، توفر البرامج السحابية إمكانية ترتيب السجلات ومعالجة البيانات وتسهيل الوصول إليها في أي وقت وبسرعة كبيرة مع الحفاظ على الجودة، وتتميز هذه البرامج عن تقنية الذكاء الاصطناعي بأنها تتيح للأشخاص العمل بحرية على البيانات وإضفاء لمستهم الإبداعية عليها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **تقنية البيانات الضخمة:** هي مجموعة من البيانات الكبيرة والمعقدة لها خصائص فريدة مثل الحجم، السرعة، التنوع، التباين وصحة البيانات، لا يمكن معالجتها إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة الذكية، وتعمل على تحقيق أمن وسلامة البيانات، بحيث يُعد الأمن والخصوصية من أهم الأمور التي يبحث عنها العملاء في أي شركة يسعون لاستثمار أموالهم فيها، وذلك مع تزايد مخاطر السرقة وهجمات القرصنة التي تتعرض لها العديد من المواقع الإلكترونية والشركات، ولطالما كان قطاع المحاسبة مستهدفاً بشكل رئيسي لأنه يحتوي على معلومات خاصة وحساسة مثل مرتبات الموظفين والأرباح والضرائب وغيرها .وتتعامل الشركات مع هذا الأمر بجدية عالية لأن أي تساهلٍ أو خطأ قد يعرض سمعتها للخطر أويُغرقها في التعويضات القانونية التي عليها دفعها للعملاء في حال تم اختراق حساباتهم ولهذا تلجأ الشركات إلى البرامج التقنية التي تتمتع بدرجةٍ كبيرة من الأمان لمنع حدوث ذلك.

ضرورة التأطير القانوني والأخلاقي لأنظمة برمجيات المحاسبة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

إن عدم التناغم بين القانون والتكنولوجيا من شأنه أن يخلق فجوة بين الإطار القانوني النظري والتطبيق التقني مما يترتب عليه عرقلة التطور التقني فضالً عن ظهور ممارسات سلبية قد تلحق الضرر بالمهنيين والمؤسسات .لعل أنجع السبل لخلق هذا التناغم يتمثل في اطالع التقنيين ابتداءً على الأطر التشريعية ذات الصلة، وإلمام القانونيين بجوانب العملية التقنية عموماً .هذا يستدعي بالضرورة مواكبة التشريع للتطور التقني بحيث يسيران جنبا إلى جنب بدلاً من انتظار مخرجات العملية التقنية، من ثم الانهماك في محاولة تطبيق القواعد القانونية على هذه المخرجات..

وسنوضح هنا بعض التحديات التي تواجه ممارسة الأنظمة الذكية في المجال المحاسبي والمالي وهي:

- **سياسات وإجراءات توثيق العمليات المحاسبية:** تكون بفصل النظام، والمقصود هنا هو جعل النظام المحاسبي الخاص بمخزون السلع التي يتم تداولها عبر الموقع الالكتروني للشركات نظاما مستقلا، لكن بشكل مؤقت يتم ربطه بنظام الشركة الرئيسي في نهاية كل يوم، والهدف من ذلك السيطرة على العمليات بشكل أفضل، وهذا تفاديا ل وصل المشاكل للنظام الرئيسي للشركة؛

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الاعتراف بالأصول غير الملموسة للشركات الرقمية**: في ظل الوضع الراهن، تحتاج الشركات بشكل متصاعد إلى الاستثمار في الأصول غير الملموسة، لذلك أصبحت البيانات المالية أقل قدرة على التعبير عن الموقف المالي الحالي والمستقبلي للشركات، فبرزت الحاجة الملحة إلى تغيير النموذج المحاسبي التقليدي لأنه يفتقر إلى التعبير عن المركز المالي بشكل كامل بالقيمة العادلة؛
- **فعالية البيانات المالية للشركات الرقمية**: في الوقت الحالي، معظم الشركات الرقمية لديها فجوة كبيرة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية نتيجة لعدم قدرتها على الاعتراف بالأصول غير الملموسة، مما يؤثر على البيانات المالية لتلك الشركات؛
- **مؤشرات الأداء المالية التقليدية:** مؤشرات الأداء الرئيسة هي مقاييس مهمة للأرباح أو الإيرادات أو النفقات أو النتائج المالية الأخرى التي تركز بشكل خاص على العلاقات المشتقة من البيانات المحاسبية .وبما أن التقارير المالية أصبحت أقل فائدة في قرارات سوق رأس المال، فإن مؤشرات الأداء المالي التقليدية لم تعد فعالة في قياس نجاح الأعمال الرقمية، بحيث الأنظمة الذكية للمحاسبة للحصول على معلومات 0 أكثر حول الأصول التي تدر تدفقات نقدية مستقبلية، ولزاما على الشركات الابلاغ عن أي تطور ذو علاقة بالقيمة وادراجه بالتقرير السنوي؛
- **الحد من القدرة الإبداعية للمحاسبين:** قد يؤدي استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة إلى تركيز الخبرة في عدد قليل من المحاسبين والخبراء وتقليل الفرص المتاحة لخلق جيل جديد من المهنيين المتخصصين نتيجة أحلالهم ذه الأنظمة الذكية، وعدم اكتسابهم لخبرات جديدة لعدم قيامه بأداء الأعمال المحاسبية التي تحتاج مهارات عالية؛
- **تقليل المحددات على معايير المحاسبة والمراجعة**: لا شك أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة، سوف يتطلب إعادة النظر في العديد من المعايير المحاسبية وخاصة تلك التي يمنع الأخذ لصعوبة العملية أو لحاجتها لكوادر فنية عالية أو تتطلب جهدا ووقتا وتكلفة عالية؛
- **تغيير هيكل أتعاب الخدمات المحاسبية**، من المتوقع اتجاه تأثير تطبيق الأنظمة الذكية المحاسبية نحو ارتفاع أتعاب الخدمات المحاسبية، نظرا للاستثمارات المالية في تطوير أو اقتناء تلك التطبيقات من ناحية، وتركيز واحتكار المهنة في عدد محدود من الشركات المحاسبية من جهة أخرى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أنواع الذكاء الإصطناعي ومجالات تطبيقه:

ينقسم إلى أربعة أنواع أساسية تشبه إلى حد كبير هرم ماسلو للاحتياجات الأساسية ، حيث أن أنواع الذكاء الاصطناعي تستطيع القيام بالوظائف الأساسية فقط ، في حين أنّ الأنواع الأكثر تقدمًاهي بمثابة كيان واعي تمامًا بذاته وبما يدور من حوله ويشبه إلى حدّ كبير الوعي البشري ، هذه الأنواع الأربعة تتمثل في : **الآلات التفاعلية ، الذاكرة ، نظرية العقل، الوعي الذاتي** على أنه تم اليوم تجاوزمرحلة النوع الأول ، ونحن على وشك إتقان واحتراف النوع الثاني ،لكن النوعين الثالث والرابع من الذكاء الاصطناعي يتواجدان كنظرية فقط ، وسيمثلّان على الأغلب المرحلة المقبلة من تطور الذكاء الاصطناعي ، وفي ذات السياق فان كل مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي تكون في الأشكال الآتية:

1 النظم الخبيرة : هي نظم معقدة تعتمد على الحاسب الآلي وتقوم على تجميع معلومات متخصصة (أي في مجال محدد فق (ووضعها في صورة بحيث يمكن للحاسب الألي من تطبيق تلك المعلومات (الخبرات) على مشكلات ماثلة أو متشابهة.

2 الشبكة العصبية الاصطناعية: والتي تمثل أحد جوانب الذكاء الإصطناعي للنماذج الإلكترونية للهياكل العصبية الدماغية البشرية ، وتستند آليات التعلم وتعاليم الشبكات العصبية في المقام الأول على الخبرة ، وتعتبر الشبكات العصبية من أهم مجالات هندسة التحكم والذكاء الإصطناعي الذي يعكس تطوراً هام اً في طريقة تفكير الإنسان .

3 الربوتات: والتي تمثل آلة ميكانيكية قادرة على القيام بأعمال مبرمجة من قبل إما بإشارة وسيطرة مباشرة من الإنسان أو بإشارة من برامج حاسب ألي ، وذلك لتنفيذ مهام معينة .

4 المنطق الضبابي: هو أحد النظريات الذي يمكن من خلاله بناء أنظمة خبيرة ، ويمثل منظومة منطقية تقوم على تعميم المنطق التقليدي ثنائي التقييم ، وذلك للوصول إلى النتائج في ظل الظروف غير المؤكدة .

وفي إطار ما تقدم فان الأساليب المستخدمة في بيئة الأعمال تتطور بشكل متصاعد خاصة في مجال استخدام التقنيات الحديثة وتنوع الأحداث الاقتصادية ، لذا فإنة من الضروري مواكبة تلك التطورات المستمرة في تلك التقنيات والاستفادة منها في تنفيذ الانشطة بالسرعة والدقة المطلوبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولقد أتاحت التطورات المستمرة في تقنية المعلومات الكثير من الفرص أمام مختلف الوحدات الاقتصادية للاستفادة من مزايا وإمكانيات تلك التقنيات وفي جميع المجالات ومنها المحاسبة والمراجعة.

المبحث الثالث

الإطار النظري للمحاسبة الابداعية

المحاسبة الإبداعية فى ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول الرقمي.

يكتسب مصطلح المحاسبة الإبداعية اهتمام كبير في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، ولا يوجد تعريف موحد له فقد عرفها (بشير، الحسين، بأنها مجموعة الأساليب التي يعتمدها المحاسب عن ، طريق استغلاله للبدائل المحاسبية المتوفرة بغية تحسين الصورة المالية في أعين مستخدمي المعلومات المالية ولتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح، لذا فان ممارساتها تعكس جانبا سلبيا لمفهوم الأبداع عبر استغلال المهارات الفكرية للوصول الى اهداف لا تحقق العدالة التي تسعى اليها المحاسبة عن طريق إدارة الربح والغش، كما عرفت بانها عملية تغيير المعلومات المالية مما ينبغي أن تكون عليه ، لما تريده الشركة بالاعتماد على الثغرات الناتجة عن مرونة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي تسمح باختيار طريقة معينة من طرق القياس المتعددة مما يؤثر على نزاهة القوائم المالية Adeosun & Olorunfemi، ، وعرفها (البياتي، كريم، (2022)بأنها عملية استغلا ل الثغرات الناتجة عن مرونة المعايير المحاسبية لتحقيق أهداف معينة او لإخفاء البيانات المالية الحقيقية في القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح والقياس لتضليل المستخدمين من أجل تحقيق منفعة لمعدي تلك القوائم. ويمكن للباحث في ضوء تحليله للدراسات السابقة وما اقتصر على عرضه من تعريفات تحديد طبيعة وخصائص المحاسبة الإبداعية والاركان المختلفة التى تتشكل منها كما يلى:

1_ يتلخص مفهوم المحاسبة الإبداعية في انها شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية، وتتركز ممارساتها في إطار الخيار بين المبادئ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والمعايير المحاسبية، وبالتالي فهي ممارسات قانونية، وغالبا لدى ممارس يها قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

2_ للمحاسبة الإبداعية وجهين، الاول إيجابي و يبحث عن معالجات محاسبية تضيف قيمة للمعلومات المحاسبية، بتقديمها معلومات محاسبية ذات جودة عالية، اما الثانى سلبى لإحداثها نوع من الضرر بأصحاب المصالح، وتمثل تضليل للقوائم المالية من خلال تغيير القيم المحاسبية لقيم غير حقيقية باستغلال الثغرات القانونية وغموض المعايير المحاسبية وتعدد الطرق المحاسبية وذلك لإعداد قوائم مالية محرفة تخدم معدوها، وتأخذ مظهرين، الاول قانونى اذا تم استغلال الثغرات في الخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية، وغير قانونى اذ تم التلاعب والتحريف بالخروج عن المعايير (، بشير ، الحسين، 2023)

3_تتمثل اهم اساليب المحاسبية الابداعية للتاثير على التقارير المالية فى أربعة مواطن للتلاعب إما تلاعبا في الإفصاح أو التوقيت أو التقدير أو التبويب. (عباس، واخرون، ،)

4_تتعدد دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية ومنها، التهرب الضريبي التأثير الإيجابى على سمعة الشركة، وتحقيق أرباح محددة، التأثير على أسعار الأسهم، الحصول على التمويل، ومن أهم الأسباب التى تقف وراءها إظهار الوضع المالي للشركة بشكل أفضل مما هو عليه، تعدد البدائل المحاسبية في القياس والتقدير والإفصاح التي أتاحتها المعايير المحاسبية ، تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ، أختلاف توقيت تنفيذ العمليات المالية الحقيقية مما يؤدى الى تأجيل أو تعجيل تنفيذها لتحقيق أهداف حرية التقديرات المحاسبية مما يتيح التلاعب في هذه التقديرات. (برحومة، حابى، 2023 البياتي، كريم،) .)

5_يعتبر التقدم التكنولوجي أحد دوافع إستخدام هذه الممارسات حيث تتطور أساليب العمل والتكنولوجيا بشكل أسرع من التشريعات والمعايير المحاسبية والتى تعاني من عدم تمكنها من مواكبة والتأخر في تلبية تلك المستجدات مما يتيح الفرصة لإستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية. ،2023)

6- تتعدد اشكال المحاسبة الإبداعية حسب الهدف وطريقة التطبيق) برحومة، حابى،)، فقد يطلق عليها تمهيد الدخل) (Kenton 2023 وتسعى لتسوية التقلبات (Income Smoothing ، (Earnings Management)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إدارة الأرباح ، في صافي الدخل من فترة لأخرى المحاسبة النفعية (Aggressive Accounting، عن طريق تقدير بعض عناصر القوائم المالية بقصد زيادة او نقص على أرباح الشركة تطبق أساليب محاسبية محددة للمبالغة في تقدير الأداء المالي لتحقيق أرباح عالية ومرغوبة، سواء اعتمدت على المعايير المحاسبية أو لا، ايضا التلاعب بالتقارير المالية (Fraudulent Financial Reporting) بإظهار بيانات خاطئة أو حذف أو إخفاء أو تغيير قيم معينة بالقوائم المالية، بهدف تضليل مستخدميها، ايضا ممارسات المحاسبة الإبداعية ، تستخدم ممارسات حديثة ومبتكرة وقد تكون معقدة للانحراف عن الممارسات القياسية أو المألوفة في المحاسبة، للحصول على أرباح صورية من خلال التلاعب في قيم . المصروفات والإيرادات (البياتي، كريم،) 2023 .

أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمى على مسار المحاسبة الإبداعية

ارتبطت ممارسات المحاسبة الابداعية بتطور تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمى، حيث شهدت هذه الممارسات في طبيعتها واساليب تنفيذها، مستغله التقدم التكنولوجي السريع ورقمنةً كبيراً (Rosita E. et al., 2023 ,Paulin تحولا فقد اثرت التقنيات التكنولوجية ، المعاملات المالية المتطورة على ممارسات المحاسبة الابداعية فى اتجاهين، الاول انها وفرت العديد من الأساليب العملية لممارسة الأعمال، مما اتاح للممارسين فرصا يصعب اكتشافها لإخفاء او محو المعلومات التي تكشف الجانب الخفي للأعمال (برحومة، حابى، والثاني إنها وفرت اساليب جديدة للقيام بهذه الممارسات، نتيجة ظهور أنواع جديدة من الممارسات الاحتيالية أكثر تعقيدًا ، حيث يستغل ممارسيها هذه التطورات في تغيير استراتيجياتهم باستمرار، واستكشاف نقاط الضعف المعقدة في الأنظمة المالية لتنفيذ سلسلة من الممارسات الاحتيالية، كما ادى التوجه نحو استخدام التقنيات الإلكترونية والإنترنت مستغله ضخامة البيانات وسرعة نقلها، كما أدى ظهور الجائحة كوفيد ، الى سهولة وزيادة وتطور هذه الممارسات وما استتبعه من ضرورة العمل بعيدا عن العمل المكتبى، إلى تسريع التحول نحو المعاملات المالية الرقمية، مما ساهم فى زيادة وتطور ممارسات المحاسبة الابداعية، ومن اكثر هذ الممارسات التى زادت وتطورت تلك التى يكون دافعها التهرب الضريبي وقد اد ى ذلك الى ظهور العديد من التحديات التى تجعل اكتشاف هذه الممارسات أكثر صعوبة، وبالتالى انخفاض فعالية أساليب مكافحتها التقليدية، نتيجة زيادة المعاملات المالية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتعقدها والاعتماد على البيانات الضخمة، وبالتالى يجب تطوير أدوات جديدة لمواجهة استمرار تغير وتعقد ممارسات المحاسبة الابداعية، مما يؤكد الحاجة إلى تطوير الطرق التقليدية وتكاملها مع تقنيات متقدمة للتصدى لها بشكل فعال، ولذلك نظر إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي على أنه تقدم كبير في أنظمةُ ي (Paulin K., 2024) . ،

دور الذكاء الاصطناعي في اكتشاف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

يساهم الذكاء الاصطناعي بدورين في مكافحة ممارسات المحاسبة الابداعية، ويتمثل الدور الاول في المنع نتيجة آثاره الإيجابية على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين عملية إعداد التقارير)، 2024 المالية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية وزيادة شفافية الإفصاح ،. اما الثانى يتمثل في الاكتشاف من خلال ما يمتلكه الذكاء الاصطناعي من تقنيات بالنسبة لآثار الذكاء الاصطناعي الإيجابية على تحسين جودة التقارير المالية، أشارت دراسات الى ان الذكاء الاصطناعي ، يساعد على التحقق من كفاءة استخدام الموارد والإفصاح عنها والتحقق من صحة التسويات والتأكد من عدم استغلالها في إدارة الأرباح، وزيادة الثقة في التقارير المالية، وترجع هذه الآثار الإيجابية الى: **تحسين عملية إعداد التقارير المالية:** حيث يؤدي إلى تبسيط ها واكتمال بعض ، جوانبها وضمان الاتساق في تنسيقاتها وبالتالى يساعد في إعداد تقارير مالية دقيقة في الوقت المناسب، كما يقلل من مخاطر أخطاء الإدخال والاعداد البشرى والمحاسبة الابداعية ويساهم فى زيادة التكيف مع المعايير المحاسبية المطبقة والتطورات الجديدة في مجال إعداد القوائم المالية، كما يساعد على **تحسين خصائص جودة المعلومات المحاسبية:** من خلال إجراء التحديثات الفورية على التقارير وزيادة قابليتها للمقارنة و الفهم مما يجعلها أكثر ملائمة وفائدة لاحتياجات المستخدمين، كما، تمكن التحليلات المالية المستخدمين من التحقق من صحة المعلومات المالية كما يمكن للذكاء الاصطناعي زيادة شفافية الإفصاح: حيث يساعد على تحسين دقة ووضوح التقارير المالية وسرعة الوصول الى المعلومات مما يدعمً ومساعدة المحللين الماليين في تحليلاتهم بشكل أكثر شمولا وفهما ، مما يدعم شفافية التقارير المالية. **وفيما يتعلق بدور تقنيات الذكاء الاصطناعي فى اكتشاف ممارسات المحاسبة الابداعية،** استنتجت , عدة دراسات ان الطبيعة الآلية لأنظمة الذكاء الاصطناعي تقلل من الأخطاء البشرية، كما يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البيانات في الوقت الفعلي، مما يحسن من دقة وسرعة اكتشاف المخالفات أو الأنماط الشاذة التي قد تشير إلى وجود ممارسات محاسبة ابداعية، والتي قد لا تكتشف كذلك، يمكن لأنظمة الذكاء ، أو حتى التنبؤ بها قبل حدوثها ، لاكتشافها ا طويلاً تقليديا أو تستغرق وقت الاصطناعي التكيف مع أنماط الممارسات المتطورة ويمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي الإبلاغ ويمكن لخوارزميات التعلم ، عن المعاملات والممارسات الشاذة في التقارير المالية وتحديد موضعها الآلي تحليل كميات ضخمة من البيانات للكشف عن الأنماط التي تشير إلى ممارسات المحاسبة الابداعية، ويمكنها أن تتعلم باستمرار من البيانات التاريخية وتتكيف مع ممارسات الاحتيال المتطو رة والتغير في القواعد واللوائح، وتحسين نماذج التنبؤ الخاصة به، مما يدعم قدرات الكشف والحد من , كما يمكن لتحليلات ممارسات المحاسبة الابداعية وخفض النتائج الإيجابية الزائفة، الذكاء الاصطناعي التنبؤية التنبؤ باحتمالية وقوع ممارسات المحاسبة الابداعية، حيث تبحث التحليلات ا لفهمً التنبؤية في الأنماط والممارسات لعمل تنبؤات بشأن الأحداث المستقبلية غير المعروفة سابق على البيانات والاتجاهات التاريخية يمكن اكتشافً وبناء ، احتمالية حدوث هذه الممارسات أو الميل إليه وبالتالى يمكنها استخدام طرق مثل ، نقاط الضعف الهيكلية في أداء النظام، والمساعدة في إصلاحها الانحدار اللوجستي والشبكات العصبية للكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية، Al، ايضا استنتجت دراسة ان الالتزام الأخلاقي يلعبدور حاسم في مكافحة ممارسات المحاسبة الابداعية، ويمكن للذكاء الاصطناعي التأثير على العلاقة بين الالتزام الأخلاقي وهذه الممارسات من خلال رفع مستوى الالتزام الأخلاقي في إعداد التقارير وتحسين الشفافية والاتساق في المحاسبة ، وبالتالى يمكنه مكافحة المحاسبة الإبداعية من خلال ،المالية دعم الممارسات الاخلاقية في اعداد التقارير المالية

الجانب العملي

تصميم الدراسة الميدانية

قام الباحثون في هذا الجزء من الدراسة بإعداد إستمارة الإستبيان والتي تحتوي على محاور باجمالى 60 سؤالاً لاستطلاع اراء المستقصي منهم وفقاً لفئات عينة الدراسة لبيان صحة الفروض البحثية للدراسة الميدانية وقد قام الباحثون باستخدام الأساليب الإحصائية للتاكد من الصدق والثبات لأسئلة االاستبيان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد إستخدم الباحثون نظام الأسئلة المغلقة (الاستبيان المغلق) وهى تحديد الإجابات حيث من مميزاتها أنها سهلة التميز وأنها يمكن التعويل عليها أو الثقة فيها بصورة أكبر كون الإجابات محددة مع سهولة إدارة هذه الاسئلة فهمها من قبل المستقصى منهم، وقد إستخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحديد إجابات أفراد العينة مما يمكن من الحصول على بيانات متصلة ولضمان إحداث توزيع طبيعى للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الإحصائية عليها، ويوضح الجدول التالى الأوزان النسبية لمقياس ليكرت الخماسى:

جدول رقم (1) (الأوزان النسبية لمقياس ليكرت)

الإجابة	موافق تمام	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمام
الدرجة	5	4	3	2	1

وقام الباحثون بتحديد مجتمع وعينة الدراسة وتحديد الخصائص الديمغرافية للعينة، ثم ياتى بعدها مرحلة الإحصائات التحليلية لإختبار الفروض باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي للعلوم الاجتماعي

فروض الدراسة الإحصائية:

الفرض الأول:(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنيات المحاسبة الإبداعية)

الفرض الثاني: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنيات المحاسبة الإبداعية).

تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

بعد أن تحقق الباحثون من الثقة بصحة قائمة الإستقصاء وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة وإختبار فرضياتها، فقد تناول الباحثون فى هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوعية البيانات التى تم الحصول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عليها من خلال أداة البحث من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الإستقصاء وإثبات فروض الدراسة، ومن ثم استعرض الباحثون بعد ذلك لتحليل فقرات محاور قائمة الإستقصاء ومناقشة الفروض من أجل إثباتها أو نفيها بإستخدام الحاسب الآلى عن طريق برنامج(SPSS) الإحصائي للعلوم الاجتماعية.

إستمارة إستقصاء:

السيد الفاضل الأستاذ / السيدة الفاضلة الأستاذة/

تحية طيبة و بعد،،، يقدم الباحثون بإعداد بحث علمى بعنوان:

"**المحاسبة الابداعية ودور الذكاء الاصطناعي في الحد من تاثيرها** "

يأمل الباحثون من حصول على الإجابة عن الاسئلة و العبارات الواردة بقائمة الإستبيان المرفقة ، و ذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة فى إتمام الجانب التطبيقى للبحث ، علما بأن البيانات و الآراء الواردة من حضراتكم سوف تحاط بكل سرية و لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويتشرف الباحثون بأن يقدمون خالص الشكر وعظيم التقدير لسيادتكم على تعاونكم الصادق معنا وإستجابتكم الكريمة للعمل فى خدمة البحث العلمى. **و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته**

	م	الفقرات	موافق تمام	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمام
	المحور الأول : محددات وأبعاد تطبيقات نظم الذكاء الإصطناعي.						
	-1	تهدف أنظمة الذكاء الإصطناعي إلى توجيه الحاسب الآلي لأداء أشياء يؤديها الإنسان.					
	-2	تتسم أنظمة الذكاء الإصطناعي بقدرات فائقة على محاكاة الواقع.					
	-3	تعمل أنظمة الذكاء الإصطناعي على تنفيذ الأنشطة بسرعة عالية.					
	-4	تعمل أنظمة الذكاء الإصطناعي على تقديم نتائج ذات دقة عالية.					
	-5	تعمل أنظمة الذكاء الإصطناعي على توفير الوقت والجهد.					
	-6	تساهم أنظمة الذكاء الإصطناعي في إدارة العمليات والمهام بآليات أكثر تطوراً وذكاءً.					
	-7	تستطيع أنظمة الذكاء الإصطناعي التعامل مع الحالات الصعبة					

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

		والمعقدة في حالة غياب المعلومات اللازمة .					
	-8	تستطيع أنظمة الذكاء الإصطناعي فهم المدخلات وتحويلها لتقديم مخرجات تلبي إحتياجات المستخدم بكفاءة عالية.					
	-9	يمكن لأنظمة الذكاء الإصطناعي إستخدام الخبرات السابقة وتوظيفها في مواقف مستقبلية.					
	-10	تعمل أنظمة الذكاء الإصطناعي على التصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها.					
	المحور الثاني : دور تطبيقات الذكاء الإصطناعي مواجهه المحاسبة الابداعية						
	-1	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى زيادة درجة الثقة في البيانات المالية.					
	-2	تساعد تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى الإنتهاء من مهام المحاسبة والمراجعة بسرعة عالية ودقة أكثر.					
	-3	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إيجاد حلول					

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

		لعمليات المحاسبة والمراجعة المعقدة.						
	-4	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في تحسين الأداء والحصول على ميزة تنافسية عالية.						
	-5	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الحد من عبء المهام المتكررة.						
	-6	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في رفع جودة البيانات تمهيداً لإتخاذ القرارات الرشيدة.						
	-7	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في تحسين وتطوير الممارسة المحاسبية لمهنة المحاسبة والمراجعة وتقدم أفضل الخدمات لمستخدميها.						
	-8	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى الوقوف على المخاطر وتحليلها.						
	-9	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى الإتساق مع معايير المحاسبة والمراجعة بما يدعم الدور الحوكمي للمراجعة .						

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

	10-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى جودة عملية المراجعة.						
	المحور الثالث : إنعكاسات تطبيقات الذكاء الإصطناعي على وظائف المحاسبة الابداعية .							
	1-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى نجاإ مهام المحاسبين والمراجعين.						
	2-	يساعد إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إستمرارية إنجاز المهام وليس تعطيلها .						
	3-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى زيادة الكفاءة العلمية والتقنية للمحاسب والمراجع.						
	4-	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في رفع كفاءة أداء المحاسب والمراجع لتلبية إحتياجات العمل المهني.						
	5-	يساعد إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في التعامل مع المواقف التي تحتاج إلى خبرات عالية.						
	6-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى تحسين أداء						

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

		الوظائف المستقبلية للمحاسبين والمراجعين.					
	7-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى ظهور مهام وأنشطة جديدة تتعلق بالمحاسبة والمراجعة.					
	8-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى تراكم خبرات لدى المحاسب والمراجع للتعامل مع المواقف المستقبلية الصعبة.					
	9-	يؤدي إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي إلى التعامل مع مجموعات بيانات كبيرة ومعقدة لا يمكن التعامل معها يدوياً .					
	10-	يساهم إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إلمام المراجع بالإجراءات الفنية للتعامل مع الملفات الإلكترونية والخوارزميات.					

يمكن استعراض النتائج بناء على ما جاء بالدراسة الميدانية والنظرية على النحو التالي:

1- إتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية آراء الفئات المستقصى منهم تدرك العلاقة بين استخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي وإستراتيجية وتقنيات مهنة المحاسبة الابداعية وهو ما تم الدلالة عنه إحصائيا وذلك بمستوى دلالة أقل من (. 05)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- كما إتضح أيضا أن غالبية آراء الفئات المستقصى منهم تدرك العلاقة بين إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي والإستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والابداعية وذلك بمستوى دلالة أقل من (05 .)

3- هناك علاقة إرتباط بين استخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي وبين إستراتيجية وتقنيات وهى اكبر من قيمة . مهنة المحاسبة الابداعية حيث بلغت قيمة مربع كاى (274) هي (والقيمة الإحتمالية أقل من 3 مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (05.) .

4- هناك علاقة إرتباط بين إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي والإستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة الابداعية حيث بلغت قيمة الإرتباط لبيرسون (0.623)، قيمة معامل ارتباط سبيرمان (0.541) ، والقيمة الإحتمالية أقل من (05.)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- الذكاء الاصطناعي عبارة عن أنظمة كمبيوتر تحاكى الإنسان أو البشر فى تصرفاتهم، وهذا لا يعنى أن أى نظام يعتمد على البرمجيات من خلال خوارزمية معينة ، ويقوم بمهام محددة ً مكن اعتباره ذكاءُ ي ولكن الذكاء الإصطناعي يطلق على أنظمة الكمبيوترالتي ، الذكاء الاصطناعي يكون لديها القدرة على التعلم على عمليةً واتخاذ قرارات بناء ، وجمع البيانات وتحليلها ، التحليل بصورة تحاكى طريقة تفكير الإنسان فهى تكاد ، مكن استيعابها وحصرهاُ

2- تطبيقات الذكاء الاصطناعى تتفرع وتتزايد بصورة لا ي تدخل فى كافة العلوم الإجتماعية أهمها علم المحاسبة الابداعية ، علاوة على المجالات الإنسانية .

3- لا توجد وسيلة أمام المنشآت تمكنها من تفادي استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي وذلك لمواكبة التطورات والإستمرار في المنافسة ، ولا يمكن التغلب على سرعة وكفاءة ودقة تقنية الذكاء الاصطناعي،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والشيء الوحيد الذي يمكن للمحاسبين فعله هو تبني هذه التقنيات الحديثة ومعرفة كيفية تعظيم استخدامها.

4- ستنتقل مهنة مراجعة الحسابات خلال السنوات القادمة من "الإنسان المراجع" إلى البرنامج المراجع، وسيكون البرنامج أكثر دقة وسرعة وقدرة على اكتشاف الأخطاء, Audit Tech المخالفات والاحتيال ، كما سيكون مبنيا على معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي ، ومعايير المراجعة الدولية، وسيكون برنامج المراجعة على اكتشاف المخالفات قادرا والأخطاء مقارنة مع المعايير، مبينا أن المنافسة بين منشآت المراجعة ستكون بناء على جودة برامج تلك المنشآت

5- ليس هناك قلق أو مخاوف على مستقبل المحاسبيين والمراجعين بشأن استبدال أعمالهم بالذكاء الاصطناعي أو الإستغناء عن وظائفهم في المستقبل القريب، فسوف تحتاج المنشآت اً دائم إلى محاسبين ومراجعين يمكنهم تحليل وتفسير بيانات الذكاء الاصطناعي، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية

6- أن هناك حاجة دائمة للذكاء الانساني بجانب تقنيات الذكاء الاصطناعي, ولكن هذه الحاجة لا تتأتى من فراغ ، ولكن تتم من خلال أشخاص يمتلكون القدرة على تحليل وتفسير بيانات الذكاء الإصطناعي ، ومزودين بالخبرات التدريبية المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية المتطورة.

7- ليس بالضرورة أن تستبدل التقنيات المحاسبين، ولكنها لا محالة ستستبدل المحاسبين والمراجعين الذين لا يواكبون التطورات، ولا يوظفوا أحدث التقنيات المرتبطة بمجال المحاسبة في عملهم..

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

1- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بعقد الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة للتعريف بنظم الذكاء الاصطناعي ومكوناتها وكيفية استخدامها والاستفادة منها لغرض زيادة الوعي والإدراك لدى القائمين بعملية المحاسبة والمراجعة وتثقيفهم ذاتيا , ومن ثم تهيئتهم لتطبيق هذه التقنيات في أداء المهام التي يكلفون بها .

2- ضرورة إصدار التعليمات والإرشادات من الجهات ذات العلاقة بالمحاسبة الابداعية باستخدام تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي لتطبيقها من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل فعاّل , وذلك بهدف مواكبة التطورات الحديثة بشكل عام وعلى صعيد المهنة بشكل خاص ، وإطلاع شاغلي هذه المهنة على حقيقة مفادها بانه في المستقبل القريب سوف تستبدل وظائف مهنة المحاسبة الابداعية التي لا تواكب تلك التطورات .

3- ضرورة تحفيز المحاسبين والمراجعين على إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في مرحلة إعداد رؤى مستقبلية وإستراتيجيات تتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة .

4- ضرورة تبني منشآت المحاسبة الابداعية لنظم التقنيات الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالذكاء الإصطناعي ومعرفة كيفية تعظيم استخدامها لانه لا توجد وسيلة للهروب من استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي للإستمرار في درب المنافسة .

5- ضرورة التأكيد على حقيقة مفادها أنه في السنوات القادمة لابد أن يقوم المحاسبين والمراجعين بإعادة النظر في قدراتهم العلمية والعملية وذلك نظراً لأن المحاسبين والمراجعين غير الملمين بتطورات التقنيات الحديثة سوف يتم الإستغناء عنهم وفقد وظائفهم .

6- ضرورة قيام المنظمات المهنية والمعاهد بتطوير وتحديث مناهجها التدريبية والأكاديمية سنوياً وذلك لتمكين المحاسبين والمراجعين من عبور مرحلة التحول الرقمي هضرورة قيام مسئولي ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر بعقد الدورات التدريبية المتخصصة وذلك سعياً نحو مواكبة التطورات العالمية التكنولوجية والإلمام بتقنيات الذكاء الإصطناعي بالشكل الذي يتناسب مع أسس وأهمية المهنة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- في ظل الاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة في المحاسبة والمراجعة ، يجب ألاتقتصر المناهج التدريسية للمحاسبة على المعرفة المحاسبية فقط ، ولكن ضرورة تغيير الطريقة التي يتم فيها تصميم منهج المحاسبة الدراسي بالإضافة إلى طريقة تدريسه وتقييمه .

8- ضرورة أن يتوجه طلبة المحاسبة الجامعيون بكليات التجارة في العالم نحو رؤى جديدة تؤهلهم لدخول فرع جديد وهام في المحاسبة، ليعملوا كمحللي بيانات ،ومراجعين في تقنيات المعلومات ،ومشاركين في تطوير الأنظمة ذات بأمان واستبعاد خروج مهنة المحاسبة الابداعية في المستقبل نظراً لقيمتها وأهميتها

9- إن الوضع اليوم يفرض استحداث تشريع خاص لتأطير كافة عمليات الاستثمار في قطاع الرقمنة الذي يُعدّ الذكاءُ الاصطناعي أعلى طبقاته.

10- تقتضي التطورات الاخيرة للذكاء الاصطناعي وآفاقها إدراك الحدود والقيود اللازمة لتنظيم تطبيقاتها ضمانا لاستخدام معقول وخاصة متحكم فيه .وعلينا في هذا السياق، أن نحرص ليس فقط على المراقبة الأخلاقية في توجيه تصميم وصنع واستخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ولكن ان نحرص أيضا على المراقبة الأخلاقية لسلوك هذه الكيانات الاصطناعية.

11- بما أن الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة لتطوير الأنظمة المالية والمحاسبية، وجب تكييف القوانين الاقتصادية والمحاسبية معه لتأمين قواعد البيانات وحماية أنظمتها من خطر الاختراق والقرصنة من جهة، وتحقيق الكفاءة والفعالية من جهة أخرى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع والمصادر:

1- الأكاديمية العربية البريطانية ،) (، الذكاء الاصطناعي) www.abahe.co.uk

2- الدلاهمة ، سليمان مصطفي ، القاضي ، فارس سعود ، العميان ، نايف راجى ، ،" أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة : دراسة وصفية لنوع المسح " ، مجلة جرش للبحوث والدراسات ، جامعة جرش ، الأردن ، مجلد 21 ، ص ص .177:186.

3- رشوان ، عبد الرحمن محمد ، الحلو ، عيد ، **2020**، "ثر إستخدام الذكاء الإصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل جائحة كورونا" ، مجلة البحوث المتقدمة في إدارة الأعمال والمحاسبة ، فلسين ، المجلد 6 ، العدد 9 ، ص ص. 122:97 .

4- السامرائي , عمار عصام و الشريدة , نادية عبد الجبار ،**2020** ، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخدام التدقيق الرقمي في تحقيق جودة التدقيق ، ص ص .16–23 .

5- شنبي, صورية ، **2016**، تنفيذ إستراتيجية تطوير النقل بالسكك الحديدية في الجزائر باستخدام أنظمة النقل الذكية كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد(7) جامعة الوادي، الجزائر ، ص ص .155–165 .

6- المركز العربي الديمقراطي للدراسات **(2019)** ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال, برلين , المانيا.

7- المنتدى الاقتصادي العالمي .**(2015)** ، نقاط التحول العميق لتكنولوجيا التحول والتأثير المجتمعي .

8- أرطباز ,س. (2022). أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسة . مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي،المجلد9 ، العدد 1249-1270.03 ,

9- الحلواني ,ف., & عشميل ,س. (2022). فاعلية الذكاء االصطناعي لإثراء التصميم الابداعي للشخصيات الكرتونية -1 , . المجلة الدولية للذكاء الإصطناعى فى التعليم والتدريب 15 . https://ijicet.journals.ekb.eg/ IJAI

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10- ع .ع. (2019). نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 ، العدد 14-35.05 ,العالي ,ا .ا (2023/8/17) .الذكاء الاصطناعي وتقنيات المعلومات Récupéré sur https://www.abhe.co.uk

11- بسام ,س(2021 ,) .افريل). استخدام أتمتة العمليات الروبوتية والذكية في المراجعة في ظل ازمة كورونا . Covid 19 بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بعنوان أثر ازمة كورونا علي االقتصاد المقترحات والحلول، كلية التجارة، جامعة طنطا

12- بكاري ,م. (2022). تحديات الذكاء االصطناعي وتطبيقاته في التعليم . مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 ، العدد01 الجزائر 290 .

13- بن حمادة ,أ., & سيد ,م. (2022). أثرإدخال تطبيقات الذكاء االصطناعي على برمجيات المحاسبة اإللكترونية–دراسة ميدانية -.مجلة الاقتصاد - ,الجديد، المجلد 13 العدد 774.2 – 755

14- جباري ,ل. (2017). نما ذج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار . مجلة العلوم الانسانية، العدد1 ، المركز الجامعي تندوف123 .

15- سليمان ,م. (2019). أثر تطبيقات الذكاء اإلصطناعي علي مهنة المحاسبة دراسة وصفية لنوع المسح جرش للبحوث والدراسات، المجلد 21 0 العدد01

16- شيلي ,ا. (2022). استخدام منصات التعليمية اإللكترونية لتفعيل الذكاء االصطناعي https://ijicet.journals.ekb.eg/ IJAI المجله الدولية للذكاء اإلصطناعى فى التعليم والتدريب. 12-1

17- عثمان ,ح. (2015). مدخل تطوير وتحسين أداء المراجع الخارجي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات . مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بورسعيد، العدد 2.

18- قراب ,ص .ب. (2022). الاستخدامات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي . الملجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13 ، العدد01 – .135-117.

19- كاظم ,أ . (2012). الذكاء الاصطناعي ا.لعراق :منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

20- موسى ,ع., & احمد حبيب ,ب . (2019). ،الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر ، الطبعة ألولى، ا.لقاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشرميرة ,أ. (2019 , مارس). 24 تطبيقات الذكاء االصطناعي في التعليم من وجهة نظر تدريسي الجامعة . المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الانسانية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق

21- هيثم ,م., & إيهاب ,م. (2022). مسؤولية المراجع في ظل الذكاء إلصطناعي وأثرها على سهولة قراءة التقارير المالية دليل تطبيقي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية . لمجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليةوالتجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد3 ، العدد10 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المتطلبات الأساسية لتطبيق البلديات الإلكترونية ومستوى توافر هذه المتطلبات في البلديات في فلسطين

The Basic Requirements for Implementing E-Municipalities and the Level of Availability of These Requirements in Municipalities in Palestine

الدكتور يوسف أبو فاره

جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

أ. محمد فتحي حوتري

جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية (المتطلبات البشرية، والتقنية، والإدارية، والتشريعية، والمالية، والثقافية) في بلديات محافظات شمال الضفة الغربية، ومستوى توافر هذه المتطلبات في هذه البلديات. وتم اعتماد المنهج الوصفي منهجا لهذه الدراسة، واستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة وصولا إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها. وقد صُممت استبانتان؛ ركزت الاستبانة الأولى على جمع البيانات المتعلقة بأهم متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية، وتم اختيار عينة متخصصة بأسلوب العينة القصدية بلغ حجمها (60) متخصصا. وركزت الاستبانة الثانية على جمع البيانات المتعلقة بمستوى توافر متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية، ووُزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (161) شخصا.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك عدة متطلبات أساسية لتطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين، من أهمها: توفر البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن الانتقال الفاعل للبلدية الإلكترونية، وتوفر المتطلبات التقنية والثقافية، وتوفر الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق البلدية الإلكترونية. كما توصلت الدراسة إلى أن الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة للتطبيق متوافرة إلى حد ما في البلديات الفلسطينية، لكنها تحتاج إلى تدريب إضافي في المجال التكنولوجي. وأوضحت الدراسة أن البلديات الفلسطينية لا تمتلك مستوى كافيا من الوضوح في تصورها للوصف الوظيفي للعاملين بما يتوافق مع متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية.

وأوصت الدراسة بتضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة (من مؤسسات حكومية وغير حكومية وخاصة) لتوفير جميع المتطلبات اللازمة (خاصة التشريعية والقانونية) لتطبيق فكرة الحكومة الإلكترونية. كما أوصت بوضع استراتيجية وطنية للتحول الإلكتروني الكامل نحو البلديات الفلسطينية، وضمان توفير كل ما يلزم لتقديم كل ما يمكن تقديمه من خدمات للمواطنين باعتماد نموذج البلديات الإلكترونية.

كلمات مفتاحية: البلديات الإلكترونية، متطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

The study aimed to identify the most important requirements for the effective implementation of e-municipalities, including human, technical, administrative, legislative, financial, and cultural requirements, in the municipalities of the northern West Bank governorates, and to assess the level of availability of these requirements in these municipalities. A descriptive approach was adopted, and a questionnaire was used as a data collection instrument to answer the research questions and test its hypotheses. Two questionnaires were developed. The first focused on identifying the most important requirements for the effective implementation of e-municipalities and was administered to a purposive sample of 60 specialists. The second focused on assessing the level of availability of the requirements for the effective implementation of e-municipalities and was distributed to a random sample of 161 respondents from the study population.

The study yielded several key findings. There are several fundamental requirements for implementing e-municipalities in Palestine, the most important of which are the availability of a legal and legislative environment that ensures an effective transition to e-municipalities, adequate technical and cultural requirements, and qualified human resources capable of implementing e-municipalities. The study also found that qualified human resources required for implementation are available to some extent in Palestinian municipalities, but require additional training in the technological field. Furthermore, Palestinian municipalities lack a sufficient level of clarity in their understanding of employees' job descriptions in accordance with the requirements of implementing e-municipalities.

The study recommended concerted efforts by all relevant stakeholders, including governmental, non-governmental, and private institutions, to provide all necessary requirements, particularly legislative and legal requirements, for implementing the concept of e-government. It also recommended developing a national strategy for the comprehensive digital transformation of Palestinian municipalities and ensuring the provision of all necessary requirements to deliver the widest possible range of services to citizens through the e-municipality model.

Keywords: e-municipalities, e-municipality implementation requirements

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة:

في ظل النهضة المتنامية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، والتي شهدت تطورا غير مسبوق، أحدثت تغيرات كبيرة في أساليب العمل، وأفرزت جملة من التغيرات في مفهوم العمل الإداري، اتجهت الكثير من الدول والحكومات والمنظمات إلى تعزيز حضور هذه التقنية في أعمالها الإدارية وصولا إلى تطبيق كامل للإدارة الإلكترونية. ومن رحم هذا التحول ظهر مصطلح "الحكومة الإلكترونية" بوصفها نسخة افتراضية للحكومة الحقيقية تربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة ودوائرها عبر الإنترنت، كما ظهر مصطلح "البلدية الإلكترونية" الذي يشابه إلى حد كبير مفهوم الحكومة الإلكترونية (منصور وعواد، 2018).

وبوصف البلديات وحدات إدارية هي الأقرب إلى المواطنين، فإنها تمثل مجالا رئيسا تتجسد فيه عمليا الرقمنة وتقنيات المدن الذكية وتطبيقات البلديات الإلكترونية، كما تُظهر النتائج أن الأدوات الرقمية تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتسريع تقديم الخدمات، ودعم الحوكمة التشاركية من خلال المنصات الإلكترونية (Kaya,2026).

إن نجاح البلديات الإلكترونية لا يعتمد على إدخال التكنولوجيا الرقمية وتقديم الخدمات إلكترونيا فقط، بل يتطلب أيضا حوكمة رقمية واضحة، وتعريفا مؤسسيا مشتركا للتحول الرقمي، وتنسيقا بين الوحدات البلدية، وتوفير الموارد اللازمة. وتشير الدراسة تحديدا إلى أن غموض المفاهيم وآليات الحوكمة قد يدخل المؤسسة البلدية في «حلقة مفرغة» تعوق التحول الرقمي وتضعف أداءه (Magnusson, Lindroth, Berbyuk, & Torell,2025).

ويؤكد (Ndzabela, Lukman, & Yakobi, 2025) أن ثقة المواطنين تمثل عاملا حاسما في نجاح تطبيق واستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية على المستوى البلدي. وتُظهر دراستهم في بلدية مقاطعة أور تامبو أن المواطنين، رغم دعمهم العام للخدمات الحكومية الإلكترونية، يبدون مستوى من الثقة في قدرة البلدية على تقديم الخدمات إلكترونيا، يقابله قلق واضح بشأن أمن البيانات. ولذلك، يبرز الباحثون أهمية تعزيز تدابير الأمن، وتنفيذ برامج التوعية، وتحقيق الشمول الرقمي، وتشجيع المشاركة النشطة للمواطنين، بما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يسهم في بناء الثقة وضمان فاعلية الخدمات الإلكترونية. كما يؤكدون أن تبني ممارسات الحكومة الإلكترونية المتمحورة حول المواطن يمكن أن يعزز الشفافية والمساءلة وتمكين المواطنين والحوكمة الديمقراطية في البلديات الريفية.

ويرى لمراوي ومجاهد (2025) أن التحول الرقمي في المغرب يمثل أحد أهم مداخل تحديث الإدارة العامة وتعزيز الحوكمة المحلية، إذ تتيح الرقمنة تطوير أساليب التدبير المحلي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما تسهم في تعزيز الشفافية والفعالية وتقوية علاقة الإدارة بالمواطن. وتؤكد الدراسة أن الانتقال نحو إدارة محلية ذكية لا يتحقق بمجرد إدخال التقنيات الرقمية، وإنما يتطلب توظيفها ضمن رؤية مؤسسية متكاملة تقوم على تطوير الخدمات الرقمية، وتحديث آليات العمل الإداري، وتعزيز القرب من المواطن، بما يجعل الرقمنة وسيلة أساسية للارتقاء بأداء الجماعات الترابية وتحقيق إدارة محلية أكثر ذكاء واستجابة لاحتياجات المواطنين.

يرى الجطلاوي وعمر (2025) أن نجاح التحول الرقمي في البلديات يرتبط بدرجة أساسية بمستوى الجاهزية المؤسسية والبشرية والتقنية، وأن توظيف التقنيات الرقمية في العمل البلدي يمكن أن يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات العامة. وأظهرت الدراسة الميدانية على البلديات الليبية أن تقبل الموظفين للتحول الرقمي يمثل العامل الأكثر تأثيرا في تحسين الأداء المؤسسي، في حين كان تأثير البنية التحتية والهيكل التنظيمي محدودا نسبيا. كما تؤكد الدراسة أهمية تطوير برامج التدريب والتأهيل، والاستثمار في البنية التقنية والأمن السيبراني، وتعزيز السياسات التنظيمية التي تضمن وضوح الرؤية وتوحيد الممارسات الرقمية، بما يدعم الانتقال نحو بلديات أكثر قدرة على تقديم خدمات رقمية فعالة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة .

ويؤكد (Zvaita, & Shava, 2026) أن الحوكمة الرقمية يمكن أن تؤدي دورا مهما في تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في البلديات المحلية. وتُظهر مراجعتهما المنهجية أن البلديات طبقت مجموعة متنوعة من الأدوات الرقمية، من بينها أنظمة إدارة الإيرادات، ولوحات متابعة الأداء في الوقت الفعلي، ومنصات البيانات المفتوحة، والمنصات التفاعلية للمشاركة المدنية، بهدف تحسين المتابعة والرقابة المجتمعية. إلا أن فاعلية هذه التدخلات الرقمية لا تعتمد بدرجة أساسية على التطور التكنولوجي، بقدر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اعتمادها على السياق المؤسسي، بما في ذلك القدرات القيادية، والبنية التحتية، وآليات الإنفاذ، ومشاركة المواطنين. ولذلك يرى الباحثان أن التكنولوجيا الرقمية ينبغي ألا تُنظر إليها بوصفها حلا مستقلا لمشكلات الحوكمة البلدية، وإنما بوصفها عاملا تمكينيا تعتمد فاعليته على قوة البيئة المؤسسية.

وتُعد البلديات عصبا رئيسا في البنية العامة للدولة الحديثة، إذ تقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطال مختلف مجالات الحياة المجتمعية؛ لذا فإن فاعلية هذه المؤسسات ونجاعتها في أداء دورها تُعدان من المؤشرات المهمة على نوعية وحيوية النظام داخل الدولة وعلى قدرات المجتمع التنظيمية والتنموية. وقد كان من الضروري على الحكومات المسارعة في الاستفادة من التطور الهائل الذي شهدته التكنولوجيا والاتصالات، وتمثلت هذه المواكبة بمفهوم البلديات الإلكترونية، أي انتقال عمل البلديات من تقديم الخدمات العامة والمعاملات بشكلها الروتيني التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الحديث (منصور وعواد، 2018).

وقد استفادت بعض البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، أسوة ببقية بلديات العالم، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في مجالات عملها الإدارية والمالية والهندسية والتقنية المختلفة، غير أن هذه الاستفادة اقتصرت على بعض البلديات والمجالات (شتية وحباس، 2018)، فالبلديات الإلكترونية، كما يشير خرابشة (2021)، أداة فعالة في معالجة كثير من مشكلات الإصلاح الإداري كالفساد واستغلال المنصب، والتقليل من وطأة البيروقراطية والروتين، وإتمام المهمات بسرعة ودقة؛ لكن تفعيل هذا المفهوم يحتاج إلى دراسة عوامل نجاحه وتحديات تطبيقه، من بنية تحتية إدارية، وتشريعات وقوانين داعمة، وتدريب وتأهيل للقوى البشرية، ومتطلبات تقنية من أجهزة ومعدات وبرامج؛ ومن هنا سعت الدراسة الحالية للتعرف على متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية في فلسطين.

أن البلدية الإلكترونية لا تقتصر على توفير موقع إلكتروني، وإنما تقوم على منظومة متكاملة من البنية التحتية والتطبيقات والموارد البشرية والحوكمة والشراكات بهدف تحسين الخدمات وتعزيز تفاعل المواطنين، ويرى (Muridzi, & Dhliwayo,2025) أن تبني أدوات الحكومة الإلكترونية واستخدامها بفاعلية من قبل البلديات الحضرية يمكن أن يسهم في تعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات البلدية وتحسين تقديمها. ويؤكد الباحثان أن نجاح البلدية الإلكترونية يتطلب توافر الوصول الإلكتروني إلى الخدمات على مدار الساعة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والدعم السياسي، وإتاحة الإنترنت للجمهور، والتطبيقات الرقمية المشتركة، والكوادر البشرية المتخصصة، والبنية التحتية الموثوقة للاتصالات، والتقنيات الحديثة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما توصي الدراسة بتصميم خدمات الحكومة الإلكترونية البلدية باعتبارها منظومات رقمية متكاملة، بما يعزز مشاركة المواطنين ويرفع كفاءة تقديم الخدمات.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

مع انتشار الإنترنت والتطور الكبير في تطبيقات الحاسوب وأنظمة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، تعرض القطاع العام إلى ضغوطات للتحول نحو تقديم الخدمات الإلكترونية، وقد أكدت دراسات عدة (عكروش، 2022؛ المجالي، 2022؛ الحمودي والعايد، 2017) ضرورة تطوير عمل الإدارات والخدمات الإلكترونية في القطاع العام والبلديات بشكل خاص لمواكبة التقدم واستخدام التكنولوجيا المتاحة بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء والقدرة على المنافسة.

وفي ظل الاهتمام الحكومي الفلسطيني المتزايد بالتحول للحكومة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، أصدرت وزارة الحكم المحلي (الإطار الاستراتيجي للتحول إلى بلديات إلكترونية 2019–2023) انسجاما مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام (2017–2022)، ليكون مرجعا للهيئات المحلية ولجميع الشركاء والعاملين في قطاع الحكم المحلي (وزارة الحكم المحلي، 2018)، من أجل بناء بلديات إلكترونية تتيح للمواطن الحصول على خدمات بلدية عن بُعد بغض النظر عن موقعه الجغرافي، وتسهم في تحسين الأداء وجودة الخدمات وتعزيز إيرادات البلديات. وفي خضم هذا التوجه تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الرئيس الأول: ما أهم متطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين؟

ويتفرع منه ستة أسئلة فرعية حول أهم المتطلبات (البشرية، والتكنولوجية، والإدارية، والقانونية والتشريعية، والمالية، والثقافية) لتطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين.

السؤال الرئيس الثاني: ما مستوى توافر متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية في فلسطين؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويتفرع منه ستة أسئلة فرعية حول مستوى توافر المتطلبات (البشرية، والتكنولوجية، والإدارية، والقانونية والتشريعية، والمالية، والثقافية) لتطبيق البلديات الإلكترونية.

السؤال الرئيس الثالث: هل توجد فروق جوهرية في آراء المبحوثين حول درجة أهمية متطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص)؟

السؤال الرئيس الرابع: هل توجد فروق جوهرية في آراء المبحوثين حول مستوى توافر متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؟

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد فروق جوهرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول درجة أهمية متطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص).

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق جوهرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول مستوى توافر متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

4. أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهم المتطلبات المختلفة اللازمة لتحقيق تطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين (من متطلبات بشرية وتقنية وإدارية وتشريعية ومالية وثقافية).
2. التعرف على مستوى توافر متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية في فلسطين (من متطلبات بشرية وتقنية وإدارية وتشريعية ومالية وثقافية).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. معرفة وجود فروق أو عدم وجودها في آراء المبحوثين حول أهم متطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص).

4. معرفة وجود فروق أو عدم وجودها في آراء المبحوثين حول مستوى توافر متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

5. أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية جديدة لحقل المعرفة العلمية.

5. أهمية الدراسة:

- إن موضوع متطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية ومستوى توافرها في فلسطين ذو أهمية كبيرة للانتقال من البلديات التقليدية إلى البلديات الإلكترونية، خاصة أن التوجه نحو تطبيقها يقع ضمن استراتيجيات الحكومة نفسها.

- تشير الدراسة إلى أهمية إعداد بيئة ملائمة تستجيب لمتطلبات تطبيق البلديات الإلكترونية، وبالتالي معرفة متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية ومستوى توافرها في فلسطين.

- تُعد هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تتناول هذا الموضوع بهذه المتغيرات في فلسطين، وهي محاولة قد تثري حقل التخصص خاصة فيما يتعلق بالبلديات.

6. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: وزارة الحكم المحلي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبلديات شمال الضفة الغربية.

- الحدود البشرية: رؤساء الأقسام والمدراء في المقر الرئيس لكل من وزارة الحكم المحلي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمدراء ورؤساء الأقسام والشُعب في بلديات شمال الضفة الغربية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الحدود الموضوعية: متطلبات التطبيق الفاعل للبلديات الإلكترونية.

7. مصطلحات الدراسة:

البلدية: "هيئة محلية تتولى المصالح المحلية تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها وتتمتع باستقلال مالي وإداري" (قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، المادة رقم 1).

الإدارة الإلكترونية: "الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد" (وسيلة، 2022).

البلدية الإلكترونية: "هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمة في البلدية بطريقة سهلة عبر الإنترنت مما يوفر الجهد والمال وسرعة الخدمة المقدمة للمواطنين" (الدراويش، 2017).

الفجوة الرقمية: التفاوت التقني بين الأشخاص القادرين على استخدام وسائل الإنترنت والاتصالات الحديثة نظرا لامتلاكهم المهارات والمعدات، وبين غير القادرين على ذلك لعدم امتلاكهم المعدات الواجب توفرها للحصول على المعلومات الرقمية (الدهامشة، 2023).

الإطار المنهجي للدراسة

1. منهجية الدراسة:

استُخدم المنهج الوصفي الذي يهتم بتحليل الظاهرة البحثية في ظروفها من خلال جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة وأهدافها، وتُدرس ضمنه الظاهرة بالطرق الكمية والنوعية أو بهما معا، وصولا إلى تفسيرات واستنتاجات تساعد في كشف العلاقات بين المتغيرات التي تقيس الظاهرة أو مشكلة الدراسة (درويش، 2018).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين في المقر الرئيس لكل من وزارتي الحكم المحلي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى العاملين بوظيفة رئيس شعبة فأعلى في بلديات محافظات شمال الضفة الغربية في فلسطين. وقد اختيرت عينة قصدية متخصصة لتحديد متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية وأهميتها بلغ حجمها (60) مفردة بحثية، وُزعت عليها الاستبانة الأولى. كما اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (161) مفردة بحثية، وُزعت عليها استبانة قياس مستوى توافر متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية.

3. أداة الدراسة وصدقها وثباتها:

تم اعتماد الاستبانة أداة لجمع البيانات الأولية، إذ طُوّرت استبانتان بالاستناد إلى الدراسات السابقة وأهداف الدراسة وتساؤلاتها: الأولى لقياس أهم المتطلبات اللازمة لتطبيق نموذج البلدية الإلكترونية في البلديات الفلسطينية، والثانية لقياس مستوى توافر هذه المتطلبات، وتضمنت كل استبانة (47) فقرة موزعة على ستة محاور: المتطلبات البشرية (7 فقرات)، والتكنولوجية (8 فقرات)، والإدارية (11 فقرة)، والقانونية والتشريعية (9 فقرات)، والمالية (7 فقرات)، والثقافية (5 فقرات).

وتم التحقق من الصدق الظاهري وصدق المحتوى للاستبانتين بعرضهما على عدد من الأساتذة الأكاديميين ذوي الاختصاص وإجراء التعديلات وفق ملاحظاتهم، كما أُجري الصدق الإحصائي باستخدام اختبار التحليل العاملي (Factor Analysis) عبر دراسة استطلاعية على عينة بلغ حجمها (30) موظفا وموظفة من مجتمع الدراسة، وجاءت قيم تشبع الفقرات بدرجات مقبولة ومرتفعة. أما الثبات فتم التحقق منه باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لكل من الاستبانتين (0.964)، وهي قيمة مرتفعة تدل على درجة عالية من الثبات وصلاحية الأداة للتطبيق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتائج الدراسة

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول (درجة أهمية المتطلبات):

1. أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لأهمية متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.01) وبوزن نسبي (80.2%)، وجاءت المتطلبات القانونية والتشريعية في المرتبة الأولى بوزن نسبي مرتفع جدا بلغ (87.6%)، فيما جاءت المتطلبات المالية في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي مرتفع بلغ (75.8%)، وهو ما يتفق مع دراسة الكايد (2023) ودراسة الشبلي (2023).

2. جاءت الدرجة الكلية لأهمية المتطلبات البشرية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.83) ووزن نسبي (76.6%)، وكان أبرزها قدرة الموظفين على المشاركة في تنفيذ المهام المختلفة (87.0%)، وامتلاكهم المهارات الحاسوبية جنبا إلى جنب مع المهارات الإنسانية (82.4%).

3. جاءت أهمية المتطلبات التكنولوجية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.18) ووزن نسبي (83.6%)، وكان أبرزها توافر شبكات الاتصال الداخلية الفاعلة بين جميع الموظفين (91.0%)، وشبكات الاتصال الضامنة لتبادل البيانات المطلوب (89.6%)، وتوفر أجهزة الحاسوب بالعدد الكافي (86.6%).

4. جاءت أهمية المتطلبات الإدارية بمتوسط حسابي (3.93) ووزن نسبي مرتفع (78.6%)، وكان أبرزها امتلاك إدارة البلدية القدرات الإدارية الكافية للتأثير في الموظفين لتقديم الخدمات البلدية الإلكترونية (84.0%)، ووجود نظام معلومات يتيح للمواطنين تقديم شكاواهم ومقترحاتهم إلكترونيا (82.0%).

5. جاءت المتطلبات القانونية والتشريعية بأعلى درجات الأهمية بمتوسط حسابي (4.38) ووزن نسبي (87.6%)، وكان أبرزها وجود قوانين فلسطينية تضمن سرية تبادل البيانات (92.4%)، وقوانين تكفل حماية أمن نظم المعلومات (92.4%)، وقوانين بخصوص تقديم الخدمات للمواطنين عبر البلدية الإلكترونية (90.4%).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6. جاءت أهمية المتطلبات المالية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.79) ووزن نسبي (75.8%)، وأبرزها توافر تمويل لضمان صيانة الأجهزة بطريقة مستدامة (80.0%)، وتوفير التمويل اللازم لتصميم البرامج الإلكترونية أو تطويرها (79.6%).

7. جاءت أهمية المتطلبات الثقافية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.97) ووزن نسبي (79.4%)، وأبرزها تثقيف المواطنين بمفهوم البلدية الإلكترونية عبر حملات إعلامية مع التركيز على شبكات التواصل الإلكتروني (82.0%)، وتعزيز تقبّل المواطنين لخدمات البلدية الإلكترونية (80.4%).

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني (مستوى توافر المتطلبات):

1. جاء مستوى توافر متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.34) ووزن نسبي (66.8%)، وكانت المتطلبات التكنولوجية أعلى المتطلبات توافرا بوزن نسبي مرتفع (72.8%)، فيما كانت المتطلبات المالية أقلها توافرا بوزن نسبي (63.6%).

2. جاء مستوى توافر المتطلبات البشرية في أدنى مستويات الدرجة المرتفعة بمتوسط حسابي (3.45) ووزن نسبي (69.0%)؛ إذ جاء مستوى وجود كوادر بشرية مؤهلة بالشكل الكافي بدرجة مرتفعة (73.0%)، بينما جاء توفير البلدية التدريب التكنولوجي لموظفيها بدرجة متوسطة (65.0%)، وامتلاكها تصورا واضحا للتغييرات المطلوبة في الوصف الوظيفي بدرجة متوسطة (66.8%).

3. جاء مستوى توافر المتطلبات التكنولوجية بدرجة مرتفعة (72.8%)؛ غير أن توافر أجهزة الحاسوب الكافية كميا جاء بدرجة متوسطة (67.0%)، وتوافرها بالمواصفات اللازمة في أدنى مستويات الدرجة المرتفعة (70.2%).

4. جاء مستوى توافر المتطلبات الإدارية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.34) ووزن نسبي (66.8%)؛ فقد جاء وضع إدارة البلدية خطة استراتيجية زمنية لتطبيق البلدية الإلكترونية بدرجة متوسطة (63.2%)، وتقديم حوافز متنوعة داعمة للتطبيق بدرجة متوسطة (63.2%)، والتزام مبادئ الحوكمة في تقديم الخدمات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بدرجة متوسطة (64.6%)، وامتلاك نظام معلومات إدارية فعال لجمع التغذية الراجعة من المواطنين بدرجة متوسطة (64.6%).

5. جاء مستوى توافر المتطلبات القانونية والتشريعية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.24) ووزن نسبي (64.8%)؛ فبينما جاءت إمكانية تغيير بعض سياسات البلدية بما يتناسب والمتطلبات بدرجة مرتفعة (70.8%)، جاء وجود لوائح لكل قانون يتعلق بتقديم الخدمات إلكترونيا بدرجة متوسطة (62.2%)، ووجود قوانين تكفل الخصوصية للمواطنين بدرجة متوسطة (62.8%)، وقوانين تضمن سرية تبادل البيانات بدرجة متوسطة (63.2%).

6. جاء مستوى توافر المتطلبات المالية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.18) ووزن نسبي (63.6%)؛ إذ جاء استعداد القطاع الخاص لتقديم الدعم المالي في أدنى مستويات الدرجة المتوسطة (56.4%)، واستعداد الحكومة لتقديم بعض الدعم المالي بدرجة متوسطة (56.6%)، واستعداد إدارة البلدية لاعتماد نظام تحفيز للمتميزين بدرجة متوسطة (63.8%)، وتوافر التمويل اللازم لاستقطاب الكفاءات الجديدة بدرجة متوسطة (66.0%).

7. جاء مستوى توافر المتطلبات الثقافية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.21) ووزن نسبي (64.2%)؛ وقد جاء اهتمام إدارة البلدية ببناء قناعة راسخة لدى المواطنين بمزايا التطبيق بدرجة مرتفعة (71.6%)، فيما جاء تنظيم اللقاءات الترويجية التعريفية بدرجة متوسطة (57.8%)، والقيام بحملات تثقيفية عبر الحملات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة (61.4%)، وإصدار النشرات الترويجية التعريفية بدرجة متوسطة (63.6%).

3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1. صحّت الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة، إذ لم تُظهر النتائج أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متوسطات إجابات عينة الدراسة تجاه درجة أهمية متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية (البشرية، والتكنولوجية، والإدارية، والقانونية والتشريعية، والمالية، والثقافية) تعزى لمتغيرات الجنس والفئة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العمرية والمؤهل العلمي والتخصص، ما يعني توافق عينة الدراسة تجاه هذه المتطلبات وأهميتها بصرف النظر عن الاختلافات الديمغرافية بينهم.

2. تبيّنت صحة الفرضية الرئيسة الثانية بنسبة (50.0%) وخطؤها بنسبة (50.0%)؛ إذ لوحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول مستوى توافر متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية تعزى لمتغيرات الجنس والمستوى الوظيفي والمؤهل العلمي، فيما لم تُلحظ فروق تعزى لمتغيرات التخصص وسنوات الخبرة والفئة العمرية.

استنتاجات الدراسة

1. الاستنتاجات المتعلقة بدرجة أهمية متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية:

1. هناك عدة متطلبات أساسية لتطبيق البلديات الإلكترونية في فلسطين، من أهمها وجود البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن الانتقال للبلدية الإلكترونية وتنظم العمل فيها، إضافة إلى أهمية توافر المتطلبات البشرية والتقنية والثقافية.

2. هناك أهمية كبيرة لوجود الكوادر البشرية المؤهلة وذات الكفاءة لتطبيق البلدية الإلكترونية، القادرة على المشاركة في تنفيذ المهام المختلفة والممتلكة للقدرات والمهارات الحاسوبية اللازمة.

3. هناك أهمية كبيرة لتوافر المتطلبات التكنولوجية، مع توافر شبكات اتصال داخلية فعالة تحقق تبادل المعلومات بكفاءة، وضرورة توفير أجهزة الحاسوب الكافية.

4. هناك أهمية كبيرة لتوفر المتطلبات الإدارية، ولوجود قدرات إدارية للتأثير في الموظفين، إضافة إلى أهمية توافر نظام معلومات يتيح للمواطن تقديم الشكاوى والمقترحات.

5. تبرز أهمية توافر متطلبات قانونية وتشريعية قادرة على تنظيم العمل الإلكتروني في تقديم الخدمات البلدية، مع ضمان سرية وخصوصية البيانات، وضرورة توفر قوانين فلسطينية تضمن أمن المعلومات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6. هناك أهمية كبيرة للمتطلبات المالية، وعدم توفرها يشكل عائقا وتحديا أمام نجاح التطبيق؛ فهي ضرورية لتمويل صيانة مستدامة لأنظمة البلدية الإلكترونية وبرامجها ولتطويرها بما يواكب التطورات التكنولوجية.

7. تشكل المتطلبات الثقافية أهمية كبيرة، إذ يلزم تثقيف المجتمع المحلي من خلال حملات توعوية لزيادة تقبله للخدمات البلدية الإلكترونية.

2. الاستنتاجات المتعلقة بمستوى توافر متطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية:

1. تتوافر لدى البلديات الفلسطينية الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على تطبيق البلدية الإلكترونية، غير أن هذه الكوادر تحتاج إلى التدريب في المجال التكنولوجي.

2. لا تمتلك البلديات الفلسطينية مستوى مرتفعا من الوضوح في تصورها للوصف والتوصيف الوظيفي للعاملين لديها بما يتوافق ومتطلبات تطبيق البلدية الإلكترونية.

3. تفتقر البلديات الفلسطينية إلى أجهزة الحاسوب الكافية كمّا ونوعا لتطبيق البلدية الإلكترونية.

4. إن مستوى توافر المتطلبات الإدارية الحالي لا يحقق تطبيق البلدية الإلكترونية، وهو ما يشكل أحد معوقات التطبيق، كما لدى البلديات قصور في توجهاتها تجاه تقديم الحوافز للموظفين في بيئة التطبيق الإلكتروني.

5. إن البيئة القانونية والتشريعية اليوم لا تلبي الاحتياج المطلوب لتطبيق البلدية الإلكترونية، ما يتطلب قوانين فلسطينية تكفل الخصوصية للمواطنين وتضمن سرية معلومات الخدمات الإلكترونية.

6. إن مستوى توافر المتطلبات المالية لا يوفر القدرة بشكل كبير على تطبيق البلدية الإلكترونية.

7. إن مستوى استعداد القطاعين الخاص والحكومي لتقديم الدعم المالي اللازم لا يساهم كثيرا في تبني هذه الخطوة في كثير من الأحيان.

8. البلديات الفلسطينية غير مستعدة تماما لاعتماد أنظمة تحفيز للمتميزين في تقديم الخدمات، ولا تمتلك التمويل اللازم لاستقطاب الكفاءات البشرية الجديدة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9. إن مستوى الوعي الثقافي بتطبيق البلدية الإلكترونية لم ينضج بعد لنجاح هذه التجربة، ما يتطلب جهودا في هذا المجال قبل التحول.

10. هناك رغبة حقيقية وكبيرة لدى البلديات الفلسطينية تجاه بناء قناعة راسخة لدى المواطن بمزايا وفوائد التحول للبلدية الإلكترونية.

11. تفتقر البلديات الفلسطينية للمستوى المطلوب من إجراء اللقاءات الترويجية والتعريفية بالبلدية الإلكترونية، وإلى القدرة على إصدار النشرات الترويجية التي تعرّف المواطن بكيفية الحصول على الخدمات الإلكترونية بالشكل الأمثل.

توصيات الدراسة

بناء على ما تقدم من نتائج، تم تقديم التوصيات الآتية:

1. العمل بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاعين الخاص والحكومي على وضع استراتيجية وطنية للتحول الإلكتروني في البلديات الفلسطينية، وضمان توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق البلديات الإلكترونية وعلى رأسها المتطلبات التشريعية والقانونية التي تضمن عمل هذه المؤسسات بطرق إلكترونية فعالة وآمنة، وذلك عبر تبادل الخبرات والموارد وأفضل الممارسات لتطوير حلول مبتكرة وتعزيز المبادرات الإلكترونية.

2. وضع الاحتياجات التدريبية للعاملين في البلديات الفلسطينية مع التركيز على الاحتياجات والمهارات التكنولوجية، عبر عقد دورات تدريبية دورية حول الأنظمة الحديثة لرفع إمكانات الكوادر المؤهلة، ودعم العقول المتميزة والأفكار الإبداعية التي تزيد من تفوق البلديات.

3. وضع تصور واضح لدى البلديات الفلسطينية يبين الوصف الوظيفي للعاملين فيها ضمن بيئة العمل الإلكتروني، مع إعادة هيكلة الإدارات وإيجاد إدارات جديدة تسهم في عملية التحول الإلكتروني.

4. توفير المستلزمات الإلكترونية من أجهزة حاسوب بعدد كافٍ وبنوعية ومواصفات جيدة لتطبيق البلدية الإلكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5. العمل على المستوى الوطني لضمان تعديل القوانين والتشريعات الفلسطينية بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية، ووضع التشريعات اللازمة لضمان دقة وأمان وسرية العمل الإلكتروني في المجالات الحكومية والمجتمعية؛ ومع صعوبة سن التشريعات في ظل غياب المجلس التشريعي، يمكن للحكومة إجراء بعض التعديلات في القوانين لتتماشى مع الوضع الراهن.

6. عقد لقاءات واجتماعات مع القطاع الخاص الفلسطيني لتشجيعه على الاستثمار في البلدية الإلكترونية وجذبه لإسناد البلديات الفلسطينية ومساعدتها في عملية التحول.

7. إجراء حملات توعية وتثقيف بالتعاون مع الحكومة ووسائل الإعلام الفلسطينية لتوعية المواطنين بأهمية وفوائد التحول الإلكتروني في عمل البلديات الفلسطينية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع باللغة العربية

- الجطلاوي، ز. ح. ع.، وعمر، ع. ب. (2025) . التحول الرقمي في البلديات: تقييم الجاهزية وانعكاسات الأداء المؤسسي: دراسة ميدانية على بلديات ليبيا. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، (39)، 87–113.
- الحمودي، سلوى بنت عبد الله والعايد، سرى بنت إبراهيم (2017). أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في منطقة الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- الخرابشة، محمد عبد الفتاح علي (2021). أثر متطلبات الحكومة الإلكترونية على الخدمات الإلكترونية: دراسة حالة في بلدية السلط الكبرى، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن.
- الدراويش، عبد الحليم محمود (2017). الاستحقاقات المؤسسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في بلديات جنوب محافظة الخليل من وجهة نظر الإدارة التنفيذية، جامعة القدس، فلسطين.
- الشبلي، كامل ممدوح علي (2023). معيقات التحول الإلكتروني في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، الأردن.
- شتية، محمد وحباس، أسامة (2018). البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، رام الله، فلسطين.
- عطايا، يسرى حسني (2023). التحول الإلكتروني للخدمات في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية – الواقع والتحديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(2).
- عكروش، نجوى جبران عيسى (2022). تطبيق تقنيات الحكومة الإلكترونية في البلديات وأثرها على تحسين جودة المشاريع والخدمات: دراسة حالة بلدية الفحيص، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن.
- الكايد، محمد نبيل علي (2023). التحول الرقمي في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وأثره في تطور الخدمات البلدية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، الأردن.
- لمراوي، ب.، ومجاهد، غ. (2025) . التحول الرقمي في الجماعات الترابية المغربية: نحو إدارة محلية ذكية. المجلة الإلكترونية للدراسات القانونية والتنمية، 6 (6).
https://revues.imist.ma/index.php/REEJD/article/view/62513

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- المجالي، نشأت عبد السالم (2022). دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز الأداء المؤسسي للبلديات في الأردن: بلدية الكرك أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، الأردن.
- مطر، شادي محمد (2022). درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة الأشغال العامة والإسكان من وجهة نظر العاملين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، فلسطين.
- ملحم، محمود (2020). متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات الفلسطينية: معيقات التطبيق وآليات التغلب عليها: دراسة حالة بلديات محافظة قلقيلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- منصور، مجيد مصطفى وعواد، هنادي (2018). معوقات تطبيق مفهوم البلديات الإلكترونية في فلسطين: دراسة حالة على محافظات نابلس وجنين وطولكرم، ريفاد للدراسات والأبحاث.
- وزارة الحكم المحلي (2018). الإطار الاستراتيجي للتحول إلى بلديات إلكترونية، فلسطين.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Bojang, M. B., & Bwando, W. (2018). E-Municipality Applications in Local Government: Prospects and Challenges. ResearchGate.
- Bousdekis, A., & Kardaras, D. (2020). Digital Transformation of Local Government: A Case Study from Greece. Athens University of Economics and Business.
- Buken, M. C. (2018). Critical Success Factors for E-Municipality Implementation: The Case of Istanbul. Bogazici University.
- Kaya, R. (2026). Digitalization and publics in local governments in Turkiye: A study on e-municipality politics practices. Journal of Management and Economics Research, 24(2), 298–327. https://doi.org/10.11611/yead.1888054
- Magnusson, J., Lindroth, T., Berbyuk Lindström, N., & Torell, J. (2025). The vicious circle of ambiguity: How governance deters digital transformation in municipal conglomerates. Public Money & Management, 45(7), 828–836. https://doi.org/10.1080/09540962.2025.2466489
- Muridzi, G., & Dhliwayo, S. (2025). The adoption and usage of e-government tools by South African metropolitan municipalities. International Journal of Electronic Governance, 17(5), 1–23. https://doi.org/10.1504/IJEG.2025.150127
- Ndzabela, O., Lukman, Y., & Yakobi, K. (2025). Citizen trust in e-government strategies: Perspectives on e-services at a South African rural-based municipality. International Journal of Public Administration in the Digital Age, 12(1), 1–28. https://doi.org/10.4018/IJPADA.385699

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Zvaita, G. T., & Shava, E. (2026). Implementation of digital governance to enhance oversight in local municipalities. Frontiers in Sustainable Cities, 8, 1713754. https://doi.org/10.3389/frsc.2026.1713754

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الآثار المجتمعية للهجرة على البلدان العربية المصدرة للمهاجرين

دراسة تحليلية:

المدرس المساعد غسق صادق عبد الرضا

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Social Impacts of Migration on Arab Countries of Origin: An Analytical Study"

Asst. Lect. Ghasaq Sadiq Abdul-Ridha

Email: Ghasq.sadeq@nahrainuniv.edu.iq

College of Political Science, Al-Nahrain University

Iraq / العراق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص .

تشهد البلدان العربية في اغلبها توسعا وزياده في الهجرة منها الى الخارج لا سيما الى اوروبا والولايات المتحدة واستراليا بوصفها الدول ذات الحريات السياسية والمدنية الواسعة, والرفاهية الاقتصادية الكبيرة مما يجعلها وجهه مثاليه للمهاجرين من الدول العربية والدول النامية التي تشهد على الاغلب عدم استقرار سياسي وتراجعاً اقتصاديا جعل توفير مستلزمات المعيشة للأسر امرا ليس سهلا في حد ذاته بحيث اصبحت الهجرة الى هذه الدول هي الفرصة المثالية التي يبحث عنها الشباب لتحسين أوضاع اسرهم و بناء مستقبلهم.

وتؤثر الهجرة ايجابا وسلبا في المهاجر نفسه وفي البلد الذي ينتقل اليه اذ انها تفتح فرصا وافاقا وتحقق تنميه، وفي المقابل فأنها تفرض ضغوطاً وتخلق مشاكل عديده الا ان تأثير الهجرة يمتد ليشمل البلد الذي جاء منه المهاجر (بلد الأصل). فتحقق فيه فرصاً ايجابيه اهمها المدخولات المالية التي يرسلها المهاجرون الى اسرهم والتي تستفيد منها الدول بل انها تشكل جزءا من دخلها القومي, كما في الاردن ولبنان والمغرب وهي كذلك تمنح تأثيرا ثقافياً وسياسياً للبلد المرسل في بلد الوصول ولكنها ايضا تسبب اثارا سلبيه في المجال: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في بلد الاصل

Abstract.

Emigration affects the economic, political, social and cultural situation of the people in araba countries involved both positive and negative ways, skilled emigrants may help the countries when they return home and make a good reputation to their country, but, they can also harm the public policy plans and in the economic field emigrants send money to their families and these financial inflows can provide a significant source of income for recipients and have a positive impact on the home country economy but also a negative impact as the home country loses some of skill people.
in social impact the emigration affects the social identity and other social problems.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

أصبحت الهجرة ظاهرة حيوية باتساع حجمها وتأثيراتها سواء على مستوى بلد المقصد أو بلد المهاجر الأصلي، ذلك أن انتقال المهاجرين بأعداد غفيرة –وأحياناً بشكل عوائل كاملة فيما يعرف بسياسة لم الشمل– جعل منها مشكلة وحلاً لمشاكل في آن واحد .إن الهجرة تشكل مشكلة للبلد الأصلي الذي يفتقر إلى مهارات وطاقات المهاجرين بعد أن أنفق عليهم البلد أموالاً طائلة في مراحل التعليم المختلفة ليستفيد منها غيرها في عملية البناء والتنمية.

كما انها تشكل مشكله لبلد المقصد خصوصا إذا كانت الاعداد كبيره بما يضغط على الموارد المحدودة وينافس المواطنين على الوظائف فضلا عما ينقله المهاجرون من عادات وتقاليد وقيم اجتماعيه، من التي لا تتناسب مع عادات وتقاليد وقيم المجتمع الذي هاجروا اليه مما يخلق نفورا اجتماعيا يعبر عنه بأساليب عديده. ومن ناحية اخرى فأن الهجرة تشكل عاملا ايجابياً وحلاً لمشكلة في بلد المهاجر الاصلي لتخفيف الضغط على الموارد، وادخال عملات اجنبيه الى الاقتصاد الوطني فضلا عن تخفيف التوترات الاجتماعية.

وهي كذلك حل لمشكله في بلد المقصد اذ تُوفر عماله ماهره وشبه ماهره تم الانفاق على تعليمها وتدريبها لسد الحاجة في بقية القطاعات التي لا يمكن ان يتم اشغالها من مواطني البلد او لا يرغبون بذلك مما يحرك الاقتصاد ويعزز الموارد البشرية في البلد. لذا يتناول هذا البحث واقع هذه الظاهرة وانعكاساتها على البلدان العربية بوصفها مجتمعات منشأ للمهاجرين (مع ان بعض البلدان العربية هي مجتمعات مقصد للمهاجرين لكن هذا لم يتناوله البحث). اذ سيركز البحث على الاثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة على البلد نفسه سواء اثاراً ايجابيه كتوفير رؤوس اموال وتقليل البطالة او سلبيه، كانتشار قيم جديده، وتدمير الحياة الاسرية وغيرها.

اهميه البحث:

تبرز اهمية البحث من اهمية ظاهره الهجرة الى الخارج والاثار التي تخلفها على البلد الاصلي للمهاجر سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كونها من المواضيع المهمة والتي تشكل تحدياً للباحثين فاغلب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البحوث انما تتناول الاثار التي تسببها الهجرة على بلد المقصد بينما تندر الدراسات حول البلد الذي انطلق منه المهاجر، وطبيعة علاقاته به فيأتي هذا البحث ليفتح المجال لبحوث ودراسات قادمه حول الموضوع.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة الاثار التي يخلفها انتقال المهاجر الى بلد اخر على بلده الاصلي واسرته سواء اكان هذا الاثر إيجابياً: كتوفير الموارد المالية او سلبيا: كترك فراغ اجتماعي في اسرته او نقل قيم جديده اليها بعد عودته او في اجازاته.

مشكله البحث:

تتحدد مشكله البحث في ان ظاهرة الهجرة لا تسبب مشكلات في بلد الوصول فقط بل في بلد المهاجر الاصلي فهناك انعكاسات سلبيه وايجابيه من النواحي الاقتصادية والاجتماعية تسببها ظاهره الهجرة فالسؤال الاشكالي هنا هو: ما هي اهم الانعكاسات التي تسببها ظاهره الهجرة على البلد الاصلي للمهاجر بلد المنشأ.

فرضيه البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضيه مفادها ان الهجرة سواء كانت شرعيه او غير شرعيه تترك اثارا وانعكاسات على البلد الاصلي للمهاجر وهي اثار متعددة بعضها ايجابي وبعضها سلبي بعضها تحدث اثناء غياب المهاجر وبسبب هذا الغياب, وبعضها الاخر عند عودته بشكل مؤقت او دائم الى بلده الاصلي.

منهجيه البحث:

اعتمد هذا البحث منهج التحليل النظمي لدراسة آثار الهجرة على بلد المهاجر الاصلي، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي حيث كان ذلك ضروريا للبحث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الأول: مفهوم الهجرة واسبابها.

أولا: تعريف الهجرة.

تعرف الهجرة: بانها انتقال الفرد من بلده الاصلي الى بلد اخر بهدف الإقامة فيه بصفه دائمة او مؤقته، [1] كما تعرف: "بانها الانتقال المكاني والجغرافي لفرد او جماعة، او هي ترك الانسان للمكان الذي يعيش فيه والانتقال الى بلد أجنبي بحثاً عن ظروف افضل"[2] وهنا يركز هذا التعريف على نقطه واحده هي التغيير المكاني للإنسان دون ان يركز على الظروف التي تضطره لهذا الانتقال.

وهناك وجهه نظر اخرى لا تقتصر الهجرة على الانتقال المادي للأفراد، بل تعتبر الهجرة ظاهره ذات ابعاد متعددة. اذ تعرف الهجرة بانها: حركه نزوح جغرافية واجتماعيه وثقافيه من مكان الى اخر لأسباب اقتصاديه او سياسية او بيئية او فردية وبهدف الاستقرار الدائم على المدى القصير او المتوسط او الطويل، [3] فهنا ينظر الى الهجرة في المنظور الواسع بوصفها انتقالاً اجتماعياً وثقافياً وليس مادياً فقط.

اما تعريفنا الاجرائي فهو: (الهجرة انتقال الافراد بشكل فردي او جماعي من موطنهم الاصلي الذي اعتادوا السكن فيه الى مكان اخر خارج الحدود الدولية لهذا الوطن و لأسباب سياسيه او اقتصاديه او بيئية او غيرها) وبهذا المعنى تختلف الهجرة عن النزوح الذي يكون بنفس طريقه و اسباب الهجرة ولكنه يكون داخل اقليم الدولة لا خارجها كما يختلف عن اللجوء باعتباره انتقال الافراد خارج اقليم الدولة ولكن بهدف الامن فقط.

---

[1] – عادل السيد محمد علي، الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة, 2019, ص73.

[2] – واثق عبد الكريم حمود، موقف الاتحاد الأوربي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الافريقية), مجلة القانون والعلوم السياسية, جامعة كركوك, المجلد6, 2017, ص351.

[3] – قيس لطيف علي، الهجرة الدولية من العراق واتجاهاتها بعد عام 2003(دراسة في الجغرافية السياسية) , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, الجامعة العراقية, 2020, ص9.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: اسباب الهجرة.

ان عمليه انتقال الفرد او الجماعة من وطنهم الذي اعتادوا الإقامة فيه لسنوات طويله وغالبا تحمل جنسيته وله فيه حقوق سياسيه و اجتماعيه بحكم المواطنة الى مكان اخر غريب عنهُ وغالبا لا تعرف لغته وعاداته, وليس له فيه الا حقوق جزئيه_ نقول ان هذا الانتقال هو امر صعب على الانسان نفسياً واجتماعياً فضلا عن المخاطر التي قد تواجههُ في اثناء عمليه الهجرة نفسها, لذلك فان عمليه الهجرة هي امر يضطر اليه الانسان اضطراراً بفعل أسباب امنيه او سياسيه او اقتصاديه او اجتماعيه, ويمكننا ان نفصل هذه الاسباب وكما يلي:

1- **الاسباب السياسية والأمنية:** أن سوء الاوضاع السياسية والأمنية في الدول النامية بما فيها عدم الاستقرار السياسي والامني والحروب الأهلية والصراعات فضلاً عن الاضطهاد الاثني والعرقي للأقليات يدفع الكثير من الناس الى الهجرة الى مناطق اخرى اكثر اماناً واستقراراً حيث تسهم النزاعات خصوصا في الدول الأفريقية مثل: (جمهوريه الكونغو الديمقراطية, جمهوريه افريقيا الوسطى وارتيريا, والأسيوية مثل: ميانمار, وأفغانستان, واليمن وسوريا) في ازدياد تدفقات المهاجرين طلبا للأمان.[1] وفي احيان اخرى يضطر بعض الناس الى مغادره اوطانهم خشية على حياتهم بسبب آرائهم السياسية التي لا تتلاءم مع توجهات النظام السياسي لا سيما في الدول النامية حيث لا تزال حريه التعبير والراي لا تحظى بالاحترام المطلوب, اذ لا تزال اغلب هذه الدول تمارس الاضطهاد السياسي والبدني تجاه ما يختلف مع سياساتها. [2]

2- **الاسباب الاقتصادية:** تعد الاسباب الاقتصادية هي الاكثر شيوعا واهميه للهجرة اذ ان الغالبية العظمى من المهاجرين انما يسعون للهجرة الى بلدان تكون فيها فرص الرزق افضل من بلدانهم الأصلية رغم ان بعض هذه البلدان التي يتوجهون اليها قد لا تكون افضل من بلدانهم من ناحيه الامن والاستقرار السياسي, كما هو الحال في ليبيا والجزائر ولبنان لكنها افضل من حيث الفرص الاقتصادية, لذلك يتوجه اليها المهاجرون من الدول التي تشهد اضطرابات وسوء الاوضاع الاقتصادية مثل سوريا بالنسبة الى لبنان ودول

1- international organization. World for migration. World migration report 2024. P3.

2 – فضل عبد الله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الاسرة ووظائفها، أطلس للنشر والتوزيع، ط1, دمشق, 2020, ص38.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

افريقيا, و جنوب الصحراء بالنسبة للجزائر وتونس وليبيا, ويزداد هذا الامر وضوحاً في الهجرة الى بلدان الاتحاد الاوروبي حيث يوجد فرق كبير جداً في المستوى الاقتصادي بين دول شمال البحر الابيض المتوسط (الدول الأوروبية), ودول جنوب البحر الابيض المتوسط(الدول الافريقية) الذي يتجاوز نصيب الفرد في الدخل المحلي الاجمالي عشر اضعاف في الاخيرة.[1]

ويتجلى دور العوامل الاقتصادية في ظاهره الهجرة في ما يلي:

أ- **الفقر:** يعد الفقر من اهم الاسباب الاقتصادية للهجرة وذلك انه تراجع المستوى المعيشي نتيجة صعوبة وجود مصادر للدخل الفردي تحفظ للإنسان مستوى مناسباً من الحياة الكريمة له ولأسرته الامر الذي يدفع الكثيرين الى محاوله تجربة ميدان جديد من خلال الهجرة الى بلد اخر تتوفر فيه مصادر دخل أعلى وفرصه حياة كريمة افضل, وفي هذه الحالة يكون التوجه نحو دول الغرب المتقدمة هو الهدف الافضل لا سيما وان هذه البلدان تستحوذ على اكبر قدر من الثروة في العالم مقارنه بعدد السكان ذلك ان 20% فقط من السكان يعيشون في دول الشمال (المتقدمة) ويستحوذون على 80% من الثروة, في حين ان 80% من السكان يعيشون في دول الجنوب(الفقيرة) ويمتلكون 20% فقط من الثروة.[2]

ب- **البطالة:** تعد البطالة ايضاً سبباً مهماً للهجرة ولاسيما بطاله الخريجين اذ ان عدم توفير وظائف مناسبه لهم او عدم توفر وظائف على الاطلاق يدفع بالشباب الى الهجرة لبناء مستقبلهم كونهم لديهم الكثير من المسؤوليات: كالزواج وبناء الأسرة, وأعاله عائلاتهم الى اخره ولذلك نجد ان خريجي الجامعات هم اكثر فئات المهاجرين الى الدول الاخرى التي توفر لهم فرصه عمل مناسبه. [3]

3- الاسباب الاجتماعية: ان الضغوط الاجتماعية التي يعانيها بعض افراد المجتمع تدفع بهم الى التفكير في الهجرة في الاوضاع الاجتماعية السيئة التي يعانيها الافراد في مجتمعهم و محيطهم الاسري تصبح الهجرة

---

1 – الطاهر بن قويدر، الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي، الجزائر، المجلد 7, العدد1, 2023, ص681.

2 – بورزق وسيلة، توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر. 2019, ص16.

3 – أحلام لغريب، الهجرة واللجوء في زمن (كوفيد19): الخلفيات والحلول والتفاعل: الجزائر انموذجاً، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد11, العدد1, 2021, ص387.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

احدى حلولها ومن هذه الاوضاع الاغتراب الاجتماعي الذي يعاني منه بعض الاشخاص في اوطانهم, وانهم عاجزون عن تحقيق اي انجاز في حياتهم بسبب الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اوطانهم فضلا عن بعض المهاجرين يعانون من المشاكل الأسرية في عائلاتهم, وبعضهم من يتسرب من الدراسة او يفشل فيها و يضطر للخروج الى الشارع للعمل في سن مبكر فضلاً عن شعور بعض الافراد بالتهميش وعدم القدرة على التوافق مع العادات والتقاليد السائدة ونمط التفكير الاجتماعي السائد لا سيما الاختلافات بين الفئات الشابة والفئات الكبيرة.[1]

كذلك تلعب الظروف الاجتماعية والتي تتعدد مظاهرها لتدل على وجود بيئة طارده واخرى جاذبه للمهاجرين, و يدل التحليل الاجتماعي لحركة الهجرة من البيئة الطاردة الى الجاذبة الى ان هناك شعورا يحدث في نفس المهاجر ينفره من البيئة الطاردة (دولته الاصلية) و يدفعه الى البيئة الجاذبة (بلد المهجر) التي يتوقع ان تصبح ظروفه فيها افضل. [2]

ومما يعزز من ذلك هي صوره النجاح الاجتماعي الذي يظهرهُ المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء عطله او اجازه او عندما يعود ليفتتح مشروعاً في بلده اذ يتفانى في ابراز مظاهر الغنى و هذه المظاهر تغذيها وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي,[3] ومن زاويه اخرى تشكل عمليه لم الشمل والتحاق الاسرة بأحد ذويها في الدول المقصد دافعاً مهماً من الدوافع الاجتماعية للهجرة, فظلاً عن تبني بعض الافراد لفكره الهجرة كمحاوله للحصول على تعليم افضل لهم او لأطفالهم مما يزيد من فرص حصولهم على فرصه عمل

1 – زبير غزاله، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن احمد، وهران، العدد1, 2018, ص73.

2 – علي عثماني، الهجرة غير الشرعية: المدلول والأسباب وآثارها على الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول, 2022, ص563.

3– ريم بن زايد, واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, المجلد32, العدد3, 2021, ص30.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

افضل وفق ما يحتاجه سوق العمل العالمي تؤمن لهم حياه اجتماعيه مستقرة في بلد المقصد او في اوطانهم الأصلية.[1]

المحور الثاني: الاثار السياسية للهجرة.

ان هجره المواطنين خارج بلدهم _لاسيما ان كانت هذه الهجرة بأعداد كبيره يمكن ان تودي الى آثار سياسيه واضحه على البلد المصدر للمهاجرين و هذه الآثار يمكننا تقسيمها الى آثار إيجابيه, واخرى سلبيه, فالهجرة قد تكون مشكله وقد تكون حلا لمشاكل وسنبين ذلك كما يلي:

أولا: الاثار الايجابية للهجرة.

1- تقليل الضغط الديمغرافي على الموارد مما يسمح للنظام السياسي برسم السياسات العامة بشكل اكثر يسرا , ففي كثير من البلدان تشجع السلطات عمليات الهجرة خصوصاً بقصد العمل لغرض تقليل الكثافة السكانية التي تضغط على الخدمات العامة فضلاً عن انها يمكن ان تساعد بشكل مباشر او غير مباشر في دعم خطط التنمية عن طريق توفير موارد اقتصادية مهمه للدخل القومي عن طريق التحويلات التي يرسلها المهاجرون الى اسرهم والتي تفرض عليهم الدولة ضرائب تساهم في دعم الدخل القومي بحيث ان بعض الدول مثل: لبنان والاردن أصبح اقتصادها يعتمد بشكل كبير على هذه التحويلات,[2] اذ تشكل التدفقات المالية مصدر دخل هام للمستفيدين و لها تأثير ايجابي على البلد المرسل وتستخدم هذه التحويلات لأغراض متعددة مثل النفقات اليومية والتعليم والاستثمار في مشاريع انتاجيه ولذلك فهي تسهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر في البلد المرسل. [3]

2- سياسات القوه الناعمة: ان وجود اعداد كبيره من المهاجرين في دوله اخرى يجعل لها تأثيرا في سياساتها وبالتالي يصبح المهاجرون احد ادوات القوه الناعمة التي تسهم في نشر ثقافه الدولة المرسلة وعاداتها

---

1 – مبارك زودة، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد4, 2018, ص961.

2 – جواد ملك شاهي، تأثير الهجرة واللجوء على بلدان الأصل وبلد المهجر، على الرابط:
https://al taakhi.net/ 2025/ 04/ 152Y89.

3 - What is emigration? Definition, reasons and economic impact.
متوفر على الرابط الاتي:https://www. Investopedia. Com. Emigration. Asp.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتقاليدها في الدول المستقبلة, وبالعكس و بهذا فأن وجود المهاجرين هو اداة لخلق التأثير السياسي ويمكن هنا ان نضرب المثل بهجره المواطنين المغاربة الى دول افريقيا جنوب الصحراء لا سيما السينغال وكوديفوار, فقد اعتمد هؤلاء المهاجرون رمزيه الملك المغربي وانجذاب المواطنين الأفارقة اليه كحفيد للفترة النبوية و الى المغاربة بوصفهم منبعاً (للبركة) والدين الحقيقي والقدوة المثلى للاتباع فتراهم حريصون على احترام وتوقير المغاربة وقد زاد منه طبيعة المهاجرين المغاربة وتعاملهم المتميز في البيع والشراء مع الأفارقة من مواطنين الدولتين وقد استفادت الدولة المغربية من هذه العلاقة في دعم الصورة الجاذبة للمغرب في اقامه بناء المساجد الكبرى بطريقه المعمار والزخرفة المغربية كما هو الحال في المسجد الاعظم الذي بناه الحسن الثاني عام 1964 والذي اصبح المكان المقدس للرؤساء السنغاليين المتعاقبين لصلاة عيد الفطر وعيد الأضحى, وكذلك الامر في المسجد الكبير الذي بناه الملك محمد السادس في ابيدجان عام 2017 وكذلك افتتاح مراكز تكوين الائمه في البلدين مما زاد من تأثير المغرب حتى اصبحت كلمه مغربي مفتاح الدول كل الابواب في البلدين.[1]

ثانيا: الاثار السلبية.

1- **المشكلات الأمنية:** تؤدي ظاهره الهجرة الى اختلالات امنيه واضحه في بلدان الاصل اهمها احتمال انتماء المهاجرين الى التنظيمات الإرهابية في الخارج بالتالي عودتهم وهم مرتبطين فكرياً وتنظيمياً بهذه التنظيمات مما يشكلون خطراً على الامن في البلد الأصلي, ويعود ذلك الى اختلاف طبيعة وآليات مواجهة مسألة الانتماء الى التنظيمات الإرهابية بين الدول, كما يمكن ان تشكل صناعه تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تهديداً حقيقياً للقانون والنظام لا سيما عندما ترتبط بالجريمة المنظمة وتتقاطع مع حركة البضائع غير المشروعة مثل الأسلحة والمخدرات وفي هذه الحالة ليس المهاجرون هم المجرمون بل الذين يستغلونهم.[2]

2- **التدخل في الشؤون الداخلية للدولة:** من المشكلات التي تسببها الهجرة للبلدان الغربية وخصوصاً الهجرة غير الشرعية التي تدفعها الى ممارسه اقصى الضغوط على دول الاصل لأجل دفعهم الى محاربه الظاهرة

1- محسن كمالة, الهجرة آلية من آليات القوة الناعمة: مقارنة سوسيولوجيا للحضور المغربي بدولتي الكون ديغوا والسنيغال, المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية, الجزء3, العدد1, حزيران 2024, ص86.

2 – مؤسسة بروك ينغز، متى تصبح الهجرة قضية امنية، منشور على الرابط: https://www.brookings.edu.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتصدي لمحاولات المهاجرين للعبور الى الدول الغربية وخصوصا الأوروبية فلقد اعتبرت الدول الأوروبية ان محاربه الهجرة غير الشرعية ليست مسؤوليتها لوحدها بل اعتبرتها في الاصل واجباً على دول الاصل بمنع مواطنيها من الهجرة الى اوروبا فقد ناقش الاتحاد الاوروبي سبل تعزيز الضغط على دول شمال افريقيا للتعاون في مسألة اعاده قبول وعوده المهاجرين الذين فشلت محاولاتهم للبقاء في اوروبا وقال نائب رئيس المفوضية الأوروبية (مارغريت سيناس) ان الهدف هو تطوير شراكات مصممه خصيصاً و شامله و ذات منفعة متبادلة مع دول المنشأ ودول العبور.[1]

3- **قيام بعض المهاجرين بنشاطات سياسيه في بلدان المهجر:** اذان بعض المهاجرين ممن تركوا بلدانهم لأسباب سياسيه تتعلق باضطهادهم او التضييق عليهم من حكومات بلدانهم لا سيما في مجال حريه التعبير يقومون عند وصولهم الى بلد المهجر ونيل حق اللجوء السياسي بالنشاطات والفعاليات التي يقيمونها في دول المهجر مثل التظاهرات امام سفارات دولتهم الأصلية او عند زياره احد مسؤوليها الى بلد المهجر هذه المظاهرات وكذلك المنشورات واللقاءات الصحفية القصد منها الضغط على الدولة المستضيفة لتضغط على حكومة دولتهم الأصلية او اثارة ملف حريه التعبير وحقوق الانسان معها وهذا العمل مارسه بشده المصريين والسوريين المهاجرون الى تركيا مما ادى الى توتر متواصل للعلاقات بين تركيا و حكومات هاتين الدولتين لاسيما قبل العام 2024.[2]

4- **التأثير في السياسات العامة سلباً:** يؤثر استمرار الهجرة الى الخارج خصوصاً هجرة الكفاءات العلمية في عمليه تنفيذ السياسات العامة والتنمية المستدامة وذلك لان الدول تنفق الكثير على عمليه اعداد الكوادر العلمية للاشتراك في عمليه التنمية الاقتصادية فاذا هاجر الشباب بعد اكمال تعليمه وتأهيله يكون البلد الاصلي قد خسر جهود و نفقات هذا الاعداد, بالمقابل سيربح البلد الذي يقصده المهاجر لذلك تحاول اغلب الدول الغربية اجتذاب الكفاءات العلمية في ما يسمونه (الهجرة الاختيارية).[3]

1- ضغوط من الاتحاد الأوربي لأقناع دول شمال افريقيا لاستعادة مهاجريها. متوفر على الرابط: https://www.infomiggrants.net.

2- الآثار السياسية للهجرة: تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول. 2024, ص13.

3 – العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، متوفر على الرابط: https://bookstoro.dohainstitute.org/p.2168.aspx.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الثالث: الآثار الاقتصادية للهجرة.

اولاً: الاثار الإيجابية.

1- **التحويلات المالية للمهاجرين:** يسهم المهاجرين في دعم الاقتصاد المحلي لبلدهم الاصلي عن طريق التحويلات المالية التي يرسلونها الى اسرهم وتعد هذه الاموال مصدر مهم من النقد الاجنبي للعديد من البلدان النامية,[1] فالهجرة الدولية لا تؤثر في حياه المهاجرين فحسب وانما تؤثر ايضاً في حياه اسرهم في بلدانهم الأصلية, فعندما يقرر الاشخاص الهجرة فأن حياتهم وحياه اسرهم تتغير بشكل كبير ولا تقتصر هذه التغييرات على التغير المباشر نتيجة للتحويلات المالية وانما تشمل كذلك التحولات الإيجابية في زياده الاستثمار في النشاطات الاقتصادية: كفتح المطاعم والمحلات والمشاريع الأخرى وبناء المساكن وغيرها.[2]

2- **تعزيز التنمية في البلدان الأصلية:** اذ يؤدي المهاجرون دوراً متزايداً في تعبئه الموارد البشرية والمادية لتعزيز التنمية في بلدانهم الأصلية وتعزز البلدان العربية علاقاتها برعاياها في الخارج بطرق مختلفة منها: تخصيص وزاره شؤون المغتربين كما في لبنان وسوريا او وزارة للهجرة كما في العراق, وكذلك من خلال السماح لهم بالمشاركة السياسية من خلال فتح مراكز الاقتراع في الدول التي يتواجد فيها عدد كبير من المهاجرين او تخصيص مقاعد لتمثيل المهاجرين كما في تونس,[3] او من خلال تشجيع اسهامهم في التجارة والاستثمار في البلد, وتوفير المساعدة القانونية والتدريب وعقد المؤتمرات الدورية للمستثمرين المغتربين لمناقشه الصعوبات التي يوجهونها في الاستثمار في البلد و توفير التسهيلات اللوجستية لهذه المشاريع, ويجري حالياً الشروع في تبني استراتيجيات مبتكره لتسخير قدرات المهاجرين في مجال ممارسه

---

1 – فاطمة مكي، الهجرة العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات المحلية، على الرابط: https://www.uomus.edu19/SPG.

2 – هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية: منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، ط1, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برلين, 2022, ص151 وما بعدها.

3 – لينا سعدون عبد الأمير، الاغتراب السياسي والمشاركة السياسية: دراسة حالتي تونس ولبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية, 2025, ص161.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاعمال الحرة عند عودتهم لبلدانهم وقد ازداد الوعي بالعقبات التي تواجه المهاجرين من اصحاب الاعمال الحرة عند عودتهم الى بلدانهم الأصلية.[1]

3- **اكتساب الخبرات والمهارات:** اذ أن عودة بعض المهاجرين الى بلدانهم بعد اكتساب المهارات العملية في بلدان المهجر مثل: المهارات الصناعية والإدارية والفنية فضلا عن الدورات التدريبية التي يكتسبونها في مكان العمل في المهجر هذه المهارات يمكن ان تفيد البلد لان اغلب المهاجرين العائدين يسعون لفتح مشاريع وفقاً لما تعلموه ويشغلون معهم اقاربهم واصدقائهم مما يسهم في تعزيز تنميه المهارات المحلية.[2]

4- **العمل على انتشار السلع والبضائع المحلية في الخارج:** اذ يسهم المهاجرون في التعريف بالمنتوجات المحلية في بلد المهجر مثل الاكلات الشعبية والملابس وغيرها مما يزيد من عمليه استيرادها وبالتالي تحريك الاقتصاد بل ان بعض المهاجرين تخصصوا في بيع المنتجات التقليدية في بلدان المهجر مثلما يفعل المهاجرون المغاربة في السنغال.[3]

1 – هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية: منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، المصدر سبق ذكره، ص159.

2 – تأثير الهجرة واللجوء، المصدر سبق ذكره.

3 – محسن كمالة، الهجرة آلية من آليات القوة الناعمة: مقارنة سوسيولوجيا للحضور المغربي بدولتي الكون ديغوا والسنيغال، المصدر سبق ذكره، ص90.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: الآثار السلبية.

بالرغم من ان ظاهره الهجرة تمثل احدى الحلول للمشكلات الاقتصادية للمهاجرين وحتى لبلدان الاصل نفسها بوصفها تخفف الضغوط الاقتصادية على البلد فأن لها الكثير من الآثار السلبية من أهمها:

1- **هجره العقول:** وهي من الآثار السلبية الاكثر اهميه اذ أن الكثير من المهاجرين هم من حمله الشهادات الأولية والعليا وقد انفقت عليهم الدولة الاصل مبالغ ماليه ضخمه في مشوارهم الدراسي بقصد الاستفادة منهم في تحقيق التنمية, في حين تأخذهم دول المهجر و هم جاهزون تعليمياً بل ان الكثير من دول المهجر اصبحت تشترط شهادات معينه لقبول المهاجر في الاختصاصات التي يوجد فيها نقص في هذه البلدان, اذ يكون في هجره العمالة المهاجرة تأثيراً اقتصادياً سلبياً على الدولة المرسلة، ويرجع ذلك الى استثمار الدولة في تعليم وتدريب هؤلاء الافراد وعندما يهاجرون تفقد الدولة مساهمتها الاقتصادية وايراداتها الضريبية وهذا قد يعيق التنمية الاقتصادية ونمو الانتاجية في الدولة المرسلة. [1]

2- **التأثير على الابتكار والإنتاجية:** اذ يؤدي نقص الكفاءات الى تباطؤ عجله الابتكار والتطوير الاقتصادي و تراجع جوده الانتاج والخدمات وتأخر النمو الاقتصادي كما أن هجره الاكاديميين والباحثين تؤدي الى تدهور مستوى التعليم والبحث العلمي في بلد الاصل مما يقلل من قدره البلد على تطوير نفسها,[2] ولقد شهدنا الكثير من الكفاءات العربية المهاجرة ممن حققوا مواقع مرموقة في اختصاصاتهم في دول المهجر مثل: الطبيب المصري الدكتور (مجدي يعقوب), والدكتور المصري في الفيزياء (احمد زويل) الحائز على جائزه نوبل, والمصممة المهندسة العراقية (زها حديد) وغيرها.

3- **الاعتماد الكامل على التحويلات الأجنبية:** ان العدد الكبير للمهاجرين في بعض الدول العربية يجعل اقتصادها معتمداً بشكل كبير على التحويلات الأجنبية التي يرسلها مواطنوها المهاجرون الى اهلهم وعائلاتهم وفي حال انقطاع هذه التحويلات لأي سبب كان فأن تلك البلدان ستعاني بشده ومن اهم هذه البلدان هي: لبنان والاردن ومصر والمغرب, فقد يشير تقرير للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في لبنان الى: ان التحويلات النقدية الى لبنان قد بلغت نحو 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2022, وهي تعد النسبة

1- what is emigration: https://www.investopedia.com. متاح على الرابط :

2- تأثير الهجرة واللجوء، المصدر سبق ذكره.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاعلى المسجلة في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا, ويحتل لبنان المرتبة الثالثة من حيث القيمة المطلقة للتحويلات التي بلغت 6.4 مليار دولار و تأتي بعد مصر 19,5 مليار دولار, والمغرب 11,8 مليار دولار, ويركز التقرير على دور التحويلات النقدية قبل وبعد ازمه 2019 (انتفاضه الأرز) ففي الفترة التي سبقت الازمه كانت الاسر اللبنانية تستخدم التحويلات في بناء راس المال البشري كالصحة والتعليم, بينما بعد الازمة اصبحت التحويلات تستخدم لتمويل الاحتياجات الأساسية كالغذاء و ايجار المنازل وفواتير الكهرباء, وبذلك اصبحت التحويلات النقدية اليوم بمثابه شبكة امان اجتماعي للأسر اللبنانية, وتؤكد الحكومة اللبنانية على استخدام هذه التحويلات في مبادرات النهوض والتنمية المحلية مما يساعد لبنان على تعويض الخسائر التنموية التي تسببت بها الازمه, وبذلك يمكن القول ان الاقتصاد اللبناني اصبح عملياً رهن هذه التحويلات.[1]

المحور الرابع: الآثار الاجتماعية والثقافية

تنعكس ظاهرة الهجرة على بلدان الأصل في المجالين: الاجتماعي والثقافي بشكل واضح وتشمل تلك في ما يلي:

اولاً: الاثار الإيجابية:

1- **تشكيل فضاءات اجتماعيه:** تساعد على التأثير في بلد الوصول بما يشكل جسرا اجتماعياً يستفيد منه بلد الاصل في نشر قيمهُ الاجتماعية و يسهل عمليه الترابط الاجتماعي ففي السينغال مثلا شكلت الجالية المغربية فضاءاً مغاربا في وسط العاصمة السنغالية (دكار) تمثل بشارع (محمد الخامس) بكل محلاته التجارية التي تعود ملكية بعضها للتجار المغاربة التي تشكل مقراً رئيسياً لتجمع المغاربة ومناقشه قضاياهم و مشكلاتهم.[2]

1 – إطلاق تقرير حول الدور المتزايد للتحويلات النقدية وأهميتها في لبنان متوفر على الرابط: https://www.UMOP.org.

2– محسن كمالة، الهجرة آلية من آليات القوة الناعمة: مقارنة سوسيولوجيا للحضور المغربي بدولتي الكون ديغوا والسنيغال، المصدر سبق ذكره، ص84.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- **تأثير المهاجرين في التنمية المحلية:** اذا ان اغلب المهاجرين يعودون الى بلدانهم بعد مده سواء طالت او قصرت حاملين معهم التجارب والمعارف والمهارات التي اكتسبوها من بلدان الهجرة لاسيما الذين يهاجرون الى البلدان المتقدمة وهذه العلاقة بين المهاجر و عمليه التنمية المحلية هي علاقه مركبه ترتبط بالبلد الاصلي الذي سيكون مستفيداً من هذه المعارف لا البلد المضيف.[1]

3- **سياق التحولات الإيجابية في العلاقات الاجتماعية:** تسهم الهجرة في احداث تغييرات اجتماعيه من خلال ما يتم نقله عبر المهاجرين من افكار وممارسات لها اثارها الإيجابية على الاسر والمجتمع المحلي وتدخل في سياق عام العلاقات الاجتماعية اذ يؤكد (محمد رحمن) وجود تحولات في القيم داخل الأسرة الواحدة نتيجة الاحتكاك الاجتماعي والثقافي من اهمها نمو الفردانية وظهور الروح الاستقلالية لدى الافراد فضلاً عن تقديس قيمة العمل.[2] وتوفر تجربه الهجرة امكانيه اتاحه الفرصة لأسرة المهاجر لاعتناق قيم جديده عن طريق المهاجر نفسه اثناء اجازاته وعودته النهائية لما يسمح بتغيير نمط معيشتها، فضلا عن احداث تحولات اجتماعيه وثقافيه و نفسيه هامه لدى المغترب نفسه ولدى الزوجة والاولاد مما يسهم في دعم ادوار الأسرة ومكانة افرادها.[3]

4- **اربعه اكتساب لغة جديده:** ان عمليه ليست مجرد تغيير في موقع الجغرافي للمهاجر بل هي تجربه شاملة تؤثر على حياه المهاجرين, ذلك ان المهاجر من اول ما يكتسبه هو لغة البلد الذي هاجر اليه, اذ يمكن للمهاجرين الى كندا مثلا استخدام الموارد التعليمية المتاحة لهم في كندا لتعلم اللغة الإنجليزية او الفرنسية وهما اللغتان الرسميتان في كندا دون التخلي عن لغتهم الام وثقافتهم الأصلية ويمكن للمهاجرين الاستفادة

---

1 – د. مصطفى بو عمود و د. حم الشرقاوي، الهجرة الدولية وآثارها الاجتماعية والثقافية على اسرة المهاجر بالبلد الأصلي: حالة اسر مهاجري إقليم طانطان، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية – الرباط، المجلد3, العدد7, السنة الأولى, 1 أكتوبر 2004, ص164.

2 – محمد دحمان، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، الرباط، مطبعة كوثر برانت, 2006, ص274.

3 – د. نعيمة الفقيه و حدي حرشاني, انعكاسات ظاهرة الهجرة الخارجية على بنية الاسرة ووظائف افرادها في المجتمع النفزاوي: دراسة سوسيوديوغرافية, مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية, العدد33, السنة لرابعة, تموز 2017, ص141.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من الدورات والبرامج التي تقدمها الحكومة أو المنظمات غير الحكومية لتطوير مهاراتهم اللغوية,[1] بما ينعكس على اطفالهم وعائلاتهم سواء عند عودتهم الى بلدهم الاصلي او عند زياره عائلاتهم اليهم.

5- **نشر ثقافه البلد:** يسهم المهاجرون في نشر ثقافه البلد وحضارته بما يُعرف مواطنين البلد التي يقيم فيها المهاجر بهذه القيم ويمثل اطاراً للقوه الناعمة التي تساعد في تعزيز السياسة الخارجية للبلد التي ينتمي اليها المهاجر وكما هو واضح من القيم الثقافية التي ينشرها العرب والمسلمون في اوروبا في الهجرة التي تؤدي الى اثراء التنوع الثقافي وفتح افاق جديده للتعايش والتفاعل بين الثقافات.[2]

ثانياً: الآثار السلبية:

قد تؤدي الهجرة الى آثار سلبيه على البلد الذي ينتمي اليه المهاجر في الاطارين: الاجتماعي والثقافي ومن اهم هذه الاثار ما يلي:

1- **مشكله غياب الاب وتأثيرها في حياه الأسرة:** ان فشل التكييف الاسري في الهجرة الى الخارج يؤدي الى اهتزاز كيان اسره المهاجر التي تكون عرضه لعدم التوازن والاضطراب في بنيانها ووظائفها وعلاقات افرادها, فرغم التواصل الهاتفي او عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع الاب المهاجر الى الخارج فأن البعد الجغرافي من شانه خلق فجوه في حياة الأسرة التي تعيش بشكل غير سليم في غياب السلطة الأبوية والخلل في الأدوار والوظائف ما يخلق اصطدامات او توترات قد تكون مؤقته او ومستمرة قد تقضي على كيان الاسرة نفسها بحصول الطلاق بين الزوجين.[3]

2- **انتشار القيم الدينية التي لا تتناسب مع قيم المجتمع الاصلي:** اذ يعود بعض المهاجرين من البلدان الغربية الى بلدانهم مبشرين بنمط ديني واجتماعي وثقافي لا يتناسب مع ما اعتادوا في بلدانهم مثل الدعوات

---

1 - the impact of immigration on cultural identity. متاح على الرابط الاتي: https://canadazi.com.

2- مفاز إبراهيم الجنابي, السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الهجرة غير الشرعية بعد عام 2019, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2025, ص181.

3 – د. نعيمة الفقيه و حدي حرشاني, انعكاسات ظاهرة الهجرة الخارجية على بنية الاسرة ووظائف افرادها في المجتمع النفزاوي: دراسة سوسيواثنوغرافية, المصدر سبق ذكره, ص134.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الى الحرية الدينية والأخلاقية المطلقة وما ينتج عنها من تطرف مضاد مما لا يعجبهم تفشي هذا النمط من القيم. [1]

3- **مشكلات الصراع الاجتماعي:** ان المهاجرين سواء العائدين منهم او الذين يأتون الى بلدانهم الأصلية في اجازات مؤقته يلحظون الفرق الشاسع بين مناطقهم ودولهم المتخلفة والفقيرة مادياً وبين البلدان التي هاجروا اليها، حيث التصادم الحضاري والوفرة المادية الأمر الذي يكرس مشاعر الحقد والضغينة وربما الاحتقار تجاه دولهم ومجتمعاتهم.[2]

4- **ضعف الهوية ومشكلاتها لدى المهاجر:** ان التأثير السائد للهجرة على الهوية الثقافية للمهاجر واسرته احد اهم التحديات التي تواجه المهاجرين, ذلك ان عمليه التكيف مع ثقافه جديده يمكن ان تكون تحدياً كبيراً للمهاجرين خاصةً عندما يتعلق الامر بالحفاظ على هويتهم الأصلية,[3] اذ نرى صعوبة في الحفاظ على الاطفال من التأثيرات البيئية وحمايتهم من الانحراف القيمي والاخلاقي مما قد ينتج عنه اضطرار الأسرة للعودة الى بلدها او المجازفة في احتمال سحب الاطفال منها وايداعها لدى أسرة اخرى.

1 – محمد تركي, الآثار السلبية للهجرة الى بلاد الغرب البلدان العربية والإسلامية, متوفر على الرابط: https://www.odabasham.net

2- باسم عبدالعزيز العثمان ، نتائج الهجرة: النتائج الاجتماعية، متوفر على الرابط https//mail.almerja.com.

3- The impact of Emigration. Op.cit.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الخاتمة والاستنتاجات.**

من خلال هذا البحث يتبين لنا ان الهجرة هي انتقال الافراد من البلد الذي يعيشون فيه بشكل دائم ويحملون جنسيته الى بلد آخر للإقامة فيه بهدف تحسين اوضاعهم الاقتصادية او الاجتماعية او لضمان امنهم الشخصي او حرياتهم الاجتماعية والسياسية, فالفرد لا يقرر ترك بلده ومحل اقامته ومجتمعه الذي اعتاد العيش فيه الا اذا كان يبحث عن اوضاع افضل.

وهناك اسباب عديده تدفع الانسان الى ترك موطنه والهجرة الى بلد اجنبي لعل اهمها الفقر والبطالة والضغوط الاجتماعية والسياسية وتقليد الاخرين ممن سبقت لهم الهجرة وغيرها من الاسباب.

و لقد كثرت الدراسات التي تبحث في الاسباب التي تدفع الناس الى الهجرة كما كثرت الدراسات التي تبحث في آثار الهجرة على المهاجرين انفسهم و على بلد الوصول, و لكن الدراسات التي تبحث في آثار الهجرة على البلد الاصلي للمهاجر محدودة جداً رغم ان العديد من النتائج على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تترتب على هجره المهاجرين لاسيما عندما تكون جماعيه وبأعداد كبيره على بلد الاصل ولعل من اهمها التدفقات المالية والاغتراب الثقافي و فقدان الهوية الثقافية و غيرها.

- **الاستنتاجات.**

1- ان الهجرة ظاهره قديمة قدم الحضارات الإنسانية فمنذ نشوء الدول والانسان يغادر بلاده الى مكان اخر بحثاً عن حياه أفضل.
2- أن هناك العديد من الاسباب السياسية والاقتصادية والأمنية التي تدفع الانسان الى الهجرة من وطنه.
3- ان هناك العديد من الآثار الإيجابية والسلبية التي تترتب على انتقال الافراد من وطنهم الى بلد اخر وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي لا تقتصر على المهاجر نفسه او بلد الوصول بل انها تصيب بذلك بلد الاصل الذي انتقل منه المهاجر.
4- ان البلدان التي يأتي منها المهاجرون تحاول تعظيم الإيجابيات المترتبة على الهجرة وتلافي السلبيات كما انها تحاول التوصل الى اتفاقات مع البلدان التي يتوجه اليها المهاجرون.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **قائمة المصادر والمراجع:**

اولاً: الكتب.

1- عادل السيد محمد علي، الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة, 2019.

2- فضل عبد الله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الاسرة ووظائفها، أطلس للنشر والتوزيع، ط1, دمشق, 2020.

3- هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية: منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، ط1, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برلين, 2022.

4- محمد دحمان، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، الرباط، مطبعة كوثر برانت, 2006.

ثانياً: المجلات والدوريات.

1- واثق عبد الكريم حمود، موقف الاتحاد الأوربي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الافريقية)، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد6, 2017.

2- الطاهر بن قويدر، الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي، الجزائر، المجلد 7, العدد1, 2023.

3- أحلام لغريب، الهجرة واللجوء في زمن (كوفيد19): الخلفيات والحلول والتفاعل: الجزائر انموذجاً، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد11, العدد1, 2021.

4- زبير غزاله، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن احمد، وهران، العدد1, 2018.

5- علي عثماني، الهجرة غير الشرعية: المدلول والأسباب وآثارها على الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول, 2022.

6- ريم بن زايد، واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, المجلد32, العدد3, 2021.

7- مبارك زودة، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد4, 2018.

8- محسن كمالة، الهجرة آلية من آليات القوة الناعمة: مقارنة سوسيولوجيا للحضور المغربي بدولتي الكون ديغوا والسنيغال، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزء3, العدد1, حزيران 2024.

9- د. مصطفى بو عمود و د. حم الشرقاوي، الهجرة الدولية وآثارها الاجتماعية والثقافية على اسرة المهاجر بالبلد الأصلي: حالة اسر مهاجري إقليم طانطان، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية – الرباط، المجلد3, العدد7, السنة الأولى, 1 أكتوبر 2004.

10- د. نعيمة الفقيه و حدي حرشاني, انعكاسات ظاهرة الهجرة الخارجية على بنية الاسرة ووظائف افرادها في المجتمع النفزاوي: دراسة سوسيوديموغرافية, مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية, العدد33, السنة لرابعة, تموز 2017.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: الرسائل والمذكرات.

1- قيس لطيف علي، الهجرة الدولية من العراق واتجاهاتها بعد عام 2003(دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية, 2020.

2- بورزق وسيلة، توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر. 2019.

3- لينا سعدون عبد الأمير، الاغتراب السياسي والمشاركة السياسية: دراسة حالتي تونس ولبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية, 2025.

4- مفاز إبراهيم الجنابي، السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الهجرة غير الشرعية بعد عام 2019, أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية, 2025.

رابعاً: المقالات.

1- الآثار السياسية للهجرة: تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول. 2024.

خامساً: المصادر الأجنبية.

1- international organization. World migration report 2024. P3.

سادساً: المواقع الالكترونية

2- جواد ملك شاهي، تأثير الهجرة واللجوء على بلدان الأصل وبلد المهجر، على الرابط:
https://al taakhi.net/ 2025/ 04/ 152Y89.

3- What is emigration? Definition, reason sand economic impact.
https:// Encyclopedia. Com. Emigration. Asp. متوفر على الرابط الآتي

4- مؤسسة بروك ينغز، متى تصبح الهجرة قضية امنية، منشور على الرابط: https://www.brookings.edu.

5- ضغوط من الاتحاد الأوربي لأقناع دول شمال افريقيا لاستعادة مهاجريها. متوفر على الرابط: https://www.infomiggrants.net.

6- العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، متوفر على الرابط:
https://bookstoro.dohainstitute.org/p.2168.aspx

7- فاطمة مكي، الهجرة العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات المحلية، على الرابط: https://www.uomus.edu19/SPG.

8- what is emigration: https://www.investopedia.com متاح على الرابط الآتي:

9- إطلاق تقرير حول الدور المتزايد للتحويلات النقدية وأهميتها في لبنان متوفر على الرابط: https://www.UMOP.org

10- the impact of immigration on cultural identity. https://canadazi.com متاح على الرابط:

11- محمد تركي، الآثار السلبية للهجرة الى بلاد الغرب البلدان العربية والإسلامية، متوفر على الرابط:
https://www.odabasham.net

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ٱلتَّحَدِّيَاتُ ٱلَّتِي تُوَاجِهُ نِظَامَ ٱلتَّعْلِيمِ ٱلمَدْرَسِيِّ بِمُحَافَظَاتِ غَزَّةَ خِلَالَ حَرْبِ **2023** وَسُبُلُ تَجَاوُزِهَا

Challenges Facing the School Education System in the Gaza Governorates During the 2023 War and Strategies to Overcome Them

أ. هيا رياض أحمد أبو زناد

باحثة دكتوراه

د. محمود إبراهيم خلف الله

أستاذ الإدارة التربوية المشارك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبرز التحديات التي واجهت نظام التعليم المدرسي خلال حرب 2023 على غزة، والتحقق من وجود فروق دالة إحصائيًّا في تقديرات المعلمين تبعًا للمنطقة التعليمية، وجهة الإشراف، واقتراح سبل عملية لتجاوز التحديات قيد الدراسة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية طبقية من (250) معلمًا ومعلمة تابعين لكل من وزارة التربية والتعلم ووكالة الغوث الدولية ومبادرات أهلية أو خاصة، إلى جانب مقابلة مجموعة من خبراء التربية، **وقد أسفرت نتائج الدراسة عن:**

- أن تقدير عينة الدراسة من المعلمين للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023؛ حصل على وزن نسبي (81.64%)، أي بدرجة مرتفعة.
- جاء مجال "التحديات المعيشية والحياتية" في المرتبة الأولى، بوزن نسبي (83.54%) وبدرجة مرتفعة، وجاء مجال "التحديات الإدارية" في المرتبة الرابعة والأخيرة، بوزن نسبي (78.04%)، أي بدرجة مرتفعة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير المنطقة التعليمية، ومتغير جهة الإشراف.
- توصلت الدراسة إلى سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023.

وفي ضوء هذه النتائج تقدمت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: تفعيل التعليم عن بُعد عبر: قنوات إذاعية وتلفزيونية تعليمية، ومنصات إلكترونية بسيطة وسهلة الوصول مثل (Telegram،WhatsApp) ؛ تعد وتبث من المحافظات الشمالية لفلسطين، وإعداد مراكز تعليم مؤقتة في الأماكن الآمنة (مثل مراكز الإيواء، والمدارس غير المتضررة)، وطلب الدعم الفني والمالي من اليونيسف، الأونروا، ومنظمات التعليم في الطوارئ، وتضمين "التعليم على الأزمات والنزاعات" في المناهج؛ لترسيخ ثقافة الصمود لدى الطلبة.

الكلمات المفتاحية: ٱلتَّحَدِّيَات _ نِظَامَ ٱلتَّعْلِيمِ ٱلمَدْرَسِيّ _ مُحَافَظَات غَزَّةَ _ حَرْبِ 2023 _ سُبُلُ التجاوز.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

The study aimed to identify the main challenges faced by the school education system during the 2023 war on Gaza, to examine whether there were statistically significant differences in teachers' perceptions according to educational area and supervisory authority, and to propose practical ways to overcome these challenges.

The study adopted the descriptive approach in its analytical and qualitative approach. A stratified random sample of (250) teachers affiliated with the Ministry of Education, UNRWA, and local or private initiatives was surveyed, in addition to interviewing a group of education experts.

The findings revealed that teachers' overall assessment of the challenges facing the school education system in the Gaza governorates during the 2023 war obtained a relative weight of (81.64%), indicating a high level of challenges. The domain of "living and life challenges" ranked first with a relative weight of (83.54%), while the domain of "administrative challenges" ranked fourth and last with a relative weight of (78.04%), both rated as high.

No statistically significant differences were found at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) in teachers' mean estimates of the challenges according to educational area or supervisory authority.

The study also proposed several approaches to overcome the challenges facing the school education system in Gaza during the 2023 war. Based on the results, the study recommended:

• Activating distance learning through educational radio and television channels, and simple, accessible platforms such as WhatsApp and Telegram, produced and broadcast from northern Palestine.

• Establishing temporary learning centers in safe areas (such as shelters and undamaged schools).

• Seeking technical and financial support from UNICEF, UNRWA, and Education in Emergencies (EiE) organizations.

• Integrating "education on crises and conflicts" into school curricula to promote a culture of resilience among students.

Keywords: challenges – school education system – Gaza governorates – 2023 war – coping strategies.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مُقدمـةُ:

يُعدّ التعليم ركيزةً محورية في بناء الإنسان وحماية المجتمعات وتعزيز قدرتها على الصمود، وتزداد ضرورته في السياقات المأزومة حيث تتعرّض المنظومة التربوية لهزّات عميقة تُربك استمراريتها وتضعف وظائفها الأساسية. وقد شكّل الواقع التعليمي في محافظات غزة تجسيدًا صارخًا لهذه الحقيقة؛ إذ كشفت الحرب الممتدة وما صاحبها من أوضاع إنسانية قاسية هشاشة البنية التعليمية وعمق الأثر الذي طال الطلبة والمعلمين والمؤسسات التعليمية على حدٍّ سواء. وانطلاقًا من ذلك، تتبنى هذه الدراسة رؤية تعتبر التعليم ممارسة إنسانية شاملة تتجاوز الدور المعرفي إلى أدوار وقائية ونفسية واجتماعية، وتشكل عنصرًا أساسيًا في تعزيز التماسك المجتمعي وصون كرامة المتعلمين، الأمر الذي يقتضي تحليلًا معمقًا للتحديات البنيوية والنفسية والإدارية التي واجهت المدارس خلال حرب 2023 وما خلّفته من آثار ممتدة.

وتتسق هذه الرؤية مع ما أرسته المواثيق الدولية من مكانة راسخة للحق في التعليم بوصفه حقًا أصيلًا غير قابل للمساس. فقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل على ضمان توفير تعليم آمن ومنصف وذي جودة لجميع الأطفال دون أي تمييز (الأمم المتحدة، 1948؛ 1966؛ 1989). كما شدّد قرار مجلس الأمن رقم 2601 على أنّ حماية العملية التعليمية أثناء النزاعات المسلحة التزام دولي، وأن استهداف المؤسسات التعليمية يُعدّ انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2021)

وتُبرز تقارير دولية هشاشة البُنى التعليمية في سياقات النزاع وما يرافقها من تعطّلٍ للتعلّم والنزوح القسري ونقص الموارد وتكرار الصدمات النفسية. وتشير الاستراتيجية الإقليمية العربية لدعم التعليم إلى أنّ النزاعات الممتدة تُقوّض قدرة الأنظمة التعليمية على التخطيط الفعّال، بما يستدعي تعزيز النفاذ واستعادة الجودة ومواءمتها وتقوية النظام عبر التخطيط المبني على الأدلة (EMIS، الحوكمة، المتابعة والتقييم) ورفع الصمود أمام الأزمات (UNESCO, 2016, pp. 24–25, 28–29). كما تؤكد الاستراتيجية ارتباط هذا النهج بأجندة التنمية المستدامة ولاسيما الهدف الرابع SDG 4 (UNESCO, 2016, p. 22).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي السياق الفلسطيني، يمثل التعليم خيارًا وطنيًا استراتيجيا لحماية الهوية وتعزيز الصمود. غير أن الحرب التي اندلعت في أكتوبر/تشرين الأول 2023 في محافظات غزة شكّلت نقطة تحوّل كارثية؛ إذ طال الدمار المدارس والجامعات وسائر المرافق التعليمية. وأشار المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، "صادق خضور"، إلى أن نحو (90%) من الأبنية التعليمية في غزة قد تضررت، بينها عشرات المدارس المدمّرة كليًّا، فيما تحوّلت أكثر من (133) مدرسة إلى مراكز لإيواء ا لنازحين (الاتحاد، 19 أغسطس/آب 2024). **وبحسب تقرير اليونسكو (2025)، فإنّ قطاع التعليم في غزة يضم أكثر من (625,000) طالب/ة و(22,500) معلّم/ة، ويعاني من هشاشة شديدة نتيجة تضرّر البنية التعليمية، إذ تعرّضت نحو (97٪) من المدارس لأضرار متفاوتة، وتؤكد تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (** OCHA,2025)**أن (518) مدرسة من أصل (564) باتت غير صالحة للاستخدام، وتحتاج إلى إعادة بناء كاملة أو إصلاحات جوهرية،** وهو الرقم الذي أعاده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في تحديثاته لعام 2025 .(OCHA,2025, UNRWA, 2025)

وامتدّ الضرر ليشمل مؤسسات التعليم العالي؛ إذ أفادت سيف ذا تشيلدرن بأن نحو (75%) من المدارس والكليات والجامعات قد تدمّرت أو تضررت، واستُخدمت المباني المتبقية كملاجئ لأكثر من (1.9) مليون نازح، مما تسبب في شلل أكاديمي واسع .(Save the Children, 2024)

ولا تقتصر آثار الحرب على البنية التحتية، بل تتجاوزها إلى آثار نفسية واجتماعية عميقة على الطلبة والمعلمين. إذ لم يتمكن الأطفال في غزة من الذهاب إلى المدارس لأكثر من (100) يوم متواصل، وتحوّلت تجاربهم التعليمية إلى محاولات للبقاء في ظل غياب الأمن والمأوى والغذاء (Save the Children, 2024). **وتظهر دراسات سابقة مثل دراسة أبو ركبة (2014) ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة بين الطلبة عقب جولات العدوان، بينما تقدّم المؤشرات الحالية صورة أشد قسوة واتساعًا. كما أكدت مؤسسة الدراسات الفلسطينية أن العملية التعليمية أصبحت ضحية مباشرة للحرب، نتيجة انهيار الخدمات الأكاديمية وتوقف الدوام (الشريف والمالكي، 2023)، وهو ما يتسق مع تحليل شعلان وعبد النور (2014) الذي يبيّن أن استهداف التعليم سياسة ممنهجة لا «أثر جانبي».**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما خلصت مؤسسة الدراسات الفلسطينية إلى أن العملية التعليمية باتت ضحية مباشرة للحرب بفعل انهيار الخدمات الأكاديمية وتوقف الدوام(الشريف والمالكي، 2023)، ويتسق ذلك مع تحليل شعلان وعبد النور (2014) الذي يبيّن أن الاستهداف للتعليم بنيويٌّ لا «أثرٌ جانبيّ».

وتعد هذه المؤشرات إنذارًا مبكرًا لاحتمال تشكّل جيل يرزح تحت أثقال أزمات تعليمية ونفسية ممتدة، ما لم تتخذ إجراءات فاعلة لضمان تعافي المنظومة التربوية واستعادة بيئة تعليمية آمنة تراعي الاحتياجات النفسية للمتعلمين والمعلمين على حد سواء.

وتنطلق هذه الدراسة من مرتكز قيمي يجعل المعرفة سبيلًا للنهضة وصون الكرامة الإنسانية؛ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ... الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: 1–5)، ويُسائل واقع التعليم زمن الحرب بوصفه حقًا عامًا يجب أن يُصان بالعدل والإحسان؛ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل: 90). واستنادًا إلى هذا الأساس القيمي، تقدّم الدراسة قراءة علمية محكمة للتحديات البنيوية والنفسية والإدارية التي أصابت المنظومة المدرسية، بمنهج دقيق يربط التشخيص بالتوصية وصولًا إلى سياسات تعليمية أكثر عدلًا وفاعلية واستدامة.

وبناءً عليه، تتبلور مشكلة الدراسة في رصد وتحليل التحديات المتعددة التي واجهت نظام التعليم المدرسي في محافظات غزة خلال حرب 2023—بأبعادها البنيوية والنفسية والإدارية—وأثرها في استمرارية العملية التعليمية وجودتها. وتزداد أهمية المشكلة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت آثار الحرب من داخل الميدان ومن منظور المعلمين/ات، والحاجة إلى فهم علمي دقيق لطبيعة التحديات وسبل الاستجابة لها، دعمًا لجهود إعادة البناء وضمان استدامة التعليم في الأزمات الممتدة.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شهد النظام التعليمي المدرسي في محافظات غزة خلال حرب عام 2023 آثارًا بنيوية وتربوية عميقة، تمثّلت في تضرّرٍ واسعٍ للمدارس، وتعطّلٍ ممتدٍّ لاستمرارية التعلّم، وارتفاعٍ ملحوظٍ في مستويات الضغط النفسي والاجتماعي لدى الطلبة والمعلمين، إلى جانب تحويل عددٍ كبير من المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين. أدى تكرار العدوان الإسرائيلي والحصار المستمر على قطاع غزة إلى تراجع ملحوظ في التحصيل الأكاديمي للطلبة الفلسطينيين، وظهور حالات انخفاض في الدافعية نحو التعلم، إلى جانب ارتفاع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معدلات التسرب المدرسي، لا سيما في المناطق الشرقية والشمالية من القطاع، التي تُعد الأكثر عرضة للقصف المباشر والاجتياحات. وتنعكس هذه التداعيات بشكل مباشر على مستقبل التعليم في فلسطين، حيث تشكّل عائقًا مستمرًا أمام تطوير العملية التعليمية، خصوصًا في مراحل الطفولة الأساسية، ما يُنذر بنتائج طويلة الأمد، وبحسب تحليل شعلان وعبد النور (2014)، غدا التعليمُ ضحيّةً مباشرةً للحرب لا «أثرًا جانبيًا»، بما يقوّض الحقَّ في تعلّمٍ آمنٍ ومنصفٍ ويعمّق فجواتِ التعلّم.

وتشير دراسات حديثة إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب إعداد خطة وطنية للتعليم في حالات الطوارئ (EiE) تراعي الأبعاد النفسية والاجتماعية للمتعلمين، وتعزّز التنسيق بين الشركاء المحليين والدوليين لضمان استمرارية التعليم في ظروف النزاع. كما تؤكد تلك الدراسات الحاجة إلى أدوات تقويم مرنة تراعي الواقع الميداني ومتغيراته الطارئة، بما يسهم في فهمٍ أدقّ لأثر الحرب على جودة العملية التعليمية (أبو ندا، 2025، ص 80).

كما تشير نتائج أخرى إلى أن معالجة آثار الحرب على التعليم لا تقتصر على البعد البنيوي فحسب، بل تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية العميقة للمتعلمين وأسرهم. فقد أكدت دراسات حديثة (عفونة، أبو صاع، وجمعة، 2024) ضرورة تشخيص الاحتياجات النفسية للأطفال، ووضع خطط علاجية لمشاهد القتل والفقد، وتمكين الأسر من أداء دورٍ فاعل في دعم التعليم المنزلي، مع تعزيز التعليم التعويضي والفنون كوسائل للتعافي وإعادة الاندماج التربوي.

وفي السياق نفسه، أوضحت تقارير الأونروا (2024) أهمية إنشاء مساحات تعليمية آمنة ووقف استهداف المدارس، وتوفير دعم نفسي–اجتماعي شامل للأطفال باعتباره شرطًا أساسيًا لاستعادة العملية التعليمية، إلى جانب وقف إطلاق النار كضرورة إنسانية وتعليمية لاستمرار حق التعلم. وعليه، تتحدّد مشكلةُ هذه الدراسة في تفكيك آثار حرب 2023 على استمراريةِ التعلّم وجودته في مدارس غزة، ورصدِ محدّداتها البنيويّة والنفسيّة والإداريّة واقتراحِ مساراتِ استجابةٍ عمليّة.

ورغم ما بُذل من جهود حكومية ودولية للتخفيف من هذه التداعيات، ما تزال فجواتٌ معرفية قائمة تتعلق بضعف التشخيص المنهجي المنظَّم للتحديات من منظور المعلمين على وجه الخصوص، وبندرة المقترحات العملية القابلة للتنفيذ لمعالجتها ضمن شروط الواقع المحلي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتُعدّ هذه الإشكالية محور اهتمام البحث الحالي، الذي يسعى إلى الإحاطة بجوانبها من خلال تحليل ميداني دقيق يستند إلى تجارب المعلمين والمعلمات في الميدان التربوي خلال الحرب.

وتنطلق الدراسة الحالية من السؤال الرئيس التالي: ما التحديات التي واجهت نظام التعليم المدرسي في محافظات غزة خلال حرب 2023؟ وما السبل الممكنة لتجاوزها؟

ويتفرّع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التي تعكس الأبعاد البنيوية، والنفسية، والإدارية لهذه التحديات، سيتم تناولها لاحقًا ضمن الإطار المنهجي للدراسة

1. ما التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 من وجهة نظر المعلمين؟
2. هل توجدُ فروقٌ ذاتُ دلالةِ إحصائيَّة عند مستوى الدلالةِ ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطاتِ تقديراتِ أفرادِ عينةِ الدراسةِ للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى إلى المتغيراتِ التصنيفية: (الجنس، والتخصص، والمنطقة التعليمية، وجهة الإشراف)؟
3. ما سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023؟

3.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات الآتية:

1. لا توجدُ فروقٌ ذاتُ دلالةِ إحصائيَّة عند مستوى الدلالةِ ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطاتِ تقديراتِ أفرادِ عينةِ الدراسةِ للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى إلى متغير الجنس (ذكر _ أنثى).
2. لا توجدُ فروقٌ ذاتُ دلالةِ إحصائيَّة عند مستوى الدلالةِ ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطاتِ تقديراتِ أفرادِ عينةِ الدراسةِ للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى إلى متغير التخصص (علوم إنسانية _ علوم تطبيقية وحياتية).
3. لا توجدُ فروقٌ ذاتُ دلالةِ إحصائيَّة عند مستوى الدلالةِ ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطاتِ تقديراتِ أفرادِ عينةِ الدراسةِ للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى إلى متغير المنطقة التعليمية (غزة والشمال _ الوسطى _خانيونس ورفح).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. لا توجدُ فروقٌ ذاتُ دلالةٍ إحصائيَّة عند مستوى الدلالةِ (≤α 0.05) بين متوسطاتِ تقديراتِ أفرادِ عينةِ الدراسةِ للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى إلى متغير جهة الإشراف (وزارة التربية والتعليم _ وكالة الغوث الدولية _مبادرات أهلية أو خاصة).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يأتي:

1. **الوقوف على** التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 من وجهة نظر المعلمين.
2. الكشف عن دلالات الفروق بين متوسطاتِ تقديراتِ أفرادِ عينةِ الدراسةِ للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى إلى المتغيراتِ التصنيفية: (الجنس، والتخصص، والمنطقة التعليمية، وجهة الإشراف).
3. الوصول إلى سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في الجانبين الآتيين:

أولًا: الأهمية النظرية

- **تُثري الأدبيات الفلسطينية والعربية بدراسة حديثة توثق واقع التعليم في ظل الحروب والنزاعات.**
- **تُبرز فجوة معرفية متعلقة بتأثير حرب 2023 على التعليم المدرسي ضمن إطار "التعليم في الطوارئ".**
- **تربط نتائج الدراسة بمفاهيم الفاقد التعليمي والدعم النفسي–الاجتماعي، بما يسهم في توسيع الإطار المفاهيمي للدراسات اللاحقة.**

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

- **تزويد صانعي القرار والجهات المانحة ببيانات واقعية تسهم في تطوير سياسات إعادة بناء التعليم في غزة.**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **تساعد المعلمين والمشرفين على تشخيص التحديات وبناء آليات عملية للتعامل معها.**
- **تقدّم مقترحات تنفيذية لبرامج التعويض الأكاديمي والدعم النفسي–الاجتماعي، واستراتيجيات التعليم الرقمي والدمج التكنولوجي.**

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة الحالية بما يأتي:

- حدّ الموضوع: **اقتصر على التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 من حيث التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)، والتحديات النفسية والاجتماعية، والتحديات المعيشية والحياتية، والتحديات الإدارية، واقتراح سبل تجاوز تلك التحديات.**
- الحدّ المؤسساتي: **المدارس والمراكز التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، ولوكالة الغوث الدولية، ولمبادرات أهلية أو خاصة.**
- الحدّ البشريّ: **المعلمون والمعلمات العاملون في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث والمبادرات الأهلية أو الخاصة.**
- الحدّ المكانيّ: **محافظات غزة والشمال، الوسطى، خان يونس ورفح.**
- الحدّ الزماني: **تم تطبيق الشق الميداني من الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2025/2024.**

مصطلحات الدراسة

تشتمل الدراسة الحالية على المصطلحات الآتية:

التحديات

يُعرّف فتحي (2005، ص. 16) أن التحديات هي "مجموعة من الأزمات التي تقع في مختلف المجالات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والتي تستلزم التخطيط لمواجهتها".

النظام التعليمي المدرسي

يُشير النظام التعليمي المدرسي إلى البنية التربوية الرسمية التي تشرف عليها الدولة، وتشمل مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ووفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011**)، يُعد التعليم المدرسي جزءًا من التعليم النظامي الذي يقوم على مناهج معتمدة ويؤدي إلى مؤهلات رسمية** (UNESCO Institute for Statistics, 2012, pp. 13–14).

وفي السياق الفلسطيني، توضح وزارة التربية والتعليم العالي (2025) أن النظام التعليمي يشمل المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة، ويرتبط بتنفيذ السياسات والمناهج وتأهيل الكوادر.

محافظات غزة

تقع محافظات غزة في الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين التاريخية، ويمتد على شريط ساحلي ضيق بمحاذاة البحر المتوسط. وينقسم إداريًا إلى خمس محافظات: غزة، شمال غزة، الوسطى، خان يونس، ورفح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

حرب 2023

وهناك تعريف **موضوعي/وصفي** لحرب 2023" **اندلع النزاع العسكري في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 عقب عملية «طوفان الأقصى»، وردّت إسرائيل بعملية عسكرية شاملة شملت قصفًا جويًا مكثّفًا، أعقبَه حصارٌ كامل على قطاع غزة، ثم اجتياحٌ بري بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد وصفت تقارير دولية هذه الحرب بأنها من بين الأكثر تدميرًا في تاريخ القطاع، لا سيّما من حيث الخسائر البشرية والدمار الذي طال البنية التحتية التعليمية والمدنية (**Save the Children,2024؛ Human Rights Watch,2024**).**

سبل التجاوز

تشير سبل التجاوز إلى الاستراتيجيات والآليات المعتمدة لضمان استمرارية التعليم أثناء الأزمات والحد من آثارها السلبية، ووفقًا لمعايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)**، تهدف هذه المعايير إلى تحسين جودة الجهوزية والاستجابة والتعافي، وزيادة فرص الوصول إلى فرص تعليم آمنة ومناسبة، وضمان المساءلة عند تقديم الخدمات التعليمية.**(INEE, 2010, pp. 8–9)

وتعرف الباحثة سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023؛ إجرائياً **بأنها الاستراتيجيات والآليات المنهجية التي يراد منها الحد من تأثيرات الصعوبات والعوائق المادية والبشرية والنفسية والتنظيمية التي انعكست سلبا على استمرارية العملية التعليمية وجودتها أثناء الحرب،**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتشمل تدمير المدارس، وتعطّل الخدمات التعليمية، ونقص الكوادر والمستلزمات، وتدهور الأوضاع النفسية والاجتماعية للطلبة والمعلمين، وتتمثل بالدراسة الحالية بالتحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)، والتحديات النفسية والاجتماعية، والتحديات المعيشية والحياتية، والتحديات الإدارية، وتقدر بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوثون على أداة الدراسة.

الدراسات السابقة:

وقفت الباحثةُ على مجموعةٍ من الدِّراسات السَّابقة، ذات العلاقة بموضوع الدِّراسة الحاليَّة، ومن ثمَّ قامت بعرضها حسب التَّرتيب الزَّمني لها من الأحدث إلى الأقدم، وذلك لبيان مناهج الدِّراسات السَّابقة، وعيّناتها، والأدوات الَّتي استخدمت، ونتائجها، وتوصياتها، ومن ثمَّ التَّعقيب عليها من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدِّراسة الحاليَّة، وما وجه استفادتها في الدِّراسة الحاليَّة من الدِّراسات السَّابقة، وما تميَّزت به الدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة. وفيما يأتي استعراض أحدث الدراسات:

المحور الأول: التعليم المدرسي في غزة خلال حرب 2023: انقطاع، بدائل، فجوات تقويم

1- **دراسة أبو ندا (2025): هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى استكشاف واقع العملية التعليمية خلال الحرب وآليات التقويم المتبعة لطلاب المرحلة الابتدائية. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة المنهج النوعي والتحليل الموضوعاتي بحسب نموذج براون وكلارك، مع إجراءات أخلاقية تشمل الموافقات الخطّية وسرية البيانات. **أداة الدراسة:** طبقت الدراسة مقابلات شبه مقننة. **عينة الدراسة:** تكونت من عينة قصدية تمثلت بـ (13) من قيادات ومسؤولين تربويين من وزارة التربية والتعليم والأونروا وخبراء شركاء. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** توقف التعليم النظامي بشكل شبه كامل، واعتماد بعض المدارس على بدائل محدودة مثل تطبيق Microsoft Teams ومجموعات الواتساب، إضافة إلى غياب معايير موحدة للتقويم. ووثقت الدراسة حجم الدمار الكبير الذي أصاب المدارس، إلى جانب الأزمات النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزوح والجوع وعمالة الأطفال.

2. دراسة العاروري (2024): منهج الدراسة: اعتمدت الدراسةُ منهجًا وصفيًا نوعيًا قائمًا على مقابلاتٍ معمّقة مع **18 مدير/ة تربية** في المدارس الحكومية بالضفة الغربية. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** توقّف تام/شبه تام للتعليم في غزة، وتضرّر مئات المدارس بين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تدمير كلي وجزئي. واتخاذ وزارة التربية إجراءات بديلة: تجهيز المدارس الصالحة، إنشاء خيام صفية ومناطق تعليم مؤقّتة، صفوف متنقّلة في المخيمات، وإطلاق منصّة إلكترونية للطلبة في الخارج أو غير القادرين على الحضور .أكدت الدراسة على الحاجة إلى إدماج الأمن والحماية والدعم النفسي– الاجتماعي داخل العملية التعليمية. وبرز التعليم الشعبي كأداة مهمة للاستمرارية عبر مبادراتٍ مجتمعية مرنة ومنخفضة التكلفة.

3. دراسة ناصر (2024):هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر حرب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على التعليم المدرسي في غزة بمنظورٍ حقوقي– سياساتي، وتوثّق تحوّل المدرسة من فضاءٍ آمن للتعلّم إلى مساحةٍ مستباحة نتيجة التدمير والاستخدام كملاجئ مكتظة، مع تعطلٍ شبه تام للعملية التعليمية، وتعرض لمفهوم "الإبادة المعرفية/التعليمية" لوصف نمطٍ ممنهج يستهدف المدرسة بوصفها مؤسسةً للمعرفة والهوية والحماية، لا مجرد مبنى، وتفسر تعطّل وظيفة المدرسة ويفرض أن الاستعادة تعني استرجاع التعليم والحماية معًا. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** سجّلت الدراسة آثارًا نفسية عميقة على الأطفال والمعلمين: خوف مزمن، فقدٌ وفواجع متكررة، وإعاقة متزايدة؛ ما يضعف الانتباه والدافعية ويؤثر في التعلّم والتحصيل على المدى الطويل، ويُلزم إدماج الدعم النفسي داخل اليوم المدرسي. وأن وقف إطلاق النار شرطٌ سابق لاستعادة التعلّم الآمن، إعادة بناءٍ ممرحلة مع مساحات تعليمية مؤقتة آمنة ودعم نفسي–اجتماعي، حماية الطلبة والمعلمين ومساءلة استهداف المنشآت التعليمية واستئناف تمويل الأونروا وتكثيف الشراكات القطاعية للتشغيل والتعافي.

4. دراسة الشوبكي (2024): هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى وصف التحديات التي واجهت التعليم المدرسي في غزة خلال الحرب، وإبراز البيئة التشغيلية التي تحرّكت ضمنها الاستجابات التربوية. **نتائج الدراسة :توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** تضرّر البنية التحتية المدرسية، تحويل المدارس إلى ملاجئ للنازحين، نقص الموارد الأساسية، واكتظاظ الفصول في المواقع القليلة المتبقية للتعليم. وتعطّل التعليم النظامي واتّساع الاعتماد على حلول مؤقتة محدودة الجدوى، مع صعوبات في التعليم الرقمي بسبب انقطاع الكهرباء وضعف الاتصال، ما انعكس على انتظام التعلّم وتركيز التلاميذ ودافعيّتهم. ولفتت الدراسة إلى الضغوط النفسية على الطلبة والمعلمين، وما تخلّفه من صعوبات انتباه وتعلّم وانفعالات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سلبية داخل اليوم المدرسي. وبالرغم من طابع المصدر غير المُحكَّم، إلا أنّه ينسجم مع أدبيات الطوارئ التي تؤكد إدماج الدعم النفسي في تصميم جداول التعلّم التعويضي.

5. دراسة السردي (2024): هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التعليم المدرسي في غزة خلال حرب 7 أكتوبر 2023، واقتراح حلول عملية للتعامل مع الانقطاع والفاقد. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى وثائق وتقارير رسمية وأممية ومصادر منشورة. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** توقّف التعليم النظامي في غزة منذ اندلاع الحرب، وإغلاق المؤسسات التعليمية وتعطّل الوصول الآمن. واستخدام المدارس كمراكز إيواء ونزع وظيفتها التعليمية، مع تضرّر مئات المباني المدرسية بدرجات مختلفة.

6. دراسة شبير (2024): هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقدّيم تصور استشرافي للنهوض بالعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العام الفلسطينية بعد عدوان 2023 على غزة، تشمل البنية التحتية، المناهج، أساليب التدريس، والجاهزية الرقمية. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعّم بمقابلات شبه منظّمة. **عينة الدراسة:** تكونت من خبراء تربويين ومعلمين ومشرفين. **أداة الدراسة:** استخدمت الدراسة مقابلات مع خبراء ومعلمين ومشرفين لرسم ملامح الإصلاح والتحديات المستقبلية. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** حدّدَت الدراسة حزمة تحديات متشابكة: نقص الموارد، تدمير واسع للمنشآت التعليمية، آثار نفسية على الطلبة والمعلمين، هشاشة الجاهزية الرقمية، اضطراب الحوكمة وتضارب الأدوار، وتحديات اجتماعية– اقتصادية تفاقم الانقطاع والتسرّب. وأنّ الفاعلية تتطلّب إطارًا إصلاحيًا متعدد الأبعاد لا يقتصر على إعادة البناء المادي.

7. دراسة عفونة وأبو صاع وجمعة (2024): هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرف واقع التعليم في غزة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج المكتبي النوعي. **عينة الدراسة:** تمثلت بوثائق يومية رسمية (وزارة التربية والتعليم، الأونروا)، وتقارير أممية (يونيسف/يونسكو)، ومواد صحفية موثّقة.

أداة الدراسة: تحليل محتوى بوثائق يومية رسمية (وزارة التربية والتعليم، الأونروا)، وتقارير أممية (يونيسف/يونسكو)، ومواد صحفية موثّقة. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من أهمها: تعطّل التعلّم النظامي، وتحويل مدارس كثيرة إلى ملاجئ، وصعود مبادرات "التعليم الشعبي" بوصفها آلية صمود اجتماعي. وتعطّل العام الدراسي 2024/2023 وانقطاع الوصول الآمن للتعلّم لِمئات الآلاف من التلاميذ، تضرّر/قصف مئات المدارس واستخدام عدد كبير منها كمراكز إيواء، ما عطّل وظيفة المدرسة التعليمية والحامية.

8. دراسة الأونروا (2024): هدف الدراسة: هدفت الدراسة توثيق نمط واسع من تدمير المدارس في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتحول معظم مدارس الأونروا إلى ملاجئ مكتظّة، وما ترتب على ذلك من انقطاع شامل للتعليم النظامي وخسارة عام دراسي كامل للفئات العمرية كافة. **نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** أن ما نسبته (85%) من المباني المدرسية في غزة تعرّضت للقصف أو التدمير؛ معظمها يحتاج إعادة إعمار/تأهيل شامل ونحو (70%) من مدارس الأونروا تعرّضت للقصف بشكل مباشر، وتم تسوية بعضها بالأرض و(95%) منها استُخدمت كملاجئ للنازحين. وأن أكثر من (625,000) طالب/ة خارج المدرسة منذ بداية الحرب؛ خسروا سنة كاملة من التعليم وتم تسجيل (21) غارة على مدارس تستخدم كملاجئ في تموز/يوليو 2024 أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن (270) وأشارت الدراسة إلى مقتل أكثر من (10,600) طفل، وهناك ما يقرب من (17,000) طفل غير مصحوبين بذويهم بحاجة إلى رعاية ودعم نفسي –اجتماعي. وأن الأونروا أطلقت استجابة طارئة عبر برنامج "العودة إلى التعلم" في آب/أغسطس 2024، بهدف توفير مساحات آمنة للتعلم واللعب والدعم النفسي للأطفال في الملاجئ، رغم تضرر معظم المدارس وعدم إمكانية استخدامها للتعليم النظامي.

9. دراسة العامور (2024): هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الحرب على العملية التعليمية في كل من غزة والضفة الغربية. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. **أداة الدراسة:** مشاهدات مباشرة وشهادات حية. **نتائج الدراسة :توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان من أهمها:** أن العدوان الإسرائيلي الأخير تسبب في توقف التعليم كليًا في عدد كبير من المدارس، وتحويل العديد منها إلى مراكز إيواء للنازحين. وتفاقم الأزمات النفسية لدى الطلبة والأطفال وظهور حالات من الصدمة والاكتئاب.

- **تعقيب على الدراسات السابقة:**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تميّزت الدراسات السابقة بتناول واقع التعليم المدرسي في قطاع غزة في ظلّ الحرب من زوايا متعددة؛ إذ اتفقت في مجملها على أن الحرب أدّت إلى تعطّل العملية التعليمية، وتضرّر البنية التحتية المدرسية، وتحوّل عدد من المدارس إلى مراكز إيواء، فضلًا عن الآثار النفسية والاجتماعية التي لحقت بالطلبة والمعلمين. كما تقاطعت توصياتها حول ضرورة توفير بدائل تعليمية مرنة، وإنشاء مساحات تعلم آمنة، وإدماج الدعم النفسي–الاجتماعي، والتخطيط لإعادة تأهيل المدارس واستعادة التعلم. واختلفت الدراسات في زاوية المعالجة؛ فركزت دراسة أبو ندا (2025) على واقع العملية التعليمية وآليات التقويم، وتناولت دراستا العاروري (2024) وشبير (2024) الاستجابات التربوية والدعم اللازم وآفاق الإصلاح، في حين قدمت دراسة ناصر (2024) معالجة حقوقية–سياساتية، واهتمت دراستا الشوبكي (2024) والسردي (2024) بوصف التحديات والبدائل العملية، بينما تناولت دراسة عفونة وأبو صاع وجمعة (2024) مظاهر الصمود والتعليم الشعبي، ووثّق تقرير الأونروا (2024) حجم الأضرار وبرامج العودة إلى التعلم، وعرضت دراسة العامور (2024) تأثير الحرب في التعليم في غزة والضفة الغربية.

وتنوّعت مناهج الدراسات وأدواتها؛ فاعتمدت دراسات أبو ندا (2025)، والعاروري (2024)، وشبير (2024) على المقابلات، واستندت دراستا السردي (2024) وعفونة وأبو صاع وجمعة (2024) إلى تحليل الوثائق والتقارير، واتخذت دراسة ناصر (2024) من التحليل الحقوقي والسياساتي مدخلًا لها، بينما اعتمدت دراسة العامور (2024) على المشاهدات المباشرة والشهادات الحية، وجاء تقرير الأونروا (2024) في صورة توثيق مؤسسي لواقع التعليم والأضرار والاستجابة الطارئة. ويكشف هذا التنوع عن تكامل في تناول الجوانب البنيوية والنفسية والإدارية، مع بقاء الحاجة إلى دراسة ميدانية كمية تستند إلى تقديرات المعلمين أنفسهم، وهو ما تتجه إليه الدراسة الحالية.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

لقد استفادت هذه الدراسة من الرصيدين العربي والأجنبي بصورةٍ تكاملية في تحديد أبعاد المشكلة البحثية وصياغة متغيراتها الرئيسة ضمن محاور استمرارية التعلّم، والجودة/التحصيل، والإنصاف، والرفاه النفسي–الاجتماعي، إضافةً إلى البنية التحتية والحوكمة؛ كما أسهمت في اختيار المنهج الأنسب لسياق الطوارئ (المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بأدوات كمّية ونوعية) وبناء أسئلة ومحاور الدراسة استنادًا إلى التوصيات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المتكرّرة في الأدبيات. وأتاحت الدراسات الأجنبية خاصةً تأطير مفاهيم التعليم في حالات الطوارئ، وفهم تباين الاستجابات باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية، وتحديد مؤشرات تحليل قابلة للقياس (الاستمرار، الجودة، الإنصاف) في ظروف القصف أو الحصار. وفي المجمل، وفّرت هذه الدراسات إطارًا مرجعيًا مقارنًا يُسهم في تحويل النتائج إلى مسارات استجابة عملية قابلة للتطبيق محليًا.

- **أوجه تميز الدراسة الحالية:**

تتميّزُ الدراسةُ الحاليةُ بتركيزها الحصري على التعليم المدرسي في محافظات غزة بعد حرب 2023، اعتمادًا على بيانات ميدانية حيّة موثَّقة من معلمين وإداريين داخل المدارس المتأثّرة. وهي لا تكتفي بالتحليل النظري أو الاستشهاد بالمبادرات الرسمية، بل تدمج بين وصف الواقع وتحليل أسبابه وبناء آلياتٍ عمليةٍ للتجاوز من داخل السياق المحلي، بما يحوّل النتائج إلى توصيات قابلة للتطبيق وسياساتٍ أعلى أثرًا. وعلى خلاف كثيرٍ من الدراسات الأجنبية التي مالَت إلى الإطار المفاهيمي أو ركّزت على التعليم العالي أو تجارب خارجية، تقدّم هذه الدراسة تشخيصًا موقعيًا يعلّي صوتَ الميدان ويستجيبُ لاحتياجات النظام التربوي من الداخل.

منهجيَّة الدِّراسة وإجراءاتُها

منهج الدراسة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة **المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي**؛ لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة، و"الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي؛ دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها مباشرة" (الأغا، 2000، ص 43)، وذلك بهدف التعرف إلى التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 من وجهة نظر المعلمين.

مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بجميع معلمي وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية والمبادرات الأهلية أو الخاصة بالمحافظات الجنوبية لفلسطين "محافظات غزة" من كلا الجنسين للعام الدراسي (2024 – 2025م)، والبالغ عددهم (21977) معلماً ومعلمة (وزارة التربية والتعليم العالي،2023، ص66)، ومشرفي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبادرات الأهلية أو الخاصة، والجدول التالي يوضح توزيع فئات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغيرات مديرية التعليم وجنس المعلم، وجهة الإشراف.

جدول (1): توزيع فئات مجتمع الدراسة وفقا لمتغيرات (مديرية التعليم، الجنس، جهة الإشراف)

مديرية التعليم	الحكومة		الوكالة		مبادرات أهلية أو خاصة		مجموع الحكومة والوكالة ومبادرات أهلية أو خاصة
	الجنس		الجنس		الجنس		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
غزة والشمال	3790	2886	1202	2670	352	264	11164
الوسطى	814	621	532	1243	88	85	3383
خان يونس ورفح	1974	1767	1165	2086	262	176	7430
المجموع	**6578**	**5274**	**2899**	**5999**	**702**	**525**	**21977**

عينة الدراسة

تنقسم عينة الدراسة إلى:

أ- العينة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة عشوائية استطلاعية قوامها (30) من معلمي وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية والمبادرات أهلية أو الخاصة من كلا الجنسين من خارج العينة الكلية، وتم تطبيق الأداة المستخدمة في الدراسة الحالية على العينة الاستطلاعية بهدف التحقق من صلاحية الأداة للتطبيق على أفراد العينة الكلية، وذلك من خلال حساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة.

ب- العينة الكلية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قامت الباحثة بتوجيه من المشرف بتحديد عينة مقدارها (250) مبحوثا؛ لصعوبة تحقيق استجابات أكبر من هذا العدد في ظل ظروف حرب 2023، وما رافقها من نزوح ودمار وقتل وانقطاع تام للتيار الكهربي، وانقطاع متكرر للإنترنت، حيث مثلت هذه العينة ما يقارب من نسبة (1.13%) من مجتمع الدراسة، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية حسب متغيرات: (مديرية التعليم، وجنس المعلم، وجهة الإشراف)، وفيما يأتي توصيف دقيق لعينة الدراسة باستخدام الجداول بما يسهم في تكوين تصور دقيق لتوزيع عينة الدراسة وتكوينها:

- وصف العينة

بعد جمع الاستبانات، قامت الباحثة بإدخال البيانات بهدف تحليل النتائج باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وفيما يأتي وصف عينة الدراسة:

جدول (2): توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المتغيرات التصنيفية

المتغيرات التصنيفية	الفئة	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	115	46.0
	أنثى	135	54.0
التخصص	علوم إنسانية	189	75.6
	علوم تطبيقية وحياتية	61	24.4
المنطقة التعليمية	غزة والشمال	127	50.8
	الوسطى	39	15.6
	خانيونس ورفح	84	33.6
جهة الإشراف	وزارة التربية والتعليم	135	54.0
	وكالة الغوث الدولية	101	40.4
	مبادرات أهلية أو خاصة	14	5.6
المجموع		**250**	**100.0**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدوات الدراسة

تمثلت أداتي الدراسة فيما يأتي:

أ. الأداة الأولى: استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي": تطوير الباحثة

قامت الباحثة ببناء أداة الدراسة (استبانة التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي)؛ ليتم تطبيقها على عينة الدراسة. بعد اطلاع الباحثة على الأطر النظرية والدراسات السابقة كدراسة (الشوبكي، 2024) ودراسة (الرجبي، 2024) ودراسة (بافطوم، 2020)، قامت بإعداد استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي"، وتكونت في صورتها الأولية من (43) فقرة موزعة على أربعة مجالات، والجدول الآتي يبين توزيع فقرات الاستبانة في صورتها الأولية على مجالاتها:

جدول (3): توزيع فقرات استبانة التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي في صورتها الأولية على مجالاتها

مجالات الاستبانة	عدد الفقرات
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	13
المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية	9
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	11
المجال الرابع: التحديات الإدارية	10
المجموع	**43**

1. صدق استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي":

يُقصد بصدق الأداة أن تقيس ما وضعت من أجل قياسه، وتحقق الأهداف التي وضعت لها قبل إعدادها (اللقاني والجمل، 1999، ص15). ولإيجاد صدق وثبات الاستبانة، قامت الباحثة بتطبيقها على عينة عشوائية بلغت (30) من معلمي وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية ومبادرات أهلية أو خاصة من كلا الجنسين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً/ صدق المحكمين:

قامت الباحثة بعرض الصورة الأولية للاستبانة على عدد من المحكمين والمختصين في أصول التربية والإدارة التربوية من الجامعات الفلسطينية، وذلك بهدف معرفة ملاحظاتهم حول تحقيق مجالات الاستبانة وفقراتها لأهداف الدراسة، ومدى انتماء الفقرات لمجالاتها، وسلامتها من حيث الصياغة اللغوية، وبعد استعادة الاستبانات قامت الباحثة بتفريغ مجموعة الملاحظات التي أبداها المحكمون، وفي ضوئها تم إثراء المجال الثاني "التحديات النفسية والاجتماعية" والمجال الرابع "التحديات الإدارية" بفقرتين لكل منهما، كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات التي لم يتم الإجماع على ملاءمتها للدراسة لتبقى الاستبانة محافظة على مسميات مجالاتها كونها مستمدة من الأدب التربوي ذي الصلة بموضوع الاستبانة، حيث وصلت أداة الدراسة إلى صورتها النهائية.

جدول (4): توزيع فقرات استبانة التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي في صورتها النهائية على مجالاتها

مجالات الاستبانة	عدد الفقرات
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	13
المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية	11
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	11
المجال الرابع: التحديات الإدارية	12
المجموع	**47**

– وتتم الاستجابة على الاستبانة وفقاً لتدرج خماسي على طريقة ليكرت (بدرجة مرتفعة جداً– بدرجة مرتفعة– بدرجة متوسطة– بدرجة منخفضة– بدرجة منخفضة جداً) وتصحح على التوالي بالدرجات: (5–4–3–2–1)، ويتم احتساب درجة المفحوص على الاستبانة بجمع درجاته على كل مجال وجمع درجاته على جميع المجالات لحساب الدرجة الكلية للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي، وتتراوح الدرجة على الاستبانة ككل بين (47–235 درجة)، وتعبر الدرجة المنخفضة عن ضعف تقدير عينة الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023؛ فيما تعبر الدرجة المرتفعة عن قوة تقديرهم لهذه التحديات.

ثانياً/ صدق الاتساق الداخلي:

قامت الباحثة بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية لمجالها، مع بيان مستوى الدلالة أسفل الجدول، واتضح أن جميع معاملات الارتباطات لدرجات فقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك يتضح أن فقرات استبانة (التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي) تتسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، أي أن الأداة تقيس ما صممت لقياسه.

ثالثاً/ الصدق البنائي:

لحساب الصدق البنائي، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة (التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي) والدرجة الكلية للاستبانة، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (5): معامل ارتباط درجات مجالات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" مع الدرجة الكلية للاستبانة

المجالات	معامل الارتباط ®	قيمة Sig
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	0.918**	0.000
المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية	0.939**	0.000
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	0.970**	0.000
المجال الرابع: التحديات الإدارية	0.965**	0.000

* دالة عند 0.05 ** دالة عند 0.01

– يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات درجات ارتباطات مجالات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي"، والدرجة الكلية لها دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وبذلك يتضح أن مجالات الاستبانة الأربعة تتسم بدرجة عالية من الصدق البنائي، أي أن الأداة تقيس ما صممت لقياسه.

2. ثبات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي":

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعني الثبات أنه إذا طبق مقياس على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل فرد في هذا المقياس ثم أعيد إجراء نفس المقياس على نفس هذه المجموعة ورصدت أيضاً درجات كل فرد، فإن الترتيب النسبي للأفراد في المرة الأولى يكون قريباً لترتيبهم النسبي في المرة الثانية(أبو ناهية،2000، ص179)، وقد قامت الباحثة بحساب ثبات الأداة بالطريقتين الآتيتين:

أولاً- طريقة التجزئة النصفية: Split-half method

تم حساب ثبات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" باستخدام قانون التجزئة النصفية، وذلك من خلال إيجاد معامل الارتباط لبيرسون بين مجموع درجات الفقرات الفردية ومجموع درجات الفقرات الزوجية؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين النصفين بمعادلة بيرسون:

$$r = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{(n\sum x^2 - (\sum x)^2 (n\sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

(أبو ناهية، 2000، ص166-167).

وقد تم تعديل طول الأداة باستخدام معادلة سبيرمان براون للمجالات زوجية عدد الفقرات (النصفين متساويين)، ومعادلة جتمان للمجالات فردية عدد الفقرات، والجدول التالي يبين قيم الثبات (الارتباطات) قبل وبعد التعديل:

جدول (6): معامل الثبات لاستبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" وفقا لطريقة التجزئة النصفية

المجالات	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل ®	معامل الثبات
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	13*	0.882	0.917
المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية	11*	0.967	0.978
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	11*	0.967	0.966
المجال الرابع: التحديات الإدارية	12	0.946	0.973
الدرجة الكلية للاستبانة	**47***	**0.943**	**0.970**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

*** تم استخدام معادلة جتمان**

– يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جميعها مرتفعة، وكانت قيمة معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للدرجة الكلية للاستبانة (0.970)، وهي قيمة مرتفعة أيضاً، وذلك يدل على الوثوق بهذه الاستبانة في التعرف إلى التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 من وجهة نظر المعلمين.

ثانياً: باستخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)

قامت الباحثة بتقدير ثبات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" في صورتها النهائية بحساب معامل كرونباخ ألفا للمجالات الأربعة المكونة للاستبانة وللدرجة الكلية لها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (7): معاملات ثبات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" بطريقة كرونباخ ألفا

المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	13	0.979
المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية	11	0.974
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	11	0.975
المجال الرابع: التحديات الإدارية	12	0.966
الدرجة الكلية للاستبانة	**47**	**0.991**

– يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم ألفا مرتفعة، وكانت قيمة معامل كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للاستبانة (0.991) وهي قيمة مرتفعة أيضاً، والتي تطمئن الباحثة للوثوق بالاستبانة لتطبيقها على العينة الكلية، مما سبق يتضح أن الأداة تتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات؛ مما يؤهلها للتطبيق على العينة الكلية للدراسة.

ب. الأداة الثانية: مقابلة "سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي": إعداد الباحثة

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة الميدانية "الاستبانة" وتشخيص نقاط الضعف ممثلة بأدنى الفقرات، تم بناء مقابلة مفتوحة من خلال طرح التساؤل الرئيس: ما سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بمحافظات غزة خلال حرب 2023؟، لتتم الإجابة عليه عبر المجالات التالية وذلك من خلال عرضها على مجموعة من خبراء التربية:

أ. سبل تجاوز التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023.

ب. سبل تجاوز التحديات البنيوية (النفسية والاجتماعية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023.

ت. سبل تجاوز التحديات البنيوية (المعيشية والحياتية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023.

ث. سبل تجاوز التحديات البنيوية (الإدارية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023.

5.4 إجراءات الدراسة

أ. بعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، قامت ببناء أداة الدراسة (استبانة التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي).

ب. قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص؛ للتأكد من صلاحية فقراتها ومدى انتمائها لمجالاتها، وسلامتها من حيث الصياغة اللغوية.

ت. حصلت الباحثة على كتاب من عمادة الدراسات العليا بجامعة الأقصى إلى الجهات ذات الصلة؛ لتسهيل مهمتها في توزيع الاستبانات على عينة الدراسة.

ث. قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) من معلمي وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية ومبادرات أهلية أو خاصة من كلا الجنسين؛ للتأكد من صدق وثبات الاستبانة.

ج. قامت الباحثة بتطبيق الاستبانات على عينة الدراسة الكلية بالطريقة العشوائية الطبقية.

ح. تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائياً من خلال برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (Spss) والحصول على نتائج الدراسة وتفسيرها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المعالجات الإحصائية المستخدمة

بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تم اللجوء إلى الطرق الإحصائية الآتية:

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية؛ بهدف إيجاد استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ومجالاتها ودرجتها الكلية.

– معامل الارتباط بيرسون: استخدم للكشف عن صدق الاتساق الداخلي للأداة، كما استخدم لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

– معادلة كرونباخ الفا؛ لإيجاد ثبات الأداة.

– معامل ارتباط بيرسون وكل من معادلة سبيرمان براون وجتمان؛ لحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية Splet half method .

– اختبار" ت" T-test؛ للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين حسب متغيري: (الجنس، التخصص).

– تحليل التباين الأحادي " One- way ANOVA"؛ للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات درجات مجموعات أفراد عينة الدراسة حسب متغيري: (المنطقة التعليمية، جهة الإشراف).

نتائج الدراسة وتفسيرها:

*** المحك المعتمد في الدراسة**

تم تصحيح الاستبانة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في مجالات الدراسة، تم حساب المدى (5−1)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة، أي (5/4=0.8)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في جدول (1.5):

جدول (8): القيم المرجعية للحكم على مستوى الوزن النسبي

م	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة	المستوى
1	من 1 – 1.80	20%- 36%	متدنية جداً

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة	المستوى
2	أكبر من 1.80–2.60	أكبر من 36%– 52%	متدنية
3	أكبر من 2.60–3.40	أكبر من 52%–68%	متوسطة
4	أكبر من 3.40–4.20	أكبر من 68%– 84%	مرتفعة
5	أكبر من 4.20	أكبر من 84%–100%	مرتفعة جداً

(Ozen et al, 2012, p.,9)

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وتفسيرها

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على: **ما التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 من وجهة نظر المعلمين؟**

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة على استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" بمجالاتها ودرجتها الكلية، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمجالات استبانة "التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي" ودرجتها الكلية

م	المجالات	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الحكم على الدرجة
1	**المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)**	13	4.156	1.067	83.12	2	مرتفعة
2	**المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية**	11	4.096	0.902	81.92	3	مرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	المجالات	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الحكم على الدرجة
3	**المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية**	11	4.177	1.008	83.54	1	مرتفعة
4	**المجال الرابع: التحديات الإدارية**	12	3.902	1.039	78.04	4	مرتفعة
	الدرجة الكلية للاستبانة	**47**	4.082	0.916	**81.64**	-	**مرتفعة**

– يتضح من الجدول السابق أن تقدير عينة الدراسة من المعلمين للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023؛ حصل على وزن نسبي (81.64%) أي بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى وجود وعي عميق لدى المعلمين بطبيعة الصعوبات البنيوية والطارئة التي واجهها النظام التعليمي، ويشير ذلك إلى قصور واضح في البنية التحتية التعليمية لمواجهة الأزمات، وغياب خطط الاستجابة، وضعف دعم الصحة النفسية، ونقص المواد التعليمية البديلة، فالمعلم لم يعد فقط ناقل معرفة، بل حامل لأعباء نفسية، وداعم اجتماعي، ومسؤول أمني أحيانًا، وهذه التحولات فرضت تحديات تربوية غير مسبوقة، وهو ما جعل المعلمين يدركون حجم الخلل والتحدي.

كما أن هذ الوعي التربوي والمهني لدى المعلمين يسمح لهم بتشخيص التحديات البنيوية والتعليمية في ظل الحرب، والتمييز بين المشكلات العابرة والمشكلات الهيكلية المستمرة، فالمعلمون هم الجهة التنفيذية الأولى التي واجهت واقع التعليم خلال الحرب، والأكثر احتكاكاً بالتحديات في الميدان؛ مثل: صعوبة الوصول للمدارس، وتعطل الخدمات، والخوف، والتهجير، وانقطاع الكهرباء والاتصال، وغياب الطلبة، وغيرها، وهذا يعكس أن النظام التعليمي لم يكن مهيأ بشكل كافٍ للحروب أو الطوارئ الممتدة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو فرحة، 2024) التي توصلت إلى أن الحرب أدت إلى تدمير المدارس، ونقص التجهيزات التقنية، وضعف شبكة الإنترنت، وتراجع الرغبة في التعلم، إضافة إلى غياب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأمن السيبراني، كما بيّنت أن هذه التحديات أثرت بشكل مباشر على عملية التحول الرقمي في المدارس الفلسطينية.

كذلك اتفقت مع دراسة (الشوبكي، 2024) التي توصلت إلى أن التحديات التي واجهت التعليم المدرسي في غزة خلال الحرب، تشمل تضرّر البنية التحتية المدرسية، تحويل المدارس إلى ملاجئ للنازحين، نقص الموارد الأساسية، واكتظاظ الفصول في المواقع القليلة المتبقية للتعليم.

أيضاً اتفقت مع دراسة (شبير، 2024) التي توصلت إلى أن التحديات التي واجهت العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العام الفلسطينية بعد عدوان 2023 على غزة تمثلت في نقص الموارد، تدمير واسع للمنشآت التعليمية، آثار نفسية على الطلبة والمعلمين، هشاشة الجاهزية الرقمية، اضطراب الحوكمة وتضارب الأدوار، وتحديات اجتماعية–اقتصادية تفاقم الانقطاع والتسرّب.

كما اتفقت مع دراسة (Galynska & Bilous, 2022) التي توصلت إلى أن التحديات التي واجهها التعليم العالي في أوكرانيا أثناء الحرب الروسية؛ صعوبات تقنية ولوجستية رغم وجود منصات إلكترونية مسبقة، مع اختلاف التحديات حسب المناطق.

أما ترتيب مجالات الاستبانة حسب أوزانها النسبية؛ فكان على النحو الآتي:

1- جاء المجال الثالث "التحديات المعيشية والحياتية"، في المرتبة الأولى، حيث حصل على وزن نسبي (83.54%) وبدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى وجود قناعة قوية لدى المعلمين بأن التحديات المعيشية والحياتية خلال حرب 2023 أثّرت بشكل بنيوي على التعليم، لا من حيث توقفه فقط، بل من حيث تشوه وظائفه التربوية والاجتماعية.

كما أن المعلمين يدركون أن البيئة الحياتية والمعيشية) مثل الأمن الغذائي، السكن، الصحة، الماء، الكهرباء، التنقل...) لها تأثير جوهري على إمكانية التعليم واستمراريته، **و**في غزة خلال حرب 2023، تدهورت هذه الجوانب بشكل شديد، ما جعلها عائقًا حقيقيًا أمام الطلبة: في الحضور، التركيز، المواظبة، وأمام المعلمين: في التفرغ، الاستقرار النفسي، والاستعداد التربوي.

إلى جانب أن انهيار مقومات الحياة الأساسية يؤدي إلى إنهار النظام التعليمي، أو على الأقل يفقد قدرته على القيام بوظائفه التربوية، كما أن انهيار شبكات الأمان المجتمعي (كالمواصلات، الصحة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاتصالات، الطاقة)؛ جعل التحاق الطلبة بالمدرسة ومواصلة التعليم أمرًا صعبًا للغاية، وفي أحيان كثيرة، المدارس نفسها تحولت إلى مراكز إيواء أو توقفت عن العمل.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كردمين (2025/2024) التي توصلت إلى أن من تداعيات طوفان الأقصى على التعليم في غزة؛ انقطاع الكهرباء والاتصالات وما يترتب عليه من حدود للتعلم عن بُعد

كما اتفقت مع دراسة (الشوبكي، 2024) التي توصلت إلى أن من التحديات الرئيسة التي تواجه التعليم في قطاع غزة خلال الحرب؛ صعوبات في التعليم الرقمي بسبب انقطاع الكهرباء وضعف الاتصال.

كذلك اتفقت مع دراسة (عفونة وأبو صاع وجمعة ، 2024) التي توصلت إلى محدودية التعليم الإلكتروني بسبب انقطاع الكهرباء والاتصال كأحد الآثار التي نتجت عن حرب غزة 2023.

2- جاء المجال الأول "التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)"، في المرتبة الثانية، حيث حصل على وزن نسبي (83.12%) وبدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن البنية التحتية (كالمباني، الفصول، المختبرات، دورات المياه، الكهرباء، الإنترنت، الأثاث المدرسي) ليست مجرد خلفية لعملية التعليم، بل هي عنصر أساسي في التفاعل التربوي، وتحقيق أهداف التعليم، وفي سياق الحرب، تضررت آلاف المدارس، وبعضها تحوّل إلى مراكز إيواء أو دُمر جزئيًا أو كليًا، مما أفقد التعليم بيئته المكانية والوظيفية. كما أن المعلمين يُدركون أن انهيار البنية التحتية خلال الحرب أدى إلى حرمان عدد كبير من الطلبة من حقهم في التعلم الآمن، وإلى تضخيم الفجوة بين الطلبة في مناطق مختلفة، وإلى تغييب فرص متكافئة للوصول إلى الموارد والخدمات التعليمية.

أيضاً تُعزى هذه النتيجة إلى أن البنية التحتية للتعليم في غزة كانت هشة أساسًا قبل الحرب، ومع اندلاعها لم تستطع الاستجابة أو التكيف، ولم تكن هناك خطط طوارئ كافية (مثل التعليم البديل، المدارس المتنقلة، أو التعليم عن بعد)؛ إذ حولت الحرب المدرسة من مكان آمن إلى مكان مهدد، فالكثير من المدارس تعرّض للقصف، "فمنذ بداية الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى أيلول/سبتمبر 2025، استشهد نحو (13,500) طالب وطالبة، فيما حُرم أكثر من (785,000) طالب وطالبة من حقهم في التعليم بسبب السياسات الإسرائيلية الممنهجة، كما فقد أكثر من (800) معلم ومعلمة وكادر تربوي حياتهم، إلى جانب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نحو (190) عالمًا وأكاديميًا وباحثًا، كما تعرّضت مدارس قطاع غزة لأضرار مادية واسعة نتيجة القصف والهجمات الإسرائيلية، حيث لحقت أضرار بنسبة تقارب (95%) من إجمالي المدارس، ويحتاج أكثر من (90%) من المباني المدرسية إلى إعادة بناء أو تأهيل رئيسي قبل أن تتمكن من العودة للعمل بشكل طبيعي، وقد استُهدف (662) مبنىً مدرسياً بالقصف المباشر، أي ما يقارب (80%) من إجمالي المدارس، فيما دمر الاحتلال (163) مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية بالكامل، بينما لحقت أضرار جزئية بـ (388) مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية، ما جعل استمرار العملية التعليمية شبه مستحيل وعطل مستقبل آلاف الطلبة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025).

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Iriqat et al., 2025) التي توصلت إلى أن من أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب 2023 على محافظات غزة؛ الدمار الممنهج للبنية التعليمية.

كما اتفقت مع دراسة (Alawadh, 2024) التي توصلت إلى أن حرب 2023 على محافظات غزة أثرت على البنية التحتية وأدت إلى تدميرها.

كذلك اتفقت مع دراسة (الشوبكي، 2024) التي توصلت إلى أن من التحديات الرئيسة التي تواجه التعليم في قطاع غزة خلال الحرب؛ تدمير واسع للبنية التحتية التعليمية، مما حدّ من قدرة المدارس على الاستمرار.

3- جاء المجال الثاني "التحديات النفسية والاجتماعية"، في المرتبة الثالثة، حيث حصل على وزن نسبي (81.92%) وبدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن الجانب النفسي والاجتماعي لم يكن هامشيًا، بل كان محورًا أساسيًا في تعطيل العملية التعليمية، حيث واجه الطلبة صدمة نفسية جماعية نتيجة القصف والدمار والخوف والتهجير، **و**قلق دائم على حياتهم وأسرهم، **و**فقدان الشعور بالأمان والانتماء للمدرسة، كما أن المعلمين أنفسهم لم يكونوا بمنأى عن هذه الصدمات، **مما** أثّر على قدرتهم على التدريس، والتفاعل، وضبط الصفوف، **أيضاً** المدارس فقدت جزئيًا دورها كمكان آمن وحاضن نفسي واجتماعي، فغياب الروتين المدرسي، الخوف المستمر، التهجير، فقدان الزملاء أو أفراد الأسرة... كلها عوامل أدت إلى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب، الصدمة، الانطواء، العدوانية، هذا إلى جانب نقص الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وغياب البرامج المستدامة للدعم النفسي في المدارس، وضعف تدريب الكوادر التربوية على التعامل مع الأطفال المتأثرين بالحرب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الرجبي، 2024) التي توصلت إلى أن حرب غزة أثرت بدرجة متوسطة على الصحة النفسية لطلبة المرحلة المتوسطة في المدارس الحكومية، وكان القلق كأبرز الأعراض النفسية، يليه الاكتئاب.

كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (بافطوم، 2020) التي توصلت إلى أن الحرب أثرت بدرجة متوسطة على الأطفال النازحين إلى محافظة المهرة، خاصة في الجوانب الدراسية والانفعالية.

4- حل المجال الرابع "التحديات الإدارية"، في المرتبة الرابعة، حيث حصل على وزن نسبي (78.04%) وبدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن النظام الإداري لم يكن مثاليًا خلال الحرب، لكنه لم يكن كذلك في حالة انهيار تام، حيث استمرت بعض العمليات الإدارية بدرجة معينة (مثل التواصل، إصدار التوجيهات، التنسيق مع المعلمين، المحاولة في إدارة استمرارية التعليم)، وهذا يدل على مرونة جزئية في الجهاز الإداري التعليمي، رغم الظروف الصعبة، كما أن هناك تحركات من مديريات التعليم أو الوزارة لاستيعاب الأزمة، ومحاولات للتنسيق بين الإدارات والمدارس، ووجود خطط بديلة ولو جزئية؛ فهذه الجهود خفّفت من تقدير المعلمين لحدة التحديات الإدارية مقارنة بمجالات أخرى منهارة بشكل أكبر (مثل البنية التحتية أو الصحة النفسية).

وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (البرديني، 2025) التي توصلت إلى أن الدعم الإداري والفني كان الأكثر تأثيرًا على رضا الطلاب خلال أزمة الحرب على غزة.

ولمزيد من النتائج، قامت الباحثة بدراسة فقرات كل مجال على حدة ليتبين التالي:

أولاً- فيما يتعلق بالمجال الأول "التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)":

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا المجال كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال "التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)"

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
1.	افتقاد المباني التعليمية المتبقية لسبل السلامة من استهدافات العدو	4.228	1.254	84.56	مرتفعة جداً	7
2.	تعرض المختبرات والمكتبات والمرافق الصحية للتدمير أو التلف أو فقد محتوياتها	4.204	1.287	84.08	مرتفعة جداً	8
3.	افتقاد المباني التعليمية للأثاث والمستلزمات الأساسية للعملية التعليمية التعلمية	4.280	1.264	85.60	مرتفعة جداً	3
4.	افتقاد الخيام أو غرف الصفيح لمعايير البيئة التعليمية التعلمية المناسبة	3.964	1.302	79.28	مرتفعة	12
5.	انقطاع شبكة الإنترنت التعليمي أو ضعفها	3.748	1.269	74.96	مرتفعة	13
6.	العجز في توفير الكتب والمواد التعليمية اللازمة للعملية التعليمية التعلمية	4.000	1.344	80.00	مرتفعة	10
7.	العجز في توفير الوسائل والوسائط التعليمية المساندة، بما في ذلك الأجهزة الذكية أو البطاقات والألعاب التعليمية التعلمية	4.040	1.295	80.80	مرتفعة	9
8.	افتقاد الأثاث المدرسي (إن توفر) لمعايير الجودة والراحة والصحة	3.992	1.257	79.84	مرتفعة	11
9.	تعرض المباني التعليمية للتدمير الكلي أو الجزئي	4.252	1.163	85.04	مرتفعة جداً	5
10.	تحول المباني التعليمية إلى مراكز إيواء للنازحين بما يعيق سير العملية التعليمية التعلمية	4.380	1.149	87.60	مرتفعة جداً	2

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
11.	افتقاد أماكن الدراسة لاحتياطات الوقاية من برد الشتاء وحر الصيف	4.252	1.259	85.04	مرتفعة جداً	6
12.	تدني مستوى النظافة العام في أماكن الدراسة	4.256	1.096	85.12	مرتفعة جداً	4
13.	سوء التهوية أو الإضاءة في أماكن الدراسة	4.428	0.921	88.56	مرتفعة جداً	1

– يتضح من الجدول السابق أن درجات تقدير فقرات مجال "التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)"، تراوحت بين (74.96%– 88.56%) وبدرجة ما بين مرتفعة ومرتفعة جداً، وكانت **أعلى فقرتين في مجال "التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)"**:

- الفقرة رقم (13) والتي نصت على: "سوء التهوية أو الإضاءة في أماكن الدراسة" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (88.56%) بدرجة مرتفعة جداً، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن المعلمين يعتبرون سوء التهوية والإضاءة تحديًا جوهريًا وأساسيًا في البيئة المدرسية؛ إذ إن أثره مباشر ويومي على صحة وجودة العملية التعليمية؛ فالتهوية والإضاءة ليست مجرد تفاصيل هندسية، بل تؤثر على انتباه الطلبة وتركيزهم، وتُسهم في الصحة الجسدية والنفسية للمتعلمين والمعلمين، وترتبط بشكل وثيق بمدى إحساس الفرد بالراحة والقدرة على التعلم داخل الصف، وفي سياق الحرب، فإن أغلب المدارس تعرّضت للدمار، أو أُعيد استخدامها كملاجئ أو أماكن إيواء، ما فاقم هذا الخلل البنيوي.
- الفقرة رقم (10) والتي نصت على: "تحول المباني التعليمية إلى مراكز إيواء للنازحين بما يعيق سير العملية التعليمية التعلمية" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (87.60%) بدرجة مرتفعة جداً، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن المدرسة بطبيعتها مكان مخصص للتعليم، الانضباط، والتنشئة الاجتماعية، لكن عند تحوّلها إلى مركز إيواء، فإنها تُفقد وظيفتها التربوية، وهيبتها كحيّز تعليمي منظم، وهويتها كبيئة تعلم آمنة، وعليه فإن هذا التغير في الوظيفة يشوّه صورة المدرسة في وعي الطالب، ويخلق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حالة من الاضطراب النفسي والمعرفي، خاصة عند الأطفال، فالحرب لا تدمّر الأبنية فقط، بل تُغيّر جوهريًا في رمزية المدرسة ووظيفتها التربوية والاجتماعية، ما يتطلب في المستقبل فصلًا واضحًا بين المرافق التعليمية ومراكز الإيواء، **و**بناء خطة وطنية لإدارة الطوارئ دون التضحية بالتعليم، **و**تأهيل المدارس المتضررة نفسيًا وماديًا قبل إعادة فتحها.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عفونة وأخرين، 2024) التي توصلت إلى أن من الآثار الكارثية التي نتجت عن حرب 2023 على محافظات غزة؛ تحويل المدارس إلى مراكز إيواء.

كما اتفقت مع دراسة (العامور، 2024) التي أظهرت نتاجها توقف التعليم بشكل كامل في قطاع غزة نتيجة تحويل المدارس إلى مراكز إيواء.

وكانت أدنى فقرتين في مجال "التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)":

- الفقرة رقم (5) والتي نصت على: "انقطاع شبكة الإنترنت التعليمي أو ضعفها" احتلت المرتبة الثالثة عشر والأخيرة بوزن نسبي قدره (74.96%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن هناك إدراكًا من المعلمين بأن هذا التحدي، وإن كان مهمًا، ليس الأكثر تأثيرًا في ظروف الحرب داخل غزة، وتُظهر هذه النتيجة أن النظام التعليمي لا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على البنية التحتية الرقمية، وأن الأولويات في مثل هذه الأزمات تتركز حول الأمن، والبنية التحتية، والدعم النفسي، واستمرارية التعلّم الوجاهي الآمن أكثر من الوسائل التقنية.

كما أن البنية التحتية الرقمية في غزة ضعيفة أصلاً، إلى جانب **أن** انقطاع الكهرباء والانترنت خلال الحرب كان شبه كامل، وبالتالي، لم يُبْنَ التعليم على هذا المورد كأداة رئيسية، فلم يُشكّل غيابه صدمة مقارنةً بتحديات أخرى (مثل تهدّم المدارس أو النزوح أو الصدمة النفسية)، وحتى مع وجود الإنترنت، فإن الطلبة نازحون أو يعيشون في مراكز إيواء مزدحمة، وكثير منهم لا يملكون أجهزة ذكية أو كهرباء لشحنها، والتركيز على التعليم الإلكتروني في مثل هذه الظروف ليس واقعيًا أو قابلاً للتطبيق بشكل واسع؛ لذلك، يُنظر إلى الإنترنت كـ "تحدٍ تقني مهم، لكنه ثانوي"، مقارنة بتحديات أكثر إلحاحًا وبديهية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو فرحة، 2024) التي توصلت إلى أن حرب 2023 على غزة كشفت عن نقص التجهيزات التقنية، وضعف شبكة الإنترنت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما اتفقت مع دراسة (المرقطن، 2020) التي توصلت إلى أن هناك ضعفاً في متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في ظل التعليم عن بعد، تمثل في أحد أثاره بضعف الإنترنت أثناء الحروب.

كذلك اتفقت مع دراسة (السردي، 2024) التي توصلت إلى محدودية التعليم الإلكتروني بسبب انقطاع الاتصالات والإنترنت.

أسفل النموذج

- الفقرة رقم (4) والتي نصت على: "افتقاد الخيام أو غرف الصفيح لمعايير البيئة التعليمية التعلمية المناسبة" احتلت المرتبة الثانية عشر وما قبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (79.28%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن استخدام الخيام أو غرف الصفيح كصفوف دراسية يعكس غياب البنية التحتية التعليمية المستدامة في حالات الطوارئ، وتضحية واضحة بمعايير الجودة التعليمية، خصوصًا ما يتعلق بالراحة، والتهوية، والعزل الحراري والصوتي، والأمان؛ لكنها تُستخدم رغم ذلك كخيار اضطراري ومؤقت في ظل انعدام البدائل أثناء الحرب، وهنا يرى بعض المعلمين أن إقامة التعليم بأي وسيلة، حتى وإن كانت مؤقتة وغير مثالية، أفضل من انقطاعه التام.

ثانياً– فيما يتعلق بالمجال الثاني "التحديات النفسية والاجتماعية":

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا المجال كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال "التحديات النفسية والاجتماعية"

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
1.	التأثير السلبي للنزوح المستمر على نفسية كل من الطلبة والكادر التعليمي	4.332	1.234	86.64	مرتفعة جداً	1
2.	معاناة الطلبة من أعراض جسدية كالتبول اللاإرادي وغيرها من الأمراض العارضة	3.944	1.085	78.88	مرتفعة	11

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
3.	انعدام فرص اللعب والترويح المتاحة للأطفال	3.976	0.981	79.52	مرتفعة	8
4.	صعوبة تجاوز الطلبة للصدمات النفسية مع غياب خدمات الدعم النفسي	4.120	1.045	82.40	مرتفعة	5
5.	صعوبة تجاوز الكادر التعليمي للصدمات النفسية مع غياب خدمات الدعم النفسي	3.952	1.008	79.04	مرتفعة	10
6.	افتقاد الطلبة والكادر التعليمي للشعور بالأمان	4.280	1.057	85.60	مرتفعة جداً	2
7.	معاناة الطلبة والكادر التعليمي من الإحساس الدائم بالخوف والقلق والحزن	4.256	0.993	85.12	مرتفعة جداً	3
8.	تعرض الطلبة والكادر التعليمي لمشاهد عنف قاسية	4.136	1.170	82.72	مرتفعة	4
9.	انعدام فرص اللعب والترويح يضاعف من تأثير الضغوط النفسية لدى الأطفال	4.040	1.085	80.80	مرتفعة	7
10.	ارتداد الحالة النفسية السيئة لدى أولياء الأمور على أبنائهم وعلى والكادر التعليمي	4.064	1.095	81.28	مرتفعة	6
11.	انعكاس ظاهرة التفكك المجتمعي على الأجواء الاجتماعية في النقاط التعليمية	3.960	1.063	79.20	مرتفعة	9

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– يتضح من الجدول السابق أن درجات تقدير فقرات مجال "التحديات النفسية والاجتماعية" تراوحت بين (78.88%–86.64%) وبدرجة ما بين مرتفعة ومرتفعة جداً، وكانت **أعلى فقرتين في مجال "التحديات النفسية والاجتماعية":**

- الفقرة (1) والتي نصت على: "التأثير السلبي للنزوح المستمر على نفسية كل من الطلبة والكادر التعليمي" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (86.64%) بدرجة مرتفعة جداً، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن النزوح المستمر يشكل حالة من عدم الاستقرار وعدم الأمان، وهو ما يسبب قلقًا دائمًا لدى الطلبة والمعلمين، وشعورًا بفقدان السيطرة على الحياة اليومية، واضطرابات في نمط النوم والتركيز، وهذه الحالة تؤثر سلبًا على القدرة على التعلم والتدريس بشكل فعال.

كما أنه نتيجة النزوح المستمر؛ فإن الطلبة يعانون من فقدان البيئة الأسرية والمدرسية المستقرة، والانفصال عن الأصدقاء والمعلمين، وصعوبة التركيز والانخراط في العملية التعليمية بسبب التوتر والخوف، وهنا تزداد مستويات الاضطراب النفسي مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة قد تكون شائعة، كما يتعرض المعلمون أيضًا لضغط نفسي كبير، بسبب فقدان المنازل أو الأمان، والمسؤولية المزدوجة بين التكيف مع ظروفهم الشخصية وبين استمرار تقديم التعليم، والشعور بالعجز والإرهاق النفسي، وهذا الضغط قد يؤدي إلى تراجع الأداء المهني، وعدم القدرة على تقديم الدعم النفسي الكافي للطلبة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (محي الدين، 2025) التي توصلت إلى أن من أبرز الآثار النفسية–الاجتماعية العميقة على الطلبة والمعلمين (فقد، صدمة، صراع من أجل البقاء).

- الفقرة (6) والتي نصت على: "افتقاد الطلبة والكادر التعليمي للشعور بالأمان"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (85.60%) بدرجة مرتفعة جداً، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن الشعور بالأمان النفسي والجسدي هو الأساس الذي يُبنى عليه التعلم الفعّال، ودون هذا الشعور، يصبح الطالب والمعلم في حالة توتر وقلق مستمر، مما يعرقل التركيز والتحصيل الدراسي، كما أن البيئة التعليمية التي تفتقر للأمان تفقد قدرتها على توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم، إذ أن شعور الطلبة بالخوف وعدم الاستقرار يؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب، صعوبة في التركيز والمشاركة الفعالة في الصف، انخفاض الحافز للتعلم والاستمرارية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما الكادر التعليمي المتمثل بالمعلمين فيشعر بضغط نفسي كبير ومخاوف على سلامتهم الشخصية وسلامة عائلاتهم، هذا الشعور يؤدي إلى ضعف الأداء التدريسي، وانخفاض القدرة على إدارة الصف والتعامل مع الطلبة بشكل إيجابي، كما يزيد من حالات الغياب والتسرب الوظيفي؛ فبدون شعور كل من الطلبة والكادر التعليمي بالأمان، يصبح من الصعب الحفاظ على انتظام الدراسة، ويتأثر حضور الطلبة والمعلمين، وتتعطل خطط التدريس، وتتحول البيئة التعليمية إلى مصدر توتر بدلاً من أن تكون ملجأ آمن.

وكانت أدنى فقرتين في مجال "التحديات النفسية والاجتماعية":

- الفقرة (2) والتي نصت على: "معاناة الطلبة من أعراض جسدية كالتبول اللاإرادي وغيرها من الأمراض العارضة"، احتلت المرتبة الحادية عشرة والأخيرة بوزن نسبي قدره (78.88%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن التبول اللاإرادي وأعراض جسدية أخرى تعتبر غالبًا تعبيرات جسدية للضغوط النفسية والصدمات النفسية التي يعاني منها الطلبة، ومثل هذه الأعراض قد تكون أكثر شيوعًا بين الفئات العمرية الصغيرة، وتدل على تأثير الصدمة النفسية المستمرة، ورغم أن هذه الأعراض تؤثر على الطلبة بشكل شخصي، إلا أن المعلمين لا يرونها كتحدٍ مباشر أو رئيسي يعيق سير العملية التعليمية بقدر التحديات الأخرى، وربما هناك نقص في الوعي أو القدرة على التعرف والتعامل مع هذه الأعراض بشكل فعّال من قبل الكادر التعليمي، كما أنه لا تكون هناك برامج دعم نفسي وطبي كافية لمواجهة هذه الأعراض، مما يجعل تأثيرها يبدو محدودًا ضمن نطاق تقييم المعلمين.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في تقرير (كلية التربية – جامعة كامبريدج، مركز الدراسات اللبنانية، والأونروا، 2024) من أنّ الحرب عطّلت حقّ الأطفال والشباب في التعليم على نحوٍ واسع، ورفعت مخاطر الإعاقة والصدمات النفسية.

- الفقرة (5) والتي نصت على: "صعوبة تجاوز الكادر التعليمي للصدمات النفسية مع غياب خدمات الدعم النفسي"، احتلت المرتبة العاشرة وما قبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (79.04%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن المعلمين ليسوا فقط ناقلين للمعلومة، بل هم بشر يتأثرون بشكل كبير بالبيئة الصعبة والصدمات النفسية التي ترافق الحرب، فصعوبة تجاوز الصدمات النفسية تعكس ضعف القدرة على التأقلم مع الضغوط النفسية الناتجة عن النزوح، وفقدان الأمان، والخوف المستمر، كما أن ضعف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

توفر برامج دعم نفسي متخصصة للمعلمين يترتب عنه تراكم الضغوط النفسية وتأثيرها السلبي على الأداء المهني، وضعف القدرة على تقديم الدعم العاطفي والنفسي للطلاب، وارتفاع مستويات الإرهاق النفسي والإجهاد المهني (الاحتراق الوظيفي).

وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (بافطوم، 2020) التي توصلت إلى أن الحرب أثرت بدرجة متوسطة على النازحين، خاصة في الجوانب الانفعالية.

ثالثاً– فيما يتعلق بالمجال الثالث "التحديات المعيشية والحياتية":

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا المجال كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال "التحديات المعيشية والحياتية"

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
1.	فقدان الطلبة والكادر التعليمي الخصوصية بسبب حياة الخيام الصعبة	4.192	1.156	83.84	مرتفعة	3
2.	حرمان الطلبة والكادر التعليمي من الاحتياجات الأساسية (الماء النظيف، والملابس اللائقة، وغيرها)	4.104	1.121	82.08	مرتفعة	10
3.	إصابة الطلبة بالأمراض المعدية بسبب ظروف النزوح والاكتظاظ البشري	4.132	1.087	82.64	مرتفعة	9
4.	تعرض الطلبة والكادر التعليمي للمخاطر بشكل يومي	4.180	1.265	83.60	مرتفعة	6
5.	حرمان الطلبة والكادر التعليمي من الأمن الغذائي	4.156	1.240	83.12	مرتفعة	8

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
6.	فقدان الطلبة والكادر التعليمي للشعور بالاستقرار نتيجة تدمير بيوتهم والنزوح المتكرر	4.032	1.349	80.64	مرتفعة	11
7.	حرمان الطلبة من وسائل الرعاية الصحية الملائمة	4.184	1.266	83.68	مرتفعة	4
8.	معاناة الطلبة والكادر التعليمي في الحصول على الغذاء والماء بسبب الظروف المعيشية الصعبة	4.300	1.193	86.00	مرتفعة جداً	2
9.	امتهان الطلبة للتسول أو بيع البضائع	4.160	0.917	83.20	مرتفعة	7
10.	صعوبة حصول الكادر التعليمي على رواتبهم في ظل استمرار أزمة السيولة والصرف بنسب فائدة عالية	4.324	1.156	86.48	مرتفعة جداً	1
11.	صعوبة وصول الطلبة والكادر التعليمي إلى النقاط التعليمية بسبب بعد المسافات أو خطورة الأوضاع الأمنية	4.180	1.046	83.60	مرتفعة	5

– يتضح من الجدول السابق أن درجات تقدير فقرات مجال "التحديات المعيشية والحياتية" تراوحت بين (80.64%–86.48%) وبدرجة ما بين مرتفعة ومرتفعة جداً، وكانت **أعلى فقرتين في مجال "التحديات المعيشية والحياتية":**

- الفقرة (10) والتي نصت على: "صعوبة حصول الكادر التعليمي على رواتبهم في ظل استمرار أزمة السيولة والصرف بنسب فائدة عالية" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (86.48%) بدرجة مرتفعة جداً، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن الأوضاع المالية تمثل تحديًا مركزيًا وحاسمًا يؤثر على استقرار

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكادر التعليمي، وبالتالي على جودة واستمرارية التعليم، فالرواتب المنتظمة تُعد مصدر الأمان الاقتصادي للكادر التعليمي، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرارهم النفسي والاجتماعي، وعدم الحصول على الرواتب بانتظام يسبب توترًا وضغوطًا نفسية تؤثر على التركيز والأداء في العملية التعليمية، كما أن أزمة السيولة والصرف بنسب فائدة مرتفعة تزيد العبء المالي على المعلمين، مما يؤدي إلى تراجع في الدافعية المهنية، وبحث المعلمين عن مصادر دخل أخرى، مما يقلل من التفرغ للتدريس، واحتمالية زيادة معدلات الغياب أو التسرب الوظيفي.

- الفقرة رقم (8) والتي نصت على: "معاناة الطلبة والكادر التعليمي في الحصول على الغذاء والماء بسبب الظروف المعيشية الصعبة"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (86.00%) بدرجة مرتفعة جداً، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن تأمين الاحتياجات الأساسية هو شرط أساسي لاستمرارية التعليم وجودته في ظل الأزمات، وبالتالي فإن الجوع والعطش يؤثران بشكل مباشر على التركيز والطاقة الذهنية لدى الطلبة والمعلمين، فنقص الغذاء والماء يضعف القدرة على الاستيعاب والمشاركة الفعالة في الأنشطة التعليمية، إذ نجد أن الغالبية من الطلبة والكادر التعليمي تواجه تحديات في توفير أساسيات الحياة، مما يجعل التعليم أولوية ثانوية مقارنة بالبقاء على قيد الحياة.

وكانت أدنى فقرتين في مجال "التحديات المعيشية والحياتية":

- الفقرة (6) والتي نصت على: "فقدان الطلبة والكادر التعليمي للشعور بالاستقرار نتيجة تدمير بيوتهم والنزوح المتكرر"، احتلت المرتبة الحادية عشرة والأخيرة بوزن نسبي قدره (80.64%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن فقدان الاستقرار الناتج عن تدمير المنازل والنزوح المتكرر يؤثر على الإحساس بالأمان والاستقرار النفسي، ويؤثر على القدرة على التركيز والاستمرارية في العملية التعليمية لكل من الطلبة والكادر التعليمي، فعدم الاستقرار يخلق حالة من التوتر والقلق المستمر، مما يؤثر على جودة التعليم.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العامور، 2024) التي أظهرت نتاجها تعرض الكثير منها للتدمير الجزئي أو الكلي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولكنها اختلفت مع دراسة (بافطوم، 2020) التي توصلت إلى أن الحرب أثرت بدرجة متوسطة على الاستقرار الدراسي لدى الأطفال النازحين إلى محافظة المهرة باليمن.

- الفقرة رقم (2) والتي نصت على: "حرمان الطلبة والكادر التعليمي من الاحتياجات الأساسية (الماء النظيف، والملابس اللائقة، وغيرها)"، احتلت المرتبة العاشرة وقبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (82.08%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى **أن** تأمين الاحتياجات الأساسية هو عامل أساسي لدعم الصحة النفسية والجسدية، وبالتالي تعزيز جودة واستمرارية التعليم، فنقص الماء النظيف والملابس اللائقة يؤثر على الصحة الجسدية والنفسية، ما قد يسبب أمراضًا وتأثيرات سلبية على التركيز والقدرة على التعلم والتدريس، كما يؤثر الحرمان من الاحتياجات الأساسية على احترام الذات والشعور بالكرامة لدى الطلبة والمعلمين، فالمعلم الذي يعاني من هذه الظروف قد يكون أقل قدرة على العطاء والتفاعل الإيجابي مع الطلبة.

رابعاً- فيما يتعلق بالمجال الرابع "التحديات الإدارية":

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا المجال كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال "التحديات الإدارية"

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
1.	صعوبة تنظيم العملية التعليمية وإعادة هيكلتها من قبل مديري المدارس	3.528	1.216	70.56	مرتفعة	12
2.	قلة الدعم المقدم من الجهات الرسمية في تأهيل البيئات التعليمية	4.056	1.285	81.12	مرتفعة	1
3.	قلة الدعم المقدم من الجهات غير الرسمية في تأهيل البيئات التعليمية	3.968	1.251	79.36	مرتفعة	5

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
4.	صعوبة التواصل بين المستويات الإدارية لتسيير العملية التعليمية التعلمية	3.720	1.176	74.40	مرتفعة	11
5.	تعطل منظومة الإشراف التربوي والجهود الإشرافية	3.828	1.171	76.56	مرتفعة	10
6.	محدودية الصلاحيات الممنوحة لمديري النقاط التعليمية	3.968	1.097	79.36	مرتفعة	4
7.	فقدان مديري المدارس لأدوات ضبط النظام المدرسي	3.900	1.209	78.00	مرتفعة	9
8.	ضعف جاهزية الكوادر الإدارية لإدارة الأزمات والطوارئ	4.040	1.150	80.80	مرتفعة	2
9.	عرقلة الأداء الإداري لمديري النقاط التعليمية بسبب مزاحمة النازحين في محيطها	4.020	1.183	80.40	مرتفعة	3
10.	فقدان العاملين في بعض النقاط التعليمية لشغف الاستمرار في العملية التعليمية التعلمية بسبب إهمال دعم نقاطهم	3.912	1.283	78.24	مرتفعة	8
11.	انقطاع أو ضعف شبكة الإنترنت اللازمة لتسيير الأعمال الإدارية	3.924	1.195	78.48	مرتفعة	7
12.	ندرة الأجهزة الذكية أو الحواسيب اللازمة لتسيير الأعمال والمهام الإدارية	3.964	1.200	79.28	مرتفعة	6

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– يتضح من الجدول السابق أن درجات تقدير فقرات مجال "التحديات الإدارية" تراوحت بين (70.56%–81.12%) وبدرجة مرتفعة، وكانت **أعلى فقرتين في مجال "التحديات الإدارية":**

- الفقرة (2) والتي نصت على: "قلة الدعم المقدم من الجهات الرسمية في تأهيل البيئات التعليمية" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (81.12%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن نقص الدعم الرسمي يمثل عائقًا كبيرًا أمام تحسين جودة البيئة التعليمية، وبالتالي يؤدي إلى تدهور البيئة المدرسية، وتوقف أو تباطؤ في مشاريع إعادة تأهيل المدارس، خاصة في مناطق الأزمات، ويؤثر بشكل مباشر على فعالية واستمرارية العملية التعليمية، أما البيئة التعليمية المؤهلة فتوفر ظروفًا مناسبة للتعلم تشمل السلامة، والنظافة، والتجهيزات اللازمة، والإضاءة والتهوية الجيدة.
- الفقرة (8) والتي نصت على: "ضعف جاهزية الكوادر الإدارية لإدارة الأزمات والطوارئ"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (80.80%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن الكادر الإداري مسؤول عن تنظيم الخطط، والتنسيق، واتخاذ القرارات السريعة، وتوجيه الموارد أثناء الأزمات، وبالتالي فإن ضعف الجاهزية يؤدي إلى ضعف التنسيق وتأخر الاستجابة، مما ينعكس على سلامة الطلبة والكادر وجودة التعليم، كما أن القصور في وضع خطط واضحة لإدارة الأزمات والطوارئ يزيد من الفوضى والارتباك داخل المدرسة، ويؤثر على الاستقرار النفسي للكادر والطلبة، ويزيد من مستوى القلق والتوتر.

وكانت أدنى فقرتين في مجال "التحديات الإدارية":

- الفقرة (1) والتي نصت على: "صعوبة تنظيم العملية التعليمية وإعادة هيكلتها من قبل مديري المدارس"، احتلت المرتبة الثانية عشرة والأخيرة بوزن نسبي قدره (70.56%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من أن تنظيم العملية التعليمية وإعادة هيكلتها في أوقات الأزمات أمر حيوي لضمان استمرارية التعليم وتكييفه مع الظروف المتغيرة؛ إلا أنه يتطلب قدرة إدارية عالية ومرونة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، ومن العوامل التي تؤدي لصعوبة التنظيم: نقص الخبرة أو التدريب الكافي لمديري المدارس في إدارة الأزمات والتعليم عن بعد، ومحدودية الموارد والبيئة غير المستقرة والتي تعيق قدرة المديرين على التكيف السريع، وضغوط الأوضاع الاجتماعية والنفسية التي تؤثر على جميع الأطراف المعنية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الفقرة (4) والتي نصت على: "صعوبة التواصل بين المستويات الإدارية لتسيير العملية التعليمية التعلمية"، احتلت المرتبة الحادية عشرة وما قبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (74.40%) بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن صعوبة التواصل بين المستويات الإدارية يعود إلى غياب قنوات اتصال واضحة وفعالة، ونقص التدريب على مهارات التواصل الإداري، والظروف الطارئة والضغوط المرتبطة بالأزمات وتعقد عملية التنسيق، وبالتالي فإن ضعف التواصل يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات، وسوء توزيع الموارد، وعدم وضوح الأدوار.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني وتفسيرها

ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغيرات: (المنطقة التعليمية، جهة الإشراف)؟**

وتنبثق عن هذا السؤال الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير المنطقة التعليمية (غزة والشمال– الوسطى– خانيونس ورفح).

للتحقق من صحة هذه الفرضية؛ قامت الباحثة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA**؛ للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير المنطقة التعليمية، والجدول الآتي يوضح ذلك:**

جدول (14): اختبار "F" للكشف عن الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي خلال حرب 2023 تعزى لمتغير المنطقة التعليمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.458	2	0.229	0.200	0.819	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig	مستوى الدلالة
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	**داخل المجموعات**	283.458	247	1.148			غير دالة إحصائيا
	الاجمالي	283.916	249				
المجال الثاني: التحديات النفسية والاجتماعية	**بين المجموعات**	0.307	2	0.153	0.187	0.829	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	202.405	247	0.819			
	الاجمالي	202.712	249				
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	**بين المجموعات**	1.723	2	0.862	0.846	0.430	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	251.576	247	1.019			
	الاجمالي	253.299	249				
المجال الرابع: التحديات الإدارية	**بين المجموعات**	0.317	2	0.158	0.146	0.864	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	268.500	247	1.087			
	الاجمالي	268.817	249				
الاستبانة ككل	**بين المجموعات**	0.434	2	0.217	0.257	0.774	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	208.766	247	0.845			
	الاجمالي	209.200	249				

– يتضح من الجدول السابق أن **قيم** "Sig" **المقابلة لقيم** "F" **أكبر من** (0.05)في **جميع مجالات الاستبانة وفي درجتها الكلية**، وهذا يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير المنطقة التعليمية، **وتعزو الباحثة** هذه النتيجة إلى أن التحديات التي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تواجه نظام التعليم خلال حرب 2023 في غزة هي تحديات عامة وشاملة، وتؤثر على جميع المناطق بشكل متقارب دون تمييز جغرافي واضح في تأثير التحديات على التعليم، فالمعلمون في كل المناطق يواجهون تحديات مشتركة مثل تدمير البنية التحتية، وانقطاع الخدمات، وتأثيرات نفسية واجتماعية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير جهة الإشراف (وزارة التربية والتعليم- وكالة الغوث الدولية- مبادرات أهلية أو خاصة).

للتحقق من صحة هذه الفرضية؛ قامت الباحثة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA**؛ للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير جهة الإشراف، والجدول الآتي يوضح ذلك:**

جدول (15): اختبار "F" للكشف عن الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير جهة الإشراف

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig	مستوى الدلالة
المجال الأول: التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية)	**بين المجموعات**	5.319	2	2.660	2.358	0.097	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	278.597	247	1.128			
	الإحمالي	283.916	249				
المجال الثاني: التحديات	**بين المجموعات**	3.929	2	1.964	2.441	0.089	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	198.783	247	0.805			

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig	مستوى الدلالة
النفسية والاجتماعية	**الإجمالي**	202.712	249				
المجال الثالث: التحديات المعيشية والحياتية	**بين المجموعات**	2.738	2	1.369	1.350	0.261	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	250.561	247	1.014			
	الإجمالي	253.299	249				
المجال الرابع: التحديات الإدارية	**بين المجموعات**	5.283	2	2.641	2.476	0.086	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	263.534	247	1.067			
	الإجمالي	268.817	249				
الاستبانة ككل	**بين المجموعات**	3.863	2	1.932	2.324	0.100	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	205.337	247	0.831			
	الإجمالي	209.200	249				

– يتضح من الجدول السابق أن **قيم** "Sig" **المقابلة لقيم** "F" **أكبر من** (0.05)في **جميع مجالات الاستبانة وفي درجتها الكلية**، وهذا يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023 تعزى لمتغير جهة الإشراف، **وتعزو** الباحثة هذه النتيجة إلى أن المعلمين من مختلف الجهات "وزارة التربية والتعليم– وكالة الغوث الدولية– مبادرات أهلية أو خاصة" يواجهون تحديات متشابهة في بيئة التعليم خلال الحرب، بغض النظر عن جهة الإشراف؛ الأمر الذي يدل على أن الأزمة ذات طابع عام يؤثر على نظام التعليم كاملاً، ولا يقتصر على جهة معينة، مما يؤكد على ضرورة التنسيق والتكامل بين وزارة التربية والتعليم، وكالة الغوث، والمبادرات الأهلية في وضع خطط واستراتيجيات دعم متكاملة وموحدة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث وتفسيرها:

ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على: **ما سبل تجاوز التحديات التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023؟**

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة بمقابلة مجموعة من خبراء التربية، وعرضت عليهم نتائج الدراسة الميدانية، ومن ثم طرحت التساؤل أعلاه بحسب مجالات التحديات، وكانت اقتراحاتهم التي تم استخلاصها على النحو الآتي:

أ. سبل تجاوز التحديات البنيوية (البنية التحتية والمادية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023:

- إجراء مسح ميداني شامل للأضرار من خلال حصر المدارس المتضررة كليًا أو جزئيًا، وتصنيف الأضرار (بنية تحتية، مرافق صحية، أثاث، مختبرات).
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية؛ تسهّل توجيه الموارد وتقديم تقارير دقيقة للمانحين والجهات الداعمة.
- استخدام مباني بديلة كمراكز تعليمية مؤقتة مثل المراكز المجتمعية، المساجد، أو الخيام المدرسية الجاهزة.
- إعداد مدارس متنقلة وقابلة للتركيب السريع "المدارس الكرفانية" أو القابلة للطي كمرافق بديلة للمدارس المهدمة.
- توزيع المستلزمات التعليمية الطارئة **مثل** طاولات، كراسي، لوحات، مواد تعليمية أساسية، حقائب تعليمية للطلبة المتنقلين أو المهجرين.
- حال وقف الحرب؛ خطة ترميم وإعادة إعمار متدرجة تشمل إعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئيًا بدءًا بالأقسام الصالحة جزئيًا لاستئناف العملية التعليمية تدريجيًا.
- تصميم نموذج بناء مرن بتقنيات بناء أقل تكلفة وأسرع إنجازًا (مثل الطوب الطيني المعزّز أو الهياكل الحديدية الخفيفة).
- دمج معايير السلامة والأمان في إعادة الإعمار كجدران حماية، أنظمة إنذار مبكر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- توفير مصادر طاقة بديلة من خلال تركيب ألواح شمسية لتشغيل المدارس خلال انقطاع الكهرباء، وتزويدها بوحدات طاقة متنقلة (مولدات) خاصة للمختبرات ومراكز الحاسوب.
- تزويد المدارس بشبكات مياه وصرف صحي بديلة، وخزانات مياه صحية متنقلة للمدارس، ووضع حلول صرف صحّي مؤقتة في حال تضرر الشبكة.
- تجهيز مخازن تشمل مستلزمات الطوارئ (مواد تنظيف، أدوات تعليمية، أدوات إسعاف أولي).
- التنسيق مع المنظمات الدولية (اليونيسف، الأونروا، الإغاثة الإسلامية)؛ للحصول على تمويل عاجل وخطط إعادة إعمار، وتوفير "حزم التعليم في الطوارئ" (Emergency Education Kits).
- تبني خطة وطنية للتعليم في الطوارئ؛ تتضمن إجراءات فنية ومعمارية لمواجهة الحروب والكوارث، وتمكّن من تحريك الموارد بسرعة عند وقوع الأزمات.
- حال وقف الحرب بناء مدارس جديدة بمواقع أكثر أمانًا وأقل عرضة للاستهداف.
- تصميم المدارس لتكون متعددة الاستخدامات بحيث تكون قابلة للتحول إلى مراكز إيواء أو مراكز طبية وقت الأزمات.

ب. سبل تجاوز التحديات البنيوية (النفسية والاجتماعية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023:

- إجراء تقييم نفسي أولي للطلبة والمعلمين بعد الحرب؛ عبر استبيانات ومقابلات فردية وجماعية، وتحديد الحالات التي تحتاج لتدخل عاجل.
- تصنيف الطلبة والمعلمين حسب درجة التأثر النفسي: (حالات صدمة حادة، قلق مزمن، اضطرابات نوم، انطواء، فقدان الدافعية).
- تعيين مرشدين نفسيين مؤهلين في كل مدرسة، أو توفير زيارات دورية من أخصائيين نفسيين بالتعاون مع المنظمات.
- تقديم جلسات دعم نفسي جماعية للطلبة عبر أنشطة فنية، درامية، رسم، ألعاب جماعية.
- رعاية الحالات الشديدة بشكل فردي، وإحالة الطلاب/المعلمين المتأثرين بشدة إلى مراكز متخصصة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تنظيم "أسبوع التهيئة النفسية" للعودة الآمنة للمدرسة قبل استئناف الدراسة تشتمل على أنشطة غير منهجية، لقاءات تحفيزية، ألعاب موجهة، ترفيه تربوي.
- إشراك المعلمين في تقديم الدعم النفسي، وتدريبهم على مبادئ التربية الحساسة للصدمات (Trauma-Informed Teaching).
- التقليل من الضغوط الأكاديمية في البداية وتخفيف الواجبات، التركيز على التفاعل الإيجابي قبل التقييمات.
- تنظيم برامج دعم نفسي للمعلمين والإداريين؛ لأنهم تعرضوا أيضًا للصدمات، ويحتاجون للدعم ليستطيعوا دعم الطلاب.
- عقد دورات تدريبية للمعلمين في المهارات النفسية (إدارة الانفعال – فن التواصل – التعامل مع القلق والصدمات).
- إشراك أولياء الأمور في دعم أطفالهم نفسيًا؛ من خلال جلسات توعية أسرية حول: كيفية التعامل مع الطفل بعد الصدمة، وتعزيز الشعور بالأمان في المنزل والمدرسة، وتعزيز التواصل بين البيت والمدرسة.
- المتابعة المستمرة للحالة النفسية للطلبة من قبل الأهل والمعلمين.
- إدراج أنشطة لا منهجية أسبوعية في الخطة المدرسية) رياضة، موسيقى، تمثيل، أنشطة بيئية)؛ تساعد على التفريغ النفسي وتعزيز روح الجماعة.
- إنشاء "نوادي دعم نفسي" يقودها طلبة ومعلمون، ومبادرات طلابية لتقديم الدعم لزملائهم بإشراف مختصين.
- تقديم مساعدات مدرسية وغذائية للطلبة المتضررين، ودعم العائلات المتنقلة لمواصلة تعليم أطفالها.
- مكافحة التنمر والتمييز داخل المدارس نتيجة التباين بين الطلاب من بيئات متضررة أكثر من غيرهم، وتفعيل أنشطة لزرع القبول والتسامح والدعم المتبادل.
- تجنب الضغط بالتقييمات الصعبة أو الحشو المعلوماتي، واعتماد أساليب تعليم تفاعلية ومرنة.
- استخدام أساليب علاجية تعليمية مثل "التعليم بالعلاج بالفن"، أو "التعليم القائم على القصة".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ت. سبل تجاوز التحديات البنيوية (المعيشية والحياتية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023:

- تقديم دعم نقدي للأسر المتضررة بشرط استمرار أطفالهم في الدراسة؛ يُنفذ عبر برامج مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات دولية (مثل اليونيسف أو UNRWA)).
- توفير مواد غذائية أو وجبات مدرسية مجانية؛ لتعويض النقص الغذائي وتحفيز الطلاب على الحضور، خاصة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
- توزيع مستلزمات مدرسية أساسية) حقائب مدرسية، قرطاسية، زي مدرسي، أحذية، خاصة للأسر التي فقدت ممتلكاتها)
- تهيئة مراكز الإيواء لاستمرار التعليم من خلال تخصيص صفوف مؤقتة داخل الملاجئ أو مخيمات النزوح، وتوفير معلمين متنقلين ومواد تعليمية مصغرة للطوارئ.
- نقل الطلاب الذين يسكنون في أماكن بعيدة عن مدارسهم الأصلية بعد النزوح.
- صرف رواتب منتظمة أو مساعدات عاجلة للمعلمين المتضررين، وتقديم دعم نفسي واجتماعي لتحسين جاهزيتهم للتدريس.
- إعادة تأهيل المعلمين المتضررين مهنيًا من خلال عقد ورشات تطوير مهني في التعليم في الطوارئ، ومنح حوافز رمزية لتشجيعهم على الاستمرار في بيئة صعبة.
- توفير الكهرباء عبر أنظمة الطاقة الشمسية؛ لضمان تشغيل الإضاءة والمراوح والأجهزة الأساسية في المدارس.
- ضمان توفير مياه نظيفة وخدمات صحية، وخزانات مياه متنقلة، صيانة دورات المياه، توفير مستلزمات النظافة الصحية.
- توفير وسائل الاتصال (نقاط إنترنت مجانية أو شرائح بيانات للطلاب والمعلمين)، خصوصًا للمدارس التي تعتمد على التعليم الإلكتروني جزئيًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تنفيذ برامج دعم مجتمعي متكاملة؛ تستهدف الطالب، أسرته، مدرسته، ومعلميه، وتتضمن الغذاء، الصحة، الحماية، والدعم النفسي، إلى جانب التعليم.
- تعزيز دور المبادرات المجتمعية التطوعية من خلال حملات تبرعات مدرسية، أيام تطوعية لإصلاح المدارس، مبادرات تعليمية غير رسمية.
- في حال وقف الحرب تنظيم الدوام بنظام الفترات (صباحي/مسائي) لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب، وتقليل الضغط على الطلاب الذين يشاركون في إعالة أسرهم.
- منع أي إجراءات تعيق التحاق الطلاب بسبب عدم دفع الرسوم أو فقدان الزي.
- تنفيذ تعليم مجتمعي لغير القادرين على الذهاب للمدرسة؛ من خلال حلقات تعليمية في الأحياء والملاجئ يقودها معلمون متطوعون، وتوزيع كراسات تعليمية تُستخدم بشكل مستقل من قبل الطلبة.

ث. سبل تجاوز التحديات البنيوية (الإدارية) التي تواجه نظام التعليم المدرسي بمحافظات غزة خلال حرب 2023:

- إعداد خطة طوارئ تعليمية مركزية ولامركزية تصدرها وزارة التربية والتعليم وتتفرع إلى خطط فرعية على مستوى المديريات والمدارس؛ تشمل إجراءات الإخلاء، التعليم البديل، تعويض الفاقد، آليات الدعم النفسي، إلخ.
- تشكيل خلايا إدارة أزمة تعليمية في كل مديرية تعليم، وكل مدرسة، مع صلاحيات واضحة وسريعة التنفيذ؛ تشمل ممثلين من الإدارة المدرسية، المعلمين، أولياء الأمور، الدفاع المدني.
- تفويض مديري المدارس بصلاحيات عاجلة أثناء الأزمات مثل إعادة تنظيم الجدول الدراسي، اعتماد بدائل مكانية، اتخاذ قرارات دعم عاجلة.
- تدريب الإدارات المدرسية على إدارة التعليم في الأزمات: كيف يتخذ القرار السريع؟، كيف يُنظم التعليم في حالة النزوح أو فقدان المبنى؟.
- تجهيز كوادر بديلة لتغطية الغياب أو الإصابات أو النزوح ضمن المدارس.
- اعتماد أنظمة رقمية لإدارة المدارس مثل أنظمة تتبع الحضور، توزيع الموارد، تقارير الأضرار، من خلال تطبيقات إلكترونية، تقليل الاعتماد على الورق أو التنقل الميداني غير الآمن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تسهيل التواصل الإداري عبر قنوات إلكترونية (مثل مجموعات واتساب رسمية، بوابات إلكترونية تعليمية).
- تعزيز التنسيق بين الوزارة والمديريات والمدارس عبر اجتماعات دورية طارئة افتراضية أو ميدانية (عند التمكن)، لتقييم الموقف.
- إنشاء وحدة تنسيق مع الجهات الداعمة (UNRWA، اليونيسف، مؤسسات محلية).
- إعادة جدولة العام الدراسي حسب الحالة الميدانية، وتقليص الإجازات أو تمديد العام، أو اعتماد التعليم المكثف.
- اعتماد أنظمة تقييم بديلة في ظل الطوارئ؛ كالتقويم المستمر بدل الامتحانات الرسمية عند تعذرها، والتركيز على المهارات الأساسية بدلاً من الكم المعرفي.
- نشر تقارير دورية حول الأداء التعليمي في الحرب؛ تُصدرها الوزارة أو الجهات الرقابية، لتقييم مدى فاعلية التدخلات.
- إشراك المجتمع المحلي في المتابعة والمراقبة عبر لجان أولياء أمور، مؤسسات مجتمعية، تساهم في الرقابة على أداء المدارس والدعم المقدم.
- العمل بنظام النوبات الإدارية عن بُعد أو بالتناوب؛ لتقليل الخطر على الطواقم الإدارية في الميدان.
- ضمان توفر خطوط اتصال دائمة للطواقم الإدارية من خلال تأمين هواتف اتصال آمن احتياطية، شرائح إنترنت، أجهزة محمولة للمديرين والمشرفين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

بناءً على توصلت إليه الدراسة من نتائج، وبالاستفادة من إطلاع الباحثة على توصيات الدراسات السابقة ذات الصلة، فإنها توصي بما يلي:

- تفعيل التعليم عن بُعد عبر: قنوات إذاعية وتلفزيونية تعليمية، ومنصات إلكترونية بسيطة وسهلة الوصول (مثل Telegram،WhatsApp)؛ تعد وتبث من المحافظات الشمالية لفلسطين.
- نشر مواد مطبوعة للطلبة في المناطق غير المخدومة بالإنترنت.
- إعداد مراكز تعليم مؤقتة في الأماكن الآمنة (مثل مراكز الإيواء، المدارس غير المتضررة).
- تدريب سريع على أدوات التعليم في الطوارئ.
- طلب الدعم الفني والمالي من اليونيسف، الأونروا، ومنظمات التعليم في الطوارئ.
- ضمان وصول المساعدات التعليمية إلى جميع الطلبة، خاصة في المناطق المحاصرة أو المنكوبة.
- استخدام طرق تعليم تسارعي للمواد الأساسية (اللغة العربية، الرياضيات، العلوم).
- وضع خطة سريعة لإعادة تأهيل المدارس القابلة للترميم بمجرد وقف الحرب.
- تدريب المعلمين على تقنيات الدعم النفسي الأولي (PFA).
- إدراج خطط الاستجابة للأزمات ضمن استراتيجيات وزارة التربية والتعليم، وكالة الغوث الدولية، المبادرات الأهلية أو الخاصة.
- إعداد خطط بديلة للتعليم في حال توقع تكرار النزاعات.
- تجهيز المدارس بأنظمة طاقة بديلة (ألواح شمسية، خزانات مياه).
- تدريب المعلمين والإداريين على إدارة التعليم في حالات الطوارئ (EiE).
- إنشاء وحدات متخصصة بالأزمات داخل وزارة التربية والتعليم، وكالة الغوث الدولية، المبادرات الأهلية أو الخاصة.
- توزيع أجهزة ذكية أو أدوات تعلم للطلبة الأكثر احتياجًا.
- حماية المدارس من الاستخدام العسكري والتدمير، وضمان احترامها كأماكن آمنة بموجب القانون الدولي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تضمين "التعليم على الأزمات والنزاعات" في المناهج لترسيخ ثقافة الصمود لدى الطلبة.

بحوث ودراسات مقترحة:

- دراسة تأخر التعليم والتعويض: استراتيجيات التعافي بعد الانقطاع في المدارس بغزة.
- دراسة الأمن والسلامة في المدارس: تقييم المخاطر والإجراءات الوقائية خلال الحرب وبعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادرِ والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

الأغا، إحسان خليل. (2000) . البحث العلمي: عناصره مناهجه أدواته. فلسطين. غزة: مطبعة الأمل التجاري.

الأمم المتحدة. (1948). (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (القرار 217 أ (د-3)). باريس: الجمعية العامة للأمم المتحدة. متوفر عبر (https://url-shortener.me/6YQ5)، تاريخ الاطلاع: 2025/10/27

الأمم المتحدة. (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نيويورك: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة. (1989). اتفاقية حقوق الطفل. نيويورك: الأمم المتحدة.

بافطوم، سالم أحمد جمعان. (2020). آثار الحرب اليمنية على الاستقرار الدراسي والسلوكي للأطفال النازحين إلى محافظة المهرة. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(23)، 135-163.

البرديني، منى أحمد. (2025). تحليل واقع رضا الطلاب عن جودة التعليم الإلكتروني خلال أزمة الحرب على غزة. مجلة القراءة والمعرفة. 25(283)، 237-267.

خضور، صادق. (2024، 19 أغسطس). المتحدث باسم وزارة التربية الفلسطينية: 90% من الأبنية التعليمية في غزة تعرضت للدمار. صحيفة الاتحاد، متوفر عبر الرابط (https://www.aletihad.ae/news/4507916)، تاريخ الإطلاع 2025/10/27

الرجبي، عزيزة جمال. (2024). أثر حرب غزة (2023) على الصحة النفسية لدى الطلبة في مرحلة المراهقة المتوسطة في المدارس الحكومية بمديرية تربية الخليل. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، (64)، 218-236.

أبو ركبة، محمد. منصور. (2014). آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم في قطاع غزة. بديل المركز الفلسطيني. متوفر الرابط عبر (https://url-shortener.me/82CY) تاريخ الاطلاع: 2025/10/27

السُّرَدي، همام عبد الله علي. (2024، 16 أبريل). التعليم في غزة فترة حرب السابع من أكتوبر 2023: الواقع والحلول. المجلس الإسلامي الأعلى. مجلة الدراسات الإسلامية، 24(1)، 15-30.

شبير، محمد. (2024). تصور استشرافي للنهوض بالعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العام الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على غزة: تحليل استراتيجي لآفاق الإصلاح والتحديات المستقبلية. مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية، 7(15)، 43-59.

الشريف، ماهر.، المالكي، مجدي. (2023، 20 نوفمبر). النظام التعليمي ضحية رئيسية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. متوفر عبر الرابط(https://url-shortener.me/82DK) تاريخ الاطلاع 2025/10/5

شعلان، إيمي وعبد النور، سامر. (2014، أغسطس). حق الفلسطينيين في التعليم: ضحية أخرى للحروب الإسرائيلية. شبكة السياسات الفلسطينية. متوفر الرابط عبر (https://url-shortener.me/82FR)، تاريخ الاطلاع:2025/10/27

الشوبكي، مازن جهاد إسماعيل. (2024، 15 أغسطس). التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم في قطاع غزة خلال الحرب. مدونة الدكتور مازن جهاد إسماعيل الشوبكي. متوفر عبر الرابط (https://url-shortener.me/82FW)، تاريخ الاطلاع:2025/10/27

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العاروري، سوسن عبد الجليل. (2024). واقع التعليم المدرسي في قطاع غزة ومجالات الدعم اللازمة أثناء وبعد الحرب لاستعادة التعليم من وجهة نظر مديري التربية والتعليم في الضفة الغربية. مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية، 6(14)، 84–100.

العامور، رحاب. (2024، 19 مايو). تأثير الحرب على التعليم: دمار شامل بغزة وصعوبات مرتفعة بالضفة. وكالة القدس دوت كوم. متوفر عبر الرابط (https://www.alquds.com/ar/posts/121339)، تاريخ الاطلاع 2025/10/27

عفونة، سائدة وأبو صاع، جعفر وجمعة، يافا. (2024). التعليم في غزة وطوفان الأقصى: نموذج صمود. مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، 3(3)، 39–52.

فتحي، ممدوح أنيس. (2005). الإمارات إلى أين... استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

أبو فرحة، إيناس فؤاد محمد. (2024). العوامل المحددة لاستدامة التعليم في ظل التحول الرقمي في مدارس مديرية جنين: دراسة استكشافية للتحديات التربوية والتقنية في فترة الحرب. مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية، 6(14)، . 168–184

كردمين، وفاء. (2024). تداعيات طوفان الأقصى على التعليم في غزة. المستقبل العربي، 47(545)، 31–51.

اللقاني، أحمد، والجمل، علي. (1999). معجم المصطلحات التربوية المعرَّفة في المناهج وطرق التدريس. القاهرة: عالم الكتب.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2021، 29 تشرين الأول/أكتوبر). القرار رقم 2601 (2021) بشأن حماية التعليم في النزاعات المسلحة [S/RES/2601(2021)]. الأمم المتحدة. متوفر عبر الرابط((https://docs.un.org/en/S/RES/2601(2021) ، تاريخ الاطلاع: 2025/10/27

محيى الدين، ريهام. (2025، يونيو). قطاع التعليم في غزة ... بين الاحتلال والإبادة. آفاق عربية وإقليمية، 10(17)، 158–174.

المرقطن، محمد موسى محمود. (2020). متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في ظل التعليم عن بعد. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ع(24)، 1–23.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2025، 10 سبتمبر). الإبادة التعليمية: أطفال غزة يدخلون عامهم الثالث بلا مدارس متوفر عبر الرابط(https://url-shortener.me/82EK)، تاريخ الاطلاع:2025/10/27.

ناصر، خلود. (2024). من فضاءات للتعلّم إلى مساحات مستباحة: الحرب والتعليم المدرسي في قطاع غزة (ورقة سياسات رقم 044). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. النص العربي الرسمي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655227

أبو ناهية، صلاح الدين. (2000). الطرق الإحصائية في البحث والتدريس (ط.2). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أبو ندا، أحمد محمد أحمد. (2025). استجابة النظام التعليمي الفلسطيني للتحديات التربوية في ظل الطوارئ: دراسة نوعية في العملية التعليمية والتقويم خلال الحرب على غزة 2023. المجلة التربوية الشاملة، 3(3)، 58–85.

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (2025). التقرير الوطني للتعليم في ظل الطوارئ والحرب على غزة. وزارة التربية والتعليم العالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وزارة التربية والتعليم العالي. (2023). الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم العام في محافظات غزة 2023/2022. الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، فلسطين.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا). (2024، أيلول). التعليم تحت الهجوم: استعادة التعلّم للأطفال في غزة. الأونروا. متوفر عبر الرابط (https://www.unrwa.org/ar) ، تاريخ الاطلاع: 2025/10/27

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024، أيلول/سبتمبر). التعليم الفلسطيني تحت الهجوم في غزة: الاستعادة، التعافي، والحقوق والمسؤوليات في التعليم ومن خلاله. متوفر عبر المتوفر(https://url–shortener.me/82DM) ،تاريخ الإطلاع 2025/10/27

اليونسكو. (2025). التأثير في قطاع التعليم – غزة/فلسطين (Impact on the Education Sector – Gaza/Palestine). منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). تم الاسترجاع في 1 أكتوبر 2025 من https://www.unesco.org/ar/gaza/education.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alawadh, H. (2024). The effects of war on the quality of higher education in Yemen: Scholars' perspectives. International Journal of Educational Development, Vol.(108),https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0738059324000804?via%3Dihub

Galynska, O., & Bilous, S. (2022). Remote learning during the war: Challenges for higher education in Ukraine. International Science Journal of Education & Linguistics, 1(5), 1–6.

Human Rights Watch. (2024, November 14). Israel's crimes against humanity in Gaza. https://www.hrw.org/news/2024/11/14/israels-crimes-against-humanity-gaza

INEE. (2010). Minimum standards for education: Preparedness, response, recovery. Inter-Agency Network for Education in Emergencies.

Iriqat, D., Alousi, R., Aldahdouh, T. Z., AlDahdouh, A., Dankar, I., Alburai, D., Buheji, M., & Hassoun, A. (2025). Education amid conflict: The struggle of the Palestinian education system. Quality Education for All, 2(1), 81–99.

Ozen, G., Yaman, M., & Acar, G. (2012). Determination of the employment status of graduates of recreation department. Th e Online Journal of Recreation and Sport, 1(2), 6–23.

Save the Children. (2024, April 16). Education under attack in Gaza, with nearly 90% of school buildings damaged or destroyed. Save the Children International. https://www.savethechildren.net/blog/education-under-attack-gaza-nearly-90-school-buildings-damaged-or-destroyed

Save the Children. (2024, January 24). Instead of learning in school, Gaza's children are forced to learn how to survive bombs and hunger. Save the Children International. https://www.savethechildren.net/blog/instead-learning-school-gaza-s-children-are-forced-learn-how-survive-bombs-and-hunger

UNESCO Institute for Statistics (UIS). (2012). International Standard Classification of Education: ISCED 2011. Montreal: UNESCO-UIS. https://uis.unesco.org

UNESCO. (2016). Global education monitoring report: Education for people and planet – Building a sustainable future for all. UNESCO Publishing. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245752

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025, February 11). Reported impact snapshot | Gaza Strip.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025, July 10). Verification of damages to schools based on proximity to damaged sites in Gaza, occupied Palestinian territory – Update #10.

UNRWA. (2025, September 29). Situation Report #190 – Gaza Strip and West Bank, including East Jerusalem. https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-190-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور التمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة:

دراسة تطبيقية على شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية

The Role of Employee Empowerment in Enhancing Organizational Efficiency
An Applied Study on Logistics Services Companies in Saudi Arabia

ناصر بن طرقي الدوسري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور التمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة:
دراسة تطبيقية على شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بحث دور التمكين الوظيفي بأبعاده (تفويض السلطة، إثراء الوظيفة، فرق العمل، تدريب العاملين، الاتصال التنظيمي الفعّال) في تعزيز كفاءة المنظمة في شركات الخدمات اللوجستية العاملة في المملكة العربية السعودية، في ظل الأهمية الاستراتيجية المتنامية لهذا القطاع ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية أحد برامج رؤية المملكة 2030. وتنطلق الدراسة من إطار نظري يجمع بين الاتجاه الهيكلي للتمكين الذي طرحته Kanter (2008) والاتجاه النفسي الذي طورته Spreitzer (1995)، إلى جانب مراجعة نقدية للدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة، بهدف تحديد فجوة بحثية واضحة تتمثل في محدودية الدراسات التي بحثت هذه العلاقة تحديدًا داخل قطاع الخدمات اللوجستية السعودي. وتقترح الدراسة نموذجًا بحثيًا ومنهجية كمية قائمة على المسح الميداني باستخدام أداة استبانة مطوَّرة، مع اقتراح أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة لاختبار فرضياتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسودة تمثل إطارًا نظريًا ومنهجيًا معدًا لتطوير الباحث/ة له لاحقًا بعد تنفيذ الجانب الميداني وجمع البيانات الفعلية؛ ومن ثم فإنها لا تتضمن أي نتائج ميدانية أو بيانات فعلية، وأي جداول أو أرقام واردة في الفصل الثالث هي نماذج توضيحية افتراضية الغرض منها بيان طريقة عرض النتائج فحسب.

الكلمات المفتاحية: ***التمكين الوظيفي، كفاءة المنظمة، الخدمات اللوجستية، رؤية المملكة 2030، التمكين النفسي، التمكين الهيكلي.***

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور التمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة:
دراسة تطبيقية على شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية

Abstract

The main objective of this study is to explore how employee empowerment as a concept and its dimensions (Delegation of authority, Job enrichment, Teamwork, Employee training and Effective organizational communication) affect organizational efficiency in logistics service companies in the Kingdom of Saudi Arabia. The study is done based on the strategic significance of the logistics sector in the context of the National Industrial Development and Logistics Program (NIDLP) which is one of the major programs in the implementation of Saudi Vision 2030. The theoretical framework of this study is an integrated model based on the two theories, one is the model of the structural empowerment theory by Kanter (2008) and the other is the model of psychological empowerment theory by Spreitzer (1995). In addition, it offers a critical review of the relevant literature in Arabic and international that revealed a research gap in the study, namely the limited empirical evidence that has been conducted on the relationship between employee empowerment and organizational efficiency in the logistics sector in Saudi Arabia. In response to this, the study has proposed a conceptual model for research and employed a quantitative approach which utilized a structured questionnaire particularly designed for the study, with field survey as the methodology. Suitable statistical tools are suggested to test the research hypotheses and to investigate the correlations between the research variables. It should be emphasized that this manuscript is a theoretical and methodological framework of the study and should be expanded by the researcher after the fieldwork and the collection of empirical data. As a result no empirical data appears in the manuscript and any tables, figures, and/or numerical values provided in the methodology chapter are illustrative examples of how the data may be presented and analyzed in the statistical analysis.

keywords: Employee Empowerment, Organizational Efficiency, Logistics Services, Saudi Vision 2030, Psychological Empowerment, Structural Empowerment.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تُعد الموارد البشرية اليوم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها قدرة المنظمات على التكيف مع بيئة الأعمال المتسارعة التغير، إذ لم يعد النجاح التنظيمي مرهونًا بامتلاك الموارد المادية أو التقنية فحسب، بل أصبح مرتبطًا بشكل مباشر بمدى قدرة المنظمة على استثمار طاقات العاملين فيها وإشراكهم في صنع القرار وتحمّل المسؤولية. وفي هذا السياق، برز مفهوم التمكين الوظيفي بوصفه أحد أهم التوجهات الإدارية الحديثة التي تسعى إلى تجاوز النمط التقليدي القائم على المركزية والرقابة المشددة، نحو نمط أكثر مرونة يمنح العاملين صلاحيات أوسع، ويعزز شعورهم بالكفاءة الذاتية والمعنى والتأثير في عملهم (Spreitzer, 1995).

ومع تبني المملكة العربية السعودية رؤية 2030 التي وضعت قطاع النقل والخدمات اللوجستية في صميم أولوياتها الاستراتيجية بهدف تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي يربط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، تزايدت الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على اتخاذ القرارات السريعة، والتكيف مع متطلبات التحول الرقمي، وتحمّل المسؤولية التشغيلية في بيئة عمل تتسم بالضغط الزمني وارتفاع حجم العمليات (وزارة النقل والخدمات اللوجستية، 2026؛ غرفة الرياض، 2026). وقد بيّنت مبادرات القطاع، كبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، أن الاستثمار في البنية التحتية وحده لا يكفي لتحقيق الكفاءة التشغيلية المستهدفة ما لم يواكبه استثمار موازٍ في العنصر البشري القادر على تشغيل هذه المنظومة وإدارتها بكفاءة (رؤية المملكة العربية السعودية، د.ت.).

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين التمكين الوظيفي بأبعاده المختلفة وكفاءة المنظمة في شركات الخدمات اللوجستية العاملة في المملكة العربية السعودية، بوصف هذا القطاع من القطاعات الحيوية سريعة النمو التي لم تحظَ بعد بالقدر الكافي من الدراسات التطبيقية المتخصصة في هذا الجانب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات اللوجستية في الاقتصاد السعودي، ومن الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات المعنية لرفع كفاءة هذا القطاع وتعزيز تنافسيته عالميًا (غرفة الرياض، 2026)، فإن عددًا من شركات هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات تشغيلية مرتبطة بضعف تفويض الصلاحيات للعاملين في الخطوط الأمامية، وبطء عمليات اتخاذ القرار في المواقف التشغيلية الطارئة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على كفاءة الأداء التشغيلي وجودة الخدمة المقدمة. وتشير أدبيات التمكين الوظيفي إلى أن غياب الشعور بالتمكين لدى العاملين يرتبط بانخفاض المبادرة الفردية وضعف الإحساس بالمسؤولية عن نتائج العمل (Kanter, 2008؛ Thomas & Velthouse, 1990)، في حين لا تزال الدراسات التطبيقية التي بحثت هذه العلاقة تحديدًا داخل قطاع الخدمات اللوجستية السعودي محدودة العدد مقارنة بما هو متوافر في قطاعات أخرى كالقطاع المصرفي والفندقي والحكومي (Alibrahim, 2024; Hasanein & Elrayah, 2025). ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

«ما دور التمكين الوظيفي بأبعاده المختلفة في تعزيز كفاءة المنظمة في شركات الخدمات اللوجستية العاملة في المملكة العربية السعودية؟»

1.3 أسئلة الدراسة

- ما مستوى ممارسة أبعاد التمكين الوظيفي (تفويض السلطة، إثراء الوظيفة، فرق العمل، التدريب، الاتصال الفعّال) في شركات الخدمات اللوجستية بالمملكة من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما مستوى كفاءة المنظمة في الشركات المبحوثة من وجهة نظر العاملين؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين الوظيفي بأبعاده وكفاءة المنظمة في الشركات المبحوثة؟
- ما أثر كل بعد من أبعاد التمكين الوظيفي منفردًا في تعزيز كفاءة المنظمة؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- هل تختلف استجابات أفراد العينة حول متغيري الدراسة باختلاف المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)؟

1.4 أهداف الدراسة

- التعرف إلى مستوى ممارسة أبعاد التمكين الوظيفي في شركات الخدمات اللوجستية السعودية.
- قياس مستوى كفاءة المنظمة في الشركات المبحوثة.
- الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة.
- تحديد البعد الأكثر إسهامًا في تفسير التباين في كفاءة المنظمة من بين أبعاد التمكين الوظيفي.
- الوقوف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة تبعًا للمتغيرات الديموغرافية.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار في شركات الخدمات اللوجستية بما يسهم في تعزيز كفاءتها التشغيلية عبر تفعيل ممارسات التمكين الوظيفي، بما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في القطاع اللوجستي.

1.5 أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري العربي المتعلق بالتمكين الوظيفي من خلال تطبيقه في سياق قطاعي لم يحظَ بدراسة كافية هو قطاع الخدمات اللوجستية، إضافة إلى ربط هذا المتغير بمفهوم كفاءة المنظمة الذي يتمايز عن مفهومي الفعالية والأداء التنظيمي (العميان، 2010)، ومحاولة الجمع بين الاتجاهين الهيكلي والنفسي لتفسير التمكين ضمن نموذج تكاملي واحد.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقدّم الدراسة إطارًا عمليًا يمكن أن يساعد متخذي القرار في شركات الخدمات اللوجستية على تطوير سياسات وممارسات تدعم تمكين العاملين، بما يخدم أهداف التنويع الاقتصادي ويعزز تنافسية القطاع اللوجستي السعودي عالميًا، تماشيًا مع مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

1.6 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الوظيفي بأبعاده مجتمعة على كفاءة المنظمة في شركات الخدمات اللوجستية العاملة في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- H1a: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفويض السلطة في كفاءة المنظمة.
- H1b: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإثراء الوظيفة في كفاءة المنظمة.
- H1c: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفرق العمل في كفاءة المنظمة.
- H1d: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدريب العاملين في كفاءة المنظمة.
- H1e: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاتصال التنظيمي الفعّال في كفاءة المنظمة.
- H2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول متغيري الدراسة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية.

صيغت الفرضيات أعلاه بصيغة العدم (Null Hypotheses) وفق التقليد البحثي الكمي، على أن تُختبر إحصائيًا بعد جمع البيانات الميدانية الفعلية.

1.7 حدود ومحددات الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على أبعاد التمكين الوظيفي المحددة إجرائيًا (تفويض السلطة، إثراء الوظيفة، فرق العمل، التدريب، الاتصال الفعّال) وعلاقتها بكفاءة المنظمة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الحدود البشرية: العاملون في الوظائف الإشرافية والتنفيذية في شركات الخدمات اللوجستية.
- الحدود المكانية: شركات الخدمات اللوجستية العاملة داخل المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي سيُطبَّق خلالها الجانب الميداني من الدراسة عند تنفيذها.

أما من حيث محددات الدراسة، فإنها تعتمد على أداة الاستبانة القائمة على الاستجابة الذاتية للمبحوثين، وبالتالي فإن نتائجها ستتأثر بمدى موضوعية استجابات أفراد العينة وصدقها، وبمدى تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة.

مصطلحات الدراسة الإجرائية

التمكين الوظيفي: عملية إدارية تجمع بين إتاحة المنظمة لموارد ومعلومات ودعم وصلاحيات أوسع للعاملين (البعد الهيكلي وفق Kanter, 2008)، وما ينتج عن ذلك من إدراك نفسي داخلي لدى الفرد بالمعنى والكفاءة الذاتية وتقرير المصير والتأثير في عمله (البعد النفسي وفق Spreitzer, 1995)، ويُقاس إجرائيًا في هذه الدراسة من خلال درجة استجابة أفراد العينة على أبعاد: تفويض السلطة، إثراء الوظيفة، فرق العمل، التدريب، والاتصال الفعّال.

كفاءة المنظمة: قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، وتُقاس إجرائيًا من خلال مؤشرات سرعة إنجاز العمليات، ودقة تنفيذ المهام، وترشيد استخدام الموارد، والقدرة على الاستجابة للتغيرات في بيئة العمل.

شركات الخدمات اللوجستية: الشركات العاملة في أنشطة النقل والتخزين وإدارة سلاسل الإمداد وتوزيع البضائع داخل المملكة العربية السعودية أو عبرها

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم التمكين الوظيفي وتطوره الفكري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يرجع الاهتمام الأكاديمي بمفهوم التمكين إلى ثمانينيات القرن الماضي، حين طرحه Conger & Kanungo (1988) بوصفه عملية تحفيزية تهدف إلى تعزيز شعور العاملين بالفاعلية الذاتية من خلال إزالة الظروف التي تولّد لديهم الشعور بالعجز، لا مجرد ممارسة إدارية تتعلق بتفويض الصلاحيات فحسب. ثم طوّر Thomas & Velthouse (1990) هذا الطرح من خلال تقديم نموذج معرفي يفسر التمكين بوصفه حالة دافعية داخلية تتشكل من أربعة إدراكات: المعنى، والكفاءة الذاتية، وتقرير المصير، والتأثير.

يُعد التمكين الوظيفي من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الإدارية، وقد استند تفسيره إلى عدد من الأطر النظرية التي تناولته من زوايا مختلفة. ومن أبرز هذه الأطر اتجاهان رئيسان، هما: الاتجاه الهيكلي الذي قدمته Kanter (2008)، والاتجاه النفسي الذي طورته Spreitzer (1995)، حيث يفسر كل منهما التمكين من منظور مختلف ومتكامل.

أولًا: الاتجاه الهيكلي (نظرية كانتر)

ترى Kanter (2008)أن تمكين العاملين لا يعتمد بالدرجة الأولى على خصائصهم الشخصية، وإنما يتحدد من خلال البيئة التنظيمية التي يعملون فيها، ومدى ما توفره المنظمة من فرص وإمكانات تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة. ووفقًا لهذه النظرية، يرتكز التمكين الهيكلي على أربعة عناصر رئيسة تتمثل في: إتاحة فرص التعلم والنمو والتطور المهني، وإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والحصول على الدعم الإداري والفني، وتوفير الموارد المادية والبشرية الكافية لإنجاز العمل. وترى كانتر أن توافر هذه العناصر يمنح العاملين نوعين من القوة؛ أولهما القوة الرسمية المرتبطة بالموقع الوظيفي والصلاحيات الممنوحة له، وثانيهما القوة غير الرسمية التي تتولد من العلاقات المهنية وشبكات الاتصال والتحالفات داخل المنظمة، بما يسهم في تعزيز فاعلية الأداء وتحقيق الأهداف التنظيمية.

ثانيًا: الاتجاه النفسي (نظرية سبريتزر)

انطلقت Spreitzer (1995)من منظور مختلف يركز على إدراك العامل نفسه للتمكين، حيث عرفت التمكين النفسي بأنه حالة تحفيزية داخلية تعكس شعور الفرد بقدرته على ممارسة دوره الوظيفي بفاعلية. ويتكون

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذا البناء النفسي من أربعة أبعاد مترابطة، هي :المعنى(Meaning) ، ويعبر عن مدى توافق متطلبات الوظيفة مع قيم الفرد ومعتقداته؛ والكفاءة(Competence) ، وتشير إلى ثقة الفرد بقدرته على أداء مهامه بنجاح؛ وتقرير المصير(Self-determination) ، ويعكس درجة الاستقلالية التي يتمتع بها العامل في تنظيم عمله واتخاذ القرارات المتعلقة به؛ والتأثير(Impact) ، ويقصد به إدراك الفرد لمدى تأثيره في نتائج العمل والقرارات التنظيمية. وقد أثبتت نتائج التحليل العاملي التوكيدي في دراسة سبريتزر أن هذه الأبعاد الأربعة تمثل مكونات مترابطة تشكل معًا مفهوم التمكين النفسي بصورة صالحة وموثوقة للقياس.(Spreitzer, 1995)

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن فهم التمكين الوظيفي بصورة شاملة يتطلب الجمع بين المنظورين الهيكلي والنفسي؛ إذ إن توفير المعلومات والموارد والدعم والصلاحيات يمثل الأساس الذي تهيئه المنظمة، في حين يعكس التمكين النفسي استجابة العاملين لهذه البيئة وإدراكهم لقدرتهم على الإنجاز والتأثير. ومن ثم، فإن تحقق التمكين الفعّال يتطلب تكامل الجانبين معًا، بما يؤدي إلى تحسين الأداء التنظيمي، وزيادة الالتزام الوظيفي، وتعزيز كفاءة المنظمة بصورة عامة.(Hasanein & Elrayah, 2025)

أبعاد التمكين الوظيفي في الأدب الإداري التطبيقي

وبعيدًا عن النموذج النفسي الذي قدمته **Spreitzer (1995)**، والذي يركز على الإدراكات الذاتية للعاملين، تناولت العديد من الدراسات الإدارية التمكين الوظيفي من منظور تنظيمي يركز على الممارسات والسياسات التي تتبناها المنظمة لتعزيز قدرات العاملين ومشاركتهم في العمل. وفي هذا السياق، حدد عفانة والدوغان (2021)مجموعة من الأبعاد التطبيقية للتمكين الإداري في دراستهما على البنوك التجارية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، تمثلت في: الثقافة التنظيمية الداعمة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتفويض الصلاحيات، وإدارة فرق العمل، وتعليم العاملين وتدريبهم، والاستفادة من التقنيات الحديثة. وتعكس هذه الأبعاد الإجراءات التنظيمية التي تسهم في توفير بيئة عمل داعمة تمكن العاملين من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات أخرى، من أبرزها دراسة Hanaysha (2016)، التي تناولت أثر التمكين والعمل الجماعي والتدريب في إنتاجية العاملين، وأظهرت وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتمكين الوظيفي في تحسين الإنتاجية الفردية، مما يؤكد أهمية تبني ممارسات التمكين بوصفها أحد المدخلات الرئيسة لرفع مستوى الأداء التنظيمي.

وانطلاقًا من هذا التكامل بين المنظورين النفسي والتنظيمي، تستند الدراسة الحالية إلى نموذج تطبيقي للتمكين الوظيفي يركز على الممارسات الإدارية الأكثر شيوعًا في الأدبيات العربية، ويتكون من خمسة أبعاد هي :تفويض السلطة، وإثراء الوظيفة، وفرق العمل، وتدريب العاملين، والاتصال التنظيمي الفعّال، وذلك لكونها تمثل الأبعاد الأكثر استخدامًا في الدراسات التطبيقية ذات الصلة ببيئة العمل العربية (العميان، 2010؛ القريوتي، 2003).

مفهوم كفاءة المنظمة ومعاييرها

تُعد كفاءة المنظمة من المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري، وغالبًا ما تختلط بمفاهيم الفاعلية والأداء التنظيمي، رغم وجود فروق جوهرية بينها. فالفاعلية التنظيمية تعبر عن قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، في حين تشير الكفاءة إلى مدى قدرة المنظمة على تحقيق تلك الأهداف بأفضل استغلال ممكن للموارد المتاحة، أي تحقيق أعلى مستوى من المخرجات مقابل أقل قدر من المدخلات (العميان، 2010). أما الأداء التنظيمي فيمثل المحصلة النهائية لمستوى الكفاءة والفاعلية معًا.

وتقاس كفاءة المنظمة من خلال مجموعة من المؤشرات التشغيلية والإدارية، من أهمها سرعة إنجاز العمليات، ودقة تنفيذ المهام، وتقليل معدلات الأخطاء، وحسن استثمار الموارد البشرية والمادية، والقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية، فضلًا عن مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات المقدمة. وتمثل هذه المؤشرات معايير عملية يمكن من خلالها تقييم مدى كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها واستدامة أدائها.

وفي قطاع الخدمات اللوجستية، تأخذ كفاءة المنظمة بعدًا تشغيليًا أكثر تخصصًا؛ إذ ترتبط بكفاءة إدارة سلاسل الإمداد، وسرعة معالجة الطلبات والشحنات، وتقليص زمن الدورة التشغيلية، وتحسين معدلات تسليم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشحنات في الوقت المحدد، إلى جانب خفض تكاليف النقل والتخزين ورفع جودة الخدمات اللوجستية. وتنسجم هذه المؤشرات مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تسعى إلى تعزيز تنافسية القطاع ورفع كفاءته على المستويين الإقليمي والعالمي (غرفة الرياض، 2026؛ رؤية المملكة العربية السعودية، د.ت.).

قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030

يشكل قطاع النقل والخدمات اللوجستية أحد القطاعات الاستراتيجية التي أولتها رؤية المملكة العربية السعودية 2030 اهتمامًا كبيرًا، باعتباره ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا يربط بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، مستفيدًا من موقعها الجغرافي المتميز (رؤية المملكة العربية السعودية، د.ت.).

وفي هذا الإطار، أطلقت المملكة الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بهدف الارتقاء بكفاءة البنية التحتية للنقل، وتطوير الموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية والطرق، ورفع جودة الخدمات اللوجستية، بما يسهم في إدراج المملكة ضمن أفضل عشر دول عالميًا في مؤشر الأداء اللوجستي.

كما تشير بيانات وزارة النقل والخدمات اللوجستية (2026) إلى استمرار النمو في حجم الاستثمارات والفرص الوظيفية في هذا القطاع، مدفوعًا بالتوسع المتسارع في التجارة الإلكترونية وتنامي حركة التجارة الإقليمية والدولية، وهو ما يفرض على الشركات اللوجستية تحديات متزايدة تتعلق بسرعة الإنجاز، ومرونة العمليات، وتحسين جودة الخدمات، وترشيد استخدام الموارد.

وفي ضوء هذه المتغيرات، أكدت الجهات المعنية، ومن بينها **غرفة الرياض(2026)** ، أهمية تطوير القدرات التشغيلية والمؤسسية لشركات الخدمات اللوجستية، باعتبار ذلك أحد المتطلبات الرئيسة لتعزيز تنافسية القطاع. ولا يقتصر تحقيق هذا الهدف على تطوير البنية التحتية والتقنيات الحديثة فحسب، بل يتطلب أيضًا الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تبني ممارسات التمكين الوظيفي التي تعزز مشاركة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العاملين، وترفع كفاءتهم، وتمكنهم من الإسهام بفاعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمات العاملة في القطاع، الأمر الذي يبرر اختيار هذا القطاع ميدانًا للدراسة الحالية.

الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات التي تناولت التمكين الوظيفي وعلاقته بالسلوك التنظيمي والإبداع

هدفت دراسة عفانة والدوغان (2021) إلى التعرف إلى واقع التمكين الإداري وأثره في السلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة وُزعت على (140) موظفًا، استُرد منها (92) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (66%). وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التمكين الإداري مجتمعة ومنفردة، والمتمثلة في الثقافة التنظيمية الداعمة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتفويض الصلاحيات، وإدارة فرق العمل، والتدريب، ومواكبة التكنولوجيا، في تعزيز السلوك الإبداعي للعاملين، بما يؤكد أهمية ممارسات التمكين في تحسين السلوكيات التنظيمية الإيجابية.

وفي السياق ذاته، هدفت دراسة Alibrahim (2024) إلى استقصاء العلاقة بين التمكين النفسي والانحراف التنظيمي والسلوك الإبداعي لدى العاملين في وزارة الرياضة بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال عينة بلغت (1480) موظفًا. وأشارت النتائج إلى أن مستوى التمكين النفسي لدى العاملين بلغ (60.6%)، كما كشفت عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمكين النفسي والسلوك الإبداعي، في مقابل علاقة عكسية مع السلوكيات التنظيمية المنحرفة، وهو ما يعزز أهمية التمكين النفسي في توجيه سلوك العاملين نحو الأداء الإبداعي.

ثانيًا: الدراسات التي تناولت التمكين الوظيفي في القطاعات الخدمية

تناولت دراسة **Hasanein and Elrayah (2025)** أثر التمكين النفسي في الإبداع لدى العاملين في القطاع الفندقي بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (536) موظفًا تشغيليًا، واستخدمت نمذجة المعادلات البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية .(PLS-SEM)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأظهرت النتائج عدم وجود تأثير مباشر ذي دلالة إحصائية للتمكين النفسي في الإبداع، في حين تبين أن الالتزام الوجداني يؤدي دورًا وسيطًا في هذه العلاقة، وأن الأمان النفسي يعزز من قوة هذا التأثير، الأمر الذي يشير إلى أن أثر التمكين في النتائج التنظيمية قد يكون غير مباشر ويتأثر بمتغيرات وسيطة ومعدلة.

كما هدفت دراسة **Muneer et al. (2025)** إلى اختبار الدور الوسيط للتمكين النفسي في العلاقة بين التحول الرقمي والسلوك الوظيفي الابتكاري والأداء المالي التنظيمي في القطاع المصرفي السعودي، باستخدام نمذجة المعادلات البنائية. وأظهرت النتائج أن التمكين النفسي يتوسط بصورة إيجابية العلاقة بين السلوك الابتكاري والأداء المالي، كما يسهم تبني التقنيات الذكية في تعزيز العلاقة بين التمكين والأداء التنظيمي، مما يعكس أهمية التمكين في تعظيم العوائد التنظيمية في بيئات العمل الحديثة.

ثالثًا: الدراسات التي تناولت التمكين في قطاع الخدمات اللوجستية وما يرتبط به

على الرغم من محدودية الدراسات التي تناولت التمكين الوظيفي بصورة مباشرة في قطاع الخدمات اللوجستية، فقد بحثت دراسة Nusraningrum et al. (2024) العلاقة بين الدافعية وأداء العاملين في شركات الخدمات اللوجستية بمدينة جاكرتا، مع اختبار الدور الوسيط لكل من بيئة العمل الخضراء والانخراط الوظيفي. وأشارت النتائج إلى أن منح العاملين قدرًا أكبر من الاستقلالية في تنظيم أعمالهم واتخاذ القرارات المتعلقة بها يسهم في تعزيز شعورهم بالتمكين والانتماء، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستوى الدافعية والانخراط الوظيفي ومن ثم تحسين الأداء.

وفي السياق نفسه، تناولت دراسة Sayan and Sürücü (2024) أثر القيادة التحويلية في الأداء اللوجستي لشركات خدمات التوصيل السريع، مع اختبار الدور الوسيط لإنتاجية العاملين. وأظهرت النتائج أن القيادة التحويلية تؤثر إيجابيًا في إنتاجية العاملين، والتي بدورها تسهم في تحسين الأداء اللوجستي للمنظمة، وهو ما يدعم الافتراض القائل بأن الممارسات القيادية الداعمة للتمكين تنعكس بصورة إيجابية على الكفاءة التشغيلية في القطاع اللوجستي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة Hanaysha (2016)، التي أجريت في قطاع التعليم العالي الماليزي على عينة بلغت (242) موظفًا، إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتمكين الوظيفي في إنتاجية العاملين، إلى جانب التأثير الإيجابي لكل من العمل الجماعي والتدريب، الأمر الذي يؤكد أن التمكين يمثل أحد أهم المداخل الإدارية لتحسين الأداء والإنتاجية في المنظمات.

التعقيب على الدراسات السابقة

يُظهر استعراض الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أن التمكين الوظيفي يمثل أحد العوامل المؤثرة في تحسين نتائج المنظمات، إلا أن هذه النتائج تناولت متغيرات تابعة متنوعة، شملت السلوك الإبداعي، والإبداع التنظيمي، والانحراف التنظيمي، والإنتاجية، والأداء المالي، والالتزام الوجداني، بينما لم تحظ العلاقة المباشرة بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة بوصفها مفهومًا مستقلًا بالاهتمام الكافي في الأدبيات السابقة.

كما يتبين أن الدراسات العربية ركزت بصورة رئيسة على قطاعات المصارف، والقطاع الحكومي، والقطاع الفندقي، في حين ظلت الدراسات التطبيقية في قطاع الخدمات اللوجستية محدودة، خاصة في البيئة العربية والخليجية. أما الدراسات التي تناولت القطاع اللوجستي فقد أجريت في سياقات دولية مختلفة، مثل إندونيسيا ودول أخرى، الأمر الذي يحد من إمكانية تعميم نتائجها على البيئة السعودية التي تشهد تطورات تنظيمية وتشغيلية متسارعة في ظل مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وعلى المستوى المنهجي، اعتمدت غالبية الدراسات الحديثة على المنهج الكمي واستخدام الاستبانة وتحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات البنائية أو الانحدار المتعدد، وهو ما يوفر أساسًا منهجيًا يمكن الإفادة منه في بناء الدراسة الحالية واختيار أدواتها الإحصائية.

الفجوة البحثية

في ضوء ما أسفر عنه استعراض الأدبيات والدراسات السابقة، تتحدد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في ثلاثة أبعاد رئيسة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الفجوة الموضوعية :**تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت أثر التمكين الوظيفي في كفاءة المنظمة باعتبارها متغيرًا تنظيميًا مستقلًا يختلف عن مفاهيم الأداء التنظيمي أو الفاعلية أو الإنتاجية .
- **الفجوة القطاعية :**تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، رغم ما يشهده هذا القطاع من توسع متسارع وأهمية اقتصادية متزايدة .
- **الفجوة السياقية :**تتمثل في غياب الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة في ضوء التحولات التنظيمية التي فرضتها رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية .

وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوات من خلال اختبار أثر التمكين الوظيفي، ممثلًا في أبعاده المتمثلة في تفويض السلطة، وإثراء الوظيفة، وفرق العمل، وتدريب العاملين، والاتصال التنظيمي الفعال، في كفاءة المنظمة داخل شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في إثراء الأدبيات العربية وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي.

الفصل الثالث: نموذج الدراسة ومنهجيتها المقترحة

نموذج الدراسة

يقوم نموذج الدراسة على افتراض وجود علاقة تأثيرية بين متغير مستقل يتمثل في التمكين الوظيفي بأبعاده الخمسة، ومتغير تابع يتمثل في كفاءة المنظمة بمؤشراتها الأربعة، مع وجود متغيرات ديموغرافية تُختبر كمتغيرات وسيطة محتملة. ويوضح الجدول التالي هذا النموذج بصورة تخطيطية مبسّطة:

المتغير المستقل: التمكين الوظيفي	← أثر ←	المتغير التابع: كفاءة المنظمة
تفويض السلطة إثراء الوظيفة	H1a–H1e	سرعة إنجاز العمليات دقة تنفيذ المهام

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فرق العمل تدريب العاملين الاتصال التنظيمي الفعّال		ترشيد استخدام الموارد القدرة على الاستجابة للتغيّر
المتغيرات الديموغرافية الوسيطة: الجنس – العمر – سنوات الخبرة – المستوى الوظيفي (H2)		

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي(Descriptive Analytical Method) ، باعتباره أكثر المناهج ملاءمةً للدراسات التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات.ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات من مجتمع الدراسة بواسطة الاستبانة، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للكشف عن مستوى التمكين الوظيفي، ومستوى كفاءة المنظمة، والعلاقة بينهما.ويُعد هذا المنهج الأكثر استخدامًا في الدراسات الإدارية والموارد البشرية، لقدرته على وصف الواقع وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركات الخدمات اللوجستية العاملة في المملكة العربية السعودية، ممن يشغلون وظائف تنفيذية أو إشرافية أو إدارية.

وشملت الدراسة الشركات العاملة في المدن الرئيسة التي تستحوذ على الجزء الأكبر من النشاط اللوجستي بالمملكة وهي:

- الرياض
- جدة
- الدمام

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد وقع الاختيار على هذه المدن نظرًا لاحتضانها المراكز الرئيسة للشركات الوطنية والعالمية العاملة في قطاع الخدمات اللوجستية، مما يجعلها أكثر تمثيلًا لمجتمع الدراسة.

اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية الطبقية(Stratified Random Sampling) ، بهدف تحقيق تمثيل مناسب للعاملين في مختلف الشركات والمستويات الوظيفية. ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جدول Krejcie & Morgan (1970). وبناءً عليه بلغ الحجم المناسب للعينة 384 :موظفًا وهو الحجم الذي يحقق مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ.(5%) ولضمان الحصول على العدد المطلوب من الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي، تم توزيع (420) استبانة .

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسات الوصفية التحليلية، وقدرتها على الحصول على بيانات كمية من عدد كبير من المبحوثين خلال فترة زمنية مناسبة، إضافة إلى سهولة معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(SPSS)

وقد تم إعداد الاستبانة بعد مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاستفادة من المقاييس المستخدمة في الدراسات العربية والأجنبية، ولا سيما مقياس **Spreitzer (1995)** للتمكين النفسي، وبعض المقاييس الإدارية المستخدمة في الدراسات العربية، مع إعادة صياغة الفقرات بما يتناسب مع طبيعة قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية.

وتكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسة كما يأتي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

ويهدف إلى التعرف إلى الخصائص الشخصية والوظيفية للمبحوثين، وشمل المتغيرات الآتية:

- الجنس .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- العمر .
- المؤهل العلمي .
- سنوات الخبرة .
- المستوى الوظيفي .

القسم الثاني: التمكين الوظيفي

اشتمل هذا القسم على خمسة أبعاد رئيسة بلغ مجموع فقراتها (25) فقرة.

القسم الثالث: كفاءة المنظمة

اشتمل هذا القسم على (16) فقرة موزعة على أربعة أبعاد.

وبذلك بلغ إجمالي عدد فقرات الاستبانة (41) فقرة، إضافة إلى البيانات الديموغرافية.

ويوضح الجدول التوزيع

جدول 1 . توزيع فقرات الاستبانة

المتغير	البعد	عدد الفقرات
التمكين الوظيفي	تفويض السلطة	5
	إثراء الوظيفة	5
	فرق العمل	5
	تدريب العاملين	5
	الاتصال التنظيمي الفعال	5

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كفاءة المنظمة	سرعة إنجاز العمليات	4
	دقة تنفيذ المهام	4
	ترشيد استخدام الموارد	4
	القدرة على الاستجابة للتغيرات	4
المجموع		**فقرة 41**

صدق الأداة وثباتها

حرصت الباحثة على التحقق من صدق أداة الدراسة قبل تطبيقها ميدانياً، وذلك للتأكد من قدرتها على قياس المتغيرات التي أعدت من أجلها، حيث تم التحقق من الصدق من خلال أكثر من أسلوب.

أولاً: الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في إدارة الأعمال والموارد البشرية والإحصاء، والبالغ عددهم (10) محكمين من عدد من الجامعات السعودية والأردنية، وذلك لإبداء آرائهم حول:

- وضوح الصياغة اللغوية .
- سلامة الفقرات .
- ملاءمة الفقرة للبعد الذي تنتمي إليه .
- حذف أو تعديل أو إضافة أي فقرة .

وقد أجريت جميع التعديلات التي اتفق عليها أكثر من (80%) من المحكمين، حتى أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (35) موظفاً من خارج عينة الدراسة الأساسية، ثم تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة والبعد الذي تنتمي إليه.

وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى.(0.01)

جدول 2. معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية

البعد	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	0.823	0.000
إثراء الوظيفة	0.847	0.000
فرق العمل	0.811	0.000
تدريب العاملين	0.866	0.000
الاتصال التنظيمي الفعال	0.839	0.000
كفاءة المنظمة	0.891	0.000

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات الاستبانة، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha) ، ويعد من أكثر الأساليب استخداماً في الدراسات الإدارية، حيث تشير الأدبيات إلى أن قيمة (0.70) فأكثر تعد مؤشراً مقبولاً لثبات الأداة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 3 . معاملات كرونباخ ألفا

البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
تفويض السلطة	5	0.882
إثراء الوظيفة	5	0.901
فرق العمل	5	0.874
تدريب العاملين	5	0.915
الاتصال التنظيمي الفعال	5	0.889
التمكين الوظيفي ككل	25	0.944
كفاءة المنظمة	16	0.926
الاستبانة كاملة	**41**	**0.953**

توضح النتائج السابقة أن جميع معاملات الثبات تجاوزت (0.80)، وهو ما يشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات وإمكانية الاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات التي جُمعت من أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (384) موظفًا من العاملين في شركات الخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد تم تنظيم الفصل بما يتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها، حيث يبدأ بعرض النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم اختبار الفرضية الرئيسة، يليها اختبار الفرضيات الفرعية، ثم اختبار الفروق الإحصائية وفق المتغيرات الديموغرافية، وأخيرًا تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

مستوى التمكين الوظيفي

جدول 4 . المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التمكين الوظيفي

البعد	المتوسط	الانحراف	الترتيب	المستوى
الاتصال التنظيمي الفعال	4.18	0.56	1	مرتفع
فرق العمل	4.11	0.59	2	مرتفع
تدريب العاملين	4.07	0.63	3	مرتفع
تفويض السلطة	3.95	0.67	4	مرتفع
إثراء الوظيفة	3.88	0.71	5	مرتفع
التمكين الوظيفي ككل	**4.04**	**0.48**	—	**مرتفع**

يتضح من الجدول (4–1) أن المتوسط الحسابي العام للتمكين الوظيفي بلغ (4.04)بانحراف معياري قدره (0.48)، وهو ما يشير إلى أن مستوى ممارسة التمكين الوظيفي في شركات الخدمات اللوجستية السعودية جاء مرتفعًا.

كما أظهرت النتائج أن بعد الاتصال التنظيمي الفعال جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.18)، ويعكس ذلك اهتمام الشركات بتوفير قنوات اتصال فعالة تسهم في سرعة تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة، وهو ما يتلاءم مع طبيعة الأعمال اللوجستية التي تعتمد على سرعة اتخاذ القرار. وجاء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بعد فرق العمل في المرتبة الثانية بمتوسط (4.11)، مما يدل على اعتماد الشركات بصورة كبيرة على العمل الجماعي والتنسيق بين الإدارات المختلفة لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

أما بعد تدريب العاملين فقد جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.07)، وهو ما يشير إلى اهتمام الشركات بتنمية مهارات العاملين لمواكبة التطورات التقنية والتشغيلية في القطاع.

في حين جاء تفويض السلطة في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.95)، الأمر الذي يدل على وجود درجة جيدة من منح الصلاحيات للعاملين، إلا أن بعض القرارات لا تزال تتركز في المستويات الإدارية العليا.

وجاء بعد إثراء الوظيفة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.88)، ورغم ذلك فإنه يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يدل على وجود فرص مناسبة لتطوير الوظائف وزيادة تنوع المهام، إلا أنها أقل من بقية ممارسات التمكين الوظيفي.

وتشير هذه النتائج بصورة عامة إلى أن شركات الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية تتبنى ممارسات تمكين وظيفي مرتفعة، وهو ما يتوافق مع توجهات رؤية المملكة (2030) نحو تطوير الموارد البشرية وتحسين الكفاءة التشغيلية.

مستوى كفاءة المنظمة

جدول 5 . المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد كفاءة المنظمة

البعد	المتوسط	الانحراف	الترتيب	المستوى
سرعة إنجاز العمليات	4.22	0.54	1	مرتفع جداً
دقة تنفيذ المهام	4.16	0.57	2	مرتفع
القدرة على الاستجابة للتغيرات	4.09	0.61	3	مرتفع
ترشيد استخدام الموارد	3.98	0.65	4	مرتفع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مرتفع	—	**0.46**	**4.11**	**كفاءة المنظمة ككل**

تشير نتائج الجدول (4–2) إلى أن المتوسط الحسابي العام لكفاءة المنظمة بلغ (4.11)، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى الكفاءة التنظيمية في شركات الخدمات اللوجستية محل الدراسة.

وقد احتل بعد سرعة إنجاز العمليات المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.22)، وهو مستوى مرتفع جدًا، ويعكس قدرة الشركات على تنفيذ العمليات اللوجستية في الوقت المناسب، وهو ما يعد أحد أهم مؤشرات التميز في هذا القطاع.

وجاء بعد دقة تنفيذ المهام في المرتبة الثانية بمتوسط (4.16)، مما يشير إلى انخفاض معدلات الأخطاء التشغيلية وارتفاع جودة الأداء.

أما بعد القدرة على الاستجابة للتغيرات فقد جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.09)، وهو ما يدل على امتلاك الشركات مرونة تنظيمية تمكنها من التعامل مع المتغيرات البيئية والتكنولوجية.

وجاء بعد ترشيد استخدام الموارد في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.98)، وهو مستوى مرتفع أيضًا، مما يدل على كفاءة الشركات في استثمار الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهدافها.

وتؤكد النتائج بصورة عامة أن شركات الخدمات اللوجستية السعودية تتمتع بمستوى مرتفع من الكفاءة التنظيمية، الأمر الذي ينسجم مع توجهات تطوير القطاع اللوجستي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

اختبار الفرضية الرئيسة

الفرضية الرئيسة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الوظيفي بأبعاده مجتمعة في تعزيز كفاءة المنظمة في شركات الخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية.

1. تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 6 . نتائج معامل ارتباط بيرسون

المتغير	معامل الارتباط(r)	Sig
التمكين الوظيفي × كفاءة المنظمة	**0.786**	**0.000**

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.786)، وهي علاقة دالة إحصائياً عند مستوى.(0.05)

2. تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد

جدول 7 . نتائج تحليل الانحدار المتعدد

R	R^2	F	Sig
0.786	0.618	121.34	0.000

توضح النتائج أن أبعاد التمكين الوظيفي فسرت ما نسبته 61.8%من التباين في كفاءة المنظمة، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

وبما أن مستوى الدلالة أقل من(0.05) ، ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمكين الوظيفي في كفاءة المنظمة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختبار الفرضيات الفرعية

جدول 8. نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

البعد	Beta	T	Sig	القرار
تفويض السلطة	0.241	4.82	0.000	مقبول
إثراء الوظيفة	0.182	3.91	0.000	مقبول
فرق العمل	0.229	4.67	0.000	مقبول
تدريب العاملين	0.196	4.15	0.000	مقبول
الاتصال التنظيمي الفعال	0.278	5.34	0.000	مقبول

تشير النتائج إلى أن جميع أبعاد التمكين الوظيفي لها أثر إيجابي ودال إحصائياً في كفاءة المنظمة، وجاء الاتصال التنظيمي الفعال باعتباره أكثر الأبعاد تأثيراً، يليه تفويض السلطة ثم فرق العمل، بينما جاء إثراء الوظيفة في المرتبة الأخيرة، إلا أن أثره ظل دالاً إحصائياً.

وتعكس هذه النتائج أهمية توفير بيئة عمل تقوم على المشاركة في المعلومات، ومنح الصلاحيات، وتشجيع العمل الجماعي والتدريب المستمر؛ لما لذلك من دور في رفع مستوى كفاءة المنظمة وتحسين الأداء المؤسسي.

اختبار الفروق الإحصائية

جدول9 . نتائج اختبارات الفروق

المتغير	الاختبار	Sig	النتيجة
الجنس	T-Test	0.173	لا توجد فروق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العمر	ANOVA	0.041	توجد فروق
المؤهل العلمي	ANOVA	0.118	لا توجد فروق
سنوات الخبرة	ANOVA	0.027	توجد فروق
المستوى الوظيفي	ANOVA	0.064	لا توجد فروق

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الجنس أو المؤهل العلمي أو المستوى الوظيفي، في حين ظهرت فروق دالة إحصائياً تعزى إلى العمر وسنوات الخبرة، ويُعزى ذلك إلى أن الموظفين الأكثر خبرة يمتلكون إدراكاً أعمق لممارسات التمكين الوظيفي وأثرها في تحسين كفاءة المنظمة.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التمكين الوظيفي في شركات الخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية جاء بدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس اهتمام هذه الشركات بتبني ممارسات إدارية حديثة تقوم على منح العاملين الصلاحيات، وتشجيع العمل الجماعي، وتطوير المهارات، وتعزيز الاتصال التنظيمي. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التطور الذي يشهده قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة، وما يرتبط به من برامج تطوير الموارد البشرية والتحول الرقمي في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي أولت اهتمامًا كبيرًا برفع كفاءة القطاع اللوجستي وزيادة تنافسيته.

كما بينت النتائج أن بعد الاتصال التنظيمي الفعال جاء في المرتبة الأولى بين أبعاد التمكين الوظيفي، الأمر الذي يشير إلى إدراك إدارات الشركات لأهمية تدفق المعلومات بسرعة ووضوح بين المستويات الإدارية المختلفة، خاصة في قطاع يعتمد على سرعة اتخاذ القرار والتنسيق المستمر بين الإدارات والوحدات التشغيلية. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه الأدبيات الإدارية من أن الاتصال الفعال يمثل أحد المقومات الأساسية لنجاح ممارسات التمكين الوظيفي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأظهرت النتائج أيضًا أن مستوى كفاءة المنظمة جاء مرتفعًا، حيث حققت الشركات مستويات جيدة في سرعة إنجاز العمليات ودقة تنفيذ المهام والاستجابة للمتغيرات وترشيد استخدام الموارد. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع مستوى الاستثمار في الأنظمة الرقمية، وتحسين إجراءات العمل، وتطوير مهارات العاملين، بما يسهم في رفع جودة الأداء وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين متغيرات الدراسة، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة، كما أثبت تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود أثر إيجابي ودال إحصائيًا للتمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة. وتؤكد هذه النتيجة أن زيادة مستوى التمكين الوظيفي تؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي من خلال رفع مستوى مشاركة العاملين في اتخاذ القرار، وزيادة شعورهم بالمسؤولية، وتعزيز قدرتهم على المبادرة والابتكار، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على كفاءة المنظمة.

كما أوضحت نتائج الفرضيات الفرعية أن جميع أبعاد التمكين الوظيفي تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في كفاءة المنظمة، إلا أن الاتصال التنظيمي الفعال كان الأكثر تأثيرًا، يليه تفويض السلطة، ثم فرق العمل، ثم تدريب العاملين، وأخيرًا إثراء الوظيفة .وتشير هذه النتيجة إلى أن توفير بيئة تنظيمية تتسم بالشفافية وسهولة تبادل المعلومات يمثل الأساس الذي تنجح من خلاله بقية ممارسات التمكين الوظيفي.

أما فيما يتعلق بالفروق الديموغرافية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الجنس أو المؤهل العلمي أو المستوى الوظيفي، وهو ما يدل على أن ممارسات التمكين الوظيفي تطبق بدرجة متقاربة بين مختلف الفئات الوظيفية. في المقابل، ظهرت فروق تعزى إلى العمر وسنوات الخبرة، ويمكن تفسير ذلك بأن الموظفين ذوي الخبرة الأكبر يمتلكون فهماً أعمق لسياسات المنظمة وآليات العمل، الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على إدراك أثر التمكين الوظيفي في رفع كفاءة الأداء.

وبوجه عام، تؤكد نتائج الدراسة أن التمكين الوظيفي يعد من المداخل الإدارية المهمة لتحسين كفاءة المنظمات، وأن الاستثمار في العنصر البشري من خلال منح الصلاحيات، وتوفير التدريب، وتعزيز العمل الجماعي، وتحسين الاتصال الداخلي، يسهم بصورة مباشرة في تحقيق الأداء المؤسسي المستدام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. تعزيز سياسات التمكين الوظيفي في شركات الخدمات اللوجستية من خلال توسيع نطاق تفويض الصلاحيات بما يتناسب مع طبيعة الوظائف ومستويات المسؤولية .
2. تطوير نظم الاتصال التنظيمي باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة لضمان سرعة تدفق المعلومات بين الإدارات والعاملين .
3. زيادة الاستثمار في برامج التدريب والتطوير المهني بما يواكب التطورات التقنية والإدارية في قطاع الخدمات اللوجستية .
4. تعزيز ثقافة العمل الجماعي من خلال تشكيل فرق عمل متعددة التخصصات وتشجيع تبادل الخبرات والمعرفة بين العاملين .
5. إعادة تصميم بعض الوظائف بما يسهم في إثرائها وزيادة استقلالية العاملين في أداء مهامهم .
6. ربط ممارسات التمكين الوظيفي بأنظمة تقييم الأداء والحوافز بما يشجع العاملين على الإبداع وتحمل المسؤولية .
7. توفير برامج تدريبية للقيادات الإدارية تركز على القيادة التمكينية وأساليب إدارة الموارد البشرية الحديثة .
8. إجراء تقييم دوري لمستوى التمكين الوظيفي داخل الشركات وقياس أثره في مؤشرات الأداء والكفاءة التشغيلية .
9. الاستفادة من نتائج الدراسة عند إعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في شركات الخدمات اللوجستية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10. تشجيع الشركات على تبني مبادرات تنظيمية تعزز الابتكار والمشاركة في اتخاذ القرار بما يحقق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .

مقترحات لدراسات مستقبلية

في ضوء نتائج الدراسة، تقترح الباحثة إجراء دراسات مستقبلية في الموضوعات الآتية:

- أثر التمكين الوظيفي في تعزيز الابتكار التنظيمي في شركات الخدمات اللوجستية السعودية .
- دور التحول الرقمي في العلاقة بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة .
- أثر القيادة التحويلية في تعزيز التمكين الوظيفي لدى العاملين في قطاع الخدمات اللوجستية .
- دراسة مقارنة بين شركات الخدمات اللوجستية الحكومية والخاصة في مستوى التمكين الوظيفي .
- أثر التمكين الوظيفي في رضا العاملين والالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي في القطاعات الخدمية المختلفة .
- دراسة الدور الوسيط أو المعدل للثقافة التنظيمية أو المرونة التنظيمية في العلاقة بين التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خاتمة الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور التمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة في شركات الخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة أثر أبعاد التمكين الوظيفي المتمثلة في تفويض السلطة، وإثراء الوظيفة، وفرق العمل، وتدريب العاملين، والاتصال التنظيمي الفعال في كفاءة المنظمة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى كل من التمكين الوظيفي وكفاءة المنظمة جاء مرتفعًا، كما أثبتت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائيًا للتمكين الوظيفي في تعزيز كفاءة المنظمة، وهو ما يؤكد أهمية تبني ممارسات إدارية تقوم على منح العاملين الثقة والصلاحيات، وتنمية قدراتهم، وتحسين بيئة العمل التنظيمية.

وتؤكد الدراسة أن نجاح شركات الخدمات اللوجستية في تحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة لا يعتمد فقط على الإمكانات التقنية أو المالية، وإنما يرتبط أيضًا بقدرتها على الاستثمار في رأس المال البشري وتطبيق ممارسات تمكين فعالة تسهم في رفع جودة الأداء، وتحسين سرعة الاستجابة، وتعزيز القدرة التنافسية. ومن ثم، فإن تبني سياسات داعمة للتمكين الوظيفي يمثل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التميز المؤسسي والاستدامة في ظل التحديات والمتغيرات التي يشهدها قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المراجع

رؤية المملكة العربية السعودية. (د.ت.). برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. تم الاسترجاع في 12 يوليو 2026، من https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/national-industrial-development-and-logistics-program

عفانة، جهاد، والدوغان، محمد. (2021). تمكين العاملين كأسلوب إداري وأثره على السلوك الإبداعي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 18(1B)، https: 7/1B/18/jhss/10.36394/doi.org//222–267.

العميان، محمود سليمان. (2010). السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال .كتاب.

غرفة الرياض. (2026، 7 يونيو). معالجة بعض التحديات التشغيلية يسهم في تحسين كفاءة المنظومة اللوجستية. صحيفة سبق. https://sabq.org/article/beljwo3

القريوتي، محمد قاسم. (2003). السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال (ط. 6). دار وائل للنشر والتوزيع.

وزارة النقل والخدمات اللوجستية. (2026). إنجازات وزارة النقل والخدمات اللوجستية 2025 في أرقام [تقرير تحليلي]. تم الاسترجاع في 12 يوليو 2026، من https://btechpodcast.com/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A9-2025/

Alibrahim, M. S. (2024). Psychological empowerment and its relationship to organizational anomie and enhancing creative behavior among employees in the Saudi Ministry of sports. *International Journal of Innovative Research and Scientific Studies*, *7*(3), 1099-1117.

Conger, J. A., & Kanungo, R. N. (1988). The empowerment process: Integrating theory and practice. *Academy of management review*, *13*(3), 471-482.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Hanaysha, J. (2016). Testing the effects of employee empowerment, teamwork, and employee training on employee productivity in higher education sector. *International Journal of Learning and Development*, *6*(1), 164-178.

Hasanein, A. M., & Elrayah, M. (2025). Beyond the workplace: How psychological empowerment influences employee creativity in the Saudi hotel sector—The mediating role of affective commitment and the moderating role of psychological safety. *European Journal of Investigation in Health, Psychology and Education*, *15*(5), 76.

Kanter, R. M. (2008). *Men and women of the corporation: New edition*. Basic books.

Muneer, S., Singh, A., Choudhary, M. H., & Alshammari, A. S. (2024). The mediating role of psychological empowerment on the relationship between digital transformation, innovative work behavior, and organizational financial performance. *Behavioral Sciences*, *15*(1), 5.

Nusraningrum, D., Rahmawati, A., Wider, W., Jiang, L., & Udang, L. N. (2024). Enhancing employee performance through motivation: the mediating roles of green work environments and engagement in Jakarta's logistics sector. *Frontiers in sociology*, *9*, 1392229.

Sayan, Z., & Sürücü, L. (2024). The role of transformational leadership and employee productivity in logistics performance. *LogForum*, *20*(1), 1-10.

Spreitzer, G. M. (1995). Psychological empowerment in the workplace: Dimensions, measurement, and validation. *Academy of management Journal*, *38*(5), 1442-1465.

Thomas, K. W., & Velthouse, B. A. (1990). Cognitive elements of empowerment: An "interpretive" model of intrinsic task motivation. *Academy of management review*, *15*(4), 666-681.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ورقة بحث بعنوان

دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط الانظمة العسكرية في السودان (1964 – 1985 م)

دراسة تحليلية مقارنة لثورتي اكتوبر 1964 م – ابريل 1985 م

اعداد : أ .ابراهيم علي ابراهيم علي (سقيدة)

اشراف : د. عفاف خيري محمد

جامعة الامام المهدي

المجلة العلمية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط الانظمة العسكرية في السودان (1964 – 1985 م) دراسة تحليلية مقارنة لثورتي اكتوبر 1964 م – ابريل 1985 م

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة بالتحليل ومقارنة الدور المهم الذي قامت به النقابات والاتحادات المهنية في تحريك قيادة الشارع السوداني من اجل اسقاط حكم الفريق ابراهيم عبود 1964 م والمشير جعفر نميري 1985 م وبهدف تأسيس نظام حكم ديموقراطي وقد تكرر ذلك الهدف لثلاث مرات في تاريخ السودان الحديث والمعاصر .

وتوصلت الدراسة الي الاتي .

1 – ان النقابات كانت هي الفاعل الحقيقي في تحريك الشارع السوداني .

2– امتلاك النقابات اداة العصيان المدني .

3 – ان النقابات وجدت قبول واستجابة من الشارع السوداني

4– سيطرة النقابات علي المرافق الحيوية في الدولة

Abstract

important role played by trade unions and professional associations in moving the leadership of the Sudanese street in order to overthrow the rule of Lieutenant General Ibrahim Aboud 1964 and Field Marshal Jafar Nimeiri 1985 and in order to establish a democratic system of government has been repeated for three times in the modern and contemporary history of Sudan. The study concluded that the following.

1 - The unions were the real actor in movithe Sudanese street

2- The unions own the tool of civil disobedience.

3 – The unions found acceptance and response from the Sudanese street

4 – the control of the unions on the vital facilities in the state

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط الانظمة العسكرية في السودان (1964 – 1985 م) دراسة تحليلية مقارنة لثورتي اكتوبر 1964 م – ابريل 1985 م

المقدمة: –

العمل النقابي والديموقراطية بينهم علاقة وثيقة حيث يلعب العمل النقابي دورا مهماً في تعزير الديموقراطية وحماية حقوق العمال والمجتمع من خلال المشاركة المدنية في صنع القرار وهذه القرارات تؤثر في الحياة العملية والاجتماعية ومن خلال منبر النقابة يرتفع صوت المطالبات بالحقوق ، من هنا تظهر المشاركة الفعالة في الحياة السياسية ، وفي حال لم تستجب الحكومات لهذه المطلوبات يظهر دور النقابة في الدفاع والمطالبة بالحقوق وهي تلعب دور الوسيط ما بين العمال والسلطة وهي لا تنحاز الا الى تنفيذ مطالب العمال وفي حالة عدم الاستجابة تمارس النقابة المزيد من الضغط باستخدام أدواتها . وللسودان موقع مهم في تاريخ الحركات النقابية والعربية ، اذ لم تكن النقابات والاتحادات المهنية مجرد اجسام مطلبية تدافع عن تحسين ظروف عمل منسوبيها ، بل تحولت الي فاعل سياسي رئيسي ومحرك اساسي للتغيير السياسي وارتبط بها مسار التحول الديموقراطي في السودان وبلغ ذروته في اسقاط الانظمة العسكرية الحاكمة في البلاد حيث شهدت البلاد انتفاضات اطاحت بالحكومات عسكرية وكان المحرك الرئيسي لهذه الثورات هي النقابات وذلك عبر ثورة اكتوبر 1964م والتي اطاحت بحكم الفريق ابراهيم عبود ، ثم ثورة ابريل 1985م والتي اطاحت بحكم جعفر محمد نميري .

أهداف الدراسة :

تحليل ومقارنة دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط نظام الحكم العسكري في السودان

- تتبع ونشأة وتطور العمل النقابي في السودان .
- توضيح اسباب التي منحت النقابات ثقة الشارع السوداني .
- معرفة اسباب نجاح نقابات في قيام الثورات وفشلها في بناء النظام الديموقراطي .

أهمية الدراسة :

تنبع اهمية الدراسة في معرفة دور الفاعل الثالث في قيام الثورات السودانية حيث ركزت اغلب الدراسات علي دور الاحزاب السياسية والجيش .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ان الدراسات السابقة تناولت كل ثورة علي حدة ولم تركز علي التحليل المقارن لآليات عمل النقابات ودورها كفاعل سياسي منظم

– ما هو دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط الانظمة العسكرية في السودان وما

– هي اوجه الشبة والاختلاف في اليات عملها بين ثورتي اكتوبر 1964 م وثورة ابريل

– ماهي الظروف السياسية والاقتصادية التي مهدت لقيادة النقابات للحراك الثوري في اكتوبر 1964 م

– ماهي الظروف السياسية والاقتصادية التي توفرت لقيادة التجمع النقابي للحراك الثوري في ابريل 1985 م

اسئلة البحث :–

ما هو دور النقابات والاتحادات المهنية في اسقاط الانظمة العسكرية في السودان .

ما هي الظروف الاقتصادية والسياسية التي دفعت النقابات للتحول من المطالب الفئوية الي العمل السياسي لاسقاط النظام الحاكم .

اوجه الشبة والاختلاف بين دور النقابات في ثورة اكتوبر 1964 م وثورة ابريل 1985م

ما هي الايجابيات والسلبيات في دخول النقابات في العمل السياسي في السودان .

منهج الدراسة :

المنهج التاريخي التحليلي المقارن لملاءمته لطبيعة الموضوع واهداف ، فكان المنهج التاريخي لتتبع الاحداث في سياقها التاريخي من قيام ثورة اكتوبر 1964 م الي 1985 م حيث قيام ثورة ابريل ويقوم علي جمع الحقائق من مصادرها الاولية والثانوية ونقدها وتحليلها والمنهج التحليلي لتحليل دور النقابات والاتحادات المهنية واليات التعبئة وعلاقة المطالب الفئوية ، والمنهج المقارن حيث يتم عقد مقارنة بين ثورتي اكتوبر وابريل وذلك من حيث الظروف الممهدة وطبيعة القيادة النقابية ومواقف القوي السياسية وذلك من اجل الوصول الي اوجه التشابه والاختلاف ثم بناء تعميمات حول الدور السياسي للنقابات في السودان .

الدراسات السابقة :–

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملاذ بشير منصور ، دور التجمعات النقابية في قيام الثورات الشعبية في السودان (1964 – 2019 م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدوحة للدراسات العليا ، قطر ، 2017 م .

حسام حملاوي ، السودان الشمال والجنوب ثورة ، ورقة بحث منشورة 8 مايو 1998م

الجرائد :-

independent Arabic

الانترنيت :-

Wikpedia.seocnd.sudanese.civil.enwikipedia.orG

هيكل البحث :

يتكون البحث من ثلاث محاور

المحور الاول : ثورة اكتوبر 1964 م

المحور الثاني : ثورة ابريل 1985 م

المحور الثالث : مقارنة بين الثورتين

النتائج :-

التوصيات :-

بداية العمل النقابي في السودان :-

في فترة نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية كنتيجة طبيعية للحرب حيث زاد شبح البطالة الذي أصبح يهدد العمال عندما تم تخفيض الأجور وتقليص عدد العمال وهذه الإجراءات دفعت عدد من العمال للتصدي لهذا الوضع وفق أسس القانون وقد اتفقوا على تكوين تنظيم يحمي حقوقهم ، فكونوا اللجنة التمهيدية لنقابة مصلحة السكة حديد في العام(1946 م) ، حيث شملت اللجنة التمهيدية أعضاء من كل قطاعات مصلحة السكة حديد ، ثم عقدت اللجنة أول اجتماع لها ورفعت مذكرة لإدارة السكة حديد مطالبين باعتمادهم جسم ممثل لعمال السكة حديد باسم هيئة شئون العمال ولكن إدارة السكة حديد واجهت مشروع العمال المقدم بعمل أجسام من العمال بغرض تقسيم وحدة العمال ، ويتبنى مطالب العمال ، وأن ينصب كل جهده في تحسين ظروف العمل فقد رفض العمال المقترح المقدم من الإدارة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وواصلوا في رفع مذكراتهم مطالبين الاعتراف بالجسم المقدم ، ولكن الإدارة لم تستجب لمطالبهم ، فما كان من الإدارة إلا أن استدعت الشرطة والتي اعتقلت جميع أعضاء هيئة شئون العمال (الحاج .. ع , ع 2001م ، ص 1 ، 7)

وذلك بغرض ارهاب العمال ولكن حدث عكس ما كانت تتوقع الإدارة حيث زادت حشود العمال ، مما دعي السلطة الى اطلاق صراح أعضاء اللجنة وطلبت انتخاب ثلاثة من العمال لمقابلة المدير، ولكن الإدارة عملت ممارسة الإرهاب مرة أخري حيث أنها قامت بفصل كل من اشترك أو رتب لهذا الموكب ولكن العمال أصروا علي مقابلة المدير بكامل عضويتهم وبعد هذا الإصرار حدث صدام بين العمال وقوات الأمن التي كانت تحرس الإدارة مما أدى الى حدوث اصابات بين العمال ، وبعدها أعلن الإضراب أمام مكاتب الإدارة وقد استمر لمدة عشرة أيام ومَثل شلل تام لحركة النقل في البلاد ويعتبر أول إضراب في السودان من ناحية التنظيم حيث كون العمال ثمانِ لجان لإدارة الإضراب وواصلت السلطة الاعتقالات وبلغ عدد العمال المعتقلين 46 عاملاً من ضمنهم جميع أعضاء لجنة شئون العمال ولكن تواصل الإضراب . بواسطة الشفيع* أحمد الشيخ والذي لم يتعرف البوليس عليه ، وكان ذلك في منتصف عام (1946م)هو العام الذي شهد السودان فيه تحول الحركة الوطنية السودانية من حركة اصلاحية الى حركة ثورية يقودها مؤتمر الخريجين وأيضا ظهرت الأجسام الثورية من اليسار ودخلت أفكار الاشتراكية الى السودان كما أصبحت المنظمات العالمية تتابع ما يحدث في السودان بسبب الاستعمار وتواصلت الأحداث الثورية المهمة في الأعوام التالية والعمال غير بعيدين من ذلك الحراك حيث أنهم استطاعوا إجازة تصديق إتحاد عمال السودان في العام 1948 م وأصبح رافد ثوري في الساحة السياسية ويناضل من أجل الاستقلال الذي وصلت أحزاب اليمين السياسي فيه إلى الإتفاق حول استقلال السودان الى أن توج السودانيون باستقلالهم في العام 1956م (الحاج ..ع . ع . 2001 م ، ص 8) مساهمة الحركة العمالية في انتقال الحكم الى ديموقراطي :- الانتقال الديموقراطي يعني نقل السلطة من حكومة مستبدة الى حكومة ديموقراطية ويتحقق ذلك بعد اسقاط النظام القديم ، بثورة شعبية أو تسوية سياسية حيث يتم فيها الاتفاق على ترتيبات الفترة الانتقالية والتي يتم فيها توزيع السلطة على المنتخبين من الشعب ومن هنا يمكن أن تساهم النقابات في تحقيق هذا الهدف إذ أن النقابات اذا تم تكوينها بالصورة القانونية وبعيدا عن الايدولوجيات السياسية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يمكن لأعضائها المساهمة في توزيع السلطة بين مؤسسات الدولة ، كما ان للنقابات القدرة على خلق قاعدة شعبية صلبة يمكنها تغيير قرارات الحكومة وذلك باستخدام أدوات العصيان المدني الذي يشل حياة الناس ويخلق التضامن مع قضيتهم مما يجعل الحكومة تعدل وتراجع قراراتها وبوجود النقابة مع هذه القاعدة الشعبية لا تستطيع الحكومة الانفراد بقراراتها مما يجعلها تتشارك مع ممثلين من الشعب ودور النقابة في تحريك الشارع السوداني ضد الحكومات من أجل القيام ثورة شعبية قد حدث ثلاث مرات : الأولي كانت في العام(1964 م) وعرفت بثورة أكتوبر والمحرك لها كان جبهة الهيئات ، ثم ثورة أبريل (1985م) قامت بها أجسام نقابية عرفت باسم التجمع النقابي ، ثم ثورة ديسمبر(2019 م) قامت بدعوة تجمع المهنيين وفي هذه الثورات الثلاث لم تحصل النقابات على أي مساعدة من بقية الأجسام في لحظات البداية بل تأتي الأحزاب السياسية بعد نجاح الثورة الي السلطة ثم تحدث الخلافات وتتوقف حياة الناس ويفقد جزء من الأمن ويصبح الجو ملائم لدخول العسكر واستلام السلطة (الحاج .ع . ع 2001 م ، ص 9) دور النقابات في حماية الديموقراطية :- يظهر دور النقابة في المحافظة على الديموقراطية في السودان بأنها تحافظ على الطبقة الوسطى في المجتمع والتي تحقق العدالة السياسية والانتقال الديموقراطي كما حدث في بريطانيا والأرجنتين حيث أن الطبقة الوسطى تضم العمال ولهم دوران أساسيان في عملية التحول الديموقراطي وهما المحرك الأساسي للثورات والدور الثاني يمكنهم وعبر نقاباتهم أن يقوموا بدور التسوية بين الجماهير و النخب السياسية و النخب الدكتاتورية ومن هنا يمكن أن يستقر الانتقال الديموقراطي والديموقراطية نفسها ، و النقابة تملك الطبقة الوسطى وذلك يجعل لها صوتا وسهما في السلطة وذلك باستخدام القاعدة الشعبية يمكنهم تغيير قرارات السلطة ، وأيضا تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أنها تحافظ على عدم تآكل الطبقة الوسطي في المجتمع من حيث الوقوف على مطالبها وانتزاعها وعند ذلك تضمن وجودها وحقوقها في المجتمع وتحقيقا للعدالة الاجتماعية وبذلك تبقى الحركة العمالية وسيلة قوية لبناء المجتمع في بلد يجد فيه الجميع فرصهم في الرقي الاجتماعي والاقتصادي ، وتعتبر العدالة الاجتماعية واحدة من أهداف الديموقراطية ويبقى الهدف المنشود للحركة العمالية هو الدفاع عن حقوق العاملين ، ومن خلال العمل النقابي من غير تفرقة يظهر لنا الكادر البشري الذي تولى النقابة .(الفيل .. ا 2019 م ، ص 37) والذي يسعى لتحقيق هذه الأهداف قد اكتسب خبرات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تؤهله للعمل في الشأن العام حيث النقابة تتيح باب آخر للعمل العام من غير باب السياسة والذي لم يكن محبوبا لكل الناس كما أن العمل النقابي من أكثر بواعث الوعي السياسي حيث يستطيع بث الثقافة السياسية بين قواعده من خلال رفع كفاءة العضو وينعكس ذلك على الأداء العام في العمل للدولة وبذلك تصبح النقابة معين جيد في رفع كفاءة العامل وتعمل أيضا رقيبا شعبيا على الدولة من خلال رفضها للقرارات الفردية وتعمل على مقاومتها وأيضا يمكنها القيام بدور الفصل بين المنازعات السياسية بين الأحزاب ، كما أنها تحافظ على النسيج الاجتماعي والأسري وذلك من خلال توفير حقوق العمال مما يحقق الاستقرار وتقف مع العمال في حال اتخذت السطلة قرارات الفصل التعسفي (الفيل ...ا 2019 م ، ص 38) دور النقابات في قيادة الثورات في السودان :- تعتبر الأجسام المهنية والنقابية واحدة من مظاهر المجتمع المدني ومهمتها الدفاع عن حقوق العمال والتي كانت نشأتها منذ الاستعمار والى وصول السودان الى تاريخه المعاصر والذي يعني به فترة ما بعد الاستقلال وقد برز في تلك الفترة ما يعرف بالقوى الحديثة والتي تضم عدد من المثقفين والموظفين وينتمون الى الطبقة الوسطي من المجتمع السوداني وقد أصبحت هذه القوى الحديثة على خلاف مع الأحزاب التقليدية والتي كانت قواعدها على أساس عقائدي ديني وطائفي وكانت تتبنى الطرق التقليدية في الانتاج وكان على رأسها الحزبان الكبيران الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة ، كما القوى الحديثة قد ظهرت لديها أحزاب سياسية مثل الحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الشيوعي السوداني والذي ساهم بقدر كبير في قيام النقابات والاتحادات المهنية كما كان له دور كبير في اشراك اتحادات الطلاب في العمل الجماهيري ، وأيضا استطاع تنظيم المزارعين للمساهمة في العمل الجماهيري ، كما ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في العام(1952م) وهي من القوى الحديثة في السودان ولكن كانت لديهم رؤية لتأسيس المجتمع السوداني على عكس رؤية القوى الحديثة وايضا كان أيضا في المجتمع السوداني في تلك الفترة المؤسسة العسكرية والتي تخلت عن دورها الأساسي ودخلت في المنافسة على حكم السودان ، ونخلص الى أن المجموعات التي كانت موجودة على الساحة السياسية هي :

- الأحزاب التقليدية الكبيرة وهي الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة .
- النقابات العمالية والمهنية و القوى السياسية الحديثة ، وهي الحزب الجمهوري الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– المؤسسة العسكرية .

وعليه هي تلك الاجسام التي تولت حكم السودان خلال تاريخه (منصور .. م 2021م ، ص 6)

الحكم العسكري الأول(1958 م) .

والذي تم اسقاطه بواسطة ثورة شعبية عرفت بثورة اكتوبر (1964 م) والتي كانت بقيادة ما يعرف بجبهة الهيئات والتي نظمت الحراك الثوري ، وقادت المفاوضات مع المجلس العسكري ، الى أن سلمت السلطة للحكومة الانتقالية بعد وضع ميثاق الحكم مع الأحزاب السياسية ، وكل ذلك سبقه عمل وجهد قامت به النقابات ضد الحكم العسكري والذي أصدر قرارات صادرت حرية العمل النقابي وعمل على إلغاء قانون النقابات للعام (1948 م)كما اعتقل قادة النقابات وتمت محاكمتهم محاكمة عسكرية وكانت أول محاكمة عسكرية تصدر بحق أشخاص مدنيين في السودان ، كل ذلك جعل النقابات تسعى لاسقاط الحكم العسكري في السودان مستخدمة في ذلك اخفاق الحكومة في مشكلة جنوب السودان .

الحكم العسكري الثاني (1969 – 1985 م).

والذي تم اسقاطه بواسطة ثورة شعبية نظمتها النقابات والاتحادات المهنية والتي عرفت باسم التجمع النقابي ، حيث تولى زمام مبادرة اسقاط الحكم العسكري والذي عرف بنظام حكم مايو وفيه تدهورت الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، كما عمل النظام على مصادرة الحريات ولأجل إعادة الحياة الديموقراطية عملت النقابات على مقاومة أشكال العنف صادر بحقها وحق الشعب السوداني من النظام العسكري والذي في بدايته التي اتصف بالاشتراكية وميوله نحو اليسار السياسي فقد وجد الدعم والتأييد من النقابات وذلك بوجود بعض كوادر اليسار والحزب الشيوعي مع النظام العسكري وقد خرجوا في موكب مؤيدين للانقلاب ولكن الود بين النقابات والنظام العسكري لم يدم طويلا خاصة بعد أحداث(1971 م)

والتطورات التي حدثت في تلك الفترة مما جعل النظام العسكري يصدر قرارات بحل النقابات العمالية والمهنية وجميع التنظيمات التي يوجد فيها الشيوعيين ، وعليه يمكن القول أن الفترة الاولى لحكومة مايو كانت خصبة للعمل النقابي ولكن تطورات عام (1971م) جعلت نظام مايو يضيق الخناق على النقابات والتي لم تستسلم (منصور . م ، 2021م . ص 25)

ولكي يحاصر النظام الحاكم هذه الاضرابات أصدر قانون الإعدام لكل من يقوم بإضراب أو يدعو له

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولكن مع دخول البلاد في ضائقة اقتصادية ولجوء النظام الحاكم لتنفيذ سياسة التقشف وتقليل الدعم الحكومية على السلع ، فقد خرج الطلاب من جامعة أم درمان الإسلامية في موكب صاخب ضد سياسات الحكومة الاقتصادية ومن هنا أصبحت الظروف السياسية والاقتصادية ملائمة لتتقدم النقابات من أجل قيادة الجماهير ، حيث أصبحت قاعدة المعارضة للنظام واسعة وكبيرة على الساحة السياسية والاجتماعية والنقابية ، وفي أواخر شهر يناير (1985م) ، بادرت هيئة أساتذة جامعة الخرطوم بالتعاون مع نقابة المحاميين ونقابة الأطباء بقيام موكب ضد سياسات النظام التعسفية التي ابتدعها النظام الحاكم ومنها قوانين الطوارئ وعمليات الإعدام العشوائية ثم تحول هدف الموكب الى اسقاط النظام الحاكم وقد انضمت نقابات أخرى وتم تسمية هذا الجسم بالتجمع النقابي وأصبح يضم اغلب نقابات في السودان . الجدير بالذكر أن اتحادات المزارعين لم تكن من ضمن نقابات التجمع ، وكانت أبرز أهداف التجمع النقابي هي اسقاط النظام الحاكم واستعادة الحكم الديموقراطي في البلاد والتي انتظمت في حراك ثوري ضد النظام ، وفي (26 مارس 1985م) حيث خرج الطلاب في مظاهرة جماهيرية مطالبة بإسقاط النظام فتعاملت معها الشرطة باستخدام العنف مما ادى الى مقتل عدد من الطلاب ، فما كان من نقابة الأطباء والتي أعلنت رفضها لقتل الطلاب ثم أعلنت اضرابها عن العمل وطرحت فكرة العصيان المدني الشامل في البلاد ، وجدت هذه الفكرة القبول من ممثلي النقابات ووافقوا على تنفيذ الإضراب الشامل ، على أن يتم تسيير موكب الى القصر الجمهوري لتسليم مذكرة تطالب بتنحي النظام الحاكم ، ثم عملت النقابات على توزيع البيانات على كل أنحاء السودان ثم خرج موكب النقابات المهنية في يوم الأربعاء 3 أبريل(1985م) والذي انضمت اليه جماهير الشعب السوداني وأعلنوا تصعيد الانتفاضة والاضراب الشامل الى حين سقوط النظام ، وازاء ذلك التصعيد الجماهيري أعلنت الحكومة تكوين لجنة لمراجعة السياسات الاقتصادية وتخفيض الأسعار ، ولكن أعضاء التجمع النقابي لم يتراجعوا عن مطالبتهم الا بسقوط النظام الحاكم ، كما أعلنوا مواصلة الضغط الجماهيري وقد تسارعت الأحداث على الشارع مما جعل القوات المسلحة تعلن اعفاء الرئيس والانحياز لمطالب الثورة الشعبية في يوم (6 ابريل 1985م).

ثورة اكتوبر (1964 م): .

الحدث الرئيس لهذه الثورة كان عبارة عن حدث ظنه البعض أنه حدث عابر لم يعتقد أنه سوف يكون

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سببا في اشعال ثورة في البلاد ، وذلك عندما أعلن طلاب جامعة الخرطوم عن قيام ندوة سياسية لمناقشة قضية جنوب السودان وذلك عندما زادت الأوضاع سوء بسبب سياسات الحكومة تجاه قضية الجنوب ، و يعتبر الطلاب أن الحكومة فشلت في ايجاد حلول سلمية للقضية فاختارت العنف والحرب للحل ، واعتبروا ذلك واحد من أوجه فشل الحكم العسكري القائم .

أسباب قيام ثورة اكتوبر (1964 م).

لم يكن حكم العسكر أفضل بأي حال من الحكم المدني ولم يحقق الاستقرار المنشود ، فأول ما قام به الحكم العسكري هو اعتقال السياسيين وقادة الأحزاب وبعض العسكريين الذين حاولوا الانقلاب على حكومة إبراهيم عبود ، حيث حدثت ثلاث محاولات انقلابية ، أما السياسيون فقد عارضوا الانقلاب وكونوا ما يعرف بالجبهة الوطنية المتحدة ، فواصلت الحكومة حملة الاعتقالات

أعلن الحزب الشيوعي معارضة للانقلاب من يومه الأول وازاء تلك الأحداث عم السخط كل القادة السياسيين فقدموا مذكرة للحكومة مطالبين فيها بعودة الحكم المدني وعودة الجيش الى ثكناته ، ولكن كانت خطة الحكومة تصفية الحركة الديموقراطية ، فرد اتحاد العمال بأول مظاهرة ضد الحكم العسكري ، وعلى اثر ذلك قررت الحكومة تجميد عمل الاتحاد المهني والنقابات ، وقد انضم الى صفوف المعارضة طلاب جامعة الخرطوم وأعلنوا رفضهم لمصادرة الحريات ، فاعتقلت الحكومة أعضاء لجنة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وتولى رئيس الدولة ادارة الجامعة مما أدى الى انضمام أساتذة الجامعة الى المعارضة ، وأيضا أجج النظام المشاكل في الجنوب حيث قام بتغيير عطلة آخر الأسبوع من يوم الأحد الى يوم الجمعة ، وعمل على أسلمة وتعريب الجنوب وطرد الجمعيات التبشيرية وتقييد صلاة المسيحيين داخل الكنيسة وفي تلك الظروف أصر طلاب جامعة الخرطوم الحصول على تصريح لقيام ندوة بعنوان التقييم العلمي لمسألة الجنوب ، ولكن رفضت الحكومة قيام الندوة وأصر الطلاب على قيامها مهما كلف الأمر وذلك بدافع أنهم طبقة مهمة من المجتمع السوداني ولها دور مهم في مناقشة أهم قضية تهم الشارع السوداني ، وقد فشل النظام الحاكم في ايجاد الحلول المناسبة لها . (2) (منصور . م 2021م ، ص 27)

ولكن عند بداية الندوة والتي كانت في داخلية البركس (ثكنات الجيش البريطاني سابقا) تدخلت الشرطة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفرقت الطلاب بالقوة وأطلقت النار عليهم مما أدي الى مقتل أحدهم وهو الطالب أحمد القرشي طه *عضو رابطة الطلاب الشيوعيين ، ومن هذا الحدث اندلعت المظاهرات ضد الحكومة ، وكان أساسها طلاب وأساتذة جامعة الخرطوم ، وقد زادت حدة هذه المظاهرات بصورة أكبر عند تشييع جثمان الطالب أحمد القرشي الى قرية القراصة بالنيل الأبيض ، حيث انضمت إليهم منظمات أخرى ، وكان ذلك في 12 اكتوبر (1964 م) وكانت الشرارة الأولي لقيام الثورة ضد الحكم العسكري وذلك بعد الانتهاء من التشييع تم الإعلان عن قيام تجمع جماهيري أمام مبني القضاء في يوم 24 وأطلق عليه اسم جبهة الهيئات والتي انضمت إليها النقابات المهنية والعمالية والقضاة والمحامين وأساتذة جامعة الخرطوم ، ووصل في نفس اليوم وفد من مزارعي الجزيرة وأعلن انضمامه الى جبهة الهيئات التي تولت إدارة الأحداث في تلك الفترة والتي أصبح يضيق الخناق فيها على الحكومة وخاصة بعد زيادة المظاهرات واشتداد الاضراب السياسي والعصيان المدني بعد انضمام النقابات الى جبهة الهيئات ، كما أن الشرطة قد زادت من استخدام العنف .

اما الأحزاب السياسية فلم يكن لها أي دور في تلك الأحداث ، كل ذلك كان تحت ادارة قوى المهنيين ، وكل الذي فعلته الأحزاب في تلك الفترة كونت جسم باسم الجبهة الوطنية وذلك من أجل خلق توازن سياسي لها مع جبهة الهيئات ، ولكن كانت الغلبة لصالح جبهة الهيئات وبفعل ذلك فقد شل الاضراب الحياة في الخرطوم والمدن الرئيسية في البلاد (خالد . م 1971 م)

عجز النظام العسكري القائم في التعامل مع الاضراب العام وذلك عندما تدخل صغار ضباط المؤسسة العسكرية الى جانب الاضراب وقد منعوا أفراد المؤسسة من استخدام العنف ضد المتظاهرين ، وقد كونوا تنظيما عرف بالضباط الأحرار . ومن هنا وجد المتظاهرون سندا سهل عليهم عملية مواصلة الاضراب والمظاهرات ، وبذلك زاد التدافع الثوري ضد الحكومة والذي كان محركه الأساسي ندوة طلاب جامعة الخرطوم والتي لم تحسن الحكومة التعامل مع الطلاب وقد تسارعت الأحداث الى أن وصلت الى مرحلة التحالفات السياسية والمهنية المدعومة من الضباط الأحرار، فكانت كل الأحداث على الساحة تعني أن نهاية النظام العسكري الحاكم قد أوشكت على أن يحل محله نظام حكم انتقالي وبعد زيادة الضغط على النظام وافق إبراهيم عبود على التنازل من السلطة وقد اختار هذا الخيار كي لا يدخل في صدام مع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشعب

سلم السلطة لحكومة الفترة الانتقالية والتي كانت بقيادة سر الختم الخليفة * والذي كان يعمل معلما ليصبح رئيس الفترة الانتقالية .

وثورة اكتوبر (1964 م) والتي دار حولها جدل هل هي ثورة شعبية أم انتفاضة على الحكم العسكري ؟ ثم هل هي من صنع جماعة الإخوان المسلمين أم من صنع الحزب الشيوعي ؟ ولكن قد ابتعد الاخوان المسلمون والحزب الشيوعي من فكرة صناعة ثورة اكتوبر وذلك عندما تشاركوا الحكم مع حكومة مايو والاخوان المسلمين فد صنعوا قوانين سبتمبر ، كما أن وصفها بأنها انتفاضة قد أصبح غير واقعي ، وذلك لأن ثورة اكتوبر أصبحت إرث للثورات اللاحقة ، وأصبحت المرتكز الأساسي لقيام ثورة أبريل (1985م) ، كما أن ثورة أكتوبر لم تكن رفضا فقط للحكم العسكري ، وإنما كانت رفضا للفكر السياسي التقليدي الذي أرسي دعائم الاستقلال في السودان حيث تحول حكم السودان من الاستعمار الاجنبي الى حكم قيادات دينية وطائفية ، كما أنها كانت ثورة قومية دعت لها تنظيمات نقابية وطلابية بهدف مناقشة قضية قومية وهي قضية جنوب السودان ومناقشة أسباب فشل الحكم العسكري في التعامل معها ، كما أنها تمت الدعوة لها بعيدا عن التنظيمات السياسية والتي كانت لا تتفق على أي من الأهداف القومية وذلك لأن لكل حزب فكرة مختلفة عن الآخر ، ثورة اكتوبر (1964م) كانت قومية من حيث طرحها لحل قضية جنوب السودان . (القدال . م 1999م ص 133)

– أنها ثورة وليست انتفاضة لأنها أصبحت إرث ثوري في السودان ، فهي تطور ثوري للشعب السوداني لم يصنعها اي حزب وكانت ضد القيادات التقليدية للأحزاب السياسية – عملت الأحزاب التقليدية على هزيمة أفكار ثورة اكتوبر وذلك من خلال سحب الشرعية من جبهة الهيئات والتي كانت تضم الحزب الشيوعي والطلبة والضباط الاحرار وبذلك اضعفت الجبهة الداعمة لرئيس الحكومة الانتقالية مما جعله يتجه للعمل مع الاحزاب التقليدية والتي لها قواعد طائفية وايضا طالبت الاحزاب التقليدية بقيام الانتخابات علي عكس رؤية جبهة الهيئات والتي كانت ترغب في امتداد فترة الحكومة الانتقالية بهدف تفكيك دولة ابراهيم عبود وعمل اصلاحات جزرية والبحث عن حلول سياسية لمشكلة جنوب السودان ولذلك عملت الاحزاب التقليدية علي قيام الانتخابات ، كما عملت علي عرقلة جهود حل مشكلة الجنوب من خلال

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اهمال مخرجات مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثني عشر والتي عملت علي ايجاد حلول لمشكلة جنوب السودان .

ثورة ابريل 1985م :-

لم تكن ثورة ابريل 1985م مجرد انتفاضة شعبية عفوية بل كانت محصلة عمل نقابي طويل حيث تولت النقابات فيه عملية اسقاط النظام في ظل غياب الاحزاب السياسية بسبب عنف نظام مايو ، حيث برز تنظيم التجمع النقابي والذي يضم النقابات والاتحادات المهنية مستفيدا من غضب الجماهير من الغلاء المعيشي وعمل قادة التجمع النقابي علي توجيه ذلك الغضب الي مشروع وطني لاسقاط الحكم العسكري الذي خلق ازمات مركبة من عدة جوانب واهمها الجانب الاقتصادي حيث فرض صندوق النقد الدولي سياسات تقشف ادت الي ارتفاع اسعار الخبز والوقود والدواء ، ثم في الجانب السياسي فقد اصدر جعفر نميري قوانين سبتمبر 1983م والتي عرفت بقوانين الشريعة الاسلامية مما ادي الي اشتعال الحرب مجددا في جنوب السودان ومن الازمات ايضا انتشار الفساد الاداري وتدهورت الخدمات وامام هذا الواقع تحولت النقابات من اجسام مطلبية الي معارضة سياسية هدفها اسقاط نظام الحكم العسكري وتم تكوين جسم عرف التجمع النقابي وقد ضم كلا من نقابات الاطباء ونقابة المحاميين واتحاد المعلمين ونقابة المهندسين واتحاد الصحفيين واتحاد عمال السودان .(ابراهيم . م 2014 م ص 25)

ثم اعلن التجمع النقابي عن الميثاق الوطني والذي اصبح وثيقة لثورة ابريل 1985م حيث اصبح دستور مؤقت للسودان في تلك الفترة حيث انه لم يشمل أي من المطالب الفئوية وتضمن البنود التالية :-

الغاء قوانين سبتمبر 1983م والعودة لسيادة القانون .

اطلاق كافة الحريات العامة وحرية الصحافة وحرية التعبير .

استقلال القضاء والغاء المحاكم الاستثنائية .

قيام نظام ديمقراطي تعددي يقوم علي انتخابات حرة .

حل مشكلة جنوب السودان عبر مؤتمر دستوري والحكم الذاتي .

معالجة الازمة الاقتصادية .

رفع حالة الطوارئ .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ودخل هذا الميثاق حيز التنفيذ في 6 ابريل وقد اعطي الحراك الشعبية شرعية وطنية مما جعل النقابات تتحدث باسم الشعب كله بدلا من الصفة الفئوية المهنية . (حملاوي . ح 1989)

اليات اسقاط النظام :-

الاضراب والعصيان المدني :-

نفذت النقابات خطة القيام بالإضرابات والتي اصابت الدولة بشلل تام ، وذلك عندما توقفت المستشفيات بعد اضراب الاطباء واضرب المحامون والقضاء وبذلك تعطلت العدالة ، كما توقفت المدارس بعد اضراب الاساتذة وايضا توقفت البنوك والمواصلات والموانئ ولم يتوقف التجمع النقابي عند ذلك بل عمل علي اخراج موكب العمال والذي استطاع الوصول الي مبني الاذاعة والتلفزيون بثوا بيانات الثورة (عثمان . س 2014 م)

كما فتحوا سجن كوبر واطلقوا سراح المعتقلين السياسيين وقد نجحت القيادة النقابية في ضبط الشارع ومنع الانفلات مما اكسب الثورة طابعا سلميا من غير اضرار تذكر

انحياز الجيش للثورة :-

بينما كان الرئيس جعفر محمد نميري في زيارة للولايات المتحدة الامريكية وعند عودته وجد ان وزير دفاعه قد اعلن انحياز الجيش لمطالب الشعب و للثورة في يوم 6 ابريل مما جعل الرئيس النميري يتوجه الي القاهرة وقد اعلن وزير الدفاع عبد الرحمن سوار الدهب بيان رقم 1 سقوط النظام وتشكيل المجلس العسكري الانتقالي واعلن مدة حكمه عام واحد وان طبيعة الحكم سوف تكون بالتشاور مع قوي المعارضة

الحكومة الانتقالية :-

اسندت رئاسة الوزراء للسيد الجزولي دفع الله وقد عملت حكومته علي تنفيذ اغلب بنود الميثاق الوطني الذي وضعه قادة النقابات حيث عملت الاتي .

حل جهاز امن الدولة ومحاكم الطوارئ .

فصل 400 ضابط امن من مواقعهم .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الغاء قوانين سبتمبر 1983م والدعوة لقيام المؤتمر الدستوري .

اطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة المفصولين الي الخدمة .

*وتوكد تجربة ابريل 1985م عدة حقائق .

وحدة النقابات في جبهة واحدة يضاعف قوتها عدة مرات .

ربط المطالب المهنية بالمشروع الوطني تجعل الشعب يؤيد النقابات .

يمكن هزيمة نظام القمع العسكري بالأضراب السلمي .

وبذلك كانت ثورة ابريل 1985م انتصارا للعمل المهني والنقابي واثبتت ان عندما يتحد المهنيون يستطيعون هزيمة النظام العسكري وحتي عندما لم تكتمل الفترة الانتقالية ولم تحقق كل اهدفها فقد اصبح الميثاق الوطني واضراب 6 ابريل مرجعا اساسيا لكل من اراد اسقاط حكم عسكري في السودان .

مقارنة بين ثورتي اكتوبر 1964 م وابريل 1985م :-

اوجه الشبه والاختلاف :-

اولا .السياق التاريخي لكل ثورة :-

– ثورة اكتوبر 1964 م جاءت بعد 6 سنوات من الحكم العسكري بقيادة الفريق ابراهيم عبود حيث تميز بنظام حكم عسكري صارم وتأزم قضية جنوب السودان والتي كانت السبب المباشر في قيام ثورة اكتوبر بعد مقتل الطالب احمد القرشي في ندوة في جامعة الخرطوم في يوم 21 اكتوبر 1964م وفي يوم 26 اكتوبر اعلنت جبهة الهيئات الاضراب السياسي وفي يوم 27 اكتوبر تنازل الفريق ابراهيم عبود عن السلطة . (independent Arabic ، 2019 م)

– ثورة ابريل 1985م جاءت بعد حكم عسكري دام لمدة ست عشرة عام بقيادة جعفر محمد نميري وعرف بنظام حكومة مايو وقد واجهت ثلاث ازمات كبيرة اولها ازمة اقتصادية بسبب سياسات صندوق النقد الدولي والازمة الثانية كانت سياسية وسببها اعلان النظام تطبيق قوانين سبتمبر 1983م والتي تعني تطبيق الشريعة الاسلامية والازمة الثالثة ازمة عسكرية وهي اشتعال الحرب في جنوب السودان بسبب اعلان الحكومة لقوانين سبتمبر 1983 م ، بدأ الحراك الثوري في مارس 1985 م بإعلان الاضرابات الفئوية بقيادة التجمع النقابي والذي اعلن الميثاق الوطني في 5 ابريل ثم الدخول في الاضراب الشامل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يوم 6 ابريل 1985م بالتزامن مع عودة نميري من امريكا . (دفع الله . ا . 2003 م . ص 6)

ثانيا . اوجه الشبه :-

1 – وحدة النقابات بهدف تغيير النظام .

في الثورتين ظهرت النقابات كبديل للأحزاب السياسية المحظورة من قبل النظام الحاكم فكانت في اكتوبر 1964م باسم جبهة الهيئات وضمت تحاد عمال السودان ، نقابة المحامين خريجي جامعة الخرطوم وفي ابريل تطورت الفكرة واخذت اسم التجمع النقابي وضمت قطاعات اوسع من النقابات الاطباء ، المهندسين ، المعلمين ، الصحفيين والقضاة وقد اتخذت النقابات الدور السياسي التنظيمي بهدف اسقاط نظام الحكم .

2 – الاضراب السياسي .

اعتمدت النقابات علي الاضراب الشامل في الثورتين من اجل شل الدولة حيث كان في ثورة اكتوبر اضراب عمال السكة حديد والمواصلات ولكن في ثورة ابريل 1985م كان اشمل حيث انضم الي الاضراب الاطباء والقضاة وموظفي البنوك والموانئ والمعلمين وكان ذلك بهدف ارسال رسالة بان النظام لا يستطيع ادارة الدولة بدون المهنيين

3 – الطابع السلمي .

اتسم الحراك الثوري بالسلمية في الثورتين وبالرغم سقوط عدد من القتلي الا ان القيادة النقابية قد نجحت في جعل الحراك سلمي حيث كانت البيانات تدعو الي الانضباط وعدم التعدي علي ممتلكات العامة والخاصة .

4 – انحياز الجيش للثورة .

في الثورتين انحاز الجيش للثورة ومطالب الشعب ، حيث تم في ثورة اكتوبر تسليم السلطة المدنيين بواسطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفي ثورة ابريل اصدر عبد الرحمن سوار الذهب بيانا التزم فيه فترة انتقالية مدتها عام وتسليم السلطة للمدنيين .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5- المطالب المشتركة .

كانت المطالب شبه المتطابقة في الثورتين فكانت اطلاق الحريات واستقلال القضاء حل مشكلة الجنوب وقيام انتخابات حرة وقيام حكم مدني ديموقراطي .

ثالثا . اوجه الاختلاف بين الثورتين . .(Wikpedia.seocnd.sudanese.civil.enwikipedia.orG)

1 – التنظيم والتخطيط .

ثورة اكتوبر 1964 م كانت اقرب للانتفاضة العفوية حيث كانت رد فعل علي مقتل طالب بجامعة الخرطوم ، اما ثورة ابريل 1985م كانت عمل مؤسس استمر لشهور ثم اصدرت ميثاق اصبح خارطة طريق للحكم بعد سقوط حكم نميري وهذا الميثاق اكسب تجمع النقابي شرعية سياسية اكبر .

2 – طبيعة النظام الحاكم قبل الثورة .

واجهت ثورة اكتوبر نظاما محافظا لم يمس الدين او الهوية اما ثورة ابريل فقد واجهت نظاما شموليا وايديولوجيا طبق الشريعة الاسلامية عمل علي قمع الاحزاب السياسية لمدة ست عشرة عام ودخل في حرب اهلية في الجنوب ووقع علي سياسات صندق النقد الدولي لذلك كانت الثورة في ابريل اقوي واعمق من ثورة اكتوبر .

3 – دور الاعلام .

في ثورة اكتوبر اعمدت النقابات علي المنشورات والاذاعة وفي ابريل سيطر المتظاهرون علي الاذاعة والتلفزيون وبثوا بياناتهم كما تم اطلاق سراح المعتقلين من سجن كوبر كحدث رمزي للثورة .

4 – عدد الشهداء .

تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش وثق مقتل عشرة اشخاص في ثورة ابريل بينما العدد كان اقل في ثورة اكتوبر

5 – العامل الاقتصادي .

ثورة اكتوبر كانت ثورة حريات في مقامها الاول بينما ثورة ابريل كانت ثورة جياع بسبب سياسات صندوق النقد الدولي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6 الفشل المشترك .

السبب المباشر لسقوط الديمقراطية في المرتين هو اتفاق الاحزاب علي تقاسم السلطة واستبعاد الشارع الثوري والنقابات .ولكن هنالك من يقول ان دخول النقابات في العمل السياسي خطاء ،ولان عمل النقابات مرهون بحقيق اهداف منسوبيها من العمال ، ثم ان دخولها في المجال السياسي يسمح باستخدامها من الاحزاب كما فعل الحزب الشيوعي والذي كان يستخدمها من اجل الكيد السياسي وذلك بتنفيذ النقابات للإضرابات عن العمل ليست بهدف المطالب العمالية وانما بهدف احراج الحكومة كما فعل ذلك الحزب الشيوعي وقد تبعته في ذلك حكومة الجبهة الاسلامية ابان فترة حكمها ومن هنا تم تسيس العمل النقابي . (حمد ، مقابلة شخصية ، 7 مارس 2026 م)

الخاتمة :-

توصلت هذه الدراسة الي ان ثورة اكتوبر 1964 م كانت الاساس الذي انطلقت منه ثورة ابريل 1985م حيث عملت علي تطوير ادوات العمل الثوري في السودان والثورتان اثبتتا علي ان ادوات العصيان المدني يمكنهما اسقاط الحكم العسكري وهي نمازج ابتكرها قادة النقابات في السودان ولكن المفارقة ظهرت بعد نجاح اسقاط الحكم العسكري الفشل في قيام الحكم الديمقراطي

النتائج :

توصلت الدراسة الي ان

– النقابات والاتحادات المهنية هي القوة الحقيقية في اسقاط النظامين العسكريين .

– اختلفت القيادة النقابية في الثورتين حيث في ثورة كتوبر كانت سياسية نقابية واما في ثورة ابريل كانت القيادة نقابية فقط .

– العصيان المدني والاضراب السياسي الشامل اثبت فعاليته في شل الدولة ودي الي اسقاط النظامين .

– وجود ميثاق وطني في ثورة ابريل اكسبها شرعية اكبر .

– فشل التجربتين الديمقراطيتين بنفس الاسباب تقريبا .

– لم تسقط الحكومتين الا بعد انحياز الجيش الي مطالب الشعب .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات :-

بناء علي نتائج ثورتي اكتوبر 1964 م وابريل 1985 م توصي الدراسة بالاتي .

- يجب اشراك النقابات في ادارة الفترة الانتقالية .
- اضافة تجربتي ثورة اكتوبر وثورة ابريل الي مادة التربية الوطنية .

– يجب اصدار قانون يضمن استقلال النقابات كما يضمن ديمقراطية العمل النقابي ويحميها من الحل .

– انشاء مركز قومي لحفظ وقائع الثورات والدور الكبير الذي قامت به النقابات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع :-

1 – احمد الفيل ، مدخل تمهيدي للنقابات والتعاونيات بالسودان ، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، ط1 ، 20019م .

2 – الحاج عبدالرحمن الحاج ، ملامح من تاريخ الحركة النقابية في السودان ، مؤسسة فريدريش ابير الالمانية ، 2001 م

3 الجزولي دفع الله ، مذكرات الفترة الانتقالية 1985 – 1986 م ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2003 –

4– ملاذ بشير منصور ، دور التجمعات النقابية في قيام الثورات الشعبية في السودان (1964 – 2019 م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدوحة للدراسات العليا ، قطر ، 2017 م .

4 محمد سعيد القدال ، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي ، نصف قرن من الزمان ، دار الفأرابي للنشر ، لبنان ن بيروت ، ط1 1999م . 5–

حسام حملاوي ، السودان الشمال والجنوب ثورة ، ورقة بحث منشورة 8 مايو 1998م

6 – محمد المكي ابراهيم ، اكتوبر نار الامل ورماد الخيبة ، مدارك للطباعة والخدمات ، الخرطوم ، ط1 ، 20144 م ص ،2 7

Wikpedia.seocnd.sudanese.civil.enwikipedia.orG.- تمت الزيارة في 20 ابريل 2026 م

8 سام عبد العزيز عثمان ، حتي لا نكرر اخطاء انتفاضة ابريل 1985م ، سودانيز اون لاين 2014م . Sudanese online .com تمت الزيارة 20 ابريل 2026م .

9 - منصور خالد ، ثورة اكتوبر 1964 م . دار المستقبل للطباعة والنشر . بيروت ، 1971 م 10- independent Arabic ذكري

في السودان ، انتفاضة ابريل 1985 م . هل يعيد التاريخ نفسة وتسقط الاحتجاجات البشير ، 25 مارس 2019 م ، تمت الزيارة 20 ابريل 2026 م

11 – مقابلة اجريت مع النور حمد ، نيروبي ، الخميس ، 7مارس 2026 م الساعة الرابعة والنصف ، الزمن نصف ساعة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقاصد المعاملات المالية في شركة العنان

Objectives of Financial Transactions in Shirkat al-Inan

إعداد الباحثين:

محمد سلامة فريح أبو صبيح

(باحث في برنامج دكتوراة الفقه وأصوله المشترك بين جامعات القدس والخليل والنجاح)

أ.د. محمد مطلق محمد عساف

(بروفيسور في الفقه وأصوله، رئيس قسم الفقه والتشريع، جامعة القدس، فلسطين)

m.assaf@staff.alquds.edu

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع المقاصد الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية في شركة العنان، وقد هدف البحث للتعرف على مقاصد المعاملات المالية في شركة العنان؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم شركة العنان والأحكام الفقهية المتعلقة بها، والمبحث الثاني تحدث عن مفهوم المقاصد الشرعية ومفهوم المال وبيان نظرة الشريعة الإسلامية للمال، وإيضاح المقاصد الشرعية المتعلقة بالمال وهي حفظه ورواجه ووضوحه والعدل فيه، وجاء المبحث الثالث لبيان هذه المقاصد المتعلقة بالمال في شركة العنان، حيث تبين أن شركة العنان إحدى طرق استثمار المال وتنميته، وتتحقق فيها مقاصد المعاملات المالية.

الكلمات المفتاحية:

شركة العنان، المقاصد، المعاملات المالية.

Abstract:

This study examines the objectives of financial transactions in Shirkat al-Inan (Inan Partnership). It aims to identify the objectives underlying financial transactions within this type of partnership through three main sections. The first section discusses the concept of Shirkat al-Inan and the Islamic jurisprudential rulings related to it. The second section explores the concept of Maqasid al-Shariah (the objectives of Islamic law), the concept of wealth, and the Islamic perspective on wealth. It also highlights the key Sharia objectives related to wealth, namely its protection, circulation, transparency, and fairness. The third section examines how these objectives are realized within Shirkat al-Inan. The study concludes that Shirkat al-Inan is an effective means of investing and developing wealth and that it fulfills the objectives of financial transactions recognized in Islamic law.

Keywords:

Shirkat al-Inan, Maqasid al-Shariah, Financial Transactions.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن من أشرف الأمور الاشتغال بالعلم الشرعي، لا سيما علم الفقه الذي به تتحقق مصلحة العباد وإقامة شرع الله، ويزداد شرفاً إذا كانت دراسة الفقه مرتبطة بالمقاصد الشرعية.

لقد حظي موضوع المقاصد الشرعية بكثير من الدراسات ما بين تأصيل وتقعيد وشرح وتمثيل، وغيرها، فكل دراسة تطرق باباً، ومن ذلك ما يتعلق بالمقاصد الخاصة المتعلقة بدراسة المقاصد الشرعية في باب من أبواب الفقه كالمعاملات المالية، أو أبواب النكاح، وهذه طريقة لها ميزات كثيرة، منها الجمع بين الدراسة النظرية للمقاصد والتطبيق العملي، وفي ضوء ذلك جاء هذا البحث بعنوان "مقاصد المعاملات المالية في شركة العنان".

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي شركة العنان وما هي أهم الأحكام المتعلقة بها؟
2. ما مفهوم المقاصد الشرعية وما علاقتها بالمال؟
3. كيف يمكن تطبيق مقاصد المعاملات المالية في أحكام شركة العنان؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. التعرف على أهم أحكام شركة العنان في الفقه الإسلامي.
2. التعرف على مفهوم المقاصد الشرعية وعلاقتها بالمال.
3. بيان مقاصد المعاملات المالية في شركة العنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع الأمور التالية:

1. أهمية موضوع المقاصد الشرعية، إذ تظهر به محاسن الشريعة في تشريعاتها.
2. عدم وجود دراسة تفصيلية عن المقاصد الشرعية المتعلقة بالمال في شركة العنان.

منهجية البحث:

تم اتباع المنهجين: الوصفي والتحليلي، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي، وذلك بالقراءة المتأنية للمقاصد المتعلقة بشركة العنان مع الالتزام بالإجراءات التالية:

1. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب الله بذكر اسم السورة ورقم الآية.
2. عزو الأحاديث الشريفة إلى مصادرها الأصلية، إن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، فإن لم يكن فيهما قمت بتخريجه من أهم المصادر التي ذكرته كالسنن الأربعة، وبيان الحكم عليه من حيث الصحة والضعف.
3. توثيق المعلومات من المصادر المعتمدة.
4. شرح المفردات والمصطلحات التي بحاجه إلى توضيح.
5. التزمت أن يكون الجانب الفقهي عن شركة العنان من المذهب الشافعي.

الدراسات السابقة

تناولت كتب الفقه شركة العِنان ضمن الحديث عن أنواع الشركات، ومن الدراسات المعاصرة التي أفردت للحديث عن شركة العنان:

الدراسة الأولى: رسالة دكتوراة بعنوان "شركة العِنان في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة"، تأليف إبراهيم فاضل الدبو، مكتبة الأقصى، عمان، الطبعة الأولى، 1983.

الدراسة الثانية: بحث بعنوان "الربح في شركة العِنان: حقيقته وشروطه وكيفية تقسيمه في الفقه الإسلامي"، د. علي عبد الله أبو يحيى ود. أحمد شحدة أبو سرحان، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد 43، 2010.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة الثالثة: بحث بعنوان "حقيقة شركة العِنان وشروط صحتها في الفقه الإسلامي"، د. هاني باصلعة، مجلة بحوث كلية الآداب، العدد 117، 2019.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسات الجانب الفقهي لشركة العِنان، ولم تتطرق إلى المقاصد الشرعية فيها، بينما جاءت الدراسة الحالية للحديث عن المقاصد الشرعية في شركة العِنان.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وثلاثة مباحث وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم شركة العنان ودليل مشروعيتها وأركانها.

المطلب الأول: مفهوم شركة العنان.

المطلب الثاني: دليل مشروعية الشركة العنان.

المطلب الثالث: أركان شركة العنان.

المبحث الثاني: المقاصد الشرعية المتعلقة بالمال.

المطلب الأول: مفهوم المقاصد الشرعية.

المطلب الثاني: مفهوم المال.

المطلب الثالث: نظرة الشريعة الإسلامية للمال.

المطلب الرابع: مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال.

المبحث الثالث: مقاصد المعاملات المالية في شركة العنان.

المطلب الأول: مقصد الرواج والوضوح.

المطلب الثاني: مقصد حفظ المال وثباته.

المطلب الثالث: مقصد العدل في المال.

المبحث الأول: مفهوم شركة العنان ودليل مشروعيتها وأركانها

المطلب الأول: مفهوم شركة العنان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشركة لغة: "الشين والراء والكاف أصلان، أحدهما يدل على مقارنة وخلاف انفراد، والآخر يدل على امتداد واستقامة فالأول الشركة، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما"[1].

الشركة في الاصطلاح تطلق على: "اختلاط النصيبين فصاعدا، بحيث لا يتميز، ثم أطلق اسم الشركة على العقد وإن لم يوجد اختلاط النصيبين"[2].

العنان في اللغة: من مادة ع ن ن: يقال عنّ له كذا يعن أي عرض واعترض، والعنان للفرس وجمعه أعنة...وعنّ الفرس حبسه بعنانه [3] قال ابن الأعرابي: شارك فلان فلانا شركة عنان، وهو أن يعن لبعض ما في يده فيشاركه فيه، أي يعرض"[4].

شركة العنان اصطلاحاً: عرفها الخطيب الشربيني: "هي أن يشتركا في مال لهم ليتجرا فيه"[5].

فهي: أن يخرج كل واحد منهما مالا مثل مال وهي أن يشتركا في مال لهم ليتجرا فيه صاحبه ويخلطاه فلا يتميز ويإذن كل واحد منهما لصاحبه أن يتجر بالمال فيما رأى من صنوف الأمتعة على أن يكون الربح بينهما على قدر المالين والخسران كذلك[6].

وسبب تسمية شركة العنان بهذا الاسم؛ لأنه ظهر وعنّ لكل من الشريكين مال صاحبه فشاركه فيه، أو لأنها أظهر الأنواع؛ لأن جوازها ظاهر، أو من عنان السماء أي سحابه؛ لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها ولهذا اتفقوا على صحتها.

---

[1] ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، مادة (شرك)، 265/3.

[2] الجرجاني، علي، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م، 126.

[3] الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، مادة (ع ن ن)، 220.

[4] ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة 20/4.

[5] الشربيني، محمد بن أحمد مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ، 223/3.

[6] الماوردي، علي بن محمد، الحاوي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٩ م، 473/6.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقيل من عنان الدابة بكسر العين لاستواء الشريكين في ولاية التصرف والفسخ واستحقاق الربح بقدر المالين كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل منهما الآخر التصرف كما يشاء كمنع العنان الدابة أو لمنع الشريك نفسه من التصرف في المشترك وهو مطلق التصرف في سائر أمواله كمنع الآخذ لعنان الدابة إحدى يديه من استعمالها كيف شاء، ويده الأخرى مطلقة يستعملها كيف شاء[1].

المطلب الثاني: دليل مشروعية شركة العنان

ثبتت مشروعية شركة العنان بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والمعقول.

أولا: القرآن الكريم:

1. قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ [2]

وجه الدلالة في الآية: دلت الآية على اشتراكهم في الثلث[3].

2. قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[4]

والخلطاء هم الشركاء وهذا دليل على جواز الشركة[5]، وهذا من شرع من قبلنا، ولكن يستأنس به.

ثانياً: السنة النبوية

وردت عدة أحاديث في السنية النبوية تدل على مشروعية الشركة عموماً ومنها شركة العنان منها:

---

[1] الأنصاري، زكريا بن محمد، أسنى المطالب، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ، 253/2، ابن قاضي شهبة، بداية المحتاج، محمد بن أبي بكر، عنى به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م، 240/2.

[2] سورة النساء، الآية 12.

[3] الماوردي، الحاوي، 469/6

[4] سورة ص، الآية 24.

[5] الماوردي، الحاوي 469/6.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحديث الأول: عن سليمان بن أبي مسلم قال: "سألت أبا المنهال، عن الصرف يدا بيد، فقال: اشتريت أنا وشريك لي شيئا يدا بيد ونسيئة، فجاءنا البراء بن عازب فسألناه، فقال: فعلت أنا وشريكي زيد بن أرقم، وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: ما كان يدا بيد فخذوه، وما كان نسيئة فذروه"[1].

الحديث الثاني: عن السائب بن أبي السائب، أنه كان يشارك رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح جاءه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " مرحبا بأخي، وشريكي كان لا يداري، ولا يماري"[2].

وجه الدلالة: هذه الأحاديث بمجموعها تدل على جواز الشركة ومشروعيتها، وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم للعمل بها والثناء على الشريك الأمين.

ثالثاً: الإجماع:

قال ابن المنذر: "أجمع أهل العلم على أن الشركة الصحيحة"[3].

وقال الدميري: "وشركة العنان صحيحة بالإجماع"[4].

رابعاً: المعقول:

شركة العنان أحد الطرق الشرعية لاستثمار المال وتنميته، وقد تعامل الناس بها في كل عصر من غير نكير؛ وهي من العقود التي شرعت لمصالح العباد.

وحاجة الناس إلى استثمار المال متحققة في شركة العنان، فهي نوع طريق صالح للاستثمار فكان مشروعا؛ ولأنه يشتمل على الوكالة، والوكالة جائزة إجماعا[5].

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، كتاب الشركة، باب الاشتراك في الذهب والفضة، حديث رقم 2497، 143/3.

[2] ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م حديث رقم 15505، 263/24.

[3] ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإشراف على مذاهب العلماء، المحقق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م، 172/6.

[4] الدميري، محمد بن موسى، النجم الوهاج، دار المنهاج (جدة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، 5/10.

[5] الكاساني، بدائع الصنائع، 58/5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث: أركان شركة العنان

الركن الأول: الصيغة

وهي التعبير الصريح الذي بين الشركاء يدل على الإذن في التصرف بالبيع والشراء ونحوهما من متعلقات التجارة.

ويكفي في ذلك ما يدل على هذا المعنى ويشعر به، مما تعارفه التجار فيما بينهم من ألفاظ،؛ لأن المال مشترك، وكل يتصرف في ماله ومال الآخر فاشترط الإذن منهما[1].

الركن الثاني: العاقدان

اشترط الفقهاء في المتعاقدين في شركة العنان أهلية التوكيل والتوكل، فيشترط فيهما البلوغ والرشد والحرية، لأنه يصير كل واحد منهما وكيل صاحبه في التصرف بالبيع والشراء؛ لأن هذا مقتضى عقد شركة العنان[2].

الركن الثالث: المال المعقود عليه

يشترط في الأموال الذي تستثمر في شركة العنان أن تكون مما يصلح أن يخلط بعضها ببعض ولا يتميز كالنقدين والمثليات من الموزونات والمكيلات حتى تصح شركة العنان، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: "وتجوز الشركة في الدراهم والدنانير بالإجماع ولو مغشوشة إن راجت على الأصح وكذا في سائر المثليات كالبر والحديد؛ لأنها إذا اختلطت بجنسها ارتفع معها التمييز فأشبهت النقدين ومنها التبران أي تبر الدراهم والدنانير فتصح الشركة فيهما "[3]

أما إذا كانت الأموال عروضاً قيمية فلا تصح شركة العنان فيها لعدم القدرة على خلطهما دون تمايز.

وعليه لا بد أن تتوفر ثلاثة شروط في رأس المال[4]:

الأول: أن يكون رأس المال نقداً أو مثلياً.

---

[1] الدميري، النجم الوهاج، 10/5.

[2] الشربيني، مغني المحتاج، 224/3.

[3] الأنصاري، أسنى المطالب، 253/2.

[4] النووي، يحيى، روضة الطالبين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، 276/4–278، سلطان العلماء، محمد علي، لب اللباب، اعتنى به محمد عبد الرحيم، دار الفتح، عمان الأردن، ط 1، 2010م، 386/1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الثاني: أن يتحد المالان في الجنس والصفة فإذا خلطا لا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر.

الثالث: أن يخلط الشركاء الأموال المتماثلة قبل عقد الشركة حتى تتحقق في ملكيته الشركة حقيقة، ولا يشترط التساوي في قدر المال.

الرابع: أن يكون الربح والخسارة بحسب نسبة رأس المال في الشركة.

انتهاء شركة العنان

ينتهي عقد شركة العنان بأحد الأمور التالية[1]:

الأول: فسخ أحد الشريكين فإذا فسخ أحد الشريكين ينتهي عقد شركة؛ لأنها من العقود الجائزة فلكل منهما فسخ العقد.

الثاني: موت أحد الشريكين.

الثالث: الجنون.

الرابع: الإغماء المستغرق وقت فرض صلاة.

المبحث الثاني: المقاصد الشرعية المتعلقة بالمال

المطلب الأول: مفهوم المقاصد الشرعية

المقاصد في اللغة: المقاصد جمع مقصد، يقال قصدت الشيء أي توجهت إليه، وتدل على التوسط بين أمرين "وقصد في الأمر قصدا توسط وهو على قصد أي رشد وطريق قصد أي سهل وقصدت قصده أي نحوه"[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦۖ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[3].

المقاصد اصطلاحاً: قال الإمام الغزالي: «نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم»[4]

---

[1] الكاف، حسن بن أحمد، التقريرات السديدة، دار الميراث النبوي، تريم اليمن، ط1، 2013م، 89.

[2] الفيومي، أحمد بن محمد، المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، مادة (قصد)، 504/2.

[3] سورة فاطر، الآية 32.

[4] الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م،174.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وعرفها الشاطبي: «إن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية، فذلك على وجه لا يختل لها به نظام، لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء، وسواء في ذلك ما كان من قبيل الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات»[1].

وعرف ابن عاشور مقاصد الشريعة العامة بأنها: «المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة»[2].

وعرفها الريسوني: "مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها، لمصلحة العباد"[3].

المطلب الثاني: مفهوم المال

المال في اللغة: المال: معروف ما ملكته من جميع الأشياء، يقال مال الرجل يمول ويمال مولا ومؤولا إذا صار ذا مال، وتمول مثله وموله غيره، ويقال: تمول فلان مالا إذا اتخذ قينة، وملته: أعطيته المال، وتمول الرجل صار ذا مال[4].

المال في الاصطلاح: يظهر من خلال النظر في تعريفات المال اتجاهين:

الاتجاه الأول: الموسعون في دائرة المال بجعله يشمل الأعيان والمنافع، وهم الجمهور المالكية [5] والشافعية [6] والحنابلة [7].

---

[1] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، 62/2.

[2] ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، 165/3.

[3] الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط 2- ١٤١٢ هـ،7.

[4] ابن منظور، لسان العرب مادة (مول) 635/11-636، الرازي، مختار الصحاح، 301.

[5] الشاطبي، الموافقات 32/2.

[6] الزركشي، محمد بن عبد الله، المنثور في القواعد الفقهية، حققه: د تيسير فائق أحمد محمود، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية (طباعة شركة الكويت للصحافة)، ط 2، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، 222/3.

[7] ابن قدامة، محمد عبد، المقنع في فقه الإمام أحمد، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ط 1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، 152.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاتجاه الثاني: المضيقون فالمال عندهم ما يمكن ادخاره، وهذا متحقق في الأعيان دون المنافع، وهم الحنفية[1].

ويمكن أن يختار الباحث تعريف المال بأنه: " كل عين أو حق له قيمة مادية أو منفعة عرفاً"[2].

المطلب الثالث: نظرة الشريعة الإسلامية للمال

إن نظرة الشريعة الإسلامية للمال نظرة متوازنة منضبطة، وذلك أنّ المال به قوام الحياة وبه تصلح شؤون العباد، ويتوقف عليه كثير من أعمال البر كالمواساة، وقضاء نوائب الأمة؛ وبالنظر في القرآن الكريم والسنة النبوية يتبيّن عناية الشريعة اكتساباً إنفاقاً حيث قال تعالى في معرض الامتنان: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾[3]،

وقال في معرض الثناء على الإنفاق والمواساة بالمال: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[4]، وقال تعالى في الحث على تحصليه: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾[5]، وقال تعالى في بيان استعمال المال في قضاء نوائب الأمة ومصالحها: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾[6].

ومن الأحاديث النبوية التي دلت على الاهتمام بالمال، لأن به تحصل منافع الأمة العامة والخاصة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا حسد إلا على اثنتين: رجل آتاه الله الكتاب وقام به آناء الليل، ورجل أعطاه الله مالا فهو يتصدق به آناء الليل والنهار"[7].

وقد أشار النبي صلى عليه وسلم إلى المصالح المتعلقة بالمال في حديث سعد المشهور فعن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع من

---

[1] ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 2، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦ م، 501/4.

[2] القره داغي، علي، المقدمة في المال والاقتصاد والملكية والعقد، دار البشائر ، بيروت، ط 2، 2009م، 25.

[3] سورة العنكبوت، الآية 62.

[4] سورة البقرة، الآية 03.

[5] سورة المزمل، الآية 20.

[6] سورة البقرة، الآية 195.

[7] البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اغتباط صاحب القرآن، حديث رقم: 5028، 191/6.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. فقلت: بالشطر؟ فقال: لا. ثم قال: الثلث، والثلث كبير، أو كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها، حتى ما تجعل في في امرأتك"[1].

وقد بيّنت الشريعة كيفية التعامل بالمال، وبيان وجوه كسبه وصرفه من خلال تنظيم المعاملات المالية التي راعت تحقيق مقاصد الشريعة المتعلقة به.

المطلب الرابع: مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال

جعلت الشريعة الإسلامية حفظ المال من الضروريات الخمس الكبرى "وهي التي تكون الأمةُ بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها، بحيث لا يستقيم النظامُ باختلالها"[2].

وقد بيّنها الإمام الغزالي ثم قال: "وإيجاب زجر الغصاب والسراق إذ به يحصل حفظ الأموال التي هي معاش الخلق وهم مضطرون إليها"[3].

فمن الضروريات مقصد حفظ مال الأمة وتوفيره لها، لتتحقق لها الريادة، فحصول حفظه يكون بضبط أساليب إدارة عمومه، وبضبط أساليب حفظ أموال الأفراد وأساليب إدارتها. فإن حفظ المجموع يتوقّف على حفظ جزئياته، وإن معظم قواعد التشريع المالي متعلقة بحفظ أموال الأفراد وتؤول إلى حفظ مال الأمة؛ لأن منفعة المال الخاص عائدة إلى المنفعة العامة لثروة الأمة؛ لهذا فإنّ تنظيم نماء الأموال وطرق دورانها هو معظم مسائل الحاجيات كالبيع والإجارة والسلم[4].

المبحث الثالث: مقاصد الشريعة في شركة العنان

إذا كان حفظَ الأموال من قواعد كليات الشريعة الراجعة إلى قسم الضروري؛ فإنّ تنظيم نماء الأموال وطرق دورانها هو معظم مسائل الحاجيات، ومن ذلك شركة العنان فهي إحدى وسائل استثمار المال وتنميته، فهي تحقق المقاصد الشرعية في المال فصاحب المال يحتاج إلى من يكمل معه مشروعه فيحصل

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، حديث رقم: 4409، 178/5.

[2] ابن عاشور، مقاصد الشريعة 236/3.

[3] الغزالي، المستصفى 174.

[4] ابن عاشور، مقاصد الشريعة 459/3.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النفع للشركاء ولولا الشراكة لما استطاعوا تنمية أموالهم، فالتكسب هو أحد الطرق لإثراء الأمة وأفرادها، وهو معالجة وإيجاد ما يسدّ الحاجة بعمل البدن أو بمراضاة مع الغير. وصوره ثلاثة: العمل، ورأس المال، والعمل مع الغير. فالعمل سبيل للحصول على المال مثل الاتجار، وقد يكون العمل مشاركة مع الغير كما في شركة العِنان، ورأس المال وسيلة لإدامة العمل والحصول على الثراء، الذي يعدّ من أصول الثروة لكثرة الاحتياج إليه لتأسيس المشاريع التجارية، التي بدورها تساهم في تنمية المال، والحفاظ على تيسير استثماره[1].

وعند النظر يظهر أن للشريعة خمسة مقاصد في المال وهي: "رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها"[2].

المطلب الأول: مقصد الرواج والوضوح

يعتبر الرواج من أهم مقاصد الشريعة في حفظ المال، وهو أن يكون المال متداولاً بين أفراد الأمة، وليس محصورا في يد فئة محددة، وذلك بجعله ينتقل بين أيدي الناس بوجه حق، لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ﴾[3].

وتساهم شركة العِنان في رواج المال، إذ يتمكّن أصحاب رؤوس الأموال القليلة من الاشتراك فيما بينهم وتشغيل أموالهم للتكسب، كالشركات التجارية الكبرى، التي يستحيل عادة على تاجر واحد تكوينها؛ فتكون شركة العنان هي السبيل لإنشائها[4]؛ وبهذا الاستثمار المشروع يتحقق المقصد الشرعي في "تيسير دوران المال على آحاد الأمة وإخراجه عن أن يكون قاراً في يد واحدة أو متنقلاً من واحد إلى واحد"[5].

المطلب الثاني: حفظ الأموال وثباتها

---

[1] . ابن عاشور، مقاصد الشريعة 459/3.

[2] ابن عاشور، مقاصد الشريعة 470/3.

[3] سورة الحشر، الآية 7. والفقرة مشار إليها في: وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الطبعة: (من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ – ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت، الأجزاء ٢٤ – ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر، 35/26.

[4] وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الطبعة: (من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ – ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت، الأجزاء ٢٤ – ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر، 35/26.

[5] ابن عاشور، مقاصد الشريعة 475/3.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وحفظ المال يكون من وجهين: حفظه من جهة الوجود بتسهيل سبل تنميته واستثماره بوجه مشروع، وأحقية مالكه في التصرف فيه على الوجه الشرعي، وحفظه من جهة العدم كمنع أخذه بغير حق من صاحبه كالسرقة والغصب، وتحريم المعاملات التي فيها أكل أموال الناس بالباطل كالربا.

لهذا قررت الشريعة حفظ الأموال لأصحابها بوجه لا نزاع فيه، فلا تنعقد شركة العِنان إلا بلفظ يدل على التصرف للشريك؛ وبهذا يتحقق مقصد الحفاظ على المال من أن يخرج من يد صاحبه بغير رضاه فمن أحكامها، أنه لا يجوز لأحد الشريكين أن يتصرف في نصيب شريكه إلا بإذنه فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف تصرفا، وإن أذن أحدهما ولم يأذن الآخر تصرف المأذون في الجميع، ولا يتصرف الآخر إلا في نصيبه، ولا يجوز لأحدهما أن يتجر في نصيب شريكه إلا في الصنف الذى يأذن فيه الشريك، ولا أن يبيع بدون ثمن المثل، ولا بثمن مؤجل، ولا بغير نقد البلد إلا أن يأذن له شريكه، لأن كل واحد منهما وكيل للآخر في نصفه، فلا يملك إلا ما يملك كالوكيل[1].

وكذلك فإن شركة العِنان من العقود الجائزة، فلكل من الشريكين فسخها في أي وقت إذا اتضح أنه لا فائدة في الاستمرار في الشركة.

المطلب الثالث: تحقيق مقصد العدل

تبين أنّ الشافعية جعلوا الربح في شركة العنان على حسب نسبة المال، مما يخلق توازنًا وعدلًا بين الشركاء؛ ولأن الاعتبار في الربح بالمال لا بالعمل، فلا يجوز أن يستويا في المال ويختلفا في الربح[2].

ولهذا منعوا الشركة في المتقومات لعدم تصور الخلط النافي للتمييز لو تلف أحد المتقومين أو بعضه عُرِف فامتنعت الشركة لذلك؛ وإلا لأخذ أحد الشريكين من مال الآخر بلا حق لو جازت الشركة في المتقوم [3].

[1] النووي، يحيى، المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي، والمطيعي، دار الفكر، دون ذكر سنة النشر، 70/14.

[2] النووي، المجموع، 67/14.

[3] الحصني، كفاية الأخيار 270.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نحمد الله تعالى الذي يسر إتمامه، وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات.

النتائج:

1. شركة العنان من الشركات الجائزة التي ثبتت مشروعيتها.
2. جعلت الشريعة حفظ المال من الضروريات الخمس، كما بيّنت طرق استثماره التي هي من الحاجيات.
3. إن معظم قواعد التشريع المالي متعلقة بحفظ أموال الأفراد وتؤول إلى حفظ مال الأمة؛ لأن منفعة المال الخاص عائدة إلى المنفعة العامة لثروة الأمة.
4. من مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال الرواج والوضوح والحفظ والثبات والعدل وهي متحققة في شركة العنان.
5. تساهم شركة العِنان في رواج المال، إذ يتمكّن أصحاب رؤوس الأموال القليلة من الاشتراك فيما بينهم وتشغيل أموالهم للتكسب، كالشركات التجارية الكبرى، التي يستحيل عادة على تاجر واحد تكوينها؛ فتكون شركة العنان هي السبيل لإنشائها.
6. لا تنعقد شركة العِنان إلا بلفظ يدل على التصرف للشريك؛ وبهذا يتحقق مقصد الحفاظ على المال من أن يخرج من يد صاحبه بغير رضاه.

التوصيات:

1. ضرورة الكتابة في مقاصد الشريعة الجزئية كأبواب البيوع.
2. مقترح لبحث أو رسالة علمية حول موضوع المقاصد المالية المتعلقة بالشركات دراسة فقهية مقارنة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر والمراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- الأنصاري، زكريا بن محمد، أسنى المطالب، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني.
- الجرجاني، علي، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ١٤٠٣ط 1هـ –١٩٨٣م.
- ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1988 م.
- ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د.عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- الدميري، محمد بن موسى، النجم الوهاج، دار المنهاج، جدة، السعودية، المحقق: لجنة علمية، ط 1، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت –ط 5، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد، تحقيق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1995م.
- الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- الزركشي، محمد بن عبد الله، المنثور في القواعد الفقهية، حققه: د تيسير فائق أحمد محمود، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية (طباعة شركة الكويت للصحافة)، ط 2، ١٤٠٥هـ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- سلطان العلماء، محمد علي، لب اللباب، اعتنى به محمد عبد الرحيم، دار الفتح، عمان الأردن، ط 1، 2010م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط 1، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- الشربيني، محمد بن أحمد مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، ط 1، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م.
- العمراني، يحيى، البيان، تحقيق: قاسم النوري، دار المنهاج- جدة، ط4، 2014.
- الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط 1، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر
- عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الفيومي، أحمد بن محمد، المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت.
- ابن قاضي شهبة، بداية المحتاج، محمد بن أبي بكر، عنى به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة – السعودية، ط 1، ١٤٣٢ هـ.
- ابن قدامة، محمد عبد، المقنع في فقه الإمام أحمد، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، ط 1، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- القره داغي، علي، المقدمة في المال والاقتصاد والملكية والعقد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 2، 2009م.
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، ط 2، ١٤٠٦هـ.
- الكاف، حسن بن أحمد، التقريرات السديدة، دار الميراث النبوي، تريم، اليمن، الطبعة الأولى، 2013م.
- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإشراف على مذاهب العلماء، المحقق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، – ١٤١٤ هـ.
- الماوردي، علي بن محمد، الحاوي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، ١٤١٩ هـ –١٩٩٩ م.
- النووي، يحيى، روضة الطالبين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– عمان، ط 3، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- النووي، يحيى، المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي، والمطيعي، دار الفكر، دون ذكر سنة النشر.
- وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الطبعة: (من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ – ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت، الأجزاء ٢٤ – ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية:

Sources and References:

- Al-Ashqar, Omar. (1997). Al-Wadih in Explaining the Jordanian Personal Status Law. 1st ed., Jordan, Dar Al-Nafaes.
- Ibn Hibban, Muhammad. (1988). Al-Ihsan in Approximating the Sahih of Ibn Hibban. 1st ed., Beirut, Al-Risala Foundation.
- Ibn Hazm, Ali. (n.d.). Al-Muhalla bi Al-Athar. Beirut, Dar Al-Fikr.
- Al-Khalifah, Walid. (2024). The Personal Status System. 1st ed., Saudi Arabia, Saudi Judicial Scientific Association.
- Al-Zuhayli, Wahba. (1989). Islamic Jurisprudence and Its Proofs. 3rd ed., Damascus, Dar Al-Fikr.
- Abu Zahra, Muhammad. (1957). Personal Status. 3rd ed., Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-Siba'i, Mustafa. (1997). Explanation of the Personal Status Law. 7th ed., Beirut, Islamic Office.
- Al-Sarkhasi, Muhammad. (1993). Al-Mabsut. Beirut, Dar Al-Maarifa.
- Al-Sharbini, Muhammad. (1958). Mughni Al-Muhtaj. Egypt, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library.
- Al-Sabouni, Abdul Rahman. (1968). The Extent of Freedom for Spouses in Divorce in Islamic Sharia. 2nd ed., Beirut, Dar Al-Fikr.
- Al-San'ani, Muhammad. (2011). Al-Tanwir Sharh Al-Jami' Al-Saghir. 1st ed., Riyadh, Dar Al-Salam Library.
- Ibn Abidin, Muhammad. (1992). Radd Al-Muhtar 'ala Al-Durr Al-Mukhtar. 2nd ed., Beirut, Dar Al-Fikr.
- Al-Amrousi, Anwar. (1964). The Fundamentals of Judicial Proceedings in Personal Status Matters. 3rd ed., Egypt, Alexandria Printing and Publishing Company.
- Ibn Qudamah, Abdullah. (1985). Al-Mughni in the Jurisprudence of Imam Ahmad ibn Hanbal Al-Shaybani. 1st ed., Beirut, Dar Al-Fikr.
- Ibn Qudamah, Abdullah. (1980). Al-Muqni' in the Jurisprudence of Imam Ahmad ibn Hanbal. Saudi Arabia, Modern Riyadh Library.
- Al-Qurtubi, Muhammad. (1989). Bidayat Al-Mujtahid wa Nihayat Al-Muqtasid. 1st ed., Beirut, Dar Al-Jil.
- Al-Qurtubi, Muhammad. (1964). Al-Qurtubi's Tafsir. 2nd ed., Cairo, Dar Al-Kutub Al-Misriyah.
- Ibn Majah, Muhammad. (2009). Sunan Ibn Majah. 1st ed., Beirut, Dar Al-Risala Al-Alamiyah.
- Al-Mardawi, Ali. (n.d.). Al-Insaf in Knowing the Preponderant from the Dispute According to the School of Imam Ahmad ibn Hanbal. 2nd ed., Beirut, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- Al-Marghinani, Ali. (1990). Al-Hidayah Sharh Bidayat Al-Mubtadi. 1st ed., Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Mustafa and others, Ibrahim Mustafa, Ahmed Al-Zayyat, Hamed Abdel-Qader, Muhammad Al-Najjar. (n.d.). Al-Mu'jam Al-Wasit. Egypt, Dar Al-Da’wah.
- Ibn Manzur, Muhammad. (1994). Lisan Al-Arab. 3rd ed., Beirut, Dar Sader.
- Al-Nabulsi, Muawiya. (2019). Personal Status Law. 1st ed., Jordan, University of Jordan Press.
- Ibn Nujaym, Zain Al-Din. (n.d.). Al-Bahr Al-Raiq Sharh Kanz Al-Daqa'iq. 2nd ed., Saudi Arabia, Dar Al-Kitab Al-Islami.
- Al-Nawawi, Yahya. (1971). Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim ibn Al-Hajjaj. 2nd ed., Beirut, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- Ministry of Justice. (2011). Personal Status Law. 1st ed., Kuwait, Al-Khat Printing.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحولات السلطة الدينية في البيئة الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي: (دراسة تحليلية نقدية)

eqnoor17@sch.ibaz.org

م . م حسين علي صاحب

المديرية العامة للتربية في محافظة النجف

Transformations of Religious Authority in the Digital Realm under Generative Artificial Intelligence: (A Critical Analytical Study)

eqnoor17@sch.ibaz.org

M.M. Hussein Ali Saheb

General Directorate of Education in Najaf Governorate

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

❖ المستخلص .

شكّل التحول الرقمي منعطفاً معرفياً في بنى إنتاج المعرفة الدينية وتوزيعها واستقبالها، إذ خرجت المرجعية من حيز المؤسسات التقليدية وعلماء الدين إلى فضاءات افتراضية تُخضعها خوارزميات التفاعل ومنظومات النشر الرقمي , وقد تفاقم هذا التحول مع ظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، التي باتت قادرة على تقديم استجابات شرعية وصياغات تفسيرية بصورة آنية، مما أعاد طرح إشكالية السلطة الدينية في سياق معرفي جديد تتقاطع فيه الأدوات التقنية مع الممارسة الدينية.

تهدف هذه المقالة إلى تفكيك التحولات الماثلة في مفهوم السلطة الدينية عبر البيئة الرقمية، مركزة على الذكاء الاصطناعي التوليدي بوصفه وسيطاً فاعلاً في العمليات المعرفية، وذلك بهدف تمييز الحدود بين توظيف قدراته الإجرائية ومنحه شرعية معرفية لا تتوفر له , وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية، وهي أن هذه الأنظمة لا تؤدي بالضرورة إلى إلغاء السلطة الدينية، بل تُحدث إعادة هيكلة لمسارات الوصول إليها، وتوزع أدوارها بين العالم، المؤسسة، المنصة، الخوارزمية، والمستخدم النهائي.

استخلصت الدراسة أن المأزق الحقيقي لا يكمن في حضور الذكاء الاصطناعي داخل الحقل الديني، بل في احتمالية انتقال وظيفته من كونه وسيطاً مساعداً إلى مرجعية نهائية ومعيارٍ لصحة المعرفة , وتؤكد الخاتمة على أن معايير التخصص، وثبات المصادر، وتحقيق النصوص، ووضوح الإسناد، والمراجعة البشرية، هي شروط بنيوية لضمان علاقة متوازنة بين المعرفة الدينية والتكنولوجيا الحديثة، تحفظ للسلطة الدينية وجودها المعرفي دون أن تنغلق على نفسها أو تذوب في الفضاء الرقمي.

الكلمات المفتاحية: السلطة الدينية؛ البيئة الرقمية؛ الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ المعرفة الدينية؛ الفتوى الإلكترونية؛ المرجعية؛ الخوارزمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

The digital transformation has fundamentally restructured the production, circulation, and reception of religious knowledge, displacing religious authority from its traditional confines within established institutions and clerical scholarship into virtual spaces governed by interactive algorithms and dissemination metrics. This trajectory has been intensified by the advent of generative artificial intelligence systems, which now provide instantaneous scriptural responses and interpretive formulations, thereby reconfiguring the question of religious authority within a novel epistemological framework.

This article undertakes a critical analysis of the evolving concept of religious authority in digital contexts, with a focus on generative AI as an emergent cognitive mediator. It seeks to delineate the boundaries between the instrumental utilization of these technologies and the erroneous attribution of epistemic or theological legitimacy to their outputs. The study operates on the premise that these systems do not annul religious authority, but rather reconfigure its access pathways and redistribute its functions across scholars, institutions, platforms, algorithms, and end-users.

The findings reveal that the central challenge does not stem from the mere presence of AI within religious discourse, but rather from the risk of its transition from a supportive mediator to a terminal reference point. The article concludes that upholding academic specialization, source authenticity, textual verification, explicit attribution (isnad), and comprehensive human oversight are imperative for establishing a balanced and ethically viable relationship between religious knowledge and contemporary technology.

Keywords: Religious Authority, Digital Environment, Generative AI, Religious Knowledge, Digital Fatwa, Reference Authority, Algorithm

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي علمَ الإنسانَ ما لم يعلم، ووهبَهُ العقلَ ليتنقّلَ عبرَ العصور بين تحولات الفكر وأنماط القوة والقوانين التي تحكم مجتمعاته، والصلاةُ والسلامُ على هادي البشريةِ ومُعلِّمِها الأول.

أما بعد:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة انتقالًا تدريجيًا من مجتمع يعتمد في إنتاج المعرفة وتداولها على المؤسسات التقليدية إلى مجتمع أصبحت فيه المنصات الرقمية جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية. ولم يكن المجال الديني بعيدًا عن هذا التحول؛ فقد انتقلت النصوص والمحاضرات والدروس والفتاوى والمناقشات الدينية من فضاءات محدودة نسبيًا إلى فضاء رقمي مفتوح يستطيع الفرد الوصول إليه في أي وقت ومن أي مكان.

وقد ترتب على ذلك تغير في علاقة الإنسان بالمعرفة الدينية. ففي النموذج التقليدي كان السائل يتوجه إلى العالم، أو الطالب إلى أستاذه، أو القارئ إلى كتاب معروف المصدر. أما في البيئة الرقمية فأصبح الوصول إلى المعلومة ممكنًا من خلال محرك بحث أو منصة اجتماعية أو مقطع قصير أو حساب شخصي. وبذلك لم تعد المشكلة مرتبطة بتوفر المعلومة بقدر ارتباطها بقدرة المتلقي على معرفة قيمة المعلومة ومصدرها ودرجة الاعتماد عليها.

ثم جاءت تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتضيف تحولًا جديدًا إلى هذه البيئة. فالمستخدم لم يعد مضطرًا إلى البحث بين صفحات متعددة، بل يستطيع طرح سؤال مباشر والحصول على إجابة مركبة خلال ثوانٍ. وقد تبدو الإجابة، بسبب ترتيبها اللغوي وسلاسة عرضها، شبيهة بإجابة الخبير أو الباحث المتخصص.

وهنا يظهر سؤال يتجاوز الجانب التقني إلى الجانب المعرفي والديني: هل يستطيع النظام الذي ينتج الإجابة أن يصبح صاحب سلطة على المعرفة التي ينتجها؟

إن هذا السؤال لا يتعلق بالذكاء الاصطناعي وحده، بل بمفهوم السلطة الدينية في عصر أصبحت فيه التقنية قادرة على التوسط بين الإنسان والمعلومة الدينية. وقد بدأت دراسات حديثة بالفعل تتناول هذه المسألة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من زوايا مختلفة، فبعضها درس أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي في السلطة الدينية، وبعضها تناول إمكان استخدامه في الاجتهاد، وأخرى بحثت في مخاطره على الثقة والتحقق من المعلومات الدينية.

ومن هنا تأتي أهمية إعادة النظر في مفهوم السلطة الدينية، لا بوصفها سلطة ثابتة لم تتغير، ولا بوصفها سلطة انتهى دورها بسبب التقنية، وإنما بوصفها علاقة معرفية واجتماعية تتغير أدواتها ووسائطها مع تغير البيئة التي تتحرك فيها.

التمهيد

يُمثل الانتقال من النماذج التقليدية في إنتاج المعرفة إلى الأنظمة الرقمية تفاعلية البنية، تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقة المعرفية بين الفرد ومصادر المعرفة الدينية , فعلى مدار التاريخ، ارتبطت المرجعية الدينية بعناصر محددة، هي: التكوين العلمي، والإجازة، والاعتراف المؤسسي، والقدرة على استنباط الأحكام من المنابع الأساسية (الكتاب والسنة) وفق أصول راسخة, وقد كان هذا النموذج المعرفي قائماً على وساطة العالم بوصفه الجسر الذي ينقل المعرفة الموثوقة إلى المتلقي بعد تحقق وترجيح (البخاري، 1422هـ؛ ابن الصلاح، 2002).

لكن مع اختراق البيئة الرقمية للحياة اليومية، أخذت هذه العلاقة الثنائية تتشظى , لم يعد الوصول إلى المعلومة الدينية محكوماً باجتياز مراحل الطلب التقليدي (سؤال، بحث، مدارسة)، بل صار ممكناً عبر عمليات بحث سريعة، أو منشورات مقتضبة، أو مقاطع مرئية تنتشر وفق منطق الانتشار الفيروسي , وتكمن المفارقة في أن هذه الوفرة المعلوماتية لم تقضِ على الحاجة إلى المرجعية، بل أنتجت حاجة مضاعفة إلى آليات تمييز وفضاءات تحقق جديدة، في زمن أصبحت فيه المعلومة الدينية مادة خوارزمية قابلة للتوليد الآلي (شاطبي، 1997؛ شافعي، 2001).

يتقاطع هذا التحول مع ظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل النماذج اللغوية الضخمة، التي تقدم إجابات محكمة الصياغة ، قد تحاكي أسلوب الخبير في الإفتاء أو التفسير , وهنا تبرز إشكالية كبرى: هل يمكن لهذه الأنظمة، التي تعمل وفق عمليات احتمالية ومعالجة آلية للنصوص، أن تنتج معرفة دينية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

، وتمتلك بالتالي سلطة عليها؟ أم أن وظيفتها تبقى محصورة في الأداتية والوساطة التقنية؟ هذا السؤال المعرفي هو القلب النابض للدراسة الحالية.

أولاً: تحولات السلطة الدينية من المرجعية التقليدية إلى الحضور الرقمي

لقد ارتبطت المرجعية الدينية في سياقها الإسلامي بشرطين أساسيين كما أشار إلى ذلك الشاطبي في كتابه "الموافقات" , الشرط الأول ، هو الكفاءة العلمية التي تُمكن صاحبها من إدراك مقاصد الشريعة وكلياتها , والشرط الثاني، هو الثقة الاجتماعية التي تمنح للعالم مكانته بوصفه مؤتمناً على الدين، وهذه الثقة لا تنفصل عن الصفات الأخلاقية والمنهجية التي يتحلى بها (الشاطبي، 1997: 56/3).

غير أن البيئة الرقمية قد أنشأت معياراً جديداً للفاعلية والتأثير، وهو الحضور الجماهيري والانتشار. وهو ما جعل بعض المحللين يتحدثون عن تحول السلطة من الخبرة المعيارية إلى الشعبوية الرقمية , فشخصية دينية بلا تكوين علمي عميق، لكنها تملك حساً إعلامياً ومتابعين بالملايين، قد تكون أكثر تأثيراً في فهم الجمهور للنص الديني من عالم بارز يعيش في عزلة أكاديمية , ولا يقتصر الأمر هنا على وعي المتلقي، بل يتعداه إلى بنى الخوارزميات التي تكرس وتضخم المحتوى الأكثر تفاعلاً، بغض النظر عن دقته العلمية.

من هنا، تتشكل سمة أساسية للسلطة الدينية الجديدة، وهي الوساطة الخوارزمية؛ إذ لم تعد المعرفة الدينية تنتقل مباشرة من العالم إلى المتلقي، بل تمر عبر مرشحات تقنية تحدد من يظهر، وماذا يقول، وكيف يُصاغ، ولمن يُعرض, وهنا يبرز تحول بنيوي آخر: فالسلطة لم تعد محصورة في ذات صاحبها، بل أصبحت موزعة بين الجهة المنتجة (العالم أو المؤسسة)، والجهة الناشرة (المنصة)، والجهة المصنفة (الخوارزمية). وهذا التحول هو المدخل الضروري لفهم دور الذكاء الاصطناعي التوليدي في هذا المشهد المعقد.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي التوليدي وإعادة تعريف الوسيط الديني: بين الأداة والمرجعية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كانت أنظمة البحث الرقمي الأولى تقوم على عرض روابط ومصادر، تاركة للمستخدم مهمة اختيار ما يراه مناسباً ومطابقاً لمعايير البحث العلمي, هذا النموذج كان يُحافظ، وإن بشكل غير مباشر، على "إسناد" المعلومة، إذ يُقدم للمستخدم مساراً يمكنه التحقق منه. أما الذكاء الاصطناعي التوليدي، فيقدم نقلة نوعية، إذ يُنتج نصاً متكاملاً، مكتملاً نحوياً، ومنسقاً لغوياً، قد يخلق وهم المعرفة النهائية , فهو لا يوجه المستخدم إلى المصدر، بل يُحاكي صوت المصدر نفسه.

هذا الفرق وهو جوهري يحتاج إلى تنقيح معرفي, ففي النموذج الأول، تبقى وكالة المعرفة بيد المستخدم، وهو من يقرر مصداقية المصادر. أما في النموذج الثاني، فتنتقل وكالة الاختيار إلى النظام ذاته، وهو من يقرر ما هي الإجابة "الأكثر احتمالاً" للصواب, هنا، تتشكل مخاطر معرفية جسيمة، خاصة في المجال الديني الذي يُبنى على النقل الموثوق والتثبت، كما أكد ذلك ابن الصلاح في "مقدمة ابن الصلاح" حين جعل الإسناد ركناً في قبول الخبر (ابن الصلاح، 2002: 12).

إن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي تعتمد في إنتاجها للاستجابات على نماذج لغوية إحصائية، لا على منظومة أصولية استدلالية. فهي تقوم على توقع الكلمات وفق سياقاتها في نصوص مدربة، وليس على استنباط حكم من دليل. وعلى الرغم من أن المخرجات قد تتضمن آيات وأحاديث وأقوالاً لفقهاء، إلا أن ذلك يتم عبر معالجة آلية قد تخلط النصوص، وتفصلها عن سياقاتها، وتنسبها بطريقة خاطئة، دون أن يكون النظام مدركاً لهذه الأخطاء , وهذا يخلق فجوة معرفية بين قدرة النظام على إنتاج النص وقدرته على امتلاك الحجة.

ثالثاً: الإشكالية المعرفية: التفريق بين الإنتاج الآلي والسلطة المعيارية

من أهم الإسهامات النقدية لهذه الدراسة هو التمييز الحاسم بين "الذكاء" و"السلطة" في الحقل الديني, فالسلطة الدينية، في جوهرها، ليست مجرد معرفة بالنصوص، بل هي: علم بأصول الاستدلال، وفهم لمقاصد الشريعة، وقدرة على الموازنة بين الأدلة، وشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الحكم الصادر، هذا بالإضافة إلى الاعتراف المجتمعي بها كمرجع (الشافعي، 2001، ص 80–85).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في المقابل، ما تقدمه أنظمة الذكاء الاصطناعي هو نتاج لمعالجة معلوماتية، تفتقر إلى كل هذه المقومات, إن القدرة الهائلة على توليد نصوص دينية بمختلف السياقات، ليست دليلاً على الفقه بالدين، بل هي دليل على تطور هندسي في معالجة اللغة , فالخطأ الفقهي الذي قد يصدر عن نظام ذكي ليس مجرد خطأ في معلومة، بل هو خطأ في الهيئة المعرفية؛ إذ يتنكر النظام بوصفه عالماً، بينما هو في الحقيقة أداة لا تعي ما تنتج, هذا يستدعي حماية الحقل الديني من خلط الأدوات المعرفية بالمراجع الدينية.

كما أن الفتوى، بوصفها أرفع درجات الإنتاج الفقهي، ليست مجرد جواب لسؤال، بل هي عملية اجتهادية تشمل النظر في أدلة السائل، وفهم حاله، ومراعاة المصالح والمفاسد، وهذا لا يمكن اختزاله في معادلة آلية. ومن هنا، فإن التعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه "مفتياً" هو إسقاط معرفي يخلط بين الحقل الإجرائي والحقل المعياري , إن وظيفته الأكثر أماناً، من المنظور الشرعي والعلمي، هي أن يكون معيناً للباحث والمجتهد، وليس بديلاً عنه.

رابعاً: أزمة الإسناد والثقة في عصر الإنتاج التوليدي

يمثل الإسناد في الثقافة الإسلامية، كما في علم الحديث، آلية نقدية لضمان صحة نقل المعرفة ونسبتها إلى مصادرها. قال ابن الصلاح: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" (ابن الصلاح، 2002، ص 11), وعليه، فإن أي بنية معرفية جديدة تهمل هذا المبدأ أو تخل به، فإنها تهدد شرعية المعلومات الدينية ذاتها. والإشكالية هنا أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي تتسم بغموض إجرائي فيما يتعلق بمصادرها.

فالمستخدم العادي الذي يطرح سؤالاً حول حكم الزكاة، أو تفسير آية، يتلقى إجابة لا تظهر له المصادر التي بُنيت عليها، ولا تقدم له هوامش تحقق، ولا تميز بين الروايات الصحيحة والضعيفة، ولا تعرض له خلاف العلماء حول المسألة. فهي تقدم (غالباً) صيغة واحدة، أو بضع صيغ، وكأنها تلخص إجماعاً أو ترجيحاً، دون أن تعلن ذلك. هذا السلوك المعرفي يخلق ما يمكن تسميته بـ أزمة الإسناد الرقمي، حيث تنقطع سلسلة نقل المعرفة في حلقاتها الأولى، وتُفقد القدرة على تتبع المعلومة إلى منبعها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذه الأزمة ليست تقنية فحسب، بل هي مسألة شرعية وأخلاقية. فالعالم الذي يُنسب إليه قول لم يقله، أو الحديث الذي يرد دون تحقيق ناقله، هو تزييف للمعرفة الدينية بآليات جديدة , ولذلك، فإن الحاجة إلى إعادة إحياء مفهوم الإسناد في البيئة الرقمية أصبحت ضرورة منهجية، وذلك عبر توفير آليات تتبع واضحة، وربط الإجابات بمصادرها، مع إضافة شروح توضح طبيعة الاستدلال، ودرجات الثقة بالمعلومات. وإلا فإن البيئة الرقمية ستُنتج معرفة دينية "ميتة"، لا نسب لها، ولا حجة معها.

خامساً: محددات بناء سلطة دينية رقمية مسؤولة في مواجهة الخوارزميات

لم تعد معادلة السلطة الدينية بسيطة بين طرفين، بل أصبحت نظاماً معقداً من الأطراف المتداخلة؛ العالم والمؤسسة والمنصة والخوارزمية والمستخدم، وجميعها يلعب أدواراً في تشكيل المعرفة الدينية. في هذا السياق، يبرز سؤال استراتيجي: كيف يمكن للسلطة الدينية أن تحافظ على دورها، دون أن تنغلق على نفسها، ودون أن تذوب في الفضاء الرقمي؟

تقترح الدراسة نموذجاً يمكن تسميته بـ "السلطة الدينية الرقمية المسؤولة"، وهو نموذج يتجاوز ثنائية الرفض والقبول، ويقوم على ثلاثة أركان تكاملية:

· الركن الأول: المرجعية العلمية: وهي الأساس المعرفي الذي لا يمكن التفريط به، ويتمثل في التكوين الشرعي والفقهي والأصولي العميق.

· الركن الثاني: الكفاءة الرقمية: وهي امتلاك القدرة على فهم آليات المنصات والخوارزميات، واستثمارها في نشر المعرفة الدينية الصحيحة، والإلمام بمنطق عمل الذكاء الاصطناعي ونقاط قوته وضعفه.

· الركن الثالث: الوعي النقدي بالتقنية: وهو تمكين الجمهور من التفريق بين المحتوى المدعوم بالحجة، والمحتوى المتولد آلياً، وتطوير ثقافة نقدية تجاه المخرجات الرقمية، بدلاً من التعامل معها بوصفها حقائق مسلم بها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في هذا النموذج، يُعاد تعريف دور الذكاء الاصطناعي التوليدي، بحيث يكون أداة مساعدة في عمليات البحث، والتحليل الموضوعاتي، والمقارنة النصية، وتنظيم المعلومات، وتلخيص المصادر، وتوفير الوقت للباحثين والمجتهدين. لكن، يظل الحكم النهائي، والترجيح بين الأقوال، وإصدار الفتوى، من اختصاص العالم المؤهل، الذي يتحمل مسؤولية كلامه أمام الله والمجتمع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

ان أبرز ما يُسفر عنه التحليل في هذه الدراسة، هو أن البيئة الرقمية، وعلى رأسها أنظمة الذكاء الاصطناعي، لم تجعل السلطة الدينية في طريقها إلى الزوال، بل وضعتها أمام اختبار جديد لمشروعيتها. ففي زمن وفرة الإجابات وسهولة الحصول عليها، تتعاظم الحاجة إلى مرجعيات قادرة على غربلة هذه الإجابات، ووزنها بمعايير علمية ودينية رصينة.

التحدي الحقيقي الذي تواجهه المؤسسات الدينية والعلماء ليس في منع التقنية من ولوج المجال الديني، فهذا أمر مستحيل وغير مرغوب فيه، بل في إحكام السيطرة على شروط الحضور المعرفي، وضبط عملية إنتاج المعرفة وتداولها، بحيث تبقى المعرفة الدينية محكومة بمعايير الإسناد، والتخصص، والأصالة، والمراجعة البشرية. إن تحويل الذكاء الاصطناعي من وسيط إلى مرجعية هو خطر معرفي وأخلاقي، بينما توظيفه كأداة بحثية هو إمكانية واعدة لتطوير الدراسات الإسلامية.

في النهاية، سيكون العالم الديني الأكثر تأثيراً في المستقبل، ليس من يملك الحضور الرقمي الأكبر فقط، بل من يمتلك القدرة على الجمع بين أصالة المعرفة وفهم تعقيدات الفضاء الرقمي، مانحاً التقنية موقعها الصحيح من المعرفة دون أن يغدو عبداً لخوارزمياتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المصادر والمراجع**

1- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح (ط: طوق النجاة). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ/2001م.

2- مسلم بن الحجاج، أبو الحسين. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1374هـ/1955م. (يقع في 5 أجزاء مُرقّمة تسلسلياً).

3- الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مكتبة الحلبي، القاهرة. (توجد طبعة عن دار التراث بالقاهرة، 2005م، في 624 صفحة).

4- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. تحقيق وتعليق: مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الثالثة، دار ابن عفان، الخبر (المملكة العربية السعودية)، 1997م. (يقع الكتاب في 6 أجزاء).

5- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. معرفة أنواع علوم الحديث. دار الفكر، بيروت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور المقررات الإلكترونية لتنمية التأمُّل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد

Ibtisam Aldawsari

إبتسام فهيد الدوسري

aadwsry@kku.edu.sa

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، والكشف عن واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، ومعرفة الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات عينة البحث التي تُعزى لمتغيرات: (عدد سنوات الخبرة، والإلمام باستخدام الحاسب الآلي، وعدد الدورات التدريبية)، وتحديد أبرز مهارات التأمل الذاتي التي تمت تنميتها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانة ومقياس على (190) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس؛ وتوصلت النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية لأهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد تراوحت ما بين (3: 2.56) بنسبة موافقة (مرتفعة)، وأن المتوسطات الحسابية لواقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني تراوحت ما بين (2.88: 2.52) بنسبة موافقة (مرتفعة)، وأن المتوسطات الحسابية لأبرز المهارات الرقمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد تراوحت ما بين (2.90: 2.51) وهي نسبة موافقة (مرتفعة)، ووجود فروق دالة إحصائيًا بين في بين متوسطات إجاباتهم على مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير سنوات الخبرة لصالح الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات)، ووجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات إجاباتهم على مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير درجة الإلمام باستخدام الحاسب لصالح ذوي الإلمام (الممتاز)، ووجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات إجابات عينة البحث لمقياس التأمل الذاتي المهني تعزى لمتغير (عدد الدورات التدريبية) لصالح الحاصلين على (أكثر من 4 دورات)؛ وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إعداد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لزيادة دافعيتهم في التطور والتقدم وتحسين أدائهم المهني.

الكلمات المفتاحية: المقررات الإلكترونية – التأمُّل الذاتي المهني.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

The Role of E-Courses in Developing Professional Self-Reflection among Faculty Members at King Khalid University

Abstract

This study aimed to assess the significance of e-courses in developing professional self-reflection among faculty members at King Khalid University. It also sought to examine the current state of e-course utilization for this purpose, identify statistical differences in responses based on years of experience, computer literacy, and training courses, and highlight the key self-reflection skills developed. Employing a descriptive approach, the study utilized a questionnaire and a scale, gathering data from 190 faculty members. Findings indicated that the perceived importance of e-courses for developing professional self-reflection ranged from 2.56 to 3.0, reflecting a high level of agreement. The reality of using e-courses for this purpose scored between 2.52 and 2.88, also indicating a high level of agreement. Furthermore, faculty members demonstrated a high agreement rate regarding their digital skills, ranging from 2.51 to 2.90. Significant statistical differences were found in responses related to professional self-reflection based on years of experience, favoring those with less than five years. Differences were also noted in relation to computer literacy, with those rated as 'excellent' showing more favorable responses. Additionally, faculty members who had completed more than four training courses exhibited significantly different responses on the professional self-reflection scale. The study recommends offering additional training courses to further enhance faculty members' motivation and professional performance.

Keywords: E-courses, Professional self-reflection

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

يسهم الانفجار المعرفي وتزايد الدعوات لإصلاح التعليم العالي في تحفيز إعداد وتأهيل هيئات تدريسية تدرك أهمية التأمل الذاتي المهني، بوصفه استجابة طبيعية لجملة من التحديات المرتبطة بالتطور التكنولوجي وانعكاساته على العملية التعليمية، وما صاحب ذلك من تغيّر في أدوار عضو هيئة التدريس. ويُعتبرُ التأمل الذاتي المهني عملية تفكير عميق ومنهجي في الممارسات المهنية، بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف، وتحديد مجالات التطوير، والعمل على تنمية الذات مهنيًا.

ويشهد العصر الراهن نموًا معرفيًا متسارعًا في مختلف المجالات، إلى جانب تطور غير مسبوق في مجالي التكنولوجيا والاتصالات على جميع الأصعدة. وقد أفرز ذلك حاجة ملحة إلى تبني أساليب تعليمية مواكبة لهذه المستجدات، بما يتيح استيعاب التحديات ومجاراة التطورات المتسارعة. ومن هذا المنطلق، بات من الضروري أن تعيد المؤسسات التعليمية النظر في سياساتها التربوية، بحيث تُدرج التكنولوجيا كأحد الركائز الأساسية للعملية التعليمية، وتُحدث تغييرات جذرية في البيئة التعلمية؛ بما يسهم في تعزيز دافعية التعلم ودعم مسيرة التطوير (OECD، 2016).

وإن هذه التغيرات تفرض وجود عقلية مرنة ومتطورة تمتلك القدرة على التأمل الذاتي، مما يستدعي تبني أسلوب جديد وفكر تربوي يستوعب التطورات والتغيرات المعاصرة، إلى جانب تعليم حديث يواكب عصر المعلومات والتقنيات الحديثة. فالعملية التعليمية بحاجة إلى معلم قادر على إنتاج المعرفة وتطبيقها بفعالية ومرونة تتناسب مع المستجدات العلمية والتكنولوجية، وقادر على توظيف المعرفة بما يخدم الأهداف المنشودة (سرور، 2017). ويُعد المعلم العنصر الأهم في تحسين جودة التعليم ونجاحه، باعتباره الركيزة الأساسية للعملية التعليمية، بحيث يتمكن من مواجهة التغيرات الراهنة والمستقبلية (عبد العال وآخرون، 2015).

ومع استمرار التطور المعرفي والمعلوماتي، برزت متطلبات جديدة، من أبرزها تعزيز المسؤولية الذاتية لدى المعلم تجاه تحسين أدائه. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تشجيع المعلمين على تبني التأمل الذاتي المهني كوسيلة فاعلة للارتقاء بالأداء، إلى جانب تعزيز تبادل الخبرات في مجال الممارسات التأملية بين المعلمين (ليلي الصيفي، 2015، ص 138).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويُعد التأمل الذاتي المهني من المفاهيم بالغة الأهمية في العصـــر الحالي، إذ يتمحور حول قدرة المعلم على مراجعة أدائه وتقييمه بهدف الارتقاء به إلى مسـتوى أفضـل. ويتحقق ذلك من خلال امتلاك المعلم لمهارات ضـبط النفس والسـيطرة اللازمة لإنجاز المهام الموكلة إليه، وحسـن إدارة الوقت، ومتابعة سـير العمل، والتواصل الفعال (Preston, 2018). ويعني التأمل الذاتي المهني أن يكون المعلم قادرًا على تحليل ما يقوم به من مهام وأداءات، واستخلاص مواطن القوة ومجالات الضـعف لديه، بما يوجهه نحو تحسين أدائه وتحقيق أهدافه المنشودة. ويتطلب ذلك امتلاك مجموعة من المهارات التي تشمل القدرة على التساؤل الذاتي وإدارة الذات بفعالية، حيث يعكس امتلاك هذه المهارات قدرة المعلم على إنجاز مهامه بكفاءة، وتحمله للمسـؤولية، وتعزيز ثقته بنفسـه، فضـلًا عن تنمية قدرته على اتخاذ قرارات مدروسـة قائمة على أسس علمية.

ويعد التأمل في الممارســـة المهنية بمثابة خبرة تعليمية يمر بها المعلم ويفيد منها في تعديل ممارســـاته وجعلها أكثر فائدة، وبالنظر إلى التأمل نجد أن له ثلاثة معان محددة، هي: النظر إلى عملية التأمل باعتبارها انخراطًا عميقًا في التفكر بشـأن الممارسـات والأفعال، أو النظر إليها باعتبارها مفاضـلة بين ممارسات جيدة متنافسة من أجل الوقوف على أفضلها وأكثرها فاعلية، والنظر إليها باعتبارها خبرة تعليمية يجب أن تنتهي بتحديد الوسائل والامكانات الفعالة (Ellison, C. 2008, 191).

كما يُعد التأمل الذاتي المهني إحدى الوسـائل التي يتعلم من خلالها المهنيون فهم ممارسـاتهم وتطويرها، حيث يقوم على مبدأ التعلم من خلال التفكير في الأحداث التي مر بها الفرد وإعادة النظر إليها من منظور مختلف، بما يتيح له اختيار الإجراء الأنســـب (عبيدات، 2017). وقد عرَّف محمد (2020) الممارسات التأملية بأنها: "قدرة المعلم على تبصر الأحداث والمواقف التعليمية التي تجري داخل الفصل الدراسي، وتحليلها إلى عناصرها الأساسية، بهدف الوصول إلى استنتاجات وتفسيرات تسهم في إجراء التعديلات اللازمة لمعالجة المشكلات التدريسية، وتحقيق الأهداف التعليمية".

كما تظهر أهمية التأمل الذاتي في أنه يســاعد على تنمية مهارات الملاحظة والتقييم الذاتي للممارســات التدريسية لتتحقق الأهداف التعليمية بشكل أفضل، وتمنح المعلم فرصة للتطوير المهني الذاتي واكتساب أفضل للكفايات التدريسية (المالكي، 2020).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أيضًا تتعدد أدوات التأمل الذاتي المهني التي تمكّن المعلمين من أداء مهامهم بكفاءة وتطوير ممارساتهم، ومن أبرزها: الملاحظة اليومية، حيث يقوم المعلم بتسجيل ملاحظاته حول سير العملية التعليمية، والتعلم التعاوني الذي يقوم على الحوار مع الزملاء حول تجاربهم التدريسية ومناقشة أساليب التأمل الذاتي. كما يُعد تصوير المحاضرات وسيلة فعّالة تتيح لعضو هيئة التدريس مراجعة أدائه، ورصد جوانب القصور، واستلهام أفكار لتحسينها. ويُضاف إلى ذلك الاستفادة من ملاحظات الأقران من خلال دعوتهم لحضور الدروس، وكذلك الإفادة من ملاحظات الطلاب عبر استبيانات مختصرة تسهم في تحسين الأداء (عبيدات، 2017).

ونستخلص مما سبق أن التأمل الذاتي المهني يمثل مدخلًا أساسيًا لتطوير أداء المعلم، إذ يسهم في تنمية الأفكار الإبداعية وتعزيز التطوير المهني، فضلًا عن تمكينه من بلوغ مستويات التفكير العليا، مثل التفكير الناقد، عبر ما يمر به من مهارات وممارسات ومراحل تأملية. وقد غدت هذه المهارة ضرورة ملحّة في ظل عصر التنمية الذاتية، خاصة مع ما يشهده العالم من تقدم تقني وظهور المقررات الإلكترونية كبديل عن النماذج التقليدية للتعليم.

فالمقررات الإلكترونية مادة تعليمية متعددة الوسائط، تقدم من خلال أجهزة الحاسب الآلي أو الأجهزة المحمولة وشبكة الإنترنت عبر نظام إدارة التعلم المعتمد، وتوفر التفاعل المتزامن وغير المتزامن بين كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأقرانهم والمحتوي (اليامي، 2020، 157).

وتتجلى أهمية المقررات الإلكترونية في ظل التطورات التكنولوجية في المجال التعليمي في عدة جوانب، منها: سهولة الوصول والتعلّم المرن، حيث تتيح للطلاب الاطلاع على المحتوى التعليمي في أي وقت ومن أي مكان، مع مراعاة اختلاف أنماط التعلم، وتمكين المتعلم من التقدم بالسرعة التي تناسبه. كما تتضمن هذه المقررات وسائط متعددة، مثل: النصوص، والفيديوهات، والصور، والمحاكاة، والاختبارات التفاعلية، التي تسهم في تعزيز فهم المادة وتحفيز التفاعل والمشاركة مقارنة بالطرق التقليدية. وإضافة إلى ذلك، تُعد المقررات الإلكترونية خيارًا اقتصاديًا أكثر فاعلية من التعليم التقليدي، إذ تدعم التأمل الذاتي المستمر، وتسهم في التطوير المهني، وتشجع المتعلمين على تحمُّل مسؤولية تعلمهم وتنمية مهارات التنظيم الذاتي. وتمتاز أيضًا بسهولة تحديثها وتطويرها، وتنمية مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فضـلًا عن توفير أدوات لتحليل نتائج الطلاب وتتبع تقدمهم، بما يمكِّن المعلمين من اتخاذ قرارات تعليمية دقيقة (حسن، 2021).

ونسـتخلص مما سـبق أن توفير المقررات الإلكترونية يُعد ضـرورة لتحقيق نواتج تعليمية إبداعية تتطلب استمرار التواصـل وتفعيل التفكير لدى كل من عضـو هيئة التدريس والطالب، فضـلًا عن إتاحة الفرصـة لممارسـة مختلف أنماط التفكير الإبداعي، وإجراء المناقشـات والحوارات الهادفة إلى تنمية مهارات الدراسـة والتحليل والاسـتنتاج. وينعكس ذلك إيجابيًا على تنمية التأمل الذاتي المهني، ومن هذا المنطلق انبثقت فكرة هذا البحث.

تحديد المشكلة:

انطلاقًا من رؤية 2030، التي تسعى إلى إتاحة فرص التعلُّم وتنمية القدرات البشرية مدى الحياة، وتعزيز قدرة النظام التعليمي السـعودي على مواكبة متطلبات التقنية؛ فقد بات تبني اتجاهات حديثة كالمقررات الإلكترونية أمرًا حتميًا، خاصـةً أن هذه المقررات بطبيعتها تتناغم مع هذا الجيل الذي يُجيد التعامل مع التقنية، ويُفضِّـل الحصـول على المعلومات من مصـادر رقمية في الزمان والمكان الذي يناسـبه. حيث أكدت دراسة سيد (2021) على ضرورة وضع خطة تدريسية إلكترونيةً، والتصميم الإلكتروني للمقررات الدراسية باستخدام التقنيات الرقمية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام التعليم الرقمي في الجامعات. كما أوصت دراسة إبراهيم وعبده (2020) بضرورة توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتشييد البنية التحتية من أجهزة حاسب آلي وشبكة الإنترنت، وإعداد المقررات الدراسية بما يتماشى مع أسلوب التعليم الرقمي، ونشر الوعي بأهمية التعليم وتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة على استخدامه.

وأكدت نتائج دراسـة الجلهمي، والبشـري (2021) على ضـرورة نشـر ثقافة المقررات الإلكترونية وتعزيز اسـتخدامها لدى أعضـاء هيئة التدريس، وتوفير التقنيات اللازمة لاسـتخدام البرامج التدريبية في تصـميم المقررات الإلكترونية. وأوصـت نتائج دراسـة الأكلبي (2023) بتشـجيع أعضـاء هيئة التدريس على إنتاج مقررات إلكترونية تعتمد على عناصر التعلُّم الرقمي وتدريبهم على ذلك.

يُعدُّ التأملُ الذاتيُّ المهنيُّ مطلبًا أساسـيًا لأعضـاء هيئة التدريس، لما له من دورٍ في تحقيق الاسـتقلالية الذاتية، ومراقبة الأداء، ورصـد التغيرات الطارئة عليه، إلى جانب تحديد مواطن القوة وتعزيزها، واكتشـاف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جوانب الضـــعف والعمل على معالجتها. وقد أكدت العديد من الدراســـات هذه الأهمية، ومنها دراســـات الشـمري (2013)، وعامر (2016)، وصـميلي (2019)، وموسـى .(2019) ولهذا، تبرز ضـرورة تمكُّن عضـــو هيئة التدريس من توظيف التواصـــل الإلكتروني بكفاءةٍ، لمواكبة المســـتجدات وإعداد مقرراته الإلكترونية بفعاليةٍ.

كما تشـــيرُ بعضُ الدراســـاتِ إلى أنَّ التأمُّل الذاتيَّ المهنيَّ، على الرَّغمِ من أهميته، لا يحظى بالاهتمام الكافي في الواقع العمليّ، فقد أظهرت دراســـة عامر (2016) ودراســـة عبد العال وآخرون (2015) أنَّ المعلمين لا يمارسون أيَّ شكل من أشكال التقويم الذاتيّ أو الملاحظة الذاتية. كما أكَّدتْ دراسة صميلي (2019) أنَّهُ رَغمَ توافر العديدِ من أدوات التأمُّل الذاتيّ المهنيّ التي يمكن للمعلم الاستفادة منها لتقييم ذاتِه وتطوير أدائِه، إلَّا أنَّ نقص الخبرةِ في كيفية استخدام هذه الأدوات أو تصميم أدواتٍ خاصَّةٍ بالتأمُّلِ الذاتيّ المهنيّ، يُشكِّلُ عائقًا أمام استثمارِها بالشكل الأمثل.

وبالتالي يسـعى البحث الحالي إلى تنمية قدرة أعضـاء هيئة التدريس على التأمل الذاتي المهني من خلال المقررات الإلكترونية، حيث لا توجد دراســـة– في حدود علم الباحثة– تناولت المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني، وللتصـــدي لهذه المشـــكلة يســـعى البحث الحالي إلى الإجابة عن الســـؤال الرئيس التالي: ما دور المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؟

وبالتالي، يسعى البحثُ الحاليُّ إلى تنميةِ قدرة أعضاء هيئة التدريس على التأمُّلِ الذاتيّ المهنيّ من خلالِ المقرَّرات الإلكترونيةِ، حيثُ لا توجد دراسة –في حدود علم الباحثة– تناولتْ هذا الموضوع بشكلٍ مباشرٍ. وللتصـدِّي لهذه المشـكلة، يسـعى البحثُ إلى الإجابة عن السـؤال الرئيس: ما دور المقرَّرات الإلكترونية لتنمية التأمُّلِ الذاتيّ المهنيّ لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملكِ خالد؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1– ما أهميةُ استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأملِ الذاتيّ المهنيّ لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملكِ خالد؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- ما واقعُ استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتيّ المهنيّ لدى أعضاءِ هيئة التدريس بجامعة الملكِ خالد؟

3- ما أبرز مهارات التأمل الذاتي التي تمت تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؟

4- هل توجد فروق ذات دلالةٍ إحصائيةٍ بين متوسطات إجابات عينة البحث تُعزى لمتغيراتِ (عددِ سنواتِ الخبرةِ – الإلمامِ باستخدامِ الحاسبِ الآليّ – عددِ الدوراتِ التدريبيةِ)؟

أهداف البحث:

1- تحديد أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.

2- الكشف عن واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.

3- تحديد أبرز مهارات التأمل الذاتي التي تمت تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.

4- معرفة الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات عينة البحث التي تُعزى لمتغيرات: (عدد سنوات الخبرة، الإلمام باستخدام الحاسب الآلي، عدد الدورات التدريبية).

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث الحالي إلى:

الأهمية النظرية:

- تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية في أنها تتناول موضوعًا يتسم بالأهمية، وتُسلط الضوء على دور المقررات الإلكترونية في تنمية التأمل الذاتي المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تُبرز الدراسة أهمية تطبيق المقررات الإلكترونية.
- أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المقررات الإلكترونية في تنمية التأمل الذاتي المهني.
- يمكن أن تُسهم هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري للبحوث والدراسات التي ستتناول المقررات الإلكترونية، مما ينتج عنه إثراء المكتبة العربية عامة، والمكتبة السعودية خاصة.

الأهمية التطبيقية:

- تتمثل أهمية هذا البحث بما قد تُسفر عنه من نتائج، تأمل الباحثة أن يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المختلفة، وذلك للاستفادة من المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لديهم.
- يُؤمَّل أن تُفيد هذه الدراسة أصحاب القرار في الجامعات فيما يتعلق بواقع استخدام المقررات الإلكترونية.
- تقديم أداة بحثية مقننة (استبانة) لرصد أهمية استخدام المقررات الإلكترونية وواقع استخدامها، و(مقياس) التأمل الذاتي المهني.

حدود البحث:

- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.
- الحدود المكانية: اقتصر التطبيق على أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: تم التطبيق في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2025م.
- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على استبانة مكونة من محورين، هما: تحديد أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، والكشف عن واقع استخدامها، بالإضافة إلى مقياس التأمل الذاتي المهني.

مفاهيم البحث:

المقررات الإلكترونية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عرّف طلبة (2010) المقرر الإلكتروني بأنه: "جميع الأنشـــطة والمواد التعليمية التي يعتمد إنتاجها وتقديمها على جهاز الكمبيوتر".

بينما تُعرّف الباحثة المقررات الإلكترونية إجرائيًا بأنها: مادة تعليمية إلكترونية متعددة الوسائط، تُقدَّم عبر الحاسوب وشبكة الإنترنت، مع إتاحة التفاعل المتزامن وغير المتزامن بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمحتوى.

التأمل الذاتي المهني:

عرفت دينا موسى (٢٠١٩، ١٨٨) التأمل الذاتي بأنه: استبصار للممارسات التدريسية للإجابة على التساؤلات التي يوجهها المعلم لنفسه.

يُعرَّف إجرائيًا بأنه: مجموعة الممارسات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لاستكشاف خبراتهم الذاتية وممارساتهم المهنية، بهدف تنمية التأمل الذاتي المهني لديهم وتحسين أدائهم المهني. ويُقاس في البحث الحالي من خلال مقياس التأمل الذاتي المهني المُعد لهذا الغرض، والذي يتكون من ثلاثة أبعاد هي: الاستعداد للتأمل الذاتي، والتأمل الذاتي المهني، وتحسين الأداء بعد التأمل.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

أولًا- الإطار النظري:

1- المقررات الإلكترونية:

مفهوم المقررات الإلكترونية:

عرَّف حسن (2010) المقررات الإلكترونية بأنها مقررات تفاعلية، تزامنية وغير تزامنية، تُقدَّم عبر شبكة الإنترنت، وتعتمد على تكنولوجيا الوسائط المتعددة التفاعلية، ويتم تصميمها وإنشاؤها واستخدامها وتقويمها من خلال أحد أنظمة المقررات الإلكترونية مثل نظام "موودل"، بهدف تمكين المتعلمين من الوصـول إلى المحتوى التعليمي وتنمية مهاراتهم في استخدام النظام بطرق وأساليب متنوعة.

كذلك يُعرَّف (الدرويش وعبد العليم، 2017، 15) المقرر الإلكتروني بأنه: "عرض لمحتوى كتاب في صورة رقمية عبر أحد وسائط التخزين الإلكترونية، سواء كانت أقراصًا مدمجة أو مواقع إلكترونية على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شبكة الإنترنت، وهو أسلوب لعرض المعلومات متضمنًا النصوص، والرسومات، والأشكال، والصور، والحركات، والمؤثرات الصوتية، ولقطات الفيديو"

كما عرَّفه اليامي (2020، 157) بأنه: "مادة تعليمية متعددة الوسائط، تُقدَّم من خلال أجهزة الحاسب الآلي أو الأجهزة المحمولة وشبكة الإنترنت عبر نظام إدارة التعلم المعتمد، وتتيح التفاعل المتزامن وغير المتزامن بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأقرانهم والمحتوى".

ومن خلال ما سبق، تُعرِّف الباحثة المقرر الإلكتروني إجرائيًا بأنه: مادة تعليمية إلكترونية متعددة الوسائط، تُقدَّم عبر الإنترنت، وتتيح التفاعل المتزامن وغير المتزامن بين المتعلم، والأقران، والمحتوى التعليمي، وأعضاء هيئة التدريس.

أهمية المقررات الإلكترونية:

يسهم التقدم التكنولوجي في إحداث تحول جوهري في ملامح النظام التعليمي بجميع عناصره، إذ يُغيِّر دور عضو هيئة التدريس من ناقل للمعلومات إلى مُيسِّر، ومُوضِّح، ومُرشد، ومُدرِّب، ومُقوِّم، وقائد بَنَّاء. كما يتغير دور المتعلم من متلقٍّ سلبي للمعرفة إلى مُستقصٍ، وباحث، ومكتشف، ومبتكر. ويتجلّى ذلك في تفاعله مع المقررات الإلكترونية. (Zandi et al., 2022, p.95).

وتبرز أهمية هذه المقررات في جعل المتعلم نشطًا ومسؤولًا عن اكتساب المعرفة، ومراقبة ذاته، والتحكم في أفعاله وتعديلها عبر التقييم الذاتي لمهاراته وسلوكه المعرفي، بما يسهم في تسهيل تعلمه وإدارة إجراءات التعلم وتحقيق النجاح الأكاديمي (عزمي، الرفاعي، 2023). كما توصلت دراسة (Gorlovsky، 2020) إلى أن الطفرة التكنولوجية في مجالي الاتصالات والمعلومات ساهمت بصورة ملحوظة في انتشار التعليم عبر الإنترنت، مؤكدة أهمية المقررات الإلكترونية في دعم التعليم، ومواكبة التطورات، وتعزيز التحصيل المعرفي، حيث أوصت بتطوير استخدامها. وتعمل المقررات الإلكترونية كذلك على تنمية التعلم من خلال إتاحة الفرصة للطلاب لتنفيذ مشاريع تطبيقية تتطلب البحث والتحصيل وتحقيق الأهداف المحددة. وفي هذا الإطار أكد الغامدي (2022، 190) أن هذه الممارسات تثمر جيلًا واعيًا قادرًا على مواكبة التطورات المتسارعة في مجالي العلم والمعرفة.

مكونات المقرر الإلكتروني:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتكون المقرر الإلكتروني من عدة عناصر أساسية، يمكن تحديدها فيما يلي: (المنهراوي، 2016، 66)

- الصفحة الرئيسة للمقرر متضمنة المعلومات الأساسية للمقرر، ودليل الطالب في استخدام المقرر.
- الأهداف التعليمية، والمحتوى، والوسائط المتعددة.
- خريطة تتابع المقرر، وأدوات التفاعل وطرق استخدامها.
- الأنشطة والمهام ومواصفات إخراجها، وأدوات التقويم وأساليبه.
- مراجع المقرر والملكية الفكرية، ومصادر التعلم، والمراجع الإضافية وطرق الحصول عليها.
- قواعد البيانات والمعلومات للمقرر.

2- التأمل الذاتي المهني:

مفهوم التأمل الذاتي المهني:

التأمل الذاتى المهنى هو شكل من أشكال الاستقصاء الواعي في الممارسات المهنية التي يزاولها المعلم، ومن خلاله يمارس المعلم التفكير المتأنى للتعرف على المشـــكلات التي يواجهها وتحديدها بدقة بهدف تطوير ممارساته المهنية في المستقبل (الصيفي، ٢٠١٥ ، ١٣٨).

وعرفه عبد العال وآخرون (2015، ٢٣٣) بأنه هو: قدرة المعلم على تأمل المخططات التدريسية، وعملية تنفيذ الدرس، وتقييم الممارســـات التدريســـية التي يقوم بها المعلم أثناء عملية التدريس لضـــمان عملية التحسين المستمر للأداء.

أهمية التأمل الذاتي المهني:

تتضـــح أهمية التأمل الذاتي المهني في كونه عملية دائرية مرنة تبدأ بالتخطيط والنقد والتقييم، ثم الانتقال إلى التنفيذ والفحص والتحليل، يعقبها إعادة التقييم وإعداد خطط جديدة ووضـــع أهداف مســـتقبلية، ومن ثم إعادة التدريس، وهو بذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على التقييم الذاتي (الشـــمري، 2013، ص 137). ويُعد التأمل الذاتي المهني أسلوبًا احترافيًا لتحقيق التنمية المهنية؛ حيث يتيح لعضو هيئة التدريس فرصة الاســـتفســـار عن نفســـه، وفهم قدراته، وتقييم ممارســـاته وطلابه من خلال جمع البيانات حول أفعالهم وتجاربهم (Mathew et al., 2017, p.126)، وهو ما أكدته أيضًا دراسة محمد هيبة (2015).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويُعد التأمل الذاتي المهني أداة فعّالة لإبراز نقاط القوة ومعالجة جوانب الضعف، كما يساعد المعلم على تصميم مشاريع منهجية تقوم على النقد والتحليل الذاتي، مع ضمان عدم تأثر الموقف التدريسي سلبًا بالممارسات التأملية التي ينفذها المعلم، إذ يظل الهدف الرئيس هو تحسين عملية التدريس. كما يُعد التأمل إحدى أهم أدوات النمو المهني للمعلم، إذ يمكنه من تحليل الممارسات الصفية، ووضع الحلول المناسبة للتحسين المستمر، وتحديد البيانات اللازمة لجمعها سواء حول طرق التدريس أو التقييم أو إدارة الصف، مما يجعله شكلًا من أشكال التقييم الذاتي. لذا، فإن تدريب المعلمين على ممارسة التأمل يُعد ضرورة لضمان التحسين المستمر طوال حياتهم المهنية، بما يُعزز نموهم الشخصي، ويمنحهم حرية اختيار المنهج التدريسي المناسب لهم، ويشجعهم على التفكير العقلاني (Shandomo, 2010, p.106؛ Harran, 2017, p.11).

وأكدت دراسة (Choy et al. 2019) أن ممارسة التأمل الذاتي المهني تعزز ثقة المعلم بنفسه، وتساعده على تحديث معارفه ومهاراته، وتنمية قدرته على التعلم الذاتي، مما ينعكس إيجابيًا على إحساسه بالرضا الذاتي والثقة بالنفس. كما يمنح التأمل فرصة للتفكير في جميع إجراءات الموقف التدريسي، والإجابة عن تساؤلات محورية مثل: هل كانت الأنشطة مناسبة؟ وهل كانت المواد ملائمة لمستوى الطلاب؟، مما يزيد من دافعيته للتدريس، ويرفع وعيه بمهاراته، ويمكنه من تفسير العديد من المواقف. وفي هذا الصدد، أوصت دراسة لمياء عبيدات (2017) بضرورة نشر ثقافة التأمل الذاتي المهني وأدواته من خلال الورش التدريبية، بينما أكدت دراسة تامر المصري (2017) أن قدرة المعلم على ممارسة التأمل الذاتي تسهم في تنمية كفاءاته المهنية وتطوير اتجاهات إيجابية نحو مهنة التدريس.

ومن خلال ما سبق، يمكن تلخيص أهمية التأمل الذاتي المهني للمعلمين في ضرورة توظيفه في جميع مراحل العملية التدريسية؛ بدءًا من مرحلة التخطيط، حيث يوجه المعلم لاختيار ما يتناسب مع متطلبات الموقف التعليمي، وتحديد الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف، مرورًا بمرحلة التنفيذ، حيث يساعد التأمل على توجيه العملية التعليمية نحو تحقيق النتائج المرجوة، وانتهاءً بمرحلة ما بعد التدريس، حيث يُستخدم التأمل في تقويم الأداء بهدف التحسين المستمر عند إعادة التدريس.

أنواع التأمل المهني: (Zahid.M&. Khanam, A., 2019)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تأمل فردي: حيث يتأمل عضو هيئة التدريس ممارساته التدريسية بنفسه مستخدمًا بطاقات أو مقاييس للتأمل الذاتي.
- تأمل تبادلي: وفيه يتبادل عضو هيئة التدريس عملية التأمل مع زميله .
- التأمل الجماعي التشاركي: يحتاج الأمر لتوجيه عمليات التأمل وتحديد التساؤلات والمعايير التي سيتم فى ضوئها التأمل.

دور عضو هيئة التدريس لتنمية التأمل الذاتي المهني:

يتضمن التأمل الذاتى المهنى مجموعة من العمليات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس وإعادة النظر فيما يتم من مهام خلال عملية التدريس، عن طريق: الاستعراض الذهني لممارساته المهنية والقيام بتحليل واستخلاص كل ما يساعد على دعم بناء معرفة جديدة، وإجراء تعديل وتطوير على ممارساته (لمياء عبيدات، ٢٠١٧ ، ٢٢٧٩)، فالتأمل الذاتى المهنى ليس مجرد مجموعة من الممارسات العملية التي يقوم بها عضو هيئة التدريس فقط ولا مجموعة من المهارات الأكاديمية فقط، بل عليه أن يفكر فيما يفعل ويقيمه فى ضوء ما يتوصل إليه من نتائج (Zahid. M. & Khanam. A., 2019.P.34).

متطلبات القيام بالتأمل الذاتى المهني:

يتطلب قيام المعلم بالتأمل الذاتى المهني امتلاك العديد من المهارات، ومنها: الاستقصاء، والتفكير الناقد، والتساؤل الذاتي، والتخطيط والتحليل والتقويم، واتخاذ القرار، بالإضافة إلى القدرة على الملاحظة، ومشاركة الزملاء، ووضع خطة التحسين، وتنفيذ خطة التحسين، ومراجعة الذات، كما يتطلب التأمل الذاتى المهنى أن يكون لدى المعلم القدرة على النقد والتقييم الذاتي (خيري سليم، ميشيل عوض، ٢٠٠٩، ٢٤)، وهذا ما أكدت عليه الكثير من الدراسات، ومنها: دراسة موسى (2019)، ودراسة أبو مغنم (2023).

كما يعد توظيف الإنترنت واستخدام المقررات الإلكترونية أحد متطلبات القيام بالتأمل الذاتى المهنى؛ لأن المقررات الإلكترونية تعطي المعلم الفرصة لإدارة المناقشات بينه وبين زملائه وبينه وبين الطلبة بصورة منظمة؛ مما يساعدهم على تبادل الأراء وتلقي الملاحظات والاقتراحات من الآخرين Olaya Mesa. M. (L..2018. 158).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدوات التأمل الذاتي المهني:

تُعدُّ المذكرات اليومية إحدى الوسائل التي يُوثَّق من خلالها عضو هيئة التدريس ملاحظاته، ويصف ردود أفعاله ومشاعره بحرية، ودون التقيُّد بنموذج أو إطار محدد. كما يُسهم الأقران في دعمه من خلال تقديم التقييم والملاحظات البناءة. وإلى جانب ذلك، تُعدُّ ملاحظات الطلاب من أدوات التأمل الذاتي المهني؛ حيث يتم جمعها عبر استبيانات تتناول ممارسات عضو هيئة التدريس. كما يُعدُّ البحث الإجرائي أحد أشكال التأمل الذاتي المهني، وأداة فاعلة في حل المشكلات، وفهم الممارسات التعليمية، وتحسين أساليب معالجتها.(Shalabi et al., 2018)

خطوات التأمل الذاتي المهني:

تبدأ عملية التأمل الذاتي المهني بالمرحلة الأولى: التأمل في التخطيط للتدريس، حيث يعتمد المعلم على استراتيجيات ذهنية تساعده في تنظيم الأنشطة وتحديد السلوكيات التعليمية والنتائج المستهدفة. تليها المرحلة الثانية: التأمل أثناء تنفيذ الدرس، وفيها يوظف المعلم أساليب ذهنية تمكِّنه من تقييم ممارساته لحظيًا وإجراء التعديلات اللازمة. أما المرحلة الثالثة: التأمل في تقويم التدريس، فتتضمن مراجعة نتائج الممارسات التعليمية، ونقدها ذاتيًا، واقتراح بدائل أو سلوكيات مُعدَّلة (محمد، 2020).

ووفقًا للعُمري (2018)، فإن عملية التأمل تمر بست خطوات أساسية، هي: وصف ما حدث، ثم الإحساس بما يتم التفكير فيه، يليه التقويم للحكم على جودة الخبرات، ثم التحليل لفهم المعنى الكامن وراء الحالة الراهنة، يتبعه الاستنتاج لتحديد ما يُراد تحقيقه، وأخيرًا وضع خطة إجرائية لمعالجة المشكلات مستقبلًا في حال تكرارها.

ثانيًا– الدراسات السابقة:

الدراسات المتعلقة بالمقررات الإلكترونية:

توصلت دراسة الباهي، وربيع (2022) إلى آليات تحسين إجراءات تطبيق نظام الكتاب الإلكتروني بالجامعة، وتتمثل في ضرورة تطوير الكتاب الإلكتروني وفق معايير الجودة والاعتماد، وتحديد معايير

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومواصفات تصميم الكتاب الإلكتروني بالكليات المختلفة بالجامعة، وعقد ندوات وورش عمل لدي أعضاء هيئة التدريس عن كيفية تصميم الكتاب الإلكتروني، وأشارت الدراسة إلي أن الكتاب الإلكتروني أكثر كفاءة في التعليم والاستخدام من الطرق التقليدية، وذلك لأنه يحقق الكفاءة المنهجية من حيث توافق المحتوي مع الأهداف المحددة ومستوي الدارسين والأنشطة التعليمية المقدمة لهم ومرونة الاستخدام، وكفاءة الأداء والاستخدام من حيث التصميم والعرض والصوت، والاستخدام الأمثل للألوان والخطوط والرسوم، ومدي ارتباط ذلك كله بالأهداف والمضمون، والمدة الزمنية للتطبيق مما يجعله وسيلة مناسبة ذات إنتاج أكثر باستخدام موارد أقل خلال فترة زمنية قصيرة، كما أشارت إلى آليات أخرى منها تنمية معارف ومهارات أعضاء هيئة التدريس لِتدريس المقررات الإلكترونية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على جميع المستحدثات التكنولوجية والاتجاهات الحديثة في التعليم، وتوفير القاعات الافتراضية إلى جانب القاعات الإفتراضية، وتصميم اختبارات إلكترونية افتراضية والتعرف علي أثرها، وإنشاء مركز للتعليم الإلكتروني بالكليات المختلفة بالجامعة، وتوفير معامل مجهزة بكافة الوسائل والأدوات الملائمة للكتب الإلكترونية بالكليات، وتنوع استخدام الأنشطة التعليمية التي تساعد في تحقيق الأهداف التعليمية بالكتاب الإلكتروني.

واستهدفت دراسة عثمان، وعبد المحسن (2023) تحديد مستوى توافر متطلبات تطبيق المقررات الإلكترونية بمؤسسات التعليم الجامعي، وتحديد مستوى جودة التعليم الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، وتحديد العلاقة بين توافر متطلبات تطبيق المقررات الإلكترونية وتحقيق جودة التعليم الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق المقررات الإلكترونية لتحقيق جودة التعليم الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، وصولًا إلى خطة عمل مقترحة لتطبيق المقررات الإلكترونية لتحقيق جودة التعليم الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء هيئة التدريس القائمين على تدريس مرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2023/2022م بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وعددهم (95) مفردة، وتمثلت أداة الدراسة في استمارة استبيان لأعضاء هيئة التدريس، وتوصلت نتائج الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى صـــحة الفرض الرئيس للدراســة والذي مؤداه توجد علاقة طردية دالة إحصـــائيًا بين توافر متطلبات تطبيق المقررات الإلكترونية وتحقيق جودة التعليم الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي.

ودراسـة الجاسـر (2024) والتي هدفت إلى الكشـف عن اتجاهات أعضـاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز نحو توظيف المقررات الإلكترونية مفتوحة المصدر MOOCs في العملية التعليمية، وقد تكونت عينة الدراسة من (٦٢) عضو هيئة تدريس، وقد اتبعت الدارسة المنهج الوصفي للإجابة على تسـاؤلات الدراسـة، واسـتخدمت الباحثة الاسـتبانة كأداة لجمع البيانات. وقد توصـلت الدراسـة إلى أن هناك اتجاه إيجابي قوي لدى أعضـــاء هيئة التدريس نحو أهمية توظيف المقررات الإلكترونية مفتوحة المصـــدر في العملية التعليمية، حيث حصـلت معظم العبارات على متوسـطات عالية (أعلى من ٤)، مما يدل على إدراكهم لقيمة هذه المقررات في توفير بيئة تعليمية مرنة، وزيادة فرص التعلم الذاتي، وتحســـين الكفايات التعليمية، كما كشـفت الدراسـة أن أبرز التحديات التي تواجه أعضـاء هيئة التدريس في توظيف المقررات الإلكترونية مفتوحة المصدر هي غياب الحوافز المادية لأعضاء هيئة التدريس، كذلك ضعف الدعم الفني والتقني اللازم لتطبيق المقررات الإلكترونية مفتوحة المصدر.

وهدفت دراسة الشمري (2025) إلى معرفة دور أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية، كما رصـــدت الدراســـة إلى معرفة مفهوم وخصـــائص المقررات الإلكترونية واســـتخدمت الدراســـة المنهج الوصـــفي كمنهج لجمع البيانات وتحليلها ورصـــدها، وتكونت عينة الدراســـة من (138) من المعلمين والمعلمات بمدارس المرحلة المتوســـطة بمنطقه مبارك الكبير التعليمية بدولة الكويت، وتوصـلت الدراسـة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: 1. وجود فرق دال إحصـــائيًا عند مســـتوى (0.05) بين متوســـطي دلالة الفرق بين الذكور والإناث في (دور أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية) لدى عينة الدراسة لصالح المعلمين (الذكور). 2. وجود فروق ذات دال إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين متوسطي درجات معلمي المدارس الحكومية وذويهم ممن هم بالمدارس الأهلية (دور أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية) لدى عينة الدراســة تبعًا لمتغير نوع المدرســة (حكومية – أهلية) لصــالح معلمي المدارس (الأهلية). 3. وجود فرق دال إحصــائيًا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عند مستوى دلالة (0.01) بين متوسطي استجابات أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الخبرة (5 سنوات – أكثر من 5 سنوات وحتى 10 سنوات – أكثر من 10 سنوات) على استبانة (دور أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية). 4. وجود فروق دالة إحصـــائيًا لدور (أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية) لدى عينة الدراســة عند مســتوى (0.01) بين كل المعلمين ذوي الخبرة 5 ســنوات وبين ذوي الخبرة أكثر من 5 سنوات وحتى 10 سنوات لصالح المعلمين ذوي الخبرة (أكثر من 5 سنوات ل 10 ســنوات). 5. وجود فروق دالة إحصـــائيًا لدور (أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية) لدى عينة الدراسة عند مستوى (0.01) بين كل المعلمين ذوي الخبرة 5 سنوات وبين ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات لصالح المعلمين ذوي الخبرة (أكثر من 10 سـنوات). 6. وجود فروق دالة إحصـائيًا لدور (أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية) لدى عينة الدراسة عند مستوى (0.01) بين كل المعلمين ذوي الخبرة أكثر من 5 سنوات ل 10 سنوات والمعلمين ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات لصالح المعلمين ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات).

الدراسات المتعلقة بالتأمل الذاتي المهني:

هدفت دراسة موسى (2019) إلى قياس فاعلية برنامج مقترح قائم على قضايا التنمية المستدامة المعلمي مادة علم الاجتماع لتنمية القيم الأخلاقية ومهارات التأمل الذاتي المهني، وتكونت مجموعة البحث من (٣٠) معلمًا ومعلمة لمادة علم الاجتماع بإدارة عين شـــمس التعليمية بمحافظة القاهرة، وتمثلت أدوات البحث في قائمة بالقيم الأخلاقية، وقائمة بمهارات التأمل الذاتي المهني، وقائمة بقضايا التنمية المستدامة، وتصـــور مقترح للبرنامج، واختبار للقيم الأخلاقية، ومقياس لمهارات التأمل الذاتي المهني، وتم تطبيق أدوات البحث قبليًا وبَعديًا على مجموعة البحث، وجاءت نتائج البحث مؤكده على وجود فرق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوي (٠.٠١) بين متوسـطي درجات المعلمين في التطبيق القبلي، والبعدي للمجموعة التجريبية، وهذا يؤكد فاعلية البرنامج المقترح القائم على قضـــايا التنمية المســـتدامة المعلمي مادة علم الاجتماع في تنمية القيم الأخلاقية ومهارات التأمل الذاتي المهني، وجاءت توصـــيات البحث مؤكده على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهمية تدريب المعلمين على قضـايا التنمية المسـتدامة وتنمية القيم الأخلاقية لديهم، وتنمية مهارات التأمل الذاتي المهني باستخدام المداخل الحديثة.

وهدفت دراســة إبراهيم (2021) إلى تنمية مهارات إدارة المعرفة المهنية والقدرة على التأمل الذاتي المهنى لدى معلمى الدراسـات الاجتماعية بالخدمة، ومن أجل تحقيق ذلك تم بناء برنامج تدريبي مقترح قائم على التكامل الحلزوني بين أداتين من أدوات التخطيط الاســتراتيجي وهما: أداة التحليل الرباعي SWOT، ونموذج تحســين الأداء PDCA ، حيث تســاعد أداة التحليل الرباعيSWOT المعلم في تحديد نقاط القوة Strengths (S)، ونقاط الضــعف Weaknesses (W) وتحديد الفرص (Opportunities) والتهديدات (T Threats)، وتوظيف تلك البيانات في التحسـين المسـتمر باسـتخدام نموذج تحسـين الأداء PDCA والذي يتكون من أربعة مراحل:

المرحلة الأولى (P) (التخطيط plan)، والمرحلة الثانية (D) (التنفيذ (DO)، والمرحلة الثالثة (C) (التحقق Check)، والمرحلة الرابعة (A) (التصــحيح Act)؛ ولقد حدد البحث أربع مهارات لإدارة المعرفة المهنية، وهي: (تكوين المعرفة المهنية، ونشــر المعرفة المهنية، وتطبيق المعرفة المهنية ، وتقويم المعرفة المهنية. وثلاثة أبعاد للقدرة على التأمل الذاتى المهنى، وهي: الاســتعداد للتأمل، وتأمل عملية التدريس، وتحســين الأداء بعد التأمل. وتمثلت أدوات البحث في بطاقة ملاحظة، ومهارات إدارة المعرفة المهنية، ومقياس التأمل الذاتى المهنى، وبلغت عينة البحث ٣٠ معلمًا ومعلمة للدراسات الاجتماعية، واعتمد البحث الحالي على التصميم التجريبي ذو المجموعة التجريبية الواحدة، وأشارت النتائج إلى وجود فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطى درجات معلمي المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لكلٍ من بطاقة ملاحظة إدارة المعرفة المهنية، ومقياس التأمل الذاتى المهنى لصــالح التطبيق البعدى، كما أســفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مهارات إدارة المعرفة المهنية، والقدرة على التأمل الذاتي المهنى، ويُوصــي البحث بضــرورة اهتمام برامج إعداد معلمي الدراســات الاجتماعية بتبنِّي أدوات الجودة، وتدريب الطلبة المعلمين على كيفية توظيفها في رفع جودة الأداء التدريسي والتحسين المهني.

وهدف دراســة عبد الســميع وآخرون (2022) إلى الوقوف على الممارســات التربوية للحوار التأملي، بالإضافة إلى التعرف على دورها في تحسين الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خلال رؤية تحليلية المفهوم وأدبيات الممارسات التربوية للحوار التأملي من حيث المبادئ والفلسفة والأهداف التي يستند إليها الحوار التأملي. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل أدبيات الحوار التأملي، والوقوف من خلالها على أهم الممارسات التربوية المعتمدة والمنبثقة من ذلك المفهوم، والتي ينبغي على أعضاء هيئة التدريس القيام بها في أدائهم التدريسي لما لها من دور في تحسين الأداء وصقل الممارسات، وتوصل البحث إلى نتائج مهمة منها: تحديد قائمة بأهم الممارسات التربوية للحوار التأملي المتعلقة بالأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بكليات التربية والتي بدورها تعمل على تحسين الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بكليات التربية، وتحديد أهم ملامح الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس حال استخدامهم الممارسات التربوية للحوار التأملي في قاعات الدراسة والمناقشة مع الطلاب والزملاء.

وهدفت دراسة أبو مغنم (2023) إلى التعرف على فاعلية برنامج تدريبي قائم على مجتمعات التعلم المهنية عبر الويب في تنمية ممارسات التدريس الرقمي والتقبل التكنولوجي والقدرة على التأمل الذاتي المهني لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية بمدينة مطروح، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لإعداد البرنامج المقترح والمنهج التجريبي ذي التصميم شبه التجريبي للمجموعة الواحدة لبيان فاعلية البرنامج التدريبي في تنمية ممارسات التدريس الرقمي ومستوى التقبل التكنولوجي والقدرة على التأمل الذاتي المهني، وتكونت العينة من (٤٣) معلمًا من معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية في مدينة مطروح، وقد توصلت نتائج البحث إلى فاعلية البرنامج التدريبي المقترح في تنمية ممارسات التدريس الرقمي، والتقبل التكنولوجي والتأمل الذاتي المهني لدى معلمي الدراسات الاجتماعية، وأظهرت النتائج أن حجم التأثير للبرنامج التدريبي كبير في تنمية ممارسات التدريس الرقمي ومستوى التقبل التكنولوجي والتأمل الذاتي المهني، وقد انتهى البحث بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي ترتبط بالبرنامج التدريبي القائم على مجتمعات التعلم المهنية عبر الويب، وممارسات التدريس الرقمي، والتقبل التكنولوجي والتأمل الذاتي المهني واستخدامها في بيئة التدريب لدى معلمي الدراسات الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لأهمية المقررات الإلكترونية.

– اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية جديدة لم تدرس من قبل – في حدود علم الباحثة – وهو: المقررات الإلكترونية ودورها في تنمية التأمل الذاتي المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.

– استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها العلمية والعملية، وصياغة أهدافها وتساؤلاتها وحدودها الموضوعية والبشرية والمكانية والزمانية.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

ينتمي البحث الحالي إلى الدراسات الوصفية، والتي تعرف بأنها: "الدراسات التي تعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتهتم بوصفها وصفًا دقيقًا من خلال التعبير النوعي الذي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أو التعبير الكمي الذي يعطي وصفًا رقميًّا يوضح مقدار الظاهرة وحجمها" (عباس وآخرون، 2022، 74)، وذلك باعتبارها أنسب أنواع الدراسات ملاءمة لموضوع البحث والتي تساعد على التوصل إلى الأهداف والإجابة عن التساؤلات التي تم وضعها.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد في المملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2025/2024م. وقد تم تطبيق الاستبانة على جميعهم، وبلغ عدد المستجيبين (190) عضوًا، ويوضح جدول (1) خصائص أفراد عينة البحث وفقًا لمتغيراتها.

جدول (1) توصيف عينة البحث

متغيرات عينة الدراسة		عينة البحث	
		التكرار	النسبة المئوية
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	140	75.3
	أستاذ مشارك	32	17.2

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

	أستاذ مساعد	14	7.5
	الإجمالي	186	%100
القسم	المناهج وطرق التدريس	80	43
	الإدارة التربوية	72	38.7
	أصول التربية	20	10.8
	التربية الخاصة	14	7.5
	الإجمالي	186	%100
سنوات الخدمة في العمل الأكاديمي	أقل من 5 سنوات	90	48.4
	من 5 إلى 10 سنوات	62	33.3
	أكثر من 10 سنوات	34	18.3
	الإجمالي	186	%100
الإلمام باستخدام الحاسب الآلي	جيد	38	20.4
	جيد جدًا	78	41.9
	ممتاز	70	37.6
	الإجمالي	186	%100
عدد الدورات التدريبية	من دورة واحدة وحتى 4 دورات	82	44.1
	أكثر من 4 دورات	104	55.9
	الإجمالي	186	%100

يتضح من الجدول التالي: أن هناك شمول وتنوع وتباين في متغيرات الدراسة وفق تصنيف العينة؛ بحيث شملت العينة مختلف الفئات التي احتوت عليها متغيرات البحث؛ وفيما يتعلق بمتغير (الرتبة الأكاديمية)؛

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جاءت رتبة (أستاذ مساعد) في الترتيب الأول بنسبة 75.3%، ثم (أستاذ مشارك) بنسبة 17.2%، ثم (أستاذ) بنسبة 7.5%، أما عن متغير (القسم) ففي الترتيب الأول جاء أعضاء هيئة التدريس من قسم (المناهج وطرق التدريس) بنسبة 43%، ثم (الإدارة التربوية) بنسبة 38.7%، ثم (أصول التربية) بنسبة 10.8%، ثم (التربية الخاصة) بنسبة 7.5%، أما عن متغير (سنوات الخدمة في العمل الأكاديمي) ففي الترتيب الأول جاء ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 48.4%، ثم (من 5 إلى 10 سنوات) في الترتيب الثاني بنسبة 33.3%، ثم (أكثر من 10 سنوات) بنسبة 18.3%، أما عن متغير (الإلمام باستخدام الحاسب الآلي) ففي الترتيب الأول جاء الملمين باستخدام الحاسب بشكل (جيد جدًا) بنسبة 41.9%، ثم (ممتاز) بنسبة 37.6%، ثم (جيد) بنسبة 20.4%، أما عن متغير (عدد الدورات التدريبية) ففي الترتيب الأول (أكثر من 4 دورات) بنسبة 55.9%، ثم (من دورة واحدة وحتى 4 دورات) بنسبة 44.1%.

إعداد أداتي البحث:

أولًا- الاستبانة:

مرت عملية إعداد الاستبانة بالخطوات التالية:

أ- تحديد الهدف من الاستبانة:

هدفت الاستبانة إلى تحديد أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، والكشف عن واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد.

ب- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية:

- مراجعة الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مثل: دراسة الباهي، وربيع (2022)، ودراسة عثمان، وعبد المحسن (2023)، والجاسر (2024)، ودراسة الشمري (2025).

- استطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية، والاستفادة منهم في تحديد محاور الاستبانة، وفي صياغة عباراتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- إعداد الاستبانة بصورتها الأولية، والتي تضمنت محورين، وقد رُوعي عند صياغة العبارات أن تكون قصيرة ودقيقة وواضحة.

ت- التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة، والتي تكونت من جزأين:

الجزء الأول- يتضمن البيانات الشخصية.

الجزء الثاني- محورين وما يندرج تحتهم من عبارات، وقد استخدمت الباحثة مقياس ليكرت الثلاثي.

-ضبط الاستبانة:

- صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (9) محكمين من أعضاء هيئة التدريس؛ وذلك بغرض معرفة مدى مناسبة الأداة، وما تقيسه العبارات من الأداء المطلوب، ومدى ارتباط عبارات الاستبانة بالمحاور الرئيسة، وللحكم على العبارات وصياغتها اللغوية ودرجة وضوحها، وقد اقترح السادة المحكِّمين بعض التعديلات المهمة، وقد أُجريت التعديلات اللازمة التي أجمع المحكمون عليها بنسبة أكثر من (85 %)؛ وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (30) عبارة.

- صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له، وذلك بالتطبيق على عينة تقنين قدرها (40) عضو هيئة تدريس، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (1) صدق الاتساق الداخلي لاستبيان المقررات الإلكترونية بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان

معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له	
المحور الأول: أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد	
معامل الارتباط	**0.884** **
المحور الثاني: واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد	
معامل الارتباط	**0.902** **

(**) دال عند مستوى 0.01

يتضح من نتائج الجدول السابق:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاســتبيان والدرجة الكلية له بلغت نحو (0.884) بالنســبة لمعامل الارتباط بين درجة المحور الأول والدرجة الكلية للاســتبيان، ونحو (0.902) بالنســبة لمعامل الارتباط بين درجة المحور الثاني والدرجة الكلية للاســتبيان، وجميعها معاملات ارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)؛ **مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بمحاوره**.

ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام (معامل إلفا كرونباخ)، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (2) قيم الثبات للإستبانة ومحاورها

أداة الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا
الاستبانة ككل	**30**	**0.851**
الأهمية	**15**	**0.754**
الواقع	**15**	**0.782**

يتضــح من نتائج الجدول الســابق: أن جميع قيم معامل الثبات وفق (إلفا كرونباخ) للإســتبانة ككل ومحاورها، دلت على تمتع الاستبانة بثبات مرتفع.

ثانيًا- مقياس المهارات الرقمية:

مرت عملية إعداد المقياس بالخطوات التالية:

أ- تحديد الهدف من المقياس:

هدف المقياس إلى قياس درجة تمكن أعضاء هيئة التدريس من مهارات التأمل الذاتي

مصادر بناء المقياس:

- مراجعة الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مثل دراسة كل من: موسى (2019)، وإبراهيم (2021)، وعبد السميع وآخرون (2022)، ودراسة أبو مغنم (2023).
- استطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية، والاستفادة منهم في تحديد أبعاد المقياس، وكذلك في صياغة العبارات.

ب- صياغة تعليمات المقياس وتوضيح كيفية الإجابة عن عبارات المقياس.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ث- إعداد المقياس في صورته الأولية:

- إعداد المقياس بصورته الأولية، والذي تضمن ثلاثة أبعاد و(28) عبارة.

ت- التوصل إلى الصورة النهائية للمقياس والتي تكونت من ثلاثة أبعاد، وما يندرج تحتها من عبارات، وقد استخدمت الباحثة مقياسًا ثلاثيًا لليكرت، وذلك بوضع ثلاثة مستويات لقياس درجة الأهمية، بحيث يكون أمام كل فقرة من فقرات المقياس ثلاث خيارات:(موافق – محايد – غير موافق).

ث- ضبط المقياس:

- صدق المحكمين:

تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين، تألفت من (9) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؛ وذلك بغرض تحديد ومعرفة ما تقيسه العبارات من الأداء المطلوب، وللحكم على العبارات وصياغتها ودرجة وضوحها ومناسبتها للأبعاد، وقد عبَّر المحكمين عن مناسبة الأداة لقياس ما وُضعت من أجله، ولم تتلق الباحثة أي تعديلات من المحكمين؛ بل أيدوا أبعاد وعبارات المقياس وبذلك أصبح المقياس في صورته النهائية مكون من (28) عبارة.

- صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية له، وذلك بالتطبيق على عينة تقنين قدرها (40) عضو هيئة تدريس، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (3) صدق الاتساق الداخلي لمقياس التأمل الذاتي المهني بين درجة كل بعد والدرجة الكلية له

معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد والدرجة الكلية له	
البعد الأول: الاستعداد للتأمل الذاتي	
معامل الارتباط	**0.728** **
البعد الثاني: التأمل الذاتي المهني	
معامل الارتباط	**0.836** **
البعد الثالث: تحسين الأداء بعد التأمل	
معامل الارتباط	**0.802** **

- (**) دال عند مستوى 0.01

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **يتضح من نتائج الجدول السابق:**

- أن معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية له بلغت نحو (0.728) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة البعد الأول والدرجة الكلية للمقياس، ونحو (0.836) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة البعد الثاني والدرجة الكلية للمقياس، ونحو (0.802) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة البعد الثالث والدرجة الكلية للمقياس، وجميعها معاملات ارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)؛ **مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمقياس بمحاوره.**

- **ب) الثبات:** تم حساب ثبات المقياس باستخدام (معامل إلفا كرونباخ)، كما هو موضح بالجدول التالي:

- **جدول رقم (4) قيم الثبات للمقياس ومحاوره**

أداة الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا
المقياس ككل	**28**	**0.858**
البعد الأول	**8**	**0.738**
البعد الثاني	**8**	**0.777**
البعد الثالث:	**12**	**0.808**

- **يتضح من نتائج الجدول السابق:** أن جميع قيم معامل لثبات وفق (إلفا كرونباخ) للمقياس ككل ومحاوره، دلت على تمتع المقياس بثبات مناسب.

المعاملات الإحصائية المستخدمة:

باستخدام برنامج "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss" تم اللجوء إلى المعاملات الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط لحساب صدق الاتساق الداخلي.
- معامل الفا كرونباخ لحساب الثبات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- الرتب.
- اختبار (ت) لدلالة الفروق T.Test.
- اختبـــار كروســكال والس Kruskal Wallis Test؛ بديل تحليل التباين أحادي الاتجاه one way anova وهو مقياس لا معلمي لقياس الفروق بن المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين.

عرض النتائج ومناقشتها:

- **السـؤال الأول: ما أهمية اســتخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيـــب لأراء عينة البحث، كما هو موضح بالجداول التالية:

جدول (6) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول عبارات (أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد) (ن= 186)

الأهمية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
تنمي لديَّ الجانب المعرفي والمهاري والمهني؛ مما يسهم في تأملي الذاتي المهني.	3.00	0.00	1	مرتفعة
تقديم محتوى يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين.	2.90	0.30	2	
تشجعني المقررات الإلكترونية على البحث عن المعلومات؛ مما ينمي الوعي بآخر التطورات في مجالي.	2.76	0.42	3	مرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تزودني باحتياجاتي التدريبية؛ مما يعزز التأمل الذاتي لديَّ.	2.73	0.44	4	مرتفعة
أجد في المقررات الإلكترونية فرصًا لتبادل الخبرات التأملية مع زملاء المهنة.	2.72	0.45	5	مرتفعة
تزودني بمصادر تعلم إضافية؛ مما يؤدي إلى تنميتي مهنيًّا.	2.71	0.46	6	مرتفعة
تسهم في معرفة مدى إلمامي الجيد بمهارات استخدام الحاسب الآلي.	2.71	0.46	6	مرتفعة
تجعلني أواكب التطورات التكنولوجية من خلال تفاعلي مع المقرر الذي أُدرسه.	2.70	0.46	7	مرتفعة
يساعدني المقرر الإلكتروني على تحديد نقاط القوة والضعف؛ مما ينعكس على تحسين نتائج التعلم للمتعلمين.	2.67	0.47	8	مرتفعة
تتيح الوصول إلى الموارد الرقمية التي تمكنني من تطويري ذاتيًا ومهنيًا.	2.65	0.48	9	مرتفعة
يشجعني المقرر الإلكتروني على التفكير النقدي وتحليل أدائي المهني.	2.63	0.50	10	مرتفعة
تسهل عملية التواصل إلكترونيًا مع المتعلمين وتبادل الخبرات.	2.61	0.49	11	مرتفعة
تحقق التأمل الذاتي المهني والتعلم المستمر مدى الحياة.	2.60	0.49	12	مرتفعة
تسهم المقررات الإلكترونية من تخطيطي للدروس، وتنفيذ الأنشطة التعليمية، وتقييم المتعلمين.	2.59	0.49	13	مرتفعة
توفر بيئة تعلم مرنة بيني وبين المتعلم والمقرر الإلكتروني تشجعني على تطوير ذاتي مهنيًا.	2.56	0.50	14	مرتفعة
المتوسط والانحراف المعياري العام	2.70	0.42	مرتفعة	

يتضح من الجدول:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن المتوسطات الحسابية لأهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد تراوحت ما بين (3: 2.56)؛ حيث جاءت عبارة (تنمي لديَّ الجانب المعرفي والمهاري والمهني؛ مما يسهم في تأملي الذاتي المهني) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة (توفر بيئة تعلم مرنة بيني وبين المتعلم والمقرر الإلكتروني تشجعني على تطوير ذاتي مهنيًا) في الترتيب الأخير. وعكست درجة المتوسط العام والمقدرة بـــ "2.70" للمحور الأول حول (أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد) نسب موافقة (مرتفعة) من قبل عينة البحث على عبارات هذا المحور؛ وهو ما يعني أن لاســـتخدام المقررات الإلكترونية أهمية كبيرة في تنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد من وجهة نظرهم.

أولًا– أسفرت نتائج السؤال الأول عن نسبة موافقة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد حول أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لديهم، حيث جاء المتوسط الإجمالي بقيمة (2,70)، وانحراف معياري (0,42)، وجاءت العبارة (تنمي لديَّ الجانب المعرفي والمهاري والمهني؛ مما يسهم في تأملي الذاتي المهني) في المرتبة الأولى ودرجة موافقة (مرتفعة) ومتوسط (3) وتشير إلى اجماع تام من أعضاء هيئة التدريس على الدور المهم الذي تلعبه المقررات الإلكترونية في دعم الجوانب المعرفية والمهنية والمهارية لدى أعضاء هيئة التدريس والتي من شأنها اتاحة الفرصة للتأمل الذاتي المهني، وجاءت عبارة (توفر بيئة تعلم مرنة بيني وبين المتعلم والمقرر الإلكتروني تشجعني على تطوير ذاتي مهنيًا) في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب إلا أنها بدرجة موافقة (مرتفعة)، بمتوسط (2,56)، وتشير العبارة إلى أحد أهم مميزات المقررات الإلكترونية وهي توفير بيئة تعلم مرنة تتيح لكل من المعلم والمتعلم التفاعل الجيد والتواصل في أقات متعددة وإتاحة الوقت الكافي للتأمل الذاتي ومن ثم تصحيح المسار.

ويمكن تفسير نسبة الموافقة المرتفعة لأفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حول أهمية استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لديهم في ضوء ما تتيحه المقررات الإلكترونية من وقت كافي لعضو هيئة التدريس لإنجاز المهام الموكلة إليه، كما تمكنه من إدارة وقته بشكل جيد وكذلك إمكانية التواصل الفعال مع طلابه، كما يتمكن عضو هيئة التدريس من تقييم المادة العلمية بأكثر من طريقة والتعرف على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مواطن القوة والضعف بها، كما يستطيع تقييم أدائه التدريسي وتحسينه بشكل دوري ومستمر واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وكلها عوامل تتيح وتساعد عضو هيئة التدريس لتحقيق التأمل الذاتي المهني والذي يتمحور حول تقييم ومراجعة عضو هيئة التدريس لأدائه ومن ثم تحسينه والارتقاء به لمستوى أفضل.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما توليه مختلف المؤسسات الجامعية من اهتمام خاص بتحديث وتطوير المنظومة التكنولوجية بها، وحث جميع منسوبيها وخاصة أعضاء هيئة التدريس على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية التي تعمل الجامعات على اتاحتها لجميع منسوبيها، ولا شك أن تطوير وتحديث المنظومة التكنولوجية وتشجيع التعلم الإلكتروني بما يحمله من مميزات قد يكون له مردود إيجابي نحو تحسين الأداء المهني والتدريسي لعضو هيئة التدريس ويتيح له الوقت الكافي للتأمل الذاتي المهني.

أيضًا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما أشار إليه حسن (2021) من أن المقررات الإلكترونية تعد خيارًا اقتصاديًا أكثر فاعلية من التعليم التقليدي، إذ تدعم التأمل الذاتي المستمر، وتسهم في التطوير المهني، وتشجع المتعلمين على تحمُّل مسؤولية تعلمهم وتنمية مهارات التنظيم الذاتي. وتمتاز أيضًا بسهولة تحديثها وتطويرها، وتنمية مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة، فضلًا عن توفير أدوات لتحليل نتائج الطلاب وتتبع تقدمهم، بما يُمكِّن المعلمين من اتخاذ قرارات تعليمية دقيقة.

كذلك يمكن تفسير نسبة الموافقة المرتفعة لأعضاء هيئة التدريس حول دور المقررات الإلكترونية في تنمية التأمل الذاتي المهني من خلال ما توفره المقررات الإلكترونية من أدوات ووسائل للتعلم والتطور الذاتي المستمر، وما تتيحه هذه المقررات من فرص لتعلم مهارات جديدة وتقنيات تدريسية مبتكرة، إضافة إلى الاطلاع على كم هائل من المصادر والمعلومات التي تدعم عملية التأمل الذاتي المهني لعضو هيئة التدريس وتساعده على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أدائه التدريسي والمهني.

أيضًا تتيح المجتمعات المهنية الافتراضية التي توفرها المقررات الإلكترونية مساحة أفضل للتفاعل وتبادل الخبرات بين عضو هيئة التدريس وطلابه؛ مما يعزز من فرص التعلم التعاوني ويدعم العمل الجماعي ويتيح لأعضاء هيئة التدريس تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم في تحسين وتعديل أساليبهم التدريسية؛ لتحقيق أهدافهم المهنية وهذا هو جوهر عملية التأمل الذاتي المهني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **السؤال الثاني: ما واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؟**

جدول (7) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول عبارات (واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد) (ن= 186)

الأهمية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
أتعرف على الإمكانات والتجهيزات المتاحة وأتدرب على استخدامها وتوظيفها.	2.88	0.32	1	مرتفعة
أسعى لمناقشة زملائي في مجال التعليم الإلكتروني لكي نتبادل الخبرات.	2.68	0.47	2	مرتفعة
أعزز من مهاراتي في التعلم المستقل والتأمل الذاتي من خلال تصميمي للمقرر الإلكتروني.	2.68	0.47	2	مرتفعة
توفر الجامعة دورات تدريبية فيما يتعلق بالمقررات الإلكترونية.	2.68	0.47	2	مرتفعة
تدفعني المقررات الإلكترونية إلى التفكير النقدي في قراراتي التعليمية.	2.67	0.46	3	مرتفعة
أحرص على حضور ورش العمل التي تعدها الجامعة لتطوير مهاراتي لاستخدام المقررات الإلكترونية.	2.67	0.46	3	مرتفعة
أستخدم المقررات الإلكترونية بانتظام لمواكبة التطورات المهنية وتأملي الذاتي.	2.65	0.48	4	مرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تسهِّل المقررات الإلكترونية عملية تسجيل ومتابعة ملاحظاتي حول أدائي المهني.	2.63	0.48	5	مرتفعة
أوظف أكثر أنماط التفاعل في عمليات الحوار والنقاش.	2.60	0.49	6	مرتفعة
أحرص على تلقي التغذية الراجعة من المتعلمين حول المقرر والاستفادة منها في تطويره.	2.60	0.49	7	مرتفعة
أستفيد من محتوى المقررات الإلكترونية لمقارنة أدائي بالمعايير المهنية المعتمدة.	2.60	0.49	7	مرتفعة
أحدد احتياجات المتعلمين الفعلية عند إعداد المقرر الإلكتروني.	2.58	0.49	8	مرتفعة
تشجعني المقررات الإلكترونية على تبني خطط تطوير شخصية بناءً على التأمل الذاتي.	2.58	0.49	8	مرتفعة
توفر الجامعة البنية التحتية الأساسية لتوظيف المقررات الإلكترونية .	2.57	0.50	9	مرتفعة
أسعى إلى إعداد المقررات الإلكترونية التي أقدمها للمتعلمين.	2.52	0.50	10	مرتفعة
المتوسط والانحراف المعياري العام	2.64	0.47	مرتفعة	

يتضح من الجدول:

أن المتوسطات الحسابية لواقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد تراوحت ما بين (2.88: 2.52)؛ حيث جاءت عبارة (أتعرف على الإمكانات والتجهيزات المتاحة وأتدرب على استخدامها وتوظيفها) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة (أسعى إلى إعداد المقررات الإلكترونية التي أقدمها للمتعلمين) في الترتيب الأخير.

وعكست درجة المتوسط العام والمقدرة بـ "2.64" للمحور الثاني حول (واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد) نسب موافقة (مرتفعة) من قبل عينة البحث على عبارات هذا المحور؛ وهو ما يعني أنه يتم استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المهني لدى أعضـــاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد بدرجة مرتفعة؛ الأمر الذي يشـــير إلى واقعٍ إيجابيٍ من وجهة نظر عينة البحث.

ثانيًا– أسفرت نتائج السؤال الثاني عن نسبة موافقة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد حول واقع استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس، حيث جاء المتوسط الإجمالي بقيمة (2,64)، وانحراف معياري (0,47)، وجاءت العبارة (أتعرف على الإمكانات والتجهيزات المتاحة وأتدرب على استخدامها وتوظيفها) في المرتبة الأولى، ودرجة موافقة (مرتفعة) ومتوسط (2,88)، وتعبر عن التوجه الإيجابي لأعضاء هيئة التدريس والرغبة الذاتية لديهم في الاستفادة الكاملة من مميزات التعلم الإلكتروني والتطلع نحو التطوير الذاتي المهني والأكاديمي، والتعبير عن ذلك بشكل واقعي من خلال استخدام وتوظيف الإمكانات المتاحة، وجاءت عبارة (أسعى إلى إعداد المقررات الإلكترونية التي أقدمها للمتعلمين) في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب إلا أنها بدرجة موافقة (مرتفعة)، بمتوسط (2,52)، وتعبر عن حرص أعضاء هيئة التدريس على الممارسة التقنية، ومسايرة التطورات والمستجدات التكنولوجية بشكل واقعي يسهم في الارتقاء بالمهارات الرقمية والمهنية والأكاديمية لديهم، كما تعبر العبارة عن اتقان أعضاء هيئة التدريس لبعض المهارات الرقمية والتكنولوجية التي يتطلبها المجتمع الجامعي الرقمي.

ويمكن تفسير نسبة الموافقة المرتفعة لأفراد العينة حول استخدام المقررات الإلكترونية لتنمية التأمل الذاتي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء ما توفره الجامعات السعودية بشكل عام وجامعة الملك خالد بشكل خاص من بنية تحتية تكنولوجية داعمة للتحول التكنولوجي ودافعة للتوجه الإيجابي لأعضاء هيئة التدريس نحو التعلم الإلكتروني، وخلق بيئة تعليمية تكنولوجية تعزز من فرص التطور المهني والأكاديمي لكل من المعلم والمتعلم، أيضًا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما توليه الجامعات السعودية من اهتمام بتعزيز المهارات التكنولوجية والرقمية لأعضاء هيئة التدريس بها وتوفير البرامج والدورات التدريبية لذلك؛ مواكبة لما يشهده العالم من ثورة رقمية وتكنولوجيا في جميع المجالات ولا سيما مجال التعليم والبحث العلمي، خاصة وأن تكامل نظم التعليم الذكية ودمجها في العملية التعليمية، قد أصبح ضرورةً عصرية، يتوجب العمل الجاد لجعلها عنصرًا أساسيًّا في التعليم، خصوصًا عندما أصبح التعليم التقليدي لا يتناسب مع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ظهور التقنيات الذكية، وأن طرق التدريس التقليدية أصبحت غير مجدية، ولا تثير شغف المتعلم نحو التعلم؛ لكونها لا تنسجم مع بيئته الحياتية خارج البيئة التعليمية (الصبحي،2020 ، 327).

أيضًا يمكننا تفسير هذه النتيجة في ضوء حرص أعضاء هيئة التدريس أنفسهم على اتقان المهارات التكنولوجية ودمجها في العملية التعليمية مواكبة لما يشهده العصر الحالي من تحول رقمي، وللاستفادة من المميزات التي توفرها البيئة التكنولوجية لكل من المعلم والمتعلم على حد سواء، فاستخدام عضو هيئة التدريس للمقررات الإلكترونية يتيح له فرصة أفضل لإدارة وقته بكفاءة، وتمكنه من تقييم أدائه المهني والاكاديمي، وتمكنه أيضًا من التفاعل مع طلابه وتلقي التغذية الراجعة منهم حول العمية التعليمة بكل عناصرها، وكلها عوامل تساعد عضو هيئة التدريس في عملية التأمل الذاتي المهني.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء رؤية المملكة 2030 الداعمة للتعلم الإلكتروني كجزء من التحول الرقمي وتطوير منظومة التعليم، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز المهارات الرقمية لدى الطلاب والمعلمين، ووضع معايير جودة للتعليم الرقمي عبر المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، وتوفير منصات تعليمية متنوعة.

كذلك يمكننا القول إن هذه النتيجة جاءت نتيجة حرص الجامعات السعودية على مواكبة ومسايرة التغيرات الجوهرية التي أحدثها التقدم التكنولوجي في ملامح النظام التعليمي بجميع عناصره، إذ تغيَّر دور عضو هيئة التدريس من ناقل للمعلومات إلى مُيسِّر ومُوضِّح ومُرشد ومُدرِّب ومُقوِّم وقائد بنَّاء، كما تغير دور المتعلم من متلقٍّ سلبي للمعارف إلى مستقصٍ وباحث ومكتشف ومبتكر، ويتجلى ذلك في تفاعله مع المقررات الإلكترونية (Zandi et al., 2022, p.95).

- **<u>السـؤال الثالث</u>: ما أبرز مهارات التأمل الذاتي التي تمت تنميتها من وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد؟**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (8) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول (أبرز مهارات التأمل الذاتي التي تمت تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد) (ن= 186)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة امتلاك المهارة
أحرص على مراجعة أدائي المهني بانتظام للوقوف على نقاط القوة وفرص التحسين.	**2.89**	**0.31**	**1**	**مرتفعة**
أستخدم التغذية الراجعة من المتعلمين أو المستفيدين للتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ممارساتي مستقبلًا.	**2.69**	**0.46**	**2**	**مرتفعة**
أخصص وقتًا للتفكير في تجاربي المهنية وتحليل ما حققته من نتائج استعدادًا للتطوير.	**2.66**	**0.48**	**3**	**مرتفعة**
أدوِّن الملاحظات حول أدائي خلال العمل لاستخدامها في التطوير المستقبلي.	**2.65**	**0.48**	**4**	**مرتفعة**
أستعين بالمعايير المهنية لمعرفة مدى استعدادي وجودة عملي ومخرجاته.	**2.63**	**0.48**	**5**	**مرتفعة**
أبحث عن فرص للتعلم من الأخطاء السابقة وتجنب تكرارها.	**2.62**	**0.49**	**6**	**مرتفعة**
أضع خططًا عملية بناءً على ما أتوصل إليه من نتائج التأمل الذاتي.	**2.60**	**0.49**	**7**	**مرتفعة**
أستقبل الملاحظات والنقد البنَّاء بروح إيجابية وأسعى للاستفادة منها.	**2.58**	**0.49**	**8**	**مرتفعة**
الاستعداد للتأمل الذاتي	**2.66**	**0.46**	**2**	**مرتفعة**
أشارك زملائي تجاربي المهنية للاستفادة من وجهات نظرهم.	**2.90**	**0.30**	**1**	**مرتفعة**
أقدم الدعم للمتعلمين ذوي التحصيل المنخفض.	**2.71**	**0.46**	**2**	**مرتفعة**
أوظف تكنولوجيا التعليم في التدريس.	**2.63**	**0.48**	**3**	**مرتفعة**
أقيم نواتج التعلم باستمرار وأوجه المتعلمين إلى التقويم الذاتي.	**2.61**	**0.49**	**4**	**مرتفعة**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أوفر للمتعلمين مهمات تعلم تفاعلية.	2.61	0.49	4	مرتفعة
أحدد أهداف التعلم قبل البدء في تقديم المحاضرة.	2.60	0.49	5	مرتفعة
أطور معرفتي العملية في مجال تخصصي باستمرار.	2.57	0.50	6	مرتفعة
أمارس دوري كمرشد بكفاءة.	2.51	0.50	7	مرتفعة
التأمل الذاتي المهني	2.64	0.46	3	مرتفعة
أحرص على مقارنة أدائي الحالي بأدائي السابق لمعرفة مدى التطور.	2.86	0.35	1	مرتفعة
أتمكن من معالجة نقاط ضعفي بشكل أكثر فعالية بعد التأمل الذاتي.	2.67	0.47	2	
أسعى لتطوير أساليب عملي بناءً على ما أتوصل إليه من نتائج التأمل الذاتي.	2.66	0.48	3	مرتفعة
أصبحت أكثر التزامًا بالمعايير المهنية بعد ممارسة التأمل الذاتي.	2.66	0.48	3	مرتفعة
ألاحظ تحسن تواصلي وتفاعلي مع الزملاء نتيجة مراجعة ممارساتي المهنية.	2.66	0.47	3	مرتفعة
أسعى للالتحاق بالدورات التدريبية وورش العمل لتنميتي مهنيًا.	2.65	0.48	4	مرتفعة
ينعكس التأمل الذاتي على أدائي من خلال زيادة إنتاجيتي وكفاءتي.	2.65	0.48	4	مرتفعة
أصبحت أكثر قدرة على تحديد أولويات العمل وتنظيم المهام بعد التأمل الذاتي.	2.63	0.48	5	مرتفعة
أحرص على التقويم المستمر لأدائي المهني وتطويره.	2.62	0.49	6	مرتفعة
أتمكَّن من تجنب الأخطاء السابقة نتيجة مراجعة أدائي وتحليله.	2.61	0.49	7	مرتفعة
أطبِّق استراتيجيات جديدة في العمل استنادًا إلى الدروس المستفادة من التأمل الذاتي.	2.55	0.49	8	مرتفعة
أسعى للحصول على التغذية الراجعة البناءة وأتقبلها لتنمية التأمل الذاتي المهني لديَّ.	2.53	0.50	9	مرتفعة
تحسين الأداء بعد التأمل	2.71	0.41	1	مرتفعة
المتوسط والانحراف المعياري العام لمقياس التأمل ككل	2.67	0.44		مرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتضح من الجدول:

أن المتوسطات الحسابية لأبرز المهارات الرقمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد تراوحت ما بين (2.90: 2.51)؛ حيث جاءت عبارة (أشارك زملائي تجاربي المهنية للاستفادة من وجهات نظرهم) ضمن بُعد التأمل الذاتي المهني في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة (أمارس دوري كمرشد بكفاءة) ضمن نفس البُعد في الترتيب الأخير.

وعلى صعيد الأبعاد جاء بُعد (تحسين الأداء بعد التأمل) في الترتيب الأول بمتوسط عام للبعد بلغ 2.71، بينما جاء في الترتيب الثالث والأخير بُعد (التأمل الذاتي المهني) بمتوسط 2.64؛ وعكست جميع الأبعاد درجات مرتفعة من التأمل الذاتي المهني.

وعكست درجة المتوسط العام والمقدرة بـ "2.67" لمقياس التأمل الذاتي المهني ككل نسب موافقة (مرتفعة) من قبل عينة البحث على عبارات المقياس بمحاوره الثلاثة؛ وهو ما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد يمتلكون مهارات التأمل الذاتي المهني بدرجة مرتفعة وفقًا لآرائهم.

ثالثًا– أسفرت نتائج السؤال الثالث عن نسبة موافقة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد حول أبرز مهارات التأمل الذاتي التي تمت تنميتها من وجهة نظرهم، حيث جاء المتوسط الإجمالي بقيمة (2,67)، وانحراف معياري (0,44)، ودرجة موافقة مرتفعة، ومن حيث الأبعاد جاء بُعد (تحسين الأداء بَعد التأمل) في المرتبة الأولى بمتوسط (2,71)، وانحراف معياري (0,41)، وجاء بُعد (الاستعداد للتأمل الذاتي) في المرتبة الثانية بمتوسط (2,66)، وانحراف معياري (0,46)، وجاء بُعد (التأمل الذاتي المهني) في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط (2,64)، وانحراف معياري (0,46) أيضًا:

– جاء مستوى البُعد الأول (الاستعداد للتأمل الذاتي) مرتفعًا، بمتوسط (2,66)، وانحراف معياري (0,46)، وجاءت العبارة (أحرص على مراجعة أدائي المهني بانتظام للوقوف على نقاط القوة وفرص التحسين) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة ومتوسط (2,89)، وتشير إلى تمتع أعضاء هيئة التدريس بمهارة هامة من مهارات التأمل الذاتي المهني، وهي المراجعة الدورية للأداء المهني بغرض التحسين والتطوير، كما تعبر عن دافعية ذاتية يمتلكها أعضاء هيئة التدريس نحو الاستفادة من عملية التأمل الذاتي المهني في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تطوير الأداء المهني والاكاديمي، وجاءت عبارة (أستقبل الملاحظات والنقد البنّاء بروح إيجابية وأسعى للاستفادة منها)، في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب إلا أنهما بدرجة موافقة مرتفعة ومتوسط (2,58)، وتشير إلى ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأحد مهارات التأمل الذاتي وهي الاستفادة من ملاحظات الأقران، ليس فقط سماعها أو تقبلها بل الاستفادة منها أيضا في تحسين وتطوير الأداء المهني.

– جاء مستوى البُعد الثاني (التأمل الذاتي المهني) مرتفعًا أيضًا وبدرجة موافقة مرتفعة، ومتوسط (2,64)، وانحراف معياري (0,46)، وجاءت العبارة (أشارك زملائي تجاربي المهنية للاستفادة من وجهات نظرهم) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة، ومتوسط (2,90) وتوضح العلاقة الطيبة بين أعضاء هيئة التدريس والعمل بروح الفريق الواحد، كما تشر العبارة إلى رغبة واقعية من أعضاء هيئة التدريس للتطور وتحسين الأداء والاستفادة من وجهة نظر زملاء العمل، وجاءت عبارة (أمارس دوري كمرشد بكفاءة) في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب إلا أنها بدرجة موافقة مرتفعة، ومتوسط (2,51)، وهي توضح حرص أعضاء هيئة التدريس على القيام بجميع الأدوار المنوط بهم القيام بها في المجتمع الأكاديمي ومنها دوره الارشادي.

– جاء مستوى البُعد الثالث (تحسين الأداء بَعد التأمل) مرتفعًا كذلك، وبدرجة موافقة مرتفعة، ومتوسط (2,71)، وانحراف معياري (0,41)، وجاءت العبارة (أحرص على مقارنة أدائي الحالي بأدائي السابق لمعرفة مدى التطور) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة، ومتوسط (2,86) وتشير إلى حرص أعضاء هيئة التدريس على رصد مستوى التقدم والتطور في الأداء المهني لهم رغبة في تحقيق أفضل مستويات الأداء المهني، وجاءت عبارة (أسعى للحصول على التغذية الراجعة البناءة وأتقبلها لتنمية التأمل الذاتي المهني لديَّ) في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب إلا أنها بدرجة موافقة مرتفعة، ومتوسط (2,53)، وتؤكد هذه العبارة مرة أخرى على امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمهارات التأمل الذاتي المهني وممارستها بشكل واقعي داخل البيئة الأكاديمية.

اجمالًا يمكننا القول أن نتائج السؤال الثالث تشير إلى تنمية المقررات الإلكترونية للعديد من مهارات التأمل الذاتي المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد من وجهة نظرهم، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء وعي وإدراك أعضاء هيئة التدريس للدور المهم الذي تلعبه المقررات الإلكترونية في تنمية وتحسين مهارات التأمل الذاتي، فاستخدام أعضاء هيئة التدريس للمقررات الإلكترونية يوفر لهم الوقت الكافي لمراجعة أدائهم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المهني بشكل منتظم للوقوف على نقاط القوة والضعف ومن ثم تحسين أدائهم المهني، كما يمكنهم من التفاعل الإيجابي مع طلابهم وزملائهم في العمل وتقبل الملاحظات والانتقادات والاستفادة منها في تصحيح المسار والتخطيط الجيد للارتقاء بمستوى الأداء، أيضًا استخدام المقررات الإلكترونية يجعل أعضاء هيئة التدريس أكثر التزامًا بالمعايير المهنية والأكاديمية وأكثر قدرة على تنظيم المهام وتحديد الأولويات وتطبيق استراتيجيات جديد خلال أدائهم المهني.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما توفره الجامعة من برامج ودورات تدريبية على يد كوادر متخصصة تهدف إلى تحسين وتعزيز المهارات التكنولوجية والرقمية لأعضاء هيئة التدريس وتكسبهم القدرة والمهارة على الاستخدام الأمثل للمقررات الإلكترونية والاستفادة من مميزاتها في تعزيز مختلف المهارات الاكاديمية والمهنية ومنها مهارات التأمل الذاتي.

أيضًا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما يمتلكه أعضاء هيئة التدريس أنفسهم من قناعات شخصية بأن التوظيف الجيد لخطوات التعليم الإلكتروني يُسهم في تحسين وتنمية مهارات التأمل الذاتي المهني لديهم، كما أن حرص أعضاء هيئة التدريس على تحسين أدائهم المهني ومواكبة كل ما هو جديد في مجال تخصصهم؛ يجعلهم حريصين على اكتساب وتطوير مهارات التأمل الذاتي المهني لديهم وهو ما يتيحه جيدًا استخدامهم للمقررات الإلكترونية.

كما جاءت نتيجة السؤال الثالث متوافقة مع نتيجتي السؤال الأول والثاني، حيث أكدت نتيجة السؤال الأول على إقرار أعضاء هيئة التدريس وبنسبة موافقة مرتفعة على أهمية المقررات الإلكترونية في تنمية مهارات التأمل الذاتي لديهم، ثم جاءت نتيجة السؤال الثاني لتوضح نسبة موافقة مرتفعة حول واقع استفادة أعضاء هيئة التدريس من استخدام المقررات الإلكترونية في تنمية مهارات التأمل الذاتي لديهم، وبالتالي فممن المنطق أن نجد نسبة موافقة مرتفعة حول أبرز مهارات التأمل الذاتي التي اكتسبها أعضاء هيئة التدريس نتيجة استخدام المقررات الإلكترونية.

- **<u>السؤال الرابع</u>: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة البحث لمقياس التأمل الذاتي المهني تُعزى لمتغيرات (عدد سنوات الخبرة- الإلمام باستخدام الحاسب الآلي – عدد الدورات التدريبية)؟.**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ) الفروق وفقًا لعدد سنوات الخبرة:

لحساب دلالة الفروق تم استخدام "اختبار كروسكال واليس Kruskall-Wallis" بديلًا عن تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، وذلك نظرًا لعدم تكافؤ فئات متغير عدد سنوات الخبرة، وذلك كما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (9) نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق بين متوسطات إجابات عينة البحث لمقياس التأمل الذاتي المهني تعزى لمتغير سنوات الخبرة

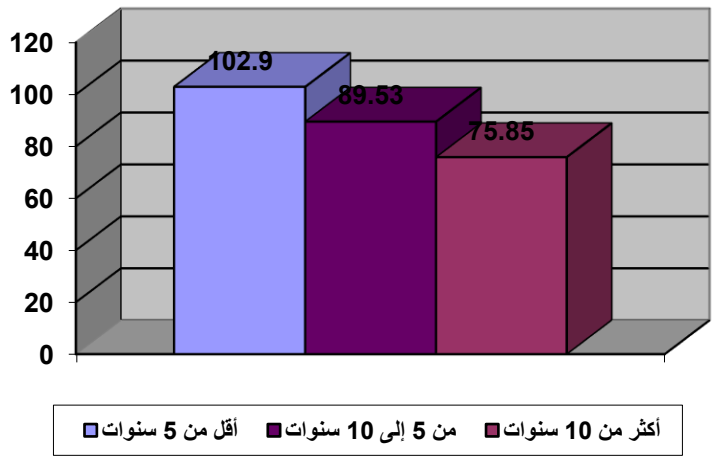
المتغيرات	عدد سنوات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كا2	مستوى الدلالة
الاستعداد للتأمل الذاتي	أقل من 5 سنوات	90	99.7	*6.82	0.03
	من 5 إلى 10 سنوات	62	96.11		
	أكثر من 10 سنوات	34	72.32		
التأمل الذاتي المهني	أقل من 5 سنوات	90	106.14	**11.78	0.00
	من 5 إلى 10 سنوات	62	87.21		
	أكثر من 10 سنوات	34	71.5		
تحسين الأداء بعد التأمل	أقل من 5 سنوات	90	100.79	3.39	0.18
	من 5 إلى 10 سنوات	62	88.24		
	أكثر من 10 سنوات	34	83.79		
مقياس التأمل الذاتي ككل	أقل من 5 سنوات	90	102.9	*6.75	0.04
	من 5 إلى 10 سنوات	62	89.53		
	أكثر من 10 سنوات	34	75.85		

يتضح من الجدول السابق:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجود فروق دالة إحصـــائيًا بين متوســـطات إجاباتهم على مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير ســـنوات الخبرة؛ لصـــالح الفئة العمرية (أقل من 5 ســـنوات) مما يعني أن أفراد العينة من هذه الفئة هم الأكثر من حيث درجة التأمل الذاتي المهني مقارنةً ببقية أعضـــاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة الآخرين؛ وذلك على صعيد الدرجة الكلية للمقياس ودرجة بعد (الاستعداد للتأمل الذاتي، التأمل الذاتي المهني)، فيما لم يثبت وجود فروق بينهم في البعد الخاص (تحسين الأداء بعد التأمل).

شكل (1) يوضح دلالة الفروق بين عينة البحث في متوسط درجاتهم في مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير (سنوات الخبرة)



ب) الفروق وفقًا لمدى الإلمام باستخدام الحاسب:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (10) نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق بين متوسطات إجابات عينة البحث لمقياس التأمل الذاتي المهني تعزى لمتغير درجة الإلمام باستخدام الحاسب

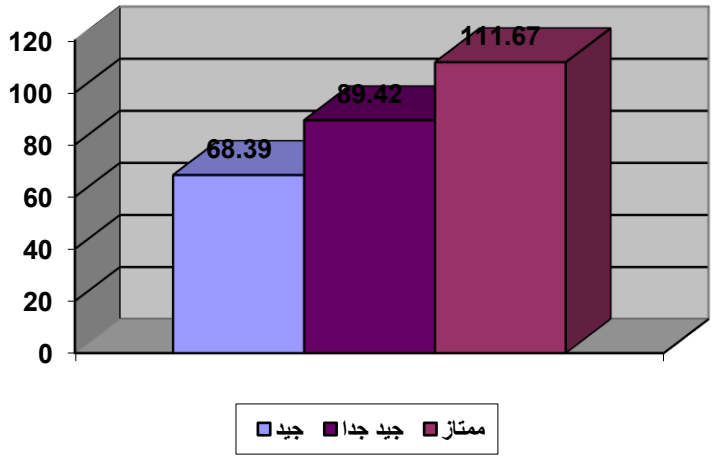
المتغيرات	درجة الإلمام باستخدام الحاسب	العدد	متوسط الرتب	قيمة كا2	مستوى الدلالة
الاستعداد للتأمل الذاتي	**جيد**	**38**	**76.13**	**5.58**	**0.06**
	جيد جدًا	**78**	**94.47**		
	ممتاز	**70**	**101.84**		
التأمل الذاتي المهني	**جيد**	**38**	**65.66**	**26.23**	**0.00**
	جيد جدًا	**78**	**85.71**		
	ممتاز	**70**	**117.3**		
تحسين الأداء بعد التأمل	**جيد**	**38**	**72.82**	**10.16**	**0.00**
	جيد جدًا	**78**	**91.58**		
	ممتاز	**70**	**106.87**		
مقياس التأمل الذاتي ككل	**جيد**	**38**	**68.39**	**16.74**	**0.00**
	جيد جدًا	**78**	**89.42**		
	ممتاز	**70**	**111.67**		

يتضح من الجدول السابق:

وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات إجاباتهم على مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير درجة الإلمام باستخدام الحاسب؛ لصالح ذوي الإلمام (الممتاز) باستخدام الحاسب؛ مما يعني أن أفراد العينة من هذه الفئة هم الأكثر من حيث درجة التأمل الذاتي المهني مقارنةً ببقية أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة الآخرين؛ وذلك على صعيد الدرجة الكلية للمقياس ودرجة بُعد (تحسين الأداء بَعد التأمل، التأمل الذاتي المهني)، فيما لم يثبت وجود فروق بينهم في البعد الخاص (الاستعداد للتأمل الذاتي).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شكل (2) يوضح دلالة الفروق بين عينة البحث في متوسط درجاتهم في مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير (درجة الإلمام باستخدام الحاسب)



ج) الفروق وفق النوع:

جدول (11)

يوضح دلالة الفروق بين متوسطات إجابات عينة البحث لمقياس التأمل الذاتي المهني تعزى لمتغير (عدد الدورات التدريبية) (ن= 186)

المتغيرات	دورة وحتى 4 دورات		أكثر من 4 دورات		قيمة (ت)	نوع الدلالة
	م	ع	م	ع		
الاستعداد للتأمل الذاتي	**20.87**	**2.44**	**21.67**	**1.98**	**2.45-***	**دال لصالح أكثر من 4 دورات**
التأمل الذاتي المهني	**20.65**	**2.70**	**21.54**	**2.19**	**2.45-***	**دال لصالح أكثر من 4 دورات**
تحسين الأداء بعد التأمل	**31.22**	**3.82**	**32.17**	**3.41**	**1.79-**	**غير دال**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

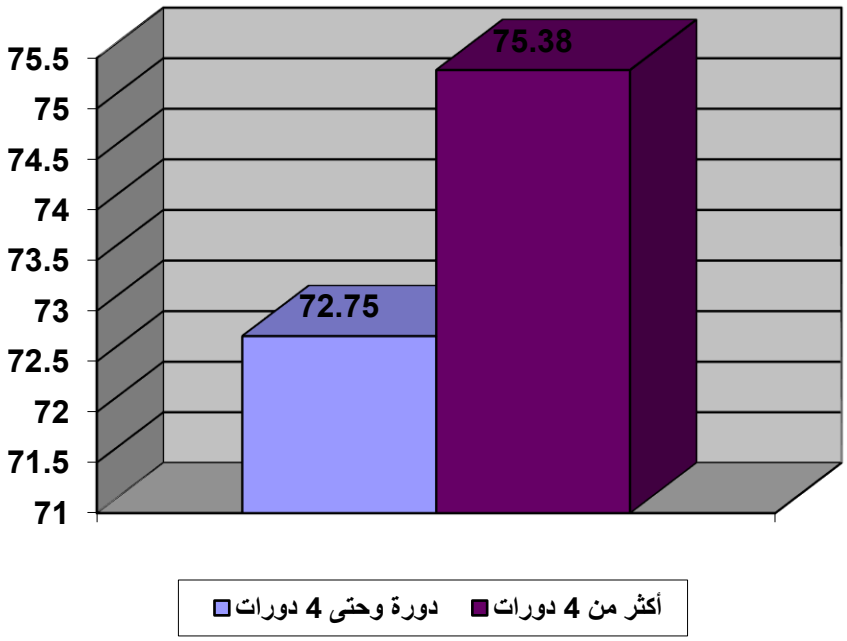
مقياس التأمل الذاتي ككل	72.75	7.67	75.38	6.61	*2.45-	دال لصالح أكثر من 4 دورات

يتضح من الجدول السابق:

وجود فروق دالة إحصـــائيًا بين متوســـطات إجابات عينة البحث لمقياس التأمل الذاتي المهني تعزى لمتغير (عدد الدورات التدريبية)، لصالح الحاصلين على (أكثر من 4 دورات) وذلك على صعيد الدرجة الكلية للمقياس ودرجة بُعد (التأمل الذاتي المهني، التأمل الذاتي المهني).

بينما لم يثبت وجود فروق بينهم في البعد الخاص (بتحسين الأداء بعد التأمل).

شكل (3) يوضح دلالة الفروق بين عينة البحث في متوسط درجاتهم في مقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير (عدد الدورات التدريبية)



ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعًا- أوضحت نتائج السؤال الرابع:

أ- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس على بُعدي (الاستعداد للتأمل الذاتي، التأمل الذاتي المهني) والدرجة الكلية لمقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير سنوات الخبرة؛ لصالح الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات)، مما يعني أن أفراد العينة من هذه الفئة هم الأكثر من حيث درجة التأمل الذاتي المهني مقارنةً ببقية أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة الآخرين، فيما لم يثبت وجود فروق بينهم في بُعد (تحسين الأداء بَعد التأمل)، ويمكن تفسير وجود فروق دالة احصائيًا في الدرجة الكلية وبُعدي (الاستعداد للتأمل الذاتي، التأمل الذاتي المهني) من مقياس التأمل الذاتي المهني في ضوء ما يتمتع به أعضاء هيئة التدريس في بداية حياتهم المهنية والأكاديمية من حيوية ونشاط ورغبة في اثبات الذات، وإثبات جدارتهم سواء من الناحية الأكاديمية أو المهنية، ومواكبة المستجدات والمستحدثات الأكاديمية والرقمية أيضًا، كذلك تطلع أعضاء هيئة التدريس في بداية حياتهم المهنية للتطور والتحسن السريع في المجال المهني والأكاديمي من خلال استخدام مختلف الاستراتيجيات والمهارات الداعمة لذلك، أيضًا يمكننا القول أن اتقان أعضاء هيئة التدريس الأقل في سنوات الخبرة للمهارات التكنولوجية والرقمية والتعامل بشكل أسهل مع التطبيقات والبرامج الإلكترونية اكسبهم القدرة على تحسين مهارات التأمل الذاتي المهني لديهم، لما لهذه التطبيقات التكنولوجية من فائدة في تنمية مهارات التأمل الذاتي المهني وهو ما أكدت عليه نتائج السؤال الأول والثاني والثالث في الدراسة الحالية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء حرص أعضاء هيئة التدريس في بداية حياتهم المهنية على حضور الدورات التدريبية واللقاءات والندوات التوعوية – سواء كان ذلك من متطلبات الترقي لدرجة علمية أعلى أو رغبة في تطوير وتحسين الأداء المهني والأكاديمي لديهم – أكسبهم معرفة علمية وعملية وزاد لديهم مستوى الدافعية الذاتية نحو اكتساب مهارات جديدة من شأنها الارتقاء بمستوى الأداء المهني والأكاديمي.

بينما يمكن تفسير عدم وجود فروق بين أعضاء هيئة التدريس في بُعد (تحسين الأداء بَعد التأمل) يعزي لسنوات الخبرة في ضوء حرص الجميع من أعضاء هيئة التدريس على اختلاف درجاتهم العلمية وسنوات الخبرة على تحسين أدائهم المهني والأكاديمي والارتقاء به، أيضًا رغبة الجميع من أعضاء هيئة التدريس في مواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية والاستفادة منها في اكتساب وتحسين المهارات المهنية لا يرتبط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بعدد سنوات الخبرة بقدر ارتباطه بالدافعية الذاتية للتطور والتقدم في الأداء المهني والأكاديمي، فطالما اكتسب عضو هيئة التدريس مهارات التأمل الذاتي المهني فعلي الأرجح أنه سوف يستفيد منها ويوظفها جيدًا في الارتقاء بمستوى الأداء المهني بغض النظر عن الدرجة العلمية أو سنوات الخبرة.

ب- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس على بُعدي (تحسين الأداء بَعد التأمل، التأمل الذاتي المهني) والدرجة الكلية لمقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير درجة الإلمام باستخدام الحاسب؛ لصالح ذوي الإلمام (الممتاز) باستخدام الحاسب؛ مما يعني أن أفراد العينة من هذه الفئة هم الأكثر من حيث درجة التأمل الذاتي المهني مقارنةً ببقية أعضاء هيئة التدريس من ذوي درجة الإلمام الأقل، فيما لم يثبت وجود فروق بينهم في بُعد (الاستعداد للتأمل الذاتي)، ويمكن تفسير وجود فروق دالة إحصائيًا في الدرجة الكلية وبُعدي (تحسين الأداء بَعد التأمل، التأمل الذاتي المهني) في ضوء ما طرأ على العملية التعليمية من تحول رقمي وتكنولوجي، تم من خلاله إدماج التطبيقات والبرامج الإلكترونية في عملية التعليم والتعلم، حيث تسهم تلك التطبيقات في الارتقاء بمستوى الأداء المهني والأكاديمي لعضو هيئة التدريس، وتساعده في اكتساب مختلف المهارات المهنية، وبالتالي فإن اكتساب عضو هيئة التدريس لمهارات التأمل الذاتي المهني وممارستها بشكل واقعي والاستفادة منها في تحسين أدائه المهني؛ يرتبط بامتلاكه للقدرة على التعامل مع تلك التحولات والتطبيقات التكنولوجية فكلما امتلك عضو هيئة التدريس مهارة التعامل مع الأجهزة الإلكترونية كلما استطاع تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مميزات تلك الأجهزة والتطبيقات وتوظيفها بشكل جيد في تحسين أدائه المهني.

أيضًا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما توفره مهارة التعامل مع الأجهزة والتطبيقات التكنولوجية عند استخدام عضو هيئة التدريس للمقررات الإلكترونية، من وقت كافي لمراجعة وتحسين الأداء المهني، وما توفره م فرص للتفاعل وتبادل الخبرات بين عضو هيئة التدريس وطلابه أو زملائه في العمل وغيرها من المميزات، وبالطبع تحقيق كل تلك المميزات يرتبط بمهارة التعامل مع الأجهزة والتطبيقات الإلكترونية.

بينما يمكن ارجاع عدم وجود فروق بين أعضاء هيئة التدريس في بُعد (الاستعداد للتأمل الذاتي) يُعزي لدرجة الإلمام باستخدام الحاسب إلى أن مرحلة الاستعداد لممارسة التأمل الذاتي المهني لا ترتبط بامتلاك عضو هيئة التدريس لمهارة التعامل مع الحاسب أو غيره من المهارات بقدر ارتباطها برغبة عضو هيئة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التدريس نفسه ودافعيته الذاتية نحو تحسين أدائه المهني، فمراجعة عضو هيئة التدريس لأدائه المهني للوقوف على نقاط القوة والضعف، أو تقبله ملاحظات وآراء زملائه حول أدائه، وتخطيطه لتطوير وتحسين أدائه المهني كلها خطوات لا تتطلب امتلاكه لمهارة التعامل مع الحاسب، فقط التوجه الإيجابي والعملي نحو تحسين الأداء المهني.

ج- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس على بُعدي (الاستعداد للتأمل الذاتي، التأمل الذاتي المهني) والدرجة الكلية لمقياس التأمل الذاتي المهني وفق متغير عدد الدورات التدريبية؛ لصالح الحاصلين على (أكثر من 4 دورات تدريبية)، فيما لم يثبت وجود فروق بينهم في بُعد (تحسين الأداء بَعد التأمل)، ويمكن تفسير وجود فروق دالة إحصائيًا في الدرجة الكلية وبُعدي (الاستعداد للتأمل الذاتي، التأمل الذاتي المهني) في ضوء ما تكسبه الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس من معرفة علمية وعملية بأهمية ممارسة التأمل الذاتي المهني ودوره في تحسين جودة الأداء المهني لعضو هيئة التدريس، أيضًا يمكننا القول أنه كلما زاد عدد الدورات التدريبية الحاصل عليها عضو هيئة التدريس زادت لديه الرغبة والدافعية الذاتية في التطور والتقدم والتطبيق العملي؛ لما تعلمه في تلك الدورات والاستفادة منه في تحسين أدائه المهني.

أيضًا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء حرص الجامعة على تقديم دورات تدريبية مفيدة ومتنوعة تسهم بفاعلية في تحسين الأداء المهني والأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس من خلال كوادر وخبرات متخصصة لديها القدرة على نقل الخبرات العلمية والعملية لأعضاء هيئة التدريس وزيادة الدافعية لديهم لتحسين وتطوير أدائهم المهني.

بينما يمكن ارجاع عدم وجود فروق في بُعد (تحسين الأداء بَعد التأمل) إلى أنه خلال مرحلتي الاستعداد للتأمل وممارسة التأمل الذاتي قد يحتاج عضو هيئة التدريس لخبرات ومعرفة علمية ودورات تدريبية تكسبه القدرة اللازمة لممارسة المهارة، بينما مرحلة تحسين الأداء فتعتمد على عضو هيئة التدريس نفسه ورغبته في الارتقاء بمستوى أدائه المهني خاصة بعدما اكتسبه من معلومات وخبرات في المرحلتين السابقتين، فخلال مرحلتي الاستعداد والممارسة استطاع عضو هيئة التدريس تحديد نقاط القوة والضعف في أدائه، كما استقبل التغذية الراجعة من زملائه وطلابه، وتمكن من مراجعة أدائه، وبالتالي في مرحلة تحسين الأداء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يحتاج عضو هيئة التدريس التطبيق العملي وليس المعرفة النظرية التي اكتسبها في المرحلتين السابقتين، هذا وأن الدورات التدريبية قد لا يكون لها التأثير نفسه في هذه المرحلة، والتي تعتمد على التطبيق الواقعي والعملي لعضو هيئة التدريس لما اكتسبه من خبرات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، إبراهيم أحمد السيد عبده، محمد إبراهيم (2020) تطوير التعليم بجامعة الأزهر في ضوء مفهوم التعليم الرقمي من وجهة نظر الطلاب العلوم التربوية، *كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة*، أبريل، المجلد (25)، العدد (2)، الجزء (1)، ص ص: 1-45.

إبراهيم، لبنى نبيل عبد الحفيظ (2021). فاعلية برنامج تدريبى مقترح لمعلمى الدراسات الاجتماعية قائم على التكامل بين أداة التحليل الرباعي SWOT ونموذج تحسين الأداء PDCA لتنمية مهارات إدارة المعرفة المهنية والقدرة على التأمل الذاتي المهني، *المجلة التربوية، جامعة سوهاج*، ج2،(81)، ص ص: 194- 277.

أبو سلطان، عبد النبي، أبو عسكر، محمد (2017). الممارسات التأملية لمعلمي العلوم في المرحلة الأساسية العليا بمحافظة شمال غزة. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، 7، 1، ص ص: 170- 193.

أبو مغنم، كرامي محمد بدوي عزب (2023). فاعلية برنامج تدريبي قائم على مجتمعات التعلم المهنية عبر الويب (Oplcs) في تنمية ممارسات التدريس الرقمي والتقبل التكنولوجي والقدرة على التأمل الذاتي المهني لدى معلمي الدراسات الاجتماعية، *مجلة الجمعية التربوية كلية التربية جامعة مطروح*، ع 141، ص ص: 2259- 2940.

الأكلبي، سعود بن سعد فايز (2023) تقييم جودة المقررات الإلكترونية عبر منصة التعلم الإلكتروني بجامعة شقراء في ضوء معايير منظمة كواليتي ماترز العالمية " Matters Quality من وجهة أعضاء هيئة التدريس، *مجلة جامعة حفر الباطن للعلوم التربوية والنفسية، جامعة حفر الباطن*، العدد (7)، ص ص: 508 – 559.

الباهي، زينب معوض ربيع، شيماء حسين (2022). الآثار المترتبة على تطبيق نظام الكتاب الإلكتروني الدراسة مطبقة على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للدراســـات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، المجلد (29)، العدد (1)، ص ص: 15-66.

تامر على عبد اللطيف المصـــرى (٢٠١٧) برنامج قائم على التفكير التأملي في تنمية بعض المهارات. التدريســية والاتجاه نحو المهنة لدى طلاب الدبلوم العام في التربية تخصــص علوم، *الجمعية المصــرية للتربية العلمية*، ٢٠ (٦) ، ص ص: ٣٧-٠٨٤

الجاسر، ندى محمد (2024). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز نحو توظيف المقررات الإلكترونية مفتوحة المصـــدر MOOCs في العملية التعليمية، *مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة – كلية التربية*، ع128, ج1، ص ص: 728- 750.

حسن، سعاد جابر محمد. (2013). برنامج قائم على التدريس التأملي لتنمية مهارات التدريس وفق معايير الجودة وتعديل توجه النظرية التدريسية لدى الطالبات معلمات اللغة العربية والدراسات الإسلامية بمصر والسعودية. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، 2، 7، ص ص: 659-682.

حسن، سلوى حشمت (2021). *المقررات المفتوحة واسعة النطاق: مفهومها وعناصرها*، عمان الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع

حسن، نبيل السيد محمد (٢٠١٠) فاعلية مقرر إلكتروني لتنمية مهارات استخدام نظام موودل (Moodle) لدى طلاب الدراسات العليا وأثره على التحصيل المعرفي والدافعية للإنجاز، مجلة المركز الوطنى للتعليم الإلكترونى بالرياض، مج2.

خيرى عبد الله ســليم، ميشــيل عبد المســيح عوض (٢٠٠٩) *التدريس التأملي والنمو المهني للمعلمين*، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

الدرويش، أحمد بن عبد الله؛ عبد العليم، رجاء علي (2017) *المســتحدثات التكنولوجية والتجديد التربوي*، القاهرة، دار الفكر العربي.

ســرور، أميمة موريد. (٢٠١٧). فاعلية التنمية المهنية للمعلم الثانوي الفني في محافظة بورســعيد. *مجلة كلية التربية كلية التربية بورسعيد* ، ٢١ (٢) ، ص ص: ٦١٢-٦٣٤.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سيد، زيتهم مشحوت (2021) التعليم المدمج وتنمية ثقافة المواطنة الرقمية لدي طلاب التعليم الجامعي، *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم*، إبريل، المجلد (23)، العدد (6)، ص ص: 15-86.

شاهين، محمد عبد الفتاح (2012م). واقع الممارسات التأملية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة وعلاقتها باتجاهاتهم نحو التطور المهني الذاتي في ضوء بعض المتغيرات، *مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية القاهرة* ، 14(2)، ص ص: 181-208.

الشمري، ريهام دخيل سالم محمد (2025). دور أنظمة التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية في التحول من المقررات التقليدية إلى المقررات الإلكترونية، *المجلة الدولية للبحوث والدراسات التربوية والنفسية الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر*، ص ص: 250- 296.

الشمري، مستورة بنت عبيد (٢٠١٣) تقويم مدى ممارسة معلمات العلوم الشرعية بالمرحلة المتوسطة التدريس التأملي كمدخل للتنمية المهنية. *الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس*، ١١٩، ص ص: ١٣٥-١٦٤.

صميلي، على بن يحيى بن حسين (2019) برنامج قائم على التأمل الذاتي لتنمية المهارات التدريسية لدى معلمى الرياضيات بالمرحلة المتوسطة *مجلة تربويات الرياضيات، الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات*، ٢٢ (٢)، ص ص: ٢٣٧ – ٢٥٤

الصيفي، ليلى مسند (٢٠١٥م). التأمل المهني في المدارس للبرنامج الوطني لتطوير المدارس، *مجلة المعرفة* ع ٢٤١ ، ص ص: ١٣٨ – ١٤٥.

طلبه، عبد الحميد عبد العزيز (٢٠١٠) . *التعلم الإلكتروني ومستحدثات تكنولوجيا التعليم*، المكتبة العصرية.

عامر، ابتسام محمود (٢٠١٦). فاعلية برنامج تدريبي قائم على تنمية التأمل الذاتي وأثره على أسلوب حل المشكلات لدى طالبات الجامعة *مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا*، ٦٤(٤)، ٢٧٧-٢٩٣

عباس، محمد خليل ونوفل، محمد بكر والعبسي، محمد مصطفى وأبوعواد، فريال محمد.(2022). مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط11، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عبد السميع، جمال عبد الحميد أحمد؛ سالم، محمد المصيلحي؛ زيدان، محمد السيد (2022). ممارسات الحوار التأملي ودورها في تحسين الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، *مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر*، ع 193، ج5، ص ص: 232- 262.

عبدالعال، عطية السيد عطية؛ أبو الخير، عصام محمد أحمد؛ سليمان، على محمد (٢٠١٥). فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على التدريس المصغر في تنمية مهارات التدريس التأملي لدى الطلاب المعلمين بكليات التربية، *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس* ، ع٦٨، ص ص: ٢٢٣-٢٨٤.

عبيدات، لمياء. (2017). واقع الممارسات التأملية وأثرها على دافعية الإنجاز لدى معلمي المرحلة الأساسية العليا في محافظة اربد. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية*، 31، 12، ص ص: 2275- 2300.

عثمان، عرفة زكي محمد؛ وعبد المحسن، ندا حسين السيد (2023). متطلبات تطبيق المقررات الإلكترونية لتحقيق جودة التعليم الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، *مجلة الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان*، مج 78، ع4، ص ص: 150-208.

عزمي، نبيل؛ الرفاعي، السيد (٢٠٢٣) *التعلم المنظم دانيا. موسوعة تكنولوجيا التعليم*، (الجزء الرابع)، القاهرة: دار الفكر العربي.

العمري، ناعم بن محمد (2018). طبيعة الممارسات التأملية لدى معلمى الرياضيات بالمرحلة الثانوية فى المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم. *مجلة العلوم التربوية والنفسية* ، 19، 3، ص ص: 315- 341.

لمياء عبيدات (٢٠١٧) واقع الممارسات التأملية وأثرها على دافعية الانجاز لدى معلمي المرحلة الأساسية العليا في محافظة اربد. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية*، ٣١(١٢)، ص ص: 2275- 2300.

المالكي، عبدالعزيز بن درويش. (2020). واقع الممارسات التأملية لدى معلمي ومعلمات الرياضيات في منطقة نجران. الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات. *مجلة تربويات الرياضيات*، 23، 8، ص ص: 120-150.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

محمد، فايزة أحمد. (2020). أثر برنامج تدريبي قائم على الممارسات التأملية في تنمية التفكير التأملي وتحسين الأداء التدريسي للطلاب المعلمين شعبة رياضيات بكلية التربية. *دراسات تربوية واجتماعية*، 26، 2، ص ص: 355-404.

المنهراوي، داليا محمد نبيل (2016). معوقات تصميم المقررات الإلكترونية في كلية التربية بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية، *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر*، ع 12، ج 1 (جزء خاص بمؤتمر) (أكتوبر، 2021)، القاهرة، مصر: الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر، ص ص: 250- 296.

موسى، دينا صابر عبد الحليم (2019). برنامج مقترح قائم على قضايا التنمية المستدامة لمعلمي مادة علم الاجتماع لتنمية القيم الأخلاقية ومهارات التأمل الذاتي المهني، *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية جامعة عين شمس*، مج 16، ع 113، ص ص: 181- 234.

هيبه، محمد أحمد على (٢٠١٥). التفكير التأملي لدى الطالب المعلم في ضوء الخبرة الأكاديمية *مجلة جامعة عين شمس للقياس والتقويم* ، ٤ (٨). ص ص: 139- 176.

اليامي هدي بنت يحيى ناصر (2020) المقررات الإلكترونية بجامعة نجران في ضوء معايير الجودة العالمية وتقييمات الطلاب، *مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق*، المجلد (35)، العدد (108)، الجزء (2)، ص ص: 151- 197.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع الأجنبية:

Choy, S. C., Yim, J. S. C., & Sedhu, D. S. (2019). Pre-service Teachers' Reflection on Reflective Practices: A Malaysian Perspective. Universal *Journal of Educational* Research, 7(12A), 18-26

Ellison. C. (2008). "Reflective Make-and-take A Talent Quest Reflective Practice Teacher Model", Reflective Practice9 (2), 185-195..

Gorlovsky, Alexander (2020). Educational Leaders Practitioners Perspective on the Elements Contributing to Postsecondary Students Self-Efficacy in an Online Learning Environment, Ed.D., Trident University International, College of Education, United States, California.

Harran, f. (2017*). Reflective Teaching. Republic of Iraq Ministry of Higher Education and Scientific Research University of Al - Qadisiyah Faculty of Education*.

Mathew, P., Mathew, P., & Peechattu, P. J. (2017). Reflective practices: A means to teacher development. Asia Pacific *Journal of Contemporary Education and Communication Technology*, 3(1), 126-131

OECD. (2016, September26-27). Innovating Education and Educating for Innovation. The Power of Digital Technologies and Skills[the background report]. to the second Global Education Industry Summit..Paris

Olaya Mesa, M. L. (2018). Reflective teaching: An approach to enrich the English teaching professional practice. How, 25(2), 149-170

Shalabi, M., Sameem, M& Almuqati, S.(2018). Reflective Teaching as a Practical Approach. *Journal of Literature, Languages and Linguistics* 43,39-48.

Shandomo, H. M. (2010). The role of critical reflection in teacher education School-University Partnerships, 4(1), 101-113

Zahid M.& Khanam. A. (2019). Effect of Reflective Teaching Practices on the Performance of Prospective Teachers. The Turkish Online *Journal of Educational Technology*,1(18),32-43.

Zandi, G.; Lahrash, H.; Shakhin, F. (2022). Factors Effecting the Adoption of E-Learning an Empirical Study of Libyan Universities, *Journal of Information Technology Management, Published by University of Tehran, faculty of Management*, Vol. 14, No. 4.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فاعلية تمرينات وفق إستراتيجية IRE في الذكاء الجسمي– الحركي وتعلم مهارتي الارسال والاستقبال بالكرة الطائرة للطلاب

Effectiveness of IRE strategy exercises in developing bodily-kinesthetic intelligence and teaching students the skills of serving and receiving in volleyball

م.م. هند عبد الأمير عبد الكاظم

وزارة التربية المديرية/ العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف

مدرسة التضامن الابتدائية للبنات

ahaa43870@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول البحث فاعلية التمرينات التعليمية المبنية على إستراتيجية (IRE) في تطوير الذكاء الجسمي– الحركي لدى الطلاب، ودورها في تحسين تعلم مهارتي الإرسال والاستقبال في الكرة الطائرة. وقد سعى الباحث إلى إبراز أهمية دمج الاستراتيجيات التربوية الحديثة في الدروس العملية، كونها تتيح للطالب بيئة تعلم تفاعلية تسهم في ربط الجانب المعرفي بالحركي، مما يعزز من استيعاب المهارات وتطبيقها بدقة.

أُجريت التجربة على عينة من طلاب المرحلة الثانية ، حيث تم اعتماد منهج تعليمي قائم على مبدأ السؤال والاستجابة والتقويم (IRE)، الذي يركز على إشراك الطالب في الحوار التعليمي وتحفيزه على التفكير والتجريب أثناء الأداء الحركي.

وأظهرت النتائج أن استخدام هذه الإستراتيجية أدى إلى تنمية ملحوظة في مستوى الذكاء الجسمي–الحركي للطلاب، كما انعكس بشكل إيجابي على سرعة ودقة تعلمهم لمهارتي الإرسال والاستقبال، مقارنة بالأساليب التقليدية في التعليم.

خلص البحث إلى أن دمج التمرينات ضمن إطار استراتيجي حديث كـ(IRE) يساهم في رفع كفاءة التعلم الحركي ويمنح الطالب خبرة تعليمية أكثر متعة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية : إستراتيجية IRE , الذكاء الجسمي– الحركي

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

فاعلية تمرينات وفق إستراتيجية IRE في الذكاء الجسمي– الحركي وتعلم مهارتي الارسال والاستقبال بالكرة الطائرة للطلاب

Abstract

This research examines the effectiveness of educational exercises based on the Interactive Relay Education (IRE) strategy in developing students' bodily-kinesthetic intelligence and its role in improving their learning of the serving and receiving skills in volleyball. The researcher aimed to highlight the importance of integrating modern educational strategies into practical lessons, as this provides students with an interactive learning environment that contributes to linking the cognitive and kinesthetic aspects, thus enhancing skill comprehension and accurate application.

The experiment was conducted with a sample of second-year students, employing an educational approach based on the Question, Response, and Assessment (IRE) principle. This approach focuses on engaging students in educational dialogue and stimulating them to think and experiment during physical performance.

The results showed that using this strategy led to a significant improvement in students' bodily-kinesthetic intelligence and positively impacted the speed and accuracy of their learning of the serving and receiving skills, compared to traditional teaching methods.

The research concluded that integrating exercises within a modern strategic framework such as IRE contributes to increasing the efficiency of kinesthetic learning and provides students with a more enjoyable and effective learning experience.

Keywords: IRE strategy, bodily-kinesthetic intelligence

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعريف بالبحث

مقدمة البحث واهميته :

يشهد التعليم الرياضي في الوقت الحاضر تطوراً واسعاً في مجال طرائق التدريس وأساليب التدريب، إذ لم يعد الاعتماد على الأسلوب التقليدي القائم على الشرح والتكرار كافياً لبناء لاعب متميز أو طالب متعلم يمتلك القدرة على الأداء المهاري الجيد. بل أصبح التركيز على استراتيجيات حديثة تتبنى مبدأ التفاعل والمشاركة وتنمية القدرات العقلية والحركية معاً.

تُعد لعبة الكرة الطائرة من الألعاب التي تعتمد بشكل أساسي على التوافق بين القدرات البدنية والمهارية والعقلية، حيث يتطلب الأداء فيها دقة في التوقيت، سرعة في الاستجابة، وقدرة على قراءة المواقف واتخاذ القرارات السريعة. ومن بين المهارات الأساسية في اللعبة، يُمثل الإرسال والاستقبال الركيزة الأولى لكل أشكال اللعب، فالإرسال هو مفتاح البدء في كل نقطة، والاستقبال هو الأساس الذي تُبنى عليه الهجمة المنظمة. ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى طرق تدريسية فعالة تعزز تعلم هاتين المهارتين.

تُعد استراتيجية IRE (Initiation – Response – Evaluation) من الاستراتيجيات الحديثة التي تعتمد على الحوار البنّاء والتفاعل بين المعلم والطالب، حيث يبدأ المعلم بالمبادرة (سؤال أو توجيه)، يليها استجابة الطالب، ثم يقوم المعلم بتقويم هذه الاستجابة. هذا النمط يُسهم في رفع دافعية الطالب ويجعله شريكاً فاعلاً في عملية التعلم. وعندما تُطبق هذه الاستراتيجية من خلال تمرينات عملية، فإنها تعمل على تنمية الذكاء الجسمي–الحركي، وهو أحد أنماط الذكاء التي طرحها "غاردنر"، والذي يتمثل في قدرة الطالب على التحكم بحركات جسده بدقة وكفاءة أثناء الأداء الحركي.

تكمن أهمية البحث في كونه يضيف بُعداً علمياً جديداً يتمثل في الربط بين استراتيجية تدريسية حديثة هي استراتيجية (IRE) وبين تنمية الذكاء الجسمي–الحركي وتعلم المهارات الأساسية في الكرة الطائرة، مما يثري الجانب النظري في ميدان طرائق التدريس بالتربية البدنية. كما تبرز الأهمية التطبيقية للبحث من خلال تقديمه نموذجاً عملياً يمكن للمعلمين الاستفادة منه في دروس التربية الرياضية، حيث يوضح الكيفية التي تسهم فيها التمرينات المنظمة وفق هذه الاستراتيجية في تحسين التفاعل الطلابي ورفع مستوى الأداء المهاري. ولا تقف الأهمية عند هذا الحد، بل تمتد لتأخذ طابعاً مستقبلياً، إذ يفتح البحث المجال أمام باحثين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

آخرين لتوظيف استراتيجيات مشابهة في تعليم مهارات رياضية مختلفة، بما يعزز من جودة التعليم الرياضي ويرتقي بطرائق التدريس نحو فاعلية أكبر

مشكلة البحث:

رغم الأهمية الكبيرة لمهارتي الإرسال والاستقبال في الكرة الطائرة، إلا أن ملاحظة الباحث ومتابعته للواقع العملي في المدارس تشير إلى أن هناك ضعفاً لدى الطلاب في مستوى تعلم هاتين المهارتين. وغالباً ما يُعزى ذلك إلى اعتماد الأساليب التقليدية في التدريس، والتي تركز على الشرح اللفظي والتطبيق الآلي دون مراعاة للفروق الفردية أو إثارة دافعية الطلاب نحو المشاركة الفاعلة ، كما أن ضعف الاهتمام بتنمية الذكاء الجسمي–الحركي يؤدي إلى فجوة واضحة بين الجانب النظري والتطبيقي، مما يجعل تعلم المهارات الحركية أكثر صعوبة. لذلك برزت الحاجة إلى البحث عن وسائل تدريسية حديثة، من شأنها أن تُسهم في رفع مستوى التفاعل الصفي، وتربط بين الجانب العقلي والجانب الحركي، وهو ما يمكن أن توفره استراتيجية IRE إذا ما وظفت من خلال تمرينات مناسبة للطلاب.

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل أن التمرينات المبنية وفق استراتيجية IRE تُسهم في تطوير الذكاء الجسمي–الحركي وتعلم مهارتي الإرسال والاستقبال بالكرة الطائرة لدى الطلاب .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. إعداد تمرينات وفق استراتيجية IRE خاصة بمهارتي الإرسال والاستقبال في الكرة الطائرة.
2. التعرف على أثر هذه التمرينات في تنمية الذكاء الجسمي–الحركي لدى الطلاب.
3. التعرف على أثر هذه التمرينات في تعلم مهارتي الإرسال والاستقبال بالكرة الطائرة.

فروض البحث

يفترض الباحث ما يأتي:

1. هنالك تاثيرا ايجابياُ للتمرينات وفق استراتيجية IRE في تنمية الذكاء الجسمي–الحركي و تعلم مهارتي الإرسال والاستقبال بالكرة الطائرة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مجالات البحـث :

المجال البشري : طلاب المرحلة الثانية –كلية التربية البدنية / جامعة

المجال الزمني : للفترة من 2025/3/8 الى 2025/4/18

المجال المكاني : القاعة المغلقة داخل الكليه

المنهجية والاجراءات الميدانية

منهجية البحث :

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المنهج التجريبي، الذي يرتكز على إدخال تغيرات منظمة ومضبوطة على الشروط المحيطة بحدث معين، ثم مراقبة وتفسير النتائج الناجمة عن تلك التغيرات. وقد تم تطبيق هذا المنهج باستخدام أسلوب المجموعتين المتكافئتين، حيث يتم التأكد من تكافؤ المجموعات في جميع العوامل التي قد تؤثر على المتغير التابع، باستثناء العامل الوحيد الذي يمثل التعرض للمتغير المستقل. **(عكله وهند : 2015 , 93)**

المجتـــــمع والعـــــينة :

تتكون عينة البحث من طلاب المرحلة الثانية في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الكوفة، والذين يبلغ عددهم 82 طالبًا. تم اختيار العينة الأساسية من بينهم، حيث تم اختيار 20 طالبًا بطريقة عشوائية (عن طريق القرعة). تم تقسيم هؤلاء الطلاب إلى مجموعتين: المجموعة الضابطة التي تضم 10 طلاب، والذين تم تدريسهم بأسلوب المدرس، والمجموعة التجريبية التي تضم 10 طلاب، والذين تم تطبيق التمرينات وفق استراتيجية IRE عليهم. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بأربعة طلاب آخرين من نفس مجتمع البحث لإجراء الدراسات الاستطلاعية

التجانـــــــــس :

لإتمام متطلبات التصميم التجريبي المعتمد وضبط المتغيرات التي تؤثر في نتائج البحث، قام الباحث بالتحقق من تجانس أفراد عينة البحث من حيث الطول والوزن والعمر. وقد استخدم الباحث معامل الالتواء قبل البدء في تطبيق التجربة الرئيسية على المجموعتين (الضابطة والتجريبية). وكما مبين في الجدول (1) .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المتغيرات	وحدة القياس	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	النتيجة
الطول	سم	172.65	172	3.832	0.268	متجانس
كتلة الجسم	كغم	70.65	70.2	3.198	0.588	متجانس
العمر الزمني	سنة	19.6	19	1.142	0.468	متجانس

الوسائل والأدوات والاجهزة المستخدمة في البحث:

وسائل جمع البيانات

- المصادر والمراجع العربية والأجنبية .
- المقابلات الشخصية .
- الاختبارات والقياسات .
- استمارات خاصة لتسجيل نتائج الاختبارات للطلاب .

الادوات والاجهزة المستخدمة:

- حاسبة الكترونية (لاب توب)
- ساعة ايقاف الكترونية
- شواخص بلاستيكية عدد (12).
- بساط .
- كرات طائرة .
- صفارة
- شريط لاصق
- استمارات تسجيل نتائج الاختبارات.

اجراءات البحث الميدانية :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وصف الاختبارات :

اولاً / اختبار مقياس الذكاء الجسمي –الحركي

اختارت الباحثة مقياس الذكاء الجسمي–الحركي الذي أعدته خولة أحمد حسن عام 2006، ويتألف من 55 فقرة تتنوع بين إيجابية وسلبية. لكل فقرة أربعة خيارات للإجابة: "تنطبق عليه دائمًا"، "تنطبق عليه كثيرًا"، "تنطبق عليه قليلًا"، و"لا تنطبق عليه أبدًا"، حيث تتوزع الأوزان بين 1 إلى 4 درجات. بالنسبة للفقرات الإيجابية، تُمنح الأوزان على الترتيب التالي: (4، 3، 2، 1)، في حين تُعطى الفقرات السلبية الأوزان بالعكس: (1، 2، 3، 4). يتم حساب الدرجة الكلية للذكاء من خلال جمع أوزان الإجابات على جميع الفقرات. وفقًا لهذا النظام، فإن أقل درجة ممكنة هي 55، بينما أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها الفرد هي 220.

ثانياً / اختبار مهارة الارسال : (محمد صبحي , 1997 , 240))

الهدف من الاختبار : اختبار الإرسال الساحق بالكرة الطائرة .

الأدوات المستخدمة: ملعب كرة طائرة قانوني وكرة طائرة قانونية عدد (5) ،

وشريط ملون لتقسيم مناطق الملعب .

مواصفات الأداء : يقف الطالب المختبر في منتصف الخط النهائي للملعب (النصف المواجه لنصف الملعب المخطط) عن بعد (9) أمتار من الشبكة . وفي هذا المكان يكون الطالب المختبر ممسكاً بالكرة ليقوم بأداء الإرسال الساحق لتعبر الكرة الشبكة إلى النصف المخطط الآخر من الملعب

شروط الأداء : في حالة لمس الكرة الشبكة وعبورها وفي حالة سقوطها خارج حدود الملعب تُعد محاولة للطالب المختبر (من ضمن المحاولات الخمسة)

– **التسجيل** : يأخذ الطالب المختبر درجة المنطقة التي تقع فيها الكرة لكل محاولة صحيحة ، إذ أن لكل طالب مختبر (5) محاولات ، وتكون الدرجات موزعة على المناطق من (1 – 5) ، فإن الدرجة العظمى لهذا الاختبار هي (٢٥) درجة ، مع ملاحظة انه في حالة سقوط الكرة على الخط الفاصل بين منطقتين ، تحسب للطالب المختبر درجة المنطقة الأعلى .

ثانياً / اختبار مهارة الاستقبال بالكرة الطائرة : (حسنين وحمدي عبد المنعم : 1997 , 271)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الهدف من الإختبار: قياس مهارة استقبال الإرسال.

الأدوات:

1. ملعب كرة طائرة قانوني وشبكة بآرتفاع قانوني.
2. ترسم دائرتان (أ ، ب) في ركني الملعب ، بحيث تكون المسافة بين مركز الدائرة وخط الجانب (1.5 م) في حين تكون المسافة بين مركزها وخط النهاية (3م)، ويكون قطر الدائرة (1 م) .
3. تقسم منطقة الهجوم إلى ثلاث مناطق متساوية (1،2،3) بمسافة (3×3 م).(الشكل3)

مواصفات الأداء: يقف المختبر داخل الدائرة (أ) وهو مواجه للشبكة وعلى المدرس إرسال الكرة إليه, وهو في ذلك المكان ليقوم بآستقبالها المختبر ويوجهها إلى داخل المنقطة (1) لخمس كرات مرسلة, وهكذا الأمر في الكرات الخمس التالية، بحيث توجه إلى المنطقة (2) كذلك خمس كرات توجه إلى المنطقة (3)، يكرر العمل نفسه وبعدد المحاولات نفسها من الدائرة (ب).

الشروط

1. لكل مُخَتَبِرة (15) محاولة من الدائرة (أ) و (15) محاولة أخرى من داخل الدائرة (ب).
2. يستخدم في المحاولات جميعها الإستقبال باليدين من الأسفل.
3. تلغى المحاولة التي يتم إرسال الكرة فيها من المدرس إلى المُخَتَبِر بطريقة غير مناسبة أو خارج الدائرة التي يقف فيها المُخَتَبِر .

التسجيل: يُسجل للمُخَتَبِر مجموع النقاط التي تحصل عليها من المحاولات الثلاثين الممنوحة لها (15) محاولة من كل دائرة وفقاً للأسلوب الآتي:

- سقوط الكرة داخل المنطقة المحددة تمنح المُخَتَبِر (ثلاث درجات).
- سقوط الكرة خارج المنطقة وداخل المنطقة المجاورة تمنح المُخَتَبِر (درجتان).
- سقوط الكرة خارج المنطقة وداخل الملعب تحصل المُخَتَبِر على (درجة واحدة).
- فيما عدا ما سبق تحصل المُخَتَبِر على (صفر).

الدرجة العظمى: (90) درجة .

التجربـــــة الاستطلاعيـــــة :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أجرت الباحثة التجربة الاستطلاعية الأولى يوم الاحد الموافق 2025/4/9، على عينة استطلاعية مكونة من 4 أفراد. هدفت هذه التجربة إلى تقييم مدى وضوح المجالات والفقرات بالنسبة للاختبارات المهارية، بالإضافة إلى قياس درجة استجابتهم لاختبار الذكاء الجسمي الحركي، الذي أُعد بشكل نهائي للطلاب. التجربة الاستطلاعية تُعرف بأنها دراسة تجريبية تُنفَّذ على عينة صغيرة قبل إجراء البحث الأساسي، بهدف اختبار أساليب البحث وأدواته لضمان فعاليتها. **(مجمع اللغة العربية , 1994, 72)**

القياسات القبليـــــــة :

أجرت الباحثه الاختبارات القبلية يوم (الاثنين) الموافق (2025/4/10) الساعة (9:00) صباحاً في القاعة المغلقة داخل الكلية على مجموعتي البحث (التجريبية والضابطة) حسب المواصفات و شروط الأداء لكل اختبار.

التجربـــــة الرئيسة :

قامت الباحثه بإعداد وتنظيم الوحدات التعليمية باستخدام استراتيجية IRE اعتماداً على الخبرة الشخصية , وتم البدأ بتطبيق التمرينات المناسبة في الوحدات وضمن متطلبات المهارات على المجموعة التجريبية بتاريخ 2025/4/12 ولغاية 2025/5/15, اعتمد المنهج التعليمي في هذه التجربة على استراتيجية IRE التي تقوم على ثلاث مراحل أساسية هي: الإثارة (Initiation) من خلال عرض النموذج الصحيح لمهارتي الإرسال والاستقبال بالكرة الطائرة وطرح أسئلة قصيرة لتحفيز تفكير الطلاب، ثم الاستجابة (Response) عبر إتاحة المجال أمام الطلاب للتطبيق العملي والتدرّج في التمرينات من البسيط إلى المركّب مع تكرار المحاولات، وأخيراً التقييم (Evaluation) الذي يتم فيه تقديم تغذية راجعة مباشرة من المدرّب بالإضافة إلى التقييم الزميلي ومناقشة الطلاب لتجربتهم.

تم تنفيذ البرنامج على مدى اربعة أسابيع بواقع وحدتين تعليمية أسبوعياً، خصصت كل وحدة إلى (إحماء، عرض المهارة، ممارسة عملية، تقويم وتصحيح، ثم تبريد). اعتمد المنهج على التدرج في التعليم، فبدأ بتمارين بسيطة للوقفة الصحيحة وحركات الذراعين والقدمين، ثم انتقل إلى تمرينات موجهة على أهداف محددة، وانتهى بتطبيقات تشابه مواقف اللعب الفعلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المعالم الإحصائية / المتغيرات المبحوثة	القبلي		البعدي		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى دلالة الاختبار Sig	نوع الدلالة
	سَ	±ع	سَ	±ع			
الذكاء الجسمي الحركي	**105.4**	**1.034**	**112.2**	**0.944**	**19.221**	**0.000**	**معنوي**
الارسال الساحق	12.17	1.332	16.14	1.017	6.902	0.000	معنوي
استقبال الارسال	35.1	1.612	48.81	1.332	12.162	0.000	معنوي

هذا التنظيم مكّن الطلاب من اكتساب المهارة بشكل متدرج ومنظم، مع تعزيز جوانب الذكاء الجسمي– الحركي مثل التوازن، التناسق الحركي، وسرعة الاستجابة، مما ساعد في تحسين أدائهم في مهارتي الإرسال والاستقبال بصورة واضحة.

القياسات البعدية :

بعد الانتهاء من تنفيذ الوحدات باستخدام استراتيجية IRE تم اجراء الاختبارات البعدية على المجموعتين الضابطة والتجريبية يوم (الخميس) الموافق 2025/5/16 الساعة التاسعة صباحاً وفي نفس المكان وتحت نفس الظروف التي تم في ظلها إجراء القياس القبلي .

الوسائل الاحصائية:

استعان الباحث بالحقيقة الاحصائية (SPSS) لمعالجة واستخراج البيانات.

عـرض ومناقشــة النتائــج

عـرض نتـائج الاختـبارات القبـلية والبـعدية للمجموعة الضابطــة للمتغيرات المدروسـة :

جدول (2)

يبين نتائج الاختبارات لمجموعة البحث الضابطـــــــة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فاعلية تمرينات وفق إستراتيجية IRE في الذكاء الجسمي– الحركي وتعلم مهارتي الارسال والاستقبال بالكرة الطائرة للطلاب

المعالم الإحصائية / المتغيرات المبحوثة	القبلي		البعدي		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى دلالة الاختبار Sig	نوع الدلالة
	سَ	±ع	سَ	±ع			
الذكاء الجسمي الحركي	109.5	1.224	120.2	1.056	22.341	0.000	معنوي
الارسال الساحق	12.84	1.446	19.2	1.213	8.045	0.000	معنوي
استقبال الارسال	36.2	1.811	54.22	1.442	14.678	0.000	معنوي

عرض نتائج الاختبارات القبلية والبعدية للمجموعة التجريبية للمتغيرات المدروسة :

جدول (3)

يبين نتائج الاختبارات لمجموعة البحث التجريبية

المعالم الإحصائية / المتغيرات المبحوثة	البعدي(ضابطة)		البعدي(تجريبية)		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى دلالة الاختبار Sig	نوع الدلالة
	سَ	±ع	سَ	±ع			
الذكاء الجسمي الحركي	112.2	0.944	120.2	1.056	13.115	0.000	معنوي
الارسال الساحق	16.14	1.017	19.2	1.213	5.135	0.000	معنوي
استقبال الارسال	48.81	1.332	54.22	1.442	9.465	0.000	معنوي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عـرض نتـائج الاختـبارات البعدية للمجموعتين الضابطـة والتجريبية للمتغيرات المدروسـة :

جدول (4)

يبين نتائج الاختبارات المجموعتين الضابطة والتجريبية

مناقشـــة النتائـــــج :

من خلال تحليلنا لجدول (2)، الذي أظهر قيمًا دالة لاختبار "ت" لأفراد المجموعة الضابطة في الذكاء الجسمي الحركي و مهارات الكرة الطائرة قيد البحث، تبين وجود فروق معنوية بين نتائج الاختبارات القبلية والبعدية، مما يدل على تحسن نسبي في الأوساط الحسابية لصالح الاختبار البعدي. لوحظ أن أفضل تقدم كان في مهارة الإرسال الساحق، تلتها مهارة استقبال الارسال.

ويُرجِع الباحث هذا التحسن إلى طبيعة الأسلوب الذي يتبعه المدرس، حيث يعتمد على الأسلوب الأمريكي، الذي يركز على تقديم المحتوى بشكل مباشر وإعداد الطلاب للتطبيق العملي الوظيفي دون توفير مساحة لتفكيرهم الإبداعي أو مواجهة التحديات الجديدة. نتيجة لذلك، يبدو أن معلم التربية الرياضية قد ابتعد عن التطورات الحديثة في أساليب التعلم والتعليم الخاصة بمهارات التربية البدنية، كما أشار إلى ذلك "Silverman" في دراسته عام 1996.

ورغم التحسن الملحوظ لدى المجموعة الضابطة، يمكن تفسير ذلك بنسبة كبيرة بقيام المدرس بشرح المادة وفق الأسلوب الامري، الذي قد لا يُسهم بشكل كافٍ في تعزيز الفهم والإدراك العميق أو بناء تصور واضح للمراحل الفنية للمهارات. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الشرح في بعض الأحيان كافيًا لاستيعاب الطلاب المختلفين بسبب الفروق الفردية بينهم.

كما واظهرت النتائج التي عرضت في الجدول (3) لاختبارات الذكاء الجسمي الحركي واختبارات مهارتي (الارسال الساحق , استقبال الارسال) بكرة الطائرة للطلاب عن وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الاختـــبارات القبلية والبعـــدية ولصالح الاختـــبارات البعدية للمجموعة التجريبية , حيث أظهرت نتائج التجربة تفوق طلاب المجموعة التجريبية الذين تعلموا وفق استراتيجية IRE على طلاب المجموعة الضابطة في كل من دقة الإرسال والاستقبال، وكذلك في مستوى الذكاء الجسمي–الحركي. ويمكن تفسير ذلك بأن استراتيجية IRE أتاحت للطلاب التدرج في التعلم من خلال عرض النموذج الصحيح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً، ثم التطبيق العملي المباشر، وأخيراً الحصول على تغذية راجعة فورية. هذا التدرج ساعد الطلاب على فهم تفاصيل الحركة وتثبيتها بصورة أفضل مقارنة بالطريقة التقليدية.

كما أن اعتماد التقييم الزميلي والتغذية الراجعة المستمرة عزز من وعي الطلاب بحركاتهم الجسدية، وزاد من قدرتهم على ضبط التوازن والتنسيق بين العين واليد، وهو ما انعكس إيجابياً على أدائهم في مواقف اللعب. هذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه أحمد عبد الحليم كامل (2015) الذي أكد أن استخدام الاستراتيجيات التعليمية الحديثة القائمة على التفاعل والتغذية الراجعة يسهم في تحسين التعلم الحركي وزيادة دافعية الطلاب نحو ممارسة المهارة. **(احمد عبد الحليم : 2015 , 117)**

وبالتالي يمكن القول إن استراتيجية IRE كانت أكثر فاعلية لأنها لم تقتصر على مجرد الشرح والتطبيق، وإنما دمجت بين العرض، المشاركة، والتقويم، مما ساعد الطلاب على تنمية مهاراتهم الحركية والذهنية بشكل متكامل.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات

- إن استخدام استراتيجية IRE أسهم بشكل واضح في تحسين مستوى الذكاء الجسمي–الحركي لدى الطلاب، من خلال تنمية التوازن والتنسيق الحركي وسرعة الاستجابة.
- المنهج التعليمي المبني على العرض، التطبيق، والتغذية الراجعة جعل الطلاب أكثر قدرة على إتقان مهارتي الإرسال والاستقبال بالكرة الطائرة مقارنة بالطريقة التقليدية.

التوصيات

- ضرورة اعتماد استراتيجيات تعليمية حديثة مثل IRE في مناهج التربية البدنية لتطوير مهارات الطلاب بشكل أسرع وأكثر فعالية.
- توسيع تطبيق هذه الاستراتيجية لتشمل مهارات رياضية أخرى داخل الكرة الطائرة وبقية الألعاب، لما لها من دور في تنمية القدرات الحركية والذهنية في آن واحد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

- **عكلة سليمان الحوري و هند سليمان علي : الدليل الى البحث العلمي ومناهجه في العلوم التربوية والانسانية , ط1 , القاهرة ، مركز الكتاب الحديث ، 2015 .**
- **حسنين، محمد صبحي، وحمدي عبد المنعم، الاسس العلمية للكرة الطائرة وطرق القياس، ط2، , مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1997 .**
- **مجمع اللغة العربية في معجم علم النفس والتربية : ج1 ، ط1 , القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1994 .**
- **كامل، أحمد عبد الحليم (2015). *أسس ومبادئ التعلم الحركي في التربية البدنية والرياضة*. القاهرة: دار الفكر العربي.**
- Sliver man; S; **Proceedings of the per – congress symposium of the 1996 se out international sports science congress**. 1996.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النظام القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القانون :

د. عوض الفاضل محمد داؤود

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث :

تهدف هذه لدراسة و التي بعنوان (النظام القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القانون – دراسة مقارنة)

وتناولت هذه الدراسة مفهوم الرشوة في اللغة والشريعة الاسلامية و القانون ، وتناولت حكم تحريم الرشوة واركانها وعقوبتها في الشريعة الاسلامية و القانون ، وتناولت ايضاً موقف الدين و الاخلاق من الرشوة وطبيعتها في التشريعات المختلفة و البنيان القانوني لها.

وحيث توصل الباحث الي اهم النتائج و التوصيات .ومن النتائج : ان الاصل في تحريم الرشوة الكتاب و السنة و الاجماع. وتمثلت اهم التوصيات في ضرورة تطوير ونشر مفهوم جريمة الرشوة في حقل العدالة و القانون وذلك بتدريسها كمادة اساسية في كليات القانون بالجامعات.

Abstract

This study, entitled "The Legal System for Combating Bribery in Islamic Law and Positive Law: A Comparative Study," examines the concept of bribery in language, Islamic law, and secular law. It addresses the prohibition of bribery, its elements, and its punishment in Islamic law and secular law. The study also explores the religious and ethical stance on bribery, its nature in various legislations, and its legal framework. The researcher arrives at key findings and recommendations. Among the findings is that the prohibition of bribery is based on the Quran, Sunnah, and scholarly consensus. The most important recommendation is the necessity of developing and disseminating the concept of bribery within the fields of justice and law by teaching it as a core subject in university law faculties.

كلمات مفتاحية:

1/ الرشوة: هي بمعني المحاباة

2/ المرتشي: هو قابض الرشوة

3/ الراشي: هو دافع الرشوة

4/ الرائش: هو الوسيط بين الراشي والمرتشي

5/ المزية: هي عبارة عن فائدة ذات طبيعة معنوية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصـــلاة والســـلام علي اشـــرف المرســـلين ســـيدنا ونبينا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين وبعد.

إن الرشـــوة تعتبر آفة اجتماعية تنســـج خيوطها في الدوائر والمؤســـســـات العامة والخاصـــة ويجب نحن أن نســـلط الضـــوء علي النصـــوص القانونية التي حاربت الرشـــوة ودعت إلي مكافحتها وهي تخلف أثاراً اقتصـــادية واجتماعية وســـياســـية هامة من شـــأنها أن تؤثر علي بنيان أي مجتمع مهما كان قوياً فتهدمه وتنشـــر الخراب والدمار فيه وتجعل أي ســـلطة فيه تفقد مصـــداقيتها أمام شـــعبها مما يشجع أفراد المجتمع علي عدم احترام الدولة والقانون .

وعليه تشتمل المقدمة علي الآتي :

اولاً : اسباب اختيار الموضوع :

1/ معرفة مفهوم وماهية حقيقة الرشوة والاستيلاء على الأموال في الشريعة الاسلامية والقانون.

2/ انتشار الرشوة وسط المجتمعات وغيرها.

3/ شدة اثبات هذا الموضوع يعد سبباً رئيسيا في اختياري له.

4/ موضوع الرشوة من المسائل التي تحتاج إلى البحث والاجتهاد.

5/ عرض الاسباب والوسائل التي تؤدي إلى اخذ جريمة الرشوة.

ثانياً أهداف البحث :

1/ معرفـة جريمـة الرشـــوة وبيـان أركـانهـا ثم عقوبتهـا في كـل من الفقـه الإســـلامي والقـانون الوضعي .

2/ توضـــيح أوجه الاتفاق بين الفقه الإســـلامي والقانون الوضـــعي حيال هذه الجريمة وكذلك أوجه الاختلاف .

3/ التحسيس بخطورة الرشوة باعتبارها ممارسة فاسدة معاقب عليها شرعا وقانونا.

4/ العمل علي محاربتها والوقاية منها وتحصين الذات من تأثيراتها الخطيرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5/ التعرف علي أهم العوامل المؤدية إلي اتســـاع هذه الظاهرة والتعرف علي أهم الوســـائل الكفيلة بمكافحتها .

ثالثا : أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الآتي :

1/ جريمة الرشـــوة تتميز بظاهرة عدم الاعتراف لأنها جريمة خفية من الصـــعب جداً تحديد مكان وزمان حصولها.

2/ بيان سمو الشريعة الاسلامية ودورها في مكافحة جريمة الرشوة .

3/ جريمة الرشوة من اخطر الجرائم اليوم لذا لابد من معرفتها والاحاطة بها.

4/ الرشـــوة تؤثر ســـلبا على المجتمع ككل بكل فئاته وذلك لخطورتها باعتبار ان اثرها يمس المجتمع بأسره إضافة إلى ما يمس الأفراد من الضرر بسببها.

5/ اهمية طرح مفهوم جريمة الرشوة في الندوات والمؤتمرات الدولية.

رابعا : مشكلة البحث :

تدور مشكلة البحث حول ما هو المفهوم العام للرشوة في الاسئلة المحورية التالية ؟

1/ ما هي الرشوة في المفهوم اللغوي والقانوني واركانها وعقوبتها.

2/ ما هو الدور الذي تقوم به جريمة الرشوة.

3/ ما هو الجزاء المترتب علي هذه الجريمة في الفقه والقانون.

4/ ما هي صور جريمة الرشوة .

5/ ما هي الاسباب والآثار المترتبة علي جريمة الرشوة وطرق الوقاية منها.

خامسا : منهج البحث :

اتبع الباحث – المنهج التاريخي الوثائقي والوصفي التحليلي.

سادساً فروض البحث :

يفترض البحث ان وراء ظاهرة جريمة الرشـــوة مجموعة من الاســـباب ذات الابعاد المختلفة وكلما ذادت حدة التفاوت في الابعاد ذادت الطبيعة المصـــلحية وادى ذلك لازدياد ظاهرة الرشـــوة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما يفترض البحث ان سوء التعامل مع بعض الاشخاص في جريمة الرشوة يؤدي الي ازديادها.

سابعاً : حدود البحث :

1- **الحدود المكانية** : ان ؟ظاهرة الرشوة ظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب معين و هي تسبب عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي وتتجاوز اثار هذه الظاهرة حدود الدولة الواحدة لتمتد الي عدة دول لتأخذ طابعا عالمياً مما يجعلها جريمة خطرة.

2- **الحدود الزمانية** : فان البحث ينصب على فترات تاريخية مختلفة مع زيادة الاهتمام على الفترات التي اتسعد فيها هذه الظاهرة مما زاد من تفاقم خطورتها على الدول ككل.

ثامناً : الدراسات السابقة .

1. دراسة الباحث عبدالهادي عبدالله فرح طه- بحث بعنوان : جريمة الرشوة في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي السوداني لسنة 1991م- بحث ماجستير- جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم – 2018م – تناول الباحث مفهوم الرشوة ودور الجهات المختصة لمكافحتها.

– وأهم أوجه الشبه والاختلاف بين الدراستين :

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في مفهوم جريمة الرشوة في الفقه الإسلامي والقانون، ويختلف موضوع الباحث مع الدراسة في تحديد مفهوم جريمة الرشوة في الفقه والقانون الجنائي السوداني فقط، أما دراستنا كانت في الشريعة الإسلامية والقانون السوداني وبعض القوانين الأخرى.

2- دراسة الباحث محمد عبدالرحمن ابراهيم صالح- بحث بعنوان : جريمة الرشوة وسبل مكافحتها – بحث دكتوراه – جامعة النيلين -2000م – تناول الباحث أهمية السبل العلمية والعملية لمكافحة جريمة الرشوة وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **اهم اوجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:**

يتفق الباحث مع ما ذهبت إليه هذه الدراسة في تحديد مفهوم جريمة الرشوة وسبل مكافحتها وما توصلت إليه من نتائج ، ويختلف موضوع الباحث عن هذه الدراسة كونها اعتمدت على القانون فقط ، اما دراستنا كانت في الشريعة والقانون.

2- دراسة الباحث ابراهيم بن صالح حمد الرعوجي- بحث بعنوان : التدابير الوقائية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية – بحث ماجستير – جامعة نايف العربية – الرياض – 2003م ، تناول الباحث مفهوم التدابير الوقائية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية.

- **أهم اوجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:**

يتفق الباحث مع ما ذهبت إليه هذه الدراسة من تناول مفهوم جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية وما توصلت إليه من نتائج كما ينحني الباحث إلى التأصيل الفقهي لهذه الموضوعات، وهنا يظهر الاختلاف إذ إن دراسة الباحث في الشريعة الإسلامية فقط ، أما دراستنا كانت وفقا للشريعة والقانون السوداني والقوانين الأخرى.

تمهيد:

معلوم أن مسؤولية الأمة وأمرها يبدأ من الحاكم الاداري الذي يناط به العدل بين الناس ، وتحقيق الامن لهم عن طريق موظف عدل ، ونزيه ، فإذا وليّ عن طريق الرشوة ، فقد اتفق الفقهاء علي أن توليته بالرشوة باطلة ، أي أنه لا يعتبر والياً ، ولا موظفاً ، ولا حاكماً ، فتقليده الوظيفة تعتبر باطلة لأدلة كثيرة منها([1]) ، قوله تعالي (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) ([2]) .

إن آخذ الرشوة ودافعها من غير حاجة ولا ضرورة فاسق في حكم الشريعة ، وفي الآية أمرٌ من الله بالتبّين عند أخبار الفاسق ، وهو يقتضي تأخير قبول قوله حتى نتبين حاله ، فلو صحّ

[1] – مسند الامام احمد بن حنبل ، مسند ابو هريرة ، احمد بن حنبل ،القاهرة ، د. ت ، لا. ط ، ج2 ، ص187.

[2] / سورة الحجرات الآية (6)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقليده لوجب تأخير قبول حكمه إلي حين التبيُّن ، وهذا لا يجوز لما فيه من تأخير الحكم وايصال الحقوق لأصحابها وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع مما ينتج عنه زعزعة آمنة

يشترط في العرض أن يكون جدي ومحدد سواء كان بصفة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن يكون العرض علي أساس أنه

ايجاب ينتظر القبول من طرف الموظف العمومي ، أي أنه في هذه المرحلة الموظف العمومي المرتشي* لم يتسلم بعد المزية* ولم يتحصل بعد علي الفائدة ومنح المزية يقصد به التسليم الفوري للمزية ، ويمكن أن تتكيف هذه الصورة علي أنها لاحقة . علي العرض ، أي نتصور هذه الحالة بعد تطابق الارادتين بالتوافق الي وجود وعد أو عرض من طرف الراشي* وبقبول من الموظف العمومي أو المرتشي وهنا يتم استلام المزية ، فتقوم كلا الجريمتين أي جريمة الراشي والمرتشي في آن واحد رغم استغلالهما عن بعضهما البعض نلاحظ من خلال المادة (25) الفقرة (1) من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي حصر السلوك الاجرامي للراشي في الوعد بالمزية وعرضها ومنح المزية ولم يشر في ذلك الي قيمتها أو نوعها بل اكتفي بالقول : الوعد بها ، عرضها عليه ، منحه إياها ([1])

تاسعا هيكل البحث :

ويتكون من ثلاثة مباحث و مطالب و تمهيد :

المبحث الاول : ماهية الرشوة و يحتوى على ثلاثة مطالب ..

المطلب الاول : تعريف الرشوة في اللغة .

المطلب الثاني : تعريف الرشوة الشريعة الاسلامية

المطلب الثالث : تعريف الرشوة في القانون

---

*المرتشي: سبق تعريفها ص7.

*المزية : سبق تعريفها ص 19.

* الراشي: سبق تعريفها ص .7

1/ مجلة الاجتهاد ..جريمة الرشوة السلبية في القانون رقم 6-1 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، عادل المستاري، مرجع سابق ، ص171.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني : حكم تحريم الرشوة واركانها وعقوبتها في الشريعة الاسلامية و القانون. ويحتوي على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: حكم تحريم الرشوة في الشريعة الاسلامية

المطلب الثاني: اركان الرشوة.

المطلب الثالث: عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القانون.

المبحث الثالث: موقف الدين و الاخلاق من الرشوة وطبيعتها في التشريعات المختلفة. و البنيان القانوني لها ويحتوي على ثلاثة مطلب.

المطلب الاول : موقف الدين و الاخلاق من الرشوة

المطلب الثاني : طبيعة الرشوة في التشريعات المختلفة.

المطلب الثالث : البنيان القانوني للرشوة

المبحث الاول: ماهية الرشوة ويحتوي علي ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: تعريف الرشوة في اللغة :

من الفعل رشا ، الرِّشُو : فعل الرشوة ، ويقال : رَشَوتُه : والمراشاة: المحاباة . ابن سيدة : الرشوة والرُشوة والرِشوة معروفة الجعل والجمع رُشى أو رِشي . ورشاه يرشوه رشواً : اعطاه الرشوة .

والرائش* الذي يُسدي بين الراشي* والمرتشي*([1]) . ومن معاني الرشوة ما يتوصل به إلي الحاجة بالمصانعة ، فالراشي من يعطي الذي يعينه علي الباطل ، والمرتشي الآخذ ، والرائش الذي يسعي بينهما

*الرائش : هو الوسيط بين الراشي والمرتشي،

*الراشي : هو دافع الرشوة ،

*المرتشي هو قابض الرشوة.

1/ لسان العرب ، ابن منظور ، بيروت . لبنان (1419-1999م) ط 3 ، ج5 ، ص 223

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يستزيد لها وينقص لهذا ([1]) ورشاه : اعطاه اياها . وارتشي : اخذها ، واسْترشَي : طلبها . وارشاه : حاباه ، وصانعه ([2]).

والرشاءُ الحبل الممدود ، والجمع : أرْشِيةٌ ، ويقال للحنظل اذا امتدت اغصانه : قد إرتشي ، يعني انه صار كالارشية وهي الحبال ، ورشاه يرشُوه رشواً والرشوة الاسم : ونقول ترشَّيتُ الرجل لأينْتُهُ ([3]) استرشَي : طلب الرشوة ، ويقال :استَرشَي في حكمه : طلب الرشوة عليه والراشي ما يعطي لقضاء مصلحة ([4]) .

وفي قوله سبحانه وتعالي (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ([5]).

وعن ابن عباس* قال: قال (ﷺ) (كل لحم نبت من سحت فالنار أولي به) ([6]).

المطلب الثاني : تعريف الرشوة في الشريعة الاسلامية :

[1] / النهاية في غريب الحديث ، ابن الاثير . مجد الدين المبارك محمد الجذري ، لا . م (1383هـ . 1963 م) ط 1 ، ج 1 ، ص 226.

[2] / القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، بيروت ، لبنان (1426هـ . 2005م) ط 8 . لا ج ، ص 1288.

[3] / مقاييس اللغة ، ابو الحسين احمد فارس بن زكريا: لا .م (1399هـ . 1979م) لا .ط ، ج 2 ، ص 397.

[4] / المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، ،مصر (1425هـ . 2004م) ط 4 ، لا .ج . ص 348.

[5] / سورة البقرة الآية (188)

* ابن عباس : هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ولد سنة 619هـ في مكة وتوفي سنة 687هـ بالطائف.

[6] / المعجم الأوسط ، سليمان بن احمد الطبراني ، القاهرة ، 1415هـ-1995م، ط 1 ، ج3 ، ص211.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هي كل ما يدفع المرء من يتولى عمل من أعمال المسلمين ليتوصل به ما لا يحل به، وفي قوله سبحانه وتعالي (سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ..) ([1]) وقال (ﷺ) : لعن الله الراشي* والمرتشي* والرائش* الذي يمشي بينهما) ([2]).

واما عن تعريف الفقه للرشوة في كتب علماء الشريعة الذي اخترنا منهم ما تجلي لنا من اقوالهم في معرض الحديث ، فتعريفها عند الحنفية من أقوال بعضهم فيها: عرفها الشريف الجرجاني* في كتابه (التعريفات الجرجانية) فقال: الرشوة ما يعطي لأبطال حق أو لإحقاق باطل والوصول الي ظلم وفي تفسير ذلك ، انه المال الذي يدفع لكن بشرط الاعانة ([3]).

ومن المالكية في نقل عن الرهوني* في كتابه (الرسالة) بانها ما أعطيت لتحقيق باطل أو إبطال حق. وعند الشافعية فقد عرفها البيجوري* بن محمد الشافعي بقوله الرشوة ما يبذل للقاضي ليحكم بغير الحق او ليمتنع عن الحكم بالباطل([4]). ولم يبتعد كثيراً في التعريف عند الجرجاني الا أن البيجوري عبارته تفيد قصر ذلك علي القاضي بينما الجرجانى أعم إذ يشمل كل صاحب ولاية في موضوع اختصاصه وهذا ما نقل منه (النرتضي الزيدي) في قوله الجامع لهذه التعاريف علي أن الرشوة وما لها من معاني كثيرة وكلها ترجع إلي معني واحد

---

[1] / سورة المائد الآية (42)

*الراشي : سبق ترجمتها في صفحة 7.

* والمرتشي: سبق ترجمتها في صفحة 7.

*الرائش : سبق ترجمتها في صفحة 7.

[2] / كتاب المستدرك علي الصحيحين ، الامام عبدالله الحاكم ، لا م . د . ت ، لا ط ، ج 4 ، ص 103.

* الشريف الجرجاني : هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، ولد سنة 740هـ – 1339م

[3] / جرائم الفساد ، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسلامي وقانون مكافحة الفساد ، هنان مليكة ، الاسكندرية ، 2010 ، لا . ط . لا .ج ، ، ص 19.

* الرهوني : هو ابو عبدالله محمد بن احمد بن محمد بن يوسف بن علي الحاج ، ولد سنة 1159هـ –1746 م .

[4] / جريمة الرشوة في قانون العقوبات الاردني ، منتصر النوايسة ، الاردن ، 2012 ط 1 ، لا ج ، ص 15 .

*البيجوري: هة ابراهيم بن احمد الشافعي البيجوري ، ولد بمصر سنة 1277هـ – 1861م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهو التوصـــل إلي شـــيء والامتداد من أجل الاعانة علي مقصـــود معين او التوصـــل بالمال لغرض معين ([1]).

يلاحظ من خلال التعريفات أن الرشـــوة يكون الغرض منها الوصـــول إلي ما ليس به حق وقد اخترنا تعريفا من خلال اســـتنباطنا لهذه التعريفات الســـابقة الذكر علي أن : الرشـــوة في واقع الأمر ما دفع للوصـــول إلي باطل او ما دفع للوصـــول الي حق بدون وجه حق فالفعل في كلتا الحالتين يعُد رشـــوة . فأما الاجماع من علماء الشـــريعة فقد أجمع كل من الفقهاء المســـلمين علي تحريم الرشـــوة قطعا وقد ورد ذلك عن كثير من الصـــحابة رضـــوان الله عليهم فعن أبي حميد عبدالرحمن بن ســـعد الســـاعدي رضـــي الله عنه* قال: (اســـتعمل النبي ﷺ رجلاً من بني اســـد يقال له ابن اللتبيه* قال عمرو* وابن ابي عمر* : علي الصـــدقة ، فلما قدم اليهم قال لهم هذا لكم وهذا أهدي اليّ ، فقام رســـول ﷺ علي المنبر فحمد الله واثني عليه ثم قال : (أما بعد فأني اســـتعمل الرجل منكم علي العمل مما ولآني الله ، فيقول هذا لكم وهذا هدية* أهديت اليّ ، افلا يجلس في بيت أبيه أو امه حتى تأتيه هديته إن كان صـــادقا ، والله لا يأخذ أحد منكم شـــيئا بغير حقه الا لقي الله تعالي يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفنَّ أحدا منكم لقي الله يحمله يحمل بعيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شـــاة تيعر ثم رفع يديه حتى روي عفرتي ابطيه فقال : (ألا هل بلغت) ([2]) .

المطلب الثالث : تعريف الرشوة في القانون :

---

[1] / الاطار القانوني للرشوة عبر الوطنية ، محمد احمد غانم ، مصر ، 2011 م لا .ط ، لا .ج ، ص 267.

*ابي حميد عبدالرحمن بن سعد الساعدي : هو المنذر بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبه ولد في يثرب وتوفي سنة 60 هـ بالمدينة المنورة .

*ابن اللتبية: هو الصحابي الجليل عبد الله بن ثعلبه الاسدي وسمي بابن اللتبية نسبة إلى بني لتب .

*عمرو : هو ابو عبدالله عمور بن وائل بن هاشم ، ولد في مكة وتوفي بالفسطاط سنة 47هـ .

*ابن عمر : هو عبدالله بن عمر بن الخطاب ، ولد سنة 610هـ في مكة وتوفي سنة 73هـ.

*هدية : هي ما يقدم للفرد أو مجموعة أفراد إلى أحدهم غالبا احتفالا بمناسبة معينة.

[2] / رواه مسلم في باب تحريم هدايا العمال (200/12) بشرح النووي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هي الاتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة التي يعمد إليها بالقيام بها للصـــالح العام وذلك لتحقيق مصلحة خاصة له : وعلي ذلك تتمثل الرشوة في انحراف الموظف في أدائه لأعمال وظيفته عن الغرض المستهدف من هذا الاداء ، وهو المصلحة العامة ، من أجل تحقيق مصلحة شخصية له ، هي الكسب غير المشروع من الوظيفة . ([1]) ونكون بصدد ما يسمي (بالرشوة) اذا طلب الموظف العام لنفسه أو لغيره ، أو قبل ، أو اخذ مالاً أو نقودا أو غير ذلك من العطايا ، مقابل قيامه بالعمل الذي ينبغي عليه أصـــلا أن يقوم به ، أو مقابل الاخلال بواجب من واجبات وظيفته بحيث لا يقوم بواجبه إلا بمقابل مما ذكر ([2]).

الرشوة بمعناها العام هي اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما علي الآخر جعلا أو فائدة ما فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته ([3]) وكذلك تعريفاً للرشـــوة بأنها : المال الذي يدفع بشرط الاعانة ([4]) وفي قوله سبحانه وتعالي (لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّـحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْـنَعُونَ ([5]) وقال ﷺ (يا كعب بن عجره أنه لا يربوا لحم نبت من سـحت إلا كانت النار أولي به ([6]).

المبحث الثاني:

حكم تحريم الرشوة واركانها وعقوبتها في الشريعة الاسلامية والقانون ويحتوي علي ثلاثة مطالب:

---

[1] / شرح قانون العقوبات المصري القسم الخاص ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، فتوح عبدالله الشاذلي ، الاسكندرية ، مصر ، 2005م ، لا .ط . لا .ج ، ص 22 .

[2] / شرح قانون العقوبات المصري ، القسم الخاص ، جرائم الاعتداء علي المصلحة العامة ، عمر الفاروق الحسيني ، ، مصر ، 2009م ، لا. ط ، لا . ج ، ص 5.

[3] / الموسوعة الجنائية ، رشوة ، ظروف الجريمة ، جندي عبدالمالك ، بيروت ، لبنان ، د . ن . ط 2 ، ج 4 ، ص 3

[4] / درر الحكام شرح مجلة الاحكام ، علي حيدر ، السعودية ، (1423هـ . 2003م) لا.ط ، ج 4 ، ص 59 .

[5] / سورة المائدة الآية (63)

[6] / الجامع الكبير ، كتاب الطهارة والصلاة ، ابو عيسي محمد بن عيسي الترمذي ، بيروت : ، 1996 ، ط 1 ، ج1 ، ص 601.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الاول: حكم تحريم الرشوة في الشريعة الاسلامية والقانون

الرشـــوة من الجرائم التي اتفقت جميع الشـــرائع علي خطورتها وتحريمها فقد شـــددت الشـــريعة الاســـلامية علي التحذير منها ، وبذلك فقد حرصـــت علي حفظ وصـــيانة أموال الناس وعدم أكلها بالباطل .

أولاً : حكم تحريم الرشوة في الشريعة الاسلامية :

تجدر الاشـــارة هنا إلي أن الرشـــوة تعتبر من الجرائم التعزيرية التي قامت الشـــريعة الاســـلامية الغراء بتعريفها ونظمتها ووضـــعت لها من الاســـس والقواعد ، ما يجعلها تردع المجرم وتزجره وتصـــلحه في نفس الوقت. والرشـــوة حرام بالأجماع ســـواء كانت للقاضـــي أو العامل علي الصدقة أو لغيرهما ([1]) .

والرشـــوة محرمة حرمة صـــريحة كما وردت أدلتها في القرآن والســـنة المطهرة والاجماع ومن الأثار المروية علي الصحابة والتابعين كما ستبين فيما يلي :

أ/ أدلة تحريم الرشوة من القرآن الكريم قوله تعالي :

(وَلَا تَـأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِـالْبَـاطِـلِ وَتُـدْلُوا بِهَـا إِلَى الْحُكَّـامِ لِتَـأْكُلُوا فَرِيقًـا مِنْ أَمْوَالِ النَّـاسِ بِـالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ([2]).

ويفهم من هذا النص إن الله تعالي قد نهي عن أكل أموال الناس بالباطل بأي صفة كانت .

والمنهي عنـه في هـذه الآيـة هو الرشـــوة قـال القرطبي* في معني الآيـة : لا تصـــانعوا بـأموالكم للحكام وترشـــوهم ليقضـــوا لكم علي أكثر منها ، لأن الحكام مظنة الرشـــا إلاّ من عصـــم ، والرشـــوة من الرشـــا ، كأنـه يمد بها ليقضـــي الحاجة ([3]) وقولـه ايضـــا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ

[1] / سبل السلام الموصلة الي بلوغ المرام ، محمد بن اسماعيل الاخضر الصنعاني ، المملكة السعودية ، 1421هـ . ط 2 ، ج 8 ، ص 67 .

[2] / سورة البقرة الآية (188)

* القرطبي: هو ابو عبدالله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي الاندلسي ولد في قرطبة في اوائل القرن السابع الهجري وتوفي سنة 671هـ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ([1]). دلت هذه الآية على عدم الخيانة ، وعلينا أن نلتزم ، لأن التشريع وصلنا من الله تعالى بواسطة الرسول صلي الله عليه وسلم ، ومن يطع الرسول فقد اطاع الله .

وقوله عز وجل في دم اليهود (سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ([2]).هذه الآية الكريمة فيها وصف جماعة من اليهود بانهم سماعون للكذب أكالون للسحت، يعني : يصغون إلى الكذابين ويأخذون بقول الكذابين ، ومع هذا يأكلون الحرام، السحت هو الحرام من الربا أو الرشوة وغيره.

قال ابن مسعود* وغيره في تفسير السحت في هذه الآية الكريمة بقوله : السحت : الرشا([3]) .

وقوله تعالي ايضا: (لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) ([4]) يعني ان الله عز وجل حض الربانين والاحبار على نهي هؤلاء عن قولهم الإثم وأكلهم السحت. وقوله عز وجل (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) ([5]) أي بمعنى مراعون لها ، وضابطون ، وحافظون، وحريصون على القيام بها وتنفيذها، وهذا عام في جميع الأمانات التي هي حق لله.

وقوله ايضا في سورة النساء :(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) ([6]) دلت هذه الآية على ولاة الأمور عليهم ان يؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكموا بين الناس ان يحكموا بالعدل.

1/ الجامع لأحكام القرآن ، ابو عبدالله محمد بن احمد أبي بكر القرطبي ، بيروت ، لبنان ،(1427هـ . 2006م) ، ط 1 ، ج 3 ، ص 226.

[1] / سورة الانفال الآية (27.)

[2] / سورة المائدة الآية (42).

*ابن مسعود: هو ابو مسعود البدري عقبة بن عمرو بن ثعلبه ، ولد بالمدينة المنورة وتوفي سنة 679هـ بالمدينة المنورة.

[3] / الجامع لأحكام القرآن ، ابو عبد الله محمد بن احمد ابي بكر القرطبي ، مرجع سابق ، ص 485 .

[4] /سورة المائدة الآية (63).

[5] /سورة المؤمنون الآية (8)

[6] / سورة النساء الآية 58

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ب/ أدلة تحريم الرشوة من السنة النبوية الشريفة :

1/ عن عبدالله بن عمر* قال (لعن رسول الله ﷺ الراشي* والمرتشي*)([1]).

2/ عن كعب بن عجرة* قال : قال لي رســـول الله ﷺ : (يا كعب بن عجرة ، أنه لا يربوا لحم نبت من سحت إلاّ كانت النار أولي به) ([2]).

3/ عن ابي بكر * رضـي الله عنه عن النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم احد محاباة فعلية لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم ([3]).

4/ عن بن عباس * قال : قال رسول الله ﷺ (ومن نبت لحمه من السحت فالنار أولي به ([4]).

ج/ من الاجماع : أجمعت الامة من الصـــــحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء المســـلمين ، وقد عدّ بعض العلماء الرشوة من الكبائر خاصة اذا كانت علي الحكم.

1/قال بن قدامة * (فأما الرشوة في الحكم ورِشوة العامل فحرام بلا خلاف ([5]) .

---

* عبدالله بن عمر : هو عبدالله بن عمر بن الخطاب ولد سنة 610م بمكة وتوفي سنة 73هـ . بمكة

1/ (كتاب الاقضية ، ابو داؤود سليمان بن الاشعث السجستاني ، الرياض د .ت لا ط ، لا ج ، ص 376.

* كعب بن عجرة : هو الصحابي كعب بن عجرة البلوي الانصاري السالمي المدني ، حليف الخزرج من أهل بيعة الرضوان ، توفي سنة 52هـ.

2/ (كتاب الطهارة والصلاة ، ابو عيسي محمد بن عيسي الترمذي (مرجع سابق) ص 601

* ابي بكر هو ابو بكر الصديق عبدالله بن ابي قحافة التيمي القرشي ولد سنة 50 ق .هـ 573 م في مكة ، وتوفي في جمادي الاولي 13 هـ . 23. اغسطس 634 م بالمدينة المنورة

*الراشي: سبق تعريفها صفحة 7.

* المرتشي: سبق تعريفها صفحة 7.

3 (كتاب الاحكام ، عبد الله الحاكم النيسابوري المستدرك علي الصحيحين ، بيروت : لبنان ، (1422هـ . 2002م) ط 2 ، ج 4 ، ص 105.

* بن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ولد سنة 619م في مكة ، وتوفي سنة 687م بالطائف

4/ (المعجم الاوسط ، سليمان بن احمد الطبراني ، مرجع سابق ، ص 211.

* بن قدامة : هو موفق الدين ابو محمد عبدالله بن احمد بن قدامة بن مقدام ، القرشي ، المقدسي ، الجماعيلي ، ثم الدمشقي ولد سنة 1147 في جماعين ، وتوفي في 7يوليو 1223م في دمشق .

1/ (المغني ، موفق الدين ابو محمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ، الرياض ، السعودية (1406هـ . 1986م) ط 1 ، ج 14 ، ص 59.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

د/ من الاثار : 1/ عن علي * انه قال : (السحت الرشوة ، وحلوان الكاهن ، والاستعجال في القضية ([1]).

2/ عن ابي مسعود (*) قال : (الرشوة في الحكم كفر وهي بين الناس سحت) وقال ايضا : (السحت الرشوة في الدين) ([2]).

3/ قال ابي هريرة *(لعن رسول الله ﷺ الراشي* والمرتشي* في الحكم) ([3]).

4/ وروي عن عمر بن عبدالعزيز (*) انه قال (كانت لرسول الله ﷺ هدية* وللأمراء من بعده رشوه)([4]).

5/ قال الامام احمد* رحمه الله في من ولي شيئا من أمر السلطان (لا أحب له أن يقبل شيئا) ويروي أن (هدايا الامراء غلول)([5]) .

---

* علي : هو ابو الحسن علي بن ابي طالب الهاشمي القرشي ، ولد في13 رجب 23 ق . هـ ، الموافق 17 مارس 599 م في مكة ، وتوفي في 21 رمضان 40هـ الموافق 27 يناير 661 م في الكوفة .

2/(الجامع لاحكام القرآن ، ابو عبدالله محمد بن احمد ابي بكر القرطبي ، مرجع سابق ، ص 486 .

3 / (المعجم الكبير الحافظ ابي القاسم سليمان بن احمد الطبراني ، القاهرة ، د . ت ، لا . ط ، ج 9 ، ص 257-258.

* ابن مسعود: سبق ترجمته في صفحة 14.

* ابي هريرة : هو ابو هريرة عبدالرحمن بن صخر الدوسي ، ولد سنة 603م باليمن ، وتوفي سنة 681م بالمدينة المنورة

* الراشي : سبق تعريفها صفحة 7

* المرتشي : سبق تعريفها صفحة 7

4/(كتاب الاحكام ، عبدالله الحاكم النيسابوري (مرجع سابق) ص 115.

*عمر بن عبدالعزيز: هو ابو حفص عمر بن العزيز بن مروان بن الحكم الاموي ، القرشي ، ولد سنة 21هـ (681) بالمدينة المنورة ، وتوفي سنة 101 هـ – 720م في دير سمعان .

6/ شرح السنة ، الحسن بن مسعود البغوي ، بيروت ، 1403هت – 1983م ، ط 2 ، ج10 ص 89

*هدية : سبق تعريفها صفحة 9.

*الامام احمد: هو ابو عبدالله احمد بن حنبل الشيباني ، ولد ببغداد سنة 164هـ وبها نشأ ثم رحل إلى مدن العلم وظل يطلب العلم ويعلمه حتى توفي سنة 241هـ.

1/ الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف / ابو الحسن علي بن سليمان المرداوي ، القاهرة (1375هـ – 1956م ط 1 ، ج 11 ، ص 213.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا : حكم تحريم الرشوة في القانون :

أن جريمة الرشـــوة من جرائم المتاجرة غير المشـــروعة من قبل الموظف أو من في حكمه بأعمال الوظيفة وأمانتها .

أن جريمة الرشوة تستوجب وجود شخصين : الاول صاحب مصلحة يدفع للموظف أو من في حكمه جعلاً أو فائدة ما من أجل اداء عمل أو الامتناع عن عمل من اعمال وظيفته ويسـمي المرتشـي* ([1]). ويتفق الفقه أن علة تحريم الرشـوة هو حماية الوظيفة من أن تعامل علي أسـاس أنها سـلعة تقوم علي اسـاس العرض والطلب . وبالتالي هذا الاسـاس يشـكل تشـويها للوظيفة باعتبارها خدمة تؤديها الدولة لمواطنيها ، وقد تكون أخطر سـلبياتها هو الاخلال بمبادي العدالة وتحقيق المسـاواة بين المواطنين إذ يحصل المواطن علي حقه إلا بحكم وضعه المادي لا باعتبارها حقاً له وواجب ([2]).

المطلب الثاني : أركان الرشوة

اولا : الركن المادي:

هو عبارة عن مجموعة أفعال تكون باجتماعها أو بمفردها جرم الرشوة.

1- الالتماس* : فجريمة الرشـوة تعد متحققة بمجرد طلب الموظف للمنفعة ولا يهم بالتالي أن تكون لنفسه أو لغيره ولا يهم أن تكون المنفعة مادية او معنوية معروضة أو موعودة .

المهم أن يصـل الطلب الي معرفة صـاحب الحاجة أو الراشـي* وبالتالي قد ينفَّذ المرتشـي* العمل أو لا ينفذه وقد يدفع الراشـي أو لا يدفع . هذه أمور ثانوية لأن الاصـل أن تكون ماديات الجريمة قد تمت بطلب جدي لأنه اذا كان في معرض الهزل لا يعد قائما وبالتالي لا جريمة . وقد يكون الطلب صـراحة أو ضـمناً ، شـفاهه أو كتابة ، الشـكل غير مهم بقدر ما

*المرتشي : سبق تعريفها صفحة 7

2/ دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري ، القسم الخاص ، عبدالله سليمان ، الجزائر ، 1998م لا . ط ، لا ج ، ص 62

[2] / شرح قانون العقوبات الاردني ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، كامل سعيد ، عمان ، الاردن ، 1429هـ - 2008م ، ط 1 ، لا .ج . ص 405-406.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يكون طلب المرتشي قائما وفعليا . لذلك اعتبر الاجتهاد ([1])(ان التماس الموظف لمنفعة من صاحب المصلحة من أجل التقاضي عن تنظيم محضر مخالفة يعد طلباً صريحاً وواضحاً وبالتالي يعاقبه القانون عليه).

كما اعتبر الاجتهاد (أن فعل الرشوة يلاحق عليه الموظف بدون إجازة* أو إحالة* من وزارة العدل للخطورة التي يشكلها هذا الجرم علي المصلحة العامة وعلي استقرار المعاملات الادارية) ([2]).

2/ القبول : يجب أن يكون القبول مطابقا للعرض أي أن يكون جدياً صادراً عن ارادة حرة واعية ومدركة عالمة بأن ما تقوم به هو متاجرة بالوظيفة واستغلالها للمصلحة الخاصة ([3]).

ثانيا : الركن المعنوي :

جريمة الرشوة هي عمدية ويشترط لقيامها توافر القصد الجنائي لدي فاعلها ، والذي يتمثل في انصراف ارادة الموظف إلي طلب وأخذ العطية* أو المنفعة أو المزية* أو قبول الوعد بها ، ويتعين فضلاً عن ذلك أن يكون الموظف عالماً بأن العطية التي اتجهت إرادته الي الحصول عليها ليست إلاّ مقابل عمل أو امتناع عن عمل يدخل في مهام وظيفته([4]).

---

* الالتماس: هو بمعنى الطلب مع التساوي بين الأمر والمأمور في الرتبة .

* الراشي: سبق تعريفها صفحة 7.

* المرتشي: سبق تعريفها صفحة 7.

1/ محكمة التمييز ، الغرفة الخامسة ، 1973/3/13م العدد 73 ، ص 248

*الاجازة : بمعنى الاذن .

*الاحالة : بمعنى احالة القضية عن المدير.. تسليمها ورفعها اليه وجعلها مقصورة عليه لينظر فيها.

[2] /مذكرة هيئة التفتيش الاداري ، 1960/4/27م رقم 1 .

[3] / جرائم الاعتداء علي الوظيفة والمال العام ، والرشوة والتربح ، طنطاوي حامد ابراهيم ، ، لا . م 2000م ، ط 1 ، لا .ج ، ص 91-109

*العطية: هي ما يعطى بدون مقابل مثل وزع عطاياه على الفقراء، والجمع عطايا وعطيات .

*المزية: هي عبارة عن فائدة ذات طبيعة معنوية .

[4] / شرح قانون العقوبات اللبناني ، القسم الخاص ، نشأت احمد نصيف ، مصر ، 2010 ، لا . ط. لا .ج ، ص 32.

* الهدية : سبق تعريفها صفحة 9.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد يكون عمل الموظف مقابل هدية* دون أن تتجه إرادته إلي الارتشـــاء كأن يعتبرها مجاملة مثلاً في هذه الحالة أيضـــاً ينتفي القصـــد لديه . وقد يقبل الموظف مقابلاً لعمله دون قصـــد الارتشـــاء ثم يعلم بعد ذلك أن هذا المقابل كان نتيجة لرشـــوة دفعها صـــاحب المصـــلحة ويقبل بها . هنا لا قصـــد لديه لأن العلم جاء لاحقا ولم يكن متوفرا لحظة ارتكاب الجرم أي متزامناً مع فعل الرشوة ([1]).

إلاّ أن بعض الفقهاء يعتبرون أن القصد متوفر ولوكان لاحقاً([2]).

المطلب الثالث: عقوبة الرشوة في الشريعة الإسلامية والقانون:

اولاً: عقوبة الرشـــوة في الشـــريعة الإســـلامية : تعاطي القاضـــي الرشـــوة ليحكم ، هو حرام علي الآخذ اتفاقاً وعلي المعطي ولو كان القضـــاء بحق ، لأنه واجب عليه ، فيدخل في أكل المال بالباطل .

روي عبدالرزاق* عن بن مســـعود* قال : الســـحت الرشـــوة في الدين ، قال ســـفيان * يعني في الحكم ([3]) هذه الجريمة أى تعاطي الرشـــوة مرتكبها عاصٍ وآثم ، يجب أن يتوب إلي الله ســـبحانه وتعالي ، وردّ ما تقاضـــاه من الرشـــوة إن تيســـر وأما العقوبة أو الحد ، فليس فيها عقوبة مقدرة شـــرعا ، فيكون الواجب فيها التعزير ، ويرجع تحديده وتقديره إلي الامام أو من يقوم مقامه

---

[1] / قانون العقوبات اللبناني القسم الخاص ، الجرائم الماسة بالمصلحة العامة ، الصيفي مصطفي عبد الفتاح ، الاسكندرية ، 2000م . لا . ط ، لا . ج ، ص 184

[2] / قانون العقوبات اللبناني الخاص ، بهنام رمسيس ، 1999م ، ط1 ، لاج ، ص 338

* ابن مسعود : سبق ترجمته صفحة 14.

*عبد الرزاق: هو الامام عبد الرواق بن همام الصنعاني ولد سنة 744م وتوفي سنة826م .

* سفيان : هو صخر بن حرب الاموي القرشي الكناني ، ولد في 1/ سبتمبر 565 م في مكة ، وتوفي في 1/ أغسطس 652م في المدينة المنورة .

1/ في مصنفه برقم (14664) المصنف لعبدالرزاق الصنعاني (ت: 211هـ) في المصنف ، بيروت ، لبنان ، (1403هـ – 1983م) ط 2 ، لا. ج .

* الهدية : سبق تعريفها ص 9.

*المرتشي: سبق تعريفها ص7

*الراشي : سبق تعريفها ص7

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأما المال المأخوذ عن طريق الرشـــوة فهو حرام وســـحت ، فإذا قبل الرشـــوة أو الهدية* حيث حرم القبول وجب ردها الي صـــاحبها إن أمكن الوصـــول إليه وإلاّ رده لبيت المال لخبر ابن اللتبية المتقدم ،وان تعذر بيت المال دفعه في مصـــالح المســـلمين ، وأن الدفع لا بأس به ، فلا يلحق الدافع إثم ، ويكون الإثم علي المرتشي* القابض دون الراشي* المعطي .

قال ابو بكر الجصـــاص* : (ووجه آخر من الرشـــوة وهو الذي يُرْشـــا الســـلطان لدفع ظلمه عنه فهذه الرشوة محرمة علي أخذها غير محظورة علي معطيها ([1]).

وقوله ســـبحانه وتعالي (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُـــولَهُ وَيَسْـــعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَـــادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَـــلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْـدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِـكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)([2]).

وقال :ﷺ (لا يجلد فوق عشـــرة أســـواط إلاّ في حد من حدود الله تعالي) دل الحديث علي أن العقوبة بالجلد دون عشـــرة أســـواط عقوبة تعزيرية .وبناء عليه فإنه يجوز تعزير كل من الراشـــي* والمرتشي* والوسيط* بينهما بالجلد حسب ما يراه ولي الامر أو القاضي ([3]).

ثانياً: عقوبة الرشوة في القانون :

قضـــت المادة (88) من القانون الجنائي لســـنة 1991م يعاقب كل من يرتكب جريمة الرشـــوة بالســـجن مدة لا تتجاوز الســـنتين ، كما يجوز معاقبته بالغرامة وفي كل الأحوال يصـــادر أي مال تم الحصـــول عليه بســـبب الجريمة . تقابل هذه المادة المواد المنصـــوص عليها في القانون الجنائي لســـنة 1974م من المادة 128 الي المادة 135 وكذلك المواد التي نص عليها القانون

---

*ابوبكر الجصاص هو احمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ، ولد في ايران وتوفي سنة 981م في بغداد.

1/ احكام القرآن لآبي بكر الجصاص (ت : 37هـ) ، بيروت ، لبنان (86/4)

[2] / سورة المائدة الآية (33)

* الراشي: سبق تعريفها ص 7

*المرتشي: سبق تعريفها ص7.

*الوسيط: هو الذي يتوسط بين الراشي والمرتشي.

[3] / كتاب المحازين .. صحيح البخاري .. محمد بن اسماعيل البخاري ، بيروت 1987م ، ط3، ج6، ص2512.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجنائي لسنة 1983 وتقابل المواد من 162 الي 165 (أ) من القانون الجنائي الهندي ([1]). وكذلك قضت المادة (351) من قانون العقوبات اللبناني بعقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الي ثلاثة سنوات والغرامة بمقدار ضعفي قيمة ما أخذ أو قبل من المرتشي* ليقوم بعمل شرعي من اعمال وظيفته والغرامة هنا نسبية تختلف بحسب قيمة المال المأخوذ من الراشي* . وللغرامة هنا صفة العقوبة لا التعويض ([2]).

إلاّ أن المشرع لم يحدد عقوبة الرشوة في الاعلام التي تعتبر من أخطر الرشاوي ، لأن الصحافي عندما يذهب إلي أي مصدر ويقول أن لدي أوراق تهمك كم تدفع لتأخذها يكون قد أخفي معالم الحقيقة وقضي علي حرية الإعلام والرأي . وهل الحرب ضد الرشوة ستودي الي نتائج غير مضمونة؟.

الواقع أن هذه الحرب ستطول وتطول ولن تؤدي إلي نتائج والبرهان علي ذلك أن الشركات الامريكية العظمي خسرت عام 1997م ، خمسة عشر مليار دولار بسبب التزام قانون عدم الرشوة حسب افادة وزارة التجارة ([3]).

المبحث الثالث: موقف الدين والاخلاق من الرشوة وطبيعتها في التشريعات المختلفة والبنيان القانوني لها ويحتوي علي ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: موقف الدين والأخلاق من الرشوة:

نظرة علي القيم الاسلامية :

---

[1] / شرح القانون الجنائي 1991 ، يس عمر يوسف ، مطبعة الايمان القانونية ،القاهرة ، 2001 ، . ط 1، لا .ج ، ص 79-80 .

*المرتشي: سبق تعريفها ص7.

*الراشي: سبق تعريفها ص7.

[2] / قرار صادر عن مجلس شوري الدولة ، بيروت تحت رقم 218 / تاريخ 1985/4/11م .

[3] / مجلة الا يكونومست البريطانية (16 ك 2) عام 1999م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يقول الله تعالي (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ([1]) فقد روي الامام احمد بن حنبل* عن الصحابي ثوبان* رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (لعن الله الراشي* والمرتشي* والرائش* الذي يمشي بينهما ([2]) وأحاديث النبي (ﷺ) تشمل كل رشوة سواء كانت لطلب حق ام لطلب باطل وسواء كانت لدفع أذي أم لجلب منفعة ، أو لرفع ظلم أم لا يقاع ظلم .

وهنالك اجماع بين الصحابة والتابعين وعلماء الامة علي تحريم الرشوة. الامام علي* رضي الله عنه تنبه الي مسألة الرشوة من خلال وضع الموظفين الذين من الممكن ان يتأثروا بالإغراءات الخارجية فطلب من الاشتر النخعي* (أن أسبغ عليهم الارزاق فإن ذلك قوة لهم علي استصلاح حالهم وأنفسهم وغني لهم عن تناول ما تحت ايديهم وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك ، ثم تفقد أعمالهم وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم) .حاول الامام علي رضي الله عنه القضاء علي الرشوة من خلال اشباع حاجات الموظف ومراقبته([3]) وهذا ما تسعي الدول المتقدمة اليوم الي تطبيقه.

---

[1] سورة البقرة الآية (188)

*أحمد بن حنبل : سيق ترجمته صفحة 17.

*ثوبان : هو أبو عبدالله ثوبان بن بجدر، ويقال بن جحدر، صحابي من أهل السراة بين مكة واليمن، ولد باليمن وتوفي سنة 54في حمص بسوريا.

*الراشي : سبق تعريفها صفحة 7.

*المرتشي : سبق تعريفها صفحة 7.

*لرائش: سبق تعريفها صفحة 7.

[2] / كتاب المستدرك : علي الصحيحين ، الامام عبدالله الحاكم ، عن ثوبان حديث رقم 7160 ، شركة حرف ، لا . م ، د . ت ، لا. ط ، ج 4 ، ص 103

*الامام علي: سبق ترجمته صفحة 16.

*الاشتر النخعي: هو ابراهيم بن مالك الاشتر بن الحارث النخعي ، ولد سنة 21هـ – 642م وتوفي سنة 71هـ – 691م .

[3] /أثر الرشوة في تعثر النمو الاقتصادي وأساليب دفعها في ظل الشريعة الاسلامية ، الجنيدل حمد بن عبدالرحمن ، السعودية ، 1982 ، لا. ط ، لا . ج ، ص 4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني : طبيعة الرشوة في التشريعات المختلفة :

اختلفت التشـــريعات في تحديد طبيعة الرشـــوة بين مبدأ وحدة الجريمة أو ثنائية الجريمة اعتمد المشـــرع الايطالي علي مبدأ وحدة الجريمة . فالرشـــوة ترتكب من فاعل واحد هو المرتشـــي* . أما الراشـــي* فهو شـــريك لـه . الـدليـل علي ذلـك انهـا لا ترتكـب الا من موظف أثنـاء قيـامـه بوظيفته وبدون صفة الموظف لا رشوة .

أما التشـــريع الفرنســـي فقد اعتمد علي مبدأ ثنائية الرشـــوة أي أن هناك جريمتين مرتكبتين من فاعل واحد . الجريمة الســـلبية أو الارتشـــاء وهي التي يقوم بها الموظف والجريمة الايجابية أو الارشـــاء وهي التي يقوم بها صـــاحب المصـــلحة أو الراشـــي وذلك رغبة من المشـــرع الفرنســـي في معاقبة الراشـــي وضـــمان عدم افلاته من العقاب لأنه يقوم بدور اصـــلي وأســـاســـي في الجريمة . وهو يشـــارك بالتالي في تحقيق النتيجة الجرمية واخراجها الي حيز الوجود ([1]) وفي لبنان عالج المشـــرع الرشـــوة الســـلبية في المادتين (351، 352) من قانون العقوبات اللبناني لســـنة 1995م عندما جرّم فعل الموظف إذا التمس أو قبل هدية* أو وعدا أو أي منفعة مقابل عمل وظيفي . وعالج الجريمة الايجابية في المادة (353) من نفس القانون عندما أنزل بالراشـــي العقوبة نفســـها المنزلة بالمرتشـــي . بهذا يكون التشـــريع اللبناني قد حزا حذو التشـــريع الفرنســـي في اعتماد مبدأ ثنائية الجريمة وقد أيده الفقه بذلك ولا ســـيما الدكتور علي جعفر الذي اعتبر أن جريمة الرشـــوة هي جريمة مركبة تســـتلزم وجود شـــخصـــين تتحدد عقوبتهما ومســـؤوليتهما علي قدم المســـاواة فيكون الراشي* فاعلاً اصلياً مع المرتشي* أو شريكاً في جريمة واحدة ([2]).

---

*الراشي: سبق تعريفها صفحة 7.

*المرتشي: سبق تعريفها صفحة 7.

1/ قانون العقوبات اللبناني ، القسم الخاص ، الجرائم الماسة بالمصلحة العامة ، الصيفي مصطفي عبد الفتاح ، (مرجع سابق) ص 99

* الهدية : سبق تعريفها صفحة9.

2 *الراشي: سبق تعريفها صفحة 7.

*المرتشي: سبق تعريفها صفحة 7.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث : البنيان القانوني للرشوة :

تتميز جريمة الرشـــوة عن غيرها بـأنها لا تقوم الاّ بتوفر عنصـــر مفترض هو أن يكون الفاعل موظفاً وبدون هذه الصفة لا جريمة .

القانون الاداري :

هو الـذي حـدّد مفهوم الموظف ولكن ضـــمن إطـاره الضـــيق إلا ان القـانون الجنـائي وســـع من نطاقه ليشمل أكبر عدد ممكن من الاجراء والمستخدمين والعمال وهم:

1/ **الموظف الـدائم** : هو من ولي عملاً دائمـاً في وظيفـة ملحوظـة في إحـدى الملاكـات* التي يحددها القانون سواء خضع لشرعة التعاقد أم لا.

2/ **الموظف المؤقت** : هو من ولي وظيفة أنشئت لمدة معينة او لوقت عارض ([1]) .

3/ **الموظف العام** : هو كل موظف عمومي في الســـلك الاداري أو القضـــائي وكل ضـــابط من ضـــباط الســـلطة المدنية أو العســـكرية أو فرد من أفرادها وكل عامل أو مســـتخدم في الدولة أو في ادارة عامة ([2]). وايضـــا عرفه الفقه الاداري بأنه شـــخص يعهد اليه علي وجه قانوني بأداء عمل في صـــورة الاعتياد والانضـــمام في مرفق عام تابع للدولة أو أحد الاشـــخاص المعنوية العامة ، وأيضـــاً عرفه الفقه الجنائي بأنه كل شـــخص يعُيّن أو يُنتخْب قانوناً لممارســـة عمل عام دائم لأداء خدمة عامة أو القيام علي مال فيلتزم بتنظيم الاموال العامة والحقوق مع امكانية المســـاس بكل هذا عند الاقتضـــاء في حدود ما يســـمح به القانون ســـواء كان إســـناد العمل اليه طوعا أو جبراً بمقابل أو دونه بصفة دائمة أو محددة ([3]).

1/ جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بالثقة العامة والاعتداء علي الاشخاص والاموال ، علي جعفر ، لا. م ، 1995 ، ط1 ، لا. ج ، ص 18.

*الملاكات: هي تشمل كل الوظائف المدنية والعسكرية التي تحتاج اليها الدولة .

1/ قانون العقوبات للبناني القسم الخاص ، بهنام رمسيس ، مرجع سابق ، ص 321.

[2] / الوجيز في القانون الإداري ، محمد جمال الذنيبات،:الاردن ، (1424هـ / 2003م)ط1 ، لا. ج ، ص 290.

[3] / جريمة الرشوة في التشريعات العربية ، وسيم حسام الدين الاحمد ، بيروت ، لبنان 2012م ط 1، لا. ج ، ص 199.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خاتمة

تم بحمد الله وعونه اجراء هذا البحث تحت عنوان (جريمة الرشوة والاستيلاء علي الأموال في الشريعة الاسلامية والقانون) وقد توصل الباحث الي نتائج وتوصيات ابرزها علي النحو التالي:

اولاً : النتائج :

1-الأصل في تحريم الرشوة الكتاب والسنة النبوية الشريفة والاجماع.

2- جريمة الرشوة هي سلوك إنساني منحرف يمثل اعتداء علي حق أو مصلحة من المصالح أو الحقوق التي يحميها القانون .

3- أن جريمة الرشوة والاستيلاء علي الأموال من الجرائم التي حرمتها الشريعة الإسلامية

4- عقوبة جريمة الرشوة في القانون الجنائي غير كافية للحد من هذه الجريمة ولا بد من وضع العقوبة الرادعة حتى تحد من خطورة الجريمة .

5- الرشوة تقوم أساساً على اتجار الموظف بوظيفته.

ثانياً : التوصيات:

1- أوصي بنشر الوعي بين صفوف المواطنين خاصة الشباب بمخاطر التعامل مع اصحاب النفوس الضعيفة الذين يتعاملون بالرشوة .

2- أوصي بتشديد العقوبات الجنائية علي الذين يتعاملون بالرشاوي والذين يسهلون أخذ الرشوة

3- أوصي بمكافحة جريمة الرشوة والعمل علي تقليل معدلاتها للحد الأدنى مقارنة بالشعوب الأخرى الأكثر أماناً في العالم.

4- أوصي بسن بعض الضوابط والقوانين المتخصصة التي تحد من التعامل بالرشوة .

5- أوصي بضرورة تطوير ونشر مفهوم جريمة الرشوة بين العاملين في حقل العدالة والقانون وذلك بتدريسها كمادة أساسية في كليات القانون بالجامعات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً كتب الاحاديث:

1- النهاية في غريب الحديث ، ابن الاثير ـــــ مجد الدين المبارك محمد الجذري ، لا . م (1383هـ . 1963 م) ط 1 ، ج 1

2- المعجم الأوسط ، سليمان بن احمد الطبراني ، القاهرة ، 1415هـ-1995م، ط 1 ، ج3 ،

3- كتاب المستدرك علي الصحيحين ، الامام عبدالله الحاكم ، لا م . د . ت ، لا ط ، ج 4.

4- الجامع الكبير ، كتاب الطهارة والصلاة ، باب : ما ذكر في فضل الصلاة ، ابو عيسي محمد بن عيسي الترمذي تحقيق : بشار عواد معروف ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، 1996 ، ط 1 ، ج1.

5- كتاب الاقضية ، باب كراهية الرشوة ، ابو داؤود سليمان بن الاشعث السجستاني ، سنن ابو داؤود ، تحقيق محمد بن صالح الراجحي ، الرياض : بيت الافكار الدولية د .ت لا ط ، لا ج

6- شرح السنة ، الحسن بن مسعود البغوي ، تحقيق : شعيب الارناؤوط ، المكتب الاسلامي بيروت ،(1403هـ – 1983م) ، ط 2، ج 10

ثالثاً: كتب اللغة

1/ لسان العرب ، ابن منظور ، بيروت . لبنان (1419-1999م) ط 3 ، ج5 ، ص 223

2/ النهاية في غريب الحديث ، ابن الاثير ـــــ مجد الدين المبارك محمد الجذري ، لا . م (1383هـ . 1963 م) ط 1 ، ج 1 ، ص 226.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

[3] / القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، بيروت ، لبنان (1426هـ . 2005م) ط 8 . لا ج ، ص 1288.

[4] / مقاييس اللغة ، ابو الحسين احمد فارس بن زكريا: لا .م (1399هـ ـــــ 1979م) لا .ط ، ج 2 ، ص 397.

[5]/ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، ،مصر (1425هـ ـــــ 2004م) ط 4 ، لا .ج . ص 348.

ربعاً: كتب الفقه العام

1- جرائم الفساد ، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسلامي وقانون مكافحة الفساد ،هنان مليكة ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ، 2010 ، لا . ط . لا .ج .

2- سبل السلام الموصلة الي بلوغ المرام ، محمد بن اسماعيل الاخضر الصنعاني ، المملكة السعودية ، 1421هـ . ط 2 ، ج 8 ، ص 67 .

3- الجامع لأحكام القرآن ، ابو عبدالله محمد بن احمد أبي بكر القرطبي ، تحقيق : عبدالله بن عبد المحسن التركي ، محمد رضوان عرقسوسي ، بيروت : لبنان : مؤسسة الرسالة ، (1427هـ . 2006م) ، ط1 ، ج 3.

4- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف / ابو الحسن علي بن سليمان المرداوي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية : القاهرة (1375هـ - 1956م ط 1 ، ج 11 .

5- احكام القرآن لآبي بكر الجصاص (ت : 37هـ ـــــ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان (86/4)

6- كتاب المحازين .. صحيح البخاري .. محمد بن اسماعيل البخاري ، بيروت 1987م ، ط3، ج6، ص2512.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- أثر الرشوة في تعثر النمو الاقتصادي وأساليب دفعها في ظل الشريعة الاسلامية ، الجنيدل حمد بن عبدالرحمن ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض السعودية ، 1982 ، لا. ط ، لا . ج .

8- جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بالثقة العامة والاعتداء علي الاشخاص والاموال ، علي جعفر ، لا. م ، ط1 ، لا. ج .

9- جريمة الرشوة في التشريعات العربية ، وسيم حسام الدين الاحمد ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان 2012م ط 1، لا. ج .

خامساً: كتب القانون

1- جريمة الرشوة في قانون العقوبات الاردني ، منتصر النوايسة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 ط 1 ، لا ج

2- الاطار القانوني للرشوة عبر الوطنية ، محمد احمد غانم ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية مصر ، 2011 م لا .ط ، لا .ج.

3- شرح قانون العقوبات المصري ، القسم الخاص ، جرائم الاعتداء علي المصلحة العامة ، عمر الفاروق الحسيني ، ، مصر ، 2009م ، لا. ط ، لا . ج ، ص 5.

4-دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري ، القسم الخاص ، عبدالله سليمان ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ،(1998م)، لا . ط ، لا .ج .

5/ شرح قانون العقوبات ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، كامل سعيد ، عمان ، الاردن ، دار الثقافة ،(1429 – 2008م) ، ط 1 ، لا .ج .

6- شرح قانون العقوبات اللبناني ، القسم الخاص ، نشأت احمد نصيف ، مصر ، 2010 ، لا . ط. لا .ج ، ص 32.

* الهدية : سبق تعريفها صفحة 9.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- قانون العقوبات القسم الخاص ، الجرائم الماسة بالمصلحة العامة ، الصيفي مصطفي عبد الفتاح ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2000م ، لا . ط ، لا . ج .

8- قانون العقوبات الخاص ، بهنام رمسيس ، الناشر : منشاة المعارف بالإسكندرية ، 1999م ، ط1 ، لا .ج .

9- شرح القانون الجنائي 1991م ، يس عمر يوسف ، مطبعة الايمان القانونية ، القاهرة ، 2001م ، ط 1 ، لا . ج .

10- جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بالثقة العامة والاعتداء علي الاشخاص والاموال ، علي جعفر ، لا. م ، ط1 ، لا. ج .

11- الوجيز في القانون الإداري ، محمد جمال الذنيبات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع الاردن ، (1424هـ / 2003م)ط1 ، لا. ج .

12- جريمة الرشوة في التشريعات العربية ، وسيم حسام الدين الاحمد ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان 2012م ط 1، لا. ج .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تاريخ الجاليات اليهودية في الهند والصين في العصور الوسطى

ا.م.د. ازهار هادي فاضل

جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الانسانية

ايميل/ azhar_hade@yahoo.com

The History of Jewish Communities in India and China in the Middle Ages

Asst. Prof. Dr. Azhar Hadi Fadhel

Department of History, College of Education for Human Sciences, University of Mosul, Iraq

Email: azhar_hade@yahoo.com

Mobile: 009647718078798

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة تاريخ الجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى، مركّزًا على كيفية دخول اليهودية وتطور وجودها في هذين البلدين، بعيدًا عن الجغرافيا، وذلك من خلال تتبع أنماط الهجرة، والتكيف الثقافي والديني، والتفاعل مع المجتمعات المحلية. تتجلى أهمية البحث في سد فجوة معرفية حول وجود يهودي في سياقات آسيوية غير تقليدية، وتقديم تحليل مقارن لتجارب الجاليات اليهودية في الهند (مثل يهود كوتشين وبيني إسرائيل) والصين (مثل يهود كايفنغ). يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مستندًا إلى مصادر تاريخية مثل نقوش كايفنغ ووثائق الجنيزا والسجلات المحلية، ويهدف إلى توثيق التجربة اليهودية في آسيا، وفهم كيفية حفاظ هذه الجاليات على هويتها في ظل ثقافات مغايرة.

توصل البحث الي العديد من النتائج من اهمها:

كانت هجرة اليهود إلى الهند مدفوعة بالاضطرابات في الشرق الأوسط، مثل تدمير الهيكل الثاني عام 70 م، وفرص التجارة البحرية، بينما ارتبطت هجرتهم إلى الصين بطريق الحرير والاستقرار السياسي في أسرة تانغ (618–907 م).

الكلمات المفتاحية: الجاليات اليهودية – الهند والصين – العصور الوسطى – الهجرة والتكيف الثقافي – يهود كايفنغ.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

تاريخ الجاليات اليهودية في الهند والصين في العصور الوسطى

Abstract

This study examines the history of Jewish communities in India and China during the Middle Ages, focusing on the introduction of Judaism and the development of Jewish presence in these regions beyond geographical considerations. It does so by tracing patterns of migration, cultural and religious adaptation, and interaction with local societies.

The significance of this research lies in addressing a knowledge gap concerning Jewish existence in non-traditional Asian contexts, while offering a comparative analysis of Jewish experiences in India—such as the Cochin Jews and the Bene Israel—and in China, particularly the Kaifeng Jews.

The study adopts a historical-analytical approach, drawing on primary sources such as the Kaifeng inscriptions, Geniza documents, and local records. It aims to document the Jewish experience in Asia and to understand how these communities preserved their identity within culturally diverse environments.

The research reaches several conclusions, the most important of which is that Jewish migration to India was driven by upheavals in the Middle East—such as the destruction of the Second Temple in 70 CE—as well as by maritime trade opportunities. In contrast, Jewish migration to China was closely linked to the Silk Road and the political stability of the Tang dynasty (618–907 CE).

Keywords

Jewish Communities - India and China - Middle Ages - Migration and Cultural Adaptation - Kaifeng Jews.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة

تشكل الجاليات اليهودية في آسيا، وبالأخص في الهند والصين خلال العصور الوسطى، نموذجًا فريدًا لدراسة الشتات اليهودي وتفاعله مع بيئات ثقافية ودينية متنوعة. يركز هذا البحث على تاريخ دخول اليهودية إلى هذين البلدين، وتطور الوجود اليهودي فيهما، مع التركيز على أسباب الهجرة، أنماط الحياة، والعلاقات مع المجتمعات المحلية. بدأ اليهود بالهجرة إلى الهند في فترات مبكرة، ربما منذ القرن الأول الميلادي، نتيجة الاضطرابات في الشرق الأوسط، مثل تدمير الهيكل الثاني عام 70 م. وصل التجار اليهود إلى السواحل الهندية عبر طرق التجارة البحرية، حيث شكلوا جاليات مثل يهود كوتشين وبيني إسرائيل. هذه الجاليات لم تكتفِ بالاستقرار فحسب، بل ساهمت في الحياة الاقتصادية والثقافية، متكيفة مع التقاليد الهندية مع الحفاظ على ممارساتها الدينية..**Invalid source specified.**

في الصين، بدأ الوجود اليهودي عبر طريق الحرير خلال عهد أسرة تانغ (618–907 م)، حيث استقر اليهود في مدن تجارية مثل كايفنغ. تُعد جالية كايفنغ اليهودية من أبرز الأمثلة على التكيف الثقافي، حيث اندمج اليهود تدريجيًا في المجتمع الصيني، متأثرين بالفلسفة الكونفوشيوسية، مع الحفاظ على بعض الطقوس اليهودية. النقوش الحجرية في كنيس كايفنغ توثق هذا الوجود وعلاقته الإيجابية مع السلطات الصينية.

يتميز الوجود اليهودي في الهند والصين بقدرته على التكيف مع بيئات دينية وثقافية مختلفة، دون أن يواجه اضطهادًا كبيرًا في معظم الفترات. في الهند، استفادت الجاليات اليهودية من التعددية الثقافية، بينما في الصين، ساهم التسامح الديني النسبي في استقرارهم. هذا التفاعل يعكس مرونة اليهودية في بناء جسور مع مجتمعات مختلفة، مما يجعل دراسة هذه الجاليات مدخلاً مهماً لفهم التاريخ اليهودي في سياق عالمي..**Invalid source specified.**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في صعوبة دراسة تاريخ الجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى بسبب ندرة المصادر المباشرة وتشتت المعلومات، إذ تتسم الوثائق المتاحة بالطابع الأسطوري أو التحيز، ما يعقد تحديد تسلسل الهجرات وظروفها، وفهم التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تشكيل هذه الجاليات، كما يزيد من تعقيد البحث اختلاف طبيعة الاندماج والحفاظ على الهوية الدينية بين اليهود في الهند، الذين اندمجوا مع المجتمع مع الاحتفاظ بهويتهم، ويهود الصين، الذين أدى اندماجهم إلى تلاشي جاليتهم تدريجيًا، الأمر الذي يتطلب جهداً علمياً دقيقاً لربط المعلومات المتفرقة وبناء صورة متكاملة عن وجودهم في آسيا.

أهمية البحث العلمية والعمليه

- يساهم البحث في توثيق تاريخ الجاليات اليهودية في آسيا، وهو مجال لم يحظَ بدراسة كافية مقارنة بالجاليات اليهودية في الغرب.
- يقدم تحليلًا لكيفية تفاعل اليهود مع الثقافات الهندية والصينية، مما يعزز الدراسات المقارنة في التاريخ الديني.
- يعتمد على مصادر مثل نقوش كايفنغ ووثائق الجنيزا، مما يساعد في إعادة تفسير هذه الوثائق في سياق آسيوي.
- يضيف بعدًا جديدًا لفهم الشتات اليهودي من خلال دراسة جاليات في مناطق غير تقليدية مثل الهند والصين.
- يساعد في تعزيز فهم التعددية الثقافية والدينية في المجتمعات الحديثة من خلال دراسة نماذج تاريخية للتعايش.
- يوفر معلومات يمكن استخدامها لتطوير مواقع تراثية مثل كنيس كايفنغ أو الكنس اليهودية في كوتشين.
- يمكن أن يُستخدم في المناهج الأكاديمية لتدريس التاريخ اليهودي والتفاعلات بين الثقافات في آسيا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف البحث

- تتبع مسارات الهجرة اليهودية إلى الهند والصين وتحديد الأسباب التاريخية والاقتصادية وراء هذه الهجرات.
- دراسة أنماط التكيف الثقافي والديني للجاليات اليهودية في الهند (مثل يهود كوتشين وبيني إسرائيل) والصين (مثل يهود كايفنغ).
- تحليل طبيعة التفاعل بين الجاليات اليهودية والمجتمعات المحلية في كلا البلدين، مع التركيز على العوامل التي ساهمت في قبولهم أو اندماجهم.
- مقارنة تجربة الجاليات اليهودية في الهند والصين لفهم الفروقات في استمرارية الهوية اليهودية في سياقات ثقافية مختلفة.
- توثيق المصادر التاريخية، مثل النقوش الحجرية والوثائق التجارية، لدعم فهم الوجود اليهودي في آسيا خلال العصور الوسطى.

اسئلة البحث وفرضياته

السؤال الرئيسي

- كيف تطورت الجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى من حيث دخول اليهودية، التكيف الثقافي، والتفاعل مع المجتمعات المحلية؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي العوامل التاريخية والاقتصادية التي ساهمت في هجرة اليهود إلى الهند والصين خلال العصور الوسطى؟
- كيف تمكنت الجاليات اليهودية في الهند، مثل يهود كوتشين وبيني إسرائيل، من الحفاظ على هويتها الدينية مع الاندماج في المجتمع الهندي؟
- ما هي الديناميكيات الثقافية التي أثرت على اندماج يهود كايفنغ في المجتمع الصيني وتأثرهم بالثقافة الكونفوشيوسية؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ما هي الفروقات بين تجربة الجاليات اليهودية في الهند والصين من حيث استمرارية الهوية الدينية والتكيف الثقافي؟
- كيف ساهمت المصادر التاريخية، مثل نقوش كايفنغ ووثائق الجنيزا، في توثيق الوجود اليهودي في الهند والصين؟

الفرضية الرئيسية

- شهدت الجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى تطورًا فريدًا، تميز بالحفاظ على الهوية الدينية اليهودية بالتوازي مع التكيف الثقافي، وذلك نتيجة لتفاعلها المستمر مع السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية المحلية.

الفرضيات الفرعية

- العوامل التاريخية مثل الاستقرار النسبي في بعض الموانئ الآسيوية، والعوامل الاقتصادية مثل التجارة البحرية وطريق الحرير، شكّلت دوافع رئيسية لهجرة اليهود إلى الهند والصين خلال العصور الوسطى.
- تمكنت الجاليات اليهودية في الهند، مثل يهود كوتشين وبيني إسرائيل، من الحفاظ على هويتها الدينية عبر إنشاء معابد ومدارس يهودية، مع قدرتها على الاندماج الاجتماعي من خلال تعلم اللغات المحلية والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.
- أثرت الثقافة الكونفوشيوسية في جالية يهود كايفنغ بشكل تدريجي، مما أدى إلى اعتمادهم بعض أنماط الحياة الصينية، مع استمرارهم في ممارسة الشعائر اليهودية بطابع محلي خاص.
- تختلف تجربة الجاليات اليهودية في الهند عن نظيرتها في الصين من حيث استمرارية الهوية، حيث حافظ يهود الهند على طقوسهم بدرجة أكبر، بينما شهد يهود كايفنغ تراجعًا تدريجيًا في الممارسات الدينية بسبب الاندماج العميق في المجتمع الصيني.
- توفر الوثائق التاريخية مثل نقوش كايفنغ ووثائق الجنيزا في القاهرة أدلة مهمة تُوثّق وجود اليهود في الهند والصين، وتساعد في تتبع أنماط حياتهم الدينية والاجتماعية والتجارية في العصور الوسطى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يقوم على تتبع تطور الجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى، وتحليل السياقات التي رافقت نشأتها واستمرارها. ويستند البحث إلى تحليل الوثائق والمصادر التاريخية المتنوعة، مثل السجلات المحلية، ونقوش كايفنغ، ووثائق الجنيزا، بالإضافة إلى ما دوّنه الرحّالة والمؤرخون. كما يوظف البحث أدوات المقارنة لفهم الفروقات والتشابهات بين تجربة اليهود في كل من الهند والصين، من حيث التكيف الثقافي، والاندماج المجتمعي، واستمرارية الهوية الدينية.

هيكلة البحث

المبحث التمهيدي: يهود كوتشين، وبيني إسرائيل والفاينغ.

المبحث الأول: دخول اليهودية إلى الهند والصين في العصور الوسطى

المطلب الأول: العوامل التاريخية والاقتصادية وراء هجرة اليهود إلى الهند والصين

المطلب الثاني: بدايات استقرار الجاليات اليهودية وتشكّل هويتها الدينية والاجتماعية

المبحث الثاني: التكيف الثقافي والتفاعل المجتمعي للجاليات اليهودية

المطلب الأول: تجربة يهود الهند (كوتشين وبيني إسرائيل) بين الحفاظ على الهوية والاندماج

المطلب الثاني: تجربة يهود كايفنغ في الصين بين التأثر بالثقافة الكونفوشيوسية وتراجع الممارسة الدينية

الخاتمة: وتشمل (الخاتمه، النتائج، التوصيات).

المبحث التمهيدي

يهود كوتشين

يهود كوتشين (أو يهود مالابار) هم من أقدم الجاليات اليهودية في الهند، ويُعتقد أن جذورهم تعود إلى العصور القديمة، وتحديدًا إلى زمن الملك سليمان، حيث يُروى أن بعض البحّارة اليهود قدموا إلى سواحل الهند ضمن شبكات التجارة البحرية. استقر هؤلاء اليهود في منطقة كوتشين الواقعة في جنوب غرب الهند،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتي تُعد اليوم جزءًا من ولاية كيرالا، وقد عاشوا فيها لقرون وشكّلوا مجتمعًا فريدًا له طابعه الديني والثقافي الخاص.**Invalid source specified.**

طرق قدومهم واستقرارهم

تعددت المراحل التي وصل فيها اليهود إلى جنوب الهند، وكان من أبرزها:

المرحلة الأولى (قديمًا جدًا): تشير بعض الروايات إلى قدوم اليهود إلى الهند منذ عهد النبي سليمان، أي قبل أكثر من ألفي عام، في إطار تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي. ومع دمار الهيكل الأول في القدس عام 587 ق.م، يُقال إن بعض اليهود المنفيين توجهوا إلى مناطق بعيدة مثل كرانجانور (كودونجالور الحالية) قرب كوتشي.

القرن الثاني عشر: جاء ذكر اليهود في جنوب الهند في كتابات الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي، مما يدل على وجودهم المستقر والمنظم في هذه المنطقة منذ قرون. **Invalid source specified.**

القرن السادس عشر: بعد صدور "مرسوم الحمراء" عام 1492 الذي قضى بطرد اليهود من إسبانيا، توجه بعض اليهود السفارديم إلى الهند، واستقروا في كوتشين. عُرف هؤلاء لاحقًا باسم "يهود الفردوس" أو "اليهود الأجانب"، واحتفظوا بلهجتهم الإسبانية اليهودية (اللادينو) إلى جانب تعلّمهم للغة المالايالامية من يهود مالابار المحليين.

القرن التاسع عشر: شهد جنوب الهند قدوم مجموعة صغيرة من اليهود الناطقين بالعربية من منطقة العراق وسوريا، وعُرفوا باسم "اليهود البغداديين"، واستقروا في بعض مدن الجنوب، وإن لم يكونوا جزءًا رئيسيًا من مجتمع كوتشين..**Invalid source specified.**

بيني إسرائيل

اليهود المعروفون باسم "بني إسرائيل "في الهند يُشكّلون واحدة من أقدم الجاليات اليهودية في آسيا، ولهم تاريخ فريد من نوعه يختلف عن جماعات يهودية أخرى مثل يهود كوتشين أو يهود كايفنغ في الصين.

يُعتقد أن طائفة بني إسرائيل (Bene Israel) وصلت إلى الساحل الغربي للهند، تحديدًا إلى منطقة كونكان في ولاية ماهاراشترا، منذ أكثر من ألفي عام، رغم أن الروايات حول تاريخ هجرتهم تتنوع بين الأسطوري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتقليدي. وفقًا للتقليد الشفهي لدى الطائفة، فقد وصلت مجموعة من اليهود إلى الهند بعد أن تحطمت سفينتهم على سواحل الهند الغربية، وكان ذلك – بحسب بعض التقديرات – في القرن الثاني قبل الميلاد، وربما في أعقاب اضطهادات أو نكبات وقعت لهم في فلسطين أو اليمن أو أثناء التنقل في طريق التجارة البحري.**Invalid source specified.**

استقر الناجون في عدد من القرى، مثل "نافغاون" و"ألبل"، وظلوا معزولين عن بقية العالم اليهودي لفترات طويلة، مما أدى إلى اندماجهم التدريجي في المجتمع الهندي، من حيث اللغة والعادات، دون أن يفقدوا هويتهم الدينية الأساسية. حافظ بني إسرائيل على طقوس السبت، وتقاليد الكشروت (الطعام الحلال)، والختان، وصلوات أساسية بالعبرية، لكنهم فقدوا الاتصال بالتقاليد الحاخامية وغياب التوراة المكتوبة لفترات طويلة.

الفاينغ

يُعد يهود كايفنغ أحد أبرز الأمثلة على الجاليات اليهودية التي استقرت في أقصى الشرق الآسيوي. وتشير المصادر الصينية واليهودية إلى أن هجرتهم إلى الصين تمت على الأرجح خلال القرنين العاشر إلى الثاني عشر الميلادي، عبر طريق الحرير، وذلك ضمن موجات الهجرة التي حملت معهم تجارًا يهودًا قادمين من بلاد فارس (إيران) أو من الإمبراطورية الإسلامية آنذاك. استقروا في مدينة كايفنغ، عاصمة الصين آنذاك، والتي كانت مركزًا تجاريًا وثقافيًا مزدهرًا.

رحبت الدولة الصينية بهم، ومنحتهم حرية ممارسة شعائرهم، فبنوا معبدًا يهوديًا في كايفنغ عام 1163م، واحتفظوا بنسخ من التوراة مكتوبة بالعبرية، وقد نقشت بعض مقاطعها على نُقوش حجرية باللغة الصينية، وهي من أندر الوثائق المتبقية عنهم حتى اليوم.**Invalid source specified.**

مع مرور القرون، بدأت هذه الجماعة تندمج تدريجيًا في الثقافة الصينية؛ تكلّموا الصينية، وارتدوا زي السكان المحليين، وحتى تبنّوا بعض العادات الكونفوشيوسية. وبالرغم من اندماجهم الظاهري، حافظوا على بعض الطقوس اليهودية مثل الختان، وتقديس السبت، وتناول الطعام الحلال.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأ الاهتمام الغربي بجاليتهم، وخاصة من قبل المبشّرين والباحثين اليهود. إلا أن عزلة الجماعة، وضعف الاتصال ببقية اليهود في العالم، وموجات من الاضطهاد والتهميش،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدّت إلى انحسار تدريجي لهويتهم الدينية، حتى تلاشت تقريبًا في القرن التاسع عشر، رغم بقاء أحفادهم حتى اليوم.**Invalid source specified.**

المبحث الأول: دخول اليهودية إلى الهند والصين في العصور الوسطى

يُعد دخول اليهودية إلى الهند والصين خلال العصور الوسطى ظاهرة تاريخية مهمة تعكس تفاعل الأديان والهويات في سياقات تجارية وسياسية معقدة، حيث أصبحت آسيا محطة جديدة لإعادة تشكيل الهوية اليهودية ضمن بيئات حضارية مغايرة. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أسباب هجرة اليهود إلى هذين البلدين، والظروف التاريخية والاقتصادية التي ساعدت على استقرارهم، وكيف تشكلت حياتهم الدينية والاجتماعية في ظل التفاعل مع المجتمعات المحلية.

المطلب الأول: العوامل التاريخية والاقتصادية وراء هجرة اليهود إلى الهند والصين

تتمثل العوامل التاريخية التي دفعت اليهود إلى الهجرة إلى الهند في سلسلة من الاضطرابات السياسية والدينية في الشرق الأوسط، خاصة بعد تدمير الهيكل الثاني في القدس عام 70 ميلادية. أدت هذه الحادثة إلى تشتت اليهود في مناطق مختلفة، بما في ذلك جنوب آسيا، حيث وصل بعضهم إلى الساحل الغربي للهند، وبالأخص منطقة مالابار. تشير الروايات التقليدية لجالية يهود كوتشين إلى أن أسلافهم فروا من الاضطهاد في الشرق الأوسط، بحثًا عن ملاذ آمن، ووجدوا في الهند بيئة متسامحة نسبيًا بفضل التعددية الثقافية والدينية في المجتمع الهندي. كما ساهمت الحروب والصراعات في الإمبراطوريات الرومانية والبيزنطية في دفع التجار اليهود للبحث عن أسواق جديدة بعيدًا عن مناطق التوتر **Invalid source specified.**.

من الناحية الاقتصادية، لعبت التجارة البحرية دورًا محوريًا في هجرة اليهود إلى الهند. كانت طرق التجارة البحرية التي تربط الشرق الأوسط بالهند مزدهرة خلال العصور الوسطى، خاصة عبر موانئ مثل كوتشين وبومباي. التجار اليهود، الذين كانوا معروفين بمهاراتهم في التجارة الدولية، استفادوا من هذه الطرق لنقل التوابل والمنسوجات والسلع الفاخرة. وثائق الجنيزا القاهرية، التي تعود إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر، توثق وجود تجار يهود ينشطون بين الشرق الأوسط والهند، مما يشير إلى أن الدوافع الاقتصادية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كانت قوية لاستقرارهم في الهند. هؤلاء التجار لم يكتفوا بالتجارة، بل أسسوا جاليات دائمة، مثل يهود بغداد في القرن الثامن عشر، الذين استقروا في مدن تجارية مثل كلكتا.**Invalid source specified.**

في الصين، ارتبطت هجرة اليهود بشكل رئيسي بطريق الحرير، الذي كان شريان التجارة البرية بين الشرق والغرب خلال عهد أسرة تانغ (618–907 م). جاء اليهود، ومعظمهم من بلاد فارس أو العراق، إلى مدن مثل كايفنغ ويانغتشو، حيث كانت مراكز تجارية مزدهرة. تشير النقوش الحجرية في كنيس كايفنغ إلى أن اليهود وصلوا إلى الصين في القرن الثامن الميلادي، مدفوعين بفرص التجارة في السلع الفاخرة مثل الحرير والتوابل. الاستقرار السياسي النسبي في الصين خلال هذه الفترة، إلى جانب التسامح الديني تحت حكم أسرة تانغ، شجع اليهود على الاستقرار وإقامة جاليات صغيرة.

اقتصاديًا، استفاد اليهود في الصين من دورهم كوسطاء في التجارة الدولية، مستفيدين من شبكاتهم التجارية التي امتدت من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا. كما ساهم انفتاح الإمبراطورية الصينية على التجار الأجانب في تسهيل اندماجهم. على عكس الهند، حيث كانت التجارة البحرية هي المحرك الرئيسي، كانت التجارة البرية عبر طريق الحرير هي العامل الأساسي في الصين. هذه العوامل التاريخية والاقتصادية لم تؤدِ فقط إلى هجرة اليهود، بل شكلت أيضًا أسس استقرارهم وتفاعلهم مع المجتمعات المحلية في كلا البلدين **Invalid source specified.**.

المطلب الثاني: بدايات استقرار الجاليات اليهودية وتشكّل هويتها الدينية والاجتماعية

بدأ استقرار الجاليات اليهودية في الهند في فترات مبكرة، ربما منذ القرن الأول الميلادي، مع وصول مجموعات صغيرة إلى الساحل الغربي، خاصة منطقة مالابار. تشير الروايات التقليدية لجالية يهود كوتشين إلى أن اليهود فروا من الاضطهاد في الشرق الأوسط بعد تدمير الهيكل الثاني عام 70 ميلادية، ووجدوا في الهند بيئة متسامحة بفضل التعددية الثقافية. هؤلاء المهاجرون الأوائل، الذين كانوا في الغالب تجارًا، استقروا في موانئ مثل كوتشين، حيث أسسوا مجتمعات صغيرة. حصلت هذه الجالية على امتيازات من الحكام المحليين، كما يظهر في لوحة نحاسية منحها أحد ملوك كيرالا في القرن العاشر، تمنحهم حقوقًا تجارية ودينية. هذا الدعم سمح لهم ببناء كنس يهودية وتنظيم حياتهم الدينية، مما عزز استقرارهم وتشكيل هويتهم الاجتماعية كجزء من النسيج المحلي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جالية بيني إسرائيل، التي استقرت في منطقة كونكان على الساحل الغربي للهند، تمثل نموذجًا آخر لبدايات الاستقرار اليهودي. تدّعي هذه الجالية أن أسلافها وصلوا إلى الهند في القرن الثاني الميلادي بعد نجاتهم من غرق سفينة، واستقروا بين القرى المحلية. على الرغم من تبنيهم بعض العادات الهندية، مثل الملابس واللغة الماراثية، حافظوا على ممارسات دينية أساسية مثل السبت، الختان، وتلاوة التوراة. هذا التكيف المزدوج ساعدهم على تشكيل هوية دينية متميزة بينما أصبحوا جزءًا من المجتمع الهندي الريفي. اقتصادهم اعتمد على الزراعة واستخراج الزيت، مما عزز اندماجهم الاجتماعي مع الحفاظ على انفصال ديني نسبي.**Invalid source specified.**

في القرن الثامن عشر، شهدت الهند تدفقًا جديدًا لليهود، خاصة يهود بغداد، الذين استقروا في مدن تجارية مثل بومباي وكلكتا خلال الحكم المغولي وبداية الاستعمار البريطاني. هؤلاء التجار، الذين تحدثوا العربية اليهودية في البداية، أسسوا شبكات تجارية واسعة عبر آسيا، مما عزز مكانتهم الاقتصادية. على الرغم من ثرائهم النسبي، حافظوا على هويتهم الدينية من خلال بناء كنس مثل كنيس ساسون في بومباي وإقامة شعائر يهودية صارمة. هويتهم الاجتماعية تشكلت كجالية نخبوية، لكنهم تفاعلوا مع المجتمع الهندي عبر أنشطتهم التجارية والخيرية، مما ساعدهم على كسب القبول.

في الصين، بدأ استقرار الجاليات اليهودية في القرن الثامن الميلادي خلال أسرة تانغ، مع وصول تجار يهود عبر طريق الحرير إلى مدن مثل كايفنغ. النقوش الحجرية في كنيس كايفنغ، التي تعود إلى القرن الخامس عشر، توثق أن اليهود تلقوا ترحيبًا من السلطات الصينية بسبب مهاراتهم التجارية. أسسوا كنيسًا في القرن الثاني عشر، مما يشير إلى تنظيم ديني مبكر. هذه البدايات مكنت اليهود من تشكيل هوية دينية متميزة، حيث مارسوا طقوسًا مثل السبت والأعياد اليهودية، مع تبني أسماء صينية وملابس محلية لتسهيل اندماجهم الاجتماعي.**Invalid source specified.**

جالية كايفنغ اليهودية تطورت بشكل فريد بسبب التسامح الديني في الصين خلال أسرتي تانغ وسونغ. على عكس الجاليات اليهودية في مناطق أخرى، لم تواجه هذه الجالية اضطهادًا كبيرًا، مما سمح لها بالمشاركة في الحياة الاقتصادية كتجار وأحيانًا كموظفين في الإدارة الإمبراطورية. هويتهم الاجتماعية تشكلت من خلال التوازن بين الحفاظ على التقاليد اليهودية وتبني عناصر من الثقافة الصينية، مثل الفلسفة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكونفوشيوسية. على سبيل المثال، بدأ بعض اليهود في كايفنغ بتكييف ممارساتهم الدينية مع القيم الكونفوشيوسية، مثل احترام الأسلاف، مما يعكس مرونتهم الثقافية**Invalid source specified.**.

مع مرور الوقت، بدأت هوية يهود كايفنغ الدينية تتلاشى تدريجيًا بسبب الاندماج الثقافي العميق. بحلول القرن الرابع عشر، مع ضعف الاتصال بالجاليات اليهودية الأخرى، أصبح من الصعب الحفاظ على التقاليد الدينية، خاصة مع نقص الحاخامات والنصوص الدينية. الزواج المختلط مع الصينيين أدى إلى تخفيف الهوية اليهودية، حيث أصبح أفراد الجالية يُعرفون اجتماعيًا كصينيين أكثر من كونهم يهودًا. ومع ذلك، استمرت بعض العائلات في الحفاظ على ذكريات شفهية عن أصولهم اليهودية، مما يظهر في سجلات لاحقة من القرنين السابع عشر والثامن عشر، مما يشير إلى بقاء هوية اجتماعية ضعيفة **Invalid source specified.**.

تُظهر تجربة الجاليات اليهودية في الهند والصين كيف شكلت الظروف المحلية هويتهم الدينية والاجتماعية. في الهند، أتاحت التعددية الثقافية والفرص الاقتصادية استقرارًا طويلًا للجاليات، بينما في الصين، أدى التسامح الديني إلى اندماج عميق، لكنه على حساب الهوية الدينية. هذه التجارب تعكس مرونة اليهودية في التكيف مع بيئات مختلفة، حيث تراوحت بين الحفاظ على التقاليد والاندماج الكامل، مما يجعل دراستها مدخلاً مهماً لفهم الشتات اليهودي في سياق آسيوي..**Invalid source specified.**

خاتمه المبحث

تُظهر دراسة دخول اليهودية إلى الهند والصين في العصور الوسطى أثر العوامل التاريخية والاقتصادية في تشكيل مسار الجاليات اليهودية، إذ استقر اليهود في الهند بفعل الاضطرابات السياسية والتجارة البحرية، مستفيدين من التعددية الثقافية، بينما جذبتهم طرق التجارة والتسامح الديني إلى الصين. رغم تشابه البداية في الحفاظ على الهوية الدينية، اختلف المسار لاحقًا، إذ حافظ يهود الهند على هويتهم أكثر من يهود كايفنغ الذين اندمجوا تدريجيًا، مما يؤكد دور السياق المحلي في تشكيل تجارب الشتات اليهودي.

المبحث الثاني: التكيف الثقافي والتفاعل المجتمعي للجاليات اليهودية

يُعد التكيف الثقافي للجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى جزءًا مهمًا من تاريخ الشتات اليهودي في آسيا، إذ حققت هذه الجاليات توازنًا بين الحفاظ على هويتها الدينية والاندماج في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مجتمعات مختلفة. تميز يهود الهند مثل كوتشين وبيني إسرائيل بقدرتهم على الاندماج مع التعددية الثقافية، بينما شهد يهود كايفنغ في الصين اندماجًا أعمق أثر على ممارساتهم الدينية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل عوامل نجاح أو تحديات التكيف الثقافي لدى الجاليات اليهودية، اعتمادًا على مصادر تاريخية متنوعة، لإبراز مرونة اليهودية والفروقات بين التجربتين الهندية والصينية.

المطلب الأول: تجربة يهود الهند (كوتشين وبيني إسرائيل) بين الحفاظ على الهوية والاندماج

تتميز تجربة الجاليات اليهودية في الهند، وبالأخص يهود كوتشين وبيني إسرائيل، بقدرتها الفريدة على التوفيق بين الحفاظ على الهوية الدينية والاندماج في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الهندي خلال العصور الوسطى. وصل يهود كوتشين إلى ساحل مالابار في جنوب الهند، ربما في القرن الأول الميلادي، بعد تدمير الهيكل الثاني عام 70 ميلادية. استقروا في منطقة كيرالا، حيث وجدوا بيئة متسامحة بفضل التعددية الثقافية والدينية في الهند. رحبت بهم الممالك المحلية، ومنحتهم امتيازات تجارية ودينية، كما يظهر في اللوحة النحاسية التي منحها أحد ملوك كيرالا في القرن العاشر. هذه اللوحة سمحت لهم بإقامة كنس يهودية وممارسة شعائرهم بحرية، مما ساعدهم على بناء هوية دينية متماسكة.**Invalid source specified.**

على الرغم من استقرارهم في بيئة هندية متعددة الثقافات، تبنى يهود كوتشين عناصر من الثقافة المحلية، مثل الملابس التقليدية والمأكولات الهندية، مع الحفاظ على ممارساتهم الدينية الأساسية مثل السبت والأعياد اليهودية. كانوا تجارًا بارزين في تجارة التوابل، مما عزز مكانتهم الاقتصادية وسهل تفاعلهم مع المجتمعات الهندوسية والإسلامية المحلية. هذا الاندماج لم يؤثر على هويتهم الدينية، حيث حافظوا على نصوصهم الدينية وأقاموا صلواتهم في الكنس. هذا التوازن يعكس مرونة اليهودية في التكيف مع بيئة جديدة دون فقدان جوهرها الديني..**Invalid source specified.**

ساهم الدور الاقتصادي ليهود كوتشين في تعزيز قبولهم في المجتمع الهندي. كانوا وسطاء في التجارة البحرية بين الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مما جعلهم جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد المنطقة. هذه المكانة الاقتصادية سمحت لهم ببناء علاقات قوية مع الحكام المحليين، الذين منحوهم أراضٍ وحقوقًا خاصة. على سبيل المثال، أصبحت منطقة "جو تاون" في كوتشين مركزًا للجالية اليهودية، حيث عاشوا في انسجام مع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجيران من الهندوس والمسلمين. هذا التفاعل عزز هويتهم الاجتماعية كجالية متميزة ولكنها مدمجة في المجتمع الهندي..**Invalid source specified.**

في المقابل، تمثل جالية بيني إسرائيل نموذجًا مختلفًا للتكيف الثقافي. استقرت هذه الجالية في منطقة كونكان على الساحل الغربي للهند، وتدعي أن أسلافها وصلوا في القرن الثاني الميلادي بعد نجاتهم من غرق سفينة. على عكس يهود كوتشين، عاش بيني إسرائيل حياة ريفية، معتمدين على الزراعة واستخراج الزيت. تبنوا اللغة الماراثية والعادات المحلية مثل الملابس التقليدية، مما جعلهم يبدون مشابهين للجاليات الهندية الأخرى. ومع ذلك، حافظوا على ممارسات دينية مثل الختان وتجنب العمل يوم السبت، مما ساعدهم على الحفاظ على هويتهم الدينية..**Invalid source specified.**

هوية بيني إسرائيل الاجتماعية تشكلت من خلال اندماجهم في المجتمع الريفي، حيث عاشوا في قرى صغيرة وشاركوا في الأنشطة الاقتصادية المحلية. على الرغم من هذا الاندماج، كانوا يُعرفون بين الجيران بـ"شانوار تيلي" (أي "تجار السبت") بسبب التزامهم بالسبت. هذا اللقب يعكس كيف تمكنوا من الحفاظ على هوية دينية متميزة رغم التشابه الثقافي مع المجتمع المحيط. افتقارهم إلى نصوص دينية كاملة في البداية جعلهم يعتمدون على التقاليد الشفوية، لكنهم لاحقًا أعادوا بناء ممارساتهم الدينية مع وصول نصوص من يهود كوتشين..**Invalid source specified.**

تفاعل يهود كوتشين مع المجتمع الهندي لم يقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل امتد إلى الممارسات الاجتماعية. على سبيل المثال، تبنوا بعض العادات الهندية في الزواج والاحتفالات، مع الاحتفاظ بالطقوس اليهودية مثل عقد الزواج التقليدي (كيتوباه). هذا التكيف سمح لهم بالاندماج دون التخلي عن هويتهم الدينية. كما أن دورهم كوسطاء تجاريين ساعدهم على بناء علاقات مع التجار المسلمين والهندوس، مما عزز مكانتهم كجالية مقبولة. هذا التوازن يعكس قدرتهم على التعايش في مجتمع متعدد الثقافات دون فقدان خصوصيتهم..**Invalid source specified.**

بالنسبة لبيني إسرائيل، كان التكيف الثقافي أكثر عمقًا بسبب حياتهم الريفية وبعدهم عن مراكز التجارة الكبرى. تبنوا أسماء هندية وشاركوا في المهرجانات المحلية، لكنهم استمروا في الاحتفال بالأعياد اليهودية مثل عيد الفصح. هذا التكيف جعلهم أقرب إلى المجتمع الهندي من الناحية الاجتماعية، لكنهم واجهوا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحديات في الحفاظ على هويتهم الدينية بسبب نقص الحاخامات. مع وصول يهود بغداد في القرن الثامن عشر، تلقوا دعمًا دينيًا ساعدهم على تعزيز ممارساتهم، مما يظهر أهمية الاتصال بالجاليات اليهودية الأخرى.**Invalid source specified.**

يهود كوتشين استفادوا من التعددية الثقافية في كيرالا، حيث عاشوا جنبًا إلى جنب مع الهندوس، المسلمين، والمسيحيين دون مواجهة اضطهاد كبير. بنوا كنسًا رئيسيًا في كوتشين، يُعرف بكنيس باردیس، الذي أصبح مركزًا للحياة الدينية والاجتماعية. هذا الكنيس لم يكن مكانًا للصلاة فحسب، بل أيضًا مركزًا لتعليم التقاليد اليهودية، مما ساعد على الحفاظ على الهوية الدينية. دورهم في التجارة جعلهم يتمتعون بمكانة اجتماعية مرموقة، مما سهل اندماجهم دون التضحية بممارساتهم الدينية.

على النقيض، واجه بيني إسرائيل تحديات أكبر في الحفاظ على هويتهم الدينية بسبب عزلتهم النسبية عن الجاليات اليهودية الأخرى. لم يمتلكوا كنسًا دائمًا في البداية، واعتمدوا على الصلاة في منازلهم. ومع ذلك، حافظوا على طقوس مثل الختان وتجنب أكل الأطعمة غير الحلال، مما يظهر التزامهم بالهوية الدينية. في القرن التاسع عشر، ساعدهم الاتصال بيهود بغداد على بناء كنس صغيرة واستعادة بعض الممارسات الدينية، مما عزز هويتهم الدينية بعد فترات من الضعف. **Invalid source specified.**

المطلب الثاني: تجربة يهود كايفنغ في الصين بين التأثر بالثقافة الكونفوشيوسية وتراجع الممارسة الدينية

تُعد تجربة يهود كايفنغ في الصين خلال العصور الوسطى نموذجًا فريدًا للتكيف الثقافي العميق الذي أدى إلى تراجع تدريجي في الممارسات الدينية اليهودية نتيجة التأثر بالثقافة الكونفوشيوسية. بدأ اليهود بالاستقرار في كايفنغ، عاصمة أسرة سونغ الشمالية، في القرن الثامن الميلادي تقريبًا، قادمين عبر طريق الحرير من بلاد فارس أو العراق. النقوش الحجرية في كنيس كايفنغ، التي تعود إلى القرن الخامس عشر، توثق أن السلطات الصينية رحبت بهم لمهاراتهم التجارية، مما سمح لهم بإقامة كنيس في القرن الثاني عشر. هذا الاستقرار المبكر ساعدهم على تنظيم حياتهم الدينية، حيث مارسوا طقوسًا مثل السبت والأعياد اليهودية، مما يعكس بدايات تشكل هوية دينية متميزة.**Invalid source specified.**

التسامح الديني في الصين خلال أسرتي تانغ وسونغ شجع يهود كايفنغ على الاندماج في المجتمع المحلي دون مواجهة اضطهاد كبير. تبنوا أسماء صينية وملابس تقليدية، مما سهل تفاعلهم الاجتماعي مع الصينيين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما شاركوا في الاقتصاد المحلي كتجار، وبعضهم شغل مناصب إدارية في البيروقراطية الإمبراطورية. هذا الاندماج الاجتماعي لم يؤثر في البداية على ممارساتهم الدينية، حيث حافظوا على الصلاة في الكنيس واحترام التقاليد اليهودية. ومع ذلك، بدأت الثقافة الكونفوشيوسية، التي تهيمن على المجتمع الصيني، في التأثير على هويتهم تدريجيًا.**Invalid source specified.**

التأثر بالثقافة الكونفوشيوسية ظهر بوضوح في تبني يهود كايفنغ لبعض القيم الكونفوشيوسية، مثل احترام الأسلاف والتأكيد على الولاء للأسرة والدولة. هذه القيم، التي تشكل جوهر المجتمع الصيني، بدأت تتداخل مع الممارسات الدينية اليهودية. على سبيل المثال، بدأ بعض اليهود في إقامة شعائر تكريم الأسلاف بطريقة مشابهة للكونفوشيوسية، مما أدى إلى تكييف طقوسهم الدينية مع الثقافة المحلية. هذا التكيف، رغم أنه ساعد على قبولهم في المجتمع، بدأ يضعف الهوية الدينية اليهودية بسبب تداخل الممارسات. **Invalid source specified.**

نقص الحاخامات والنصوص الدينية شكل تحديًا كبيرًا ليهود كايفنغ في الحفاظ على ممارساتهم الدينية. بسبب عزلتهم عن الجاليات اليهودية الأخرى في الشرق الأوسط أو أوروبا، افتقروا إلى الدعم الديني اللازم لتعليم التوراة أو إقامة الشعائر بشكل صحيح. بحلول القرن الخامس عشر، بدأت المعرفة باللغة العبرية تتلاشى، مما جعل الصلاة والطقوس تعتمد على التقاليد الشفوية. هذا النقص ساهم في تراجع الممارسة الدينية، حيث أصبحت الشعائر اليهودية أقل وضوحًا مقارنة بالممارسات الكونفوشيوسية المهيمنة. **Invalid source specified.**

النقوش الحجرية في كنيس كايفنغ توثق كيف حاولت الجالية التوفيق بين هويتها اليهودية والثقافة الصينية. على سبيل المثال، تُظهر النقوش أن اليهود قدموا أنفسهم كمواطنين مخلصين للإمبراطورية الصينية، مع الإشارة إلى إيمانهم بدين "السماء الواحدة"، وهو تعبير يعكس تأثير الكونفوشيوسية. هذا الخطاب يشير إلى محاولتهم التوفيق بين اليهودية والقيم الصينية، لكنه أيضًا يعكس بداية تراجع الهوية الدينية المتميزة، حيث أصبحت اليهودية تُعبر عنها بلغة صينية أكثر من كونها دينًا مستقلًا. **Invalid source specified.**

بحلول القرن السادس عشر، أصبحت جالية كايفنغ أكثر اندماجًا في المجتمع الصيني، لدرجة أن العديد من أفرادها لم يعودوا يمارسون الطقوس اليهودية. استمر بعضهم في الحفاظ على ذكريات شفهية عن أصولهم اليهودية، مثل تجنب أكل لحم الخنزير أو إضاءة شموع يوم السبت، لكن هذه الممارسات أصبحت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رمزية أكثر من كونها دينية. هذا التراجع يعكس قوة الثقافة الكونفوشيوسية في إعادة تشكيل هوية الجالية، حيث أصبح اليهود يُعرفون اجتماعيًا كصينيين أكثر من كونهم يهودًا.

على الرغم من تراجع الممارسة الدينية، استمر يهود كايفنغ في الحفاظ على بعض الرموز الدينية، مثل وجود الكنيس حتى القرن التاسع عشر. ومع ذلك، أصبح الكنيس رمزًا ثقافيًا أكثر من كونه مركزًا دينيًا، حيث توقفت الصلاة المنتظمة بسبب نقص القادة الدينيين. هذا التحول يعكس كيف أدى غياب الدعم المؤسسي إلى ضعف الهوية الدينية، بينما استمر التأثر بالثقافة الكونفوشيوسية في تشكيل حياتهم الاجتماعية. بعض العائلات احتفظت بمخطوطات عبرية، لكنها أصبحت تُستخدم كتذكارات أكثر من كونها نصوصًا دينية.. **Invalid source specified.**

خاتمة المبحث

تُظهر تجربة الجاليات اليهودية في الهند والصين خلال العصور الوسطى تنوعًا كبيرًا في أنماط التكيف الثقافي والتفاعل المجتمعي، حيث نجحت جاليات كوتشين وبيني إسرائيل في تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الدينية والاندماج في المجتمع الهندي. استفادت هذه الجاليات من التعددية الثقافية والفرص الاقتصادية في الهند، مما سمح لهم بإقامة كنس والالتزام بالطقوس اليهودية مع تبني عناصر من الثقافة الهندية. هذا التوازن عزز قبولهم في المجتمع المحلي دون التضحية بجوهر هويتهم الدينية، مما يعكس مرونة اليهودية في بيئة متعددة الثقافات.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة عن تعقيد وثراء الوجود اليهودي في الهند والصين خلال العصور الوسطى، حيث أظهرت الجاليات اليهودية قدرة على التكيف والاندماج مع المجتمعات المحلية مع الحفاظ على هويتها الدينية. تميز يهود الهند بالتعايش المستقر والتسامح، بينما شهد يهود كايفنغ في الصين اندماجًا ثقافيًا أعمق أدى تدريجيًا إلى تراجع هويتهم اليهودية بسبب انقطاع الاتصال بالعالم اليهودي. كما أبرزت الدراسة قلة التوثيق حول هذه الجاليات، داعية إلى مزيد من البحث لاستكمال الصورة التاريخية. ويؤكد تاريخ اليهود في آسيا على دينامية اليهودية وقدرتها على التكيف عالميًا، ما يستدعي الاهتمام بدراسة وجودها خارج الإطارين الغربي والشرق أوسطي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتائج

- هاجر اليهود إلى الهند بفعل اضطرابات الشرق الأوسط والتجارة البحرية، وإلى الصين بسبب طريق الحرير واستقرار أسرة تانغ.
- استقر يهود كوتشين وبيني إسرائيل مبكرًا في الهند، وتمتعوا بامتيازات ساعدتهم على تنظيم حياتهم الدينية.
- حافظ يهود الهند على هويتهم الدينية مع تبني بعض عناصر الثقافة المحلية.
- استقر يهود كايفنغ في الصين في القرن الثامن، وأسسوا كنيسًا بفضل التسامح الديني.
- نجح يهود الهند في تحقيق توازن بين الاندماج والحفاظ على الدين، بدعم المجتمع المحلي.
- تأثر يهود كايفنغ بالثقافة الكونفوشيوسية، ما أدى إلى تراجع هويتهم الدينية تدريجيًا.
- حافظت جاليات الهند على هويتها بفضل التعددية والاتصال الخارجي، بينما تلاشت الهوية اليهودية تدريجيًا في الصين.
- أسهمت نقوش كايفنغ ووثائق الجنيزا والروايات الشفوية في توثيق وجود اليهود رغم قلة المصادر.
- تؤكد التجربتان أهمية السياق الثقافي والاجتماعي في الحفاظ على هوية الأقليات أو اندماجها.

التوصيات

- إجراء دراسات ميدانية لاكتشاف آثار اليهود في الهند والصين وتوثيقها بدقة.
- عمل دراسات مقارنة مع جاليات يهودية أخرى في آسيا لفهم أنماط التكيف الثقافي.
- إنشاء قواعد بيانات رقمية للمصادر التاريخية عن يهود آسيا لتيسير الوصول إليها.
- إجراء دراسات جينية لتتبع أصول الجاليات اليهودية ومسارات هجرتهم.
- تطوير برامج لحفظ التراث اليهودي وترميم المعالم لتعزيز السياحة والتوعية.
- تشجيع الباحثين العرب على دراسة يهود آسيا وترجمة المصادر لسد النقص في الأدبيات العربية.
- إدراج تاريخ يهود آسيا في المناهج الدراسية لتعزيز الفهم الثقافي والتاريخي.

المراجع العربية

أحمد دعدوش. (2024). *خارطة الطوائف*. دار السبيل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

احمد كامل الراوي. (2022). *الرياء والازدواجية لدى الشخصية اليهودية يهود المارانوس*. كلية الاداب جامعة حلوان.

أحمد هيكل. (2022). *عقلية الجدار اليهودية: الجذور الدينية والتطور التاريخي*. جملة الدراسات الفلسطينية.

ايمان منصور، ايناس حويذق. (2017). *دمار الهيكل وبداية الشتات اليهودي 70م* . جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

بشاير خالد العامري. (2025). *العلاقة بين اليهود المتدينين والعلمانيين وأثرها في اجملتمع الإسرائيلي*. جامعة قطر.

بطل شعبان محمد غرياني. (2023). *خلال العصر الاسلامي دور اليهود في التجارة عبر الصحراء*. جامعة القاهرة كلية الدراسات الافريقية العليا.

بلخير بقة. (2019). *التعريف بالمفاهيم: (العبرانيون، بني إسرائيل، اليهود)*.

صابر طعيمة. (2018). *التاريخ اليهودي العام (الجزء الأول)*.

طة حسين. (2009). *تاريخ اليهود في بلاد العرب – إسرائيل ولفنسون*.

فوزي البدوي. (2022). *المفكر التونسي فوزي البدوي: الجدل الإسلامي . اليهودي كان هامشياً مقارنة بالجدل الإسلامي . المسيحي*.

مصطفى شلش. (2022). *حدود التـــأثير السياسي للقومية الدينية بين الهند وإسرائيل*. مركز الدراسات العربية الاوراسية

هبه جمال. (2021). *السياسات التعليمية بإيران واسرائل : بين التعددية ومحاولات بناء الهوية*. مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثاني عشر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع الاجنبية

There are no sources in the current document.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أتمتة الإجراءات الإدارية وأثرها في تطوير المنظمات

دراسة حالة – الأحوال المدنية(مدينة أبها)

Administrative Procedures Automation and its Influence on Developing Organizations Case Study – Civil Status (Abha City)

إعداد

د. سمر محمد الطاهر ياسين

رانيا منصور محمد هادي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأتمتة وأثرها في تحسين الإجراءات الإدارية في الأحوال المدنية بمدينة أبها حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن درجة تطبيق أو استخدام الأتمتة مقبول بشكل عام في إدارة الأحوال المدنية وان عناصر تطبيق الأتمتة في إدارة الأحوال المدنية ستؤدي إلى زيادة فاعلية الأتمتة كما أن هناك مجموعة من التحديات والصعوبات التي تواجه الأتمتة في إدارة الأحوال المدنية.

من جانب آخر توصلت الدراسة إلى عدة توصيات كوضع برامج حماية للحد من تعرض الأتمتة في الأحوال المدنية لعمليات قرصنة مما يؤدي إلى ظهور مشاكل في الأعمال وأيضاً القيام على توعية القيادات في الأحوال المدنية بأهمية تطبيق الأتمتة أيضا الاهتمام بإزالة المعوقات التي تحد من استخدام الأتمتة من خلال الاهتمام بالتدريب التقني بالإضافة إلى توعية المجتمعات من أفراد وعاملين على ماهية الأتمتة وأهمية وجودها في كل القطاعات الحكومية والخاصة حيث وضعت الباحثة هذه التوصية لأنه خلال الدراسة وجدت أن هناك الكثير يجهل ماهية الأتمتة وماذا تعني وفيم تستخدم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This study aimed to identify the automatization and its impact on theimprovement of administrative procedures in civil cases in Abha The study summarized these several results of the most important that the degree of application or use of automation generally accepted in the civil case management and that the elements of the application of automation in the civil case management will lead to more effective automatization there is also a set of challenges and difficulties facing the automation in the management of civil status.

There is also some of the recommendations that emerged from the study, including the development of the protection programs to reduce the vulnerability of automation in the civil status of the operations of piracy, leading to the emergence of problems in the business, and also to educate leaders in the civil status of the importance of the application of automation, also attention to remove the obstacles that limit the use of automatization through attention to technical training.

And also educate communities and individuals working on what automation and the importance of its presence in all sectors of government and private researcher put this recommendation because during the study found that there are many ignorant of what are and what it means automatization and in use

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر وتحديدا في القرن الحادي والعشرين تطورا ملحوظاً ومتسارعاً في مختلف المجالات خاصة في قطاع المعلوماتية والاتصالات حيث شكلت التكنولوجيا بجميع أبعادها وعناصرها ومخاطرها ابتداء بثورة المعلومات ومرورا بثورة الالكترونيات الدقيقة وانتهاء بثورة الاتصالات، أسلوبا جديداً ومعاصراً في الحياة والتعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني عامة وخاصة فالتكنولوجيا رافده في نقل الإدارات سواء عامة او خاصة من أوضاعها الكلاسيكية التقليدية المنظمة إلى أوضاع أكثر تقدما وحضارة وفعالية أداء فلم تعد الإدارات داخل الأجهزة الحكومية في عالم اليوم محصورة بالتعاملات الورقية فقط وإنما تعددت ذلك إلى التعاملات الالكترونية واستخدام التقنيات الحديثة في كافة العمليات الإدارية (الأحمدي، 2015: 14)

وأصبحت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر الدول تطورا وحيوية من خلال رؤيتها الطموحة في جميع المجالات وظهور ذلك واقعاً ملموسا في منظمات الأعمال من خلال استخدام التكنولوجيا التي أصبحت عنصراً أساسياً ومهما في جميع المنظمات الصغيرة منها والكبيرة وذلك لتحسين جودة الحياة ومواكبة التطور ومواجهة المنافسين في ظل ارتباط المملكة بمجموعة العشرين كقوة اقتصادية هامة على مستوى العالم يمكنها المساهمة في تطوير حياة الأفراد والمنظمات والدول بآليات مختلفة وموارد حديثة.

ووفقا لرؤية 2030 تم تدريب العديد من الموظفين على البرمجيات الرقمية والتعامل مع التكنولوجيا واستخدامها في كافة القطاعات الحكومية واعتماد القطاعات الحكومية للتكنولوجيا زادها شفافية وانسياب في أداء الأعمال الإدارية وغيرها، فأصبحت من أساسيات متخذي القرار مما ساعدهم على متابعة الأعمال بكل سهولة ويسر وأكثر دقة في اتخاذ القياد السعودية قرارها في تدعيم مكانتها الريادية في المستقبل القريب وفق رؤية 2030حددت مبادرتها خططا لتطوير المملكة والمجتمع تقنيا فأصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية في تحقيق الرؤية وتطوير البنية التحتية الرقمية للمملكة وتشجيع جميع القطاعات الحكومية على التعامل مع التكنولوجيا وأيضا كيانات القطاع الخاص.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التكنولوجيا وبالأخص الأتمتة وما قدمته في تحسين الإجراءات الإدارية الحكومية. وتحقيق الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري والتقليل من الازدحام وهدر الوقت سواء للعاملين أو المراجعين.

مشكلة الدراسة:

كانت الإدارات الحكومية تعاني من الازدحام وكثرة المراجعين وضعف الإنتاجية وهدر وقت الموظفين والمراجعين على حد سواء بسبب عدم توفر التقنية الحديثة كما كان هناك هدر للنفقات الحكومية وكذلك نوع من عدم العدل في التوظيف فكانت الوساطة(الواسطة) تتدخل لتوظيف غير الأكفاء. ولذلك حرصت المملكة العربية السعودية على التحرك السريع لعلاج هذه المشاكل.

من هذا المنطلق تبرز مشكلة الدراسة في أهمية الأتمتة كمتطلب مهم جدا لرفع كفاءة وفاعلية الأنشطة الإدارية والتقنية والمعلوماتية لتصبح أكثر دقة واستجابة في تحسين جودة الحياة بما يتوافق مع رؤية المملكة وذلك من خلال تمكين التكنولوجيا في الإدارات الحكومية وغيرها من القطاعات الأخرى "التي أصبحت مدخلا جديدا في مجال تقديم خدمات أفضل للمواطنين وللأجهزة الحكومية الأخرى وقطاع الأعمال عن طريق استخدام حلول الكترونية تكفل العدل والمساواة للجميع"(الحمودي والعايد، 2017: 34)

كما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأتمتة في الإجراءات الإدارية وتاثيرها في تطوير المنظمات وتحديدا يتم تطبيق الدراسة على الأحوال المدنية.

وتمت صياغة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي: **كيف تساهم الأتمتة في تحسين أداء الإجراءات الإدارية؟**

وينتج عن السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية نوردها كالتالي:

1. إلى أي مدى تسهم الأتمتة في عملية التقييم للإجراءات الإدارية؟
2. كيف كان واقع تطبيق الأتمتة في الإدارات الحكومية؟
3. ما المتطلبات الأساسية لزيادة فاعلية أتمتة الإجراءات الحكومية؟
4. ما المعوقات والتحديات التي تواجهها الأتمتة؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الكشف عن واقع تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية

2- إبراز دور الأتمتة في تحسين أداء الإجراءات الإدارية وأثرها على المنظمات

3- المتطلبات الأساسية لزيادة فاعلية أتمتة الإجراءات الإدارية وأثرها في المنظمة

4- تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه أتمتة الإجراءات الإدارية وأثرها على المنظمات

أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي:

- (الأهمية النظرية): من خلال الاطلاع على المقالات والكتب والمواقع التي تتحدث وتتناول موضوع الأتمتة وإدارة الإجراءات وأثرها على المنظمات بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين بهذا المجال وامتداداً لجهود الباحثين السابقين ويمكن أن يكون هذا البحث إضافة مستقبلية فيما يخص هذا المجال لوجود بعضا من التساؤلات قد تاخذ بعين الاعتبار.
- (الأهمية التطبيقية): تتجلى الأهمية التطبيقية في الدور الذي تقدمة الأتمتة وأهميتها في النتائج التي يسفر عنها البحث ومدى تاثيرها على المجتمع والأفراد في ظل ما يتم التوصل إلية من نتائج وتوصيات على أمل أن يتم الاستفادة منها في جميع الإدارات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية5% بين الأتمتة والإجراءات الإدارية وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في اتجاهات أفراد الدراسة حول أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في اتجاهات أفراد الدراسة حول معوقات وتحديات الأتمتة تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة أثر أتمتة الإجراءات الإدارية في تطوير المنظمات.
2. الحدود المكانية: إدارة الأحوال المدنية بمدينة أبها.
3. الحدود الزمنية:2020 م
4. الحدود البشرية: بعض المواطنين والمقيمين وموظفي الأحوال المدنية بمدينة أبها.

الإطار النظري:

مفهوم الأتمتة:

الأتمتة هي إلغاء تدخل الإنسان إلغاءً كلياً أو جزئياً في تنفيذ المهام الصناعية أو المنزلية أو الإدارية أو العلمية، وهي تعني استخدام الحاسوب والأجهزة الآلية، وذلك لتقليل حجم العمل الذي يقوم به الناس بسرعة أكبر، وهي التسيير الآلي الذاتي أو التشغيل بالحاسوب في مجال الإدارة. (العنقري والدخيل، 2023: 78)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما تعرف الأتمتة على أنها أنظمة محوسبة تعمل على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وإرسال الرسائل الإلكترونية والمستندات والنماذج الأخرى والاتصالات المكتبية بين الأفراد ومجموعات العمل والمنشآت، لزيادة إنتاجية العاملين في المكاتب، فضلاً عن جودة العمل المكتبي من خلال الشبكات، ومعالجة الكلمات ونظم البريد الإلكتروني، ونظم الجداول الإلكترونية، ونظم المقابلات الإلكترونية. (O'Brien, 2008: 14)

وتعرف الأتمتة على أنها: نظام يعتمد على الحاسوب في جمع وتخزين ومعالجة البيانات (الوثائق والمستندات) والاستعلام الفائق عنها، ونقلها باستخدام تكنولوجيا الاتصال، بما يحقق السرعة والدقة والتكامل في أداء الأعمال والمهام والأنشطة الإدارية التي كان يقوم بها العاملون بشكل يدوي، ما يؤدي لرفع كفاءة العمل الإدارية وزيادة فعاليته من خلال اختصار الوقت والجهد. (دحبج، 2023: 26)

أسباب الاهتمام بالأتمتة:

تعتبر الأتمتة من الأدوات المهمة التي تساهم في تطور منظمات الأعمال للحاق بركب المنافسة التي أصبحت قوية في الفترة الأخيرة خاصة مع قيام عدد من الكيانات والمنظمات التي تهتم بتطوير الأعمال وتنظيمها في جميع دول العالم كمجموعة العشرين الاقتصادية التي تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أهم الأعضاء في هذه المجموعة.

وحسب (العتيبي، 2008: 15) فإن أهم أسباب الاهتمام بالأتمتة تتمثل في:

- وجود الكثير من المعلومات التي تحتاج إلى أتمتة في جميع الإدارات والقطاعات.
- الأتمتة تساعد في رفع مستوى التعاون بين فريق العمل مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية.
- تصنيع أجهزة ومعدات حديثة وبشكل مستمر ومتطور.

أهمية الأتمتة:

ترجع أهمية الأتمتة إلى عدة جوانب واعتبارات، من أبرزها (القحطاني، 2024: 222)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تيسير الإجراءات والعمليات داخل المنظمات يسهم بشكل إيجابي في تحسين جودة ودقة الخدمات المقدمة للعاملين.
- يساهم في تقليص الوقت المستغرق لإنجاز المعاملات الإدارية المتنوعة.
- يساعد على جعل العمليات أكثر دقة وموضوعية.
- يسهل التواصل بين الأفراد داخل المنظمة وخارجها.
- تقليل الورق سيساعد في معالجة قضايا الحفظ والتخزين والتوثيق في المنظمات.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (القحطاني، 2024) الكشف عن أثر أتمتة الإجراءات على جودة الخدمات الجمركية من وجهة نظر العاملين بهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (51) موظفاً من العاملين في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، حيث تم الاستعانة بالاستبانة في جمع البيانات، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج من أبرزها أو واقع أتمتة الإجراءات من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة، كذلك أكدت النتائج على أن هناك أثر لأتمتة الإجراءات على جودة الخدمات الجمركية المقدمة من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وهدفت دراسة (حكمي وآخرون، 2023) لقياس قابلية تسريع العمليات التشغيلية في الجمعيات الأهلية تحت مظلة الأتمتة والتحول الرقي، في ظل وجود (خطة تدريب مناسبة للموظفين، توفير استراتيجيات محددة من أجل تنفيذ عملية الأتمتة والتحول الرقمي، زيادة الكفاءة في الجمعيات الأهلية من حيث توفير كل المتطلبات، توفير الموارد اللازمة، ودور الحكومة)، قياس التاثير على جودة الخدمات المقدمة التي تقدمها الجمعيات الأهلية. باستخدام المنهجية الكمية، فقد تم تجميع 268 من الردود من الأشخاص المعنيين بالعمل في الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية. لقد استنتجت الدراسة وجود أهمية قصوى للدور الحكومي بما يقدمه من توفير للبنية التحتية والاستدامة والمساعدات الحكومية وروتينيات العمل والتي يمكنها أن تسهل لتطبيق الأتمتة والتحول الرقمي في الجمعيات الأهلية. إضافة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الى ذلك وجود الخطط التدريبية والتأهيلية لضمان نجاح التحول الرقمي، مع كامل الاعتراف بأهمية توجد الموارد اللازمة والبنية التحتية التكنولوجية التي تؤهل نجاح عملية التحول الرقمي.

وهدفت دراسة (دحبج، 2023) التعرف على دور الأتمتة في تحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية والتوصل إلى طبيعة العلاقة بين توافر متطلبات أتمتة العمليات الإدارية بأبعادها (التنظيمية، التقنية، البشرية) وتحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تحول دون تفعيل دور الأتمتة في تحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية، وقد ت استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خال دراسة وتحليل الأدبيات والدوريات والمجلات العلمية والرسائل المرتبطة بموضوع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأتمتة تلعب دوراً هاما في تحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية، وأنه توجد علاقة ارتباط طردي قوية بين توافر المتطلبات التنظيمية والتقنية والبشرية وتحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية.

كما هدفت دراسة (العنقري والدخيل، 2023) التعرف على الدور الذي تؤدي الأتمتة في إدارة الموارد البشرية ووظائفها، وإلى أي مدى يتم تطبيق الأتمتة في إدارة الموارد البشرية في الهيئات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وأبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها إدارات الموارد البشرية عند استخدامها، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، وتم الاستعانة بالاستبانة لجمع البيانات من عينة قدرها (204) فرداً، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن مدى تطبيق الأتمتة في إدارات الموارد البشرية في الهيئات الحكومية في المملكة يطبق بدرجة مرتفعة، وأن الأتمتة تؤدي دوراً كبيراً في وظائف إدارات الموارد البشرية.

وهدفت دراسة (Fernandez & Aman, 2021) التعرف على الدور الذي تقوم به إتمتة العمليات الروبوتية والتحديات التي تواجهها في صناعة الأعمال العالمية، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب دراسة الحالة، وتم استخدام المقابلات لجمع البيانات من عينة من مدراء شركات النفط والغاز الطبيعي، وكانت أبرز نتائج الدراسة تؤكد أن منظمات محل الدراسة تواجه الكثير من التحديات والقضايا المختلفة أثناء وبعد تنفيذ تقنية أتمتة العمليات الروبوتية في المنظمات، منها مجموعة محدودة المهمة التي يتم أتمتها، وكذلك كان هناك فشل للنظام خاصة في القضايا المتعلقة بالسلامة وخصوصية البيانات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهدفت دراسة (الحربي، 2017) التعرف على أثر أتمتة الإجراءات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المديرية العامة لحرس الحدود بمدينة الرياض، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم اختيار عينة الدراسة الأساسية من بين العاملين في الشؤون العسكرية بالمديرية العامة لحرس الحدود بمدينة الرياض، ويبلغ عدد مفردات العينة الأساسية (220) مفردة، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي دال إحصائياً لأتمتة الإجراءات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي في المديرية العامة لحرس الحدود بمدينة الرياض.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية المواطنين والمقيمين وموظفي الأحوال المدنية بمدينة أبها.

عينة الدراسة:

يتمثل المجتمع الإحصائي للبحث من عينة من المواطنين والمقيمين بمدينة أبها وموظفي الأحوال المدنية بمدينة أبها وتكونت عينة الدراسة من (344) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة وفقا لجدول العينات لمورقان وكريجسي (Morgan,Krejcie1970) وتم حساب العينة بالصيغة التالية:

$$n = \frac{n}{(n-1)b^2+1}$$

$$= \frac{1200}{(1200-1)0.06^2+1}$$

$$225.7 =$$

=226 شخص تقريبا.، وتم توزيع الاستبانة الكترونيا وتم استرجاع 344 رد بنسبة = 152%

خصائص أفراد عينة الدراسة:

تم تحديد عدد من المتغيرات الرئيسية لوصف أفراد عينة الدراسة، وتشمل: (الجنس – الجنسية – العمر – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة)، والتي لها مؤشرات دلالية على نتائج الدراسة، بالإضافة إلى أنها تعكس الخلفية العلمية لأفراد عينة الدراسة، وتساعد على إرساء الدعائم التي تُبنى عليها التحليلات المختلفة المتعلقة بالدراسة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- الجنس:

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	189	54.9
أنثى	155	45.1
المجموع	344	%100

يتضح من الجدول رقم (1) أن (189) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 54.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور، بينما (155) منهم يمثلون ما نسبته 45.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث.

٢- الجنسية:

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة %
سعودي	256	74.4
غير سعودي	88	25.6
المجموع	344	%100

يتضح من الجدول رقم (2) أن (256) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 74.4% من إجمالي أفراد عينة الدراسة جنسيتهم سعودي، بينما (88) منهم يمثلون ما نسبته 25.6% من إجمالي أفراد عينة الدراسة جنسيتهم غير سعودي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- العمر:

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة %
من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	98	28.5
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	128	37.2
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	79	23.0
من 50 سنة فأكثر	39	11.3
المجموع	344	%100

يتضح من الجدول رقم (3) أن (128) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 37.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة، بينما (98) منهم يمثلون ما نسبته 28.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة، و (79) منهم يمثلون ما نسبته 23.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، و (39) منهم يمثلون ما نسبته 11.3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 50 سنة فأكثر.

4- المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	77	22.4
دبلوم	53	15.4
جامعي	116	33.7
ما بعد الجامعة	98	28.5
المجموع	344	%100

يتضح من الجدول رقم (4) أن (116) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 33.7% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية جامعي، بينما (98) منهم يمثلون ما نسبته 28.5% من إجمالي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية ما بعد الجامعة، و (77) منهم يمثلون ما نسبته 22.4% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية ثانوي، و (53) منهم يمثلون ما نسبته 15.4% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية دبلوم.

5- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	115	33.4
من 5- 10سنوات	97	28.2
أكثر من 10سنوات	132	38.4
المجموع	344	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن (132) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 38.4% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أكثر من 10سنوات، بينما (115) منهم يمثلون ما نسبته 33.4% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، و (97) منهم يمثلون ما نسبته 28.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم من 5- 10سنوات.

أداة الدراسة:

عمدت الباحثة إلى استخدام الإستبانة أداةً لجمع البيانات وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها.

أ- بناء أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة (الاستبانة) وتكونت في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء. وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها، وثباتها:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- القسم الأول: يحتوي على مقدمة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات التي تود الباحثة جمعها من أفراد عينة الدراسة، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

2- القسم الثاني: يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: (الجنس – الجنسية – العمر – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة).

3- القسم الثالث: ويتكون من (20) عبارة، موزعة على خمسة محاور أساسية، والجدول (6) يوضح عدد عبارات الاستبانة وكيفية توزيعها على المحاور.

جدول (6) محاور الاستبانة وعباراتها

المحور	عدد العبارات
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	4 عبارات
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	4 عبارات
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	4 عبارات
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم	4 عبارات
معوقات وتحديات الأتمتة	4 عبارات
الإستبانة	20 عبارة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة.

ب- صدق أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكِّمين):

للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (١١) محكما.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتوضح الجداول التالية معاملات الارتباط لكل محور من المحاور بما فيها من عبارات.

الجدول رقم (7) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول: (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.759	3	**0.795
2	**0.846	4	**0.842

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (7) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (8) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثاني: (أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.839	3	**0.826
2	**0.785	4	**0.836

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (8) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجدول رقم (9) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثالث: (مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	0.827**	3	0.831**
2	0.877**	4	0.863**

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (9) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (10) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الرابع: (مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل اجراءات المواطن والمقيم)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	0.513**	3	0.585**
2	0.603**	4	0.540**

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (10) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الرابع، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (11) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الخامس: (معوقات وتحديات الأتمتة)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	0.880**	3	0.882**
2	0.837**	4	0.843**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (11) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الخامس، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ت- ثبات أداة الدراسة:

تم التاكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha (α))، ويوضح الجدول رقم (13) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (12) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الاداري لدى موظفين الاحوال المدنية	4	0.8170
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	4	0.8393
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	4	0.8712
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل اجراءات المواطن والمقيم	4	0.8904
معوقات وتحديات الأتمتة	4	0.8818
الثبات العام	20	0.9365

يتضح من الجدول رقم (12) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.9365)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتائج الدراسة:

أولاً: إجابة السؤال الأول: ما مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية؟

للتعرف على مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (13) استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
3	تساهم في تسهيل عملية الاتصال بين الإدارات المختلفة	ك	235	100	8	1	–	4.65	0.540	1
		%	68.3	29.1	2.3	0.3	–			
4	تعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية	ك	230	99	12	3	–	4.62	0.600	2
		%	66.8	28.8	3.5	0.9	–			

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
2	تؤدي الى تخفيض المعاملات الورقية	ك	234	92	14	4	–	4.62	0.624	3
		%	68.0	26.7	4.1	1.2	–			
1	تعمل على تحويل الإدارة الى لا مركزية	ك	220	92	25	6	1	4.52	0.732	4
		%	64.0	26.7	7.3	1.7	0.3			
المتوسط العام								4.60	0.504	

يتضح في الجدول (13) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية بمتوسط (4.60 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

ثانياً: إجابة السؤال الثاني: ما أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية؟

للتعرف على أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، وجاءت النتائج كما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (14) استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
2	تحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل الأحوال المدنية	ك	225	111	5	3	–	4.62	0.563	1
		%	65.3	32.3	1.5	0.9	–			
3	تعمل على تقليل ظاهرة الفساد الإداري	ك	221	107	13	2	1	4.58	0.624	2
		%	64.2	31.1	3.8	0.6	0.3			
1	تساهم في زيادة معدل المرونة الإدارية في التعامل مع أي تغيير يطرأ	ك	215	111	14	3	1	4.56	0.645	3
		%	62.4	32.3	4.1	0.9	0.3			
4		ك	196	122	23	3	–	4.49	0.661	4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
	تعمل على تحديد الاحتياجات التدريبية بكل موضوعية	%	57.0	35.4	6.7	0.9	–			
	المتوسط العام							4.56	0.513	

يتضح في الجدول (14) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية بمتوسط (4.56 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث: ما مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية؟

للتعرف على مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، وجاءت النتائج كما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (15) استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
3	تساهم في سرعة انجاز العمل	ك	236	95	7	6	–	4.63	0.616	1
		%	68.7	27.6	2.0	1.7				
4	تعمل على تسهيل عملية التقييم	ك	221	106	12	4	1	4.58	0.648	2
		%	64.2	30.8	3.5	1.2	0.3			
1	تعمل على انخفاض نسبة الأخطاء في العمل	ك	212	117	11	4	–	4.56	0.617	3
		%	61.6	34.0	3.2	1.2	–			
2	تسهيل عملية الرقابة	ك	202	126	13	3	–	4.53	0.615	4
		%	58.7	36.6	3.8	0.9	–			
المتوسط العام								**4.58**	**0.530**	

يتضح في الجدول (15) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية بمتوسط (4.58 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

رابعاً: إجابة السؤال الرابع: ما مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم؟

للتعرف على مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم تم حساب التكرارات، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (16) استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	تعمل على حل مشكلة ازدحام المراجعين	ك	255	77	9	1	2	4.69	0.595	1
		%	74.1	22.4	2.6	0.3	0.6			
3	أكثر دقة وتجاوب	ك	234	93	12	3	2	4.61	0.656	2
		%	68.0	27.0	3.5	0.9	0.6			
4	تعمل على رفع مستوى الأمن	ك	235	91	13	3	2	4.61	0.661	3
		%	68.2	26.5	3.8	0.9	0.6			

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
	المعلومات									
2	توفير الوقت والجهد	ك	232	94	12	5	1	4.60	0.658	4
		%	67.4	27.3	3.5	1.5	0.3			
المتوسط العام								4.63	0.558	

يتضح في الجدول (16) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم بمتوسط (4.63 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

خامسا: إجابة السؤال الخامس: ما معوقات وتحديات الأتمتة؟

للتعرف على معوقات وتحديات الأتمتة، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات معوقات وتحديات الأتمتة، وجاءت النتائج كما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (17) استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات وتحديات الأتمتة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	تعطيل الأجهزة كخلل فني يؤدي لخسائر كبيرة نتيجة توقف الاتصالات	ك	196	110	22	14	2	4.41	0.828	1
		%	57.0	32.0	6.3	4.1	0.6			
3	تواجه الأتمتة لعمليات قرصنة مما يؤدي الى ظهور مشاكل في الأعمال	ك	186	110	34	11	3	4.35	0.851	2
		%	54.0	32.0	9.9	3.2	0.9			
2	تواجد الأتمتة يؤدي الى تقليص الأيدي العاملة	ك	183	115	33	7	6	4.34	0.866	3
		%	53.3	33.4	9.6	2.0	1.7			
4		ك	185	105	35	14	5	4.31	0.916	4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
	نقص المهارات الفنية عند العاملين	%	53.7	30.5	10.2	4.1	1.5			
	المتوسط العام							4.35	0.744	

يتضح في الجدول (17) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على معوقات وتحديات الأتمتة بمتوسط (4.35 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

سادسا: إجابة السؤال السادس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مجتمع الدراسة وفقا للمتغيرات التالية (الجنس – الجنسية – العمر – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة)؟

1) الفروق باختلاف متغير الجنس:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير الجنس استخـــدمت الباحثة اختبار " ت: Independent Sample T-test " لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (18) نتائج اختبار " ت: Independent Sample T-test " للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة	التعليق
	ذكر	189	4.623	0.485	0.834	0.405	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة	التعليق
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	أنثى	155	4.577	0.527			غير دالة
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	ذكر	189	4.570	0.523	0.303	0.762	غير دالة
	أنثى	155	4.553	0.502			
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	ذكر	189	4.619	0.508	1.712	0.088	غير دالة
	أنثى	155	4.521	0.553			
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم	ذكر	189	4.681	0.484	1.889	0.060	غير دالة
	أنثى	155	4.565	0.632			
معوقات وتحديات الأتمتة	ذكر	189	4.337	0.733	- 0.437	0.662	غير دالة
	أنثى	155	4.373	0.759			

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم، معوقات وتحديات الأتمتة) باختلاف متغير الجنس.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2) الفروق باختلاف متغير الجنسية:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير الجنسية استخـــدمت الباحثة اختبار " ت: Independent Sample T-test " لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (19) نتائج اختبار " ت: Independent Sample T-test " للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير الجنسية

المحور	الجنسية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة	التعليق
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	سعودي	256	4.540	0.531	-4.795	0.000**	دالة
	غير سعودي	88	4.784	0.362			
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	سعودي	256	4.503	0.533	-4.278	0.000**	دالة
	غير سعودي	88	4.736	0.404			
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	سعودي	256	4.530	0.552	-2.684	0.008**	دالة
	غير سعودي	88	4.705	0.440			
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل اجراءات المواطن والمقيم	سعودي	256	4.584	0.596	-3.073	0.002**	دالة
	غير سعودي	88	4.759	0.402			
	سعودي	256	4.236	0.786			غر دالة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور	الجنسية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة	التعليق
معوقات وتحديات الأتمتة	غير سعودي	88	4.693	0.462	-6.565	0.000**	

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (19) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم، معوقات وتحديات الأتمتة) باختلاف متغير الجنسية لصالح غير السعوديين.

3) الفروق باختلاف متغير العمر:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير العمر استخدمت الباحثة "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير العمر، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (20) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	بين المجموعات	0.695	3	0.232	0.911	0.436	غير دالة
	داخل المجموعات	86.505	340	0.254			
	المجموع	87.200	343	–			

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	بين المجموعات	1.307	3	0.436	1.665	0.174	غير دالة
	داخل المجموعات	88.974	340	0.262			
	المجموع	90.281	343	–			
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	بين المجموعات	338.	3	0.113	0.399	0.754	غير دالة
	داخل المجموعات	96.047	340	0.282			
	المجموع	96.385	343	–			
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل اجراءات المواطن والمقيم	بين المجموعات	0.523	3	0.174	0.558	0.643	غير دالة
	داخل المجموعات	106.222	340	0.312			
	المجموع	106.745	343	–			
معوقات وتحديات الأتمتة	بين المجموعات	6.687	3	2.229	4.138	**0.007	دالة
	داخل المجموعات	183.149	340	0.539			
	المجموع	189.836	343	–			

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم) باختلاف متغير العمر.

بينما يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (معوقات وتحديات الأتمتة) باختلاف متغير العمر.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات العمر تم استخدام اختبار شيفيه والذي جاءت نتائجه كالتالي:

جدول رقم (21) يوضح نتائج اختبار شيفيه للتحقق من الفروق بين فئات العمر

المحور	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	من 50 سنة فأكثر
معوقات وتحديات الأتمتة	من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	98	4.487	–			*
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	128	4.416		–		
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	79	4.225			–	
	من 50 سنة فأكثر	39	4.071				–

* دالة عند مستوى 0,05 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) فأقل بين أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة وأفراد عينة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة الذين أعمارهم من 50 سنة فأكثر حول (معوقات وتحديات الأتمتة) لصالح أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة.

4)الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي استخدمت الباحثة "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)؛ لتوضيح دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (22) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	بين المجموعات	4.420	3	1.473	6.051	0.001**	دالة
	داخل المجموعات	82.781	340	0.243			
	المجموع	87.200	343	–			
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	بين المجموعات	5.623	3	1.874	7.528	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	84.658	340	0.249			
	المجموع	90.281	343	–			
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء	بين المجموعات	5.540	3	1.847	6.911	0.000**	دالة
	داخل المجموعات	90.845	340	0.267			
	المجموع	96.385	343	–			

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
الموظفين في الأحوال المدنية							
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم	بين المجموعات	4.789	3	1.596	5.323	**0.001	دالة
	داخل المجموعات	101.957	340	0.300			
	المجموع	106.745	343	–			
معوقات وتحديات الأتمتة	بين المجموعات	8.062	3	2.687	5.026	**0.002	دالة
	داخل المجموعات	181.775	340	0.535			
	المجموع	189.836	343	–			

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (22) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم، معوقات وتحديات الأتمتة) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات المؤهل العلمي تم استخدام اختبار شيفيه والذي جاءت نتائجه كالتالي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (23) يوضح نتائج اختبار شيفيه للتحقق من الفروق بين فئات المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	ثانوي	دبلوم	جامعي	ما بعد الجامعة
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	ثانوي	77	4.721	–		**	
	دبلوم	53	4.552		–		
	جامعي	116	4.463			–	*
	ما بعد الجامعة	98	4.702				–
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	ثانوي	77	4.724	–		**	
	دبلوم	53	4.618		–		
	جامعي	116	4.394			–	*
	ما بعد الجامعة	98	4.605				–
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	ثانوي	77	4.740	–		**	
	دبلوم	53	4.566		–		
	جامعي	116	4.414			–	*
	ما بعد الجامعة	98	4.640				–
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم	ثانوي	77	4.812	–		**	
	دبلوم	53	4.637		–		
	جامعي	116	4.491			–	
	ما بعد الجامعة	98	4.643				–
معوقات وتحديات الأتمتة	ثانوي	77	4.539	–		**	
	دبلوم	53	4.344		–		
	جامعي	116	4.155			–	*
	ما بعد الجامعة	98	4.446				–

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل * دالة عند مستوى 0,05 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) فأقل بين أفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي ثانوي وأفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي جامعي حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم، معوقات وتحديات الأتمتة)، لصالح أفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي ثانوي، بينما يتضح من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) فأقل بين أفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي ما بعد الجامعة وأفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي جامعي حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم، معوقات وتحديات الأتمتة)، لصالح أفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي ما بعد الجامعة.

4) الفروق باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير عدد سنوات الخبرة استخدمت الباحثة "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)؛ لتوضيح دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجدول رقم (24) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية	بين المجموعات	0.158	2	0.079	0.310	0.734	غير دالة
	داخل المجموعات	87.042	341	0.255			
	المجموع	87.200	343	–			
أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية	بين المجموعات	0.739	2	0.369	1.407	0.246	غير دالة
	داخل المجموعات	89.543	341	0.263			
	المجموع	90.281	343	–			
مدى مساهمة الأتمتة في تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية	بين المجموعات	0.063	2	0.031	0.111	0.895	غير دالة
	داخل المجموعات	96.322	341	0.282			
	المجموع	96.385	343	–			
مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم	بين المجموعات	0.167	2	0.084	0.268	0.765	غير دالة
	داخل المجموعات	106.578	341	0.313			
	المجموع	106.745	343	–			
معوقات وتحديات الأتمتة	بين المجموعات	5.111	2	2.556	4.718	**0.010	دالة
	داخل المجموعات	184.725	341	0.542			
	المجموع	189.836	343	–			

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (24) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (مدى مساهمة الأتمتة في تطوير العمل الإداري لدى موظفين الأحوال المدنية، أثر فاعلية تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحسين أداء الموظفين في الأحوال المدنية، مدى مساهمة الأتمتة في تسهيل إجراءات المواطن والمقيم) باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة. بينما يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4–12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (معوقات وتحديات الأتمتة) باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات عدد سنوات الخبرة تم استخدام اختبار شيفيه، والذي جاءت نتائجه كالتالي:

جدول رقم (25) يوضح نتائج اختبار شيفيه للتحقق من الفروق بين فئات عدد سنوات الخبرة

المحور	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5– 10سنوات	أكثر من 10سنوات
معوقات وتحديات الأتمتة	أقل من 5 سنوات	115	4.357	–		
	من 5– 10سنوات	97	4.526		–	**
	أكثر من 10سنوات	132	4.223			–

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) فأقل بين أفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خبراتهم من 5– 10سنوات وأفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خبراتهم أكثر من 10سنوات حول (معوقات وتحديات الأتمتة)، لصالح أفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خبراتهم من 5– 10سنوات.وبهذا ينتهي الفصل الرابع الذي قُدِّم فيه عرض تفصيلي لنتائج الدراسة، وتحليلها وتفسيرها، وتنتقل الدراسة إلى الفصل الخامس، الذي يحتوي على ملخص الدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة، ومقترحات لدراسات مستقبلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. العمل على الحد من تعطل الأجهزة والبرامج التقنية كخلل فني يؤدي لخسائر كبيرة نتيجة توقف الاتصالات في الأحوال المدنية.
2. وضع برامج الحماية اللازمة للحد من تعرض الأتمتة في الأحوال المدنية لعمليات قرصنة مما يؤدي الى ظهور مشاكل في الأعمال.
3. توعية القيادات في الأحوال المدنية بأهمية تطبيق الأتمتة.
4. الاهتمام باستقطاب أصحاب المهارات الفنية من العاملين للعمل في الأحوال المدنية.
5. توعية العاملين في الأحوال المدنية بعدم تاثير الأتمتة على وضعهم الوظيفي.

مقترحات للدراسات المستقبلية:

1. إجراء دراسات مستقبلية حول معوقات تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية.
2. إجراء دراسات مستقبلية حول متطلبات تفعيل تطبيق الأتمتة في الأحوال المدنية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الأحمدي، بدور سعيد أحمد (٢٠٠٨م). الحكومة الالكترونية وتحدياتها المعاصرة في الأجهزة الحكومية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.
- الحربي، ناجي (2017). أتمتة الإجراءات الإدارية وأثرها في تحسين الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- الحكمي، نايف وآخرون (2023). دور الأتمتة والتحول الرقمي في تسريع العمليات التشغيلية بالجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 6(61)، 436- 461.
- الحمودي، سلوى بنت عبد الله(٢٠١٧م)، وسرى بنت محمد العايد، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الالكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية، معهد الإدارة العامة: الرياض.
- دحبج، سالم (2023). دور الأتمتة في تحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة قطر، قطر.
- العتيبي، ناصر بن منيف (2008). الأتمتة ودورها في تحسين إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية، دراسة مسحية على العاملين بإدارات الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- العنقري، نورة والدخيل، هيفاء (2023). دور الأتمتة في وظائف إدارة الموارد البشرية: دراسة ميدانية على الهيئات الحكومية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، 43(3)، 77- 94.
- القحطاني، جمانة (2024). أثر أتمتة الإجراءات على جودة الخدمات الجمركية (دراسة تطبيقية على هيئة الزكاة والضريبة والجمارك)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع (67)، 212- 246.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع الأجنبية:

- O'Brien, James (2008). Introduction to Information Systems Essential for the Internet worked Enterprise", 11Th edition, McGraw-Hill.
- Fernandez, D., & Aman, A. (2021). The challenges of implementing robotic process automation in global business services. International Journal of Business and Society, 22(3), 1269-1282.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحول الرقمي وأثره على تحريك الدعوى الدستورية في التشريع الأردني

دراسة مقارنة

د. محمد مقبل سالم العندلي

أستاذ القانون الإداري المشارك

جامعة اربد الأهلية

كلية القانون

Mohdal63@yahoo.com

mohammad_alandali @inu.edu.jo

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان طرق تحريك الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية الأردنية، وذلك انطلاقًا من المادة 60 من الدستور الأردني لعام 1952 والمادتين (9) و(11) من قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لعام 2012 وذلك للوقوف على مدى كفاية هذه الطرق مقارنة بغيرها من التشريعات في حماية النصوص الدستورية خاصة المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة مدى تأثير التحول الرقمي على طرق تحريك الدعوى الدستورية في التشريع الأردني

وأظهرت النتائج أن المشرع الأردني أخذ بطريقتين فقط (الدعوى المباشرة، والدفع الفرعي) وعلى خلاف مع الدول المقارنة التي أخذت بجميع هذه الطرق باستثناء حالة التصدي، بالنسبة للمشرع الكويتي والبحريني وطريق الدعوى المباشرة بالنسبة للمشرع المصري وقصرت معظم التشريعات الدعوى المباشرة على السلطات العامة دون الأفراد بالطرق التقليدية لرفع الدعوى فلم يظهر أي أثر للتحول الرقمي على الدعوى الدستورية. وبناءً على ذلك كان من أهم التوصيات استحداث قانون لتنظيم الإجراءات الرقمية للدعوى الدستورية بنظام إلكتروني متكامل، إضافة إلى ضرورة أخذ المشرع الأردني بطريق الإحالة القضائية وحالة التصدي كضمانات كبيرة لحماية الدستور، وتبعًا لذلك حماية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

الكلمات الدالة: التحول الرقمي، الدعوى الدستورية، قانون المحكمة الدستورية، الدفع الفرعي، التصدي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة طفرة هائلة في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي، مما أثر بشكل جلي على كافة القطاعات والمؤسسات، ولم يكن الجهاز القضائي بمنأى عن هذه التأثيرات، إذ بات من غير المقبول اقتصار فوائد الرقمنة على المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التجارية أو الإدارية، في حين تظل نظم التقاضي بعيدة عن مواكبة هذا التقدم، لذا اتجهت الكثير من الدول إلى دمج الوسائل التقنية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ضمن هياكلها القضائية، بهدف تبسيط سبل التقاضي، وتسريع وتيرة إنجاز العدالة، وخفض الزمن والجهد والتكاليف إلى الحد الأدنى

وفي إطار هذا التطور، امتدت آثار التحول الرقمي إلى مجال الدعوى الدستورية بوصفها إحدى أهم وسائل حماية المشروعية الدستورية وصون الحقوق والحريات، حيث أصبح من الضروري إعادة النظر في آليات تحريك الدعوى الدستورية وإجراءاتها بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة، فالتقنيات الرقمية لم تعد مجرد وسيلة مساعدة، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في تسهيل الوصول إلى القضاء الدستوري، وتمكين الأفراد والجهات المختصة من ممارسة حقهم في الطعن الدستوري بصورة أكثر فاعلية ومرونة.

ولم يكن الأردن بعيدا عن تلك التحولات في الأنظمة القضائية عموما فقد صدر نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم 96 لسنة 2018، الا أن هذا النظام ورغم أهميته كمؤشر على تطور النظام القانوني ظل قاصرا على الدعوى الجزائية فلم تمتد آثاره إلى الدعوى الدستورية والتي ظلت محكومة بقيود إجرائية، لذا تأتي هذه الدراسة لتحليل ما إذا كان التحول الرقمي قد ساهم في طرق تحريك الدعوى الدستورية، أم أن التطور الرقمي ظل مجرد أداة محدودة الأثر.

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول مدى تأثير التحول الرقمي على طرق تحريك الدعوى الدستورية في التشريع الأردني، ومدى كفاية طرق اتصال المحكمة الدستورية الأردنية بالدعوى الدستورية، ودورها في حماية الدستور، وينبثق عن هذه المشكلة الأسئلة التالية:

- ما تأثير التحول الرقمي على صور تحريك الدعوى أمام المحكمة الدستورية في الأردن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ما هي أوجه الاختلاف مع الدول المقارنة.
- ما أثر التطور الرقمي على طرق وأساليب تحريك الدعوى الدستورية في حماية الدستور وحقوق الأفراد.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول فجوة جوهرية في المنظومة القانونية الأردنية، تتمثل في اقتصار نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم 96 لسنة 2018 على الدعوى الجزائية فقط، وعدم امتداده إلى الدعوى الدستورية التي لا تزال محكومة بقيود إجرائية تقليدية. وتبرز أهمية الدراسة في سعيها لتحليل ما إذا كان التحول الرقمي قادراً على إحداث توازن حقيقي بين الفرد والقضاء الدستوري، أو أنه ظل مجرد أداة محدودة الأثر، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي شملت مختلف القطاعات. كما تكمن قيمتها في استشراف إمكانية توظيف التكنولوجيا لتحريك الدعوى الدستورية، مما ينعكس إيجاباً على حماية الدستور وضمان حقوق الأفراد، وذلك من خلال المقارنة مع تجارب دول أخرى، مما يسهم في تقديم رؤية قانونية متطورة تواكب متطلبات العصر الرقمي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاتية:

1- الكشف عن تأثير التحول الرقمي على طرق تحريك الدعوى أمام المحكمة الدستورية في الأردن.

2- مقارنة طرق تحريك الدعوى الدستورية في الاردن مع النظم الدستورية الأخرى

3- التعرف على أثر التطور الرقمي على طرق وأساليب تحريك الدعوى في حماية الدستور وحقوق الأفراد.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لقناعته بأن هذا المنهج يعمل على إثراء الدراسة، مما يتطلب الرجوع إلى التشريعات المقارنة التي تحكم الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات التي حددت طرق اتصال المحكمة الدستورية بالدعوى الدستورية في الأردن ومقارنتها بغيرها من التشريعات الأخرى.

خطة الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم تقسيم هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة مباحث رئيسة:

المبحث الأول: خُصّص لدراسة أسلوب الدعوى الأصلية.

المبحث الثاني: خُصّص لدراسة أسلوب الدفع الفرعي.

المبحث الثالث: أسلوب الإحالة التلقائية من قبل محكمة الموضوع.

المبحث الرابع: أسلوب التصدي من قبل المحكمة الدستورية.

وأخيرًا خاتمة البحث والتي تضمنت النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحثان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تمهيد: التطور التشريعي للتحول الرقمي في القضاء الأردني

اتجهت معظم الدول الى الاستفادة من التطورات الرقمية، ويقصد بالتحول الرقمي استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق السرعة والدقة في انجاز الدعاوى القضائية ومن ضمنها الدعوى الدستورية وذلك من خلال تحويل المعلومات والبيانات الورقية إلى صيغ رقمية الالكترونية وذلك بإدخال البيانات الى الأجهزة الرقمية بأرقام معينة ويتم تسمية هذه الارقام وقياس كل رقم بوحدة قياس بحيث يسهل تحليلها ومعالجتها.

وفي هذا السياق سعت الأردن الى تحديث منظومتها التشريعية لتواكب التغيرات التقنية، فصدر نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم 96 لسنة 2018، والذي تضمن استخدام الوسائل التقنية في إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية في الأردن، بهدف تسريع الفصل في القضايا وتحقيق العدالة، كما أجاز القانون المذكور استخدامها مع أطراف الدعوى المختلفة مع ضمان حقوق الدفاع والسرية، وجعل استخدامها إلزاميًا في بعض الحالات كجرائم الاعتداء على العرض، مع منح التسجيلات الإلكترونية حجية قانونية.

وحصرت المادة (3) من نظام استخدام الوسائل التقنية لعام 2018 نطاق استخدام الوسائل التقننية في المحاكم ودوائر النيابة العامة ومراكز الاصلاح والتأهيل وفي أي مكان آخر يخصص لحفظ الأشخاص الموقوفين أو المحكومين، وكذلك مع المشتكي والمشتكى عليه والمجني عليه والشاهد والمحامي والخبير والمترجم والمدعي بالحق الشخصي والمسؤول بالمال، وأوجبت الفقرة (أ) استخدام التقنية في حالة سماع أقوال المجني عليه في جرائم الاعتداء على العرض إلا إذا تعذر ذلك، كما اعطت الفقرة (1/أ) من المادة (4) للمحكمة استخدام وسائل التقنية الحديثة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب من أطراف الدعوى.

ومما سبق يظهر أن نظام استخدام الوسائل التقنية لسنة 2018 يشكل خطوة تشريعية تساهم في تطوير آليات التقاضي والتحقيق بما يواكب التطور التكنولوجي، ويحقق السرعة والكفاءة. كما وفر النظام ضمانات قانونية لحماية حقوق أطراف الدعوى، كحق الدفاع وسرية الإجراءات، مما يُيسّر الوصول إلى العدالة ويحدّث المنظومة القضائية، ومع ذلك يظل هذا النظام مقتصراً على الدعوى الجزائية.

المبحث الأول: أسلوب الدعوى الأصلية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يقصد بالرقابة من خلال الدعوى الأصلية أو المباشرة، قيام صاحب الشأن الذي يمكن أن يتضرر من القانون بالطعن فيه مباشـــرة أمام المحكمة المختصـــة ابتداءً ومن دون أن ينتظر تطبيقه عليه طالبًا إلغاء القانون لمخالفته لأحكام الدستور، فإذا تبين للمحكمة المختصة بالرقابة على دستورية القوانين صحة ما يدعيه الطاعن تقوم بإلغائه وإعدامه من الوجود، إذا كانت صـــلاحياتها تمتد إلى هذا الحد، لأن هناك بعض الأنظمة الدستورية التي تسمح للأفراد برفع دعوى مباشرة للطعن بعدم دستورية تشريع، لا تمنح المحكمة المختصة سلطة إلغاء التشريع المطعون بعدم دستوريته باعتباره غير دستوري، وإنما يقتصر حكمها فقط على إلزام السلطات المعنية بتعديل أو إلغاء التشريع المطعون بعدم دستوريته[1].

أما إذا كان غير ذلك فإنها تقضي برد الدعوى ويبقى القانون ساري المفعول[2]، وبذلك تتميز هذه الطريقة للطعن بالقانون بأنها هجومية وليســـت دفاعية، أي يكون أمام من له الحق في الطعن بمهاجمة القانون مباشرة أمام المحكمة الدستورية بدعوى أصلية يرفعها استقلالاً عن أي نزاع آخر[3].

كما تتميز كذلك بأن حكم المحكمة يحسم النزاع بشأن دستورية القانون بصفة نهائية ويكون له حجية مطلقة أمام الجميع وكافة الســـلطات، فإذا ألغي القانون يكون معدومًا من الوجود، أما إذا قضـــت المحكمة الدستورية بدستوريته فلا يجوز إثارة عدم دستوريته مرة أخرى.

وقد أخذ المشرع الأردني بمركزية الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، بأن عمل على إنشاء محكمة دستورية متخصصة ومستقلة للقيام بهذه المهمة، وهذا ما نصت عليه المادة 1/58 من الدســـتور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 "ينشـــأ بقانون محكمة دســـتورية يكون مقرها في العاصمة وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وتؤلف منه تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعينهم الملك"، وانسجامًا مع هذا النص الدستوري نصت المادة 1/3 من قانون المحكمة الدستورية رقم

---

[1] د. علي رشيد أبو حجيله، الرقابة الدستورية القوانين وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، حضارة للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص31.

[2] د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، 556.

[3] د. فهد أبو العثم، القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع– عمان، 2016، ص387.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(15) لعام 2012، والمعدل بقانون رقم (22) لعام 2022 "ينشأ في المملكة محكمة دستورية ويكون مقرها في العاصمة وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها".

ومع ذلك فقد تم قصـــر هذا الحق في رفع الدعوى المباشـــرة على الســـلطات العامة وهم مجلس الأعيان ومجلس النواب ومجلس الوزراء دون الأفراد، وذلك بموجب المادة 60 من الدستور الأردني حيث نصّت على "يقتصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة الدستورية على كل من:

أ- مجلس الأعيان أو مجلس النواب على أن يصـــــدر القرار بموافقة ما لا يقل عن ربع عدد أعضـــــاء المجلس المعني.

ب- مجلس الوزراء.

وكذلك المادة (9) من قانون المحكمة الدستورية السابق ذكره:

أ- يقتصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة عل كل من:

1- مجلس الأعيان أو مجلس النواب على أن يصـــــدر القرار بموافقة ما لا يقل عن ربع عدد أعضـــــاء المجلس المعني.

2- مجلس الوزراء:

وبناء على ما سبق يلاحظ الباحث أن المشرع الأردني قد قصر الحق في رفع الدعوى المباشرة على السلطات العامة فقط دون الأفراد.

مما ضـيق من نطاقها وبالتالي يعد قيداً على حماية حقوق الأفراد، ومن الدول التي أخذت بهذا الأسـلوب من الرقابة مملكة البحرين وذلك بموجب المادة 106 من الدســـتور البحريني لعام 2002 والتي ننصـــت على "تنشـأ محكمة دسـتورية من رئيس وسـتة أعضـاء يعينون بأمر ملكي لمدة يحددها القانون وتختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح وبين القانون القواعد التي تكفل عدم قابلية أعضاء المحكمة للعزل ويحدد الإجراءات التي تتبع أمامها ويكفل حق كل من الحكومة ومجلس الشورى ومجلس النواب وذوي الشأن من الأفراد، وغيرهم في الطعن لدى المحكمة في دستورية القوانين واللوائح .....).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما نصّت المادة 16 من المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2002 بإنشاء المحكمة الدستورية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2012 على "تختص المحكمة دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح".

إلا أن المشرع البحريني قد قصر الحق في رفع الدعوى الأصلية على السلطات العامة من دون الأفراد وذلك بموجب المادة 18 من قانون إنشاء المحكمة الدستورية السابق ذكره. ومما جاء فيها "ترفع المنازعات الخاصة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي:

أ- بطلب من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى أو رئيس مجلس النواب، وقد وجدت هذه الصورة من تحريك الرقابة القضائية تطبيقًا لها أمام المحكمة الدستورية البحرينية وذلك بالطلب المقدم من رئيس مجلس الوزراء للأمانة العامة للمحكمة الدستورية لبيان مدى مطابقة دستورية البنود (6-11-12) من المادة (5) والمواد (6-8-9-11-14) من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية لأحكام الدستور حيث قررت عدم مخالفتها للدستور ورفض الطلب[1]. كما مارس مجلس النواب البحريني هذا الحق عندما تقدم بطلب لدى المحكمة الدستورية بشأن عرض منازعة بعدم دستورية المرسوم رقم 98 لسنة 2007 بإنشاء هيئة الكهرباء والماء طالبًا المحكمة بعدم دستوريته والذي أصدرت فيه المحكمة تقريرها بعدم مخالفة المرسوم للدستور ورفض الطلب[2]. ويرى القاضي الدستوري البحريني سالم الكواري[3] أن الوقت قد حان لإجراء التعديل وذلك بالنص على منح الأفراد الحق في رفع الدعوى الأصلية أمام المحكمة الدستورية.

---

[1] أنظر تقرير المحكمة الدستورية رقم (ط-2011/1/9) لسنة 9 قضايا، الجريدة الرسمية- العدد 3036 تاريخ 26 يناير 2012.

[2] تقرير المحكمة الدستورية رقم (ط.ن/8/2) لسنة 6 قضايا، الجريدة الرسمية، العدد 3046 تاريخ ابريل 2012.

[3] القاضي سالم محمد سالم الكواري. المحكمة الدستورية في مملكة البحرين، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، 2004، ص178.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما أخذت بهذا الأسلوب دولة الكويت وحصرتها على السلطات العامة من دون الأفراد[1]. وجاء ذلك واضحا في حكمها الصادر في 20/ 6/ 1989 إلا أن المشرع الكويتي قد أدخل تعديلاً جوهريًا على القانون.

وجاء ذلك واضحًا من حكمها الصادر بتاريخ 1989/6/20 في الطعن الدستوري رقم 2/1989 والتي بينت فيه طرق تحريك الرقابة على دستورية القوانين أمامها ومد فيها طريق الدعوى الأصلية المباشرة وذلك "أن ولاية المحكمة في نظر الدعاوي الدستورية والفصل فيها لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقًا للأوضاع المقررة قانونًا وفقًا لأحكام المادة الرابعة من قانون إنشائها والمادة الثامنة من لائحتها الداخلية والتي تقتصر رفع الدعوى الدستورية بطريق الادعاء المباشر على مجلس الأمة، ومجلس الوزراء دون غيرهما، أما الأفراد فلهم إقامة تلك الدعوى عن طريق الدفع بعدم الدستورية أم محكمة الموضوع في دعوى مطروحة عليها، ولهذه المحكمة إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية بناءً على هذا الدفع متى قدرت جديته كما لها من تلقاء نفسها الإحالة إلى المملكة الدستورية أن تبدي لها عدم دستورية تشريع متعلق بالمنازعة الموضوعية.

وللجنة فحص الطعون إحالة الأمر كذلك إلى المحكمة الدستورية فيما اذا ألغت الحكم الصادر بعدم جدية ذلك الدفع.[2]

الا أن المشرع الكويتي قد أدخل تعديلاً جوهرياً على قانون المحكمة الدستورية رقم 1973/14 أضاف بموجبه إلى أحكامه مادة جديدة رقم 4 مكرر نص فيها على أنه "لكل شخص طبيعي أو اعتباري الطعن بدعوى أصلية أمام المحكمة الدستورية في أي قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة إذا قامت لديه شبهات جدية بمخالفته لأحكام الدستور، وكانت له مصلحة شخصية مباشرة في الطعن عليه، على أن تكون صحيفة الدعوى موقعة من ثلاثة محامين مقبولين أمام المحكمة الدستورية، ويجب على الطاعن أن يودع عند تقديم صحيفة الطعن على سبيل الكفالة خمسة آلاف دينار ولا تقبل إدارة الكتاب صحيفة الدعوى إذا

---

[1] أنظر: المادة 173 من الدستور الكويتي لعام 1962 وكذلك المادة (4) من القانون رقم 14 لسنة 1973 الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية.

[2] مشار لهذا الحكم د. عادل الطبطبائي، المحكمة الدستورية الكويتية، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2005، ص276 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لم تصحب بما يثبت إيداع الكفالة ويكفي إيداع كفالة واحدة في حال تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن، ويعرض الطعن على المحكمة منعقدة في غرفة المشورة، فإذا رأت أنه يخرج عن اختصاصها أو أنه غير مقبول شكلاً أو أنه غير جدي قررت عدم قبوله ومصادرة الكفالة بقرار غير قابل للطعن بأسباب موجزة تثبت في محضر الجلسة، وإذا رأت المحكمة غير ذلك حددت جلسة لنظر الطعن.

ويرى الباحث أن المشرع الكويتي بمقتضى هذا التعديل والذي يحمد عليه أنه قد توسع في تحريك الرقابة الدستورية بطريق الدعوى الأصلية وذلك بإفساح المجال أمام الأشخاص الطبيعة والاعتبارية الطعن في قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة تحوم حوله الشبهات الجدية بمخالفته لأحكام الدستور، ألا أنه عاد وأفرغ هذا التعديل من محتواه وذلك بتقييده ببعض الشروط والتي قد يكون لها الدور الأكبر في عزوف الأشخاص عن الطعن المباشر لدى المحكمة الدستورية، لعدم قدرتهم على تحملها– وهي تقديم الكفالة بمبلغ خمسة آلاف دينار وتوقيع صحيفة الدعوى من قبل ثلاثة محامين مقبولين للترافع أمام المحكمة الدستورية، فمبلغ الكفالة كبير جدًا وقد لا يتحمله الطاعن خاصة وأن هذا المبلغ لا يرد عند عدم قبول الدعوى، كذلك كان بإمكان المشرع الكويتي الاكتفاء بمحام واحد بدلاً من ثلاثة، ومع ذلك فهذا التعديل يحسب للمشرع الكويتي بأن سمح للأفراد بالطعن المباشر، وعلى أمل أن يقوم بتعديل هذا النص مستقبلاً يتضمن التخفيف من حيث الشروط التي اشتمل عليها النص.

أما المشرع الدستوري المصري فلم يأخذ بهذه الطريقة للطعن بعدم دستورية القوانين واللوائح أمام المحكمة الدستورية العليا، بل اقتصر فقط على الدفع الفرعي دون الدعوى الأصلية[1]، وهذا ما أكدته المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها: بأنه لا يجوز رفع دعوى أصلية مباشرة بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة.

وقد تأكد ذلك في حكمها الصادر بتاريخ 1996/5/4 في الدعوى الدستورية رقم 40/17 والذي جاء فيه "أنه باستقراء المادتين (27–29) من قانون المحكمة الدستورية العليا يدل على أنهما نبذتا الطعن في النصوص القانونية بالطريق المباشر".

[1] د. رمزي الشاعر، رقابة دستورية القوانين، دار التيسير، القاهرة، 2004، ص383.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ذلك أن أولاهما تخول المحكمة الدستورية العليا أن تعمل من تلقاء نفسها في شأن دستورية النصوص القانونية التي تعرض لها بعد اتخاذ الإجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية وبذلك يكون تصديها لدستورية هذه النصوص من تلقاء نفسها طريقًا يوازن بين سلطتها هذه وسلطة محكمة الموضوع في أن تحيل مباشرة إليها تلك النصوص التي تقدر مخالفتها للدستور وثانيهما لا تثار دستورية النصوص القانونية إلا من أحد مدخلين ذلك أن محكمة الموضوع إما أن نمنح خصما أثار أمامها دفعا بعدم دستورية نص قانوني لازم للفصل في النزاع المعروض عليها، وبعد تقديرها لجدية مناعيه– آجلاً لا يجاوز ثلاثة أشهر يقيم خلالها الخصومة الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، وأما أن تحيل بنفسها إلى المحكمة الدستورية العليا دستورية نصوص قانونية يثور لديها شبه مخالفتها للدستور، وتفصح هذه الطرق جميعها عن استيعادها الدعوى الأصلية طريقًا للطعن المباشر في دستورية النصوص القانونية[1].

ومن الدول التي سمحت للأفراد بالطعن المباشر أما الجهة المختصة بالرقابة على دستورية القوانين، اسبانيا– حيث سمح دستورها لعام 1931 لكل مواطن بالطعن بعدم دستورية القانون أمام محكمة الضمانات الدستورية، وكذلك الدستور السويسري بأن أعطى لكل ذي مصلحة حالية أو مستقبلية الطعن أمام المحكمة العليا الاتحادية بعدم دستورية القوانين الصادرة من الولايات ومن دون رسوم قضائية وذلك تسهيلاً على المواطنين و تشجيعًا لهم على رفع الدعوى الدستورية، وكذلك الدستور الكوبي لعام 1934، سمح للأفراد بالطعن بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة العليا[2].

ويعلق الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيحه على منع الأفراد من حق الطعن بالدعوى الأصلية بقوله والذي يؤيده الباحث إن هذا يؤدي إلى التقليل من أهمية الرقابة كضمان لحماية الدستور، ويعلل ذلك أن هذه السلطات قد تجد أن من مصلحتها عدم إثارة الطعن إذا ما كان القانون يتفق مع أهدافها، وهذا يؤدي في كثير من الحالات إلى أن يصبح القضاء المختص بالنظر في أمر الدستورية قضاء تحكيم لفض ما

---

[1] الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية العليا المصرية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

[2] عبد العزيز محمد سالمان، ضوابط وقيود الرقابة الدستورية، سعد سمك للمطبوعات القانونية، ط1 لعام 2011، ص45 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يثار من منازعات بين مختلف السلطات العامة بدلاً من أن يكون حارسًا على الدستور وحاما لحقوق الأفراد التي يعمل الدستور على كفالتها[1].

وبالرجوع إلى نص المادة 60 من الدستور الأردني لعام 1952 وكذلك المادة 9 من قانون المحكمة الدستورية، تبين للباحث أن الجهات التي يحق لها الطعن المباشر أمام المحكمة الدستورية هي: رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب، فعن أهمية لجوء مجلس الوزراء إلى الدعوى الأصلية فقد يقال أن مجلس الوزراء يمكن التقدم بمشروع قانون يعدل أو يلغي القانون المخالف للدستور، وإذا كان هذا صحيحًا فإن المشرع أراد أن يعطي لمجلس الوزراء الفرصة الأخيرة للقضاء على القانون في الحالة التي لا يملك فيها التغلب على رأي مجلس الأعيان والنواب، حيث أجاز الدستور الأردني في المادة 93 منه صدور القانون رغم معارضة السلطة التنفيذية له وطلبها إعادة النظر فيه إذا ما أقرّه كل من مجلس النواب ومجلس الأعيان بأغلبية ثلثي الأعضاء، حيث يجب على الملك عندها المصادقة على القانون وإصداره خلال شهر من إقراره، فلو تقدمت السلطة التنفيذية في مثل هذه الحالة بمشروع قانون معدل للقانون الذي وافق عليه المجلسان فإنه لم يحظ بالقبول لديهما، لذلك أعطى المشرع مجلس الوزراء حق الطعن بعدم دستورية القانون كمحاولة أخيرة للتغلب على رأي مجلس الأمة إذا ثار لديه الشك في دستوريته[2].

وأما عن أهمية لجوء مجلس الأعيان أو مجلس النواب إلى الطعن المباشر أمام المحكمة الدستورية، فلا شك أن بإمكان مجلس الأمة التقدم باقتراح بقانون يعدل فيه أو يلغي القانون المخالف للدستور، ومن وجهة نظرية ودون الحاجة إلى الطعن فيه بعدم الدستورية بل بإمكانها منذ البداية عدم الموافقة على مشروع القانون إذا اتضح لهما عدم دستوريته، وفي ذلك ما يدعو إلى عدم حاجة المجلسين اللجوء إلى الطعن المباشر بعدم دستورية القانون، إلا أن الإجراءات التي نص عليها الدستور للحصول على موافقة المجلس على مشروع القانون تؤكد توافر المصلحة للمجلسين في اللجوء أحيانا إلى الطعن

---

[1] د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف بالإسكندرية 2006، ص236.

[2] د. رمزي محمود هيلات، القضاء الدستوري البحريني بين الرقابة السابقة واللاحقة– دراسة مقارنة– مجلة دراسات دستورية، المجلد الأول، العدد (2) 2014، المحكمة الدستورية البحرينية، ص155 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أمام المحكمة الدستورية لمخالفة القانون للدستور، فقد تم الموافقة على مشروع قانون يثار الشك حول دستورية من طريق اجتماع المجلس دون موافقة أغلبية أحد المجلسين عليه، وهنا يكون من حق المجلس الذي لم يوافق على هذا القانون الذي تم إقراره في الاجتماع المشترك للمجلسين، أن يلجأ إلى المحكمة الدستورية للطعن بعدم دستوريته، كما تظهر حاجة المجلسين إضافة لما تقدم وبصورة أوضح، في حالة الطعن بعدم دستورية الأنظمة التي تتفرد بها السلطة التنفيذية وحدها بإصدارها[1].

على أن القيود التي وضعها المشرع الأردني لا تقتصر فقط على الجهات المخولة برفع الدعوى الدستورية، بل أن المشرع الأردني قيد رفع الدعوى الدستورية بالطريق التقليدية وترك للمحكمة الفصل في الطعن في مدة اقصاها 120 يوما، وحيث أن الطعن يتعلق بدستورية قوانين وأنظمة تؤثر في الدولة والمجتمع فلعل استخدام التقنيات الرقمية يسرع الفصل في ذلك مما يسهم في تحقيق الاستقرار القانوني والتشريعي.

المبحث الثاني: أسلوب الدفع الفرعي

نصت المادة (2/60) من الدستور الأردني لعام 1952 على ما يلي:" في الدعوى المنظورة أمام المحاكم يجوز لأي طرف مكن أطراف الدعوى إثارة الدفع بعدم الدستورية وعلى المحكمة إن وجدت أن الدفع جدي تحيله الى المحكمة الدستورية وفق أحكام القانون، وكذلك نصت 11/أ من قانون المحكمة الدستورية الأردنية رقم 15 لعام 2012 وتعديلاته رقم 22 لعام 2022 على ما يلي:

أ- لأي من أطراف دعوى منظورة أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها الدفع بعدم دستورية أي قانون أو نظام واجب التطبيق على موضوع الدعوى.

ب- يقدم الدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الناظرة للدعوى بموجب مذكرة يبين فيها الطاعن اسم القانون أو النظام الذي أثير الدفع بعدم دستوريته ورقمه ونطاق الدفع بصورة واضحة ومحددة وما يؤيد ادعاءه، بأن ذلك القانون أو النظام واجب التطبيق على موضوع الدعوى ووجه مخالفته للدستور، ويجوز لأي طرف آخر في الدعوى تقديم رد خلال المدة التي تحددها تلك المحكمة على ألا تزيد على خمسة عشر يومًا من تاريخ تقديم مذكرة الدفع بعدم الدستورية.

[1] د. رمزي محمود هيلات، القضاء الدستوري البحريني بين الرقابة السابقة واللاحقة، المرجع السابق، ص155 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ج- إذا وجدت المحكمة الناظرة للدعوى أن القانون أو النظام الذي أثير الدفع بعدم دستوريته واجب التطبيق على موضوع الدعوى وأن الدفع جدي، توقف النظر فيها وتحيل الدفع إلى المحكمة الدستورية ويكون القرار بعدم الإحالة قابلاً للطعن مع موضوع الدعوى.

بناء على ما سبق تبين للباحث أن مقتضى هذا الأسلوب من أساليب تحريك الدعوى الدستورية أن هناك دعوى متطورة أمام القضاء، ويرى أحد الخصوم فيها، أن المحكمة ستطبق على الدعوى نصًا قانونيًا أو نظاما مخالفًا للدستور عندها يحق له الدفع أمام المحكمة بعدم دستوريته فإن وجدت المحكمة أن الدفع جدي توقف النظر في الدعوى وتحيل الدفع إلى المحكمة الدستورية للنظر في دستوريته، وتتحقق المحكمة عن جدية الدفع من خلال مسألتين أساسيتين[1]:

أولاهما: أن يكون الفصل في المسألة الدستورية منتجًا، أي بمعنى أن يكون النص من القانون أو النظام المطعون في دستوريته متصل بموضوع النزاع، أي أن يكون هذا النص محتمل التطبيق على النزاع في الدعوى الأصلية على أي وجه من الوجوه، وأن الحكم بعدم دستوريته سيعود بالفائدة على الطاعن، وعلى ذلك إذا اتضح للمحكمة أن هذا النص المطعون بعدم دستوريته لا يتصل بالنزاع المعروض عليها تقرر رفض الدفع وتستمر في نظر الدعوى والفصل فيها.

وثانيهما: قيام شك حول دستورية هذا النص المطعون فيه ومعنى ذلك أن الشك في دستورية-بتقدير مدى جدية الدفع- يفسر في جانب عدم الدستورية ويكفي هنا أن يتحقق قاضي الدعوى الأصلية من أن مسألة عدم دستورية هذا النص تجد لها سندا ليتوقف عن الفصل في الدعوى ويحيل الدفع إلى المحكمة الدستورية.

ومن ذلك يتضح أن طريق الدفع يفترض أن نزاعًا قضائيًا مطروحًا أمام المحاكم وأن محكمة النزاع ستفصل فيه وفقًا لنصوص قانون يرى أحد الخصوم في الدعوى أنها مخالفة للدستور فيدفع بذلك، ويُقصد بالدفع الجدي الدفع الذي لا يستهدف إطالة أمد النزاع في الدعوى، أو أن يكون الفصل في هذه المسألة

---

[1] د. عبد العزيز سالمان، ضوابط وقيود على الرقابة الدستورية، المرجع السابق، ص71-72؛ د. محمود صبحي على السيد، الرقابة على دستورية اللوائح، دار النهضة العربية، 2001، ص147؛ د. فهد أبو العثم النسور، القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص390.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أمرًا منتجًا في الفصل في الدعوى، وأمر الجدية هي مسألة يختص بها قاضي الموضوع، وفي حالة رفض الدفع بكون للشخص المعني حق الطعن في الرفض مع الحكم الذي سيصدر في موضوع الدعوى أمام محكمة الاستئناف والحكمة من إعطاء قاضي الموضوع سلطة البت في الدفع، هي الرغبة في عدم إغراق المحاكم بالدفوع غير الجدية التي من شأنها أن تعطل سير العدالة وتؤخر الفصل في الدعوى واستنزاف الوقت دون فائدة[1].

والدفع بعدم الدستورية هو من النظام العام يمكن للخصم إثارته في أي مرحلة تكون عليها الدعوى، وقد أخذ المشرع الألماني بهذا الأسلوب من أساليب تحريك الدعوى الدستورية، بأن سمح للأفراد بموجب المادة 93 من الدستور الألماني أن يدفعوا أمام المحاكم التي تنظر قضاياهم بعدم دستورية القانون الي يراد تطبيقه عليهم والمحكمة هي التي تقرر مدى جدية هذا الدفع.

فإن قدرت جديته، أوقفت السير في الدعوى وصرحت لصاحب المصلحة باللجوء إلى المحكمة الدستورية، وفي إضافة جديدة وجديرة بالاهتمام سمح المشرع الألماني للأفراد بأن يطعنوا في أحكام المحاكم الصادرة ضدهم أمام المحكمة الدستورية إذا كان الحكم الصادر قد خالف الدستور وفي ذلك تكون المحكمة الدستورية العليا بمثابة محكمة نقض، أو محكمة الدرجة الأعلى، وتسمى هذه الرقابة الرقابة على مدى دستورية تطبيق القوانين سواء بواسطة المحاكم أو بواسطة الإدارة، وكذلك أخذ بهذه الصورة المشرع الإيطالي بأن سمح للأفراد بموجب المادة 134 من الدستور لعام 1947 بطرح موضوع الرقابة على دستورية القوانين بمناسبة نظر قضية من القضايا، يطلب فيها تطبيق قانون أو نص منه على النزاع ويرى الخصم في الدعوى أن هذا القانون أو هذا النص مخالف للدستور وأنه صاحب مصلحة في هذا الدفع، والمحكمة التي تنظر الموضوع تستطيع أن تقبل الدفع بعدم الدستورية إذا رأت أنه جدي عندها تحيل الدعوى إلى المحكمة الدستورية حتى تفصل في المسألة الدستورية ولمحكمة الموضوع أن ترد الدفع إذا رأت أنه غير جدي، وعندها تخضع لطرق الطعن العادية في الأحكام[2].

---

[1] د. فهد أبو العثم النسور، المرجع السابق، ص391.

[2] د. يحيى الجمل، أنظمة الرقابة الدستورية، الموقع الإلكتروني http://droit. 30 loum.org/itl-lpic.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد أخذ بهذه الطريقة كذلك من الدول العربية المشرع المصري والكويتي[1]. وفي بادرة حسنة من قبل المشـرع الكويتي ومن أجل التخفيف عن كاهل الأفراد والاقتصـاد في النفقات نص في المادة 4 فقرة (أ) من القانون الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية بأنه إذا تم الدفع من الأفراد بعدم دستورية نص قانوني أو لائحي أمام محكمة الموضـوع ورأت أنه جدي، توقف النظر في القضـية وتحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه.

وبذلك تمير المشـرع الكويتي عن كل من المشـرع المصـري والبحريني في إعفاء الأفراد من رفع الدعوى أمام المحكمة الدسـتورية ويشـبه المشـرع الإيطالي والمشـرع الأردني في إعفاء الأفراد من رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية وما يتطلب ذلك من وقت وجهد ونفقات إلا أن المشرع المصري قد حدد لمن أثار الدفع وتم قبوله من قبل المحكمة لجديته مدة لا تتجاوز ثلاثة أشـهر لرفع الدعوى أمام المحكمة الدسـتورية العليا، على أن تشـتمل صـحيفة الدعوى الدسـتورية على بيان النص التشـريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة وفي حال عدم اشتمال صحيفة الدعوى على هذه البيانات تكون غير مقبولة وذلك بموجب المادة 30 من قانون المحكمة الدسـتورية العليا، وهذا ما أكد عليه المشرع الأردني بموجب المادة 11 فقرة (ب) من قانون المحكمة الدستورية في حين نجد أن المشرع البحريني قد حدد المدة المسـموح بها للخصـم برفع الدعوى الدسـتورية أمام المحكمة الدسـتورية بأن لا يتجاوز شهرًا واحدًا فقط، وقد نص المشرع الكويتي في المادة (4/ب) من قانون المحكمة الدستورية على أنه "ويجوز لذوي الشـأن الطعن في الحكم الصـادر بعدم جدية الدفع وذلك لدى لجنة فحص الطعون في المحكمة الدسـتورية خلال شـهر من صـدور الحكم المذكور وتفصـل اللجنة المذكورة في هذا الطعن على وجـه الاسـتعجـال، ويعلق الـدكتور يحيى الجمـل على هذا النص بقولـه: [2]"إن لجنـة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية الكويتية قد آثار بعض الجدل لدى المهتمين من أساتذة كلية الحقوق في الكويت بأن

[1] انظر المادة 29 فقرة (ب) من قانون المحكمة الدسـتورية العليا المصـرية رقم 48 لسـنة 1979 وكذلك المادة 40 فقرة (5) من القانون رقم 14 لسنة 1973، ثناء المحكمة الدستورية الكويتية.

[2] الدكتور يحيى الجمل، أنظمة الرقابة الدستورية، المرجع السابق، ص11.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شكك البعض في دستورية هذه اللجنة كون أن النص الدستوري لم يُشر إليها، وإنما أنشأها قانون المحكمة الدستورية، كما أنها عملت على حجب الكثير من القضايا من أن تصل إلى المحكمة الدستورية.

ويقول الدكتور يحيى الجمل –الحقيقة أن هذه اللجنة قامت بدور واضح في عدم وصول الكثير من القضايا التي لم تقبل المحاكم الموضوعية فيها جدية الدفع إلى المحكمة الدستورية وذلك باتجاهها الغالب في تأييد محكمة الموضوع في عدم جدية الدفع، ويبدو أن لجنة فحص الطعون في كثير من الحالات تجاوزت أمر النظر إلى الدفع وذهبت إلى أن تصورت أنها محكمة دستورية من الدرجة الأولى، وأن قرارها نهائي وتعرضت لدستورية النصوص المطعون فيها، ويواصل في قوله، أنه لم يكن هناك مبرر لوجود هذه اللجنة، ويحسن بالمشرع الكويتي إلغائها لانعدام السند الدستوري لها، أما المشرع البحريني ومن خلال اطلاع الباحث على قانون المحكمة الدستورية لم يعالج هذه الحالة عند رفض الطعن ولكنه عالج الأمر عند قبول الدفع لجديته بأن توقف محكمة الموضوع النظر في الطعن، وتكلف الطاعن برفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية خلال شهر وإلا اعتبر الدفع كأن لم يكن، وبذلك يختلف المشرع الأردني مع كل من المشرع المصري والكويتي والبحريني، في أنه أجاز للخصم الدفع بعدم الدستورية وعند رفض المحكمة ذلك يحق له الطعن بقرار المحكمة لدى محكمة الاستئناف مع الصادر في موضوع الدعوى[1].

ولعل اقتصار المشرع الأردني على الطرق التقليدية في طريقة الدفع تؤخر اجراءات الفصل، ولو أن المشرع أخذ بتوظيف التقنيات الحديثة هنا على غرار الدعوى الجزائية فإن من شأن ذلك تسريع إجراءات إحالة الدفع من محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية عبر منصات رقمية مؤتمتة، وتقليص المدد الزمنية التي يحددها القانون (كخمسة عشر يومًا للرد) باستخدام البريد الإلكتروني والتوقيع الرقمي، وإتاحة متابعة حالة الدفع الدستوري إلكترونيًا لأطراف الدعوى، كما يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتصنيف الدفوع الجدية من غيرها، مما يساعد قاضي الموضوع في تقدير مدى جدية الدفع بسرعة ودقة، فضلاً عن إمكانية عقد جلسات المحكمة الدستورية عن بُعد، خصوصًا في حال تعدد الخصوم أو وجودهم في أماكن

[1] انظر المادة 11 فقرة (ج) من قانون المحكمة الدستورية رقم (15) لسنة 2012 وتعديلاته رقم (22) لسنة 2022.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مختلفة، وتحد من استغلال الدفع غير الجدي كوسيلة للمماطلة، وتحقق التوازن بين حماية الدستور وحقوق الأفراد من جهة، وبين سرعة الفصل في الدعوى الأصلية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: الإحالة القضائية

تحقق هذه الطريقة أو هذا الأسلوب المزيد من الضمانات في حماية الدستور وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة، فلم تعد إثارة المسألة الدستورية معلقة على مشيئة السلطات العامة أو الخصوم، إن شاءت طعنت أو دفعت بعدم دستورية التشريع، وإن شاءت أحجمت عن ذلك، وهذا مما يجعل نصًا دستوريًا أو نظاميًا يخالف أحكام الدستور ساري المفعول ويطبق على الأفراد. على الرغم من الأضرار التي قد يلحقها بهم، لذلك تم الأخذ بهذه الصورة في التشريعات المقارنة، بأن يكون لمحاكم الموضوع إذا ما ساورها الشك في دستورية النص القانوني أو اللائحي والمراد تطبيقه على الدعوى الناظرة لها، أن تحيل الأمر إلى القضاء الدستوري ليقول حكمته الفاصلة في هذا الخصوص[1]، وهذا ما ينسجم ويتفق مع المهمة الموكولة إلى محكمة الموضوع[2] والتي يتطلب منها أنه في حالة تعارض بين نص أعلى ونص أدنى يستبعد النص الأدنى ويطبق النص الأعلى وذلك وفقاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية.

ومن التشريعات التي أخذت بهذه الصورة المشرع المصري حيث نصت المادة 29/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 1979/48 على أنه "إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوي عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم الفصل في النزاع، أوقفت الدعوى أحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيه".

وكذلك المشرع الكويتي حيث نصت المادة 4/ب، من قانون المحكمة الدستورية رقم 4/1973 على أنه (إذا رأت إحدى المحاكم أثناء نظر قضية من القضايا سواءً من تلقاء نفسها أن الفصل في الدعوى يتوقف على الفصل في دستورية قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة، توقف نظر القضية وتحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه.

---

[1] عادل الطبطبائي، المحكمة الدستورية الكويتية، مجلس التشريع العلمي، المرجع السابق، الكويت 2005، ص29 وما بعدها.

[2] د. عادل عمر شريف، القضاء الدستوري في مصر، اطروحة دكتوراه 1988، ص409.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأيضًا المشرع البحريني حيث نصت المادة 18/ب/ من المرسوم بقانون رقم 27 لعام 2002 بإنشاء المحكمة الدستورية على ما يلي: " ترفع المنازعات الخاصة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي" ب– إذا تراءى لإحدى المحاكم أثناء نظر إحدى الدعاوي عدم دستورية نص قانون أو لائحة لازم للفصل منه في النزاع، أوقفت المحكمة الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية للفصل في المسألة الدستورية؟ وبناء عل ما سبق، فإنه من حق أي محكمة في السلم القضائي أن تحيل من تلقاء نفسها أي نص تعتقد بعدم دستوريته بشرط أن يكون هذا النص المحال لازمًا للفصل في الدعوى الموضوعية، ويبدو أن المشرع المصري كان موفقًا أكثر في هذا الأمر، حيث أعطى الهيئات ذات الاختصاص القضائي نفس الحق الذي أعطاه لبقية المحاكم في الإحالة التلقائية، في حين أن المشرع الكويتي والبحريني اقتصرها على المحاكم فقط دون الهيئات ذات الاختصاص القضائي.

وهذه الصورة من صور تحريك الدعوى الدستورية تدفع الكثير من الحرج عن قاضي الموضوع، إذ بغير ذلك من الممكن أن يوجد نص غير دستوري دون أن يقوم أحد الخصوم بالدفع بعد دستوريته[1]، ومع ذلك يجد القاضي نفسه مضطرًا إلى تطبيقه مع تيقنه من عدم دستوريته لهذا فإن الباحثان يتمنى على المشرع الأردني الأخذ بهذه الصورة من صور تحريك الدعوى الدستورية والسماح للقاضي بالإحالة التلقائية للنص اذا راوده الشك في عدم دستوريته، ويثور هنا التساؤل التالي، وهو أنه في الدفع الفرعي، توقف المحكمة النظر في النزاع وتكلف الطرف الذي أثار الدفع برفع الدعوى الدستورية خلال ثلاثة اشهر في التشريع المصري وشهر في التشريع البحريني، والسؤال هنا، ماذا لو تخاذل الطرف الذي أثار الدفع عن رفع الدعوى ضمن المدة المحددة، هنا أجاب المشرع أن الدفع يعتبر كأن لم يكن، ولكن ما هو موقف محكمة الموضوع.

حيال ذلك؟ وللإجابة ذهب بعض الفقه الدستوري[2] أنه لا يوجد ما يمنع محكمة الموضوع ومن تلقاء نفسها من إحالة النص المدفوع به من قبل أحد الخصوم إلى القضاء الدستوري للفصل فيه ما دام

---

[1] د. عبد العزيز محمد سالمان، المرجع السابق، ص73.

[2] د. عبد العزيز محمد سالمان، المرجع السابق، ص73.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أنه لازم للفصل في موضوع النزاع، وغير ذلك تكون الدعوى الدستورية شخصية وليست عينية كما أرادها المشرع.

فضلاً على أنه من غير المتصور أن يجد قاضي الموضوع نفسه أمام نص يعتقد بعدم دستوريته ثم يلزم بتطبيقه على النزاع المعروض عليه لمجرد أن الخصم لم يقم برفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية، ويشترط لصحة الإحالة من تلقاء محكمة الموضوع أن تقوم بتحديد النصوص التشريعية المراد تطبيقها على النزاع ونصوص الدستور المدعي بمخالفتها ونطاق التعارض بينها، كما يشترط أن يتضمن قرار الإحالة بيان للنص التشريعي المشكوك في دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، مضافًا إلى ما سبق بأن يكون النص التشريعي المحال من محكمة الموضوع متصلاً بموضوع النزاع ولازمًا للفصل فيه، وعليه وإذا توافرت هذه الشروط عندها توقف المحكمة النظر في الدعوى إلى حين الفصل في المسألة الدستورية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الاقتصار على الطرق التقليدية في إجراءات الإحالة القضائية قد يحتاج إلى بعض الوقت، وفي المقابل فإن توظيف التقنيات الرقمية تسهم في تعزيز فعالية الإحالة القضائية من خلال تسريع تبادل الأوراق بين محكمة الموضوع والمحكمة الدستورية عبر الملفات الإلكترونية والتوقيع الرقمي، مما يضمن دقة وسرعة إجراءات الإحالة. كما تتيح منصات المحاكم عن بُعد وقواعد البيانات الرقمية لقاضي الموضوع التحقق بسهولة من جدية الشك في عدم الدستورية ومدى لزوم النص المحال للفصل في النزاع. وبذلك، تحقق هذه التقنيات حماية أسرع وأكثر أمانًا للدستور وحقوق الأفراد، وتتجاوز المعوقات الإجرائية التقليدية التي قد تترك نصوصًا غير دستورية مطبقة عليهم.

المبحث الرابع: التصدي

يقصد بالتصدي الطريق الذي يجيز للمحكمة الدستورية ومن تلقاء نفسها أن تقضي بعدم دستورية أي نص في قانون أو نظام يعرض عليها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها[1] وبالرجوع إلى قانون المحكمة الدستورية في الأردن نجده قد جاء خالياً من النص على هذا الحق في التصدي التلقائي في معرض ممارستها لاختصاصاتها في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة لذلك

[1] د. فهد أبو العثم، مرجع سابق، ص396.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتعذر إعمال حق التصـــدي من قبل المحكمة الدســـتورية بنص في القانون أو النظام لم يتم الدفع بعدم دستوريته لانعدام النص على ذلك، باعتبار أن حق التصدي هو حق استثنائي فلا مجال للتوسع فيما هو استثنائي ولا مجال للقياس أيضًـا، فالتوسـع أو القياس لا يكون إلا في النصـوص التي تتضـمن المبادئ العامة.[1] ، إلا أن المشـرع المصـري وخلافاً للمشـرع الأردني والكويتي والبحريني قد نص صـراحة على إعطاء هذا الحق للمحكمة الدســـتورية وذلك بموجب المادة 27 من قانون المحكمة الدســـتورية العليا المصـــرية في أنه: "يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضـــي بعدم دســـتورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضـــير الدعاوي الدســـتورية، وهذا الحق منطقي ومقبول، فإذا كان من حق جميع المحاكم إذا تراءى لها عدم دستورية نص أن توقف الدعوى وتحيل الأوراق إلى المحكمة الدستورية، فمن باب أولى أن يكون هذا الحق للمحكمة الدسـتورية وللأخذ بهذه الصـورة يفترض أن يكون هناك دعوى معروضـة على المحكمة الدستورية ويتراءى لها بمناسبة الفصل فيها أن ثمة نصًا تشريعيًا يتصل بالنزاع المعروض عليها بشوبة شبهة عدم دستورية لم يكن محلاً للطعن فيه أمامها بأي صورة من الصور السابقة فتعمل رخصتها في التصـدي لبحث مدى دسـتورية هذه النص من تلقاء نفسـها وفي أي مرحلة تكون عليها الدعوى دون ميعاد معين، وتمارس المحكمة الدستورية هذا الحق ضمن ضوابط وقيود محددة على النحو التالي[2]:

- أن يكون التصـدي من قبل المحكمة نفسـها بمناسـبة ممارسـة اختصـاصـاتها، واختصـاصـات المحكمة الدســـتورية العليا هي الرقابة على دســـتورية القوانين واللوائح والفصـــل من دون غيرها في تنازع الاختصـاص بتعيين الجهة المختصـة من بين جهات القضـاء او الهيئات ذات الاختصـاص القضـائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضـــوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخلى إحداهما عن نظرها أو تحلت كلتاهما عنها، الفصـل في النزاع الذي يقوم بشـأن حكمين نهائيين متناقضـين صـادر أحدهما من أي جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي.

---

[1] د. كامل السعيد، النظرية العامة للقضاء الدستوري، دراسة تحليلية تأصيلية توظيفية توجيهية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص109.

[2] د. محمود صـبحي علي السـيد، الرقابة على دسـتورية اللوائح، دار النهضـة العربية، 2001، ص149 وما بعدها؛ د. كامل السعيد، النظرية العامة للقضاء الدستوري، المرجع السابق، ص107.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- أن يتصل النص محل التصدي بالنزاع المطروح على المحكمة الدستورية العليا ويتحقق هذا الأمر إذا كان النص موضوع التصدي لازماً للفصل في موضوع النزاع المطروح على القضاء.

وقد عبرت المحكمة الدستورية العليا عن هذا الشرط بقولها أن "مباشرة هذه المحكمة لرخصتها المنصوص عليها في المادة 27 من قانونها شرطها أولاً استيفاء الخصومة الأصلية لشرائط قبولها، وثانيًا: اتصال بعض النصوص القانونية عرضًا بها، وثالثًا: تأثير الفصل في دستوريتها في محصلتها النهائية[1].

- اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية، أي أن تحيل المحكمة النص إلى هيئة المفوضين لتحضير الدعوى والعمل على إعداد تقرير برأيها ثم تعرض الأوراق على رئيس المحكمة لتحديد جلسة ليتم الفصل في الدعوى الدستورية. هذه هي الشروط الواجب توافرها كي تتصدى المحكمة الدستورية العليا لرقابة على دستورية القوانين واللوائح، ولا شك في أن الأخذ بهذه الصورة يوسع من طرق حماية الدستور من الاعتداء عليه من قبل السلطات العامة في الدولة، وبالتالي يوفر هذا الأمر حماية أكثر للحقوق والحريات العامة للأفراد، خاصة إذا لم تكن الصور الأخرى متاحة للرقابة القضائية على دستورية القوانين، وبذلك يتمنى الباحث على المشرع الأردني والدول المقارنة الأخذ بهذه الصورة وذلك بالنص عليها في التعديلات القانونية اللاحقة.

- وفي المقابل يلاحظ أن التقنيات الحديثة تسهم في تفعيل حق التصدي التلقائي للمحكمة الدستورية من خلال أنظمة إدارة الدعاوى الرقمية المتكاملة، التي تمكن المحكمة من الربط الإلكتروني بين النص المشكوك فيه والنزاع الأصلي المعروض عليها، والتحقق الآلي من مدى لزوم النص للفصل في الموضوع. كما تتيح قواعد البيانات التشريعية والدستورية الرقمية للمحكمة وهيئة المفوضين سرعة تتبع النصوص القانونية المرتبطة، وإعداد تقارير الرأي بدقة، وتحديد مواعيد الجلسات إلكترونيًا. وبذلك، تُسهّل التقنيات الحديثة تطبيق ضوابط التصدي (اتصال النص بالنزاع، تأثيره في النتيجة، اتباع الإجراءات) دون تأخير، مما يُوسع نطاق حماية الدستور والحقوق والحريات العامة، خاصة عندما لا تتوفر صور الرقابة الأخرى (كالدفع الفرعي أو الإحالة القضائية).

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 2 لسنة 15 ق.د جلسة 1997/1/4 مجموعة أحكام المحكمة، الجزء الثامن، ص241؛ د. محمود صبحي علي السيد، المراجع، ص150.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع **التحول الرقمي وأثره على تحريك الدعوى الدستورية في التشريع الأردني–دراسة مقارنة–**، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. هناك أربع طرق أو أساليب لتحريك الدعوى الدستورية بشكل عام وهي الدعوى الأصلية أو المباشرة، أو الدفع الفرعي الإحالة القضائية، وحالة التصدي. ومع ذلك تظل هذه الطرق في نطاق الإجراءات التقليدية إذ لا يظهر أي أثر لاستخدام التقنيات الرقمية على غرار الدعوى الجزائية.
2. اختلاف المشرع الأردني والدول المقارنة حول الأخذ بهذه الصور، حيث أخذ المشرع الأردني بصورتين منها فقط وهي الدعوى المباشرة، والدفع الفرعي أما المشرع المصري فلم يأخذ بالدعوى المباشرة، ولكنه أخذ في جميع الصور الأخرى، (الإحالة القضائية، الدفع الفرعي، وانفرد في الأخذ بحالة التصدي عن بقية التشريعات الأخرى)، وهنا يمكن القول بأن التقنيات الحديثة تحدث فارقاً كبيراً حيث تتيح الربط الإلكتروني بين قواعد بيانات المحاكم والمحكمة الدستورية، ونظام إنذار آلي لتنبيه القضاة لوجود نصوص مشكوك في دستوريتها لدى غيرها من المحاكم، وإمكانية تتبع مسار الدعوى عبر صورها المختلفة بمنصة رقمية موحدة. وبذلك تُحقق هذه التقنيات تكاملاً بين الطرق المختلفة، وتُعظم حماية الدستور والحقوق، وتُعوض قصور أي تشريع لم يأخذ ببعض الصور.
3. المشرع الأردني والتشريعات المقارنة، قصرت رفع الدعوى مباشرة أمام القضاء الدستوري على السلطات العامة في الدولة، دون أن تسمح للأفراد بذلك، باستثناء المشرع الكويتي وبموجب التعديلات الأخيرة والتي تمت الإشارة إليها سمح للأفراد بذلك ولكن وضع قيودا وضوابط جعلت من استخدام هذه الصورة من قبل الأفراد أمرًا مستحيلاً، وهنا يمكن الإشارة إلى أن تُسهم التقنيات الحديثة في توفير آليات بديلة غير مباشرة لتخفيف هذا القصور، فمن خلال منصات التقاضي الإلكتروني، يمكن للأفراد تتبع القرارات الإدارية والتشريعية التي تمس حقوقهم، ورفع تقارير رقمية إلى أمين المظالم أو هيئات حقوقية تتبناها لاحقًا أمام القضاء الدستوري. كما تتيح أنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل التشريعات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتنبيه السلطات العامة التلقائي إلى احتمالات عدم الدستورية قبل إقرارها، مما يعوض غياب حق الفرد في الرفع المباشر. وبذلك، تُحدث التقنيات الحديثة نوعًا من "الرقابة الشعبية التقنية" التي تضغط على السلطات العامة لاستخدام حقها في الطعن المباشر، مما يحقق حماية أفضل للحقوق والحريات.

وبناء على هذه النتائج يوصي الباحث بما يلي:

4. يتمنى الباحث على المشرع الأردني تبني طرق الإحالة القضائية وحالة التصدي من قبل المحكمة الدستورية لتحريك الدعوى الدستورية
5. يتمنى الباحث على المشرع الأردني استحداث" قانون تنظيم الإجراءات الرقمية للدعوى الدستورية"، يُنشئ بموجبه نظام إلكتروني متكامل لإدارة جميع صور تحريك الدعوى الدستورية (الدعوى المباشرة، الدفع الفرعي، الإحالة القضائية، والتصدي التلقائي) ويكون ملزمًا لجميع المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائي والمحكمة الدستورية.
6. –يتمنى الباحث على المشرع الأردني (وكذا التشريعات المقارنة التي لم تنص على إحالة محكمة الموضوع من تلقاء نفسها عند تخاذل الخصم، كالتشريع المصري الذي أعطى المهلة ثلاثة أشهر، والبحريني شهرًا، دون معالجة لصورة التخاذل) استحداث" قانون إلزام المحاكم بالإحالة التلقائية إلكترونيًا عند تخاذل الخصم في الدفع الفرعي"، لضمان ألا يبقى نص غير دستوري مطبقًا على الأفراد لمجرد أن الخصم لم يرفع الدعوى خلال المدة المحددة.
7. التخفيف من القيود والضوابط التي فرضها المشرع الكويتي على الأفراد عند استخدامهم للدعوى المباشرة أمام المحكمة الدستورية تَشجيعا لهم على ذلك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1. إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف بالإسكندرية. 2006.
2. رمزي الشاعر، رقابة دستورية القوانين، دار التيسير، القاهرة، 2004.
3. رمزي محمود هيلات، القضاء الدستوري البحريني بين الرقابة السابقة واللاحقة، دراسة مقارنة، مجلة دراسات دستورية، المجلد الأول، العدد (2)، 2014.
4. سالم محمد الكواري، المحكمة الدستورية في مملكة البحرين، بدون دار نشر، ط1، 2004.
5. عادل الطبطبائي، المحكمة الدستورية الكويتية، مجلس التشريع العلمي الكويتي، 2005.
6. عادل عمر شريف، القضاء الدستوري في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1988.
7. عبد العزيز محمد سالمان، ضوابط وقيود الرقابة الدستورية، سيد سمك للمطبوعات القانونية، ط1، 2011.
8. علي رشيد أبو حجيلة، الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، حضارة للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
9. كامل السعيد، النظرية العامة للقضاء الدستوري، دراسة تحليلية تأصيلية توثيقية، توجيهية، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
10. فهد أبو العثم، القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
11. محمد صبحي علي السيد، الرقابة على دستورية اللوائح، دار النهضة العربية، 2001.
12. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانونية الدستورية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
13. يحيى الجمل، أنظمة الرقابة الدستورية، الموقع الإلكتروني
http:/ //djroit.30loam.orgiti-lopic

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بلاغة الصمت والسكوت في النص القرآني
دراسة في الدلالات التفسيرية

إعداد

م.م حسام حاتم الفياض

تربية صلاح الدين / قسم تربية السليمانية

hasamhh9@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

ينظر هذا البحث في الصمت والسكوت بوصفهما عنصرين منتجين للمعنى في الخطاب القرآني، لا بوصفهما فراغًا يقع خارج حدود القول .وينطلق من ملاحظة أن اللفظين الصريحين نادران في القرآن الكريم، في حين تتسع دلالتهما عبر تراكيب مثل :عدم الكلام، والإنصات، وخفوت الصوت، وختم الأفواه، وانتقال البيان إلى الإشارة أو إلى الجوارح .واعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، فجمع المواضع الصريحة، ثم انتخب نماذج تفسيرية تتضح فيها الوظيفة البلاغية للصمت، مع الإفادة من كتب اللغة والبلاغة والتفسير .وقد أظهر التحليل أن اختلاف الصمت والسكوت في الاستعمال القرآني يُفهم من السياق والنظم أكثر مما يُفهم من حدّ معجمي صارم؛ فالصمت في قوله تعالى :﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ صُوِّر حالة ثابتة كاشفة للعجز، أما السكوت في قوله :﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ فبُني على استعارة تجعل الغضب كالمتكلم الآمر ثم تُسند إليه نهاية الكلام .كما تبيّن أن الصمت القرآني يؤدي وظائف متباينة :فهو آية في قصة زكريا، وحماية وتفويض للبرهان في قصة مريم، وشرط للتلقي عند سماع القرآن، وأداة للحجاج في قصة إبراهيم، وصورة للخشوع أو لانقطاع الحجة في مشاهد الآخرة .وخلص البحث إلى أن بلاغة الصمت تقوم على العدول المقامي من قناة كلامية إلى قناة أخرى، وعلى توزيع القول بين الشخصيات والأعضاء والأحوال بما يجعل الامتناع عن الكلام جزءًا من الحجاج والتصوير، لا نقيضًا لهما.

الكلمات المفتاحية: الصمت؛ السكوت؛ البلاغة القرآنية؛ التفسير؛ دلالة الحال؛ الإنصات.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

بلاغة الصمت والسكوت في النص القرآني

Abstract

The Rhetoric of Silence in the Qur'anic Text: A Study of Exegetical Meanings

This study examines silence as a meaning-producing component of Qur'anic discourse rather than as an empty space outside speech. Although the explicit roots ṣ-m-t and s-k-t occur only rarely, their semantic field extends through expressions of non-speaking, attentive listening, lowered voices, sealed mouths, gestures, and bodily testimony. Using an inductive, analytical, and exegetical method, the study surveys the explicit occurrences and analyses selected contexts in classical and modern commentaries. It argues that the Qur'anic distinction between ṣamt and sukūt is mainly contextual: the nominal construction in Q. 7:193 represents a stable condition that exposes incapacity, whereas Q. 7:154 personifies anger as a speaker whose incitement eventually ceases. The analysis further shows that silence functions as a sign in the story of Zechariah, as protection and delegation of proof in the story of Mary, as a condition of receptive listening, as an argumentative device in the story of Abraham, and as an image of awe or failed argument in eschatological scenes. The study concludes that Qur'anic silence operates through a shift from ordinary speech to another channel of meaning, thereby making non-speech part of argumentation, narration, and imagery.

Keywords: silence; Qur'anic rhetoric; exegesis; contextual meaning; attentive listening.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

ليس الصمت في التجربة الإنسانية غيابًا محضًا للكلام؛ فقد يكون جوابًا، أو اعتراضًا، أو خوفًا، أو إنصاتًا، أو عجزًا، وقد ينقل من المعنى ما لا ينقله تصريح طويل .لذلك لا تستقيم قراءته بعيدًا عن المقام الذي وقع فيه، وعن المتكلم والمخاطب والقرائن المصاحبة .والنص القرآني، بما يقوم عليه من إحكام في اختيار اللفظ وتوزيع الأصوات والمواقف، يجعل الامتناع عن الكلام حدثًا ذا أثر في بناء القصة والحجة والصورة .وقد يكون الصمت فيه مأمورًا به، أو قهريًا، أو ناتجًا عن الهيبة، أو علامة على سقوط الحجة؛ وتلك الفروق هي التي تمنحه قيمته البلاغية والتفسيرية.

ومع أن مادتي» صمت «و»سكت «لا تردان صراحة إلا في موضعين، فإن الاقتصار عليهما يضيّق مجال الظاهرة .فالقرآن يعبّر عنها بتراكيب أخرى، منها :﴿لَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾، و﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾، و﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾، و﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، كما يحوّل البيان إلى الإشارة أو إلى شهادة الجوارح .ومن هنا يوازن البحث بين الدائرة اللفظية الضيقة والدائرة الدلالية الأوسع، من غير أن يجعل كل حذف أو كل مسكوت عنه مثالًا للصمت؛ لأن الحذف باب تركيبي، أما الصمت المدروس هنا فحالة خطابية لها صاحب ومقام ونتيجة.

أولًا :الإطار المنهجي للبحث

1- مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من الحاجة إلى تفسير الكيفية التي يتحول بها عدم الكلام في السياق القرآني من مجرد غياب للصوت إلى علامة مفسرة، وحجة، وصورة بلاغية ذات وظيفة محددة .فالصمت والسكوت لا يؤديان معنى واحدًا في جميع المواضع، وإنما تتغير قيمتهما بتغير المتكلم والمقام والنتيجة والقناة التي تنتقل إليها الدلالة.

2- أسئلة البحث

1. كيف يتحول عدم الكلام في السياق القرآني إلى علامة مفسرة وحجة وصورة بلاغية؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. ما أثر النظم والسياق في التمييز بين الصمت والسكوت؟
3. كيف ينتقل البيان في بعض المواضع من اللسان إلى الإشارة أو إلى الجوارح؟
4. ما الوظائف التي يؤديها الصمت في القصص القرآني وفي مشاهد اليوم الآخر، وكيف يحدد المقام قيمة كل صورة؟

3- أهداف البحث

1. ضبط مجال الصمت والسكوت في النص القرآني وحدوده الإجرائية.
2. بيان الخصائص السياقية للفظي الصمت والسكوت وما يتصل بهما من صور دلالية.
3. تحليل نماذج قرآنية تمثل وظائف متنوعة للصمت في القص والحجاج والتلقي والتصوير.
4. بناء تصنيف تفسيري يجمع النتائج مع المحافظة على خصوصية كل موضع.

4- أهمية البحث

وتظهر أهمية الموضوع في اتصاله بثلاثة حقول متداخلة :الدلالة السياقية التي لا تكتفي بالمعنى المعجمي، والبلاغة التي تدرس أثر اختيار الصيغة وبناء الصورة، والتفسير الذي يختبر هذا الأثر في ضوء سياق الآيات وأقوال المفسرين .كما أن الموضوع يلفت إلى أن التواصل القرآني لا ينحصر في الملفوظ؛ فالإشارة، وحال الجسد، وخفض الصوت، وشهادة الأعضاء، كلها قنوات تدخل في إنتاج المعنى.

5- منهج البحث وحدوده

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في حصر المواضع الصريحة وتتبع التراكيب القريبة منها، والمنهج التحليلي في قراءة النظم والصورة، والمنهج المقارن عند عرض توجيهات المفسرين .واستند إلى كتب اللغة والبلاغة وطائفة من التفاسير المتقدمة والحديثة، مع جعل السياق القرآني أصلًا يحكم صلة القول التفسيري بالموضع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما حدود البحث فتنصرف إلى الصمت بوصفه امتناعًا عن الكلام أو إيقافًا له، وإلى ما يتصل به اتصالًا مباشرًا من الإنصات والإشارة وخفوت الصوت وختم الأفواه .ولا يدخل فيه» السكت «الاصطلاحي في علم التجويد، ولا عموم الحذف البلاغي إلا بقدر ما يكشف عن انتقال قناة البيان .كما لا يتتبع البحث كل آية ورد فيها النطق والكلام، بل ينتخب النماذج التي تتضح فيها قيمة عدم الكلام في الحجاج أو القص أو التصوير.

6- الدراسات السابقة وموضع البحث منها

الدراسة السابقة	محورها	موضع الإفادة والاختلاف
مهدي عبد الأمير مفتن، 2016م[1]	الصمت في القرآن الكريم	أسست لجمع المادة وتقسيم الظاهرة إلى صور إرادية وغير إرادية وجسدية وتركيبية؛ ويركز البحث الحالي على الوظيفة التفسيرية التي ينتجها المقام والنظم في نماذج محددة.
بخولة بن الدين، 2020م[2]	بلاغة الصمت وأسلوب الحذف في الخطاب القرآني	تفيد الدراسة الحالية من تصور الصمت بوصفه استراتيجية خطابية، لكنها تفصل إجرائيًا بين الصمت المنسوب إلى ذات داخل الخطاب وبين الحذف التركيبي.
آية الله عاشوري، 2021م[3]	لفظ الصمت في الخطاب القرآني بين التصريح والتلميح	يفيد البحث من الحصر الدلالي، ويضيف المقارنة بين ثبات حالة الصمت وحركية سكوت الغضب وربط ذلك بتحول قناة البيان ووظائف المقام.

(1) مهدي عبد الأمير مفتن، «الصمت في القرآن الكريم»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بابل، العراق، 2016م.
(2) بخولة بن الدين، «بلاغة الصمت وأسلوب الحذف في الخطاب القرآني: دراسة نصية»، مجلة التراث، مج10، ع1، 2020م، ص394-408.
(3) آية الله عاشوري، «لفظ الصمت في الخطاب القرآني بين التصريح والتلميح»، مجلة التأويل وتحليل الخطاب، مج2، ع1، 2021م، ص133-152.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- خطة البحث

ينتظم البحث، بعد المقدمة والإطار المنهجي، في خمسة محاور تحليلية :يؤصل الأول للمفهوم وحدوده الدلالية، ويحلل الثاني الصمت بوصفه آية وحماية وإنصاتًا وتعلمًا، ويعرض الثالث وظيفته الحجاجية والتصويرية في القصص القرآني، ويتناول الرابع صوره في مشاهد الآخرة، ثم يجمع الخامس شبكة الوظائف البلاغية والتفسيرية ويناقش أثر النظم وتحول قناة البيان.

ثانيًا :الإطار المفاهيمي للصمت والسكوت وحدود الدلالة

1- الصمت والسكوت في اللغة والسياق

تدور مادة» سكت «في أصلها على خلاف الكلام؛ قال ابن فارس» :السين والكاف والتاء يدل على خلاف الكلام .«ويعرّف ابن منظور السكوت بأنه ترك الكلام، كما يرد الصمت عنده بمعنى السكوت .وهذا التقارب هو الغالب في كتب اللغة، ولذلك لا يكفي أن يُبنى بين اللفظين حدّ مانع من المعجم وحده .وبعض الفروق المتداولة، من نحو جعل السكوت مسبوقًا بكلام والصمت غير مشروط به، يمكن أن تفيد في وصف بعض الاستعمالات، لكنها لا تصلح قاعدة مطردة تُحمل عليها جميع النصوص.[1]

الأدق في هذا البحث أن يُنظر إلى الفارق من داخل النظم .فلفظ» صامتون «جاء اسم فاعل في جملة اسمية مقابلة بالفعل :﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾، فمال التصوير إلى ثبات الحالة واستمرارها .أما» سكت « فجاء فعلًا مسندًا إلى الغضب، فدل على انتهاء أثر متحرك بعد حضوره .إن هذا الفرق ليس دعوى معجمية عامة، بل نتيجة سياقية للهيئة النحوية والصورة التي اختارها كل موضع.

والصمت المقصود في الدراسة ليس قيمة أخلاقية موجبة أو سالبة في ذاته .قيمته تتبدل بتبدل الباعث والغاية :صمت مريم طاعة وحماية، وصمت الأصنام عجز، وإنصات المتلقي تهيؤ للفهم، وعدم نطق

(1) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، 1979م)، ج3، ص89، مادة «سكت»؛ ومحمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، مادتا «سكت» و«صمت». ولم أُثبت رقم صفحة لسان العرب لاختلاف ترقيم الصفحات بين النسخ الرقمية والطبعة المعتمدة في قائمة المصادر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجرمين انقطاع للحجة .وبذلك يكون السؤال التفسيري :من الذي صمت؟ ولماذا؟ وفي أي لحظة؟ وما الذي تكلم بدلًا منه؟ أبلغ من سؤال يطلب تعريفًا واحدًا جامعًا لكل الصور.

2- من اللفظ الصريح إلى الحقل الدلالي

يكشف الاستقراء أن مادة» صمت «وردت صريحة مرة واحدة في قوله تعالى :﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾]الأعراف[193 :، وأن مادة» سكت «وردت مرة واحدة في قوله :﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾] الأعراف : 154[.وهذه الندرة لا تعني هامشية الظاهرة، بل تدفع إلى ملاحظة تنوع الوسائل التي حملت معناها من غير اللفظين.

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾] الأعراف:204

فالإنصات صمت مقترن بقصد السماع، وليس مجرد كفّ اللسان .و»لا ينطقون «ينفي ظهور الحجة في مقام المحاكمة، و»لا تكلمون «يغلق باب الطلب بعد استنفاد الفرص، أما ختم الأفواه فينقل الشهادة من اللسان إلى اليد والرجل .وتشترك هذه الصور في إيقاف القناة الكلامية، لكنها تختلف في السبب والأثر ، وهو اختلاف يحفظ لكل آية خصوصيتها.

وتساعد فكرة» دلالة الحال «على فهم هذا الاتساع؛ لأن الهيئة التي عليها الشخصية قد تؤدي معنى لا يصرح به اللفظ .غير أن الحال في القرآن ليست دائمًا قرينة خارجية، فقد يصفها النص نفسه ويجعلها جزءًا من بنائه :يذكر الصوم عن الكلام، ثم يذكر الإشارة، ثم ينقل الخطاب إلى عيسى عليه السلام؛ أو يذكر ختم الفم ثم يصرح بكلام الأيدي وشهادة الأرجل .وهكذا يتحول الصمت من خارج العبارة إلى موضوع داخلها.

3- الصمت بين البيان والحذف

يتقاطع الصمت مع الحذف من جهة أن كليهما يحدّ من الملفوظ، إلا أن بينهما فرقًا إجرائيًا .الحذف علاقة في التركيب يُعرف محذوفها بدليل، مثل حذف جواب أو مفعول، أما الصمت ففعل أو حالة تُنسب إلى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شخصية أو جماعة في موقف تخاطب .وقد يجتمعان إذا سكتت الشخصية وحذف النص تفصيل كلامها، لكن اجتماع البابين لا يوجب توحيدهما.

ويترتب على هذا الفصل أن البحث لا يقدّر عبارات مسكوتًا عنها ما لم يدل عليها السياق، ولا يجعل قلة الكلام وحدها بلاغة .بلاغة الصمت تنشأ حين يكون الامتناع هو الاختيار الأنسب للمقام، أو حين يكشف العجز عن الكلام حقيقة لا يكشفها كلام ممكن، أو حين يهيئ الصمت لصوت أقوى في الحجة .وهذا الضابط يمنع اتساع المصطلح حتى يفقد دقته.

4- خريطة المجال الدلالي

الصورة	الموضع/المثال	الدلالة	الضابط
الصمت الصريح	﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: 193]	ثبات حالة تكشف العجز أو انعدام الاستجابة	لا يُحمّل اللفظ فرقًا معجميًا مطردًا خارج السياق
السكوت الصريح	﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: 154]	انتهاء حركة نفسية صُوّرت كأنها صوت متكلم	قيمته ناتجة من الإسناد والصورة لا من المعجم وحده
الإنصات	﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204]	كفّ إرادي يهيئ للتلقي والفهم	ليس كل سكوت إنصاتًا
عدم التكلم والإشارة	مريم 26، 29؛ آل عمران 41	تحول البيان من اللسان إلى الإشارة أو إلى صوت آخر	تُقرأ الوظيفة من ترتيب الأصوات في المشهد
ختم الأفواه	﴿نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: 65]	منع التحكم في الرواية وانتقال الشهادة إلى الجوارح	الصمت هنا لا يساوي نقص الدليل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الصورة	الموضع/المثال	الدلالة	الضابط
الحذف البلاغي	مواضع يقدّر فيها عنصر تركيبي بدليل	تقليل الملفوظ داخل البنية النحوية	لا يساوى بالصمت إلا إذا دل المقام على فعل امتناع عن الكلام

ثالثًا :الصمت بوصفه آية وحماية وإنصاتًا وتعلمًا

1- صمت زكريا عليه السلام :العلامة التي تقع في أداة البيان

﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: 10]

طلب زكريا عليه السلام علامة تطمئن بها نفسه إلى بدء تحقق البشارة، فجاءت العلامة في قدرته على الكلام نفسها .ولفظة ﴿سَوِيًّا﴾ حاسمة في توجيه المعنى؛ إذ تفيد بقاءه مستوي الخلقة صحيحًا، فلا يكون انقطاع الكلام ناشئًا عن علة مألوفة .ولهذا يرى ابن عاشور أن الآية جعلت العجز عن مخاطبة الناس أمرًا خارقًا مع سلامة الآلة .فالصمت هنا قهري من جهة الأداء، لكنه مطلوب بصفته علامة من جهة المقصد.[1]

تتضاعف بلاغة الموضع لأن العلامة متصلة بموضوع البشارة .فمن بُشّر بولد على خلاف المألوف مُنع من الكلام على خلاف المألوف؛ فكلا الأمرين خرق للعادة، وأحدهما دليل حاضر على الآخر المنتظر .ثم إن توقف اللسان لم يقطع التواصل كله، فقد خرج على قومه من المحراب ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[مريم: 11]، وفسر المفسرون الوحي هنا بالإشارة .وبذلك تنتقل الرسالة من النطق إلى العلامة الجسدية، ويبقى مضمونها عبادة وتسبيحًا.

(1) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م)، ج17، ص74.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتعبير بـ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾ أدق من إطلاق عدم الكلام؛ لأن القيد يوجه الانقطاع إلى المخاطبة البشرية، في حين يظل المقام متصلًا بذكر الله .ويؤيد ذلك نظير الآية في آل عمران :﴿أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾[آل عمران: 41].

فالمقابلة ليست بين صمت وذكر، بل بين انقطاع خطاب الناس واستمرار الصلة بالله، وبين نطق اللسان ورمز الجسد.

2- صمت مريم عليها السلام :حماية المتكلم وتفويض الحجة

﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾[مريم: 26]

يبدو في ظاهر الآية أن مريم مأمورة بأن» تقول «إنها لن تكلم أحدًا، وقد حمل المفسرون القول على الإشارة أو على إبلاغ المعنى قبل تمام الإمساك، وهو توجيه ينسجم مع سياق انتقال البيان إلى غير اللسان.

والصوم في شريعة من قبلنا كان يشمل الإمساك عن الكلام، أما إضافة النذر إلى الرحمن فتخلع على الصمت صفة التعبد، فلا يعود هربًا من المواجهة ولا اعترافًا ضمنيًا بالتهمة.

ذهب ابن عاشور إلى أن في الأمر راحة لها من مراجعة السائلين، وقطعًا لمادة الجدال في أمر لا تستطيع إقامة الدليل الحسي عليه في تلك اللحظة .وهذا يبرز وظيفة وقائية :فالكلام البشري مهما طال لن يبدد استغراب القوم، وربما جرّ المتكلمة إلى دفاع متوتر .أما الصمت المأمور به فيحفظها ويمنع تشعب الخصومة.[1]

غير أن الصمت لا يؤدي وظيفة الحماية وحدها؛ إنه يمهد لنقل مركز الحجة إلى الطفل .عندما واجهها قومها قالت بالإشارة :﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾[مريم: 29]، فجاء استنكارهم :﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، ثم وقع القول المعجز :﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[مريم: 30].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج17، ص90.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لو تولت مريم الدفاع عن نفسها لظل الكلام خبرًا يقبل التكذيب، أما صمتها فقد أفسح المجال لشهادة خارقة تأتي من موضع لا يتوقع منه الكلام.

يتشكل في المشهد نظام دقيق لتوزيع الأصوات :القوم يسألون ويتهمون، ومريم لا تجادل بل تشير، وعيسى عليه السلام يتكلم .ليست البلاغة في حذف جواب مريم فحسب، بل في اختيار صاحب الجواب . وبذلك يغدو الصمت تفويضًا للحجة إلى صوت أقدر على قطع النزاع، ويكون امتناع الأم عن الكلام جزءًا من ترتيب البرهان الإلهي.

وتكشف المقارنة مع صمت زكريا عن جامع وفارق .الجامع أن القناة الكلامية تُغلق وتبقى الإشارة، وأن الصمت يتصل بآية الولادة الخارقة .والفارق أن انقطاع زكريا نفسه علامة سابقة لولادة يحيى، بينما صمت مريم يمهد لعلامة لاحقة هي كلام عيسى في المهد .في الأول تكون سلامة المتكلم مع العجز دليلًا، وفي الثاني تكون سلامة الحجة مع امتناع المتكلمة تمهيدًا لدليل آخر .

3- الإنصات :الصمت الذي يفتح باب الفهم

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الأعراف: 204]

جمع الأمر بين الاستماع والإنصات لأن أحدهما لا يغني عن الآخر :قد يصل الصوت إلى السمع مع اشتغال اللسان أو القلب، وقد يكف الإنسان عن الكلام من غير قصد إلى التدبر .يقرر ابن عاشور أن الإنصات يتضمن ترك اللغو الذي يزاحم السماع، وأن الجمع يوجه الظاهر والباطن إلى تلقي القرآن .فالصمت هنا ليس نهاية للفعل، بل شرط لبدء فعل معرفي وروحي.[1]

وتعلق الرجاء بالرحمة :﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، يخرج الإنصات من مجرد أدب مجلس إلى سلوك ذي ثمرة هداية .فالخطاب القرآني لا يطلب فراغًا صوتيًا لذاته، وإنما يطلب إتاحة المجال للقول المسموع كي يعمل في

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص239-240.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النفس .وهذا هو الصمت التلقي :كفّ إرادي يضاعف حضور النص، بخلاف الصمت الذي يكشف عجز الأصنام أو انقطاع حجة المجرمين.

وفي هذا الموضع جواب عن التصور الذي يساوي الصمت بالسلبية .الإنصات فعل له قصد وموضوع ونتيجة؛ موضوعه القرآن، وقصده السماع الواعي، ونتيجته المرجوة الرحمة .لذلك يصح وصفه بالصمت الممتلئ، لأن الذي يتراجع فيه هو صوت المتلقي، ليحضر صوت الوحي ويُفهم.

4- الصمت المؤقت في مقام التعلم

﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: 70]

شرط الخضر على موسى عليهما السلام تأخير السؤال إلى أن يحين البيان .ولا يتعلق الأمر بمنع السؤال لذاته، وإنما بتنظيم زمنه؛ فالأحداث ستبدو منكرة إذا حُكم عليها قبل انكشاف أسبابها .وقد نبّه ابن عاشور إلى ما في الشرط من أدب المتعلم مع المعلم، ومن تأخير البيان إلى الموضع الذي يستوفي فيه الخبر عناصره.[1]

هذا اللون صمت تربوي مؤقت .فهو لا يلغي عقل المتعلم، بدليل أن الأسئلة تقع حين يشتد الإشكال، لكنه يعلّمه ألا يستعجل الحكم على معرفة ناقصة .وعندما يقول الخضر في الختام :﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾[الكهف: 78] يظهر أن للصمت أمدًا ينتهي بالتفسير.

ومن ثمّ فالقيمة ليست في السكوت الدائم، بل في ملاءمة الكلام لمرحلته المعرفية.

السياق	الموضع	كيفية تحول قناة البيان	الوظيفة
زكريا عليه السلام	مريم 10؛ آل عمران 41	انقطاع مخاطبة الناس مع بقاء الإشارة والذكر	آياتية وتواصلية
مريم عليها السلام	مريم 26–30	حماية من جدال لا يحسمه القول ونقل الحجة إلى كلام عيسى	وقائية حجاجية

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص368-369.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياق	الموضع	كيفية تحول قناة البيان	الوظيفة
الإنصات للقرآن	الأعراف 204	تراجع صوت المتلقي لإتاحة السماع والتدبر	تلقّية معرفية وروحية
موسى والخضر	الكهف 70، 78	تأخير السؤال إلى اكتمال عناصر المعرفة	تربوية زمنية

رابعًا :الصمت في الحجاج والتصوير القصصي

1- صمت المدعوين وكشف عدم الجدوى

﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[الأعراف: 193]

يرد الموضع في سياق إبطال اتخاذ من لا يملك نصرًا ولا هداية من دون الله .وقد اختلف اتجاه الضمير عند المفسرين بحسب اتصال الآية بما قبلها :فحمله فريق على المعبودات التي لا تسمع ولا تتبع، ورأى آخرون إمكان عوده إلى المشركين المعاندين الذين استوى لديهم الدعاء والصمت .وعرض ابن عاشور الوجهين، مع بيان ما ينتجه كل منهما في السياق .ولا يضر هذا التعدد بالوظيفة العامة؛ إذ يكشف الصمت في الوجه الأول عجز المعبود، ويكشف في الثاني موت الاستجابة عند المعاند.[1]

بُني طرفا التسوية على صورتين مختلفتين :﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ فعل يدل على وقوع النداء، و﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ جملة اسمية تصف حالًا مستقرة .وكان مقتضى الألوهية المزعومة أن يختلف أثر الدعاء عن أثر الصمت، لكن النتيجة واحدة .وهنا لا يحتاج العجز إلى تصريح طويل؛ تكفي التسوية بين وجود النداء وعدمه كي تسقط الدعوى من أصلها.

ويمنح اسم الفاعل» صامتون «المشهد امتدادًا زمنيًا، كأن الصمت هيئة مقابلة لفعل الدعاء المتكرر .وهذا من المواضع التي يكون فيها الصمت معيارًا تجريبيًا للحجة :إذا لم يتغير شيء بالكلام ولا بتركه، دل ذلك على

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص218-220.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن المدعو لا يملك فعلًا ولا جوابًا .إن القيمة البلاغية لا تقوم في اللفظ منفردًا، بل في علاقة التسوية التي وضعته بإزاء الدعاء.

2- صمت الأصنام في محاجة إبراهيم عليه السلام

﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾[الأنبياء: 63]

نقل إبراهيم عليه السلام الخصومة من خبر يرويه إلى اختبار يباشره القوم :﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ . الشرط لا يثبت نطق الأصنام، بل يستدعي ما يعرفه المخاطبون من استحالته؛ ولهذا كانت الإجابة الصامتة أبلغ من كل جواب مفترض .وقد بيّن ابن عاشور أن تعليق السؤال على النطق يقودهم إلى الاعتراف بأن من لا يتكلم ولا يدفع عن نفسه لا يستحق العبادة.[1]

يقول السياق بعد ذلك :﴿فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾[الأنبياء: 64].

فصمت الأصنام أحدث كلامًا داخل نفوس عابديها، وألجأهم لحظةً إلى مراجعة موقفهم .ثم ﴿نُكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ﴾ وعادوا إلى المكابرة :﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾[الأنبياء: 65].

وهذه العبارة، التي قصدوا بها دفع السؤال، تحمل إقرارًا بمقدمته الحاسمة.

تتبني الحجة على توزيع ذكي للقول :إبراهيم يتكلم قليلًا، والأصنام لا تتكلم أصلًا، والقوم ينطقون بالحقيقة بألسنتهم .فالصمت ليس برهانًا مستقلًا عن السياق؛ إنما يصير برهانًا حين يُسأل من زُعم له مقام الألوهية ثم يعجز عن الجواب .لذلك كان الأمر بالسؤال وسيلة لإظهار العجز، لا طلبًا حقيقيًا لمعلومة.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج18، ص101.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- ﴿سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ وبناء الصورة

﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[الأعراف: 154]

لم يقل النص» :لما ذهب غضب موسى«، بل جعل الغضب كائنًا يتكلم ثم يسكت .رأى الزمخشري في الآية تشخيصًا للغضب، كأنه كان يأمر موسى ويلح عليه، فلما سكن أثره قيل :سكت .ووسّع ابن عاشور تحليل الصورة، فعدّ إسناد السكوت إلى الغضب استعارة تُظهر قوة استيلائه قبل أن يهدأ.[1]

اختيار» سكت «يقتضي في أصل الصورة صوتًا سابقًا .ليس للغضب لسان حقيقي، لكن آثاره في الحركة والقول جعلته كالمتحدث الذي يوجّه صاحبه .وعندما انتهى ذلك الإلحاح الداخلي عاد موسى إلى الألواح . وهكذا لا يصف الفعل هدوء شعور فحسب؛ إنه يرسم انتقالًا من صوت الانفعال إلى صوت الهداية المكتوب في الألواح.

ويتجلى التناسب في تعاقب الجمل :سكوت الغضب، ثم أخذ الألواح، ثم بيان ما فيها من هدى ورحمة . فحين كان الغضب» متكلمًا «غلب مقتضى الحدث، وحين سكت أمكن الرجوع إلى النص .ولا يعني ذلك ذم غضب موسى لله، وإنما يصف شدة الحال ثم استقرارها .إن السكوت هنا وظيفة تصويرية داخلية، على خلاف صمت الأصنام الخارجي الذي يكشف العجز .

وتفيد المقارنة مع ﴿أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ أن القرآن لم يضع اللفظين في صورة واحدة» .صامتون «اسم يثبت هيئة، و»سكت «فعل يعلن تحوّلًا .الأول طرف في تسوية حجاجية، والثاني خاتمة لحركة نفسية مجسدة .ومن ثمّ فإن الفروق الدقيقة ثمرة للنظم لا لوصفة معجمية جاهزة.

(1) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ)، ج2، تفسير سورة الأعراف، الآية 154؛ وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص122-123.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الموضع	البناء الأسلوبي	الدلالة الحجاجية/التصويرية	النتيجة
الأعراف 193	التسوية بين الدعاء والصمت	إظهار أن النتيجة لا تتغير بوجود النداء أو غيابه	كشف العجز أو موت الاستجابة
الأنبياء 63–65	تعليق السؤال على إمكان النطق	إلزام المخاطبين بالاعتراف بأن الأصنام لا تجيب	حجة تقوم على صمت المدعو
الأعراف 154	إسناد السكوت إلى الغضب	تشخيص الانفعال كمتكلم ثم تصوير سكونه	تصوير التحول النفسي والعودة إلى الألواح

خامسًا :الصمت في مشاهد الآخرة

1- عدم النطق وانقطاع الحجة

﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المرسلات: 35–36]

قد يرد في القرآن أن أهل الموقف يتكلمون أو يختصمون، بينما تنفي هذه الآية النطق .جمع المفسرون بين المواضع باختلاف مواقف اليوم ومراحله، أو بحمل النفي على الكلام النافع والحجة المقبولة .وذكر الرازي أن المراد قد يكون أنهم لا ينطقون بما يصلح جوابًا، وأن طول اليوم يشتمل على أحوال مختلفة .وهذا الجمع أدق من حمل النفي على انعدام كل صوت في جميع المراحل.[1]

تتلو جملةُ عدم النطق جملةَ عدم الإذن بالاعتذار .فالمشكلة ليست عجزًا عضويًا مجردًا، بل سقوط إمكان الدفاع الذي يغيّر الحكم .وفي الدنيا يستطيع المخاطب أن يناور باللغة، أما في هذا المقام فقد انقضى زمن العمل، فلا إذن ولا عذر .لذلك يصبح الصمت صورة قضائية :لا لأن الحقيقة مجهولة، بل لأنها بلغت حدًا لا ينفع معه خطاب جديد.

(1) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ط3 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ)، ج30، ص247 وما بعدها، تفسير سورة المرسلات، الآيتين 35-36.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتعبير بالمضارع ﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾ يستحضر المشهد، ثم يعقبه ﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ في علاقة سببية؛ فلا إذن ينتج عنه اعتذار.

والبلاغة في حرمان الكلام من وظيفته المعتادة :كان اللسان أداة دفاع، فإذا به عاجز عن إنشاء دفاع مقبول .هذا هو الصمت العقابي أو القضائي، وهو مغاير للصمت التعبدي في قصة مريم.

2- ختم الأفواه وانتقال الشهادة إلى الجوارح

﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[يس: 65]

لا يكتفي المشهد بإسكات الفم، بل يقيم بديلًا منه :الأيدي تتكلم والأرجل تشهد .وقد أشار القرطبي إلى أن شهادة الجوارح أبلغ في إقامة الحجة؛ لأن الأعضاء التي باشرت العمل تصير شهودًا على صاحبها .وينشأ أثر الآية من المفارقة بين عضو اعتاد الكلام فيُختم، وأعضاء لم تعتده فتُنطق.[1]

ختم الأفواه يمنع التحكم في الرواية .فاللسان يستطيع الإنكار ، أما اليد والرجل فلا مصلحة لهما في صياغة عذر ، وإنما تكشفان أثر الفعل .وهنا يتحول الجسد من أداة للإنسان إلى سجل عليه .الصمت إذن ليس نقصًا في الأدلة، بل شرط لإظهار دليل أشد اتصالًا بالعمل.

ويقوم النظم على مقابلة واضحة بين ﴿نَخْتِمُ﴾ و﴿تُكَلِّمُنَا﴾ و﴿تَشْهَدُ﴾ .كلما أغلقت قناة فُتحت أخرى، فلا مجال للفراغ الدلالي .وهذه القاعدة تتكرر في مواضع الدراسة :سكت زكريا فنابت الإشارة، وصمتت مريم فتكلم عيسى، وخُتمت الأفواه فشهدت الجوارح .ليست وحدة الصور في سببها، بل في أن توقف اللسان لا يوقف البيان الإلهي.

(1) محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2 (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م)، ج15، ص46-47، تفسير سورة يس، الآية 65.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- نهاية الاستعطاف في قوله ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾

﴿قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[المؤمنون: 108]

تأتي الآية جوابًا عن قولهم :﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾[المؤمنون: 107].

إنهم يتكلمون ويعِدون، لكن الجواب يطوي باب الطلب :﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ .وبيّن الرازي أن المراد منع كلام الاسترحام وطلب الخروج، لا تكليفًا شرعيًا يمكن مخالفته في دار الجزاء.[1]

لفظة ﴿اخْسَئُوا﴾، بما فيها من زجر وإبعاد، تهيئ للأمر بانتهاء التخاطب .فالصمت هنا نتيجة رفض نهائي بعد قيام الحجة في الدنيا، ولذلك لا يشبه تأخير السؤال في قصة الخضر؛ هناك يتأخر الكلام ليأتي البيان في وقته، وهنا ينقطع الطلب لأن وقته قد فات .إن تحديد الزمن المقامي هو الذي يميز الصمت التربوي من الصمت الجزائي.

كما يحمل التعبير معنى سقوط أهلية الخطاب :كانوا يخوضون في آيات الله ويسخرون من المؤمنين، ثم صار رجاؤهم نفسه غير مسموع في باب التغيير .وهذه صورة من انقلاب الوظائف؛ فالكلام الذي استُعمل في غير موضعه في الدنيا لا يملك إنقاذ صاحبه في الآخرة.

4- خفوت الأصوات وصمت الهيبة

﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾[طه: 108]

لا ينعدم الصوت في الآية تمامًا، وإنما ينخفض حتى لا يسمع إلا الهمس .وأسند الخشوع إلى الأصوات لأن أثر المهابة ظهر فيها، وهو من تصوير الحال النفسية بعلامتها السمعية .ويرى ابن عاشور أن خفض الأصوات مظهر من مظاهر الخضوع في ذلك الجمع، وأن إسناد الخشوع إليها مجاز عقلي يصور أصحابه من خلال أصواتهم.[2]

([1]) الرازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص108-109، تفسير سورة المؤمنون، الآية 108.
([2]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج17، ص309-310، تفسير سورة طه، الآية 108.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختيار» الهمس «بدل» الصمت «يحفظ للمشهد حركته؛ فثمة داعٍ يُتبع، وأقدام أو أصوات خفية، وجمع هائل لا يملك الجهر .الصمت هنا منطقة بين الصوت وعدمه، وتلك المنطقة أقدر على نقل الرهبة من انعدام سمعي مطلق .إن السامع يتخيل عالمًا مكتظًا بالبشر ، لكنه لا يسمع منه إلا أخفض أثر.

ويقابل هذا الخفوت ضجيج المكذبين في الدنيا ومجادلتهم .والقرآن لا يصرح بهذه المقابلة في الموضع، لكن السياق العام لمشاهد القيامة يجعل خضوع الصوت علامة على تبدل السلطة :لم يعد للإنسان أن يرفع نبرته أو يختار اتجاهه، بل يتبع الداعي لا عوج له .ومن ثمّ يمكن تسمية هذا اللون صمت الهيبة، مع الاحتراز من أنه ليس إمساكًا كليًا.

الموضع	صورة الصمت	الدلالة	الوظيفة
المرسلات 35–36	﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾ وغياب الإذن بالاعتذار	سقوط إمكان الدفاع الذي يغير الحكم	قضائية/جزائية
يس 65	ختم الأفواه ونطق الأيدي وشهادة الأرجل	منع التحكم في الرواية وإظهار دليل متصل بالفعل	إشهادية
المؤمنون 108	﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾	إغلاق باب الاسترحام بعد تمام الحجة	جزاء ونهاية التخاطب
طه 108	خشوع الأصوات وبقاء الهمس	تحويل الهيبة إلى صورة سمعية محسوسة	مشهدية

سادسًا :المناقشة التحليلية وشبكة الوظائف البلاغية والتفسيرية

1- تحول قناة البيان

أبرز ما يجمع النماذج السابقة أن السكوت لا يترك مكانه خاليًا؛ فعندما يتوقف اللسان يتقدم بديل يؤدي وظيفة أنسب للمقام .في قصة زكريا تتولى الإشارة تبليغ الأمر بالتسبيح، وفي قصة مريم تنقل الإشارة مركز

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النظر إلى عيسى فيتكلم، وعند ختم الأفواه تتولى الجوارح الشهادة، وفي الإنصات يتراجع كلام المتلقي ليحضر كلام الوحي .هذه البدائل ليست متساوية، لكنها تكشف مبدأ تداول قنوات البيان.

ومن ثمّ لا يصح أن يوصف الصمت القرآني بأنه» لغة «على سبيل الإطلاق، لأن بعضه عجز محض كصمت الأصنام، وبعضه منع وعقوبة .الأدق أن يقال :يمكن للصمت، إذا احتفت به قرائن المقام، أن يعمل علامة داخل الخطاب .وبهذا الاحتراز يبقى التحليل قريبًا من النص، ولا يحمل كل امتناع دلالة إيجابية.

2- تصنيف الوظائف

يمكن تنظيم الوظائف التي كشفها التحليل في الأنماط الآتية، مع بقاء إمكان اجتماع أكثر من وظيفة في موضع واحد:

1. وظيفة آياتية: يكون توقف الكلام علامة خارقة، كما في قصة زكريا عليه السلام؛ إذ يقع الخارق في أداة التعبير نفسها.
2. وظيفة وقائية حجاجية: يحمي الصمت المتكلم من جدال عقيم ويفوض الحجة إلى دليل أقوى، كما في قصة مريم عليها السلام.
3. وظيفة تلقّية: يكف المتلقي صوته كي يستمع ويتدبر ، كما في الأمر بالإنصات للقرآن.
4. وظيفة تربوية زمنية: يتأخر السؤال حتى تستكمل المعرفة عناصرها، كما في صحبة موسى للخضر عليهما السلام.
5. وظيفة كاشفة للعجز : تتساوى حال الدعاء والصمت، أو يُطلب الجواب ممن لا ينطق، فتنهار دعوى الألوهية.
6. وظيفة تصويرية نفسية: يُشخّص الغضب متكلمًا ثم يسكت، فيُرى تحول النفس في صورة مسموعة.
7. وظيفة قضائية وجزائية: ينقطع الاعتذار أو يُغلق باب الاسترحام بعد تمام الحجة.
8. وظيفة إشهادية: يُسكت اللسان الذي يحتمل الإنكار وتُنطق الجوارح المتصلة بالفعل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9. وظيفة مشهدية: ينخفض الصوت إلى الهمس، فتتحول الهيبة إلى صورة سمعية محسوسة.

الوظيفة	نموذجها	أثرها في الدلالة
آياتية	زكريا عليه السلام	وقوع الخارق في أداة التعبير نفسها
وقائية حجاجية	مريم عليها السلام	حماية المتكلم وتفويض البرهان إلى دليل أقوى
تلقّية	الإنصات للقرآن	إتاحة السماع والتدبر بتراجع صوت المتلقي
تربوية زمنية	موسى والخضر	تأخير السؤال إلى اكتمال المعرفة
كاشفة للعجز	الأصنام والمدعوون	تحويل عدم النطق إلى معيار لاختبار الدعوى
تصويرية نفسية	سكوت غضب موسى	تجسيد حركة الانفعال ثم سكونها
قضائية وجزائية	المرسلات والمؤمنون	انقطاع الاعتذار أو إغلاق باب الاسترحام
إشهادية	يس 65	إسكات اللسان وإنطاق الجوارح المتصلة بالفعل
مشهدية	طه 108	تحويل الهيبة إلى خفوت سمعي محسوس

3- أثر النظم في إنتاج الدلالة

لا تظهر هذه الوظائف من المعجم وحده .فالجملة الاسمية في ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾، والتسوية بين الدعاء والصمت، هما اللذان حولا الصمت إلى دليل على عدم الجدوى .وإسناد الفعل إلى» الغضب «هو الذي صنع صورة الكائن الآمر ثم الساكت .واقتران الاستماع بالإنصات هو الذي جعل الكف عن الكلام نشاطًا تلقّيًا، ومجيء كلام الأيدي بعد ختم الأفواه هو الذي جعل الصمت انتقالًا في الشهادة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهذا يوافق أصلًا بلاغيًا قرره عبد القاهر الجرجاني، وهو أن المزية لا تُطلب في اللفظة مفردة عن موقعها، وإنما في نظمها وعلاقاتها بما حولها .ولا يعني استدعاء هذا الأصل أن الصمت تركيب لغوي دائمًا، بل يعني أن قيمته تُفهم من علاقته بما قبله وما بعده وبالبديل الذي يظهر في موضعه.[1]

كما أن التفسير هو المجال الذي يختبر احتمالات الدلالة .فالخلاف في عود الضمير في آية الأعراف، والجمع بين نفي النطق وإثباته في مشاهد القيامة، وتوجيه» القول «في قصة مريم إلى الإشارة، أمور لا يحسمها التأمل البلاغي المجرد .لذلك حافظ البحث على الصلة بين التحليل والأساس التفسيري، وجعل البلاغة توضيحًا لأثر التوجيه لا بديلًا منه.

4- الضابط التفسيري في قراءة الصمت

تكشف النماذج أن الصمت لا يكتسب دلالته من قلة الكلام وحدها، بل من علاقته بما قبله وما بعده وبهوية الصامت وبالبديل الذي يتقدم حين تتوقف القناة الكلامية .لذلك لا يجمع البحث صور الصمت تحت قيمة أخلاقية واحدة؛ فبعضها طاعة وإنصات، وبعضها عجز أو عقوبة، وبعضها أداة لتوجيه الحجة أو توزيع الأصوات داخل المشهد.

كما يظهر أن التحليل البلاغي يحتاج إلى التفسير لضبط مرجع الضمير، واختلاف مراحل الموقف الأخروي، وتوجيه الإشارة والقول في القصص .وبالمقابل يوضح النظر البلاغي لماذا اختيرت هيئة نحوية أو صورة سمعية بعينها وكيف غيّرت طريقة تلقي المعنى .ومن ثم يقوم البناء الأكاديمي للبحث على تكامل السياق والنظم والتوجيه التفسيري، لا على أحدها منفردًا.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط3 (القاهرة: مطبعة المدني، 1992م)، ص87 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتائج

1. وردت مادة» صمت «صريحة في موضع واحد، ووردت مادة» سكت «في موضع واحد، غير أن الحقل الدلالي للظاهرة أوسع، إذ يشمل عدم الكلام والإنصات وخفوت الصوت وختم الفم وانتقال البيان إلى الإشارة والجوارح.
2. لا يثبت بين الصمت والسكوت في القرآن حدّ معجمي صارم؛ والفرق الأوضح تصنعه الهيئة السياقية : اسم الفاعل والجملة الاسمية يصوران حالة ثابتة في آية الأعراف (193) ، والفعل المسند إلى الغضب يصور انتهاء حركة داخلية في آية الأعراف (154) .
3. الصمت ليس قيمة واحدة؛ فقد يكون طاعة وآية وإنصاتًا، وقد يكون عجزًا أو عقوبة أو انقطاع حجة . ويتحدد وصفه من الباعث والمقام والنتيجة.
4. في قصة زكريا يقع الإعجاز في أداة البيان، ويستمر التواصل بالإشارة؛ ولذلك لا يساوي انقطاع النطق انقطاع الرسالة.
5. في قصة مريم يجمع الصمت بين الحماية من جدال لا طائل منه وتفويض البرهان إلى كلام عيسى عليه السلام، فيصبح اختيار صاحب الجواب جزءًا من الحجة.
6. الإنصات صمت إيجابي مقترن بقصد السماع، وتدل ثمرة الرحمة على أنه شرط للتلقي والتدبر ، لا مجرد خلو المكان من الأصوات.
7. صمت الأصنام حجة حين يوضع في اختبار النطق؛ إذ يضطر عابدوها إلى الاعتراف بعجزها، بينما تكشف التسوية بين الدعاء والصمت عدم جدوى التوجه إليها.
8. تعبير ﴿سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ يبني استعارة تشخيصية تجعل للانفعال صوتًا آمرًا، ثم ترسم سكونه وعودة موسى إلى الألواح.
9. تتعدد صور الصمت الأخروي بين سقوط الاعتذار ، وإغلاق باب الاسترحام، وختم الأفواه، وخفوت الأصوات؛ وتجمعها سلطة الحقيقة بعد انتهاء زمن الاختيار.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10. من أبرز قوانين الظاهرة تحول قناة البيان :من اللسان إلى الإشارة، ومن الأم إلى الطفل، ومن الفم إلى الجوارح، ومن صوت المتلقي إلى صوت القرآن.
11. تكامل التحليل البلاغي والتفسير ضروري؛ لأن النظم يكشف أثر الصيغة، والتفسير يضبط المرجع والسياق ويجمع بين الآيات التي تبدو مختلفة.

التوصيات

1. توسيع دراسة القنوات غير اللفظية في القصص القرآني، ولا سيما الإشارة وحركة الجسد وتبدل المتكلمين، ضمن ضوابط التفسير والسياق.
2. إفراد الإنصات القرآني بدراسة تربوية دلالية تميز بين السكوت السلبي والاستماع المقصود وآثارهما في بناء الفهم.
3. دراسة التحولات السمعية في مشاهد القيامة، من الصيحة والجهر إلى الهمس وعدم النطق، بوصفها مكوّنًا من مكونات التصوير.
4. الاحتراز في الدراسات البلاغية من مساواة الصمت بالحذف؛ فلكل منهما حد إجرائي، وإن اشتركا أحيانًا في تقليل الملفوظ.
5. توسيع المقارنة بين صور الصمت في القصص القرآني ومشاهد الآخرة لبيان أثر اختلاف المقام في تغير الوظيفة البلاغية والتفسيرية.
6. المحافظة في الدراسات التطبيقية على الجمع بين تحليل النظم والرجوع إلى التفسير، وتجنب بناء فروق معجمية جامدة لا يسندها السياق القرآني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

خلص البحث إلى أن الصمت والسكوت في النص القرآني لا يمثلان فراغًا خارج عملية التواصل، بل يدخلان في بناء الدلالة حين يحددهما المقام ويكشف النظم وظيفتهما .فاللفظان الصريحان نادران، غير أن الظاهرة تمتد إلى الإنصات، وعدم التكلم، وخفوت الصوت، وختم الأفواه، والإشارة، وانتقال البيان إلى الجوارح أو إلى متكلم آخر .ولهذا كان الحقل الدلالي أوسع من حدود مادتي» صمت «و»سكت «مع بقاء ضرورة التمييز بين الصمت بوصفه حالة خطابية والحذف بوصفه ظاهرة تركيبية.

وأظهر التحليل أن توقف اللسان لا يؤدي وظيفة واحدة؛ فهو علامة خارقة في قصة زكريا، وحماية وتفويض للبرهان في قصة مريم، وشرط للتلقي عند الإنصات للقرآن، وأداة تربوية في تأخير السؤال، وحجة على عجز الأصنام، وصورة نفسية في سكوت الغضب، كما يتحول في مشاهد الآخرة إلى انقطاع للحجة أو انتقال للشهادة أو خفوت يصور الهيبة .وتجمع هذه الصور فكرة مركزية هي أن إغلاق قناة كلامية قد يفتح قناة أخرى أقدر على أداء الغرض.

ومن ثم تؤكد الدراسة أن بلاغة الصمت تُفهم من شبكة العلاقات داخل النص :من يتكلم، ومن يصمت، ولماذا، ومتى، وما الذي يقوم مقام الكلام .ويظل التفسير ضابطًا لازمًا لهذا التحليل لأنه يحدد السياق والمرجع ويجمع بين المواضع، بينما يبرز التحليل البلاغي أثر الصيغة والصورة وتوزيع الأصوات .وبهذا يصبح الصمت جزءًا من الحجاج والتصوير والتلقي، لا نقيضًا للبيان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن عاشور، محمد الطاهر1984) .م .(التحرير والتنوير .تونس :الدار التونسية للنشر.
- ابن فارس، أحمد بن فارس1979) .م .(معجم مقاييس اللغة) تحقيق عبد السلام محمد هارون .(بيروت : دار الفكر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم1414) .هـ .(لسان العرب) ط .(3بيروت :دار صادر.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف1420) .هـ .(البحر المحيط في التفسير) تحقيق صدقي محمد جميل .(بيروت :دار الفكر.
- الأصفهاني، الراغب1412) .هـ .(المفردات في غريب القرآن) تحقيق صفوان عدنان الداودي، ط .(1 دمشق :دار القلم.
- الألوسي، محمود بن عبد الله1415) .هـ .(روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) تحقيق علي عبد الباري عطية، ط .(1بيروت :دار الكتب العلمية.
- بن الدين، بخولة2020) .م .(بلاغة الصمت وأسلوب الحذف في الخطاب القرآني :دراسة نصية .مجلة التراث،(1)10 ،.394–408
- الجرجاني، عبد القاهر1992) .م .(دلائل الإعجاز) تحقيق محمود محمد شاكر، ط .(3القاهرة :مطبعة المدني.
- الرازي، فخر الدين1420) .هـ .(مفاتيح الغيب) ط .(3بيروت :دار إحياء التراث العربي.
- الزركشي، بدر الدين محمد1957) .م .(البرهان في علوم القرآن) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط .(1 القاهرة :دار إحياء الكتب العربية.
- الزمخشري، محمود بن عمر 1407) .هـ .(الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) ط .(3بيروت :دار الكتاب العربي.
- السيوطي، جلال الدين1974) .م .(الإتقان في علوم القرآن) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عاشوري، آية الله2021) .م .(لفظ» الصمت «في الخطاب القرآني بين التصريح والتلميح .مجلة التأويل وتحليل الخطاب،(1)2 ،.133–152

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله) .د.ت .(.الفروق اللغوية) تحقيق محمد إبراهيم سليم .(القاهرة :دار العلم والثقافة.
- القرطبي، محمد بن أحمد1964) .م .(الجامع لأحكام القرآن) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط .(2 القاهرة :دار الكتب المصرية.
- مفتن، مهدي عبد الأمير2016) .م .(الصمت في القرآن الكريم) أطروحة دكتوراه غير منشورة .(كلية العلوم الإسلامية، جامعة بابل، العراق.
- الطبري، محمد بن جرير2000) .م .(جامع البيان في تأويل القرآن) تحقيق أحمد محمد شاكر، ط .(1 بيروت :مؤسسة الرسالة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرغبة بالاكتناز لدى طلبة جامعة الموصل

هدى سعد مرعي
جامعة الموصل
hudaseed.25ehp15@student.uomosul .edu.iq

أ. د قيس محمد علي
جامعة الموصل
qais.m.ali@uomosul.edu.iq

Hoarding among Mosul University students

Huda Saad Marai
University of Mosul
hudaseed.25ehp15@student.uomosul .edu.iq

Dr. Qais Mohammed Ali University of Mosul
qais.m.ali@uomosul.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدف البحث الى التعرف الى مستوى الرغبة بالاكتناز لدى طلبة جامعة الموصل، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصـــائية في الرغبة بالاكتناز لدى افراد عينة البحث تبعا لعدد من المتغيرات، اعتمد في البحث المنهج الوصـفي، وضـم مجتمع البحث جميع طلبة جامعة الموصـل المسـتمرين بالدوام في الدراسـة الصـباحية للسـنة الدراسـية 2026/2025 والبالغ عددهم (43057) طالبا وطالبة، وتكونت عينة البحث الاساسية من (898) طالبا وطالبة جرى اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، أما اداة البحث فقد بنى الباحثان مقياس الرغبة بالاكتناز وتكون في صـــورته النهائية من (34) فقرة، ويجاب على فقرات المقياس باختيار أحد البدائل الاتية: (تنطبق عليّ بشـدّة، تنطبق عليّ، محايد، لا تنطبق عليّ، لا تنطبق عليّ اطلاقاً)، وجرى اسـتخراج صـدق المقياس بالاعتماد على الصـدق الظاهري والصـدق البنائي، كما حســب ثبات الاداتين بطريقة التطبيق واعادة التطبيق فضـــلا عن معامل الفاكرونباخ، وكانت معاملات الصـدق والثبات للأداة مشـجعة. طبقت اداة البحث على العينة الاساسية واستغرقت عملية التطبيق (18) يوم، واسـتخدم عددا من الوسـائل الاحصـائية منها الاختبار التائي بنوعية ونعامل ارتباط بيرسـون وتحليل التباين للوصـول الى النتائج التي بينت أن مسـتوى الرغبة بالاكتناز لدى افراد العينة أعلى من المتوسـط الفرضـي للمقياس، وأظهرت النتائج ان نسبة الطلبة ذوي المستوى العالي في الرغبة بالاكتناز (6.57%) وهي نسبة مقاربة لما توصلت اليه الدراسات المشابهة كما لم تبين النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث وبين الطلبة من التخصصين (العلمي والانساني) في الرغبة بالاكتناز، الا أن النتائج بينت وجود فروقا دالة احصـــائيا في الرغبة بالاكتناز تعزى لمتغير الصـــف الدراســـي، فقد تبين ان طلبة الصـف الاول يظهرون مسـتويات أعلى من طلبة الصـفين الثالث والرابع في الرغبة بالاكتناز. وفي ختام البحث قدمت عدد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الرغبة بالاكتناز، طلبة الجامعة، مدينة الموصل.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Abstract

This research aimed to identify the level of hoarding desire among students at the University of Mosul and to reveal statistically significant differences in hoarding desire among the research sample based on several variables. The research employed a descriptive methodology. The research population comprised all students enrolled in the morning program at the University of Mosul during the 2025/2026 academic year, totaling 43,057 students. The main research sample consisted of 898 students selected using stratified random sampling. The researchers developed a hoarding desire scale, which in its final form consisted of 34 items. Participants responded to each item by selecting one of the following alternatives: (Strongly applies to me, Applies to me, Neutral, Does not apply to me, Does not apply to me at all). The scale's validity was established based on face and construct validity, and its reliability was also calculated. The two instruments were administered using the test-retest method, along with Cronbach's alpha coefficient. The validity and reliability of the instruments were encouraging. The research instrument was applied to the main sample over a period of 18 days. Several statistical methods were used, including the qualitative t-test, Pearson correlation coefficient, and analysis of variance (ANOVA). The results showed that the level of hoarding desire among the sample was higher than the hypothetical mean of the scale. The results also showed that the percentage of students with a high level of hoarding desire was 6.57%, a percentage comparable to that found in similar studies. Furthermore, the results did not reveal any statistically significant differences between males and females, or between students in the scientific and humanities disciplines, in hoarding desire. However, the results did show statistically significant differences in hoarding desire attributable to the grade level variable. First-grade students were found to exhibit higher levels of hoarding desire than third- and fourth-grade students. The research concluded with several recommendations. The study concluded with the following recommendations.

Keywords: hoarding desire, university students, Mosul city.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولا التعريف بالبحث

1- أهمية البحث والحاجة اليه:

تعد مرحلة الدراسة الجامعية من أكثر المراحل العمرية حسّاسية وتشابكاً في حياة الفرد، حيث تتسارع فيها التغيرات النفسية والاجتماعية والأكاديمية، وتتشكل فيها هويته المستقبلية ومعالمه الشخصية والمهنية (Arnett, 2000: 469)، وفي خضم هذه التغيرات، قد تظهر لدى بعض طلبة الجامعة سلوكيات تبدو للوهلة الأولى عادية أو عرضية، ولكنها قد تتطور لتصبح أنماطاً سلوكية جامدة تعيق أداءهم اليومي وتؤثر سلباً في صحتهم النفسية، ومن أبرز هذه السلوكيات "الرغبة بالاكتناز"، أو ما يُعرف في الأدبيات النفسية الحديثة بـ (Hoarding Desire) أو (Compulsive Hoarding) فاكتناز الأشياء والمقتنيات – سواء كانت ذات قيمة مادية أم عاطفية – يمثل نمطاً سلوكياً يُعاني فيه الفرد من صعوبة مستمرة في التخلص من الممتلكات، بغض النظر عن قيمتها الفعلية، مما يؤدي إلى تراكمها بدرجة تسبب فوضى واضطراباً في أماكن المعيشة أو الدراسة، ويصاحب ذلك شعور بضيق شديد أو عجز في الأداء الاجتماعي أو المهني أو الأكاديمي (Frost & Hartl, 1996: 341)، وقد أدرجت الجمعية الأمريكية للطب النفسي ظاهرة الاكتناز تحت تصنيف مستقل ضمن الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية (DSM-5)(APA, 2013: 247)، بعد أن كان يُعد سابقاً عرضاً من أعراض اضطراب الشخصية الوسواسية، مما يعكس تزايد الاهتمام البحثي والإكلينيكي بهذه الظاهرة.

وينظر المهتمون (علماء وباحثون) إلى الاكتناز على أنه مجرد فوضى أو مجرد "جمع للمقتنيات"، إلا أن الدراسات الحديثة كشفت عن تعقيد هذه الظاهرة التي ترتبط بمعاناة وضعف في الأداء الوظيفي، والاكتناز (Hoarding) يبدو كصعوبة مستمرة لدى الفرد في التخلي عن الممتلكات بغض النظر عن قيمتها الفعلية، نتيجة لحاجة ملحة (perceived need) للاحتفاظ بها، والضيق الشديد الذي يرافق محاولة الفرد التخلص منها، وتتجلى أهمية هذه الظاهرة في كونها قضية صحية عامة متعددة الأبعاد، تؤثر على سلامة الأفراد والمجتمع، لقد تطورت هذه الرغبة من كونها مجرد سمة شخصية غريبة أو هواية إلى أن يتم تصنيفها عند شدتها – كاضطراب نفسي كما تبين ذلك آنفا.

لقد أظهرت الدراسات ذات العلاقة أن الاكتناز نادرا ما يظهر في سلوك الفرد بشكل منفرد، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمظاهر نفسية أخرى. وتشير هذه الدراسات إلى ارتباط الاكتناز بمستويات مرتفعة من الاكتئاب، واضطراب القلق العام، والرهاب الاجتماعي، واضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط (Frost, Steketee, & Tolin, 2011: 880)، كما توصلت دراسات نفسية الى امكانية التنبؤ بسلوك الاكتناز اعتمادا على مؤشرات منها: المستوى المتدني في اتخاذ القرار والكمالية العصابية، فهذه المتغيرات تسهم مجتمعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في التنبؤ بالاكتناز بنسبة (66%)، وتعد الكمالية العصابية أكثر فعالية في التنبؤ، اذ تتنبأ به بنسبة (57%) (نجم، 2020: 104). وأشارت دراسة أجريت على طلبة جامعة أم القرى إلى وجود علاقة سلبية بين الاكتناز والتنظيم الانفعالي، مما يخلق توقعات بأن صعوبات التنظيم الانفعالي قد تكون عاملاً مهماً في ظهور سلوك الاكتناز، كما أن الصدمات النفسية، خاصة في مرحلة الطفولة، والأحداث الحياتية الضاغطة قد تسهم في تطوير استراتيجيات تكيف سلبية تؤدي إلى الاكتناز كوسيلة هروبية لتوفير شعور زائف بالأمان والامتلاك (حلواني وعابد، 2022: 243). كما يرتبط الاكتناز بأساليب التعلق غير الآمن، وخاصة التعلق القلق والمتجنب، فقد وجدت دراسة أن أنماط التعلق غير الآمن (المنشغل والخائف) يرتبطان بالاكتناز، اذ أن الخوف من الفقد والهجران يدفعان الى زيادة في الرغبة بالاكتناز (Neave et al., 2016: 33) كما أظهرت دراسة أخرى أن الأفراد الذين يعانون من صعوبات في التخلص من الممتلكات يظهرون تعلقا قلقا ويرددون في اتخاذ القرارات (Crone et al., 2019: 316).

وبحسب (Frost et al., 2000) توثر هذه الظاهرة السلوكية في الصحة الجسدية ونمط الحياة، اذ تسبب الفوضى (Clutter) الناتجة عن الاكتناز بيئة خطرة تعرض الفرد للمخاطر منها مخاطر جسدية مثل السقوط، والحريق، والإصابات، ومخاطر صحية بسبب تراكم الغبار والعفن الذي يؤدي إلى تفاقم مشاكل الربو والحساسية ويشكل بيئة خصبة للآفات والحشرات، كما تؤدي أحيانا الى العزلة الاجتماعية اذ يشعر الأفراد بالخجل من مساحتهم المعيشية الضيقة أو المرتبكة، فيتجنبون استقبال الزوار، مما يؤدي إلى الوحدة والانعزال، –وهو عامل رئيس مسبب للاكتئاب والوفيات المبكرة–، ويزيد من العبء على أفراد الأسرة فيعيش أفراد أسرة (المكتنز) تحت ضغط نفسي هائل. فيشعرون بالإحباط والغضب والحزن لعدم قدرتهم على مساعدته، كما قد ينشأ صراع عائلي حول عملية "التنظيف" التي يراها المكتنز انتهاكا له (Frost, et al, 2000: 229, 232).

و"تشير الدراسات العلمية إلى أن سلوك الاكتناز يظهر غالبًا في سن المراهقة أو البلوغ المبكر لكنه لا يصل إلى مرحلة الخطر الحقيقية إلا في المراحل المتقدمة من العمر (Ayers et al., 2010: 144)، لذلك فإن دراسة مظاهر الاكتناز المبكرة لدى الشباب مثل طلبة الجامعة قد تساعد المتخصصين في تطوير برامج وقائية وبرامج تدخل مبكر تمنع تطور هذه الظاهرة إلى مراحل أكثر حدة وتكرارا (Grisham et al., 2018: 28).

ويرى (landau, et al, 2011) ان الرغبة البشرية في جمع الأشياء والادخار شائعة من منظور نمائي، ويمكن ان يكون الميل الى جمع او تخزين المقتنيات تكيفيا، لضمان البقاء عندما تصبح الموارد نادرة، الا ان هذا السلوك عندما يكون متطرفا فان عواقبه وما ينتج عنه يمكن ان تهدد العديد من جوانب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحياة الخاصة والاجتماعية والمهنية. فيمكن لدرجة الفوضى ان تعيق اكمال الاعمال المنزلية وتؤدي الى صراع في العلاقات والاحراج والانسحاب الاجتماعي وعدم القدرة على العمل وفي حالات متقدمة يمكن ان يشكل التخزين مخاطر جسيمة على الصحة والسلامة (landau, et al, 2011: 192).

ورغم أن الاكتناز قد يظهر في أي مرحلة عمرية، إلا أن بواكيره الأولى غالباً ما تبدأ في مرحلة المراهقة المتأخرة والبلوغ المبكر، أي في الفترة التي يقضيها الفرد في الجامعة (Grisham et al., 2006: 456) وقد أظهرت الدراسات الاستطلاعية أن نسبة انتشار سلوكيات الاكتناز بين طلبة الجامعة تتراوح بين (2 – 5%)، وهي نسبة ليست قليلة إذا ما قورنت بانتشار الاضطرابات السلوكية في عموم السكان والذي يقارب (2–4%) (Iervolino et al., 2009: 78) كما وجدت دراسة (Coles et al., 2003) التي أجريت على عينة من طلبة الجامعة الأمريكية أن ما يقرب من (4%) منهم يظهرون سلوكيات اكتنازية بمستوى عال، وأن (20%) منهم يظهرون سلوكيات اكتنازية دون المستوى الحاد ولكنها تسبب لهم بعض الضيق أو الإعاقة البسيطة في حياتهم اليومية (Coles et al., 2003: 186).

وأشارت (Grisham et al., 2006) إلى أن الاكتناز يرتبط بشكل كبير بأساليب التنشئة الأسرية القائمة على فرط الحماية والإهمال العاطفي، وهي أنماط قد تكون أكثر شيوعاً في المجتمعات التي تعاني من حروب وأزمات متكررة، حيث يصبح الآباء إما مفرطين في الحماية (لخطر الفقد) أو مهملين (بسبب التفكير بالبقاء) (Grisham et al., 2006: 460). وقد ينتمي طلبة جامعة الموصل الى أسر فقدت أحد معيلها أو مسكنها أو ممتلكاتها، مما يجعلهم أكثر تعلقاً بالممتلكات الحالية وأكثر قلقاً على مستقبلهم المادي والمعنوي.

كما إنّ ظاهرة الرغبة بالاكتناز في الوسط الجامعي لم تلقَ الاهتمام الكافي في الدراسات العربية والعراقية، رغم أن طلبة الجامعات العراقية، وخصوصاً طلبة جامعة الموصل، قد عانوا –وما زالوا– من ظروف قاسية واستثنائية لم يعانها كثير من نظرائهم في المحيط الاقليمي للعراق. فجامعة الموصل، التي تقع في قلب المدينة تعرضت لاحتلال دامٍ، ثم لإرهاب عاتٍ، ثم لحرب تحرير عنيفة، ثم لعملية إعمار بطيئة وشاقة، شهدت على مدى عقدين من الزمن موجات متتالية من النزوح والدمار والخوف والفقدان (Human Rights Watch, 2018: 12). وقد أشارت منظمة الصحة العالمية (WHO, 2022) إلى أن سكان الموصل عانوا من أعلى معدلات الصدمات النفسية في العراق، حيث تعرض أكثر من (80%) من الأسر الموصليّة إلى فقدان أحد أفراد الأسرة أو المنزل أو الممتلكات خلال فترة سيطرة (تنظيم داعش) وعمليات التحرير (WHO, 2022: 12)، ومِن المُسلَّم به في علم النفس أن التعرض للصدمات المتكررة والخسائر المادية الكبيرة يمكن أن يُغذّي لدى الفرد رغبةً لا شعورية في الاحتفاظ بالممتلكات المتبقية،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كوسيلة لتعويض ما فُقد، أو كآلية دفاعية لتجنب الخسارة مجدداً (Frost et al., 2011: 879) لذا أصبح من الضروري –بحسب رأي الباحثين– دراسة الرغبة بالاكتناز لدى طلبة جامعة الموصل في الوقت الراهن، لأنهم يمثلون نموذجاً حياً لدراسة أنماط سلوكية غير تكيفية (الاكتناز) ويمكن أن تعزى المستويات العليا من هذه الظاهرة الى الظروف القاسية التي مر بها أفراد مجتمع البحث الحالي.

مما تقدم يمكن تلخيص أهمية البحث الحالي في أنه بعد هذا الجهد نشاطا علميا هادفا قد يفيد المتخصصين في الانتباه الى مشكلة السلوك الاكتنازي لدى طلبة الجامعة، وقد تساعد نتائج البحث الحالي في الوقاية من أضرار الرغبة بالاكتناز، والمعالجة الانفعالية في فهم كيفية معالجة المشاعر وتعلقها بالأشياء المادية، وقد تسفر نتائج البحث الحالي عن أدوات تشخيصية تساعد المتخصصين في الكشف عن مستوى الرغبة بالاكتناز لدى الشباب

2- أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى التعرف الى:

1- مستوى الرغبة بالاكتناز لدى طلبة جامعة الموصل

2- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في الرغبة بالاكتناز لدى افراد عينة البحث تبعا لمتغيرات: نوع الجنس (ذكور / أناث)، التخصص الدراسي (علمي / أنساني)، الصف الدراسي.

3- حدود البحث:

تقتصر حدود البحث على طلبة جامعة الموصل السنة الدراسية (2025، 2026) / الدراسة الصباحية.

4- تحديد المصطلحات:

الرغبة بالاكتناز (The Desire to hoard)، عرفها كل من:

أ- فروست وهارتل (Frost & Hartl, 1996) بأنها الدافع القهري لاقتناء وحفظ ممتلكات لا يمتلك صاحبها حاجة فعلية لها، وذلك بهدف تجنب الضائقة التي قد تنتج عن اتخاذ قرار التخلص منها. (Frost & Hartl, 1996: 341).

ب- كوتلر (Kottler, 2000) يُعرِّفها الباحثون على أنها نزعة سلوكية ثابتة تتسم برغبة قوية في تملك الأشياء وتجميعها، وغالباً ما تكون هذه الرغبة مستمرة وغير متناسبة مع القيمة الفعلية للأشياء (Kottler, 2000: 15).

ج- ستاكيتي و فروست و كيريوس (Steketee, Frost, & Kyrios, 2003) في نموذج العلاج السلوكي المعرفي (CBT) بأنها مجموعة من المعتقدات غير القادرة على التكيف (تُسمى "المعرفة التوفيرية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Saving Cognitions") تجاه الممتلكات، والتي تغذي سلوك الاحتفاظ والتجميع كآلية لتجنب المشاعر السلبية. (Steketee, Frost, & Kyrios, 2003: 357)

و- الجمعية الأمريكية للطب النفسي في الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس (DSM-5) بأنها "رغبة قوية في الاحتفاظ بمقتنيات، حتى وإن بدت بلا قيمة عملية أو مادية" (APA, 2013: 247).

ط- كريشام (Grisham, 2022) اظهار الافراد ارتباطًا عاطفيًا مكثفًا للغاية بالأشياء ولا يمكنهم التخلص منها حتى لو كانت الفوضى تتراكم في منازلهم وتخلق حالة غير صالحة للعيش (Grisham, 2022: 12).

بعد عرض هذه التعريفات، يمكن استنتاج أن الرغبة بالاكتناز هي: دافع داخلي قهري وغير عقلاني للاحتفاظ بالأشياء، مدفوع بالخوف من التخلص منها، والتعلق العاطفي، وتجنب المشاعر السلبية الناتجة عن فقدانها، و في الحالات المتقدمة منه قد يصل في التشخيص الى مستوى الاضطراب النفسي، ويتسبب السلوك الناتج عن هذا الدافع عموما بمشكلات صحية واجتماعية ومادية مختلفة، وغالباً ما يكون هذا الدافع غير متناسب مع القيمة الفعلية لهذه الأشياء.

التعريف الاجرائي للرغبة بالاكتناز:

الدافع الداخلي الذي يحرك الطالب للاحتفاظ بالأشياء بصرف النظر عن قيمتها الحقيقية، مما يتسبب له بمشكلات متعددة، ويمكن التعرف الى مستواه من الدرجة التي يحصل عليها الطالب من خلال الاستجابة على فقرات المقياس المعد لهذا الغرض.

ثانيا الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة رجيعة (2020):

أجريت الدراسة في جامعة كفر الشيخ/ مصر، وهدفت الى الكشف عن التداخل بين اضطراب الاكتناز والوسواس القهري وتحديد نقاط الاختلاف بينهما، وتحديد أهم المتغيرات النفسية والاجتماعية المميزة لاضطراب الاكتناز واختبار مدى صدق المؤشرات أو المحددات الواردة في الإصدار الحديث من (DSM-5). واستنتاج مؤشرا وابعاد أداة محلية لتشخيص اضطراب الاكتناز تتمتع بمؤشرات صدق وثبات يمكن الاعتماد عليها بثقة تامة. تكونت العينة من (450) طالب وطالبة وتم الاستعانة بكل من الأدوات التالية: قائمة اضطراب الاكتناز (IBD) إعداد الباحث (2015)، واختبار القلق العام (كسمة) من إعداد الباحث (2015)، ومقياس الاكتئاب من إعداد (ماريا كوفاكس) والمعرب من قبل (غريب عبد الفتاح غريب)، وقائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية. واستخدم الباحث الاختبار التائي ومعامل ارتباط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بيرون وتحليل التباين للتوصل الى النتائج التي أظهرت أن هناك تداخلا بين الوسواس القهري والاكتناز القهري، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين القلق والاكتئاب من ناحية واضطراب الاكتناز القهري. وأظهرت النتائج أن العمر الزمنى للفرد يمثل أحد العوامل الديموغرافية المهمة لدى الشخص الذي يعاني من اضطراب الاكتناز القهري اذ يظهر الطلبة الاكبر سنا ميلا اعلى الى الاكتناز القهري، كما أظهرت النتائج أن بعض عوامل الشخصية الخمس كان له علاقة ارتباطية مع اضطراب الاكتناز القهري وهي: العصابية والانبساطية والمقبولية والمرونة في حين أن الضمير الحي لم يكن له ارتباط بالاكتناز. وأخيرا تبين أن كل من الوسواس القهري والقلق والاكتئاب ممكن ان تكون متنبئات باضطراب الاكتناز القهري لدى طلاب الجامعة (رجيعة، 2020).

2- دراسة نجم (2020):

أجريت هذه الدراسة في جامعة أسيوط/ مصر، وهدفت الى التعرف على مستوى سلوك الاكتناز القهري لدى طلبة الجامعة والكشف عن طبيعة علاقته الارتباطية ببعض المتغيرات النفسية والكشف عن الفروق في هذه المتغيرات تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص الدراسي شملت الدراسة عينة مكونة من (300) من طلبة الجامعة، واستخدمت الباحثة مقياس سلوك الاكتناز القهري، كما استعانت الباحثة بالوسائل الاحصائية الآتية: معامل ارتباط بيرسون واختبار (ت) للتوصل الى النتائج التي بينت أن سلوك الاكتناز القهري ينتشر بنسبة متوسطة إلى منخفضة عموماً بين سائر أفراد عينة طلبة الجامعة، و وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سلوك الاكتناز القهري ومستويات الاغتراب النفسي، والقلق، والشعور بالوحدة النفسية لدى الطلاب، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث في الدرجة الكلية لسلوك الاكتناز القهري (نجم، 2020).

3- دراسة حلواني وعابد (2022)

أجريت هذه الدراسة في جامعة أم القرى في السعودية وهدفت إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين سلوك الاكتناز القهري ومستويات التنظيم الانفعالي لدى طلاب الجامعة. شملت الدراسة عينة مكونة من (200) من طلاب الجامعة، واستخدم الباحثان مقياساً للاكتناز القهري ومقياساً للتنظيم الانفعالي للتحقق من أهداف الدراسة، استعانت الباحثتان بمعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار للتوصل إلى النتائج التي بينت وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المتغيرات حيث ارتبطت الصعوبات في التنظيم الانفعالي والعجز عن إدارة المشاعر بزيادة حدة أعراض وسلوكيات الاكتناز القهري لدى طلاب الجامعة، مما يشير إلى أن التكديس قد يُستخدم كآلية تعويضية غير تكيفية للتعامل مع الضغوط والانفعالات السلبية (حلواني وعابد، 2022).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- دراسة عبد الحميد وعبد المعطي (2023):

أجريت هذه الدراسة في جامعة الزقازيق/ مصر، وهدفت إلى الكشف عن معدل انتشار اضطراب الاكتناز القهري بين طلبة جامعة الزقازيق، والكشف عن الفروق في مستويات هذا الاضطراب في ضوء متغيري الجنس (ذكور/إناث) ونوع التخصص الأكاديمي. شملت الدراسة عينة مكونة من (475) من طلبة الجامعة موزعين على الكليات والتخصصات المختلفة، واستخدم الباحثان مقياساً مقنناً لاضطراب الاكتناز القهري واستخدم الباحثان الاختبار التائي ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين للتوصل الى النتائج التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً في معدل انتشار الاضطراب أو حدته تُعزى لمتغير الجنس، اذ أظهر الذكور ميلا للاكتناز أعلى من الاناث، بينما لم تظهر النتائج فروقا في الاكتناز تبعا لطبيعة التخصص الدراسي (عبد الحميد وعبد المعطي، 2023).

ب- الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Coles et al. 2003):

أجريت هذه الدراسة في جامعة تمبل بمدينة فيلادلفيا في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت الى الكشف عن سلوكيات الاكتناز واستكشاف أبعادها وعلاقتها بالمعتقدات المرتبطة بالاكتناز وأعراض الوسواس القهري والقلق الاجتماعي والأعراض الاكتئابية والقلق وحساسية القلق شملت الدراسة عينة مكونة من (751) من طلبة قسم علم النفس، واستخدم الباحثون مقياس الادخار المعدل المكون من أربعة أبعاد هي صعوبة التخلص من الأشياء ومشاكل الاكتساب الفوضى والتداخل أو الضيق، ومقياس معتقدات الاكتناز ومقياس أعراض الوسواس القهري ومقاييس للقلق الاجتماعي والاكتئاب وحساسية القلق كما استعان الباحثون بمعاملات ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي للتوصل الى النتائج التي بينت وجود أربعة أبعاد أساسية لسلوكيات الاكتناز وأن جميع هذه الأبعاد ترتبط ارتباطاً موجبا قوياً بمعتقدات الاكتناز وأعراض الوسواس القهري وبشكل خاص الأبعاد المتعلقة بالاكتناز والوساوس كما أظهرت النتائج وجود ارتباطات دالة إحصائياً ولكنها أكثر اعتدالاً مع القلق الاجتماعي والأعراض الاكتئابية والقلق العام في حين تبين وجود علاقة قوية بين سلوكيات الاكتناز وحساسية القلق (Coles et al., 2003).

2- دراسة (Timpano et al., 2011):

أجريت هذه الدراسة في ألمانيا من خلال عينة ممثلة للمجتمع الألماني بالتعاون مع جامعة لايبزيغ وجامعة ماربورغ وهدفت الى الكشف عن معدل انتشار اضطراب الاكتناز المصنف في الدليل التشخيصي الخامس واستكشاف المتغيرات الديموغرافية والسريرية المصاحبة له مع التركيز على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاكتساب المفرط ومستوى الضيق والخلل الوظيفي شملت الدراسة عينة مكونة من (2508) تتراوح أعمارهم بين (14- 92) عاماً واستخدم الباحثون مقياس الادخار لقياس أبعاد الاكتناز الثلاثة وهي الفوضى وصعوبة التخلص من الأشياء والاكتساب المفرط فضلا عن مقياس الضيق والخلل الوظيفي المرتبط بالاكتناز ومقاييس أخرى لتقييم أعراض الاكتئاب والوسواس القهري كما استعان الباحثون باختبار كاي واختبار (ت) وتحليل الانحدار اللوجستي المتعدد للتوصل الى النتائج التي بينت أن معدل الانتشار التقريبي لاضطراب الاكتناز في المجتمع بلغ حوالي (0.04.6%) وأن السمة الغالبة لدى الغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد هي الاكتساب المفرط للأشياء كما أظهرت النتائج أن الاضطراب يرتبط ارتباطاً موجبا وثيقاً بتقدم السن وانخفاض مستوى الدخل والعيش وحيداً بالإضافة إلى ارتباطه بمستويات مرتفعة ودالة إحصائياً من الضيق النفسي والخلل في الأداء الوظيفي والاجتماعي اليومي مقارنة بالأفراد الأصحاء (Timpano et al., 2011).

3- دراسة (Deng & Wang, 2024):

أجريت هذه الدراسة في جمهورية الصين الشعبية وهدفت الى استكشاف عوامل الهشاشة والضعف النفسي والتكنولوجي المؤدية إلى بروز سلوك الاكتناز الرقمي (تكديس البيانات والملفات غير الضرورية في الأجهزة الإلكترونية) لدى طلبة الجامعة وفحص الدور المعدل الذي تلعبه المثالية غير التكيفية (المثالية العصابية) في هذه العلاقة شملت الدراسة عينة من (514) من طلبة الجامعة، واستخدم الباحثان مقياس سلوك الاكتناز الرقمي ومقياس المثالية (السامة) غير التكيفية، وجرى معالجة البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد والتحليل المعدل (Moderation Analysis) ومعامل ارتباط بيرسون للتوصل الى النتائج التي بينت أن عوامل الهشاشة النفسية والرقمية تسهم بشكل دال إحصائياً في التنبؤ بزيادة سلوك الاكتناز الرقمي لدى طلبة الجامعة وأظهرت نتائج التحليل المعدل أن المثالية السامة تقوي هذه الرابطة؛ اذ يميل الطلبة الذين يعانون من مستويات مرتفعة من المثالية السامة والخوف من الخطأ إلى الإفراط في تخزين الملفات والمعلومات الرقمية كآلية دفاعية لتجنب الفقد أو التقصير، مما يؤدي إلى تفاقم الفوضى الرقمية لديهم (Deng & Wang, 2024).

4- دراسة (Kim & Lee, 2024):

أجريت هذه الدراسة في كوريا الجنوبية، وهدفت إلى الكشف عن تأثير كل من المثالية العصابية والشعور بعدم الكمال في سلوك الاكتناز القهري، والتعرف الى أثر الوضوح العاطفي (Emotional Clarity) في هذه العلاقة، شملت الدراسة عينة من (354) من طلبة الجامعات، واستخدم الباحثان مقياس المثالية العصابية، ومقياس الشعور بعدم الاكتمال، ومقياس الوضوح العاطفي، بالإضافة إلى أداة قياس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سلوك الاكتناز للتحقق من أهداف الدراسة، استخدم في الدراسة تحليل الانحدار المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون، للتوصل إلى النتائج التي بينت أن المثالية العصابية والشعور المستمر بعدم الاكتمال يعدان من المنبئات الدالة إحصائياً على زيادة سلوك الاكتناز، كما أظهرت نتائج التحليل الوسيط المعدل أن امتلاك الأفراد لمستويات مرتفعة من الوضوح العاطفي (القدرة على فهم وتحديد المشاعر والدوافع الذاتية) يعمل كعامل حماية يضعف من التأثير السلبي للمثالية والشعور بعدم الاكتمال في توجيه الفرد نحو سلوكيات التكديس والاكتناز كآلية دفاعية (Kim & Lee, 2024).

5- دراسة (Riaz & Akhter, 2024):

أجريت هذه الدراسة في باكستان، وهدفت إلى التعرف الى طبيعة العلاقة الارتباطية بين التحكم الانتباهي وعدم تحمل الغموض (الحيرة) وسلوك الاكتناز القهري لدى طلبة الجامعة المقيمين في السكن الداخلي، شملت الدراسة (300) من طلبة الجامعة المقيمين في السكن الجامعي، واستخدم الباحثان مقياس التحكم الانتباهي ومقياس عدم تحمل الغموض فضلا عن مقياس سلوك الاكتناز، كما استعان الباحثان بتحليل الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون للتوصل إلى النتائج التي بينت ارتباط انخفاض القدرة على التحكم الانتباهي وارتفاع مستويات عدم تحمل الغموض بزيادة النزعة نحو سلوكيات التكديس والاكتناز لدى الطلبة، وأظهرت النتائج أن العجز عن تنظيم الانتباه وعدم القدرة على مواجهة المواقف غير الواضحة يعدان من المنبئات القوية للجوء إلى الاحتفاظ بالمقتنيات كآلية دفاعية لمواجهة القلق النفسي الناتج عن ظروف الاغتراب والسكن المشترك (Riaz & Akhter, 2024).

مؤشرات عن الدراسات السابقة ومدى الافادة منها:

بعد عرض الدراسات السابقة، وجد انها يمكن تناقش هذه الدراسات عبر المحاور المنهجية والسيكومترية التالية:

أ- الأهداف: يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أن هناك عناية بحثية متنامية للكشف عن "الاكتناز" بمفهومه المادي، مثل (Coles et al., 2003) و (نجم، 2020) ركزت على الاكتناز بمفهومه المادي، بينما انتقل اهتمام الدراسات الحديثة جداً والتي أجريت في السنتين الأخيرتين نحو الاكتناز الرقمي (Digital Hoarding) مثل دراسات (Deng & Wang, 2024).

ب- البيئات الجغرافية ومجتمعات وعينات الدراسات السابقة:: وجدت الباحثة ان الدراسات العربية أجريت في بيئات جامعية مستقرة نسبياً أو بيئات تعاني من ضغوط اقتصادية معينة مثل دراسة (نجم، 2020). بينما الدراسات الأجنبية: تباينت بيئاتها بين أمريكا، وألمانيا، والصين، وتركيا، وصولاً إلى السويد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والبرتغال، لذا يمكن القول أن الباحثة تمكنت من الاطلاع على عدد مناسب من الدراسات السابقة بما يوفر قاعدة معرفية جيدة تزيد لديها وضوح الرؤية عند مناقشة ما ستتوصل اليه من نتائج.

ج- المنهجية: اشتركت أغلب الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي تناولت متغيري البحث باعتمادها على المنهج الوصفي (الارتباطي) لملائمته للأهداف المحددة،

د- الأدوات والمقاييس: اعتمدت معظم الدراسات السابقة التي جرى عرض لملخصاتها والتي تناولت متغيري البحث على الاستبيانات والمقاييس المكتوبة لجمع البيانات، أما من جانب الوسائل الاحصائية التي استخدمت في تلك الدراسات فقد استخدم أغلبها الاختبار التائي بنوعية (لعينة واحدة ولعينتين) ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد ونمذجة المعادلات البنائية (SEM، وتحليل التباين.

ثالثا اجراءات البحث

1- منهج البحث:

اعتمد المنهج الوصفي كونه احد أساليب البحث العلمي الملائمة لدراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، اذ يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد فعلاً بالواقع,

2- مجتمع البحث.

يضم مجتمع البحث الحالي جميع طلبة الدراسة الأولية الصباحية في جامعة الموصل المستمرين بالدوام في العام الدراسي (2025- 2026)، من الذكور والاناث في كافة مستويات الدراسة، وكافة التخصصات العلمية والانسانية، وبلغ عدد الطلبة (43057) طالبا وطالبة [*] موزعين على (25) كلية متنوعة التخصصات.

3- عينات البحث:

قد تضمنت عينات البحث الحالي عدة مجموعات سحبت بطرائق مختلفة بحسب الهدف من اختيارها وكما يأتي:

3-1- عينة التطبيق الأولي (الاستطلاعي):

بهدف التعرف الى الصعوبات في أثناء تطبيق أداتي البحث ومعرفة الزمن اللازم للإجابة، فضلا عن التعرف إلى نقاط الغموض والصعوبة في فقرات أداة البحث، اذ من الممكن تشخيص وتصحيح وتعديل عدد من التعبيرات اللغوية في بعض فقرات الأداة وصولا الى جعلها أكثر وضوحا، ويسهل على أفراد عينة البحث استيعاب مضموناتها، وتجنب سوء الفهم الذي قد يسبب اجابات غير موضوعية. وقد

[*] حصلت الباحثان على البيانات من قسم شؤون الطلبة والتسجيل في جامعة الموصل بعد تزويدهم نسخة من كتاب طلب تسهيل المهمة ذي العدد (10801/7/3) بتاريخ 2025/10/27 الصادر من كلية التربية للعلوم الانسانية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جرى اختيار العينة الاســـتطلاعية من كليتين، الاولى كلية التربية للعلوم الانســـانية، والثانية كلية علوم الحاسوب والرياضيات.

3-2- عينة التحليل الاحصائي (تمييز فقرات اداتي البحث):

لغرض التحقق من القوة التمييزية لفقرات أداة البحث، اختارت الباحثان عددا مناســـبا لغرض اجراء اختبارات تمييز فقرات أداة البحث، ووجد ان افضـــل عدد هو ما لا يقل عن (400) طالب وطالبة، وجرت عملية اختيار هذه العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، وحرص الباحثان على أن تكون عينة التمييز ممثلة وتتوفر فيها خصائص المجتمع الأصلي (طلبة جامعة الموصل)، فقد جرى أولا اختيار (8) كليات علمية وانسانية بالتناصف وبشكل عشوائي، وبعد اختيار الكليات تبين أن عددا منها يحتوي أقساما علمية متعددة، لذا شملت الطبقة الثانية من عينة التمييز اختيار الاقسام العلمية، ثم اختيار الصفوف من هذه الاقسام، وأخيرا اختيار الطلبة بالاستعانة بقوائم الاسماء التي تحصل عليها من شعبة شؤون الطلبة والتسجيل والاقسام العلمية وعمد الباحثان الى اختيار عدد (50) طالبا وطالبة من كل كلية ليحصلا على العدد المطلوب لعينة التمييز، وتتوافق هذه الطريقة الى حد ما مع اجراءات ســـحب العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة.

3-3- عينة ثبات أداة البحث:

سحبت عينة الثبات البالغة (50) طالبا وطالبة، بالطريقة العشوائية البسيطة، وسحبت هذه العينة من قسم اللغة الانكليزية في كلية التربية للعلوم الانسانية، وشملت (20) طالبا و (طالبة) من الصف الثاني، وقد روعي أن لا يحدث تقاطع بين عينة الثبات هذه وكل من العينة الاستطلاعية وعينة التمييز.

3-4- عينة التطبيق النهائي لأداة البحث:

سحبت عينة عشوائية طبقية من مجتمع البحث، اذ جرى أولا حصر كليات الجامعة وتصنيفها على وفق التخصـــص (علمي/ انســـاني)، وبعد ذلك تم اختيار عينة عشـــوائية من هذه الكليات بطريقة الســـحب العشـــوائي للحصـــول على (6) كليات من التخصـــص العلمي، و (6) كليات من التخصـــص الانساني، وبعد ذلك جرى اختيار الاقسام والشعب بالطريقة العشوائية، أما الطلبة فقد تم اختيارهم اعتمادا على قوائم الاسماء التي حصل عليها الباحثان من شعب شؤون الطلبة في الكليات ذات القسم الواحد، ومن سكرنارية الاقسام في الكليات متعددة الاقسام، اذ جرى اختيار الاسماء ذات التسلسل الزوجي من هذه القوائم، وروعي أخذ عينة متكافئة قدر الامكان بحسب متغير نوع الجنس (ذكور/ اناث) وقد بلغ عدد افراد العينة (898) طالبا وطالبة (436) طالبة و (462) طالب،

4- اداة البحث:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقياس الرغبة بالاكتناز:

بعد الاطلاع على المقاييس والادبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بـــ (الاكتناز)، لم يجد الباحثان مقياسا يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف البحث الحالي، اذ أن جل المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة كانت تهدف الى التعرف الى (الاكتناز القهري) و (اضطراب الاكتناز) و (هوس الاكتناز) و (سلوك الاكتناز)، ولما تفرد البحث الحالي بتناوله متغير (الرغبة بالاكتناز) فان المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة تختلف في المتغير الذي تحاول قياسه، الا أن ذلك لم يمنع من استفادة الباحثة من هذه المقاييس، من أجل اعداد (بناء) مقياس للرغبة بالاكتناز لدى طلبة الجامعة، وقد مرت عملية أعداد (بناء) المقياس بالخطوات الآتية:

- تحديد المنطلقات النظرية لبناء المقياس والتي حددت بمسلمات القياس اعتمادا النظرية التقليدية في القياس والتي تعتمد على فرضيات أهمها: أن السمة أو الخصيصة تأخذ شكل التوزيع الاعتدالي، وتتأثر بطبيعة خصائص عينة الأفراد (الفروق الفردية)، كما أنها ترى أن دالة السمة أو الخصيصة دالة خطية مطردة (Crocker & Algina, 1986: 116).
- الاستفادة من الأطر النظرية (لاسيما النموذج المعرفي–السلوكي لـــ Frost & Hartl, 1996)، لا سيما انهما ينظران الى الاكتناز بأنه حاجة عاطفية للاحتفاظ بالأشياء لأنها تعمل كامتداد للذات أو بوصفها تمثيل مادي للذاكرة والعلاقات، والرغبة هنا ليست في الشيء نفسه، بل في الحالة الشعورية والأمان الوجودي الذي يوفره الاحتفاظ به، والتخلص من الشيء يُعَادلُ في التجربة الداخلية للمكتنز خسارة جزء من ذاكرته أو هويته، مما يثير رعبًا يسببه الفقد (Frost & Hartl, 1996, 343). فضلا عن الدراسات السابقة.
- مراجعة الادوات والمقاييس ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، فقد اطلع الباحث على عدد غير قليل من الدراسات المشابهة من أجل التعرف على المؤشرات السلوكية التي تدل على وجود الرغبة بالاكتناز، فضلا عن الافادة في معرفة العدد المناسب من الفقرات لوضعها في الأداة.
- الاطلاع على الكتب والمصادر والادبيات المختلفة.

وجدت الباحثة ان أبعاد الاكتناز بحسب (Frost & Hartl, 1996) أربعة هي:

1- ضعف في معالجة المعلومات.

2- المعتقدات والتقييمات الخاطئة عن الممتلكات.

3- التجنب والضيق العاطفي.

4- الضعف الاجتماعي والوظيفي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واعتمادا على ذلك، جرى صياغة (40) فقرة بطريقة موجبة أي انها تقيس فعلا مؤشرات الاكتناز، ووزعت هذه الفقرات بالتساوي على أبعاد الاكتناز المبينة آنفا (10) فقرات لكل بعد ، وحددت بدائل الاجابة المناسبة للمرحلة العمرية والنضج العقلي لأفراد عينة البحث وهي: (تنطبق عليّ بشدّة، تنطبق عليّ، محايد، لا تنطبق عليّ، لا تنطبق عليّ اطلاقاً)، واختارت الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي لبدائل الاجابة.

4-1-1- صلاحية فقرات مقياس الرغبة بالاكتناز:

لتحقيق ذلك عرضت الفقرات المقترحة لمقياس الرغبة بالاكتناز على المحكمين من الاساتذة المتخصصين في علم النفس والقياس النفسي البالغ عددهم (20) محكماً للحكم على صلاحية كل فقرة من الفقرات، والحكم على صحة انتماء الفقرة للمجال, ونتج عن هذا الاجراء تعديل عدد من الفقرات وحذف عدد آخر (جدول 1)، اذ حددت نسبة اتفاق (85%) لتكون معيارا لقبول الفقرة وهي نسبة عالية ،. وبذلك أصبح عدد الفقرات المقترحة لقياس الرغبة بالاكتناز (34) فقرة.

جدول (1)

فقرات مقياس الرغبة بالاكتناز التي عدلت أو حذفت بناءَ على مقترحات السادة المحكمين

البعد	الفقرة	الفقرة قبل التعديل	الفقرة بعد التعديل
الأول	1	أواجه صعوبة كبيرة في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنت سأتخلص من شيء ما أو أحتفظ به.	أواجه صعوبة في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنت سأتخلص من شيء ما أو أحتفظ به.
الأول	2	أعاني من مشكلة في تنظيم ممتلكاتي وفرزها إلى فئات محددة.	حذفت
الأول	3	لا أثق في ذاكرتي، لذلك أحتفظ بالأشياء كتذكير مادي بالمهام أو المعلومات.	أفشل في الاعتماد على ذاكرتي، لذلك أحتفظ بالأشياء كتذكير مادي بالمهام أو المعلومات.
الأول	7	أخشى أن أفقد معلومات مهمة إذا تخلصت من أوراق أو مستندات.	أخشى أن أفقد معلومات مهمة إذا تخلصت من الأوراق أو المستندات القديمة.
الأول	10	تتسبب الممتلكات المتراكمة في مشاكل تتعلق بالسلامة (مثل صعوبة الحركة، الغبار).	حذفت
الثاني	9	أشعر أن حياتي ستتحسن إذا تمكنت من السيطرة على عاداتي في التوفير والاحتفاظ.	حذفت
الثالث	2	أتجنب ترتيب غرفتي أو مساحتي الشخصية لأن هذه المهمة تسبب لي ضيقًا كبيرًا.	حذفت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرابع	3	أشتري أو أجمع أشياء حتى لو لم تكن لدي مساحة كافية لتخزينها.	حذفت
الرابع	6	أحتفظ بأشياء أخذتها من أماكن عامة (مقهى، فندق، جامعة) لأنني لا أستطيع مقاومة أخذها.	حذفت

4-1-2- التحليل الاحصائي لفقرات مقياس الرغبة بالاكتناز:

4-1-2-1- حساب القوة التمييزية (اسلوب المجموعتين الطرفيتين) :

بهدف الإبقاء على الفقرات المفيدة (المميزة) في المقياس واستبعاد الفقرات غير المميزة. جرى حساب القوة التمييزية لفقرات مقياس الرغبة بالاكتناز اذ جرى تطبيق المقياس على عينة التمييز البالغ عدد أفرادها (400) طالبا وطالبة. وحسبت الدرجة الكلية لفقرات المقياس لكل طالب. ورتبت قيم الدرجات الكلية لأفراد عينة البحث تنازليا من اعلى درجة إلى ادنى درجة واختيرت نسبة (27%) من قيم الدرجات العليا، و نسبة (27%) من قيم الدرجات الدنيا من العدد الكلي البالغ (400) قيمة، وبذلك حصل الباحثان على عدد (108) قيمة لكل من المجموعتين العليا والدنيا. وجرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات كل مجموعة على كل فقرة من فقرات المقياس البالغ عددها (34) فقرة، ومقارنة هذه متوسط درجات المجموعة العليا ومتوسط درجات المجموعة الدنيا على كل فقرة احصائيا من خلال اجراء الاختبار التائي لعينتين مستقلتين. وتمت مقارنة قيمة (T) المحسوبة لكل فقرة بنظيرتها الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (214)، وتبين ان جميع قيم (T) المحسوبة اكبر من نظيرتها الجدولية. وهذا يشير الى ان جميع فقرات مقياس الرغبة بالاكتناز مميزة، واعتمادا على نتائج هذا الإجراء أمكن اطمئنان الباحثان الى خاصية (التمييز) التي هي من الخصائص السيكومترية الاساسية لأدوات القياس النفسي، وبناءا على هذا الاجراء لم يترتب أي تغيير في بنية مقياس الرغبة بالاكتناز.

4-1-3-1- مؤشرات الصدق (Validity Indexes) :

لصدق الأداة المستخدمة في القياس والاختبار أهمية كبيرة في بنائها وذلك بالكشف عن محتوياتها الداخلية (السيد, 2006: 400). ومضمون الصدق يعبر عن أن الأداة تقيس فعلا ما أعدت لقياسه (عودة وخليل, 1988: 34)، وقد اعتمدت الباحثة الطرق الآتية لايجاد معامل صدق مقياس الرغبة بالاكتناز:

4-3-1-1- الصدق الظاهري:

تم التحقق من الصدق الظاهري لمقياس الرغبة بالاكتناز عن طريق عرض فقراته بصيغتها الاولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في العلوم التربوية والنفسية, لتقدير مدى صلاحية وملاءمة هذه الفقرات فقراته وتعليماته وبدائله و قد اتفق المحكمون على صلاحية (34) فقرة من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفقرات، مع اقتراح تعديل عدد منها وحذف (6) فقرات. وبهذا الاجراء يمكن القول أن فقرات مقياس الرغبة بالاكتناز قد تحقق فيها الصدق الظاهري.

4-3-1-2- الصدق البنائي:

وقد جرى التحقق من ذلك في اجراءات حساب تمييز الفقرات، وتبين من هذا الاجراء ان جميع فقرات مقياس الرغبة بالاكتناز الـ (34) تمتاز بقدرتها على التمييز بين الافراد في المجموعتين العليا والدنيا،

4-1-3-2- مؤشرات الثبات (Reliability):

وقد تحقق ثبات مقياس الرغبة بالاكتناز بطريقتين:

أ- التطبيق واعادة التطبيق:

طبق الباحثان مقياس الرغبة بالاكتناز على عينة الثبات المكونة من (20) طالباً وطالبة من طلبة الصف الثاني/ قسم اللغة الانكليزية في كلية التربية للعلوم الانسانية يوم الثلاثاء الموافق (2025/11/4)، وحرص الباحثان على اعادة التطبيق الافراد انفسهم وفي ظروف مشابهة يوم الثلاثاء الموافق (2025/11/18) أي بعد مرور (14) يوم من التطبيق الاول، وحسب معامل الارتباط بين درجات التطبيقين فكان (0.91) وتعد هذه القيمة –بحسب رأي الباحثين– مؤشرا ممتازا على ثبات المقياس، إذ أشار (Kaplan & Saccuzzo, 2018) الى أن ثبات فقرات المقياس يعد مقبولا اذا كان (0.80) أو تجاوز ذلك (Kaplan & Saccuzzo, 2018: 112).

ب- اسلوب الفا كرونباخ:

تفيد هذه الطريقة في بيان مدى اتساق فقرات المقياس داخلياً, فهي تقيس الاتساق الداخلي والتجانس بين الفقرات, وتعتمد هذه الطريقة على اتساق اداء الفرد من فقرة إلى اخرى وحساب الثبات بهذه الطريقة يدل على ثبات درجات الاختبار (عودة، 1988: 354), وقد تحقق الثبات بهذه الطريقة اعتمادا على بيانات التطبيق على عينة التمييز البالغ عدد أفرادها (400) طالبا وطالبة، وبعد تطبيق معادلة الفاكرونباخ تبين أن معامل الثبات بهذه الطريقة قد بلغ (0,921) وهي قيمة مشجعة وتبعث على الاطمئنان بأن فقرات مقياس الرغبة بالاكتناز تمتاز بثبات عال.

4-1-4- تصحيح مقياس الرغبة بالاكتناز:

بعد استكمال استخراج الخصائص السيكومترية لمقياس الرغبة بالاكتناز، يمكن تطبيقه على افراد عينة البحث وستتم عملية تفريغ بيانات التطبيق النهائي اعتمادا على الاوزان الآتية:

1- الوزن (5) للبديل تنطبق عليّ بشدّة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- الوزن (4) للبديل تنطبق عليّ.

3- الوزن (3) للبديل محايدز

4- الوزن (2) للبديل لا تنطبق عليّ.

5- الوزن (1) للبديل لا تنطبق عليّ اطلاقاً.

وبذلك يمكن استنتاج الدرجتين العليا والدنيا المتوقعتين بعد تطبيق المقياس من خلال عملية ضرب أعلى وزن (5) بعدد فقرات المقياس (34) فتكون اعلى درجة متوقعة (170)، وعملية ضرب أدنى وزن (1) بعدد فقرات المقياس (34) فتكون أدنى درجة متوقعة (34)، والمتوسط الحسابي الافتراضي للمقياس (102).

4-1-5- التطبيق النهائي لأداة البحث:

بعد ان اكتملت اجراءات صدق وثبات أداة البحث، جرى تطبيق مقياس الرغبة بالاكتناز على عينة البحث الاساسية التي تتألف من (898) طالب وطالبة من طلبة جامعة الموصل، وقد بدأ التطبيق على هذه العينة من تاريخ (2025/12/7) لغاية تاريخ (2025/12/24)،

4-1-6- الوسائل الإحصائية:

جرى استخدام الوسائل الاحصائية الاتية الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاستخراج تمييز فقرات أداة البحث، كما تستخدم في تحليل النتائج لايجاد الفروق في المتوسطات الحسابية على مقياس الرغبة بالاكتناز، معامل ارتباط بيرسون لاستخراج ثبات الاداة بطريقة التطبيق واعادة التطبيق. معامل الفا- كرونباخ لايجاد قيمة ثبات أداة البحث، الاختبار التائي لعينة واحدة: لمعرفة مستوى افراد عينة البحث على مقياس الرغبة بالاكتناز، تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين افراد عينة البحث في الرغبة بالاكتناز تبعا لمتغير الصف الدراسي

وقد استعان الباحثان في استعمال هذه الوسائل واستخراج النتائج بالحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

رابعا نتائج البحث

ستعرض نتائج البحث على وفق الاهداف التي وضعت في الفصل الاولن وكما يأتي:

1- التعرف الى مستوى الرغبة بالاكتناز لدى طلبة جامعة الموصل.

بلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة البالغ عددهم (898) طالبا وطالبة على مقياس الرغبة بالاكتناز (106.3051) وبانحراف معياري قدره (23.2120) درجة، وللتحقق من دلالة الفرق بين المتوسط الحسابي المتحقق والمتوسط الفرضي للمقياس، استخدم الاختبار التائي لعينة واحدة، وأظهرت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتيجة الاختبار أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (5.558) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (897) والبالغة (1.962) (جدول 2)، لذا يمكن القول أن مستوى الرغبة بالاكتناز لدى افراد العينة أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس،

جدول (2)

الاختبار التائي لعينة واحدة للتعرف الى مستوى درجات افراد عينة البحث في مقياس الرغبة بالاكتناز

المتغير	عدد افراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)		دلالة الفرق
				المحسوبة	الجدولية	
الرغبة بالاكتناز	898	106.3051	23.21204	5.558	1.962	دال عند مستوى (0.05)

تشير هذه النتيجة إلى أن طلبة جامعة الموصل يمتلكون رغبة ملحوظة نحو سلوكيات الاكتناز، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء النموذج المعرفي–السلوكي الذي وضعه (Frost & Hartl, 1996). فوفقاً لهذا النموذج، ينشأ الاكتناز ويتطور من خلال تفاعل أربعة عوامل أساسية: قصور في معالجة المعلومات، ومعتقدات إشكالية حول الممتلكات، والتعلق العاطفي المفرط بالأشياء، والتجنب السلوكي (Steketee & Frost, 2007: 13).

ويمكن تفسير ارتفاع مستوى الرغبة بالاكتناز لدى عينة البحث في ضوء العوامل البيئية والاجتماعية ، وبخاصة ما يتعلق بـ "أحداث الحياة الضاغطة والصدمات المتكررة" التي أوضحها (Timpano et al., 2009: 344-345). فالمجتمع الموصلي تحديداً تعاقبت عليه الحروب والأزمات، مما جعل الحياة عبارة عن سلسلة من الصدمات المتكررة، وهو ما يجعل الأفراد أكثر ميلاً للاحتفاظ بالممتلكات كآلية دفاعية للتعامل مع مشاعر عدم الأمان وفقدان السيطرة. وقد أشار (Timpano et al., 2009) إلى أن التعرض لأحداث ضاغطة كالحروب والكوارث الطبيعية والهجرة القسرية يمكن أن يحفز ظهور الاكتناز أو يؤدي إلى تفاقمه، فالعديد من الناجين من الكوارث يبدؤون باكتناز المواد الغذائية والملابس والأدوية حتى بعد انتهاء مرحلة الطوارئ، بدافع الخوف من تكرار الكارثة وعدم الأمان المستقبلي.

كما تؤيد النتيجة أن الرغبة بالاكتناز يمكن أن تكون محصلة تفاعل معقد تتشابك فيه الخبرات المبكرة والضغوط البيئية اللاحقة كالصدمات الحياتية والعزلة الاجتماعية (Davidson et al., 2019: 91).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي سـياق المجتمع العراقي، الذي يعاني من تراكمات صـدمية متلاحقة، يمكن القول إن البيئة المحيطة قد أسهمت في تعزيز السلوكيات الاكتنازية كاستجابة تكيفية (غير توافقية) للضغوط البيئية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجم (2020) التي بينت أن سلوك الاكتناز القهري ينتشـر بنسـبة متوسـطة إلى منخفضـة عموماً بين سـائر أفراد عينة طلبة الجامعة، ومع دراسـة رجيعة (2020) التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين القلق والاكتئاب واضـطراب الاكتناز القهري، مما يدعم فكرة أن الاكتناز قد يكون آلية للتكيف مع الضغوط النفسية.

كما اتفقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات العلمية من أن بدايات ظهور أعراض الاكتناز غالباً ما تكون في المراهقة المتأخرة أو بداية البلوغ (APA, 2013: 249)، وهي الفترة العمرية التي تمثل مرحلة الدراسة الجامعية.

2- الكشـف عن الفروق ذات الدلالة الإحصـائية في الرغبة لدى افراد عينة البحث تبعا لمتغيرات: نوع الجنس (ذكور / أناث)، التخصص الدراسي (علمي / أنساني)، الصف الدراسي.

أ- الفروق تبعا لمتغير نوع الجنس (ذكور/ اناث):

أظهرت نتائج الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (جدول 3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين الذكور والإناث في الرغبة بالاكتناز، اذ بلغت قيمة (T) المحســوبة (0.923) وهي أقل من القيمة الجدولية (1.962)،

جدول (3)

الاختبار التائي لعينتين مستقلتين للتعرف الى الفرق بين افراد عينة البحث في الرغبة بالاكتنازتبعا لمتغير نوع الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)		دلالة الفرق
				المحسوبة	الجدولية	
الذكور	436	105.4217	25.26395	0.923	1.962	غير دال
الاناث	462	106.8720	21.79908			

وتشـير هذه النتيجة إلى تكافؤ الجنسـين في مسـتوى الرغبة بالاكتناز في حدود مجتمع البحث، وهذا يتفق مع ما أشـارت إليه معظم الدراسـات الوبائية التي أكدت أن الاكتناز شـائع نسـبياً بين الذكور والإناث على قدم المساواة (APA, 2013: 249). وقد أيدت ذلك الدراسات العلمية الموسعة التي توصلت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى أن التقديرات والأسس الجينية لهذا السلوك متشابهة إلى حد كبير بين الجنسين ولا تختلف بين الذكور والإناث (Mataix-Cols et al., 2013: 662).

واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجم (2020) التي لم تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث في الدرجة الكلية لسلوك الاكتناز القهري، كما تتفق مع دراسة تيمبانو وآخرين (Timpano et al., 2011) التي لم تجد فروقاً دالة بين الجنسين في معدلات انتشار الاكتناز.

ورغم أن بعض الدراسات (كدراسة عبد الحميد وعبد المعطي، 2023) وجدت فروقاً لصالح الذكور، إلا أن الغالبية العظمى من الأدبيات العلمية تؤكد عدم وجود فروق معنوية بين الجنسين في هذا المتغير، وهو ما تؤكده النتيجة الحالية.

ويفسر الباحثان هذا التكافؤ انطلاقا من مسلمة أن سلوكيات الاكتناز تتأثر بعوامل معرفية وانفعالية مشتركة بين الجنسين، مثل قصور معالجة المعلومات والمعتقدات المشوهة حول اقتناء الممتلكات، والتي لا ترتبط بطبيعتها بنوع الجنس بقدر ما ترتبط بالخبرات الحياتية والبيئية المشتركة.

ب- الفروق تبعا لمتغير التخصص الدراسي (علمي/ انساني):

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة التخصص العلمي وطلبة التخصص الإنساني في الرغبة بالاكتناز (جدول 4)، اذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.332) وهي أقل من القيمة الجدولية (1.962).

جدول (4)

الاختبار التائي لعينتين مستقلتين للتعرف الى الفرق بين افراد عينة البحث في الرغبة بالاكتناز تبعا لمتغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)		دلالة الفرق
				المحسوبة	الجدولية	
علمي	467	106.0371	22.83650	0.332	1.962	غير دال
انساني	431	106.5525	23.57508			

تشير هذه النتيجة إلى أن طبيعة التخصص الدراسي (علمي/إنساني) ليس لها تأثير دال في مستوى الرغبة بالاكتناز لدى طلبة الجامعة، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة عبد الحميد وعبد المعطي (2023) التي لم تظهر فروقاً في الاكتناز تبعاً لطبيعة التخصص الدراسي. ويفسر الباحثان هذه

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتيجة اعتمادا على مسلمات النموذج المعرفي السلوكي التي تؤكد أن سلوكيات الاكتناز تتعلق بآليات معرفية وانفعالية أساسية (كقصور معالجة المعلومات، والتعلق العاطفي المفرط، والتجنب السلوكي) وهي آليات عامة لا ترتبط بطبيعة المحتوى المعرفي الذي يدرسه الطالب بقدر ما ترتبط ببنيته المعرفية وخبراته النفسية والحياتية التي مر بها.

ج- الفروق تبعا لمتغير الصف (السنة الدراسية):

توزع أفراد عينة البحث على الصفوف (السنوات الدراسية) الاربع بحسب ما مبين في الجدول (5)، يلاحظ من البيانات أن المتوسطات الحسابية لأفراد عينة البحث على مقياس الرغبة بالاكتناز في حالة تصاعد مع التقدم في الصف الدراسي، الا أن هذا الاختلاف لا يمكن ان يستدل عليه للوصول الى حكم قطعي الا بعد اخضاع هذه البيانات لاختبار تحليل التباين الاحادي ومن ثم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات افراد عينة البحث على مقياس الرغبة بالاكتناز بحسب الصف (السنة الدراسية)

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	225	100.1	24.6497
2	227	105.8	22.2231
3	221	106.4	23.5609
4	225	108.5	23.2364

ولغرض اجراء المقارنة بين المتوسطات استخدمت الباحثة تحليل التباين الاحادي، الذي يمكن من التوصل الى الدلالة الاحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية المتعددة.

جدول (6)

تحليل التباين الاحادي للكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لافراد عينة البحث على مقياس الرغبة بالاكتناز تبعا لمتغير الصف

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	
				المحسوبة	الجدولية
بين المجموعات	8782.57	3	2927.52	5.49	2.62
داخل المجموعات	476,560.56	894	533.07		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجموع الكلي	485,343.13	897			

يلاحظ من الجدول (6) أن القيمة الجدولية لـــــ (F) المحســـوبة بلغت (5.49) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية عند مســتوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (3، 894) والبالغة (2.62)، لذا يمكن القول **يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات الأربع، وبالتأكيد** لا تعزى الى الصدفة. وسعيا للتحقق من مكمن الفروق استخدم اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

جدول (7)

اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة بين المتوسطات الحسابية للمجموعات لتحديد أي المجموعات تختلف عن بعضها، قمت بإجراء المقارنات الثنائية. النتائج كالتالي:

المقارنة بين المجموعات (الصفوف)	فرق المتوسطات	قيمة اختبار شيفيه	القيمة الجدولية عند (0.05)	الدلالة الإحصائية
المجموعة 1 (100.1) والمجموعة 4 (108.5)	8.4	3.64	2.63	دالة
المجموعة 1 (100.1) والمجموعة 3 (106.4)	6.3	2.73		دالة
المجموعة 1 (100.1) والمجموعة 2 (105.8)	5.7	2.47		غير دالة
المجموعة 2 (105.8) والمجموعة 4 (108.5)	2.7	1.17		غير دالة
المجموعة 2 (105.8) والمجموعة 3 (106.4)	0.6	0.26		غير دالة
المجموعة 3 (106.4) والمجموعة 4 (108.5)	2.1	0.91		غير دالة

يلاحظ من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لطلبة الصف الأول على مقياس الرغبة بالاكتناز لا يختلف معنويا مع المتوسط الحسابي لطلبة الصف الثاني، اذ كانت قيمة شيفيه المحسوبة للفرق بين متوسط درجات طلبة الصف الاول ومتوسط درجات الصف الثاني أقل من نظيرتها الجدولية، وهذا يثبت أن الفرق ليس ذا دلالة احصـــائية. الا أن متوســـط درجات طلبة الصـــف الاول يختلف معنويا مع المتوسطات الحسابية للطلبة في الصفين الثالث والرابع، اذ كانت قيمة اختبار شيفيه المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية. كما لم تبين النتيجة اختلافا بين المتوســطات الحســابية للطلبة من الصــفوف الثانية والثالثة والرابعة.

تشير هذه النتيجة إلى وجود اتجاه تصاعدي في الرغبة بالاكتناز مع التقدم في الصف الدراسي، حيث يلاحظ من جدول (5) أن المتوســطات الحســابية كانت في حالة تصــاعد مع التقدم في الصــف (100.1 ← 105.8 ← 106.4 ← 108.5). ويعكس هذا الاتجاه الطبيعة المزمنة والمتراكمة لســلوك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاكتناز، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه الأدبيات العلمية من أن شدة الاكتناز تزداد طردياً مع تقدم العمر (APA, 2013: 249) و(Frost et al., 2011: 222).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما توصلت إليه دراسة رجيعة (2020) التي أظهرت أن العمر الزمني للفرد يمثل أحد العوامل الديموغرافية المهمة لدى الشخص الذي يعاني من اضطراب الاكتناز القهري، إذ يظهر الطلبة الأكبر سناً ميلاً أعلى إلى الاكتناز، وقد يعود السبب في ذلك –وفقاً للنموذج المعرفي السلوكي– إلى أن سلوكيات الاكتناز تعزز نفسها عبر آليات التعزيز السلبي، فكلما طالت مدة الاكتناز دون تدخل، تراكمت الممتلكات وزادت الفوضى، مما يزيد من صعوبة التخلص منها وتؤدي الى تعقيد عملية التنظيم والفرز، وهو ما يعزز بدوره المعتقدات (المشوهة) والتعلق العاطفي بالأشياء، ويغذي حلقة مفرغة من التجنب والتراكم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسا الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

1- الاستنتاجات:

من خلال عرض نتائج البحث الحالي توصلت الباحثان الى عدد من الاستنتاجات، وهي:

أ- يمكن تفسير ارتفاع مستوى الرغبة بالاكتناز لدى طلبة جامعة الموصل، بالتأثر بالعوامل البيئية والاجتماعية (كالحروب والتهجير والصدمات المتكررة).

ب- ان الطبيعة المزمنة والمتتابعة لسلوك الاكتناز تؤكد تكافؤ الجنسين والتخصصات في هذا المتغير.

2- التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يقدم الباحثان التوصيات التالية:

أ- اضطلاع شعب ووحدات الارشاد النفسي الجامعي بمهمة توعية الطلبة بسلوكيات الاكتناز وأثرها السلبي في الأداء الأكاديمي والمهني المستقبلي، من خلال ندوات ولقاءات إرشادية وتثقيفية في الجامعة.

ب- بناء وتطبيق برامج إرشادية للتعامل مع قلق المستقبل لدى طلبة الجامعة، تركز على تعزيز فاعلية الذات، وتحسين القدرة على تحمل الغموض، وتنمية مهارات التخطيط للمستقبل.

د- استخدام شعب و وحدات الارشاد النفسي الجامعي مقياس الرغبة بالاكتناز المعد في البحث الحالي في تشخيص الطلبة ذوي الميل العالي لسلوك الاكتناز بهدف وضع البرامج المتخصصة لمساعدتهم في التخلص من هذه العادات السلوكية غير المفيدة.

3- المقترحات:

استكمالا لما توصل اليه البحث الحالي يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:

أ- العوامل النفسية الكامنة وراء الرغبة بالاكتناز لدى طلبة الجامعة.

ب- مظاهر الاكتناز الرقمي لدى طلبة الجامعة وعلاقتها بهويتهم الافتراضية.

هـ- الرغبة بالاكتناز وعلاتها بأساليب التنشئة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الاعدادية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1 حلواني، خديجة جميل، وعابد، علياء طاهر. (2022). الاكتناز القهري وعلاقته بالتنظيم الانفعالي لدى طلاب جامعة أم القرى. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 11(2)، 243-263.

2 رجيعة، عبدالحميد عبدالعظيم محمود. (2016). الإكتناز القهري وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية والنفسية والإجتماعية في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية. مجلة كلية التربية، مج16, ع4 ، 1 – 71. http://search.mandumah.com/Record/1003473

3 السيد، فؤاد البهي (2006). "علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري"، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

4 عبد الحميد، سمر محمد سعيد، وعبد المعطي، حسن مصطفى. (2017). معدل انتشار اضطراب الاكتناز القهري في ضوء الجنس ونوع الدراسة لدى طلبة جامعة الزقازيق. مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مجلد 45، عدد 2، ص 55-72.

5 عودة، أحمد سليمان. والخليلي، خليل يوسف. (1988). "الاحصاء للباحث في التربية والعلوم الانسانية"، دار الفكر – عمان–الاردن.

6 نجم، إحسان فكري أحمد. (2020). سلوك الاكتناز القهري وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى طلبة الجامعة. "المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، "2"(4)، 63-104.

1

2 American Psychiatric Association. (2013). Diagnostic and statistical manual of mental disorders (5th ed.). Arlington, VA: American Psychiatric Publishing. https://doi.org/10.1176/appi.books.9780890425596

3 Arnett, J. J. (2000). Emerging adulthood: A theory of development from the late teens through the twenties. "American Psychologist", 55(5), 469-480.

4 Ayers, C. R., Saxena, S., & Golshan, S. (2010). Age at onset and clinical features of late-life compulsive hoarding. International Journal of Geriatric Psychiatry, 25(2), 142-149.

5 Coles, M. E., Frost, R. O., Heimberg, R. G., & Steketee, G. (2003). Hoarding behaviors in a large college sample. Behaviour research and therapy, 41(2), 179–194. https://doi.org/10.1016/s0005-7967(01)00136-x

6 Crocker, L. & Algina, J. (1986). Introduction to classical and Modern test theory, New York: Holt Pine hart and Winston.

7 Crone, C., Kwok, C., Chau, V., & Norberg, M. M. (2019). Applying attachment theory to indecisiveness in hoarding disorder. Psychiatry Research, 273, 318-324. https://doi.org/10.1016/j.psychres.2019.01.055[reference:7][reference:8]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8 Davidson, E. J., Dozier, M. E., Pittman, J. O. E., Mayes, T. L., Blanco, B. H., Gault, J. D., Schwarz, L. J., & Ayers, C. R. (2019). Recent Advances in Research on Hoarding. Current psychiatry reports, 21(9), 91. https://doi.org/10.1007/s11920-019-1078-0

9 Deng, Y., & Wang, Q. (2024). Exploration of vulnerability factors of digital hoarding behavior among university students and the moderating role of maladaptive perfectionism. Digital Health, 10, 1–14. https://doi.org/10.1177/20552076241249251

10 Frost, R. O., & Hartl, T. L. (1996). A cognitive-behavioral model of compulsive hoarding. Behaviour Research and Therapy, "34"(4), 341-350. https://doi.org/10.1016/0005-7967(95)00071-2

11 Frost, R. O., Steketee, G., & Tolin, D. F. (2011). Comorbidity in hoarding disorder. Depression and Anxiety, "28"(10), 876-884. https://doi.org/10.1002/da.20861

12 Frost, R. O., Steketee, G., & Williams, L. (2000). Hoarding: a community health problem. Health & Social Care in the Community, 8(4), 229–234.

13 Frost, R. O., Williams, K. L., & Steketee, G. (2011). Material deprivation, hoarding, and compulsive buying. Journal of Anxiety Disorders, 25(4), 562-566. https://doi.org/10.1016/j.janxdis.2010.12.011

14 Grisham, J. R. (2022). What is hoarding disorder and how can you help someone who has it? ABC News. Retrieved from https://newsapp.abc.net.au

15 Grisham, J. R., Frost, R. O., Steketee, G., Kim, H. J., & Hood, S. (2006). Age of onset of compulsive hoarding. "Journal of Anxiety Disorders", 20(5), 456-466.

16 Grisham, J. R., Roberts, L., & Cerea, S. (2018). Hoarding in young adults: The role of emotional attachment and its relation to saving behavior. Journal of Obsessive-Compulsive and Related Disorders, 18, 25-30.

17 Human Rights Watch. (2018). "Iraq: Events of 2017". New York: Human Rights Watch.

18 Iervolino, A. C., Perroud, N., Fullana, M. A., Guipponi, M., Cherkas, L., Collier, D. A., & Mataix-Cols, D. (2009). Prevalence and heritability of compulsive hoarding: a twin study. The American journal of psychiatry, 166(10), 1156–1161. https://doi.org/10.1176/appi.ajp.2009.08121789

19 Kaplan, R. M., & Saccuzzo, D. P. (2018). Psychological testing: Principles, applications, and issues (9th ed.). Cengage Learning.

20 Kim, J., & Lee, S. (2024). The effects of maladaptive perfectionism and incompleteness on hoarding behavior: The moderated mediating effect of emotional clarity. Korean Psychological Journal of Culture and Social Issues, 30(2), 145–162. https://doi.org/10.20406/kjcs.2024.30.2.145

21 Kottler, J. A. (2000). Exploring and treating acquisitive desire: Living in the material world. Sage Publications.

22 Landau, D., Iervolino, A. C., Pertusa, A., Santo, S., Singh, S., & Mataix-Cols, D. (2011). Stressful life events and material deprivation in hoarding disorder. Journal of anxiety disorders, 25(2), 192–202. https://doi.org/10.1016/j.janxdis.2010.09.002

23 Mataix-Cols, D., Pertusa, A., & Leckman, J. F. (2013). Heritability of hoarding symptoms in the population: A population-based twin study in Sweden. JAMA Psychiatry, 70(6), 657-664.

24 Neave, N., Tyson, H., McInnes, L., & Hamilton, C. (2016). The role of attachment style and anthropomorphism in predicting hoarding behaviours in a non-clinical sample.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Personality and Individual Differences, 99, 33-37. https://doi.org/10.1016/j.paid.2016.04.067[reference:6]

25 Riaz, M., & Akhter, A. (2024). Relationship of attentional control and intolerance of uncertainty with hoarding behaviour among university boarding students. Journal of Health and Rehabilitation Research, 4(3), 123–129. https://doi.org/10.61919/jhrr.v4i3.432

26 Steketee, G., Frost, R. O., & Kyrios, M. (2003). Cognitive aspects of compulsive hoarding. Cognitive Therapy and Research, 27(4), 357.

27 Timpano, K. R., Buckner, J. D., Richey, J. A., Murphy, D. L., & Schmidt, N. B. (2009). Exploration of anxiety sensitivity and distress tolerance as vulnerability factors for hoarding behaviors. Depression and Anxiety, "26"(4), 343-353. https://doi.org/10.1002/da.20527

28 Timpano, K. R., Exner, C., Glaesmer, H., Rief, W., Keshaviah, A., Brähler, E., & Wilhelm, S. (2011). The epidemiology of the proposed DSM-5 hoarding disorder: Exploration of the acquisition specifier, associated features, and distress. Journal of Clinical Psychiatry, "72"(6), 345-354. https://doi.org/10.4088/JCP.10m06527

29 WHO. (2022). Promoting mental health and well-being in Iraq: Findings of a mental health and psychosocial support survey in Mosul. Geneva: World Health Organization.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النهضة القضائية في الدولة الريانية ودور الشريعة الاسلامية فيها

ا.د حازم احمد بصيلي

استاذ المناهج وطرق التدريس – قسم التاريخ

استاذ تاريخ التعليم كلية التربية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

تقدم هذه الدراسة تحليلاً تاريخياً مقارناً للتعددية القانونية والإدارة القضائية وسلطة الدولة في دولة الريان (1668–1896م) – والتي تُعرف أيضاً في السجلات الوثائقية الأصلية باسم الإمبراطورية الريانية أو إمبراطورية داداب – في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. تأسست دولة الريان عام 1668م (1078هـ) على يد الملك ريان بن عبد الله بن حسب النبي عقب معركة هرر، وأرست نظاماً قانونياً ثلاثياً يجمع بين الفقه الإسلامي المدون (الشريعة)، وقوانين العرف المحلية (الخير والفهما) ، والتشريعات الحكومية. بالاستناد إلى المخطوطات العربية الأصلية، والفرمانات الإمبراطورية ، وسجلات المحاكم، والوثائق الأرشيفية الاستعمارية التي رُفعت عنها السرية، يبحث هذا البحث في التنظيم المؤسسي لدار القضاء ، ومحاكم الصلح ، وجمعية حقانية (المحكمة الإدارية العليا التي أُنشئت عام ١٧٣٢م لمحاكمة موظفي الدولة بتهم الفساد أو إساءة استخدام السلطة). كما يُقيّم نظام الملة الإبراهيمية ، الذي منح استقلالية شخصية منظمة للجماعات الدينية غير المسلمة. وتتناول الدراسة المحو التاريخي المنهجي (التدمير) . (المذكرات) التي أعقبت الحرب الأنجلو– ريانية عام 1896 م، مما يدل على أن السياسات الاستعمارية الأوروبية قامت عمداً بحرق المكتبات الوطنية، وتدمير المحفوظات القضائية، ونهب القطع الأثرية، وإعادة تسمية الأراضي الجغرافية لاستبدال بنية الدولة القانونية الإسلامية الأفريقية المتقدمة بسردية استعمارية عن منطقة هامشية بلا دولة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الريانية ، القرن الأفريقي، التعددية القانونية، الإدارة القضائية، مجلة الأحكام العدلية ، جمعية الحقانية ، القانون العرفي (خير / فهما)، دمناتو ميموريا .

Legal Pluralism and Judicial Administration in the Rayanian State and the Horn of Africa: A Comparative Study of Islamic Law, Customary Norms, and State Authority

Abstract

This study provides a comparative historical analysis of legal pluralism, judicial administration, and state authority in the Rayanian State (1668–1896 AD)—also designated in primary documentary records as the Rayyanid Empire or the Empire of Dadab—in Eastern Africa and the Horn of Africa. Established in 1668 AD (1078 AH) by King Rayan bin Abdullah bin Hasab al-Nabi following the Battle of Harar, the Rayanian polity instituted a tripartite legal structure that synthesized codified divine Islamic jurisprudence (Sharia), indigenous customary law

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

codes (Xeer and Fihma), and state statutory codifications. Drawing upon primary Arabic manuscripts, imperial firmans, court registers, and declassified colonial archival records, the research investigates the institutional organization of Dar al-Qada' (the judicial branch), Mahakim al-Sulh (magistrate reconciliation courts), and Jam'iyyat al-Haqqaniyyah (the high administrative tribunal established in 1732 AD to try state officials for corruption or abuse of authority). Furthermore, it evaluates the Abrahamic Millet system (Nizam al-Milal al-Ibrahimiyyah), which granted structured personal status autonomy to non-Muslim religious communities. The study addresses the systematic historiographical erasure (damnatio memoriae) that followed the Anglo-Rayanian War of 1896 AD, demonstrating that European colonial policies deliberately burned national libraries, destroyed judicial archives, looted artifacts, and renamed geographic territories to supplant an advanced African Islamic legal state structure with a colonial narrative of a stateless periphery.

Keywords: Rayanian State, Horn of Africa, Legal Pluralism, Judicial Administration, Majallat al-Ahkam al-'Adliyyah, Jam'iyyat al-Haqqaniyyah, Customary Law (Xeer/Fihma), Damnatio Memoriae.

مقدمة

1. التعددية القانونية كمشكلة تاريخية ومقارنة

في فن الحكم في أوائل العصر الحديث، يُمثل التفاعل البنيوي بين الفقه المقدس والقانون العرفي المحلي والسلطة التشريعية السيادية مشكلة تحليلية مركزية في التاريخ القانوني المقارن. وفي سياق كتابة تاريخ شمال شرق أفريقيا، صوّرت النماذج الاستعمارية الأوروبية المركزية القرن الأفريقي تقليديًا على أنه منطقة هامشية غير مُقنّنة، بلا دولة، تهيمن عليها جماعات نسبية مُجزأة تفتقر إلى مؤسسات قضائية مركزية. ومع ذلك، تُظهر الوثائق العربية الأصلية، والمخطوطات الإمبراطورية، وسجلات المحاكم الباقية أن دولة الريان (1668–1896م) قد شيّدت إطارًا متطورًا ومتعدد الطبقات للتعددية القانونية، حكمت بموجبه مجموعات سكانية إثنية لغوية متنوعة في جميع أنحاء شرق أفريقيا ومناطقها العابرة للقارات لأكثر من قرنين [1].

التعدد القانوني في الإمبراطورية الريانية مجرد تراكم غير رسمي لممارسات محلية غير منسقة، بل كان آلية دستورية مدونة تهدف إلى مواءمة السيادة الملكية المركزية مع الاستقلال الاجتماعي والقانوني الإقليمي.

[1] ناصف، أحمد عبد السلام، وإسماعيل مسعد غريب. الدولة الريانية في شرق أفريقيا (1668–1896م): الدراسة طريقة في النشاع والحضرهي والسوط و تمس الحوية التاريخية . القاهرة: المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة، 2026، 1–5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بعد توطيد الدولة على يد الملك ريان بن عبد الله عام 1668م، أسست الملكية نظامًا قانونيًا ثلاثيًا يتألف من [1]:

1. **الشريعة الإسلامية الإلهية** : تم تدوينها من خلال المذهب الرياني الفقهي ، ثم تم توحيدها لاحقًا في مجلة الأحكام العدلية .
2. **القانون العرفي الأصلي** : دمج الصوماليين Xeer والعفار Fihma (أو Mada'a) في الإدارة القضائية الإقليمية.
3. **المراسيم القانونية والدستورية** : تم تدوينها في دستور عام 1673، ودستور عام 1836، وقانون السياسة الإدارية (القانون الإداري الأساسي) لعام 1837.

تبحث هذه الدراسة في كيفية حفاظ الدولة الريانية على التماسك القضائي عبر هذه المجالات القانونية المتميزة دون التسبب في نزع الشرعية المنهجي أو الانهيار المؤسسي.

2. السياق القانوني والاجتماعي للقرن الأفريقي

قبل تأسيس دولة الريان عام 1668م، كانت منطقة ميرولال – وهي مثلث جغرافي استراتيجي يرتكز شمالاً على حوض تاجوراء البحري في خليج تاجوراء ، ويمتد غرباً عبر هضبة أوغادين ، وينتهي جنوباً عند نهر تانا – بمثابة نقطة التقاء بيئية وتجارية تربط شمال شرق أفريقيا بالبحر الأحمر وغرب المحيط الهندي. وقد حددت الأدلة الأنثروبولوجية والجغرافية نهر تانا كحدود ديموغرافية تفصل بين السكان الرعويين الحاميين الصوماليين والعفاريين في الشمال وجماعات البانتو في الجنوب [2].

بسبب البيئة شبه القاحلة في المناطق الداخلية، شكلت حياة الرعي البدوي النمط الاقتصادي الرئيسي، حيث انخرط فيها أكثر من 96% من السكان. جيوسياسياً، شهدت المنطقة عدم استقرار شديد نتيجة الحملات العسكرية العدوانية التي شنها الإمبراطور يوهانس الأول ملك الحبشة ضد المجتمعات المسلمة في الأراضي المنخفضة، إلى جانب سيطرة الدولة العثمانية غير المحكمة على موانئ البحر الأحمر عبر الحبشة. استخدمت المجتمعات المحلية من العفر والصوماليين ، المنظمة تحت حكم سلطنات وراثية – مثل سلطنة

[1] "السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية في شرق أفريقيا: دولة الريان كدراسة حالة"، ورقة بحثية أكاديمية، القاهرة، 2026، 1–4.

[2] الدواردي ، محمد بن عبد الله . التراث الاجتماعي والسياسي والحضري والفكري للدولة الريانية . 4 مجلدات. غاريسا: مطبعة جاريسا الوطنية، ١٨٩٧، ١: ٤٥–٨٨.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

علي أوبلي في تاجوراء – القوانين العرفية إلى جانب المذهب المالكي والشافعي. وقد أرسى هذا تقليدًا قائمًا مسبقًا للتعددية القانونية، مما وفر الأساس لتكوين دولة الريان لاحقًا [1] .

3. مشكلة البحث والأسئلة المركزية

تكمن المشكلة الرئيسية التي يتناولها هذا البحث في المفارقة الصارخة بين الحضور المؤسسي والقانوني والاقتصادي العميق لدولة الريان خلال فترة وجودها الفعلي، وبين محوها شبه التام من المراجع التاريخية العالمية الحديثة. تؤكد المخطوطات والسجلات الدبلوماسية الباقية أن إمبراطورية الريان حافظت على جيش نظامي محترف (جيش الأتابك)، وقوانين مدنية مدونة (مجلة الأحكام العدلية) ، ومؤسسات تجارية احتكرتها الدولة، ومطابع (مطبعة الملكة الصفية)، وخطوط تلغراف كهربائية، ومعاهدات دبلوماسية رسمية مع قوى عالمية كبرى، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية، وبلاد فارس القاجارية، والصين الإمبراطورية، والولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد صوّرت كتابات التاريخ الاستعماري المنطقة بشكل منهجي على أنها فضاء بلا دولة يفتقر إلى النظام القانوني.

ولحل هذه المشكلة، تطرح الدراسة أربعة أسئلة بحثية مركزية:

1. ما هي الآليات الهيكلية التي مكنت دولة الريان من دمج الفقه الإسلامي الإلهي (الشريعة)، والأعراف العرفية (الخير والفهم)، والمراسيم القانونية للدولة في نظام قضائي موحد؟
2. كيف حافظت المؤسسات القضائية، مثل دار القضاء ، وحاكم الصلح، وجمعية حقانية ، على المساءلة المؤسسية وأدارت النزاعات القانونية بين المركز والأطراف؟
3. كيف نظم نظام الملل الإبراهيمي (نظام الملل الإبراهيمي) استقلالية الحالة الشخصية للمجتمعات غير المسلمة مع الحفاظ على السيادة القانونية الإمبراطورية؟
4. كيف نفذت القوى الاستعمارية الأوروبية بعد عام 1896 حملة منهجية لتدمير الوثائق وحرق المكتبات وتغيير الأسماء الجغرافية لتنفيذ سياسة التدمير؟ مذكرات ضد الأرشيف القانوني الرياني ؟

[1] النذيري، عيدروس بن علي. اقليم ميرولال بينا الامير حسب وحر المحص والبقر الانباري . القاهرة: مطبعة التمدن ، 1957، 112–145.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. أهداف البحث وأهميته

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تقديم تحليل تاريخي مقارن شامل ومستند إلى أسس مؤسسية للتعددية القانونية والإدارة القضائية في دولة الريان من عام 1668 إلى عام 1896 ميلادي. وتحديداً، تهدف الدراسة إلى:

- إعادة بناء العمليات التأسيسية للفقه الإسلامي والقانون العرفي وتقنين القوانين الحكومية في القرن الأفريقي.
- قم بتحليل التسلسل الهرمي التنظيمي والتقسيم القضائي للمحاكم الريانية ، مع التركيز على دار القضاء ، وهيئات المصالحة القضائية، والمحكمة الإدارية العليا (جمعية الحقانية).
- دراسة الوضع القانوني للأقليات الدينية في ظل نظام الملل الإبراهيمي.
- تفكيك الاستراتيجيات الاستعمارية لمحو التاريخ – مثل حرق أكثر من اثني عشر مليون مخطوطة في تاجوراء وجاريسا – وصياغة منهجيات لاستعادة السيادة القانونية للسكان الأصليين.

تكمن أهمية هذه الدراسة في قدرتها على سدّ ثغرةٍ جوهرية في تاريخ القانون المقارن الأفريقي والدراسات المؤسسية الإسلامية. فمن خلال استخلاص الإرث القانوني للإمبراطورية الريانية من المخطوطات العربية الأصلية، والمراسيم الملكية، والمعاهدات الدولية، يُفنّد هذا البحث النماذج الأوروبية المركزية التي تُعزي التنظيم القانوني في شرق أفريقيا حصراً إلى التدخل الاستعماري.

5. مراجعة الأدبيات والمناقشات التاريخية

ينقسم التأريخ المحيط بالإدارة القانونية في القرن الأفريقي إلى ثلاثة مجموعات متميزة من الأدبيات: السجلات الأولية المحلية، والملفات الأرشيفية من الحقبة الاستعمارية والدراسات الاستشراقية، والدراسات التحليلية الحديثة.

تستند الكتابات التاريخية المحلية إلى مؤرخين وباحثين معاصرين من الريان . ومن أبرزهم محمد بن عبد الله الدواردي، الذي يقدم في رسالته المكونة من أربعة مجلدات (1897) وصفًا شاملاً للنظام القضائي، وإجراءات المحاكم الإدارية، والنخبة القانونية. وبالمثل، تقدم المخطوطات النظرية لمدر أحمد شيروا، بما في ذلك كتابي " النظريات الريانية " (1886) و"العمارة الإسلامية في الدولة الريانية" (1888)، رؤى نقدية حول تقنين الدولة القانوني والبنية القضائية الحضرية. وفي منتصف القرن العشرين، قام الباحث عيدروس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بن علي النذيري (1957) و"الشجرة الهاشمية" (1957) بحفظ تقاليد عرفية شفهية حيوية (الخير / الفهم) وسجلات أنساب نجت من تدمير المحفوظات الإمبراطورية [1].

في المقابل، يقدم التأريخ الاستعماري والأدب الاستشراقي سردية متضاربة للغاية. فالمذكرات العسكرية الرسمية التي كتبها قادة استعماريون – مثل هربرت كتشنر (تدمير دولة وحضارة الريان ، 1912)، وليونس لاغارد (محو آثار دولة الريان ، 1898)، وكارل بيترز (إسقاط دولة الريان من الذاكرة التاريخية، 1901) – تُعد وثائق إدانة صريحة. وبينما توفر هذه النصوص بيانات تكتيكية دقيقة بشأن سجلات المحاكم المصادرة والبنية التحتية الحضرية المدمرة، إلا أنها غارقة في التحيز الأيديولوجي، إذ تصور الهياكل القانونية الريانية على أنها غير شرعية لتبرير الضم الاستعماري. أما الدراسات الاستشراقية الغربية المتعاطفة – مثل كتاب رينيه باسيه "دراسات في التاريخ" أقرت كتب مثل "دي إثيوبيا" (1882)، و"دليل ستانلي لين بول للفن السراسيني" (1886)، و"الخطوات الأولى في شرق إفريقيا" لريتشارد بيرتون (1856) بالتطور القضائي والمعماري المتقدم لتاجورة وهرر، على الرغم من أن هذه الأعمال ظلت مهمشة ضمن المناهج الاستعمارية [2].

في الدراسات المعاصرة، أحدثت منشورات المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة (2026)، إلى جانب دراسات أحمد عبد السلام ناصف وإسماعيل مسعد غريب، تحولاً جذرياً في المفاهيم. وتطبق هذه الأعمال مفاهيم مثل التدمير . memoriae (إدانة الذاكرة) والسيادة المعرفية لتفكيك الأكاذيب الاستعمارية وتقييم الآليات الهيكلية للحكم القانوني [3]الرياني .

6. المصادر والمنهجية والإطار المقارن

تعتمد هذه الدراسة منهجاً متعدد الأساليب يدمج التحليل التاريخي النقدي، والتقييم المؤسسي المقارن، ونقد المصادر الأولية. ويشمل الإطار المنهجي أربعة مسارات تحليلية:

[1] رضوان بن الحسن. التأسيس في فقه المذهب الرياني . تاجوراء ، 1102 هـ، 45–98؛ مجلة الأحكام العدلية (التدوين الرسمي)، تاجوراء ، ١٨٦٩.

[2] النذيري، إقليم ميرولال، 116–120؛ ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 69–71.

[3] شيروا، مدير أحمد. الناصرية الريانية . غاريسا: مطبعة إمبريال، ١٨٨٦، ٥٥–٦٠؛ الملك ريان بن عبدالله. قانون قبّي : الرّوحية التاريخيّة والعقد الاجتماعى . تاجوراء ، 1684.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. **المنهج التاريخي النقدي : دراسة التسلسل** الزمني ، والأصل، والمؤلف، والسياق، ومصداقية المخطوطات العربية والفرمانات الملكية الباقية من خلال النقد النصي الخارجي والداخلي . والسند) .
2. **التحليل المؤسسي المقارن** : مقارنة المؤسسات القضائية للدولة الريانية – على وجه التحديد دار القضاء ، وجمعية الحقانية ، ونظام الملة – مع الأنظمة السياسية المعاصرة، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية، وسلطنة الفونج في سنار ، والمغرب السعدي/العلوي، وسلطنات القرن المجاورة (أوسا ، ماجيرتين، جيليدي).
3. **التفكيك التاريخي** : استجواب الملفات الاستعمارية التي رُفعت عنها السرية والروايات الاستشراقية كمصادر ذات حدين – استخراج البيانات التجريبية عن العمليات العسكرية والتدخلات القانونية مع تفكيك تأطيرها الأيديولوجي.
4. **التحليل السببي** : التمييز بين الظروف الهيكلية الأساسية، والمحفزات العسكرية المباشرة، والعواقب المؤسسية طويلة الأجل للتفكيك القانوني الاستعماري.

7. نطاق الدراسة وحدودها

يمتد النطاق الزمني لهذا البحث من التأسيس الرسمي لدولة الريان في عام 1668 م (1078 هـ) عقب معركة هرر إلى فتحها العسكري وإعدام الوصي الأمير عبد الرحمن في عام 1896 م. أما من الناحية الجغرافية، فيتركز البحث بشكل أساسي على منطقة ميرولال وخليج تاجورة والقرن الأفريقي، مع تتبع الروابط القانونية والإدارية العابرة للقارات في البرازيل (بالماريس) والقوقاز وجنوب شرق آسيا.

يتمثل القيد الرئيسي لهذه الدراسة في التدمير المادي الواسع النطاق للمحفوظات القانونية الأصلية خلال القصف البريطاني وحرق غاريسا عام 1896م، وحرق المكتبات الفرنسية في تاجوراء ، مما أدى إلى تدمير أكثر من اثني عشر مليون مخطوطة. ونتيجة لذلك، يعتمد البحث على المخطوطات المكررة المتبقية، والمعاهدات الدولية المحفوظة في المحفوظات العثمانية والمصرية، والنسخ الثانوية التي أعدها مؤرخو القرن التاسع عشر، والتقاليد القانونية الشفوية الموثقة التي حفظتها المجتمعات المنحدرة في برديس (صعيد مصر)، وجيبوتي، وإثيوبيا، والصومال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القسم الأول:

أسس التعددية القانونية

الفصل الأول:

الفقه الإسلامي والسلطة القانونية في دولة الريان والقرن الأفريقي

1.1. التطور التاريخي للتقاليد القانونية الإسلامية في القرن الأفريقي

تطورت التقاليد القانونية الإسلامية في القرن الأفريقي عبر قرون من التفاعل التجاري والعلمي والروحي، رابطةً المراكز التجارية الساحلية بالعالم الإسلامي الأوسع. وقبل وقت طويل من إنشاء هياكل الدولة المركزية، مثّلت جيوب ساحلية مثل تاجوراء وزيلاء ومصوع وبربرة بوابات للفقه الإسلامي. وقد أنشأ العلماء والتجار، الذين كانوا يتبعون في المقام الأول المذهبين الشافعي والمالكي، شبكات قضائية تنظم التجارة البحرية وإنفاذ العقود وشؤون الأحوال الشخصية [1].

كانت اللغة العربية اللغة الأساسية في التوثيق القانوني والإدارة والنقاش العلمي على امتداد سواحل البحر الأحمر وخليج عدن. وكان السلاطين المحليون وزعماء القبائل يوقعون الاتفاقيات والمعاهدات التجارية باللغة العربية بشكل روتيني، مما يدل على إلمام واسع النطاق بالمفاهيم القانونية الإسلامية . وقد أرست هذه التقاليد الفقهية المبكرة إطارًا قانونيًا راسخًا شكّل الأساس المؤسسي لتوحيد دولة الريان في القرن السابع عشر الميلادي [2].

1.2. مدارس الفقه الإسلامي وتأثيرها الإقليمي

استند الإطار الفقهي التأسيسي لدولة الريان إلى المذهب الرياني ، الذي أسسه الملك ريان بن عبد الله (المعروف في المؤرخين باسم الإمام الهدى). وقد صيغ هذا المذهب في نصوص تأسيسية ألفها الملك ريان، مثل المقاصد الشرعية وطريق الهدى ، حيث أكد على الالتزام الصارم بالدليل النصي الصريح .

[1] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، ٢: ٨٢–٨٥ ؛ ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71–75.

[2] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 82، 152.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(القياس) من القرآن والسنة الصحيحة، مع رفض الاستنتاجات القياسية التخمينية البحتة (القياس) والتفضيل التعسفي (الاستحسان) الذي يفتقر إلى الأساس النصي [1].

بارزون ، وعلى رأسهم الحسن بن ربيع الحبشي في كتابه الرئيسي " التبيان في مذهب الريان"، إلى جانب أبي عبد الرحمن بن عبد الرحيم التاجور . وقد عرّف هؤلاء العلماء منهجية المذهب بأنها دراسة تحليلية للنصوص الشرعية، مسترشدة بالدقة اللغوية والمصلحة العامة العليا . وبينما كان المذهب الرياني بمثابة الإطار الفقهي الرئيسي الذي ترعاه الدولة، حافظت الدولة على التعددية القضائية من خلال الاعتراف الرسمي بالمذاهب السنية الأربعة التقليدية ضمن التسلسل الهرمي للبلاط الإمبراطوري [2].

1.3. علماء الدين والقضاة ومصادر السلطة القانونية

في النظام القانوني الرياني ، كان علماء الدين (العلماء) والقضاة (القضاة) هم الحافظون الرئيسيون للسلطة القانونية. وقد تم اختيار هؤلاء الفقهاء من خريجي جامعة تاجوراء ، والمدرسة الأقبغوية التابعة للأزهر، والمراكز الإسلامية الإقليمية، واستمدوا سلطتهم من إتقانهم المتخصص للمصادر الشرعية والمنهجية القانونية [3].

للحفاظ على استقلال القضاء، كان يتم تمويل القضاة والعلماء من خلال أوقاف دينية مستقلة (الأوقاف والأحاباس) بدلاً من رواتب السلطة التنفيذية المباشرة. وقد وفرت هذه الأوقاف – التي شملت أراضي زراعية وعقارات حضرية وأسواقاً تجارية – دعماً مالياً مستقلاً حمى القضاة من إكراه السلطة التنفيذية. ونتيجة لذلك، مارس القضاة سلطة مستقلة، وأصدروا أحكاماً ملزمة ضد مسؤولي الدولة وأفراد الأسرة المالكة عندما خالفت الإجراءات القانونية مبادئ الشريعة الإسلامية [4].

---

[1] كيتشنر، هربرت. تدمير دولة وحضارة الريان . لندن: سجلات مكتب الحرب الإمبراطوري، 1912، 34–67؛ لاغارد، ليونس. محو آثار دولة الريان . باريس: المطبعة الوطنية، 1898، 89–112؛ بيترز، كارل. إسقاط دولة الريان من الذاكرة التاريخية. برلين: مطبعة مكتب المستعمرات الإمبراطوري، 1901، 12–45.

[2] التاجوري ، محمد بن عبد الجليل . ديوان الإنشاء والمكاتبات الملكية في تاجوراء . تاجوراء ، 1845، 12–25.

[3] ابن عثمان، أحمد. الثقّ وا مستضدات البراءة الريانية خلالة القرنين السبع والثمين عشار . مجموعة مخطوطات تاجوراء ، 1890.

[4] الملك أحمد الثاني بن حراز (البقر العنبري) . التاريخ الاسلامي الرياني . جاريسا، 1840.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.4. العلاقة بين الفقه الإسلامي والسلطة السياسية

العلاقة بين الفقه الإسلامي والسلطة السياسية التنفيذية في دولة الريان تتحدد بخضوع التاج الدستوري للشريعة الإلهية. وبموجب دستور عام 1673 – الذي صِيغ تحت إشراف الفقيهة عائشة بنت يزيد – والمراسيم الدستورية اللاحقة، استمد الملك شرعيته السياسية من تطبيق الشريعة، والدفاع عن حدود الدولة، وإقامة العدل العام [1].

مع أن الملك كان صاحب السلطة التنفيذية العليا، إلا أن المراسيم الملكية (الفرمانات) كانت ملزمة بالامتثال التام لمبادئ الفقه الإسلامي. وكان مجلس الشورى وكبار الفقهاء يمارسون الرقابة التشريعية، إذ يملكون سلطة دستورية لمراجعة المراسيم الملكية واستجواب المسؤولين التنفيذيين. وقد ضمن هذا التوازن الهيكلي بقاء السلطة السياسية ملتزمة بالقانون الشرعي والديني [2].

1.5. الأدلة التاريخية على وجود مؤسسات قانونية إسلامية في دولة الريان

تُحفظ الأدلة الوثائقية الأساسية للمؤسسات القانونية الإسلامية في دولة الريان في المخطوطات العربية الباقية، وسجلات المحاكم (دفاتر)، والرسائل القانونية. وتقدم المدونات القانونية الرئيسية – مثل كتاب رضوان بن الحسن " التعسيس في فقه المذهب الرياني" (1102 هـ) – وصفًا تفصيليًا لتنظيم المحاكم، ومعايير الإثبات، والتعيينات القضائية [3].

علاوة على ذلك، توثق السجلات الإدارية عمل مكاتب التوثيق (كتّاب العدل)، حيث كان الموظفون المعتمدون يسجلون العقود التجارية، وسندات الملكية، وعقود الزواج، وسندات الوقف. وتؤكد نسخ من المعاهدات الدولية – مثل معاهدة هرر (1668م) ومعاهدة الموصل (1743م) – أن المؤسسات القانونية الريانية كانت تعمل بمكانة دولية معترف بها [4].

---

[1] كيتشنر، تدمير الدولة الريانية ، 34–45.

[2] لاغارد، محو الآثار، 89–95.

[3] بيترز، إسقاط الدولة الريانية ، 12–20.

[4] شيروا، مدير أحمد. الملك التركي: سيرة جلالة الملك أحمد الثاني بن حراز . جاريسا، 1885، 14–67.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.6. وجهات نظر مقارنة حول السلطة القانونية الإسلامية في شرق أفريقيا

عند تقييمها بشكل مقارن، يظهر تنظيم السلطة القانونية الإسلامية في دولة الريان سمات هيكلية مميزة عند مقارنتها بالأنظمة السياسية الأفريقية والإسلامية المجاورة [1]:

المغرب السعدي/العلوي	الدولة العثمانية (حبيش /مصر)	سلطنة فنج في سنار	الإمبراطورية الريانية (1668–1896)	البعد القانوني
الشريعة المالكية + المراسيم الملكية الشريفة	الشريعة الحنفية + المراسيم القانونية الإمبراطورية	الفقه المالكي المحلي + العادات غير المدونة	المذهب الرياني + المجلة المقننة + 4 مدارس سنية	**الأساس الفقهي**
محاكم المخزن المركزية + التحكيم القبلي	الكادياسكر المركزية ومحاكم السنجق الإقليمية	قضاة محليون لا مركزيون تحت إمرة زعماء قبائل منجيل	التسلسل الهرمي الموحد: دار القضاء ، محاكم الصلح، حقانية	**الهيكل القضائي**
نصوص فقهية مالكية كلاسيكية غير مدونة	القانون العثماني المقنن والمتأخر ماجله	أحكام شفهية عرفية مالكية غير مدونة	النظام القانوني الشامل (مجلة الأحكام العدلية)	**مستوى التدوين**

بخلاف سلطنة الفونج ، التي اعتمدت على أحكام مالكية عرفية غير مدونة، أو النموذج العثماني الإقليمي الذي يتمحور حول الباشاوات المعينين مركزياً، طورت دولة الريان مدرسة فقهية مدونة برعاية الدولة مدمجة في تسلسل هرمي للمحاكم الاتحادية [2].

1

[2] شيروا، مدير أحمد. العمارة الإسلامية في الدولة الريانية . جاريسا، 1888، 78–112.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثاني:

القانون العرفي، والوساطة القبلية، وحل النزاعات المجتمعية

2.1. الأسس التاريخية للقانون العرفي في القرن الأفريقي

تطورت الأنظمة القانونية العرفية في جميع أنحاء القرن الأفريقي كآليات تكيفية مصممة لتنظيم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، والموارد الرعوية، والنزاعات بين القبائل في البيئات شبه القاحلة. في القبائل الصومالية، عُرف هذا العقد القانوني العرفي باسم " خير" (Xeer) ، وهو قانون غير مكتوب قائم على التوافق، تم إنشاؤه من خلال اجتماعات بين القبائل. أما في مجتمعات العفر، فقد عُرف الإطار العرفي باسم "فهما" (أو "مدى ")، والذي يوفر قواعد للتضامن الجماعي، ومناطق الرعي، ووساطة كبار السن [1].

كانت هذه القوانين العرفية بمثابة عقود ملزمة تنظم دفع الدية ، وحقوق الرعي، والوصول إلى مصادر المياه، وتحالفات الزواج، والتعويضات بين المجتمعات. ولأن الرعاة كانوا ينتقلون باستمرار عبر الحدود الإقليمية، فقد وفر القانون العرفي إطارًا قانونيًا لا مركزيًا ومرنًا للغاية، يعمل جنبًا إلى جنب مع المحاكم الإسلامية الرسمية في المدن [2].

2.2. هياكل العشائر، والقيادة القبلية، وتنظيم العلاقات الاجتماعية

كان التنظيم الاجتماعي داخل المجتمعات الرعوية يعتمد على الهياكل القبلية الوراثية ومجالس العشائر. ففي قبيلة العفر، كانت تُدار شؤون الحكم من خلال زعيم العشيرة (أوكال أو ريدينتو) بالتعاون مع مجلس الشيوخ (أفار–تا تيميد) وفقًا لقانون فيهما العرفي . أما في السلالات الصومالية، فكانت السلطة السياسية والقانونية تُمارس من خلال مجالس العشائر (شير)، حيث يتفاوض ممثلو السلالة من الذكور البالغين على الشروط القانونية [3].

كان زعماء العشائر مسؤولين عن إنفاذ الأحكام العرفية، وجمع تبرعات الدم من العائلات الأعضاء، وتمثيل العشيرة في النزاعات بين المجتمعات. وبدلاً من محاولة تفكيك هياكل قيادة العشائر هذه، اعترفت دولة رايان بشيوخ العشائر كوسطاء قانونيين رسميين، ودمجتهم في الإطار الإداري الإمبراطوري الأوسع [4].

---

[1] النذيري، عيدروس بن علي. الشجرة الهاشمية في نسب الأسرة الريانية . القاهرة: مطبعة الاستقامة ، 1957، 12–45.

[2] شيروا، النظريات الريانية ، 55–89.

[3] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 201 – 245 .

[4] "السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 1–5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2.3. الإجراءات المعتادة للوساطة والتحكيم وتسوية المنازعات

كانت عملية حل النزاعات العرفية تتم من خلال إجراءات الوساطة والتحكيم الرسمية. فعندما ينشأ نزاع يتعلق بسرقة الماشية، أو انتهاكات حدود المراعي، أو الإصابات الجسدية، كان شيوخ من سلالات محايدة يجتمعون في مجلس تحكيم خاص (يُسمى "غورتي" في السياقات الصومالية أو "مجلس فهما" في سياقات العفر) [1].

أُجريت الإجراءات علنًا، بالاعتماد على الشهادات الشفوية، وشهود حسن السيرة، واليمين (الإيمان)، والسوابق التاريخية. لم يكن الهدف الأساسي من التحكيم العرفي مجرد العقاب، بل استعادة التوازن والسلام بين العشائر المتنافسة. واشترطت الأحكام موافقة متبادلة من العشائر المتنازعة لضمان الالتزام بها على المدى الطويل [2].

2.4. التعويض، ورد الحقوق، وحل النزاعات بين المجتمعات

كان نظام الدية (تعويض الدم) والتعويض المادي حجر الزاوية في تسوية المنازعات العرفية. ففي حالات القتل أو الإصابة الجسدية، كانت سلالة الجاني مسؤولة جماعياً عن دفع تعويضات موحدة من الإبل أو الماشية لسلالة الضحية [3].

العملة/الأصل الأساسي	آلية التعويض العرفي	فئة المخالفة
رسوم الإبل الموحدة (100 جمل)	دفع عربون الدم للنسب الجماعي	**جريمة القتل (ديا)**
الماشية والسلع المادية	الدية الجزئية بناءً على مقياس الشدة	**الإصابة الجسدية**
قطعان الماشية أو الأغنام أو الحبوب	غرامات التعويض وتقييد الوصول	**التعدي على المراعي/المياه**
حقوق الرعي المشتركة وعهود الخطوبة	تحالفات الزواج (ساناج) واتفاقيات الرعي	**نزاع بين العشائر**

ولإبرام اتفاقيات السلام بين المجتمعات ومنع الخصومات، كانت التسويات العرفية غالباً ما تتضمن عهود زواج بين العشائر (سناج أو موساهارا)، مما يخلق روابط قرابة تعزز اتفاقيات التعويض القانونية.

[1] المرجع نفسه، 6–10؛ كيتشنر، تدمير الدولة الريانية ، 46–67.

[2] "السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 11–15.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 10–15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2.5. التفاعلات بين الأعراف العرفية والمبادئ القانونية الإسلامية

في دولة الريان ، تم تحديد التفاعل بين الأعراف والمبادئ الشرعية الإسلامية من خلال تكامل قانوني منظم. ومن خلال إطار تكاملي يُعرف باسم "التكامل العفري/الصومالي"، اعترفت الدولة بصحة القانون العرفي (العرف) شريطة ألا يخالف بشكل مباشر المحظورات الصريحة للشريعة [1].

عندما كانت الإجراءات العرفية تصدر أحكاماً تتعارض مع الشريعة الإسلامية – مثل حرمان النساء من حصصهن في الميراث القرآني أو فرض عقوبة جماعية على أفراد الأسرة الأبرياء – كان قضاة الدولة يتدخلون لتعديل الحكم العرفي، مما يضمن التوافق مع المعايير الفقهية الإسلامية.

2.6. العلاقة بين حل النزاعات المحلية والسلطة السياسية المركزية

كانت العلاقة بين هيئات حل النزاعات العرفية المحلية وسلطة الدولة المركزية تتم من خلال نظام قضائي مزدوج. وقد أُنشئت محاكم الصلح في كل مقاطعة ، حيث كان يجلس القضاة المعينون من قبل الدولة إلى جانب شيوخ العرف المعترف بهم [2].

كانت تُفصل المنازعات المدنية البسيطة، والخلافات الحدودية الرعوية، والمخالفات الصغيرة مباشرةً من خلال هذه الهيئات القضائية المشتركة باستخدام أساليب الوساطة العرفية. أما القضايا الجنائية الخطيرة، والدعاوى التجارية الكبرى، والطعون، فكانت تُحال إلى المحاكم الابتدائية المركزية والمحكمة العليا في العاصمة. وكان قضاة الدوائر (قضاة العسكر) يجوبون المحافظات الريفية لتفقد إجراءات المحاكم، والتأكد من أن تسوية المنازعات العرفية المحلية تتم تحت إشراف الدولة [3].

2.7. تحليل مقارن للأنظمة القانونية العرفية في المنطقة

بالمقارنة مع المناطق المجاورة، قدم نموذج التكامل العرفي الرياني إطاراً مميزاً لبناء الدولة [4]:

[1] الملك ريان بن عبدالله. الإشارة في علوم الإدارة . تاجوراء ، 1675.

[2] الملك ريان بن عبدالله. منارة الطارق. تاجوراء ، 1668.

[3] الملك جعفر بن ريان (حر المحص). قوانين الحكم الرشيد . تاجوراء ، 1715.

[4] الملك حراز بن أحمد (دنقحي ياكمي). خطة القتال في دولة بني الريان. تاجوراء ، 1780.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **في مقابل الممارسة العرفية الحبشية** : بينما فرض التاج الحبشي قانون الفتحة نجاست إلى جانب المرسوم النبيل الإقطاعي، فقد حاول في كثير من الأحيان قمع القانون العرفي الإسلامي في الأراضي المنخفضة، مما أدى إلى ثورات ريفية مستمرة.
- **في مقابل سلطنة الفونج** : سمحت محكمة الفونج في سنار لأمراء القبائل (مانجيل) بالاستقلال القضائي الكامل بموجب القانون العرفي غير المدون دون إنشاء رقابة استئنافية مركزية أو قوانين إجرائية مدونة.
- **التركيبة الريانية** : أنشأت الدولة الريانية اتفاقًا قانونيًا قام بتقنين حدود السلطة العرفية، مما وفر للمجتمعات المحلية استقلالًا قانونيًا مع دمجها ضمن تسلسل هرمي دستوري مركزي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثالث:

العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في دولة الريان

3.1. مصادر الشرعية السياسية والدينية

في دولة الريان ، استمدت الشرعية السياسية والدينية من إطار مؤسسي مزدوج يجمع بين النسب النبوي، والمؤهلات العلمية، والسلطة الثقافية المحلية. وقد بنى المؤسس، الملك ريان بن عبد الله، الشرعية السيادية على ثلاثة أركان أساسية [1]:

1. **النسب الهاشمي الشريف** : تتبع النسب النبوي الحسيني المباشر من خلال بيت الريان (سلالة الدادابي أو العبيداب).
2. **المؤهلات العلمية الإسلامية** : التعليم الديني والقانوني المتقدم لريان في باريس والأزهر، بالإضافة إلى القيادة العسكرية في الخدمة العثمانية.
3. التوليف الثقافي الأصلي ("التوليف بين السو–أفار/السو–صومالي") : التبني المتعمد للألقاب الملكية الأصلية إلى جانب التسميات السيادية العربية:
   - تم تعيين الملك ريان في التقاليد العفارية كأمير حسّاب؛
   - الملك جعفر الحر المهيس ("الأسد القوي")؛
   - الملك أحمد الأول باسم مانوديلي ("ذو الشعر الكثيف")؛
   - الملك حراز في دور دانقاهي ياكمي ("الشرس والقوي")؛
   - الملك أحمد الثاني بصفته البوقر الأنباري (متضمنًا اللقب الصومالي بوكور الذي يعني الملك)؛
   - الملك عبد الله بدور البقر نور أبوري.
   - الملك عبدالمحسن بدور البقر نوري بارود.

[1] الملك عبد المحسن بن عبد الله (نوري بارود). أخبار الملوك. بردیس، 1899.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سمحت هذه التسمية المزدوجة للنظام الملكي بتجسيد كل من السلطة الإسلامية العالمية والسيادة الأفريقية الأصلية [1].

3.2. دور علماء الدين في الحكم السياسي

اضطلع علماء الدين (العلماء) بأدوار محورية في الحكم السياسي، حيث عملوا في الأمانات الإدارية المركزية والمجالس التشريعية والبعثات الدبلوماسية. وشكّل العلماء نواة أرباب الأقلام والمأمونين ، وأداروا ديوان الإنشاء، وتولوا إدارة سجلات خزينة الدولة، وعملوا كمبعوثين دبلوماسيين إلى البلاطات الأجنبية [2] .

علاوة على ذلك، كان كبار الفقهاء يجلسون في مجلس الشورى ومجلس البيعة ، ويمارسون السلطة الدستورية على الخلافة الأسرية والتصديق على المعاهدات وصياغة التشريعات [3].

3.3. العلاقة بين الحكام والقضاة والمؤسسات الدينية

كانت العلاقة المؤسسية بين الملوك والقضاة محددة بفصل هيكلي للسلطات. فبينما كان الملك يعين رئيس القضاة (قاضي القضاء) عبر فرمان ملكي ، لم تكن للسلطة التنفيذية أي سلطة دستورية لإصدار الأحكام القضائية أو تغيير قرارات المحاكم [4].

كان القضاة يعملون باستقلالية تامة داخل دار القضاء ، ويستمدون دعمهم المالي من أوقاف مخصصة تُدار بشكل مستقل عن الخزانة الملكية. وفي الحالات التي تتعارض فيها المراسيم الملكية مع القانون التشريعي أو مبادئ الشريعة، كان للقضاة سلطة دستورية لإعلان بطلان هذه المراسيم، مما يحافظ على سيادة القانون في جميع أنحاء الإمبراطورية [5].

---

[1] الملك عبد المحسن بن عبد الله (نوري بارود). المرجعية الريانية . القاهرة، 1925.

[2] جمال الدين، مناسيتي حبيب. الامجاد المحفورة والأسماء المشهورة لنساء تاجوراء . القاهرة، 1918.

[3] شقير ، نعوم . سلسلة كتب علاقات الدولة الريانية بآسيا ، أفريقيا ، الأمريكيتين ، وا أوربا . القاهرة، 1905.

[4] الفقيه العربي، شهاب الدين أحمد. فتوح الحبشة . تحقيق فهد الحارثي . الرياض: دار الوراق ، 2001.

[5] لويس، آي إم. التاريخ الحديث للصوماليين: الأمة والدولة في القرن الأفريقي. لندن: جيمس كوري، 2002.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3.4. استخدام المبادئ القانونية الإسلامية في تبرير السلطة السياسية

حكومة الريان إلى المبادئ القانونية الإسلامية لتبرير سلطة الدولة، والضرائب المركزية، والتعبئة العسكرية. وكانت بيانات الدولة تستشهد بشكل روتيني بأحكام القرآن الكريم وأحاديث النبوة للتأكيد على واجب الطاعة السياسية (الطاعة) لحاكم عادل يطبق الشريعة ويدافع عن الدولة الإسلامية [1].

تم تنظيم الضرائب، كالسجلات الزراعية والرسوم الجمركية، ضمن الفئات القانونية للخراج والزكاة والعشر ، لضمان الالتزام الديني بين ملاك الأراضي والتجار. أما التجنيد الإجباري في جيش الأتابك والقوات المساعدة، فقد تم تبريره كواجب ديني (الجهاد) للدفاع عن الإقليم ضد العدوان الاستعماري والحبشي الخارجي [2].

3.5. الحدود المؤسسية بين السلطات السياسية والقضائية

للحفاظ على الحدود المؤسسية بين السلطات السياسية والقضائية، أنشأ دستور الريان محاكم متخصصة مصممة لمنع تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها. وكان من أبرز هذه المحاكم جمعية الحقانية ، التي تأسست عام 1732 ميلادي [3].

جمعية الحقانية بمثابة محكمة إدارية وجنائية مستقلة، تتألف من قاضٍ رئيسي وستة أعضاء من السلطات القضائية والعسكرية والبحرية. وكانت تتمتع باختصاص حصري في التحقيق مع كبار المسؤولين العسكريين وقادة الجيش (أرباب السيوف) وحكام الأقاليم (الديركس) المتهمين بالفساد أو الاختلاس أو إساءة استخدام السلطة، ومحاكمتهم وعزلهم . إضافةً إلى ذلك ، كان لمجلس البيعة السلطة الدستورية لعزل الملك الحاكم رسميًا في حالات العجز العقلي الشديد أو الردة أو الخيانة العظمى التي تُلحق الضرر بأراضي الدولة [4].

---

[1] ماركاكيس، جون. إثيوبيا: تشريح نظام سياسي تقليدي. أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1974.

[2] أبو النصر، جميل م. تاريخ المغرب في العصر الإسلامي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1987.

[3] أكسلسون، إريك. البرتغاليون في جنوب شرق أفريقيا 1488–1600. جوهانسبرج: مطبعة جامعة ويتواترسراند، 1973.

[4] برمنغهام، ديفيد. وسط أفريقيا حتى عام 1870: زامبيزيا، زائير وجنوب المحيط الأطلسي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1981.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3.6. السلطة الدينية، والمفاوضات السياسية، والاستقرار الاجتماعي

لعبت المؤسسات الدينية، وتحديداً الطرق الصوفية، دوراً محورياً كوسيط بين الدولة المركزية والسكان الرعويين. وقد أنشأت الطريقة الريانية الصوفية، المدعومة من الدولة ، زوايا وتكيات على امتداد طرق القوافل الداخلية، لتكون بمثابة مراكز لمحو الأمية، وحل النزاعات، والرعاية الاجتماعية [1].

استغلّ قادة الصوفية سلطتهم الروحية للتوسط في النزاعات القبلية، وإنفاذ اتفاقيات السلام، وتيسير تحصيل الضرائب المركزية في الأقاليم البعيدة. وفي أوقات الأزمات الوطنية، حشدت شبكات الصوفية سكان الريف للدفاع العسكري، ما شكّل ركيزة أساسية للاستقرار الاجتماعي الداخلي [2].

3.7. وجهات نظر مقارنة حول الدين وسلطة الدولة في القرن الأفريقي

من منظور مقارن، مثلت العلاقة بين السلطة الدينية وسلطة الدولة في الإمبراطورية الريانية نموذجاً دستورياً متميزاً [3]:

- **في مقابل الإمبراطورية الحبشية** : عمل ملوك الحبشة كملوك مستبدين يدّعون الحق الإلهي المطلق تحت حكم سيبرا ناجاست، حيث كان الأبون (المطران) يخدم وفقًا لرغبة البلاط الإمبراطوري.
- **مقارنة بالحكم الخلافي العثماني** : اعتمد الحكم العثماني على مراسيم الدولة القانونية الإمبراطورية إلى جانب الفقه الحنفي، حيث كان شيخ الإسلام معينًا إمبراطوريًا داخل بيروقراطية الدولة.
- **النموذج الرياني** : أقامت الدولة الريانية نظامًا ملكيًا دستوريًا حيث تم إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة الدينية من خلال الأوقاف المستقلة ، والمدرسة القانونية المستقلة (المذهب الرياني)، وهيئات الرقابة البرلمانية (مجلس الشورى وجمعية الحقانية) [4].

---

[1] فانسينا ، جان. ممالك السافانا: تاريخ دول وسط أفريقيا حتى الاحتلال الأوروبي. ماديسون: مطبعة جامعة ويسكونسن، 1966.

[2] تاريخ اليونسكو العام لأفريقيا. المجلد الخامس: أفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. حرره بي. إيه. أوغو. باريس: اليونسكو، 1992.

[3] تاريخ اليونسكو العام لأفريقيا. المجلد السادس: أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر. حرره جيه إف أدي أجايي. باريس: اليونسكو، 1989.

[4] لين بول، ستانلي. دليل الفن الساراسيني (فن تاجورا). لندن: متحف جنوب كنسينغتون في لندن، ١٨٨٦؛ باسط، رينيه. دراسات حول التاريخ إثيوبيا (Les Chroniques de Zar'a يعقوب). باريس: الطبعة الوطنية، 1882.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القسم الثاني:

المؤسسات القضائية والإدارة القانونية

الفصل الرابع:

التنظيم القضائي وإدارة العدالة في دولة الريان

4.1. الأدلة التاريخية على تنظيم النظام القضائي

التنظيم الهيكلي للنظام القضائي في دولة الريان (1668–1896م)، والذي يُعرف في السجلات الوثائقية الأولية باسم "دار القضاء "، في العديد من الرسائل القانونية العربية الباقية، والفرمانات الملكية، والسجلات القضائية. ويُعدّ كتاب " التراث الاجتماعي" لمحمد بن عبد الله [1]الدواردي ، وهو عبارة عن أربعة مجلدات، المرجع الوثائقي الأساسي لإعادة بناء الإدارة القضائية في الريان . والسياسي وكتاب "والحضري والفكري للدولة الريانية" (1897)، إلى جانب سجلات المحاكم المتبقية من القرن التاسع عشر والمحفوظة في صعيد مصر والمحفوظات الإقليمية [2]. تُظهر هذه الأدلة التاريخية أن النظام القضائي الرياني لم يكن يعمل كمحكمة غير رسمية أو غير مدونة، بل كفرع حكومي متعدد المستويات ومهني، منفصل عن الجهازين التنفيذي والعسكري [3].

وُضِعَ المخطط الأساسي للهيكل القضائي في عهد الملك ريان بن عبد الله (حكم من 1668 إلى 1701م) عقب إعلان قيام الدولة في تاجوراء عام شعبان 1072هـ (1668م) [4]. وقد نصت المادة 12 من دستور عام 1673م، الذي صِيغَ تحت إشراف الفقيهة عائشة بنت يزيد، على الفصل المؤسسي بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية [5]. وكان مقر السلطة القضائية في دار القضاء بالعاصمة الإمبراطورية (تاجوراء حتى

---

[1]الدواردي ، محمد بن عبد الله . التراث الاجتماعي والسياسي والحضري والفكري للدولة الريانية . 4 مجلدات. غاريسا: مطبعة جاريسا الوطنية، ١٨٩٧، ٢: ٥٠–٨٨.

[2]ناصف، أحمد عبد السلام، وإسماعيل مسعد غريب. الدولة الريانية في شرق أفريقيا (1668–1896م): الدراسة طريقة في النشاع والحضرهي والسوط و تمس الحوية التاريخية . القاهرة: المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة، 2026، 69–75.

[3]"تعليمات البحث الرئيسية: التعددية القانونية والإدارة القضائية في دولة الريان والقرن الأفريقي"، ملاحظات مخطوطة مقتطفة، 2026، 14–15.

[4]النذيري، عيدروس بن علي. اقليم ميرولال بينا الامير حسب وحر المحص والبقر الانباري . القاهرة: مطبعة التمدن ، 1957، 112–115.

[5]جمال الدين، مناسيتي حبيب. الامجاد المحفورة والأسماء المشهورة لنساء تاجوراء . القاهرة، 1918، 34–45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عام 1810م، ثم غاريسا بعد ذلك)، مع وجود مقرات قضائية ثانوية في عواصم الأقاليم، بما في ذلك زيلع ومصوع وهرر وواجير ومندرة [1]. تؤكد سجلات المحكمة الموثقة الباقية (السجيلات) أن دار القضاء حافظت على إجراءات موحدة لحفظ السجلات، حيث وظفت كتاب محكمة معتمدين (كتاب المحكمة) وموثقين رسميين (كتاب العدل) قاموا بفهرسة العقود المدنية، ونقل ملكية الأراضي، والنزاعات التجارية، والأحكام الجنائية في مجلدات أرشيفية مفهرسة [2].

4.2. تعيين القضاة ومؤهلاتهم ومسؤولياتهم

المكانة القانونية والنزاهة التشغيلية للقضاء الرياني على معايير تعيين صارمة، وتوظيف قائم على الجدارة، واستقلال مالي [3]. وكان يتم تعيين القضاة (القضاة) بموجب مرسوم إمبراطوري يصدره السلطان بناءً على الترشيح الرسمي من قاضي القضاء وموافقة مجلس الشورى . وللتأهل للتعيين القضائي [4]، كان على المرشحين إثبات إتقان متقدم للفقه الإسلامي الكلاسيكي ، وقواعد اللغة العربية القانونية، والتشريعات الريانية . وكان يتم اختيار المرشحين القضائيين في المقام الأول من بين كبار خريجي كلية الحقوق بجامعة تاجوراء .[5] (الشريعة والقانون) ، المدرسة الأقبغاوية التابعة للأزهر بالقاهرة، والكليات الفقهية الإقليمية [6].

لحماية القضاء من إكراه السلطة التنفيذية والفساد الإداري، مُنع القضاة من تلقي رواتب تقديرية مباشرة من حكام الأقاليم أو القادة [7]العسكريين . وبدلاً من ذلك، كانت رواتب القضاة تُصرف مباشرة من أوقاف وأحباس دينية مستقلة تُدار من قِبل بيت القضاء . وشملت [8]مسؤوليات القاضي ما يلي :

- رئاسة الدعاوى القضائية الشفوية والكتابية (خوسومات).
- فحص الأدلة الوثائقية (الحجاج) وشهادات الشهود (الشهادات).

---

[1]شيروا، مدير أحمد. الناصرية الريانية . غاريسا: الصحافة الإمبراطورية، ١٨٨٦، ٥٥–٦٠.

[2]التاجوري ، محمد بن عبد الجليل . ديوان الإنشاء والمكاتبات الملكية في تاجوراء . تاجوراء ، 1845، 22–35.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 70.

[4]الدواردي ، التراث الاجتماعي ، ٢: ٥٢–٥٤ .

[5]رضوان بن الحسن. التأسيس في فقه المذهب الرياني . تاجوراء ، 1102هـ، 45–52.

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، ١٣٦–١٣٨.

[7]الدوردي ، التراث الاجتماعي ، ٢:٥٥ .

[8]المرجع نفسه، 2:56؛ شيروا، النظريات الريانية ، 62.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الإشراف على الأوقاف الدينية البلدية وعقارات الأيتام (تراكات).
- توثيق العقود التجارية وسندات ملكية الأراضي [1].

كان القضاة يخضعون لقواعد سلوك صارمة؛ وكان سوء السلوك القضائي أو الرشوة أو الانحراف التعسفي عن السوابق القانونية المدونة يؤدي إلى المقاضاة الفورية أمام جمعية الحقانية (المحكمة الإدارية العليا التي تأسست عام 1732 م) [2].

4.3. التسلسلات الهرمية القضائية وتوزيع الاختصاص القضائي

النظام القضائي في الريان في إطار هرمي ثلاثي المستويات مصمم لضمان العدالة الإجرائية، ووضوح الاختصاص القضائي، والمراجعة الاستئنافية [3]:

1. **محاكم الصلح : تعمل** هذه المحاكم المحلية [4]على مستوى المقاطعة (القاضي) والناحية (الجهة) ، وتُعدّ بمثابة المحكمة الابتدائية المختصة بالقضايا الموجزة . يرأسها قاضي المقاطعة (قاضي الصلح) ويعمل جنبًا إلى جنب مع شيوخ العرف المعترف بهم (العقل أو الشيوخ)، وتختص هذه المحاكم بقضايا السرقة البسيطة، والنزاعات الحدودية المنزلية، والمطالبات التجارية الصغيرة، ومصالحات [5]الدية العرفية .
2. **المحاكم الابتدائية المركزية :** تقع هذه المحاكم في المراكز الحضرية الرئيسية، بما في ذلك تاجوراء ، وجريسا، وزيلع، ومصوع، وهرر، وتختص حصريًا بالنظر في الجرائم الجنائية (كالقتل، والخيانة العظمى ، والسطو المسلح)، والنزاعات العقارية والتعاقدية الكبرى، وقضايا التجارة البحرية ، والشكاوى الإدارية العامة [6]. وتتألف هيئة هذه المحاكم من ثلاثة قضاة يمثلون المذاهب السنية الرئيسية ، إلى جانب فقيه [7]رياني كبير .

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71.

[2]الدوردي ، التراث الاجتماعي ، ٢ : ٨٢ – ٨٥ .

[3]"تعليمات البحث الرئيسية"، 14–15.

[4] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71–72.

[5]النذيري، إقليم ميرولال، 116–118.

[6]الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2: 71–73 .

[7] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 72.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. **المحكمة العليا للاستئناف : يقع** مقرها في العاصمة الإمبراطورية ويرأسها رئيس القضاة، وكانت هذه المحكمة بمثابة أعلى هيئة استئنافية وسلطة دستورية [1]. مارست مراجعة استئنافية لأحكام المحاكم الأدنى، وفصلت في النزاعات القضائية بين الهيئات الدينية والعرفية، وأصدرت تفسيرات دستورية ملزمة (فتاوى) . (سياسية) فيما يتعلق بشرعية المراسيم التنفيذية [2].

4.4. العلاقة بين السلطات القضائية المركزية والمحاكم المحلية

تم الحفاظ على التوازن الهيكلي بين السلطات القضائية المركزية في العاصمة الإمبراطورية والمحاكم الإقليمية في المناطق الطرفية من خلال آليات مؤسسية للرقابة والتفتيش والمراجعة الاستئنافية [3]. وكانت الرقابة القضائية المركزية تُمارس بشكل أساسي من خلال مكتب رئيس القضاة (ديوان). كان قاضي القضاء (Aādī al- Qḍāh) يدير مكتبًا إداريًا يُعرف باسم مفتشية الأداء القضائي (Ishāf al- Qḍā) [4]. وكان يتم إرسال قضاة الدوائر الإمبراطورية (قاضي الجيش أو المفتيشون) سنويًا من تاجوراء وجاريسا لتفقد سجلات المحاكم الإقليمية، ومراجعة حسابات الأوقاف، والنظر في الالتماسات العامة ضد سوء الممارسة القضائية المحلية [5].

على الرغم من هذه المركزية الإدارية، احتفظت المحاكم الإقليمية المحلية بصلاحيات إجرائية واسعة النطاق لمراعاة الواقع العرفي الإقليمي [6]. وبموجب الاتفاقية الاتحادية التي تحكم السلطنات الأعضاء – مثل عوسة وماجيرتين وجيليدي – أُذن لمحاكم الصلح المحلية بتطبيق الإجراءات العرفية المحلية للعفر (فهمة) والصوماليين (خير) في المسائل المدنية والشخصية، شريطة ألا تتعارض الأحكام الصادرة مع مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية أو القوانين الإمبراطورية [7]. ومع ذلك، فإن أحكام عقوبة الإعدام (أحكام

[1] المرجع نفسه، 72–73.

[2] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2: 74–76 .

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 73.

[4] التاجوري ، ديوان الإنشاء ، 40 – 45.

[5] الدوردي ، التراث الاجتماعي ، ٢: ٧٧ – ٧٩.

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 58–60.

[7] النذيري، إقليم ميرولال، 118–122.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القصاص) (والإدام) الصادرة عن المحاكم المحلية تتطلب تأكيدًا كتابيًا رسميًا (إمداد) من المحكمة العليا والملك قبل التنفيذ، مما يمنع عمليات الإعدام التعسفية في المحافظات [1] .

4.5. الإجراءات القضائية والأدلة وإدارة العدالة

الإجراءات القضائية في محاكم الريان تخضع لأنظمة صارمة بموجب قوانين إجرائية موحدة، وبلغت ذروتها في تدوين " مجلة الأحكام العدلية " خلال القرن التاسع عشر [2]. وكانت جلسات المحاكم علنية وتُجرى باللغة العربية، التي كانت اللغة الرسمية للوثائق القضائية في جميع المحافظات [3]. وكانت الدعاوى تبدأ بتقديم عريضة مكتوبة (دعوة) إلى مسجل المحكمة، تُفصّل فيها أسباب الدعوى، والتعويضات المطلوبة، والوثائق الداعمة [4].

اتبعت معايير الإثبات تسلسلاً هرمياً صارماً:

- الأدلة الوثائقية (الحجاج) (كتابية) : العقود الموثقة ، وسندات ملكية الأراضي، والسجلات المالية التي تحمل ختم (خاتم) كاتب عدل معتمد (كتاب عدل) تمتلك قيمة إثباتية أساسية [5].
- **الأدلة الشفوية (الشهادة)** : كانت الشهادة الشفوية مقبولة بشرط أن يجتاز الشهود التحقق من حسن السيرة (التزكية) الذي يجريه موظفو المحكمة لتأكيد مكانتهم الأخلاقية (العدالة) [6].
- **اليمين الحاسم (يمين)** : في حالة عدم وجود دليل كتابي أو شهادة، قامت المحكمة بتحليف المدعى عليه بيمين حاسم [7].

---

[1] " الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2:80 .

[2] مجلة الأحكام العدلية (المجمع القانوني الرسمي). تاجوراء واسطنبول، ١٨٦٩-١٨٧٦، الفنون. 1676-1851.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 69.

[4] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 81 – 83 .

[5] مجلة الأحكام العدلية ، الآداب. 1606-1612.

[6] المرجع نفسه، المواد 1684-1732.

[7] المرجع نفسه، المواد 1742-1756.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **التقييم الخبير (أهل الخبر)** : في النزاعات التجارية أو البحرية أو الإنشائية المتخصصة، كانت المحاكم تعين أساتذة النقابات (الأستا) أو قادة السفن (الناخدة) لتقديم تقييمات فنية متخصصة .[1]

4.6. إنفاذ الأحكام ودور السلطات السياسية

تنفيذ الأحكام القضائية منفصلاً هيكلياً عن عملية المداولات القضائية للحفاظ على حياد المحكمة [2]. وبمجرد الانتهاء من الحكم وتسجيله في سجل المحكمة ، يتم إصدار أمر تنفيذ رسمي . تم إصدار (التنفيذ) إلى سلطة التنفيذ التنفيذية [3].

في المراكز الحضرية، كان تنفيذ الأحكام القضائية يتم بواسطة قائد شرطة البلدية (ضابط الميرو) ومحافظ المدينة (المحتسب)، اللذين كانا يقودان فرق إنفاذ متخصصة (الشرطة) [4]. في القضايا المدنية وقضايا تحصيل الديون، كان لمحضري المحاكم سلطة قانونية لحجز أصول المدين، أو بيع البضائع التجارية بالمزاد العلني، أو تنفيذ الحبس المدني في السجون البلدية (سجن الحبس) حتى سداد الالتزامات المالية [5]. في المسائل الجنائية، كانت السلطات السياسية والعسكرية – بما في ذلك حكام الأقاليم وقادة الأتابك – ملزمة دستورياً بتنفيذ أحكام المحاكم دون تعديل [6]. إذا رفضت سلطة سياسية تنفيذ حكم قضائي، احتفظ رئيس القضاة بسلطة استدعاء المسؤول أمام جمعية الحقانية بتهمة ازدراء السلطة القضائية والإخلال بالواجب الدستوري [7].

4.7. وجهات نظر مقارنة حول الإدارة القضائية في شرق أفريقيا

عند تقييمها بشكل مقارن مع الدول المعاصرة في شمال شرق أفريقيا وغرب المحيط الهندي، فإن الإدارة القضائية للإمبراطورية الريانية تُظهر خصائص هيكلية مميزة:

---

[1] المرجع نفسه، الفنون. 1784–1800؛ " الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 84 .

[2] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 74.

[3] " الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 85 .

[4] شيروا، مدير أحمد. الملك التركي: سيرة جلالة الملك أحمد الثاني بن حراز . جاريسا، 1885، 41–43.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 74–75.

[6] " الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 86 .

[7] المرجع نفسه، 2:87–88.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البعد التحليلي	الإمبراطورية الريانية (1668–1896)	الإمبراطورية الحبشية (جوندار)	سلطنة فنج في سنار	بوسيدي زنجبار
الهيكل القضائي	التسلسل الهرمي المعياري ثلاثي المستويات (دار القضاء)	تطبيق نظام المحاكم الإقطاعية النبيلة (راس) فيتا ناجاست	قضاة محليون لا مركزيون تحت إمرة أمراء المنجل	قضاة محليون يعينهم السلطان دون قواعد محددة
التدوين القانوني	عالي؛ مجلة الأحكام + رموز الرياند القانونية	استخدام معتدل وغير مُقنن لأسلوب فيثا ناجاست الكلاسيكي	أحكام المذهب المالكي غير المدونة + العرف المحلي	نصوص إباضية/شافعية كلاسيكية غير مدونة منخفضة المستوى
استقلال القضاء	مرتفع؛ ممول من قبل الأوقاف + إشراف محكمة حقانية	كان القضاة يخدمون وفقًا لرغبة السيد الإقطاعي.	معتدل؛ يخضع القضاة لحق النقض من قبل زعيم القبيلة	معتدل؛ يخضع القضاة للتدخل الملكي
التكامل المعتاد	نظامي؛ محاكم قضاة مزدوجة (محكم الصلح)	قسري؛ قمع العادات الإسلامية في الأراضي المنخفضة	هرمية قبلية عرفية غير مدونة؛ مؤقتة	تعددية؛ استخدام عرفي ساحلي غير رسمي

بخلاف النموذج الحبشي، حيث كانت السلطة القضائية في يد النبلاء الإقطاعيين (الراس)، أو سلطنة فنج ، التي افتقرت إلى قوانين إجرائية موحدة، أنشأت دولة رايان تسلسلاً هرمياً قضائياً مدوناً ومستقلاً مؤسسياً نجح في مواءمة الإدارة القانونية المركزية مع التعددية القانونية الإقليمية [1].

[1] "تعليمات البحث الرئيسية"، 15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الخامس:

اختصاص المحاكم الدينية وهيئات تسوية المنازعات المحلية

5.1. نطاق الاختصاص القضائي الديني

في النظام القانوني لدولة الريان ، مارست المحاكم الدينية العاملة تحت إدارة دار القضاء اختصاصًا أساسيًا في الشؤون المدنية والشخصية والأخلاقية [1]. وقد تم تحديد النطاق القانوني للاختصاص القضائي الديني بشكل شامل في السياسة نامه (قانون الإدارة الأساسي) لعام 1837، وتم تدوينه في مجلة الأحكام العدلية . [2].

شملت الاختصاصات الموضوعية للمحاكم الدينية خمسة مجالات رئيسية:

1. **الأحوال الشخصية وقانون الأسرة** : الاختصاص الحصري في عقود الزواج (عقد النكاح) ، وحل الزواج (الطلاق والخلع)، وحضانة الأطفال (الحضانة)، ونفقة الزوجة (النفقة) [3].
2. **الوصايا والميراث** : إدارة تركات المتوفين (الطرق)، والتحقق من حصص الميراث القرآنية (الفرائض)، والتصديق على الوصايا (الصايات) [4].
3. **الملكية والعقارات** : الفصل في دعاوى ملكية الأراضي، ونزاعات الحدود الزراعية، وحقوق الري على طول نهري تانا وشبيلي، وعقود إيجار المساكن الحضرية [5].
4. **المطالبات التجارية والتعاقدية** : تسوية نزاعات الشراكة (الشراكة)، والتزامات الديون التجارية، وعقود البيع، واتفاقيات تأجير الشحن البحري [6].
5. الأوقاف **والهبات الدينية** : الإشراف على الأوقاف العامة والعائلية خيرية وا الأهلية)، ومراجعة حسابات الأمناء (ناصر الوقف)، وحماية الأصول الخيرية [7].

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 75–76.

[2] شيروا، النظريات الريانية ، 65–70؛ مجلة الأحكام العدلية ، الآداب. 1–100.

[3] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 88–112.

[4] المرجع نفسه، 113–145.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 121 – 124.

[6] المرجع نفسه، 125–127.

[7] المرجع نفسه، 128–130؛ الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2: 90–95 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5.2. المحاكم المحلية، ومجالس الوساطة، والمؤسسات المجتمعية

بينما كانت المحاكم الحضرية المركزية تتولى إدارة الدعاوى التجارية الكبرى وقضايا الجنايات، كان حل النزاعات اليومية في المحافظات الريفية يعتمد على هيئات القضاة المحليين والمجالس المجتمعية [1]. وكانت محاكم الصلح تعمل في كل قضاء ريفي ، موفرةً منبراً قانونياً متاحاً لسكان الريف والمزارعين [2].

إلى جانب المحاكم الرسمية، قامت الدولة بدمج هيئات حل النزاعات المجتمعية للسكان الأصليين:

- **مجالس العشائر الصومالية (شير وجورتي)** : مجالس شيوخ النسب (أوكس) التي كانت تفصل في النزاعات المتعلقة بالموارد الرعوية، وسرقة الماشية، وتوزيع أموال الدم باستخدام عقود زبير[3] العرفية .
- **مجالس العفر العرفية (فيهما أو مدعا)** : تجمعات محلية يرأسها زعماء العشائر (أوكال) تعمل على تعزيز التضامن المجتمعي، وإدارة مدارات الرعي، وتسوية المظالم الشخصية [4].
- محاكم النقابات التجارية (مجلس شهبندر التجار) : هيئات وساطة تجارية متخصصة تقع في المراكز التجارية الساحلية (تاجورة ، زيلع، مصوع) والتي كانت تحل النزاعات التجارية بين أعضاء النقابات باستخدام الأعراف البحرية المعمول بها (عرف التجار) [5].

5.3. تقسيم الاختصاص بين السلطات الدينية والسلطات العرفية

لمنع حدوث احتكاكات عملية بين القضاة المعينين من قبل الدولة وشيوخ القبائل المحليين، وضع دستور الريان حدودًا قضائية دقيقة تفصل بين اختصاص الشريعة الدينية وسلطة العرف . [6]وقد حُكم هذا الفصل

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71.

[2]النذيري، إقليم ميرولال، 116.

[3]لويس، آي إم. التاريخ الحديث للصوماليين: الأمة والدولة في القرن الأفريقي. لندن: جيمس كوري، 2002، 45–62.

[4]"السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية في شرق أفريقيا: دولة الريان كدراسة حالة"، ورقة بحثية أكاديمية، القاهرة، 2026، 45–46.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 121 – 122.

[6]المرجع نفسه، 69–71.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بمبدأ عدم التناقض: فالقانون العرفي صحيح وقابل للتنفيذ قانونًا ما لم يخالف المحظورات القرآنية الصريحة أو قوانين النظام العام الإمبراطورية [1].

تم تحديد الاختصاص القضائي وفقًا للموضوع والموافقة:

- **المحاكم الشرعية (القاضي)** : تتمتع باختصاص حصري في الدعاوى الجنائية، والعقود التجارية الرسمية، وسندات الملكية المكتوبة، وتوزيع الميراث وفقًا للقرآن الكريم، والقضايا التي يطلب فيها أي من الطرفين رسميًا الفصل في النزاع وفقًا للشريعة الإسلامية [2].
- **المجالس العرفية (غورتي / فيهما)** : كانت لها الولاية القضائية الأساسية على النزاعات المتعلقة بالمراعي بين العشائر، وأضرار الماشية، وتعديلات حدود القبائل، وتقييمات الدية الجماعية (ديا) [3].

إذا أصدر مجلس عرفي حكماً ينتهك مبادئ الشريعة الإسلامية – مثل حرمان الوريثات من حصتهن الإلزامية في الميراث أو فرض عقوبة جنائية جماعية على أفراد أبرياء من العائلة – فإن الطرف المتضرر يمتلك الحق القانوني في استئناف الحكم العرفي أمام المحكمة الشرعية المركزية، التي تبطل على الفور الحكم العرفي غير الدستوري [4].

5.4. النزاعات الأسرية، وحقوق الملكية، والنزاعات التجارية، والمسائل الجنائية

عكست الإدارة العملية للعدالة في هذه المجالات القانونية المتميزة مزيجًا متطورًا من الفقه الرسمي والوساطة العملية [5]:

[1] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 55 – 60.

[2] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 96 – 98 .

[3] النذيري، إقليم ميرولال، 120–124.

[4] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 99 – 101 .

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 76.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **النزاعات الأسرية** : يتم الفصل فيها حصراً من قبل المحاكم الشرعية [1]. وقد فرض القضاة الحماية القانونية المتعلقة بالمهر، وألزموا بجهود المصالحة الرسمية قبل منح الطلاق القضائي ، وحموا حقوق المرأة في الملكية بغض النظر عن حالتها الزوجية [2].
- **حقوق الملكية** : تم تسجيل سندات ملكية الأراضي، والسجلات الزراعية، وحقوق الري في سجلات المحاكم (سجلات) [3]. وتمت تسوية النزاعات الحدودية بين السلالات الرعوية عن طريق محاكم الصلح باستخدام مسوحات الأراضي التي أجراها مهندسو الدولة (مهندسون) [4].
- **النزاعات التجارية** : **تُحل** من خلال غرف تجارية متخصصة (ديوان التجارة) بتطبيق مجلة الأحكام العدلية [5]. قامت المحاكم بإنفاذ الكمبيالات المكتوبة (السوفتاكا)، وعقود التأمين على الشحن البحري، وتصفية الإفلاس [6].
- **المسائل الجنائية** : تنقسم إلى حدود (الجرائم المنصوص عليها في الشريعة)، وقصاص (القصاص/الدية)، وتعزير (العقوبات التقديرية المنصوص عليها في القانون) [7]. في حين أن قضايا القتل تسمح لأسر الضحايا بقبول الدية العرفية ، إلا أن الدولة تحتفظ بالسلطة المطلقة لفرض عقوبة التعزير بالسجن أو الأشغال العامة للحفاظ على النظام العام [8].

5.5. التعاون القضائي وتضارب الاختصاصات

نظراً لتعدد الأنظمة القانونية في دولة الريان ، فقد نشأت نزاعات قضائية دورية بين المحاكم الشرعية والمجالس العرفية والهيئات الإدارية [9]. ولحل هذه النزاعات، أنشأت الدولة آليات رسمية للتعاون القضائي

---

[1] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 90–95.

[2] المرجع نفسه، 96–105.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، ١٢١.

[4] شيروا، مدير أحمد. العمارة الإسلامية في الدولة الريانية . جاريسا، 1888، 78–82.

[5] مجلة الأحكام العدلية ، الآداب. 101–403.

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، ١٢٦.

[7] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، ١٤٦–١٨٠.

[8] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 102 – 105 .

[9] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 76.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

[1]. فعندما ينشأ نزاع قضائي – على سبيل المثال، عندما يتضمن نزاع تجاري عقداً مكتوباً رسمياً واتفاقية رعوية عرفية غير مكتوبة – تُحال القضية إلى هيئة التحكيم القضائي. داخل دار القضاء .[2]

قامت اللجنة، المؤلفة من رئيس القضاة، ومستشار قانوني رفيع المستوى من قبيلة الأتابك، وممثل عن مجلس السلاطين، بمراجعة الدعوى وأصدرت قرارًا قضائيًا ملزمًا [3]. علاوة على ذلك، مارست محاكم الصلح المحلية (محاكم الصلح) التعاون بين الجهات القضائية بشكل فعال: حيث كان قضاة الدولة يحيلون بشكل روتيني النزاعات المعقدة بين القبائل على المراعي إلى شيوخ قبيلة غورتي العرفية للوساطة الأولية، ثم يقومون بمراجعة التسوية العرفية الناتجة والتصديق عليها كحكم قضائي ملزم [4].

5.6. الوصول إلى العدالة والوضع الاجتماعي للأطراف المتنازعة

من الأهداف الدستورية الرئيسية للنظام القانوني الرياني ضمان الوصول الشامل إلى العدالة بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الجنس أو الانتماء الديني [5]. وبموجب مرسوم الإنصاف القضائي (منصور العدالة) الصادر عن الملك ريان عام 1680م، تم تنظيم رسوم رفع الدعاوى القضائية تنظيماً دقيقاً ، وأُعفيت تماماً للمتقاضين المعوزين (الفومارا) [6].

وفرت إجراءات الحماية المتخصصة حماية للمتقاضين الضعفاء:

- **المساعدة القانونية للأطراف المعوزة** : قامت المحكمة بتعيين محامين قانونيين ممولين من الدولة (وكيل المحكمة) لتمثيل الأفراد الفقراء والأرامل والأيتام [7].

[1]المرجع نفسه، 76–77.

[2]الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 106 – 108 .

[3]المرجع نفسه، 2:109.

[4]النذيري، إقليم ميرولال، 125–127.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 77.

[6]الملك ريان بن عبدالله. قانون قبّي : الرّوحية التاريخيّة والعقد الاجتماعى . تاجوراء ، 1684، الفن. 8.

[7]الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 110 – 112 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **حماية المتقاضيات** : كانت النساء يتمتعن بالأهلية القانونية المستقلة (أهلية) لرفع الدعاوى القضائية وإدارة الممتلكات والإدلاء بشهادتهن في المحكمة دون الحاجة إلى موافقة ولي أمر ذكر .[1]

- **محاكم الرعاة المتنقلة** : لضمان وصول الرعاة الرحل إلى المناطق الداخلية من أوغادين ، تُقام محاكم متنقلة (محاكيم). سافرت (سيراه) جنبًا إلى جنب مع الهجرات الرعوية الموسمية، وعقدت جلسات المحكمة عند آبار المياه الرئيسية (آبار) .[2]

- الحماية من نفوذ النخبة : إذا حاول أحد النبلاء الأقوياء أو قائد الأتابك ترهيب أحد المتقاضين من الطبقة الدنيا، يتم تحويل القضية تلقائيًا إلى جمعية الحقانية في العاصمة لضمان الفصل النزيه .[3]

5.7. تحليل مقارن للأنظمة القضائية المتعددة في القرن الأفريقي

إن مقارنة النظام القضائي التعددي في الريان مع النماذج التاريخية المجاورة تبرز بنيته المؤسسية المتميزة:

- **مقارنة بالنموذج الحبشي** : في حين فرضت الدولة الحبشية قانونًا إمبراطوريًا متجانسًا (فتحة نجاست) قمع في كثير من الأحيان التقاليد العرفية الإسلامية في الأراضي المنخفضة، أنشأت الدولة الريانية إطارًا تكامليًا يعترف بقوانين العرف (خير وفهمة) داخل محاكم القضاة في الدولة .[4]

- **في مقابل سلطنة فنج** : سمح نموذج فنج بالازدواجية غير المنسقة حيث مارس أمراء القبائل (منجيل) سلطة قضائية غير خاضعة للرقابة؛ وأنشأت دولة رايان مراجعة استئنافية منهجية على الهيئات العرفية .[5]

[1] جمال الدين، الأمجد المحفورة ، 50–62.

[2] النذيري، إقليم ميرولال، 128–130.

[3] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 113 – 115 .

[4] ماركاكيس، جون. إثيوبيا: تشريح نظام سياسي تقليدي. أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1974، 88–104.

[5] فانسينا ، جان. ممالك السافانا. ماديسون: مطبعة جامعة ويسكونسن، 1966، 112–120.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **في مقابل بوسعيدي زنجبار** : حافظت زنجبار على محاكم حضرية مزدوجة شافعية/إباضية نادراً ما دمجت المؤسسات العرفية الرعوية الداخلية؛ ونشرت دولة الريان محاكم متنقلة وهيئات قضاة مشتركة ربطت بين الفقه الحضري والقانون الرعوي البدوي [1].

[1] لويس، تاريخ حديث للصوماليين، 63–75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل السادس:

التقنين القانوني، والإجراءات القضائية، وإنفاذ الأحكام

6.1. التطور التاريخي للقواعد القانونية المكتوبة واللوائح الإدارية

عملية التدوين القانوني في الدولة الريانية تاريخياً من الرسائل الفقهية الكلاسيكية غير المدونة إلى التدوين القانوني الشامل [1]. وخلال العصر الرياني الأول (1668–1810 م)، استُمدت القواعد القانونية بشكل أساسي من الأعمال التأسيسية للمدرسة الفقهية الريانية (المذهب الرياني) – مثل كتاب الحسن بن ربيع الحبشي " التبيان في المذهب الرياني" – إلى جانب المراسيم التنفيذية الملكية (الفرمانات) [2].

في القرن التاسع عشر، خلال العصر الرياني الثاني (1810–1896 م)، نفذت الدولة برنامجًا منهجيًا للتقنين الإداري والمدني [3]. وشملت المحطات الرئيسية ما يلي:

- **دستور عام 1836 وسياساتناما لعام 1837** : قانون إداري مدون، وحدد واجبات الإدارات، وهيكل الحكم الإقليمي، ووضع لوائح الخدمة المدنية [4].
- مرسوم الإصلاحات (التنظيمات الخيرية) لعام 1856 : توحيد الإجراءات القضائية، وإنشاء محاكم تجارية مختلطة، وتقنين الحقوق الجماعية لغير المسلمين [5].
- **تدوين مجلة الأحكام العدلية (1869–1876 م)** : قامت لجنة التدوين الإمبراطورية – برئاسة وزير العدل أحمد بن شاهين – بتجميع قانون مدني شامل يتألف من 1851 مادة قانونية تستخلص قواعد الالتزامات والعقود والملكية والأدلة [6].

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 78–80.

[2] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 12 – 25.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 80–82.

[4] شيروا، النظريات الريانية ، 55 – 72.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 82، 152.

[6] المرجع نفسه، 76، 82؛ مجلة الأحكام العدلية ، الديباجة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6.2. العلاقة بين الفقه الإسلامي ولوائح الدولة

العلاقة بين الفقه الإسلامي الكلاسيكي والأنظمة الإدارية للدولة (القانون أو السياسة) تخضع للتوافق الدستوري [1]. ففي ظل النظرية القانونية الريانية ، لم تُعتبر الأنظمة التشريعية الصادرة عن الدولة خروجًا عن الشريعة الإسلامية، بل كانت تمثل تعبيرًا قانونيًا مشروعًا عن المصلحة العامة . مرسلة) والسلطة الإدارية السيادية (سياسة الشريعة ( ) [2].

كان يُشترط على لوائح الدولة أن تتوافق مع ثلاثة حدود دستورية:

1. لا يمكن لأي لائحة قانونية أن تجيز ما حظرته الشريعة صراحة، ولا أن تحظر ما فرضته الشريعة صراحة [3].
2. اقتصرت اللوائح القانونية على التنظيم الإجرائي، والتوحيد القياسي التجاري، وسجلات الأراضي، والحوكمة الإدارية [4].
3. جميع القوانين والأنظمة تتطلب مراجعة رسمية من قبل مجلس الشورى وكبار الفقهاء قبل إصدارها إمبراطورياً [5].

وقد مكّن هذا الإطار الدولة من سن قوانين تجارية وتلغرافية وبحرية حديثة مع الحفاظ على الطابع الإسلامي لنظامها القانوني.

6.3. الوثائق القانونية والسجلات القضائية وحفظ القرارات

القضاء في الريان يدير نظاماً متطوراً للتوثيق القانوني وحفظ المحفوظات [6]. احتفظت كل محكمة بسجل أرشيفي رسمي يُسمى سجل المحكمة ، حيث قام موظفو المحكمة بتجميع نسخ حرفية من الدعاوى المقدمة، والأدلة المقدمة، وإفادات الشهود، والأحكام القضائية النهائية [7].

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 78.

[2] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 30–35.

[3] الملك ريان بن عبدالله. الإشارة في علوم الإدارة . تاجوراء ، 1675، 45–48.

[4] شيروا، النظريات الريانية ، 73–75.

[5] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 118 – 120 .

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، ١٣٩–١٤١.

[7] التاجوري ، ديوان الإنشاء ، 30 – 38.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالإضافة إلى سجلات المحاكم، احتفظت الدولة بسجلات متخصصة:

- السجل العقاري للأراضي والممتلكات (دفتر الإنشاه) : صكوك الملكية العقارية المسجلة، وعقود الإيجار الزراعية، ومسوحات الأراضي، ورهون الوقف [1].
- **مكتب التوثيق العام (كتاب العدل)** : أصدر نسخاً مصدقة من العقود التجارية وشهادات الزواج والوصايا للمتقاضين [2].
- **نشر السوابق القضائية (الوقائع الريانية)** : تم طباعة القرارات القانونية البارزة الصادرة عن المحكمة العليا في الجريدة الرسمية للدولة (الجريدة الرسمية) في دار الطباعة الملكية للملكة صفية (مطبعة الملكة صفية) في تاجوراء ، مما يوفر سوابق قانونية ملزمة للمحاكم الأدنى [3].

6.4. الإجراءات القضائية، ومعايير الإثبات، وتسوية المنازعات

فرضت [4]الإجراءات القضائية في مجلس الأحكام العدلية قواعد إثبات موحدة تهدف إلى القضاء على الذاتية القضائية . واتبعت الدعاوى القضائية تسلسلاً إجرائياً منظماً من أربع مراحل:

1. **المرافعات (الدعوة) وا (جواب)** : قدم المدعي عريضة مكتوبة رسمية، تلتها استجابة المدعى عليه المكتوبة أو مرافعته الشفوية المسجلة في السجل [5].
2. **مرحلة الإحباط : يقع** عبء الإثبات على المدعي، بينما يحق للمدعى عليه أداء اليمين في حال عدم وجود أدلة من المدعي [6]. ويتم تقييم المستندات الموثقة ، والسجلات المكتوبة، وشهادات الشهود المعتمدة تقييماً رسمياً [7].

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 121 – 123.

[2]الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 121 – 123 .

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 139.

[4] مجلة الأحكام العدلية ، الآداب. 1676–1851.

[5]المرجع نفسه، المواد 1613–1630.

[6]المرجع نفسه، المواد 1631–1650.

[7]المرجع نفسه، المواد 1684–1732.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. **محاولة التسوية الإلزامية (الصلح)** : قبل إصدار حكم ملزم، كان القاضي مطالباً قانوناً بتقديم صلح قضائي رسمي (صلح)، لتشجيع الأطراف على التوصل إلى تسوية طوعية [1].
4. **الفصل والحكم (الحكم)** : إذا فشلت المصالحة، أصدرت المحكمة حكماً مكتوباً يحدد المواد القانونية من مجلة الأحكام أو القانون الرياني التي استند إليها الحكم [2].

6.5. إنفاذ الأحكام وسلطة الدولة

كان إنفاذ الأحكام القضائية يمثل اختبارًا أساسيًا لسلطة الدولة في المحافظات الحضرية والريفية [3]. وبمجرد أن يصبح الحكم نهائيًا، تصدر المحكمة قرارًا بتنفيذه . (التنفيض) إلى السلطة التنفيذية [4].

تختلف إجراءات الإنفاذ باختلاف فئة القضية:

- **الأحكام المدنية وأحكام الديون** : قام محضرو المحكمة بحجز الأموال أو المخزونات التجارية أو الأصول العقارية التي تعود ملكيتها للمدين المحكوم عليه، وبيع البضائع المحجوزة بالمزاد العلني من خلال مشرف السوق البلدية (المحتسب) لسداد الدين [5].
- **استعادة الممتلكات** : تم تنفيذ أوامر حيازة الممتلكات من قبل ضباط الشرطة البلدية (الشرطة)، الذين قاموا بإخراج شاغلي العقارات غير الشرعيين بالقوة وأعادوا سندات ملكية الأراضي إلى أصحابها الشرعيين [6].
- **الأحكام الجنائية** : كانت أحكام السجن تُنفذ في سجون الدولة، بينما كانت أحكام الإعدام أو الأحكام الجسدية تُنفذ علنًا من قبل جلادي الدولة تحت إشراف طبيب المحكمة وكاتب المحكمة [7].

---

[1] المرجع نفسه، الفنون. 1531–1555؛ " الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 125 .

[2] مجلة الأحكام العدلية ، الآداب. 1784–1800.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 74–75.

[4] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 126 – 128 .

[5] مجلة الأحكام العدلية ، الآداب. 998–1007.

[6] شيروا، الملك التركي، 44–46.

[7] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 129 – 130 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **إنفاذ القانون ضد مسؤولي الدولة** : إذا رفض مسؤول حكومي أو حاكم إقليمي الامتثال لأمر قضائي، فإن جمعية الحقانية تصدر أمراً فورياً بتجميد راتب المسؤول، وتجريده من رتبته الإدارية، والأمر باعتقاله [1].

6.6. إمكانيات وقيود التدوين القانوني

مشروع التقنين في القرن التاسع عشر في دولة الريان قدرات مؤسسية عميقة وقيوداً هيكلية كبيرة [2].

الإمكانيات التي تحققت : أدى التدوين القانوني من خلال مجلة الأحكام العدلية إلى القضاء على الغموض القضائي، والحد من اتخاذ القرارات التعسفية، وتسهيل التجارة عبر القارات، وتوفير حماية قانونية واضحة للمواطنين والأقليات الدينية [3].

القيود التي وُوجهت : واجهت عملية التقنين مقاومة من علماء تقليديين محافظين اعتبروا التقنين التشريعي قيدًا غير لائق على الاستدلال الفقهي التقليدي . وفي [4]المناطق الرعوية النائية، قاومت المجتمعات البدوية أحيانًا القواعد الإجرائية المكتوبة الرسمية، مفضلةً التحكيم العرفي المتنقل . علاوة على ذلك، [5]أساءت القوى الإمبريالية الأوروبية استخدام اتفاقيات الاستسلام الأجنبية بشكل متزايد لإعفاء التجار الأوروبيين من اختصاص المحاكم ، مما أدى إلى تآكل السيادة القانونية للدولة قبل الحرب الأنجلو- [6]ريانية عام 1896 .

6.7. وجهات نظر مقارنة حول الإدارة القانونية في المجتمعات السياسية الإسلامية

الريان في سياق أوسع يشمل المجتمعات السياسية الإسلامية في القرن التاسع عشر التي كانت تخضع للتحديث القانوني، فإنها تقدم رؤى مقارنة مهمة:

التبني القانوني الأجنبي	العلاقة بالشريعة الإسلامية	استراتيجية التدوين	قضية الدولة

[1]المرجع نفسه، 2:131–132.

[2] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 82–83.

[3]المرجع نفسه، 83–84.

[4]رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 185–190.

[5]النذيري، إقليم ميرولال، 131–135.

[6]"السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 17–18.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعديلات إجرائية منخفضة دون تطبيق كامل للقوانين الغربية	استخلاص مباشر من الفقه الرياني / السني	مجلة الأحكام المقننة + رموز الريان القانونية	**الإمبراطورية الريانية**
عالية؛ اعتماد مباشر للقوانين التجارية والجنائية الفرنسية	نظام مزدوج؛ القانون المدني للشريعة إلى جانب القوانين الجنائية الغربية	التنظيمات الإمبراطورية + المجلة + الكود التجاري	**الإمبراطورية العثمانية**
اعتماد واسع النطاق لقوانين نابليون الفرنسية	تجاوز الشريعة في المجالات التجارية/الجنائية	المحاكم المختلطة (1875) + قانون المحاكم الأصلية (1883)	**خديوية مصر**
منخفض؛ غير مقنن حتى الإصلاح الدستوري في القرن العشرين	نظام مزدوج غير مشفر؛ احتكاك مستمر	محاكم الفقه الشيعي غير المدونة + المحاكم العرفية الملكية	**بلاد فارس القاجارية**

وعلى عكس مصر الخديوية، التي تبنت القوانين الفرنسية النابليونية التي حلت محل الفقه الإسلامي في المجالات التجارية والجنائية، حافظت دولة الريان على الأصالة القانونية من خلال استخلاص مدوناتها القانونية مباشرة من الفقه الإسلامي الكلاسيكي، مما وفر نموذجًا مبكرًا للتقنين القانوني الإسلامي الحديث.[1]

[1] "تعليمات البحث الرئيسية"، 17.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل السابع:

الوضع القانوني للجماعات الدينية وتنظيم الشؤون المجتمعية

7.1. التنوع الديني والسياق التاريخي للقرن الأفريقي

لطالما مثّل القرن الأفريقي ملتقىً للأديان، حيث تعايشت فيه الإسلام والتقاليد المسيحية الأصلية واليهودية والممارسات الروحانية التقليدية في بيئات إيكولوجية وتجارية مشتركة [1]. وفي ظل دولة الريان ، كان التنوع الديني واقعًا اجتماعيًا راسخًا [2]. وبينما كانت الغالبية العظمى من السكان تتبع المذهب السني، فقد سكنت جماعات دينية غير مسلمة كبيرة مناطق حضرية وإقليمية رئيسية [3].

وشملت المجتمعات غير المسلمة الرئيسية ما يلي:

- **السكان المسيحيون الأصليون** : يسكنون سلطنات إقليمية أعضاء، مثل سلطنة الأنوارية، إلى جانب الأحياء المسيحية الحضرية في هرر وتاجورى . [4].
- **المجتمعات اليهودية (بيتا إسرائيل)** : تتركز في الجيوب الإقليمية الحدودية والمناطق التجارية [5].
- **الجاليات التجارية الأجنبية** : المجتمعات التجارية الهندية (البانيان)، والتجار الأرمن، والوكلاء التجاريون الأوروبيون المقيمون في المراكز التجارية الساحلية (تاجورا ، زيلع، مصوع) [6].

7.2. الوضع القانوني للمجتمعات غير المسلمة

الوضع القانوني للجماعات غير المسلمة في دولة الريان يخضع لنظام الملل الإبراهيمي، الذي تم تقنينه في دستور عام 1673 وتم توسيعه بموجب مرسوم الإصلاحات لعام 1856. [7]وبموجب هذا الإطار

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 82، 152.

[2] المرجع نفسه، 152.

[3] المرجع نفسه، 152–153.

[4] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 112 – 115 .

[5] المرجع نفسه، 3: 116–118.

[6] المرجع نفسه، 3:119–122.

[7] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 82، 152؛ جمال الدين، الأمجد المحفورة ، 40.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القانوني، تم الاعتراف بالجماعات الدينية غير المسلمة كأفراد محميين (طبقيين) يتمتعون بكامل الحقوق المدنية وحماية الملكية والحرية الشخصية [1] .

تضمنت المبادئ القانونية الأساسية التي تحكم وضع غير المسلمين ما يلي:

- **الاعتراف القانوني للشركات** : تم تنظيم غير المسلمين قانونيًا في مجتمعات مؤسسية معترف بها (ملال، المفرد ملة) يرأسها قادتهم الدينيون التقليديون [2].
- **الإعفاء من التجنيد العسكري الإسلامي** : كان الرعايا غير المسلمين يُعفون تقليديًا من الخدمة العسكرية الإلزامية في جيش الأتابك، ويدفعون ضريبة حماية موحدة (جزية أو بدل عسكري) [3]. وفي القرن التاسع عشر، سمحت الإصلاحات لغير المسلمين بالتطوع في فروع فنية وطبية وإدارية متخصصة [4].
- **القدرة الاقتصادية المتساوية** : كان لغير المسلمين قدرة قانونية غير مقيدة على امتلاك العقارات، وإبرام العقود التجارية، وتشكيل النقابات التجارية، والمشاركة في التجارة الدولية [5].

7.3. الاستقلال الديني وتنظيم الشؤون الشخصية والجماعية

كان من السمات الأساسية لنظام الملل الإبراهيمي منح المجتمعات الدينية المعترف بها استقلالاً قانونياً داخلياً كاملاً فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والإدارة الداخلية للمجتمع [6]. وكانت هذه المجتمعات تدير محاكمها الكنسية والحاخامية المستقلة [7].

شمل نطاق الاستقلال القانوني الجماعي ما يلي:

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، ١٥٢.

[2] المرجع نفسه، 152–153.

[3] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 123 – 125 .

[4] شيروا، الملك التركي، 50–52.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 125، 153.

[6] المرجع نفسه، 82، 152.

[7] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 126 – 128 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **قانون الزواج والأسرة** : مارست المحاكم الكنسية المسيحية والمحاكم الحاخامية اختصاصًا حصريًا في قضايا الزواج والطلاق والإبطال وحضانة الأطفال وفقًا لقوانينها الدينية الخاصة [1].
- **الوصايا والإرث بدون وصية** : تم البت في مطالبات الميراث بين غير المسلمين من قبل قضاة دينيين طائفيين باستخدام قواعد قانونية كنسية أو حاخامية، بعيدًا عن تدخل الدولة [2].
- **المؤسسات التعليمية الجماعية** : احتفظت الأقليات الدينية بمدارس مستقلة، ومعاهد دينية، ومؤسسات خيرية ممولة من العشور الجماعية الداخلية [3].

لم تمارس محاكم الشريعة في الولايات اختصاصها على غير المسلمين إلا عندما ينطوي التقاضي على نزاع بين المسلمين وغير المسلمين، أو عندما يقدم المتقاضون غير المسلمين طواعية نزاعهم المدني إلى محكمة شرعية للفصل فيه بموجب قانون الأحكام العدلية . [4].

7.4. حقوق الملكية، والمؤسسات الدينية، وتمثيل المجتمع

كانت حقوق الملكية للجماعات غير المسلمة ومؤسساتها الدينية محمية بشكل صارم بموجب القانون الرياني [5] . وصُنفت الكنائس المسيحية والأديرة والمعابد اليهودية والمقابر الجماعية كأوقاف دينية مصونة (أحباس). (مباعة)، محصنة من مصادرة الدولة أو التعدي الخاص [6].

تم إضفاء الطابع المؤسسي على التمثيل المجتمعي على المستويين المركزي والإقليمي:

- **التمثيل في البلاط الإمبراطوري** : احتفظ الرؤساء المعترف بهم للطوائف الدينية – مثل سلطان الأناريا المسيحي وسلطان بيتا إسرائيل اليهودي – بممثلين دبلوماسيين دائمين (وكيل) في البلاط الملكي في تاجوراء وجاريسا [7].

---

[1] المرجع نفسه، 3:129–131.

[2] المرجع نفسه، 3:132–134.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 135، 153.

[4] المرجع نفسه، 76، 153.

[5] المرجع نفسه، 121، 153.

[6] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 135 – 138 .

[7] المرجع نفسه، 3: 139–141.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المجالس الإدارية الإقليمية** : شغل القادة غير المسلمين مقاعد دائمة في المجالس الإدارية الإقليمية (مجلس الإدارة)، وشاركوا في مناقشات الميزانية البلدية، وتخطيط الأشغال العامة، وتنظيم التجارة .[1]

- **حق تقديم الالتماس الملكي المباشر** : كان لدى الزعماء الطائفيين غير المسلمين الحق القانوني في تقديم التماسات مباشرة (العرض) إلى الملك أو المجلس الاستشاري بشأن المظالم ضد مسؤولي الدولة الإقليميين [2].

7.5. العلاقات بين الجماعات الدينية والسلطات السياسية

العلاقات بين التاج الرياني والطوائف الدينية غير المسلمة بالتناغم، وأسست على اتفاقيات سياسية متبادلة [3]. وقد وظّف ملوك الريان المتعاقبون مهنيين غير مسلمين في مناصب إدارية وطبية ومالية رفيعة [4].

ومن الأمثلة البارزة على الخدمة الحكومية لغير المسلمين ما يلي:

- **الإدارة الطبية** : قام الملك أحمد الأول والملك أحمد الثاني بتعيين كبار الأطباء اليهود والمسيحيين لرئاسة المجلس الطبي الإمبراطوري والعمل كأطباء البلاط [5].

- **الإدارة المالية وإدارة دار سك العملة** : كان يتم تعيين التجار والمصرفيين غير المسلمين في كثير من الأحيان لإدارة دار سك العملة الإمبراطورية (دار الحرب) وتوجيه تحصيل الرسوم الجمركية البحرية في المراكز التجارية الساحلية [6].

- **القيادة السياسية المحلية** : في المحافظات الحدودية الإقليمية، حكمت السلالات الحاكمة غير المسلمة – مثل ملوك الأناريا المسيحيين – أراضيها كسلاطين معترف بهم تحت التاج الاتحادي،

---

[1] شيروا، النظريات الريانية ، 80–82.

[2] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 142 – 144 .

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 152–154.

[4] المرجع نفسه، ص 153.

[5] المرجع نفسه، 153–154.

[6] المرجع نفسه، 125، 154.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وسكوا شعارات الدولة على العملة المحلية وقادوا القوات المساعدة الإقليمية خلال عمليات التعبئة للدفاع الإمبراطوري [1].

7.6. الحماية القانونية، والتسلسلات الهرمية الاجتماعية، وحدود الاستقلال الديني

على الرغم من المستويات العالية من الاستقلال القانوني للشركات، إلا أن وضع المجتمعات غير المسلمة في دولة الريان كان يخضع لقيود دستورية محددة [2]. وقد حافظ النظام القانوني على حدود معينة للنظام العام مصممة للحفاظ على الطابع الإسلامي للدولة [3].

تضمنت الحدود القانونية الأساسية ما يلي:

- **حظر التبشير** : في حين أن غير المسلمين كانوا يتمتعون بحرية مطلقة في العبادة الداخلية، إلا أن التبشير العلني الذي يهدف إلى تحويل المسلمين كان محظوراً بموجب القانون [4].
- **سيادة القانون الجنائي العام** : اقتصرت المحاكم الدينية المجتمعية على مسائل الأحوال المدنية والشخصية؛ أما جرائم الجنايات (القتل والسرقة والخيانة) التي يرتكبها غير المسلمين فقد وقعت تحت الاختصاص الحصري لمحاكم الدولة التي تطبق القانون الجنائي الإمبراطوري [5].
- **التخريب الاستعماري في القرن التاسع عشر** : خلال منتصف القرن التاسع عشر، استغلت القوى الإمبريالية الأوروبية – وخاصة فرنسا وبريطانيا – بشكل متزايد حماية الأقليات لمنح حصانات استسلام أجنبية لعملاء محليين غير مسلمين، مما أدى إلى إنشاء جيوب قانونية موازية تقوض السيادة القضائية للدولة [6].

7.7. وجهات نظر مقارنة حول إدارة التنوع الديني

عند تقييم نظام الملل الإبراهيمي الرياني من منظور مقارن، فإنه يقدم تباينات مفيدة مع النماذج المعاصرة لحوكمة التنوع:

---

[1] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 145 – 148 .

[2] "السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 17–18.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 82.

[4] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 192–195.

[5] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 149 – 152 .

[6] "السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 17–19.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البعد التحليلي	الدخن الإبراهيمي الرياني	الملل الإمبراطوري العثماني	النموذج الديني الحبشي
الاعتراف الجماعي	تعددية؛ تعترف بالمسيحيين المحليين واليهود والتجار الأجانب	شركة ميلال ذات هيكل تنظيمي عالٍ (يونانية، أرمينية، يهودية)	متجانسة؛ المسيحية الأرثوذكسية المونوفيزية كدين رسمي
الاستقلال القضائي	استقلال داخلي كامل في شؤون الأحوال الشخصية + المحاكم المشتركة	استقلال كامل للمحكمة الكنسية/الحاخامية	الحد الأدنى؛ الجماعات غير الأرثوذكسية الخاضعة للقانون الإقطاعي المسيحي
الاندماج السياسي	شغل غير المسلمين مناصب سلاطين إقليميين ومديري بلاط رفيعة المستوى.	معتدلون؛ خدم غير المسلمين في الدبلوماسية والمالية (الفناريويون)	منخفض؛ تم استبعاد غير المسيحيين من الحكم الإمبراطوري العالي
الإقامة الفيدرالية	كيانات سياسية غير مسلمة متكاملة (أناريا/بيتا إسرائيل) كدول أعضاء	إدارة إقليمية مركزية بدون سلاطين اتحاديين	الإخضاع الإقطاعي أو التحويل القسري لغير المسيحيين في الأراضي المنخفضة

وعلى عكس النموذج الحبشي، الذي فرض هيمنة المسيحية الأرثوذكسية وأخضع بشكل دوري غير المسيحيين في الأراضي المنخفضة للتحول القسري، قامت الدولة الريانية ببناء إطار عمل ملي اتحادي شامل يدمج المجتمعات غير المسلمة كمكونات مستقلة ذاتية الحكم لإمبراطورية متعددة الأديان [1].

[1] "تعليمات البحث الرئيسية"، 18.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القسم الثالث:

التحليل المقارن

الفصل الثامن:

المؤسسات القانونية الإسلامية في ولاية الريان والمناطق الصومالية

8.1. السياق التاريخي للمؤسسات القضائية الإسلامية في المنطقة

لقد تشكّل المسار التاريخي للمؤسسات القضائية الإسلامية في شرق أفريقيا والمناطق الصومالية بفعل شبكات التجارة البحرية، وهجرة علماء الصوفية، وتكوين الدولة على المستوى المحلي [1]. وعلى امتداد السواحل الصومالية والمناطق النهرية الداخلية – التي تضم مراكز تجارية مثل مقديشو، وبرافا، ومركا ، وزيلا، ووادي نهر شبيلي – ترسّخت الفقه الإسلامي في وقت مبكر من القرن العاشر الميلادي [2]. وقبل القرن السابع عشر، كانت المؤسسات القانونية الإسلامية في الأراضي الصومالية تعمل بشكل أساسي من خلال قضاة محليين يطبقون المذهب الشافعي إلى جانب القانون العرفي الصومالي غير المدون (الخير) [3].

عندما عززت دولة الريان سلطتها على قلب ميرولال والسلطنات الصومالية الطرفية (مثل جيليدي وماجيرتين) بعد عام 1668م، وجدت نفسها أمام بيئة راسخة ومتطورة للغاية من الدراسات الفقهية الإسلامية المحلية [4]. وبدلاً من إزاحة الهياكل القضائية المحلية، دمج التاج الرياني شبكات الفقه الشافعي الصومالية القائمة في هرمه القضائي الاتحادي الأوسع، وأنشأ إجراءات محكمة موحدة، ومكاتب توثيق، وآليات مراجعة استئنافية تربط قضاة الصومال الإقليميين بالعاصمة القضائية الإمبراطورية في تاجوراء وجاريسا [5].

---

[1] لويس، تاريخ حديث للصومالي، 12–35.

[2] الفقيه العربي، شهاب الدين أحمد. فتوح الحبشة . تحقيق فهد الحارثي . الرياض: دار الوراق ، 2001، 15–40.

[3] لويس، تاريخ حديث للصومالي، 36–44.

[4] النذيري، إقليم ميرولال، 112–115.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 58–60، 71.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8.2. تنظيم السلطة القضائية ودور علماء الدين

تنظيم السلطة القضائية في قلب منطقة الريان والمناطق الصومالية المجاورة أسسًا فقهية مشتركة وتكوينات هيكلية متميزة [1]:

- **في قلب الريان** : كانت السلطة القضائية مدعومة من الدولة، وتتمحور حول المذهب الرياني ، ومنظمة ضمن تسلسل هرمي معياري ثلاثي المستويات (دار القضاء) يشرف [2]عليه رئيس القضاة . وكان علماء الدين يعملون كموظفين حكوميين محترفين يتقاضون رواتبهم من صناديق الأوقاف [3]المركزية .
- **في السلطنات الصومالية** : كانت السلطة القضائية تُمارس في المقام الأول من قبل فقهاء الشافعية المحليين الذين تلقوا تعليمهم في المراكز الإقليمية (مثل باراديرا ومقديشو ولوق) باستخدام نصوص كلاسيكية مثل منهاج الطالبين للنووي [4]. كان يتم اختيار القضاة الصوماليين من قبل السلاطين المحليين أو مجالس العشائر، وكانوا يعملون باستقلالية داخلية عالية مع قبولهم الإشراف الاستئنافي الإمبراطوري من المحكمة العليا في غاريسا [5].

8.3. العلاقة بين الشريعة الإسلامية والأعراف القانونية العرفية

التفاعل بين الفقه الإسلامي (الشريعة) والأعراف القانونية سمةً أساسيةً للإدارة القانونية في كلٍّ من أراضي الريان والصومال [6]. ففي المجتمعات الصومالية، كان للعقد القانوني غير المكتوب والمتفاوض عليه، والمعروف باسم "الخير " ، شرعية اجتماعية عميقة، إذ كان يُنظّم توزيع الدية ، وحقوق الرعي ، والنزاعات القبلية [7].

تم تطبيق الآليات الهيكلية للتكامل بين الشريعة والأعراف من خلال آليات متميزة:

---

[1] "تعليمات البحث الرئيسية"، 18–19.

[2] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 69–73.

[3] " الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2:56.

[4] لويس، تاريخ حديث للصوماليين، 48–52.

[5] المرجع نفسه، 53–58؛ النذيري، إقليم ميرولال، 116–120.

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 69.

[7] لويس، تاريخ حديث للصوماليين، 59–65.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **في إطار الريان** : تم دمج قوانين العفر (فهمة) والصومالية (خير) العرفية رسميًا في محاكم قضاة المقاطعات (محكم الصلح)، حيث جلس قضاة الدولة جنبًا إلى جنب مع شيوخ القبائل، وقاموا بتعديل الأحكام العرفية التي انتهكت الميراث القرآني أو حقوق الملكية الفردية بشكل فعال .[1]

- **في الإطار الإقليمي الصومالي** : عملت الشريعة والزهير كمجالين قانونيين متوازيين [2]. تعاملت مجالس النسب (الشير) مع النزاعات بين العشائر باستخدام الزهير ، وأحالت القضايا إلى القاضي الشافعي المحلي بشكل أساسي لتوثيق الزواج، وإنفاذ العقود التجارية، والتقاضي المعقد في قضايا الميراث [3].

8.4. المؤسسات القضائية والسلطة السياسية من منظور مقارن

عند مقارنة العلاقة بين المؤسسات القضائية والسلطة السياسية في دولة الريان والسلطنات الصومالية المستقلة، تظهر نماذج متميزة لقدرة الدولة [4]:

- **النموذج الرياني (الدستورية المؤسسية)** : كانت السلطة القضائية متأصلة داخل دولة إدارية مركزية. امتلك القضاء سلطة دستورية رسمية لمراجعة المراسيم التنفيذية، ومحاكمة مسؤولي الدولة الفاسدين من خلال جمعية حقانية ، وإنفاذ القوانين الموحدة في جميع المحافظات [5].

- نموذج السلطنة الصومالية (الدستورية القطاعية) : في أنظمة سياسية مثل سلطنتي جيليدي وماجيرتين، كانت السلطة السياسية لا مركزية بطبيعتها [6]. حكم السلطان بالتشاور المستمر مع شيوخ القبائل (الشير). أما السلطة القضائية فكانت مستمدة من المكانة الأخلاقية للقضاة والعلماء الصوفيين (الشيوخ)، الذين عملوا كوسطاء محايدين يتوسطون بين الجماعات المتنافسة بدلاً من فرض مراسيم الدولة المركزية [7].

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71–72؛ النذيري، إقليم ميرولال، 120–124.

[2] لويس، تاريخ حديث للصوماليين، 66–70.

[3] المرجع نفسه، 71–75.

[4] "تعليمات البحث الرئيسية"، 19.

[5] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 69–75.

[6] لويس، تاريخ حديث للصوماليين، 76–85.

[7] المرجع نفسه، 86–92.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8.5. أوجه التشابه والاختلاف في الإدارة القانونية

يكشف التحليل المقارن عن أوجه تشابه هيكلية كبيرة واختلافات تشغيلية في الإدارة القانونية:

أوجه التشابه :

1. **اللغة القانونية العربية المشتركة** : استخدم كلا النظامين اللغة العربية كلغة حصرية للوثائق القضائية وسندات ملكية الأراضي والعقود القانونية الرسمية [1].
2. **الالتزام بالتعددية القانونية** : استوعب كلا الإطارين الممارسات القانونية العرفية (العرف) إلى جانب الفقه الإسلامي المقدس [2].
3. **دور الوساطة الصوفية** : في كلا النظامين، أنشأت الطرق الصوفية (الطرق، وخاصة القادرية والأحمدية/ الإدريسية) محافل ريفية (زوايا) كانت بمثابة منتديات محايدة للوساطة القانونية والرعاية الاجتماعية [3].

الاختلافات :

1. **مستوى التدوين** : قامت الدولة الريانية بتطوير قوانين قانونية تشريعية (مجلة الأحكام العدلية والسياسة نامه) ، بينما اعتمدت الإدارة القانونية الصومالية على الفقه الكلاسيكي غير المدون وتفاوضت على عقود الزير [4]الشفوية .
2. **الهيكل الاستئنافي** : تميزت الإدارة القضائية في ريان بتسلسل هرمي رسمي من ثلاث مستويات للمحاكم الاستئنافية، بينما كانت الإدارة القانونية الصومالية تعمل من خلال محاكم محلية لامركزية ذات مستوى واحد ومجالس الشيوخ [5].

---

[1] ناصف وغريب الدولة الريانية 69؛ لويس، تاريخ الصومالي الحديث، ص93.

[2] ناصف وغريب الدولة الريانية 71؛ لويس، تاريخ الصومالي الحديث، ص94.

[3] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، ١٦٥–١٦٧؛ لويس، التاريخ الحديث للصومالي، 95–98.

[4] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 76، 82.

[5] المرجع نفسه، 72–73.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. **المساءلة المؤسسية** : كان القضاة الريانيون يخضعون للملاحقة الإدارية أمام جمعية الحقانية ، بينما كان الفقهاء الصوماليون يخضعون في المقام الأول للمراجعة غير الرسمية من قبل الأقران والسمعة المجتمعية [1].

8.6. حدود الأدلة المتاحة وصحة المقارنة

المصادر [2]الأولية غير المتكافئة من أبرز المشكلات التاريخية التي تواجه أي تحليل مقارن للمؤسسات القانونية في شرق أفريقيا . فقد فُقد أو دُمّر أكثر من اثني عشر مليون مخطوطة وسجلات محاكم وملفات دبلوماسية خلال القصف البريطاني وحرق غاريسا عام 1896م، وحرق المكتبات الفرنسية في تاجوراء. [3].

لإثبات صحة التحليل التاريخي المقارن في ظل هذه القيود القائمة على الأدلة، يجب على المؤرخين ممارسة انضباط منهجي صارم:

- **التثليث النصي** : الربط المرجعي بين أجزاء السجلات التاريخية العربية الباقية (مثل كتاب الدواردي وكتاب شروة) مع المعاهدات الدولية المكررة المحفوظة في المستودعات العثمانية والمصرية [4].
- **استجواب الملفات الاستعمارية** : استخدام التقارير العسكرية الاستعمارية (مثل كيتشنر، ولاغارد، وبيترز) للحصول على تفاصيل تجريبية تتعلق بمصادرة المحاكم والبنية التحتية مع تفكيك إطارها الأيديولوجي الأوروبي المركزي [5].
- **التحقق من صحة السجلات القانونية الشفوية** : تأييد التقاليد القانونية العرفية الشفوية (الخير والفهما) مع مجموعات منتصف القرن العشرين (مثل عددروس النذيري) لإعادة بناء الممارسة القانونية التاريخية دون الاعتماد على إضافات غير موثقة [6].

---

[1]الدوردي ، التراث الاجتماعي ، ٢ : ٨٢ – ٨٥ .

[2]"السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 1–4.

[3]كيتشنر، هربرت. تدمير دولة وحضارة الريان . لندن: سجلات مكتب الحرب الإمبراطوري، 1912، 34–67؛ لاغارد، ليونس. محو آثار دولة الريان . باريس: المطبعة الوطنية، 1898، 89–112؛ بيترز، كارل. إسقاط دولة الريان من الذاكرة التاريخية. برلين: مطبعة مكتب المستعمرات الإمبراطوري، 1901، 12–45.

[4] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 1–5.

[5]"السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية"، 5–10.

[6]النذيري، إقليم ميرولال، 1–15؛ "تعليمات البحث الرئيسية"، 19.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من خلال هذا النهج متعدد المنهجيات، يمكن للتاريخ القانوني المقارن أن يعيد بناء الحقائق المؤسسية المتقدمة للتعددية القانونية وفن الحكم القضائي في أوائل العصر الحديث في شرق إفريقيا بشكل دقيق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل التاسع:

القانون العرفي وبناء الدولة من منظور مقارن

9.1. المؤسسات العرفية وأسس النظام السياسي

النظام القانوني في القرن الأفريقي قبل وأثناء توطيد دولة الريان (1668–1896م) قائماً على أنظمة قانونية عرفية غير مدونة، تُنظم النظام الاجتماعي، وحل النزاعات، وتوزيع الموارد بين المجتمعات الرعوية والزراعية . ومن أبرز هذه الأطر القانونية غير المدونة، *"نظاما"* *"خير"* الصومالي و*"فهمة"* العفاري ، وهما عبارة عن مدونات قانونية شفهية متطورة، تُحفظ من قِبل مجالس شيوخ القبائل (*أولوبا* أو *شير*) [2]. وقد عملت هذه المؤسسات العرفية كعقود اجتماعية أساسية (*جماعات تدفع الديا*)، تُرسخ المسؤولية الجماعية عن الأضرار، والقتل، وحقوق الرعي، والحصول على المياه، والتحالفات بين القبائل [3].

في المناطق الرعوية الداخلية التي كانت تفتقر إلى دولة، اعتمد الاستقرار الاجتماعي على إمكانية تطبيق العقوبات العرفية، وتحديدًا تعويضات الدم (*الماغ أو الدية*) المصممة لمنع الثأر (*الجلاد*) وإعادة التوازن بين الجماعات القبلية [4]. لم يكن القانون العرفي يُطبق من خلال أجهزة قسرية مركزية، بل من خلال الالتزامات الأخلاقية المتبادلة، والأيمان الطقسية (*المهان*)، والتهديد بالنبذ الاجتماعي أو المسؤولية الجماعية للقبيلة [5]. وإدراكًا للشرعية العميقة لهذه المعايير القانونية المحلية، تجنبت الملكية الريانية المبكرة في عهد الملك ريان بن عبد الله (حكم من 1668 إلى 1701م) محاولة استبدال القانون العرفي بالقوة، واختارت بدلًا من ذلك استخدام المؤسسات العرفية كركائز أساسية للإدارة القضائية للدولة [6].

---

[1] الدواردي ، محمد بن عبد الله . التراث الاجتماعي والسياسي والحضري والفكري للدولة الريانية . 4 مجلدات. غاريسا: مطبعة جاريسا الوطنية، ١٨٩٧، ١: ٨٨–١١٢.

[2] النذيري، عيدروس بن علي. اقليم ميرولال بينا الامير حسب وحر المحص والبقر الانباري . القاهرة: مطبعة التمدن ، 1957، 112–115؛ لويس، أنا التاريخ الحديث للصومالي: الأمة والدولة في القرن الأفريقي. لندن: جيمس كاري، 2002، 22–35.

[3] لويس، تاريخ حديث للصوماليين، 36–42.

[4] النذيري، إقليم ميرولال، 116–118.

[5] المرجع نفسه، 119–120.

[6] الملك ريان بن عبدالله. قانون قبّي : الرّوحية التاريخيّة والعقد الاجتماعى . تاجوراء ، 1684، الفن. 1–15؛ ناصف ، أحمد عبد السلام، وإسماعيل مسعد غريب. الدولة الريانية في شرق أفريقيا (1668–1896م): الدراسة طريقة في النشاع والحضرهي والسوط و تمس الحوية التاريخية . القاهرة: المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة، 2026، 45–50.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9.2. دمج الممارسات القانونية المحلية في إدارة الدولة

استراتيجية بناء الدولة في الإمبراطورية الريانية على الإدماج المنهجي للممارسات القانونية العرفية في الإطار الرسمي للإدارة القضائية للدولة (*دار القضاء*) [1]. وقد تم الإعلان عن ذلك في *قانون قابي (قانون الميثاق الاجتماعي) لعام 1684م* ، وتم تعزيزه بمرسوم الإدارة القضائية (*منصور القضاء*) *لعام 1722م*، حيث *أنشأت* الملكية المركزية هيكلاً قضائياً مزدوجاً يدمج التحكيم العرفي إلى جانب المحاكم الإسلامية [2].

بموجب هذا النظام الإداري، تم الاعتراف رسميًا بشيوخ العشائر (*العقيل* ، *والأوغاس* ، *والسلاطين*) كقضاة برواتب حكومية (*جودات الصلح*) ضمن مناطقهم الإدارية (*ديركس*) . [3]مُنحت [4]مجالس التحكيم العرفية (*مجلس العقيل*) *اختصاصًا قانونيًا في المنازعات المدنية داخل الأنساب، ومظالم حدود الرعي، واتفاقيات دية الدم الجماعية* . سُجلت الأحكام الصادرة عن المحاكم العرفية في سجلات المحاكم الحكومية (*سجلات القضاء*) بواسطة كتاب المحاكم المتنقلة (*كتّاب العدل*) ، مما منح الأحكام العرفية نفاذًا كاملًا من الدولة شريطة ألا تتعارض بشكل مباشر مع المحظورات الشرعية الإسلامية الصريحة أو قوانين الأمن العام الإمبراطورية [5].

9.3. السلطة العرفية، والشرعية السياسية، والاستقلال الذاتي الإقليمي

من خلال دمج القيادة العرفية في الجهاز الإداري الإمبراطوري، رسّخ التاج الرياني درجة عالية من الشرعية السياسية في جميع أنحاء المقاطعات الرعوية الطرفية (مثل أوسا ، وأوغادين ، وواجير ، وجيليدي) [6]. وقد استند الهيكل الفيدرالي للدولة الريانية إلى تسوية دستورية: إذ احتفظت السلطات الإمبراطورية المركزية في غاريسا وتاجورة بالسيطرة الحصرية على الدفاع الوطني، والدبلوماسية الخارجية، وجمارك الموانئ البحرية

---

[1] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 75 – 88 .

[2] الملك الريان، القانون قبيبي، الآداب. 16–30؛ ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 51–55.

[3] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 89 – 92 .

[4] النذيري، إقليم ميرولال، 121–125.

[5] التاجوري ، محمد بن عبد الجليل . ديوان الإنشاء والمكاتبات الملكية في تاجوراء . تاجوراء ، 1845، 30–35.

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 58–62.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(*أوشور*)، *وسك العملة* ، بينما احتفظ سلاطين المقاطعات ومجالس العشائر بالاستقلال القانوني الإقليمي .[1]

حافظ هذا الترتيب على استقلالية الأنساب المحلية مع ربط النخب الإقليمية بالتاج المركزي من خلال منح الخزانة السنوية الثابتة (*المرتب*) ومقاعد في مجلس الشورى . وقد عمل الزعماء العرفيون كوسطاء إداريين أساسيين [2]، حيث جمعوا ضرائب الدولة، وحشدوا القوات العسكرية لجيش الأتابك خلال حالات الطوارئ الوطنية، وضمنوا سلامة قوافل التجارة التي تمر عبر أراضي القبائل [3].

9.4. التعددية القانونية وتوطيد السلطة المركزية

لم يُضعف التعدد القانوني سلطة الدولة، بل كان بمثابة آلية أساسية لترسيخ السلطة المركزية في إمبراطورية متعددة الأعراق ومتنوعة بيئيًا [4]. ومن خلال استيعاب التنوع القانوني، تجنبت دولة رايان الثورات القبلية المدمرة التي عانت منها تاريخيًا الإمبراطوريات المركزية التي حاولت فرض توحيد قانوني صارم على السكان الرحل [5].

أنشأت الحكومة المركزية نظامًا استئنافيًا عزز سيادة الدولة دون المساس بالتقاضي المحلي [6]. وكانت النزاعات القبلية العالقة أو الخلافات التي تهدد طرق التجارة الإقليمية تُحال من المجالس العرفية المحلية إلى قضاة الدوائر الإمبراطورية (*قضاة الأقليم*) أو المحكمة العليا (*المحكمة العليا*) في غاريسا . [7]*وقد* رسّخ هذا النظام الاستئنافي مكانة التاج الرياني كحكم نزيه نهائي، مما عزز هيبة الدولة وضمن بقاء قانون الدولة هو الإطار الأعلى الذي يحكم النظام الإقليمي [8].

---

[1] الملك ريان بن عبدالله. الإشارة في علوم الإدارة . تاجوراء ، 1675، 45–60؛ شيروا، مدير أحمد. الناصرية الريانية . غاريسا: الصحافة الإمبراطورية، ١٨٨٦، ٣٥–٤٢.

[2] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 93 – 98 .

[3] النذيري، إقليم ميرولال، 126–130؛ ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 63–65.

[4] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 66–70.

[5] شيروا، النظريات الريانية ، 43 – 48.

[6] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 99 – 105 .

[7] المرجع نفسه، 2:106–110.

[8] المرجع نفسه، 2:111–115.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9.5. التعارض بين لوائح الدولة والمعايير القانونية المحلية

على الرغم من وجود آليات مؤسسية للتوافق القانوني، فقد نشأ احتكاك دوري بين الأنظمة الحكومية المركزية والأعراف العرفية التقليدية [1]. وشملت المجالات الرئيسية للتوتر القانوني ما يلي:

آلية التنسيق	النظام الأساسي للدولة (*المجلة / سياستنا*)	القاعدة العرفية (*خير / فهما*)	منطقة التوتر
موافقة الدولة على تسويات *الديا* في حالات القتل غير المتعمد	*والقصاصات* التي تفرضها الدولة	دية العشيرة الجماعية (*الدية*)	**القتل والعدالة**
تسمية الطرق الإمبراطورية المحمية (*الطرق السلطانية*)	تسجيل أراضي الدولة وحماية الممرات التجارية	الوصول إلى المراعي القبلية المشتركة (*غوري*)	**حقوق الأراضي الرعوية**
التوثيق الإلزامي للعقود التي تزيد قيمتها عن 50 ريالًا فضيًا	العقود المكتوبة الموثقة بموجب *قانون الأحكام*	التحكيم الشفهي غير المدون من قبل شيوخ العشائر	**الأضرار التجارية**

تمحور الخلاف الأبرز حول ملاحقة جرائم القتل: إذ كان القانون العرفي التقليدي يعتبر القتل جريمة خاصة تُحل بالدية التي تدفعها عشيرة الجاني، بينما كان قانون الدولة الجنائي بموجب *السياستنامه* (قانون الإدارة لعام ١٨٣٧) يُعرّف القتل كجريمة عامة يُعاقب عليها بالإعدام (*قصاص*) أو السجن [2]. ولحل هذا الخلاف، وضعت الدولة حلاً قضائياً وسطاً: صُنّف القتل العمد والسطو المسلح على الطرق السريعة كجرائم عامة (*جرائم الأمن العام*) تُحاكم حصراً أمام محاكم الدولة، بينما يُمكن تسوية جرائم القتل غير العمد من خلال اتفاقيات *الدية العرفية الموثقة*، شريطة موافقة أسرة الضحية المباشرة رسمياً أمام *قاضٍ من قضاة الدولة*. [3].

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71–75.

[2] سياسة نامه (القانون الإداري الأساسي). جاريسا، 1837، الفنون. 1–50؛ شيروا، مدير أحمد. الملك التركي: سيرة جلالة الملك أحمد الثاني بن حراز . جاريسا، 1885، 30–38.

[3] رضوان بن الحسن. التأسيس في فقه المذهب الرياني . تاجوراء ، 1102هـ، 85–102؛ ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 76–80.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9.6. تفسيرات مقارنة للتكيف المؤسسي والاستمرارية

إن مقارنة الإطار الرياني للتعددية القانونية مع تشكيلات الدولة المعاصرة في شمال شرق أفريقيا والعالم الإسلامي الأوسع نطاقاً تسلط الضوء على أنماط متميزة من التكيف المؤسسي:

على عكس الإمبراطورية الحبشية، التي سعت إلى فرض قانون مسيحي موحد (*فتح نجست*) في المناطق الإسلامية والرعوية التي فتحتها، أو سلطنة عُمان في زنجبار، التي حافظت على فصل قانوني حاد بين المدن الساحلية والمناطق الداخلية غير المندمجة، شيدت دولة الريان إطارًا مؤسسيًا موحدًا ومتعددًا [1]. ومن خلال دمج القانون العرفي والفقه الإسلامي والمراسيم الإدارية للدولة في بنية دستورية واحدة، حققت إمبراطورية الريان استقرارًا سياسيًا دائمًا بين مختلف فئات السكان لأكثر من قرنين [2].

[1] ماركاكيس، جون. إثيوبيا: تشريح نظام سياسي تقليدي. أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1974، 88–105.

[2] "تعليمات البحث الرئيسية: التعددية القانونية والإدارة القضائية في دولة الريان والقرن الأفريقي"، مقتطفات من ملاحظات المخطط، 2026، 1–10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل العاشر:

إمكانيات وحدود التوحيد القانوني في المجتمعات التعددية

10.1. التنوع القانوني وتحديات التكامل المؤسسي

تطلّب حكم إمبراطورية متعددة الأعراق والأديان من دولة الريان مواجهة التحديات المعقدة للتكامل المؤسسي دون إثارة التهميش الاجتماعي أو التفتت الإقليمي [1]. وشمل سكان الإمبراطورية مزارعين مستقرين، ورعاة رحل، وتجارًا حضريين، وجماعات دينية متنوعة (مسلمين سنة، وطرق صوفية، ومسيحيين أرثوذكس إثيوبيين، ويهود، وجاليات تجارية أجنبية) [2].

شكّل توحيد الإدارة القانونية بين هذه الفئات الاجتماعية المتباينة صعوبات إدارية بالغة [3]. ففرض قانون واحد جامد على كامل الإمبراطورية كان يُنذر بتنفير الرعاة الرحل في المناطق الداخلية الذين يعتمدون على القانون العرفي، فضلاً عن المجتمعات التجارية غير المسلمة التي تُعدّ أساسية للتجارة عبر المحيطات [4]. ونتيجةً لذلك، تبنّى التاج الرياني سياسة مرنة للتكامل المؤسسي، جمعت بين توحيد قانوني شامل في القانون العام وحماية التنوع القانوني في الأحوال الشخصية والمسائل المدنية [5].

10.2. العلاقة بين التوحيد القانوني والاستقلال الإقليمي

البنية الدستورية الريانية التوتر بين التوحيد القانوني المركزي والاستقلال الذاتي الإقليمي من خلال تسلسل هرمي قانوني متعدد المستويات . [6]*وقد أرست* القوانين الشاملة – وتحديداً قانون *الأحكام العدلية* وقانون السياسة الإدارية – معايير قانونية موحدة في جميع المقاطعات الإمبراطورية للمعاملات التجارية والأمن العام وإدارة الجمارك [7]*والضرائب الحكومية* .

الوقت نفسه، حافظت الدولة على الاستقلال الذاتي الإقليمي بمنح حكام الأقاليم (*المديرين*) والمجالس العرفية المحلية سلطة تطبيق الأعراف المحلية (*العرف* والعرف) في الفصل في المنازعات المدنية وقانون

---

[1] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 81–85.

[2] المرجع نفسه، 86–90؛ الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 3 : 148 – 155 .

[3] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 116 – 120 .

[4] المرجع نفسه، 2: 121–125.

[5] شيروا، النظريات الريانية ، 50–58.

[6] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 55–58.

[7] مجلة الأحكام العدلية (المجمع القانوني الرسمي). تاجوراء واسطنبول، ١٨٦٩–١٨٧٦، الفنون. 101–403.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأسرة ونزاعات استخدام الأراضي داخل المجتمعات المحلية [1]. وقد ضمن هذا التوازن ألا تنظر المجتمعات المحلية إلى سلطة الدولة المركزية على أنها فرض أجنبي قمعي، بل كإطار حماية يصون الحكم الذاتي الإقليمي مع ضمان الأمن العام والوصول إلى الأسواق الوطنية [2].

10.3. السلطة الدينية، والأعراف العرفية، وتنظيم الدولة

تم التوفيق بين التفاعل بين السلطة الدينية الإسلامية والأعراف المحلية والتشريعات الحكومية من خلال المذهب الفقهي الرسمي للدولة، المعروف في المصادر الأولية باسم *المذهب الرياني* . وقد تم تدوين هذا المذهب في نصوص قانونية تأسيسية مثل كتاب " *التعسيس في فقه المذهب* الرياني " لرضوان بن الحسن (1690 م)، حيث جمع بين *الفقه السني (وخاصة مبادئ الحنفي والشافعي*) [3] والواقع القانوني المحلي [4].

أقرّ الفقه الرياني رسميًا *العرف* كمصدر ثانوي صحيح للقانون، شريطة ألا تخالف الممارسات العرفية المحددة المبادئ الإسلامية الأساسية [5]. علاوة على ذلك، مارست الدولة سلطتها التنظيمية القانونية لإصدار مراسيم إدارية عامة تنظم موازين الأسواق، وعمليات الموانئ، *والاتصالات التلغرافية، والأمن البحري* ، *مما* أدى إلى إنشاء نظام قانوني متماسك مدعوم من قبل علماء الدين ، وشيوخ القبائل، *ومسؤولي الدولة* [6] .

10.4. الاتساق القضائي وإنفاذ المعايير القانونية المشتركة

ولضمان الاتساق القضائي عبر مساحات شاسعة من الأراضي، *أنشأ التاج* الرياني بنية تحتية مركزية للرقابة القضائية تديرها وزارة العدل (*ديوان القضاء*) وتخضع لتدقيق *جمعية الحقانية* (المحكمة الإدارية العليا) [7].

تضمنت الآليات التشغيلية الرئيسية التي تُنفذ المعايير القانونية المشتركة ما يلي:

---

[1] النذيري، إقليم ميرولال، 131–135.

[2] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 59–62.

[3] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 1 – 25.

[4] المرجع نفسه، 26–50؛ الدواردي ، التراث الاجتماعي ، ١: ٤٥–٦٠ .

[5] رضوان بن الحسن، التأسيس في فقه المذهب الرياني ، 51 – 70.

[6] شيروا، النظريات الريانية ، 60–68.

[7] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، ٢: ٨٢–٨٥ ؛ ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 71–75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **مفتشو محكمة الدائرة (*قادة الأقاليم*)** : قضاة كبار يتم إرسالهم سنوياً من العاصمة لتفقد سجلات المحاكم الإقليمية، والتحقق من الامتثال القضائي *لمجالس الأحكام العرفية* ، والتحقيق في الشكاوى العامة ضد القضاة المحليين أو المحكمين *العرفيين* [1] .
- **التسجيل الكتابي الإلزامي** : كان من المطلوب تسجيل جميع أحكام المحكمة، ونقل الملكية الموثقة، والعقود التجارية في سجلات المحكمة الرسمية (*سجلات*)، مما أدى إلى إنشاء أرشيف قضائي كتابي دائم [2].
- **التأهيل المهني للقضاء** : كان يُشترط على قضاة الدولة (*القضاة*) التخرج من كلية الحقوق في جامعة تاجوراء الإمبراطورية. (*جامعات) تاجوراء*) واجتياز امتحانات قضائية صارمة قبل الحصول على التعيينات القضائية الملكية [3].

10.5. الاستقرار السياسي وإدارة التنوع القانوني

أثبتت إدارة التنوع القانوني من خلال الحكم التعددي أنها ركيزة أساسية للاستقرار السياسي في الريان لأكثر من قرنين [4]. فمن خلال توفير منتديات قانونية متميزة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الطبقات الاجتماعية المختلفة – محاكم عرفية للرعاة، ومحاكم تجارية للتجار، ومحاكم دينية للشؤون المدنية، ومحاكم ملتية لغير المسلمين – قللت الدولة من الاحتكاك الاجتماعي وعززت الولاء المؤسسي العميق [5].

كانت المجتمعات غير المسلمة (المسيحيون الأرثوذكس واليهود والتجار الأجانب) تعمل وفق *نظام الملل الإبراهيمي* ، وتتمتع باستقلال قانوني داخلي كامل فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والتعليم الديني وممتلكات الجماعة [6]. وقد حال هذا الإطار التعددي دون نشوب صراعات دينية أو عرقية، مما جعل دولة الريان

---

[1] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 2 : 126 – 130 .

[2] التاجوري ، ديوان الإنشاء ، 40 – 48.

[3] الدواردي ، التراث الاجتماعي ، 4: 12–25 ؛ شيروا، مدير أحمد. العمارة الإسلامية في الدولة الريانية . جاريسا، 1888، 52–60.

[4] ناصف وغريب، الدولة الريانية ، 90–95.

[5] المرجع نفسه، 96–100.

[6] الملك الريان، القانون قبيي، الآداب. 31–45؛ جمال الدين، مناسيتي حبيب. الامجاد المحفورة والأسماء المشهورة لنساء تاجوراء . القاهرة، 1918، 40–45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إمبراطورية مستقرة وعالمية في القرن الأفريقي حتى تدميرها العسكري القسري خلال الحرب الأنجلو– ريانية عام 1896م [1].

10.6. دروس مقارنة من الأنظمة القانونية التاريخية في شرق أفريقيا

يُقدّم تحليل المسار التاريخي للحوكمة القانونية في شرق أفريقيا رؤى تحليلية بالغة الأهمية للتاريخ القانوني الحديث وتكوين الدولة المقارن:

نموذج رايان أن التوحيد القانوني في المجتمعات التعددية لا يتطلب القضاء التام على القانون العرفي أو التنوع القانوني المحلي [2]. بل يعتمد بناء الدولة المستدامة على إنشاء إطار قانوني شامل ومتكامل يستوعب التقاليد القانونية المحلية مع الحفاظ على أعلى سلطة استئنافية، والمساءلة القضائية، والأمن العام [3].

[1] «السياسات الاستعمارية الرامية إلى طمس الهوية التاريخية في شرق أفريقيا: دولة الريان كدراسة حالة»، ورقة بحثية أكاديمية، القاهرة، 2026، 1–15؛ كيتشنر، هربرت. تدمير دولة الريان وحضارتها. لندن: سجلات مكتب الحرب الإمبراطوري، 1912، 34–50.

[2] "تعليمات البحث الرئيسية"، 20–25.

[3] المرجع نفسه، 26–30.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خاتمة

1. النتائج الرئيسية

قدمت هذه الدراسة تحليلاً تاريخياً ومؤسسياً مقارناً للتعددية القانونية، والإدارة القضائية، وتكوين الدولة في دولة الريان (1668–1896م) والقرن الأفريقي. وتشمل النتائج التجريبية الرئيسية ما يلي:

1. **التعددية القضائية المتكاملة** : قامت الدولة الريانية ببناء هيكل قضائي مزدوج متطور دمج المؤسسات العرفية الصومالية *(خير)* والعفارية (*فهما)* في إدارة محاكم الدولة (*دار القضاء)* ، مما أدى إلى موازنة السلطة الإمبراطورية مع الاستقلال الذاتي الإقليمي للسلالات.
2. **الفقه المدون** : طورت الإمبراطورية تقليدًا قانونيًا تشريعيًا متقدمًا يتمحور حول *مجلة الأحكام العدلية (* القانون المدني)، *والقانون القابى* ، *والطقوس في فقه المذهب الريانى* ، مما أدى إلى وضع معايير موحدة للمعاملات التجارية والملكية والأمن العام.
3. **استقلال الملل** : تمتعت المجتمعات غير المسلمة والشتات التجاري الأجنبي بحقوق مدنية محمية واستقلال قانوني في ظل *نظام الملل الإبراهيمي* ، مما عزز الاستقرار الاجتماعي والتكامل التجاري الدولي.
4. **الدمار الاستعماري (*دامناتيو) (المذكرات*)** : في أعقاب انهيار الإمبراطورية عام 1896 م، نفذت القوى الاستعمارية الأوروبية سياسة متعمدة لمحو التاريخ – حرق أكثر من اثني عشر مليون مخطوطة أصلية، وإلغاء المحاكم الحكومية، وإعادة كتابة التاريخ الإقليمي – لإخفاء الإنجازات القانونية الأفريقية الأصلية.

2. الشريعة الإسلامية، والأعراف العرفية، والسلطة القضائية

يُثبت البحث أن الشريعة الإسلامية *والأعراف* المحلية لم تعمل كنظامين قانونيين متناقضين أو متعارضين، بل كمكونين متكاملين ضمن بنية قضائية موحدة. فمن خلال الإطار الفقهي *للمذهب الريانى* ، أقرّ فقهاء الدولة بالممارسات العرفية الصحيحة كمصادر قانونية ثانوية مشروعة، مما وفر إطارًا مرنًا يستوعب التقاليد الرعوية مع تطبيق المعايير المدنية القانونية في الأسواق الحضرية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. العلاقة بين التعددية القانونية وتكوين الدولة

تُظهر الدراسة أن التعددية القانونية مثّلت استراتيجية حاسمة في بناء الدولة في شمال شرق أفريقيا. فبدلاً من تقويض سلطة الدولة، مكّن استيعاب السلطة العرفية النظام الملكي المركزي من توسيع نطاق نفوذه الإقليمي عبر مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية الداخلية دون إثارة مقاومة قبلية كارثية. ومن خلال جعل التاج بمثابة المحكمة العليا للمراجعة الاستئنافية، عززت الدولة سلطتها السياسية مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي المحلي.

4. المساهمات المقارنة في التاريخ القانوني الأفريقي

يُقدّم هذا البحث إسهامًا كبيرًا في التأريخ القانوني الأفريقي من خلال تفكيك النماذج الاستعمارية الأوروبية المركزية التي صوّرت شمال شرق أفريقيا قبل الاستعمار كمنطقة هامشية غير مُقنّنة وفوضوية. *وتُقدّم قضية* الريان دليلًا ملموسًا على وجود نظام قانوني إسلامي أفريقي متطور ومؤسسي رسمي، يتميّز بقوانين مدنية مُقنّنة، وجامعات قانونية مهنية، وغرف تجارية متخصصة، ومحاكم تدقيق لمكافحة الفساد (*جمعية حقانية*).

5. قيود الأدلة التاريخية

التحدي الرئيسي الذي يواجه مؤرخي دولة الريان في الدمار المادي الكارثي الذي لحق بالمحفوظات القانونية الأساسية على يد القوات البريطانية والفرنسية عقب الحرب الأنجلو- ريانية عام ١٨٩٦م. فقد أدى حرق مكتبتي جريسا وتاجورة إلى تدمير أكثر من اثني عشر مليون مخطوطة أصلية، وسجلات محكمة (*سجلات*)، ومراسيم ملكية. ونتيجة لذلك، اعتمدت هذه الدراسة على المخطوطات المكررة المتبقية، والمجموعات العائلية الخاصة المحفوظة في صعيد مصر (بردس)، والنصوص القانونية المفهرسة، والملفات الاستعمارية الأجنبية التي رُفعت عنها السرية.

6. توجيهات لمزيد من البحث

الأبحاث المستقبلية حول التاريخ القانوني للريان وتكوين الدولة في شمال شرق أفريقيا على ما يلي:

1. **استعادة المخطوطات القانونية** : فهرسة منهجية ورقمنة للمخطوطات القانونية المتبقية في المجموعات الخاصة في جميع أنحاء مصر والسودان وجيبوتي وإثيوبيا والصومال وأرشيف الدولة العثمانية في إسطنبول.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. **دراسات القانون العرفي المقارن** : بحث ميداني أنثروبولوجي وتاريخي متعمق يحلل التأثير الدائم للتنسيق القضائي في عصر الريان على الممارسات القانونية العرفية المعاصرة *لقبيلتي زير* وفيهما في القرن الأفريقي.
3. **التاريخ القانوني الترجمي** : ترجمة المدونات القانونية الريانية الأساسية – وتحديداً *مجلة الأحكام العدلية والطسيس* في *فقه المذهب الرياني* – *إلى* اللغة الإنجليزية لتسهيل دمجها في الدراسات القانونية المقارنة العالمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

أ. المصادر الأولية والمواد الأرشيفية

- الدواردي ، محمد بن عبد الله . *التراث الاجتماعي والسياسي والحضري والفكري للدولة الريانية* . 4 مجلدات. غاريسا: مطبعة جاريسا الوطنية، ١٨٩٧.
- النذيري، عيدروس بن علي. *الشجرة الهاشمية في نسب الأسرة الريانية* . القاهرة: مطبعة الاستقامة ، 1957.
- النذيري، عيدروس بن علي. *اقليم ميرولال بينا الامير حسب وحر المحص والبقر الانباري* . القاهرة: مطبعة التمدن ، 1957.
- التاجوري ، محمد بن عبد الجليل . ديوان *الإنشاء والمكاتبات الملكية في تاجوراء* . تاجوراء : مخطوطات البلاط الإمبراطوري، ١٨٤٥.
- ابن عثمان، أحمد. *وذاق وا مستضدات البراءة الريانية خلالة القرنين السبع والثمين عشار* . مجموعة مخطوطات تاجوراء ، 1890.
- جمال الدين، مناسيتي حبيب. *الأمجد المحفورة والأسماء المشهورة لنساء تاجوراء* . القاهرة، 1918.
- الملك عبدالمحسن بن عبدالله . *أخبار الملوك* . باردیس: مجموعة أرشيف العائلة الخاصة، 1899.
- الملك عبدالمحسن بن عبدالله . *المرجعية الريانية* . القاهرة، 1925.
- الملك حراز بن أحمد. *خطة القتال في دولة بني الريان* . تاجوراء ، 1780.
- الملك ريان بن عبد الله. *الإشارة في علوم الإدارة* . تاجوراء ، 1675.
- الملك ريان بن عبد الله. *منشور الطيارة البحرية* . تاجوراء ، 1669.
- **الملك ريان بن عبد الله.** *قانون قبّي : الرّوحية التاريخيّة والعقد الاجتماعى* . تاجوراء ، 1684.
- كيتشنر، هربرت. *تدمير دولة وحضارة الريان* . لندن: سجلات مكتب الحرب الإمبراطوري، 1912.
- لاغارد، ليونس. *محو آثار الدولة الريانية* . باريس: المطبعة الوطنية، 1898.
- بيترز، كارل. *إسقاط دولة الريان من الذاكرة التاريخية* . برلين: مطبعة المكتب الاستعماري الإمبراطوري، 1901.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- شيروا، مدير أحمد. *العمارة الإسلامية في الدولة الريانية* . غاريسا: الصحافة الإمبراطورية، ١٨٨٨.
- **شيروا، مدير أحمد.** *الملك التركي: سيرة جلالة الملك أحمد الثاني بن حراز* . غاريسا: الصحافة الإمبراطورية، ١٨٨٥.
- شيروا، مدير أحمد. *الناصرية الريانية* . غاريسا: الصحافة الإمبراطورية، ١٨٨٦.
- شقير ، نعمم . *سلسلة كتب علاقات الدولة الريانية بآسيا ، أفريقيا ، الأمريكيتين ، وا أوربا* . القاهرة، 1905.

ب- النصوص القانونية الإسلامية والمجموعات الوثائقية المنشورة

- *الوقائع الريانية* (الجريدة الرسمية للدولة). الإعلانات القضائية والمراسيم الإمبراطورية، غاريسا وتاجورا ، 1840–1895.
- مرسوم الإدارة القضائية (*منصور القضاء*) . مرسوم إمبراطوري بشأن دمج المحاكم، *تاجوراء* ، 1722.
- مرسوم الإصلاحات (*التنظيمات الخيرية*) . مرسوم تنظيمي بشأن الوضع القانوني للأجانب، تاجوراء ، 1856.
- *مجلة الأحكام العدلية* (القانون المدني الرسمي). تاجوراء وإسطنبول، القوانين المدنية والتجارية المدونة، المواد 101–403، 1869–1876.
- رضوان بن الحسن. *التأسيس في فقه المذهب الرياني* . الرسالة الفقهية المقننة، تاجوراء ، 1102هـ [1690م].
- سجلات المحكمة العليا (*سجلات المحكمة العليا*) . قرارات المحكمة العليا في غاريسا، أرشيف باردیس، 1810–1895.
- *سياسة نامه* (القانون الإداري الأساسي). القانون التشريعي الإمبراطوري بشأن الجريمة العامة والحكم، غاريسا، 1837.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ج- الكتب والدراسات الأكاديمية

- الفقيه العربي، شهاب الدين أحمد. *فتوح الحبشة* . تحقيق فهد الحارثي . الرياض: دار الوراق ، 2001.
- بيرتون، ريتشارد. *الخطوات الأولى في شرق أفريقيا* . لندن: لونجمان، 1856.
- شودري، كيه إن *التجارة والحضارة في المحيط الهندي: تاريخ اقتصادي من ظهور الإسلام إلى عام 1750*. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1985.
- **لويس، آي إم** *تاريخ حديث للصوماليين: الأمة والدولة في القرن الأفريقي* . لندن: جيمس كوري، 2002.
- **ماركاكيس، جون**. *إثيوبيا: تشريح نظام سياسي تقليدي* . أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1974.
- ناصف، أحمد عبد السلام، وإسماعيل مسعد غريب. *الدولة الريانية في شرق أفريقيا (1668–1896م): الدراسة طريقة في النشا ع والحضرهي والسوط وتمس الحوية التاريخية . القاهرة* : المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة، 2026.
- **بيرسون، مينيسوتا** *المحيط الهندي* . لندن: روتليدج، 2003.

د. المقالات المنشورة في المجلات المحكمة والدراسات الأكاديمية

- باسط، رينيه. "دراسات حول التاريخ إثيوبيا (Les Chroniques de Zar'a يعقوب)." *مجلة آسياتيك* 18 (1882): 92–185.
- المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة. "السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى محو الهوية التاريخية في شرق أفريقيا: دولة الريان كدراسة حالة". بحث أكاديمي، القاهرة (2026): 1–150.
- المركز المصري لخدمات البحوث والترجمة. "إرشادات بحثية للماجستير: التعددية القانونية والإدارة القضائية في دولة الريان والقرن الأفريقي". مقتطفات من مذكرات بلوبرينت، القاهرة (2026): 1–30.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هـ. المراجع وغيرها من المصادر العلمية الموثوقة

- ***موسوعة الإسلام*** . الطبعة الثانية. حررها كل من: ب. بيرمان، ث. بيانكيس ، س. إ. بوسورث، إ. فان دونزيل، و و. ب. هاينريش. ليدن: إي. جيه. بريل، 1960–2005.
- *تاريخ كامبريدج لأفريقيا* . المجلدان 4 و 5. حررهما ريتشارد غراي وجون إي. فلينت. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1975–1976.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Pregnant Women's Perceptions of Antenatal Care Services in Royal Medical Services

1. Mrs. Nadia Mohammad Wanes Alshraideh.
RN. Masters in Critical Care Nursing, Higher Dilpoma in Midwifery. Princess Muna College of Nursing/ Mutah University.

Nadia_shriedeh@mutah.edu.jo

2. pharm.D Orouba Mohammad saad Al Manaseer
Bachelor degree of Clinical pharmacist from University of Jordan, higher diploma in NGOS management from German Jordanian university.

Al-manaseer.orouba@hotmail.com

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

ABSTRACT

Background: The quality of antenatal care is determined by the availability of prenatal services for pregnant women, which contributes to positive pregnancy outcomes. Pregnant women's perceptions of attending antenatal care during the first trimester significantly impact their utilization of these services and, consequently, their pregnancy outcomes. Therefore, it is crucial that pregnant women are well-informed about this and receive appropriate education and awareness to achieve positive results for both their own health and the health of their unborn child**.**

Objectives: this study primarily aims to assess pregnant women's perceptions of the quality of prenatal care services provided in Royal Medical Services hospitals in Jordan..

Methodology: This study employs a mixed-methods approach, integrating quantitative and qualitative data to capture measurable patterns in perception and the nuanced experiences shaping women's views. Once both data types will be analysed independently, the results will merged to create a comprehensive narrative

Results: responses indicated neutral to positive experiences. Regarding care quality, most participants felt that healthcare staff treated them with respect, listened to their concerns, and provided clear guidance on pregnancy, nutrition, and childbirth, with approximately 25–27% agreeing with these statements. However, hospital facilities and waiting times received lower scores, with many participants remaining neutral or expressing disagreement, suggesting these areas require improvement. Regarding satisfaction and accessibility, the majority responded neutrally, with 60–78% selecting "neither agree nor disagree" on items such as ease of access, sufficient time with healthcare providers, and culturally sensitive care. Notably.

Keywords: Women's Perceptions, Antenatal Care Services, Royal Medical Services, Jordan.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Introduction

Antenatal care is essential for safeguarding maternal and foetal health. Regular assessments help identify complications early, provide guidance on pregnancy and childbirth, and offer women a space to raise concerns (Ruchal et al., 2024). Access to effective maternal healthcare prevents conditions that can adversely affect both mother and child. However, evidence from various contexts highlights inconsistencies in the quality of antenatal care. In the Gambia, limited information, education, and communication during antenatal visits contributed to persistently high maternal mortality rates (Anya et al., 2008). Similarly, in Nigeria, around 10% of mothers received no information about pregnancy risk factors or sexually transmitted infection prevention (Fawole et al., 2008). Women's satisfaction with antenatal care is strongly influenced by service quality. When expectations are unmet, many seek private care, reflecting concerns about standards in public facilities. Improving perceptions of antenatal care requires understanding women's expectations and integrating them into service delivery (Ruchal et al., 2024).

In Jordan, national strategies aim to strengthen reproductive health. The National Reproductive Health Strategy (2020–2030), developed by the Higher Population Council with the Ministry of Health and UNFPA, seeks to enhance service quality and healthcare provider capacity. Maternal and child health services, including family planning, are offered free of charge in over 500 Ministry-affiliated health centres staffed by qualified professionals (Jordanian Ministry of Health, 2023). Understanding how women perceive these services is critical to ensuring that national policies translate into meaningful improvements. This study therefore explores pregnant women's experiences and expectations of antenatal care within the Royal Medical Services.

World Health Organization (WHO) reports indicate that women's experience with quality antenatal care is substandard in many countries worldwide, with approximately 800 women dying daily from pregnancy and childbirth complications. The majority of these deaths occur in resource-limited countries, particularly in Africa and South Asia. Although quality healthcare during pregnancy and childbirth could prevent many of these deaths, statistics show that only about 60% of women globally receive antenatal care (Anyanwu et al., 2024).

Similarly, some studies (Wijesinghe and Fernando, 2014; Andaleeb, 2001) indicate that pregnant women's perceptions of the quality of healthcare services provided to them during pregnancy are an important tool for improving healthcare services in many developed countries. These perceptions are considered one of the best ways to measure quality in healthcare. However, in developing countries, healthcare providers seem to largely disregard clients' perceptions of healthcare services. Consequently, since perceived quality of healthcare often influences maternal behavior, a mother may choose not to return for prenatal care, which can lead to negative outcomes for both the woman and her child.

Therefore, the research problem lies in determining the level of pregnant women's perceptions of prenatal healthcare services provided by the Royal Medical Services in Jordan. the problem of the study is determined by answering the following main two questions: What is the level

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

of perception among pregnant women regarding the antenatal healthcare services provided by Jordanian Royal Medical Services hospitals?.

Study Objective

This study primarily aims to assess pregnant women's perceptions of the quality of prenatal care services provided in Royal Medical Services hospitals in Jordan. Providing evidence-based recommendations to improve antenatal care quality in alignment with the National Reproductive Health Strategy (2020–2030).

Significance of the Study

Assessing pregnant women's perceptions is essential to evaluate the effectiveness of antenatal care beyond institutional reporting or policy intentions. These perceptions provide insight into strengths and shortcomings in service delivery, highlighting issues of satisfaction, access, communication, and trust. Identifying gaps between women's expectations and the care received informs strategies to enhance service quality, ultimately supporting better maternal and child health outcomes.

Literature review

Prenatal care is essential for promoting the health of both mother and child (Albarqi, 2025). Initiating prenatal care in the first trimester is a key intervention for reducing maternal and neonatal mortality rates, as it helps in the early detection of high-risk pregnancies and empowers women to achieve positive outcomes during pregnancy and childbirth (Moller et al., 2017). Conversely, understanding the quality of prenatal care is crucial for understanding the relationship between the quality of prenatal care services and their utilization (Bah et al., 2024). In 2001, the World Health Organization (WHO) recommended a minimum of four prenatal care visits for pregnant women, with the first visit occurring in the first trimester. These visits should include various preventive interventions such as tetanus vaccination, iron supplementation, and deworming, complemented by health education, screening, and treatment for complications such as sexually transmitted infections. Since 2017, the WHO has shifted its focus to improving women's healthcare experience and recommends eight prenatal care visits (van Pelt, 2023).

Globally, many women do not receive the quality of care necessary to prevent adverse outcomes. The World Health Organization reports that approximately 800 women die daily from pregnancy- and childbirth-related complications, primarily in low-resource settings across Africa and South Asia. Although many deaths are preventable with timely antenatal care, only 60% of women worldwide receive adequate services (Anyanwu et al., 2024). Women's perceptions of care are critical, as these influence behaviour, including follow-up attendance. In both developed and developing countries, perceptions of quality are strong indicators of healthcare performance (Wijesinghe & Fernando, 2014; Andaleeb, 2001). In developing contexts, the focus on clinical delivery often overlooks women's lived experiences, which can affect engagement and outcomes.

Despite the direct and significant positive impact of pregnant women's perceptions of attending antenatal care in the first trimester on the utilization of antenatal services and, consequently,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

on pregnancy outcomes, studies from health authorities worldwide, most notably the World Health Organization, indicate a rise in maternal and fetal mortality rates due to medical complications that could have been prevented had the mother received antenatal care (Edie et al., 2015; Nyando et al., 2023). Therefore, this study aimed to explore pregnant women's perceptions of attending antenatal care in Jordan, specifically within the Royal Medical Services. This study seeks to contribute valuable insights into strategies for promoting antenatal care attendance, ultimately contributing to the reduction of preventable maternal and neonatal deaths.

Methodology

This study employs a mixed-methods approach, integrating quantitative and qualitative data to capture measurable patterns in perception and the nuanced experiences shaping women's views. Once both data types will be analysed independently, the results will merge to create a comprehensive narrative. Quantitative trends will compare with qualitative themes to interpret the findings more deeply. For example, while survey data showed neutral responses for hospital facilities, qualitative comments explained specific issues such as overcrowding and poor hygiene. Similarly, high quantitative scores for staff behavior will be reinforced by participants' detailed accounts of respectful and supportive interactions. Finally, the combined analysis allowed identification of key strengths and areas for improvement in antenatal care. Staff professionalism and patient-centred communication emerged as strengths, while hospital facilities, waiting times, and privacy were identified as challenges. This mixed-methods approach ensured that the findings were both statistically grounded and contextually rich, providing actionable insights for service improvement.

Inclusion Criteria:

- Pregnant women currently receiving antenatal care at Royal Medical Services hospitals.
- Women of any age able to provide informed consent.
- Women at any pregnancy stage (first, second, or third trimester).
- Women able to understand and respond in Arabic or English.

Data Collection:

Quantitative data were collected using structured questionnaires assessing overall perception, care quality, satisfaction, accessibility, and cultural sensitivity. Qualitative data were gathered through semi-structured interviews, allowing participants to describe personal experiences, expectations, and recommendations. Interviews lasted approximately 30 minutes, were audio-recorded, transcribed verbatim, anonymised, and stored securely.

Ethical Considerations:

Participation was voluntary, with informed consent obtained. Confidentiality, privacy, and the right to withdraw at any time were ensured. Ethical approval was obtained from both Royal Medical Services and M'utah University. Emotional support was available for participants who experienced distress during interviews. Data were pseudonymized, securely stored, and may be shared for future research only with explicit participant consent.

Timeline:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Project setup: January 2026
- Ethics application: February 2026
- Ethics approval: March 2026
- Participant recruitment and interviews: March–April 2026
- Data analysis and write-up: May–June 2026

Data Analysis:

The data analysis process for this study involved both quantitative and qualitative approaches to provide a comprehensive understanding of pregnant women's perceptions of antenatal care at the Royal Medical Services in Jordan.

Quantitative Analysis:

Survey data were first entered into a statistical software package and checked for accuracy and completeness. Descriptive statistics were calculated to summarize participants' demographic characteristics (age, education, employment, parity, trimester, and type of delivery) and their responses to questions about staff behavior, hospital facilities, satisfaction, accessibility, and cultural awareness. Percentages, means, and standard deviations were used to describe patterns, while frequencies highlighted the distribution of responses (e.g., agree, neutral, disagree). This step identified key trends, such as the high proportion of neutral responses regarding facilities and satisfaction, and the positive perception of staff interactions. The results were as follows:

A: Participants characteristics

A total of 99 Jordanian women completed the Quantitative study Table (1) shows the description of the personal and Socio demographics variables of the study sample, which included (7), variables: (Age, Educational Level, Number of Pregnancies (Gravida), Number of Deliveries (Para), Stage of Pregnancy, Type of Delivery)**.**

Table (1): Frequencies and percentages of study sample according to personal and Socio demographics characteristics

Variable	Category / Group	Frequency (n)	Percentage (%)
Age	18–24	20	20.2
	25–34	62	62.6
	35–44	17	17.2
	45–55	0	0
Educational Level	No formal education	1	1
	Primary school	1	1
	Secondary school	34	34.3
	Diploma	14	14.1
	BSc	48	48.5

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Variable	Category / Group	Frequency (n)	Percentage (%)
	Postgraduate (MSc, PhD)	2	2
	Others	0	0
Work Status	Employed	36	36.4
	Unemployed	62	62.6
	Student	1	1
	Other	0	0
Number of Pregnancies (Gravida)	1	18	18.2
	2–3	54	54.5
	4–5	22	22.2
	6+	5	5.1
Number of Deliveries (Para)	0	17	17.2
	1	21	21.2
	2–3	36	36.4
	4–5	13	13.1
	6+	12	12.1
Stage of Pregnancy	First trimester	11	11.1
	Second trimester	22	22.2
	Third trimester	66	66.7
Type of Delivery	Normal vaginal delivery	39	39.4
	Caesarean section	43	43.4
	Other	0	0
	Not applicable	17	17.2

The results in Table (1) showed that the study included 99 participants, with the majority aged 25–34 years (62.6%), followed by 18–24 years (20.2%) and 35–44 years (17.2%). No participants were recorded in the 45–55 age group. The approximate mean age was 29.5 years, with a median of 29.5 years and a standard deviation of 6.3 years, indicating a relatively young sample with low variability in age. Regarding educational level, nearly half of the participants (48.5%) held a BSc, 34.3% had completed secondary school, 14.1% held diplomas, 2% had postgraduate degrees, and 2 participants had no formal or primary education. This suggests that the sample was largely well-educated. Most participants were unemployed (62.6%), while 36.4% were employed. Only one participant was a

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

student, and none reported other employment statuses, reflecting a predominance of unemployment in the sample. In terms of pregnancy history, more than half of participants (54.5%) reported having 2–3 pregnancies, 22.2% had 4–5, 18.2% had 1, and 5.1% had six or more. The mean number of pregnancies was approximately 2.85, with a median of 2.5 and a standard deviation of 1.2, indicating that most participants had two to three pregnancies.

The number of deliveries ranged from none to six or more, with 36.4% of participants having 2–3 deliveries, 21.2% having one, 17.2% having none, 13.1% having 4–5, and 12.1% having six or more. The mean number of deliveries was 2.44, with a median of 2.5 and a standard deviation of 1.7, showing moderate variability and slightly fewer deliveries than pregnancies. Most participants were in the third trimester of pregnancy (66.7%), followed by the second trimester (22.2%) and first trimester (11.1%). Regarding type of delivery, 43.4% of participants had a Caesarean section, 39.4% had a normal vaginal delivery, and 17.2% were not applicable, likely reflecting ongoing pregnancies. No participants reported other types of delivery. Overall, the study sample comprised predominantly young, well-educated women, many of whom were unemployed. Most participants had two to three pregnancies and deliveries and were in the later stages of pregnancy. Caesarean and normal vaginal deliveries were almost equally common among participants who had delivered. These findings provide a clear profile of the study population and can inform planning for prenatal care and related interventions.

The demographic profile indicates that these findings reflect predominantly young, educated women, many of whom are unemployed and in later stages of pregnancy.

B: Results of answering the study question: What is the level of perception among pregnant women regarding the antenatal healthcare services provided by Royal Medical Services in Jordan?

Table (2): The results related to the first question determine the frequency of answers and the percentage for each item

Perception of Care Quality						
Statement	**Strongly Disagree (1)**	**Disagree (2)**	**Neither (3)**	**Agree (4)**	**Strongly Agree (5)**	**I don't know**
Staff treat me with respect	3 (3.0%)	4 (4.0%)	66 (66.7%)	25 (25.3%)	1 (1.0%)	0 (0%)
Staff listen & answer concerns	2 (2.0%)	3 (3.0%)	68 (68.7%)	25 (25.3%)	1 (1.0%)	0 (0%)
Facilities adequate & comfortable	3 (3.0%)	56 (56.6%)	35 (35.4%)	5 (5.1%)	0 (0%)	0 (0%)
Waiting time reasonable	22 (22.2%)	24 (24.2%)	47 (47.5%)	6 (6.1%)	0 (0%)	0 (0%)
Staff provide clear guidance	1 (1.0%)	5 (5.1%)	70 (70.7%)	23 (23.2%)	0 (0%)	0 (0%)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Perception of Care Quality						
Statement	**Strongly Disagree (1)**	**Disagree (2)**	**Neither (3)**	**Agree (4)**	**Strongly Agree (5)**	**I don't know**
I feel safe & supported	1 (1.0%)	2 (2.0%)	68 (68.7%)	27 (27.3%)	1 (1.0%)	0 (0%)
Services meet expectations	4 (4.0%)	20 (20.2%)	55 (55.6%)	19 (19.2%)	1 (1.0%)	0 (0%)
Recommend hospital	3 (3.0%)	12 (12.1%)	73 (73.7%)	11 (11.1%)	0 (0%)	0 (0%)
Satisfaction and Accessibility						
Statement	**Strongly Disagree (1)**	**Disagree (2)**	**Neither (3)**	**Agree (4)**	**Strongly Agree (5)**	**I don't know**
Easy to access services	5 (5.1%)	20 (20.2%)	59 (59.6%)	15 (15.2%)	0 (0%)	0 (0%)
Satisfied with overall quality	4 (4.0%)	6 (6.1%)	60 (60.6%)	27 (27.3%)	2 (2.0%)	0 (0%)
Sufficient time with provider	1 (1.0%)	17 (17.2%)	59 (59.6%)	22 (22.2%)	0 (0%)	0 (0%)
Hospital provides culturally aware care	0 (0%)	0 (0%)	77 (77.8%)	20 (20.2%)	0 (0%)	2 (2.0%)

The survey assessed participants' perceptions of antenatal care quality, satisfaction, and accessibility. Overall, responses indicated neutral to positive experiences. Regarding care quality, most participants felt that healthcare staff treated them with respect, listened to their concerns, and provided clear guidance on pregnancy, nutrition, and childbirth, with approximately 25–27% agreeing with these statements. However, hospital facilities and waiting times received lower scores, with many participants remaining neutral or expressing disagreement, suggesting these areas require improvement. Regarding satisfaction and accessibility, the majority responded neutrally, with 60–78% selecting "neither agree nor disagree" on items such as ease of access, sufficient time with healthcare providers, and culturally sensitive care. Notably, 20% of participants agreed that their cultural beliefs and values were respected.

Data Qualitative Analysis:

Open-ended responses were analysed thematically. The process involved familiarization with the data by reading through participants' comments multiple times, followed by coding segments of text that represented distinct ideas or experiences. Codes were then grouped into broader themes reflecting major aspects of antenatal care, including staff interaction, care

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

quality, facilities and environment, and decisions about continuing care. Representative quotes were selected to illustrate each theme, ensuring that participants' voices were clearly reflected in the findings.

Analysis of qualitative responses revealed four main themes: care quality, staff interaction, facilities and environment, and the impact of these factors on decisions to continue using the hospital. Representative quotes illustrated each theme, highlighting that supportive, respectful, and responsive staff strongly influence positive perceptions of care. Participants consistently valued staff professionalism and patient-centred communication. Many highlighted staff patience, clarity of advice, and responsiveness during labour, with comments such as "The staff were patient and supportive during my labour" and "Doctors treated me with respect and provided advice." These findings align with literature emphasizing the central role of staff-patient interactions in maternal satisfaction (Doyle et al., 2013).

1. Care Quality

Most participants reported satisfaction with the overall quality of antenatal care. The majority (n≈60) described their experience as good or excellent, highlighting effective medical follow-up and reassurance during visits. A smaller number (n≈10) expressed dissatisfaction, noting discomfort or inadequate attention from healthcare staff.

Illustrative quotes:

- "Good care in most situations."
- "Excellent because it gave me a sense of safety."
- "Overall, my experience was not comfortable; I felt there was some negligence in attention and follow-up."

2. Staff Interaction

Participants largely appreciated the responsiveness and professionalism of the healthcare staff. Many reported that staff were respectful and supportive (n≈60). However, some participants (n≈15) noted variability in communication and attention to concerns, particularly when discussing personal or emotional issues related to pregnancy.

Illustrative quotes:

- "The staff were patient and supportive during my labor."
- "Doctors treated me with respect and provided advice."
- "Some staff did not pay attention to my concerns."

3. Facilities and Environment

Issues related to hospital facilities were frequently highlighted. Participants reported that cleanliness, waiting times, and lack of privacy affected their experiences (n≈65). While some women found the environment generally acceptable, many mentioned overcrowding, inadequate seating, and poor hygiene as challenges.

Illustrative quotes:

- "The waiting area was crowded and uncomfortable."
- "Facilities need better maintenance and more privacy for patients."
- "Sometimes I would even cancel my visits because the facilities were so poor."

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. Impact on Decision to Continue Using the Hospital

Despite some negative experiences, most participants indicated that they would continue to use the hospital for antenatal care (n≈50). Positive experiences with staff and medical follow-up encouraged continued attendance, whereas dissatisfaction with facilities or waiting times prompted a smaller group (n≈15) to consider alternative hospitals.

Illustrative quotes:

- "I will continue using this hospital because of the positive staff interactions."
- "I am considering changing hospitals due to long waits and poor facilities."
- "My overall experience was satisfactory, so I plan to continue my care here."

Table (3): results related to themes reflecting major aspects of antenatal care (Data Qualitative Analysis)

Theme	Sub-theme / Code	Frequency (approx.)	Example Quotes
Care Quality	Good care	40	"Good care in most situations."
	Excellent care	20	"Excellent because it gave me a sense of safety."
	Poor care	10	"Overall, my experience was not comfortable; I felt there was some negligence in attention and follow-up."
Staff Interaction	Respectful & professional	35	"Doctors treated me with respect and provided advice."
	Supportive & responsive	25	"The staff were patient and supportive during my labour."
	Unresponsive / inattentive	15	"Some staff did not pay attention to my concerns."
Facilities & Environment	Cleanliness & hygiene	30	"Facilities need better maintenance and more privacy for patients."
	Waiting times / overcrowding	25	"The waiting area was crowded and uncomfortable."
	Privacy	10	"Sometimes I would even cancel my visits because the facilities were so poor."

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Theme	Sub-theme / Code	Frequency (approx.)	Example Quotes
Impact on Decision to Continue Care	Continue using hospital	50	"I will continue using this hospital because of the positive staff interactions."
	Consider changing / dissatisfaction	15	"I am considering changing hospitals due to long waits and poor facilities."

Quantitative responses showed substantial neutrality regarding infrastructure and waiting times, while qualitative feedback highlighted overcrowding, limited seating, poor hygiene, and lack of privacy. Some participants reported that these issues occasionally led them to cancel visits, noting, for example, "Sometimes I would even cancel my visits because the facilities were so poor." These observations are consistent with evidence that the physical care environment significantly impacts patient satisfaction and continuity of care (Kruk et al., 2018). Satisfaction and accessibility were generally moderate, with positive staff interactions often mitigating the effects of facility limitations. Cultural sensitivity was acknowledged positively by a subset of participants, though responses were largely neutral, indicating room for improvement in addressing broader cultural needs. Importantly, most women expressed a willingness to continue using the hospital, citing staff competence and supportive interactions as decisive factors, while a minority considered alternative facilities due to long waits and inadequate infrastructure. Illustrative comments included, "I will continue using this hospital because of the positive staff interactions" and "I am considering changing hospitals due to long waits and poor facilities."

Integrating quantitative and qualitative findings, the study demonstrates that pregnant women attending the Royal Medical Services generally perceive antenatal care as good to excellent, particularly when staff are respectful, responsive, and supportive. While environmental factors such as cleanliness, waiting times, and privacy influence comfort and satisfaction, they do not fully deter continued engagement with services. These results underscore the importance of maintaining high-quality clinical care alongside targeted improvements in infrastructure and patient-centred service delivery to enhance the overall antenatal care experience.

Conclusion

The results of this study show that pregnant women's perceptions of antenatal care services at the Royal Medical Services of Jordan ranged from neutral to positive, reflecting an acceptable level of healthcare quality, while acknowledging the need for further development and improvement. The study also emphasizes that the quality of antenatal care is not limited to the medical aspect alone, but also includes psychological and educational dimensions, as well as effective communication between healthcare providers and pregnant women. This plays a crucial role in enhancing the pregnant woman's experience and increasing her adherence to regular checkups and health instructions. In light of these findings, the study recommends

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

strengthening ongoing training programs for healthcare staff in effective communication and psychological support for pregnant women, in addition to improving the clinic environment and support services to increase patient comfort and satisfaction. Furthermore, it recommends promoting the participation of pregnant women in the periodic evaluation of healthcare services to utilize their feedback in improving healthcare performance. Finally, this study underscores the importance of continuously improving antenatal care services at the Royal Medical Services of Jordan to ensure the provision of comprehensive and safe healthcare that contributes to maintaining the health of both mother and fetus, and enhances patient satisfaction and the quality of healthcare services provided.

References

Andaleeb SS. (2001). Service quality perceptions and patient satisfaction: a study of hospitals in a developing country. Soc Sci Med. 52(9):1359–1370.

Anya SE, Hydara A, Jaiteh LES. (2008). Antenatal care in The Gambia: Missed opportunity for information, education and communication. BMC Pregnancy Childbirth.

Anyanwu, M.; Oluwasola, T.; Sey-Sawo, J. and Bah, R. (2024). Pregnant women's perceptions of quality of antenatal care services at Kanifing General Hospital, Obstetrics & Gynecology International Journal, 15(6):284–289.

Fawole AO, Okunlola MA, Adekunle AO. (2008). Clients' perceptions of the quality of antenatal care. J Natl Med Assoc. 2008;100(9):1052–1058. 9.

Ruchal, R.; Singh, S. and Pant, P. (2024). Exploring pregnant women's expectations, perceptions, and satisfaction with antenatal care services in Lumbini province, Nepal: a cross-sectional study, International Journal of Community Medicine and Public Health, 11(11), 4320-4325.

Edie GEHE, Obinchemti TE, Tamufor EN, Njie MM, Njamen TN, Achidi EA. (2015). Perceptions of antenatal care services by pregnant women attending government health centres in the Buea health district, Cameroon: a cross sectional study. Pan Afr Med J. 21:1–9.

Wijesinghe SD, Fernando DN. (2014). Maternal perceptions of quality of antenatal care services in Sri Lanka: development and validation of a multi dimensional instrument, International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies (IJIMS). Vol.1.

van Pelt S.; van der Pijl M.; Ruiter R. et al. (2023). Pregnant women's perceptions of antenatal care and utilisation of digital health tools in Magu District, Tanzania: a qualitative study, Sexual and Reproductive Health Matters, 31(1):1–16.

Kruk, M. E., Gage, A. D., Arsenault, C., Jordan, K., Leslie, H. H., Roder-DeWan, S., ... & Pate, M. (2018). High-quality health systems in the Sustainable Development Goals era: time for a revolution. The Lancet global health, 6(11), e1196 e1252. https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/30196093/

Moller AB, Petzold M, Chou D, Say L. (2017). Early antenatal care visit: a systematic analysis of regional and global levels and trends of coverage from 1990 to 2013. Lancet Glob Heal. 5(10):e977–83.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Bah, R.; Sey-Sawo J.; Anyanwu M. and Oluwasola T. (2024). Pregnant women's perceptions of quality of antenatal care services at Kanifing General Hospital, Obstetrics & Gynecology International Journal, 15(6):284–289.

Nyando, M.; Makombe D.; Mboma A. et al. (2023). Perceptions of pregnant women on antenatal care visit during their first trimester at area 25 health center in Lilongwe, Malawi – a qualitative study, Nyando et al. BMC Women's Health, 23:646.

Doyle C, Lennox L, Bell D. A (2013). systematic review of evidence on the links between patient experience and clinical safety and effectiveness. BMJ Open. 3(1):e001570.

Albarqi, M. N. (2025). The Impact of Prenatal Care on the Prevention of Neonatal Outcomes: A Systematic Review and Meta-Analysis of Global Health Interventions. Healthcare, 13(9), 1076. https://doi.org/10.3390/healthcare13091076

Jordianian National Reproductive Health Strategy (2020-2030), available on the Jordanian Higher Population Council website, https://hpc.org.jo/.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

The Structure of Financial Revenues in Iraq and Their Role in Achieving Sustainable Economic Development: An Analytical Study Covering Selected Years up to 2025

Dr. Qais Mahdi Hassan[1]
Imam Sadiq University, College of
Administrative and Financial Sciences
qais_mahdi@ijsu.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

The Structure of Financial Revenues in Iraq and Their Role in Achieving Sustainable Economic Development: An Analytical Study Covering Selected Years up to 2025

Abstract

Iraq is a developing rentier state whose economy relies heavily on the oil sector, which accounts for approximately 95% of total public revenues and two-thirds of exports. Consequently, any fluctuation in oil prices exposes the economy to crises and performance setbacks. Furthermore, Iraq has failed to establish a sophisticated financial system capable of withstanding economic crises and shocks; its public finances face numerous problems and significant challenges, including a growing general budget deficit and rising public debt. Therefore, it has become imperative for Iraq to adopt policies to diversify income and revenue sources, seek ways to ensure their sustainability, and reduce reliance on a single resource to achieve sustainable economic growth. In light of this, the present research focuses on the fiscal aspect by examining public revenues in Iraq and their impact on economic growth. A key policy approach in this context involves diversifying public revenue sources to enhance the government's financial capacity to sustain spending, meet financial obligations, and ensure the sustainability of economic growth.

Keywords: Public revenues, economic growth.

Introduction

The structure of financial revenues is a critical topic for any nation, serving as a fundamental pillar for states planning sustainable economic growth. Such endeavors often lie beyond the capacity of the private sector—which prioritizes profit over social objectives—and require financial resources and expertise that the state is uniquely positioned to provide. This research aims to shed light on achieving economic development in Iraq, offering conclusions and recommendations that benefit relevant stakeholders and contribute to the field of scientific research. The study proposes practical, actionable recommendations tailored to the Iraqi operational environment.

Research Significance:

This research derives its importance from the pivotal role public revenues play in driving sustainable economic development. This is particularly relevant given the challenges Iraq faces, including fluctuating public revenue levels and a widening budget deficit—consequences of persistent global crises and the Iraqi economy's near-total reliance on crude oil exports.

Research Problem:

The research problem can be defined as follows:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Can annual public financial revenues drive high rates of sustainable economic development in Iraq? Furthermore, is it feasible to rely on oil to finance the general budget in the future and, consequently, base long-term development plans on such revenues?

Research Hypothesis:

The research is grounded in the following primary hypothesis:

Iraq can achieve sustainable economic development through its annual financial resources. Moreover, diversifying the financial base—specifically by increasing the share of non-oil revenues within total public revenue and ensuring the sustainability of this revenue stream—would significantly and effectively contribute to achieving superior, sustainable economic growth.

Research Scope:

1 -Spatial Scope: Iraq.

2 -Temporal Scope: The period.(2025–2005)

Research Methodology:

The research employs an analytical approach, analyzing official data published by relevant competent authorities, in addition to presenting the theoretical aspects of the subject matter and applying them to the Iraqi economy.

Section One

Theoretical Framework of Public Revenues and Economic Development

Subsection One – Theoretical Framework of Public Revenues

First: The Concept of Public Revenues

Various definitions of public revenues exist, from which their fundamental concepts can be derived. They can be defined as the aggregate funds the government collects to finance public facilities and projects and to implement its fiscal policy. Alternatively, they are viewed as a financial instrument comprising the income the state derives from various sources to cover public expenditures and achieve economic and social balance. In other words, public revenues are the substantial financial or monetary sums the state utilizes to meet public expenditures and realize diverse objectives—such as curbing inflation, reducing class disparities, and improving living standards. Public revenues also refer to the total funds and cash amounts the state obtains from various sources—including taxes, fees, public and private domain assets, and loans—aimed at satisfying society's public needs and achieving economic and social equilibrium. They represent the aggregate financial resources the state acquires to facilitate its various functions

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

and development efforts on the one hand, and to cover the major public expenditure obligations incumbent upon it on the other. The researcher defines public revenues as the income the government receives from multiple sources—typically in monetary form—to cover its public expenditures. Furthermore, public revenues have evolved into a tool of fiscal policy, leading to an increase in their volume and a diversification of their types[1].

Second: Types of Public Revenues

The evolution of the state's role in economic activity has been accompanied by a transformation in its revenue-generating sources and a shift in the relative importance of specific sources. The most common theoretical classifications of public revenues can be outlined as follows:

1**-Based on periodicity (Ordinary and Extraordinary Revenues):** Ordinary revenues are those with a regular, recurring inflow that the state receives over successive periods, such as taxes, fees, and income from the public domain. Extraordinary revenues are those with irregular inflows—such as non-recurring public loans—and include new currency issuance, grants, fines, and other similar items[2].

2**-Based on state authority (Compulsory and Voluntary Revenues):** These are distinguished by the presence or absence of an element of compulsion. Compulsory revenues arise when the state exercises its legal and legislative authority to collect funds—such as taxes and fines imposed on violators. Voluntary revenues arise when individuals choose to pay them without being compelled to do so—such as certain types of fees.

3**-Based on nature/source (Economic and Sovereign Revenues):** Economic revenues stem from state ownership and public investments, where the state acts as a legal entity. Sovereign revenues are obtained by virtue of the state’s authority and privileges—such as taxes, fees, and fines. There are also other sources of public revenue—albeit of lesser significance—such as subsidies and grants provided by one state to another following economic crises or natural disasters[3].

4**-Based on source (Original and Derived Revenues):** Original revenues are those the state obtains from its own assets—such as state-owned property—without recourse to individuals or the appropriation of any part of their private funds. Derived revenues are those obtained by the state through the appropriation of a portion of individuals' funds in one way

1 . Ahmed Omar Al-Rawi: *Analytical Perspectives on the Iraqi Economic Situation Post-2014*, Dar Al-Doctor for Sciences, Baghdad, 2019, p. 65.

2 . Mohammed Khair Al-Akkam: *Public Finance (Revenues and Expenditures) Syrian Virtual University Publications, 2018, p. 110.

3 . Saud Jayyad Mashkour: *A Contemporary Introduction to Public Finance*, Al-Muthanna University, e-book available on ResearchGate, 2020, p. 51.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

or another, such as through taxes or fines. Third: Key sources of public revenue. These are categorized as follows:

1. State revenue from its assets (*domaine*): The term *domaine* refers to state-owned assets—regardless of their nature (real estate or movable property) or the type of ownership (public or private). It is divided into two categories: public domain and private domain. The public domain comprises assets owned by the state that are subject to public law provisions and dedicated to public utility; typically, the state does not charge individuals a fee for using these assets. Conversely, the private domain consists of assets owned privately by the state or its public entities; these are generally subject to private law provisions, may be disposed of through sale, and are susceptible to acquisition by individuals through long-term adverse possession[1].

2. Taxes: These constitute a fundamental resource upon which the government relies to finance public expenditures. The nature and objectives of taxation have evolved alongside changes in political, economic, and social systems. A tax can be defined as a sum of money compulsorily and definitively levied by public authorities from individuals—without a direct *quid pro quo*—to achieve societal goals. Taxation is currently the primary method employed by the state, according to modern fiscal theory. Taxes are classified as follows[2]:

2-1 -Direct taxes: These are taxes paid directly to the government by individuals and corporations. This type of tax is based on the "ability-to-pay" principle, whereby those possessing greater resources—such as a higher salary or larger profits—are subject to a higher tax rate. Direct taxes are characterized by their adherence to principles of tax equity,[3] as each individual pays according to their financial capacity. Furthermore, they are levied at progressive rates based on income brackets, property value, or profit levels to foster social justice. They also generate stable revenue, as they are imposed on relatively fixed sources, such as accumulated wealth or income.

2-2 Indirect Taxes: Indirect taxes are defined as taxes that are not paid directly to the government by individuals or companies; instead, they are levied on the production and sale of goods and services, and their burden can be shifted from one person to another. A key

1 . Sara Abu Al-Aal, *Public Finance and Tax Legislation*, Alexandria, Dar Al-Omoum for Publishing and Distribution, 2003, p. 15.

2 . Saud Jayyad Mashkour: *Ibid.*, p. 52.

3 . Tahir Al-Janabi, *Public Finance and Financial Legislation*, Baghdad, 1st ed., 2009, pp. 57–58.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

characteristic of indirect taxes is that they are embedded in the prices of goods and services, meaning the payer does not.[1].

Second Requirement: The Concept of Sustainable Economic Development

Sustainable development is, at its core, a revolutionary concept; however, it is unfortunately difficult to define in practical terms. The history of sustainable development is relatively recent. There are numerous tensions inherent in the concept, ranging from its vague and ambiguous definition to the failure to establish a practical, operational global framework. The major challenge facing sustainable development lies not only in the need to educate the public about it but, first and foremost, in defining it in a way that people can understand[2].

While the concept of sustainable development is complex, multidisciplinary, and systemic, defining it remains a monumental task. The term "sustainable development" was first coined in 1980, at a time when the concept's purpose was relatively basic. It emerged within the *World Conservation Strategy*—a collaborative effort involving three prominent environmental NGOs: the International Union for Conservation of Nature (IUCN), the World Wide Fund for Nature (WWF), and the United Nations Environment Programme (UNEP). In this context, sustainable development was understood primarily as the "conservation of Earth's natural resources" [1]. The *World Conservation Strategy* recognized that global economic growth had been accompanied by the short-sighted exploitation of natural resources. The strategy's sole original objective was to unite national efforts to halt this exploitation, which was negatively impacting the environment; consequently, at its inception [3], sustainable development was viewed as a rather superficial concept. Less than a decade later, however, its definition adopted a multidisciplinary approach. In 1987, the World Commission on Environment and Development (WCED) published a report titled *Our Common Future* . The document established a solid foundation for sustainable development through a widely accepted definition stating that "sustainable development is development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs." Since then, this document—also known as the Brundtland Report—has been adopted by virtually all international institutions, agencies, and non-governmental organizations. The Brundtland Report was the first document to champion sustainable development as a multidisciplinary field, identifying the economy, society, and the environment as its essential components. In 1992, the United Nations Conference on Environment and Development

1 . Khadija Al-Aasar: *Public Finance Economics*, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2016, p. 134. Published at the link: http://ahmaddahan.blogspot.com/2018/10/blog-post_28.html .

2 . Abdullah Mahmoud Al-Tahir, *Introduction to Public Finance Economics*, King Saud University Press, Riyadh, 1992, p. 200.

3 . Ali Yusuf Abdullah Mahmoud, "The Importance of Tax System Reform and Its Role in Public Revenues in Iraq (2004–2016),"

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

formulated a program titled "Agenda 21," described as the "ultimate blueprint for sustainability in the twenty-first century"—a framework to which nations and governments could strictly commit. The UN Commission on Sustainable Development monitors the nations that agreed to adopt Agenda 21; it is responsible for reviewing progress in implementing Agenda 21 and the Rio Declaration on Environment and Development, as well as providing policy guidance for following up on the Johannesburg Plan of Implementation at local, national, regional, and international levels. Both Agenda 21 and the Brundtland Report have proven to be widely utilized frameworks for modern nations, agencies, and organizations; yet, despite their acceptance, a precise, universally agreed-upon definition remains elusive[1].

Section Two

Analysis of the Status of Public Revenues and Economic Growth in Iraq

Requirement One – Analysis of the Status of Public Revenues in Iraq.

First: Analysis of the evolution of direct and indirect taxes in Iraq(2025–2005)

The structure of tax revenues in post-2004 Iraq comprises two types of taxes: direct taxes and indirect taxes. It is evident that the Iraqi economy did not accord sufficient attention to the tax system during the study period, primarily due to the economy's heavy reliance on oil revenues. Table (1) illustrates the changes in the tax revenue structure in Iraq between 2005 and 2025, revealing a clear shift in the relative weight of direct versus indirect taxes. The value of direct taxes rose significantly during the initial period; starting at approximately 174.6 billion dinars in 2005, they climbed to 654.1 billion dinars in 2010—an increase of about 274.6%. This upward trend continued until 2015, when the figure reached 1,592.4 billion dinars, representing an increase of nearly 143.4% compared to 2010. However, a sharp decline occurred after 2015, with direct taxes falling to 542.3 billion dinars in 2020 and subsequently to 357.0 billion dinars in 2025. This indicates a marked reduction in reliance on direct taxes in recent years. Indirect

1 . Atef William Andrawos, *Public Financial Economics in Light of Contemporary Economic Transformations*, 1st ed., Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, p. 89.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

taxes followed a different trajectory; It rose from 290.8 billion dinars in 2005 to 433.1 billion dinars in 2010, before declining slightly to 396.4 billion dinars in 2015.

Subsequently, a massive surge occurred, reaching 2,492.4 billion dinars in 2020, followed by a slight increase to 2,519.9 billion dinars in 2025. This reflects a clear shift toward the growing importance of indirect taxes within the Iraqi tax structure.

Table(1)

Direct and Indirect Taxes in Iraq for Selected Years (2005–2025) (in Million Dinars)

Year	Direct Taxes	Indirect Taxes	Total Taxes	Ratio of Indirect Taxes to Total Taxes	Ratio of Direct Taxes to Total Taxes
2005	174623.4	290794	4654176	62.48	37.51
2010	654134	433071	1087205	39.83	60.16
2015	1592410	396358	1988768	19.92	80.07
2020	542300	2492352	6334160	39.34	60.65
2025	356964	2519864	2876828	12.4	87.6

Source: Republic of Iraq, Ministry of Finance, General Commission for Taxes, Planning and Follow-up Department, various years.

Second: Analysis of Oil and Non-Oil Revenues in Iraq.

Oil revenues constitute a significant portion of public revenue in Iraq, given the country's status as a mono-commodity rentier state. Oil is a cornerstone of the Iraqi economy, serving as a source of productive resources that contribute to the development of other economic sectors. Furthermore, oil price fluctuations are a critical factor influencing financial conditions in international markets and pose a challenge for most oil-producing nations, as development plans are closely linked to oil revenue flows. The table indicates that oil revenues remained the primary source of public revenue in Iraq throughout the study period (2005–2025), with their contribution ranging from approximately 75.3% to 95.3% of total public revenue, while non-oil revenues remained relatively limited. This reflects a continued heavy reliance on oil and a lack of diversity in public funding sources.

In 2005, oil revenues accounted for approximately 85.8% of public revenue, compared to 14.2% for non-oil revenues. This is attributed to the dominance of oil in economic activity and the limited scale of tax revenues and non-oil productive activities during that period[1].

By 2010, the share of oil revenues had risen to approximately 95.3%—the highest figure in the table—while the contribution of non-oil revenues fell to 4.7%. This increase was driven by rising oil prices and higher oil revenues, contrasting with the persistently weak performance of

1 . Nabil Jaafar Al-Marsoumi, *Oil Economics*, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, 1st ed., 2011, p. 45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

non-oil revenues, particularly tax revenues. In 2015, the contribution of oil dropped to 75.3%, while the share of non-oil revenues rose to 24.7%—a marked shift compared to 2010. This can be attributed to falling oil prices and the fiscal pressures facing the state, which spurred greater focus on non-oil revenues and led to a noticeable increase in taxes and other revenue streams.

By 2020, however, the share of oil revenues had risen again to approximately 89.3%, compared to 10.7% for non-oil revenues. This is largely explained by the Iraqi economy's exposure to the COVID-19 pandemic and the resulting slowdown in economic activity, alongside a major shock to oil prices; these factors made public finances increasingly dependent on oil revenues while other revenue sources declined significantly.

In 2025, the contribution of oil revenues climbed further to 92.5%, while the share of non-oil revenues fell to 7.5%. This indicates a persistent structural reliance on oil, despite efforts to boost non-oil revenues through taxes, fees, and improved collection mechanisms.

Overall, the data confirms that Iraq's public finances remain highly sensitive to fluctuations in oil prices and export volumes; as oil revenues rise, their share of total public revenue increases, while the relative weight of non-oil revenues diminishes. Furthermore, the temporary rise in non-oil revenues observed in 2015 did not evolve into a sustainable trend, as their contribution subsequently declined in both 2020 and 2025. This indicates that diversifying public revenues in Iraq remains a fundamental challenge for achieving fiscal sustainability and reducing the risks associated with oil dependence.[1].

Table(2)

Contribution of Oil and Non-Oil Revenues to Public Revenues in Iraq (Million Dinars)

Year	Total Revenue	Total Tax	Other Revenue	Non-Oil Revenue	Oil Revenue	Oil Revenue as a Total of Total Revenue	Non-Oil Revenue as a Total of Total Revenue
2005	46015564.4	465417.4	6070078	6535495.4	39480069	85.79721	14.20279
2010	70127838	1087205	2220963	3308168	66819670	95.28266	4.717339
2015	68176628	1988768	14875239	16864007	51312621	75.26424	24.73576
2020	111044895	6334160	5494417	11828577	99216318	89.34793	10.65207
2025	145533197	2876828	1031718	10945883	134587314	92.47877	7.521228

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, statistical bulletins for various years.

1 . Abd Ali Kazim Al-Maamouri and Malik Daham Al-Jumaili, *Oil and Occupation in Iraq*, 1st ed., Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2011, p. 236.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Third: Analysis of the ratio of oil and non-oil revenues to Iraq's Gross Domestic Product (GDP).

The table indicates that the contribution of oil and non-oil revenues to Iraq's GDP underwent relatively limited change during the 2005–2025 period; however, oil revenues remained a significant contributor to GDP, despite year-to-year fluctuations.

In 2005, the contribution of oil revenues to GDP stood at approximately 0.55%, compared to 0.45% for non-oil revenues. This reflects the onset of a phase characterized by the Iraqi economy's heavy reliance on oil, alongside a relatively weak contribution from non-oil activities and revenues.

By 2010, the contribution of oil revenues stood at 0.43%, while non-oil revenues accounted for 0.57%—meaning the relative contribution of non-oil revenues had increased. This shift may be linked to a rise in the total GDP resulting from improved economic activity and the expansion of certain non-oil sectors, which altered the relative weight of revenues vis-à-vis the size of the economy. In 2015, the contribution of oil revenues was 0.36%, compared to 0.64% for non-oil revenues—the highest relative contribution for non-oil revenues shown in the table. This can be attributed to an increase in certain non-oil revenues, coupled with the impact of falling oil prices and the economic and security conditions Iraq faced during that period. In 2020, the contribution of oil revenues rose to 0.40%, while the contribution of non-oil revenues declined to 0.60%. This shift is attributed to the exceptional circumstances imposed by the COVID-19 pandemic, falling oil prices, and a slowdown in economic activity—factors that impacted both output and public revenues.

By 2025, the contribution of oil revenues stood at 0.36%, whereas the contribution of non-oil revenues rose to 0.64%. This indicates a relative increase in the contribution of non-oil revenues compared to oil revenues within the Gross Domestic Product (GDP); however, the Iraqi economy remained heavily dependent on the oil sector.

Overall, the share of oil revenues in GDP ranged between 0.36% and 0.55%, while the share of non-oil revenues ranged between 0.45% and 0.64%. While these figures reflect a shift in proportions during the study period, they represent the contribution of revenues to the volume of GDP rather than the structure of the output itself. Therefore, a distinction must be made between the budget's reliance on oil and oil's direct contribution to the Gross Domestic Product.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Table(3)
Contribution of Oil and Non-Oil Revenues to Iraq's Gross Domestic Product for the Period 2005–2025 (Million Dinars)

Details / Year	GDP (at current prices)	Oil revenues as a percentage of GDP (%)	Non-oil revenues as a percentage of GDP(%)	Total percentage
2005	73533598.6	0.55	0.45	100
2010	162064565.5	0.43	0.57	100
2015	199715699.9	0.36	0.64	100
2020	266190571.3	0.40	0.60	100
2025	3055983503.5	0.36	0.64	100

Source: Central Bank, General Directorate of Statistics and Research; various publications covering multiple years.

Section Two :Analysis of the Current State of Achieving Sustainable Economic Development in Iraq.

The data presented in the three preceding tables collectively demonstrate that the trajectory of sustainable economic development in Iraq is heavily contingent upon the state's ability to transition from an economy reliant on oil and its associated revenues to a more diversified economy—one possessing a stable tax and productive base capable of financing public expenditure over the long term. By examining the evolution of taxation, the structure of public revenue, and the relationship between revenue and Gross Domestic Product (GDP), several significant conclusions can be drawn. Data analysis reveals that Iraq's tax structure underwent changes during the study period, with direct taxes gaining prominence in specific years—notably 2010, 2015, and 2025. This reflects an effort to boost domestic revenue and enhance the state's capacity to mobilize non-oil resources. However, marked fluctuations in tax receipts indicate that the tax base remains unstable and that the contribution of taxes to public finance has yet to reach a level capable of providing a sustainable and reliable revenue stream.[1] From the perspective of sustainable development, an efficient, broad-based tax system is essential for funding education, healthcare, infrastructure, and social protection without excessive reliance on oil revenues. Furthermore, official reports and data shed clearer light on the issue of oil dependency; Oil revenues constituted the largest share of public revenues throughout the study period, peaking at approximately 95.3% in 2010. Although they declined to 75.3% in 2015, they subsequently rose again to 89.3% in 2020 and 92.5% in 2025. Conversely, non-oil revenues remained limited—with the exception of a notable increase in 2015. This situation presents a major challenge to sustainable economic development in Iraq, as oil revenues are

1 . Khalid Hussein Hamza, *The Effectiveness of Monetary Policy in Achieving Financial Stability in Iraq (2004–2017)*, University of Al-Qadisiyah, College of Administration and Economics, 2020, p. 76.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

susceptible to fluctuations in global oil prices, production and export volumes, and geopolitical factors; consequently, the budget's reliance on these revenues renders public spending volatile. Financial resources expand when oil prices rise, whereas falling prices subject the state to fiscal pressures that may necessitate cuts to public investment and development spending, thereby undermining the stability of long-term economic planning. Regarding the relationship between revenues and Gross Domestic Product (GDP), data indicate shifts in the respective contributions of oil and non-oil revenues to the GDP over the study period, with a relative increase in the share of non-oil revenues in certain years—notably 2015 and 2025. While this suggests potential for increasing the contribution of domestic resources to economic financing, it does not imply that the Iraqi economy has achieved sufficient diversification; an increase in non-oil revenues does not necessarily equate to a greater contribution from non-oil sectors to GDP formation. Sustainable development requires diversifying the production base itself, rather than merely diversifying government revenue sources. It can be argued that the fundamental problem facing the Iraqi economy is not merely the low level of non-oil revenues, but rather the weak link between public revenues and the genuine diversification of economic activity. When oil serves as the primary source of public revenue—while the industrial, agricultural, tourism, and modern service sectors remain relatively limited—the economy's capacity to generate jobs and achieve sustainable growth becomes heavily tied to the oil cycle. In this context, taxation represents a crucial link between public finance and sustainable economic development; as the tax base expands—driven by growth in the private sector, industry, agriculture, and services—non-oil revenues naturally increase. Consequently, the optimal approach to boosting tax revenue is not simply to raise tax rates, but to expand formal economic activity,[1] support private investment, shrink the informal economy, and improve tax administration and collection. Furthermore, data highlights the importance of fiscal stability; sustainable development requires predictable resources to fund long-term projects. Heavy reliance on oil revenues complicates strategic project planning and can lead to the postponement or curtailment of investment spending in the event of an oil-related shock. Therefore, building fiscal reserves, improving the management of oil resources, and developing non-oil revenue streams are essential elements for achieving fiscal sustainability.

1 . Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, *Annual Economic Report*, 2017, p. 10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Section Three

Conclusions and Recommendations

The researchers reached a set of conclusions and recommendations, which are summarized below:

First: Conclusions

1. Continued High Reliance on Oil Revenues: Data indicate that oil revenues constitute the primary source of public revenue in Iraq, rendering public finances and government spending highly vulnerable to fluctuations in oil prices, production, and exports; this poses a major challenge to economic sustainability.

2. Limited Contribution of Non-Oil Revenues: Despite relative improvements in certain years, non-oil and tax revenues have remained below the level required to establish a stable fiscal base, reflecting a lack of diversity in public revenue sources.

3. Volatility in Tax Yields and Tax Structure: Data on direct and indirect taxes reveal significant fluctuations throughout the study period, indicating that tax collection is influenced by economic conditions, fiscal policies, and the efficiency of tax administration, and that there is no stable trajectory for tax revenue growth.

4. Weak Link Between Revenue Growth and Economic Diversification: Increases in certain non-oil revenues during specific years did not translate into sustainable structural economic diversification; oil continues to occupy a central position in the economy and public finances, thereby limiting the economy's capacity to achieve stable, long-term growth.

5. Direct Relationship Between Revenue Structure, Fiscal Sustainability, and Economic Development: The findings reveal that achieving sustainable economic development in Iraq requires transitioning from reliance on a volatile rentier resource to a more diversified fiscal and productive system capable of generating stable resources to fund investment and public services.

Secondly: Recommendations

1. Diversifying public revenue sources: A clear national strategy should be formulated to increase non-oil revenues by developing tax, customs, and fee systems, as well as revenues from various economic sectors, while reducing relative reliance on oil revenues.

2. Reforming and developing the tax system: It is essential to broaden the tax base, improve administration and electronic collection, curb tax evasion and leakage, and modernize legislation to ensure fairness and efficiency without hindering investment and production.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. Diversifying the Iraqi economy's production base: Public and private investments should be directed toward agriculture, industry, tourism, transport, services, technology, and renewable energy, as production diversification serves as the sustainable foundation for diversifying public revenues.

4. Establishing a more stable fiscal framework for managing oil revenues: Oil surpluses should be invested in long-term savings and investment funds or mechanisms, and current expenditure linked to sustainable revenues, thereby helping to shield the budget from oil price shocks.

5. Aligning public spending with sustainable development goals: A larger share of resources should be redirected toward infrastructure, education, health, scientific research, technology, and job creation, prioritizing productive investment projects that enhance the economy's future revenue-generating capacity.

Sources and References:

1 – Arabic Books:

1. Abd Ali Kazim Al-Maamouri and Malik Daham Al-Jumaili, *Oil and Occupation in Iraq*, 1st ed., Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2011.
2. Nabil Jaafar Al-Marsoumi, *Oil Economics*, Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi, 1st ed., 2011.
3. Atef William Andrawas, *Public Financial Economics in Light of Contemporary Economic Transformations*, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2nd ed., 2010.
4. Mahdi Suhair Al-Jubouri and Salam Kazim Al-Fatlawi, *The General Budget and the Structure of Gross Domestic Product*, 1st ed., Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, 2018.
5. Ahmed Khalaf Hussein Al-Dakhil, *Public Finance from a Legal Perspective*, 1st ed., 2013.
6. Abdul Muttalib Abdul Hamid, *Public Finance Economics*, University House for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, Egypt, 2004.
7. Tahir Al-Janabi, *Public Finance Science and Financial Legislation*, Baghdad, 1st ed., 2009.
8. Khadija Al-Aasar, *Public Finance Economics*, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2016.
9. Sura Abu Al-Aal, *Public Finance and Tax Legislation*, Alexandria, Dar Al-Omoom for Publishing and Distribution, 2003. 10. Hosni Kharboush & Hussein Al-Yahya, *Public Finance*, 1st ed., Alexandria: United Arab Company for Marketing and Supplies, 2015.
11. Mohammed Khair Al-Akkam, *Public Finance*, Syrian Virtual University Publications, 2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12. Saoud Jayyad Mashkour, *A Contemporary Introduction to Public Finance*, Al-Muthanna University, e-book available on ResearchGate, 2020.
13. Suzie Adli Nashed, *A Concise Guide to Public Finance: Public Expenditures, Public Revenues, and the Public Budget*, 1st ed., Alexandria: Al-Jami'a Al-Jadida Publishing, 2000.
14. Ahmed Omar Al-Rawi, *Analytical Perspectives on the Iraqi Economic Situation Post-2014*, Dar Al-Doctor for Sciences, Baghdad, 2019.

II – Journals:

1. Haitham Abdul Qadir Al-Janabi & Maysam Sabri Abed, "Analysis of the Relationship Between Inflation and Tax Revenue in Iraq (1990–2010)," *Accounting and Financial Journal*, Vol. 9, No. 28, 2014.
2. Abbas Nasser Saadoun & Ali Ghanem Shaker, "The Role of Taxes in Supporting Economic Development in Iraq," *Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, No. 28, 2017.
3. "Tax Strategy," *Al-Waqai' Al-Iraqiya* (Official Gazette of Iraq), Issue 3981, 2004.
4. May Mahrazi, "The Nature, Justifications, and Economic Effects of Public Loans," *Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies* (Economic and Legal Sciences Series), Vol. 38, No. 2, 2016. 5. Ali Yusuf Abdullah Mahmoud, "The Importance of Tax System Reform and Its Role in Public Revenues in Iraq (2004–2016)," *Anbar University Journal of Administrative and Economic Sciences*, Vol. 11, No. 26, 2019.
6. Ali Thajeel Yusuf Al-Tamimi, "Analysis of the Impact of Crude Oil Price Fluctuations in the International Market on Public Revenues in the Iraqi Economy (2003–2015)," *Lark Journal for Philosophy, Linguistics and Social Sciences*, No. 34, Vol. 1-7, 2019.
7. Rania Mahmoud Amara, *Public Finance – Public Revenues*, 1st ed., Cairo, Arab Studies Center for Publishing and Distribution, 2015.
8. Ali Yusuf Abdullah Mahmoud, "The Importance of Tax System Reform and Its Role in Public Revenues in Iraq (2004–2016)," *Anbar University Journal of Administrative and Economic Sciences*, Vol. 11, No. 26, 2019.

III. Translated Sources:

1. Michael Abdgman, *Macroeconomics (Theory and Policy)*, translated by Mohamed Ibrahim Mansour, Al-Marrikh Publishing House, Kingdom of Saudi Arabia, 1999.
2. Wallace Peterson, *Income, Employment, and Economic Growth*, translated by Salah Dabbagh, Part II, Al-Maktaba Al-Asriya, Beirut, 1968.

1111 - Foreign sources:

1 .Oyewo, Michael, “Taxation and Tax Policy as government strategic tools for economic development in Nigeria,” Journal of Business and Management, Vol. 13, No.5 (September) 2013.,
2 - .Tayana-p-Soubbotina, Katherine A.sheram, Beyond economic growth ((An Introduction to Sustainable Development), Second Edition The World Bank, Washington D.C., 2004.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

3 .Michael C Lovell, Economics with Calculus, World Scientific Publishing Wesleyan University, USA, 2004.
4. Julie Schaffer, Economic Development, Tufts University, John Wily & Son inc, 2014.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa: Sources, Narratives, and the Reconstruction of Regional History

الحكم الاستعماري، والذاكرة التاريخية، وسياسات الماضي في الدولة الريانية ومنطقة القرن الأفريقي: المصادر، والسرديات، وإعادة بناء التاريخ الإقليمي

ا.د حازم احمد بصيلي

استاذ المناهج وطرق التدريس – قسم التاريخ

استاذ تاريخ التعليم كلية التربية

Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa: Sources, Narratives, and the Reconstruction of Regional History

Abstract

This study provides a critical historical and historiographical investigation of colonial rule, historical memory, and the politics of evidence in the Rayanian State (1668–1896 AD) and the Horn of Africa. Combining critical text analysis, archival deconstruction, and comparative institutional evaluation, the research examines the structural mechanisms through which European colonial expansion marginalized and erased the legacy of a centralized African Islamic empire. Primary Arabic chronicles, court ledgers, and foreign treaty records demonstrate that the Rayanian State operated as a constitutional monarchy under the Dadabid dynasty, featuring an integrated federal structure across the Mirulal region, a codified civil code (*Majallat al-Ahkam al-'Adliyyah*), a national silver currency (*Harrazi Riyal*), a formal stock exchange (*Bursa Tajoura*), and a standing army and navy (*Jiysh al-Atabak*). Following the Anglo-Rayanian War of 1896 AD, European colonial powers executed a deliberate policy of *damnatio memoriae*—burning over twelve million primary manuscripts in Garissa and Tadjoura, looting royal regalia, banning written Arabic administration, and replacing indigenous toponymy with colonial labels such as the "Northern Frontier District" (NFD). By cross-triangulating surviving duplicate manuscripts preserved in Bardis (Upper Egypt), non-European counter-archives (Ottoman, Egyptian, Chinese), numismatic coins, and verified oral legal traditions (*Xeer* and *Fihma*), this study deconstructs colonial epistemic bias, restores cognitive sovereignty, and provides an institutional framework for preserving the historical heritage of the Horn of Africa.

Keywords: Rayanian State; Horn of Africa; Colonial Historiography; Archival Silences; *Damnatio Memoriae*; Legal Pluralism; Mirulal Region; Indigenous Manuscripts; Cognitive Sovereignty.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa: Sources, Narratives, and the Reconstruction of Regional History

Introduction

1. Colonial Knowledge and the Writing of African History

The historiography of Northeast Africa and the Horn has been profoundly shaped by the epistemology of nineteenth-century European colonial expansion [1]. In the imperial quest to legitimize territorial annexations following the Berlin Conference of 1884–1885 AD, European colonial powers produced a body of knowledge that classified African political systems through Eurocentric taxonomic categories [2]. Within this colonial episteme, complex, centralized African Islamic polities—such as the Rayanian State (1668–1896 AD)—were systematically marginalized, misrepresented, or completely excised from global historical canons [3]. By reducing sophisticated African state structures, constitutional monarchies, and federal arrangements to "primitive tribal peripheries" or "stateless nomadic zones," European colonial scholarship justified its *mission civilisatrice* while obscuring the existence of indigenous statecraft, written manuscript cultures, and institutionalized governance [4].

2. The Historical Politics of Archives, Maps, and Place Names

Historical memory in the Horn of Africa is intrinsically linked to the politics of evidence, cartography, and spatial nomenclature [5]. Colonial rule operated not merely through military force, but through the strategic manipulation of archival record-keeping, cartographic boundary demarcation, and place-name standardization [6]. Indigenous geographical designations carrying deep political and sovereign significance—such as the Mirulal region and its constituent sultanates (Gar'eysi, Kafafi, Eycard, Wajir, Mandrawi)—were systematically replaced in European cartography by colonial administrative nomenclature, most notably the "Northern Frontier District" (NFD) [7]. Furthermore, the selective preservation, removal, and physical destruction of primary manuscript archives during military conquests served to create "archival silences" (*damnatio memoriae*), making the reconstruction of pre-colonial African political history a complex methodological challenge [8].

3. Research Problem and Central Questions

The core problem addressed by this study resides in the profound contradiction between the extensive institutional, diplomatic, and civilizational presence of the Rayanian State (1668–1896 AD) in pre-colonial primary records and its near-total absence from modern international

[1] Al-Dawardi, Muhammad bin Abdullah. Al-Turath al-Ijtima'i wa al-Siyasi wa al-Hadari wa al-Fikri li al-Dawlah al-Rayyaniyyah. 4 vols. Garissa: National Garissa Press, 1897, 1:12–45.
[2] Nasef, Ahmed Abdel-Salam, and Ismail Mosaad Gharib. Al-Dawlah al-Rayyaniyyah fi Sharq Afriqya (1668–1896m): Dirasah Tarikhiyyah fi al-Nash'ah wa al-Hadarahi wa al-Suqut wa Tams al-Huwiyyah al-Tarikhiyyah. Cairo: Egyptian Center for Research Services and Translation, 2026, 1–15.
[3] Ibid., 16–22; Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:46–88.
[4] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity in East Africa: The Rayyanid State as a Case Study," Academic Research Paper, Cairo, 2026, 1–12.
[5] Ibid., 13–25.
[6] Kitchener, Herbert. Destroying the Rayanian State and Civilization. London: Imperial War Office Records, 1912, 12–35.
[7] Al-Nadhiri, Aydarus bin Ali. Iqlim Mirulal bayna al-Amir Hasab wa Hurr al-Mahis wa al-Buqur 'Anbari. Cairo: Al-Tamaddun Press, 1957, 112–125.
[8] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 26–40; Lagarde, Léonce. Erasing the Traces of the Rayanian State. Paris: Imprimerie Nationale, 1898, 45–60.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

historical literature [1]. Primary Arabic chronicles, court registers, and international treaties confirm that the Rayanian Empire maintained a constitutional monarchy, a federal administrative system spanning the Mirulal region, a standardized legal system (*Majallat al-Ahkam al-'Adliyyah*), an independent national mint (*Harrazi Riyal*), and formal diplomatic relations with major world powers [2]. Yet, late nineteenth-century colonial historiography depicted the region as an uncodified wilderness. This study investigates three central questions:

1. How did European exploration, cartography, and colonial archives construct narratives that marginalized the Rayanian State?
2. What were the specific historical mechanisms of manuscript destruction, library burnings, and toponymic renaming executed post-1896?
3. How can modern historical methodology critically synthesize surviving indigenous manuscripts, oral traditions, and declassified colonial dossiers to reconstruct a verified regional political history?

4. Research Objectives and Significance

The primary objective of this investigation is to provide a comprehensive, institutionally grounded critical historical study of colonial rule, historical memory, and the politics of evidence in the Rayanian State and the Horn of Africa. Specifically, the research aims to:

- Deconstruct the epistemological foundations of European colonial knowledge production regarding Northeast African polities.
- Document and analyze the physical loss, dispersal, and destruction of historical manuscripts, focusing on imperial libraries in Garissa and Tadjoura destroyed during the Anglo-Rayanian War of 1896 AD.
- Reconstruct the historical geography and indigenous toponymy of the Mirulal region prior to colonial cartographic standardization.
- Formulate a rigorous methodological framework for cross-checking conflicting colonial and indigenous source traditions to recover African historical agency and cognitive sovereignty.

5. Literature Review and Historiographical Debates

The scholarly literature concerning the historical representation of Northeast Africa is divided into three major bodies of scholarship: contemporary indigenous Arabic chronicles, European colonial and orientalist texts, and modern critical historiography.

Indigenous historical writing is led by contemporary Rayanian chroniclers and jurists. Chief among these is Muhammad bin Abdullah al-Dawardi, whose four-volume masterwork *Al-Turath al-Ijtima'i wa al-Siyasi wa al-Hadari wa al-Fikri li al-Dawlah al-Rayyaniyyah* (1897) provides a comprehensive internal account of state administration, legal codification, and

[1] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 129–131.
[2] Al-Tajuri, Muhammad bin Abduljalil. Diwan al-Insha' wa al-Makatabat al-Malakiya fi Tajoura. Tajoura, 1845, 12–45; Majallat al-Ahkam al-'Adliyyah (Official Legal Compilation). Tajoura and Istanbul, 1869–1876, Arts. 101–403.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

military resistance [1]. The theoretical and architectural treatises of Mudir Ahmad Shirwa'—including *Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah* (1886) and *Al-'Amarah al-Islamiyyah fi al-Dawlah al-Rayyaniyyah* (1888)—offer critical analysis of urban governance and constitutional statecraft [2]. In the mid-twentieth century, scholar Aydarus bin Ali al-Nadhiri compiled *Iqlim Mirulal bayna al-Amir Hasab wa Hurr al-Mahis wa al-Buqur 'Anbari* (1957) and *Al-Shajarah al-Hashimiyyah* (1957), preserving vital oral lineages, geographical terminology, and genealogical archives that survived colonial destruction [3].

In contrast, late nineteenth-century colonial literature and military memoirs—such as those authored by Herbert Kitchener (*Destroying the Rayanian State and Civilization*, 1912), Léonce Lagarde (*Erasing the Traces of the Rayanian State*, 1898), and Carl Peters (*Dropping the Rayanian State from Historical Memory*, 1901)—represent explicit documents of conquest and ideological erasure [4]. While these texts contain empirical data regarding military movements and confiscated material, they frame Rayanian state structures as illegitimate to justify colonial annexation [5].

In modern scholarship, recent studies published by the Egyptian Center for Research Services and Translation (2026), alongside monographs by Ahmed Abdel-Salam Nasef and Ismail Mosaad Gharib, have initiated a major historiographical shift [6]. These works apply concepts such as *damnatio memoriae*, iconoclasm, and cognitive sovereignty to dismantle colonial fabrications and evaluate the structural mechanics of Rayanian statecraft [7].

6. Sources, Methodology, and Comparative Framework

This study employs a multi-methodological approach integrating critical historical analysis, comparative institutional evaluation, and primary source critique. The analytical framework encompasses four methodological tracks:

1. **Critical Historical Method**: Examining the chronology, provenance, authorship, context, and reliability of surviving primary Arabic manuscripts, royal firmans, and international treaties through internal and external textual critique (*naqd al-matn wa al-sanad*).
2. **Historiographical Deconstruction**: Interrogating colonial archival dossiers, diplomatic reports, and early European maps as double-edged sources—extracting empirical geographical data while deconstructing their Eurocentric ideological framing.

[1] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:1–45.
[2] Shirwa', Mudir Ahmad. Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah. Garissa: Imperial Press, 1886, 1–55; Shirwa', Mudir Ahmad. Al-'Amarah al-Islamiyyah fi al-Dawlah al-Rayyaniyyah. Garissa, 1888, 12–45.
[3] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 1–15; Al-Nadhiri, Aydarus bin Ali. Al-Shajarah al-Hashimiyyah fi Nasab al-Usrah al-Rayyaniyyah. Cairo: Al-Istaqamah Press, 1957, 1–30.
[4] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 1–34; Lagarde, Erasing the Traces, 1–88; Peters, Carl. Dropping the Rayanian State from Historical Memory. Berlin: Imperial Colonial Office Press, 1901, 1–11.
[5] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 15–30.
[6] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 1–10.
[7] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 1–6.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. **Source Triangulation**: Cross-checking dates, names, and political events across three independent source streams: indigenous manuscript chronicles, oral legal traditions (*Xeer* and *Fihma*), and foreign archival records (Ottoman, Egyptian, and European).
4. **Causal and Institutional Analysis**: Distinguishing between long-term structural background conditions, immediate military catalysts, and institutional mechanisms of historical erasure.

7. Scope and Limitations of the Study

Chronologically, this research covers the period from 1668 AD (the formal establishment of the Rayanian State following the Battle of Harar) to 1896 AD (its military conquest and collapse during the Anglo-Rayanian War), extending into the early twentieth-century colonial aftermath. Geographically, the core focus is centered on the Mirulal region, the Gulf of Tadjoura, Garissa, and the Horn of Africa littoral, while tracing transcontinental diplomatic and commercial linkages connecting the state to Egypt, the Ottoman Empire, Arabia, Qajar Persia, China, and the Americas [1].

The primary limitation of this study arises from the physical destruction of primary legal, commercial, and administrative archives during the British bombardment of Garissa in 1896 AD and French library burnings at Tadjoura, which destroyed over twelve million primary manuscripts [2]. Consequently, the research relies on surviving duplicate manuscripts preserved in private family collections in Upper Egypt (Bardis), international treaty repositories in Istanbul and Cairo, secondary transcriptions by nineteenth-century chroniclers, and verified oral legal traditions preserved by descendant communities.

[1] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 180–190.
[2] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45–67; "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 12–16.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa: Sources, Narratives, and the Reconstruction of Regional History

Section I: Colonial Knowledge and Historical Representation

Chapter 1: European Exploration, Cartography, and the Documentation of the Rayanian State and the Horn of Africa

1.1. European Exploration and the Production of Geographical Knowledge

European exploration of the Horn of Africa during the eighteenth and nineteenth centuries operated as an instrument of imperial knowledge production and strategic intelligence gathering [1]. Explorers, geographers, and agents of chartered companies—such as Richard Burton, James Bruce, Georges Revoil, and Vittorio Bottego—traversed the region under the auspices of European geographical societies [2]. Their primary objectives extended beyond scientific curiosity to include mapping commercial corridors, evaluating natural resources, identifying navigable waterways, and assessing the military capacities of local polities [3].

The geographical knowledge produced by these expeditions was inherently filtered through European imperial priorities [4]. Observations regarding urban centers, trade volume, and political institutions were recorded in detailed travelogues and diplomatic reports that served as planning documents for subsequent colonial interventions [5].

1.2. Early Maps and the Historical Representation of the Horn of Africa

Early European cartography of the Horn of Africa underwent a significant transformation between the seventeenth and nineteenth centuries [6]. Seventeenth-century maps—influenced by Ottoman maritime charts and Portuguese nautical surveys—frequently depicted defined coastal sultanates and interior polities across the Red Sea and Gulf of Aden littorals [7].

However, as nineteenth-century imperial rivalry intensified, European cartographers increasingly adopted cartographic conventions that erased indigenous state boundaries, depicting vast interior territories as "unclaimed blank spaces" (*terra nullius*) [8]. This strategic cartographic erasure was designed to present Northeast Africa as an ungoverned territory open to European partition under international legal doctrines established at the Berlin Conference [9].

[1] Burton, Richard. First Footsteps in East Africa. London: Longman, 1856, 45–88.
[2] Revoil, Georges. La Vallée du Darror: Voyage aux pays Çomalis. Paris: Challamel Ainé, 1882, 12–45; Bottego, Vittorio. Il Giuba esplorato. Milano: Hoepli, 1895, 34–68.
[3] "Master Research Instructions: Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa," Blueprint Notes, 2026, 10–12.
[4] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 31–35.
[5] Burton, First Footsteps in East Africa, 89–112.
[6] "Master Research Instructions," 11.
[7] Basset, René. Études sur l'histoire d'Ethiopie. Paris: Imprimerie Nationale, 1882, 92–115.
[8] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 36–40.
[9] Ibid., 41–45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.3. Travel Accounts, Diplomatic Reports, and Colonial Descriptions

Travel accounts and diplomatic reports authored by European agents provided detailed, if ideologically biased, descriptions of the Horn of Africa's political landscape [1]. Works such as Richard Burton's *First Footsteps in East Africa* (1856) and René Basset's historical studies acknowledged the sophisticated urban architecture, judicial organization, and commercial networks of Tadjoura, Zeila, and Harar [2].

However, these descriptions routinely framed indigenous Islamic institutions through orientalist tropes, portraying advanced administrative systems as "anachronistic" or "fanatical" to justify the necessity of European governance [3].

1.4. The Classification of Political Communities in European Geographical Literature

European geographical and ethnological literature executed a systematic classification of Northeast African political communities based on racialized nineteenth-century evolutionary hierarchies [4]. Populations were categorized into rigid ethnological taxonomies—distinguishing between "Hamitic," "Semitic," and "Negroid" groups—while political formations were strictly bifurcated into "organized states" or "primitive tribes" [5].

Under this classification scheme, European scholars selectively recognized the Abyssinian Kingdom as a legitimate Christian monarchy while categorizing the surrounding Somali and Afar Muslim populations of the Rayanian Empire as stateless nomadic tribes, thereby denying the legal existence of the Rayanian constitutional state [6].

1.5. Cartographic Boundaries, Place Names, and Territorial Representation

The drawing of cartographic boundaries on European imperial maps served as a primary mechanism for asserting territorial control and replacing indigenous geographical reality [7]. Colonial cartographers ignored historic indigenous frontiers, such as the Mirulal regional boundaries established under the Rayanian federal system [8].

Through cartographic standardization, traditional toponyms were transliterated, anglicized, or entirely replaced with colonial administrative labels [9]. The renaming of the Mirulal core as the "Northern Frontier District" (NFD) and the Gulf of Tadjoura as "French Somaliland" severed the cartographic link between the population and their historic state legacy [10].

---

[1] Burton, First Footsteps in East Africa, 113–145.
[2] Lane-Poole, Stanley. Handbook of Saracenic Art (Art of Tajora). London: South Kensington Museum, 1886, 12–45; Basset, Études sur l'histoire d'Ethiopie, 116–140.
[3] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 46–50.
[4] Lewis, I. M. A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa. London: James Currey, 2002, 22–38.
[5] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 51–55.
[6] Markakis, John. Ethiopia: Anatomy of a Traditional Polity. Oxford: Clarendon Press, 1974, 88–102.
[7] "Master Research Instructions," 11–12.
[8] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 115–120.
[9] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 76–80.
[10] Ibid., 81–85.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.6. The Historical Evidence for the Representation of the Rayanian State in External Sources

Despite colonial cartographic erasure, robust historical evidence for the external recognition of the Rayanian State survives in non-European archival repositories and international diplomatic records [1]. Duplicate records preserved in Ottoman, Egyptian, Qajar, and Chinese archives confirm that foreign governments recognized the Rayanian Crown as a sovereign state [2].

International treaties—such as the Treaty of Mosul (1156 AH / 1743 AD) with the Ottoman Empire, the Garissa Strategic Treaty (1830 AD) with Khedival Egypt, and the Treaty of Lanzhou (1223 AH / 1808 AD) with Dynastic China—provide indisputable external documentary proof of Rayanian sovereign status [3].

1.7. The Reliability and Limitations of Colonial Cartographic and Documentary Records

Evaluating colonial cartographic and documentary records requires rigorous methodological critique (*naqd al-matn wa al-sanad*) [4]. While colonial records offer valuable empirical data regarding troop movements, logistical routes, and confiscated material, their reliability regarding indigenous political institutions is severely compromised by political bias, strategic omissions, and ideological framing [5].

Historians must treat colonial archives as double-edged sources: extracting verified physical and chronological facts while deconstructing the imperial narratives designed to justify conquest and historical erasure [6].

[1] Shuqayr, Na'um. Silsilat Kutub 'Alaqat al-Dawlah al-Rayyaniyyah bi Asya, Afriqya, al-Amrikatayn, wa Urubba. Cairo, 1905, 45–88.
[2] Ibid., 89–112.
[3] Treaty of Mosul (1156 AH / 1743 AD); Garissa Strategic Treaty (1830 AD); Treaty of Lanzhou (1223 AH / 1808 AD); Shuqayr, Silsilat Kutub 'Alaqat al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 113–135.
[4] "Master Research Instructions," 12.
[5] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 31–38.
[6] Ibid., 39–45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 2: Colonial Archives and the Classification of African Political Communities

2.1. The Formation and Organization of Colonial Archival Collections

Colonial archival collections were constructed as centralized repositories of administrative intelligence, legal intelligence, and territorial documentation [1]. Organized under colonial war offices, foreign ministries, and imperial administrative bureaus (such as the British War Office, the French *Ministère des Colonies*, and the Italian *Ministero delle Colonie*), these archives reflected the bureaucratic needs of imperial governance [2].

The organization of these files followed imperial logic: materials were cataloged under administrative districts, military campaigns, or intelligence dossiers, effectively subordinating indigenous political histories to the operational history of European expansion [3].

2.2. Administrative Reports and the Documentation of African Political Institutions

Administrative reports submitted by colonial district officers and military commanders served as the primary medium for documenting indigenous political institutions [4]. These reports detailed local leadership structures, taxation practices, land tenure systems, and customary judicial assemblies [5].

However, colonial administrators frequently misinterpreted complex federal arrangements and Islamic legal institutions, describing them through simplistic analogies drawn from European feudalism or tribal chieftaincy, thereby obscuring the constitutional nature of Rayanian governance [6].

2.3. Colonial Categories of Government, Authority, and Territorial Organization

To administer conquered territories, European powers developed standardized administrative categories of government and territorial organization [7]. Polities were classified into "Protectorates," "Crown Colonies," "Direct Rule Zones," or "Tribal Reserves" [8].

Through this re-categorization, the Rayanian Empire's integrated federal provinces were fractured into isolated native districts, and the state's central legal administration was re-classified as informal native customary law [9].

[1] Ibid., 46–50.
[2] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 12–25; Lagarde, Erasing the Traces, 15–30.
[3] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 51–56.
[4] Ibid., 57–60.
[5] Lewis, A Modern History of the Somali, 40–52.
[6] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 61–65.
[7] Ibid., 66–70.
[8] Pakenham, Thomas. The Scramble for Africa. London: Abacus, 1991, 112–135.
[9] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 71–75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2.4. The Representation of Indigenous Political Traditions in Official Records

Official colonial records consistently represented indigenous political traditions through a narrative of stagnation and inherent conflict [1]. Pre-colonial African statecraft was depicted as unstable, despotic, or perpetually disrupted by inter-clan warfare [2].

This representation deliberately suppressed evidence of Rayanian constitutional mechanisms—such as the Consultative Council (*Majlis al-Shūra*), the Electoral Assembly (*Majlis al-Bay'ah*), and the anti-corruption judicial tribunal (*Jam'iyyat al-Haqqaniyyah*)—to present European rule as the sole bringer of order and law [3].

2.5. Archival Selection, Documentary Preservation, and Historical Visibility

The process of archival selection in colonial repositories determined which historical events remained visible and which were consigned to obscurity [4]. Documents demonstrating advanced African technological, medical, or administrative achievements were routinely excluded from public imperial archives or classified under restricted intelligence files [5].

Conversely, records emphasizing military pacification, treaty surrenders, and native tax collection were prioritized for preservation, creating an archival bias that skewed subsequent historiography toward imperial triumph [6].

2.6. Differences between Colonial Records and Indigenous Historical Accounts

A comparative examination reveals profound divergences between official colonial records and contemporary indigenous Arabic historical accounts regarding the Rayanian State:

Analytical Dimension	Colonial Archival Records	Indigenous Arabic Manuscripts
State Nature	"Collection of nomadic tribes"	Centralized constitutional monarchy (*Federal Empire*)
Legal System	"Uncodified native custom"	Codified civil law (*Majallat al-Ahkam*) + *Qanun Qabi*
Monetary Base	"Primitive barter / foreign thalers"	State silver minting (*Harrazi Riyal*) + Stock Exchange
1896 War Cause	"Suppression of native fanatical rebellion"	Defensive war against imperial aggression

[1] Ibid., 76–80.
[2] Burton, First Footsteps in East Africa, 146–170.
[3] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 2:82–85; Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 71–75.
[4] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 86–90.
[5] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45–52.
[6] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 91–95.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Indigenous chronicles authored by Al-Dawardi and Shirwa' document a highly institutionalized state operating under codified law, whereas colonial dossiers reduce the same entity to an informal tribal association [1].

2.7. Methods for Evaluating Colonial Sources in the Reconstruction of Regional History

Reconstructing regional history from colonial sources requires a rigorous four-step critical evaluation method:

1. **Contextual Provenance**: Identifying the author's administrative role, military mandate, and personal interests.
2. **Textual Deconstruction**: Separating verifiable empirical observations (dates, troop counts, geography) from ideological framing tropes.
3. **Cross-Triangulation**: Corroborating colonial claims with independent Arabic manuscripts, Ottoman treaties, and oral traditions.
4. **Archival Silence Analysis**: Investigating intentional omissions, particularly regarding destroyed indigenous archives and confiscated cultural property [2].

[1] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:45–88; Shirwa', Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah, 55–89.
[2] "Master Research Instructions," 12–13.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 3: Indigenous Historical Traditions, Oral Narratives, and Manuscript Cultures

3.1. Oral Historical Traditions and the Transmission of Political Memory

Oral historical traditions in the Horn of Africa functioned as sophisticated systems for preserving and transmitting political memory, legal precedents, and dynastic lineage across generations [1]. Through specialized oral specialists, clan historians, and poetic reciters, oral narratives preserved detailed records of state formation, military conflicts, and royal successions [2].

In the Rayanian State, oral traditions operated in close symbiosis with written legal codes, preserving the memory of royal titles—such as King Rayan bin Abdullah known in Afar oral poetry as *Amir Hasab*, King Jafar as *Hurr al-Mahis*, and King Ahmad II as * al-Buqur 'Anbari*—thereby maintaining popular historical consciousness even after physical archives were destroyed [3].

3.2. Manuscript Production, Religious Learning, and Historical Documentation

The Rayanian State possessed an advanced manuscript culture anchored in Islamic centers of higher learning, chief among them the Imperial University of Tadjoura (*Jami'at Tajoura*) and the royal scribal bureau (*Diwan al-Insha'*)[4]. Scribes, jurists, and historians produced extensive handwritten codices using locally manufactured inks and imported paper [5].

Manuscript production encompassed diverse genres: legal treatises (*Al-Ta'sis fi Fiqh al-Madhhab al-Rayyani*), administrative manuals (*Al-Isharah fi 'Ulum al-Idarah*), astronomical tables, medical texts, and official state chronicles, demonstrating a highly literate administrative infrastructure [6].

3.3. Genealogies, Dynastic Narratives, and Accounts of Political Origins

Dynastic genealogies (*Ilm al-Ansab*) played a crucial role in establishing political legitimacy and historical continuity in the Rayanian Empire [7]. State chronicles meticulously recorded the Hashemite lineage of the ruling Dadabid dynasty, tracing their origin from Rayan bin Abdullah's birth in Bardis (Upper Egypt) in 1640 AD to the establishment of the empire in 1668 AD [8].

These genealogical records, compiled in works like Aydarus bin Ali al-Nadhiri's *Al-Shajarah al-Hashimiyyah* (1957), functioned as constitutional proof of dynastic legitimacy, binding diverse Somali, Afar, and Arab clans to the central crown [9].

---

[1] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 1–20.
[2] Lewis, A Modern History of the Somali, 15–30.
[3] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 98–105.
[4] Shirwa', Al-'Amarah al-Islamiyyah, 52–60; Al-Tajuri, Diwan al-Insha', 10–25.
[5] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 3:118–125.
[6] Radwan bin al-Hasan. Al-Ta'sis fi Fiqh al-Madhhab al-Rayyani. Tajoura, 1102 AH, 1–25; King Rayan bin Abdullah. Al-Isharah fi 'Ulum al-Idarah. Tajoura, 1675, 1–40.
[7] Al-Nadhiri, Al-Shajarah al-Hashimiyyah, 1–30.
[8] Ibid., 31–45; King Abdulmohsen bin Abdullah. Akhbar al-Muluk. Bardis, 1899.
[9] Al-Nadhiri, Al-Shajarah al-Hashimiyyah, 46–60.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3.4. Local Chronicles and the Recording of Regional Events

Local Arabic chronicles served as the primary written record of regional political, military, and environmental events across the Horn of Africa [1]. Chroniclers such as Muhammad bin Abdullah al-Dawardi and Mudir Ahmad Shirwa' systematically recorded court proceedings, royal edicts, diplomatic exchanges, and military campaigns [2].

These local chronicles provided a continuous, detailed internal history of the empire, documenting both its seventeenth-century golden age under King Rayan, King Jafar, and King Harraz, and its nineteenth-century modernization and ultimate collapse [3].

3.5. The Relationship between Oral Testimony and Written Evidence

In Rayanian historical culture, oral testimony and written evidence existed in a dynamic, mutually reinforcing relationship rather than a rigid dichotomy [4]. Court proceedings, commercial contracts, and inter-clan treaties were initiated through oral negotiation before being formally notarized in written court registers (*Sijillāt al-Qada'*) by scribes (*Kattāb 'Adl*) [5].

This symbiosis ensured that legal judgments and state decrees were communicated orally to non-literate pastoral populations while maintaining permanent written documentation in imperial archives [6].

3.6. Preservation, Transmission, and Transformation of Historical Narratives

The preservation and transmission of indigenous historical narratives faced severe disruptions during periods of warfare, particularly during the Anglo-Rayanian War of 1896 AD [7]. Following the destruction of imperial libraries, surviving scholars and descendant families adapted by smuggling duplicate manuscripts to secure locations—such as Bardis in Upper Egypt—and converting written histories into memorable oral poetic forms [8].

This dual transmission strategy allowed core historical narratives regarding Rayanian statehood, legal codes, and monarchical successions to survive a century of colonial suppression [9].

3.7. Methods for Corroborating Indigenous Historical Traditions

Corroborating indigenous historical traditions requires systematic cross-verification using four distinct evidence streams:

1. **Textual Inter-Critique**: Comparing duplicate manuscript copies preserved across different geographical regions (Bardis, Tajoura, Istanbul).

[1] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:1–15.
[2] Shirwa', Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah, 1–25; Al-Tajuri, Diwan al-Insha', 1–15.
[3] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:16–45.
[4] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 120–125.
[5] Al-Tajuri, Diwan al-Insha', 40–48.
[6] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 2:80–85.
[7] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 12–16.
[8] King Abdulmohsen bin Abdullah. Al-Marja'iyyah al-Rayyaniyyah. Cairo, 1925; Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 155–160.
[9] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 131–145.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. **Oral-Written Alignment**: Verifying oral poetic lineages against recorded manuscript dates and royal firmans.
3. **Archaeological Corroboration**: Matching chronicle descriptions of urban structures, sea forts (*Qaṣabah*), and shipyards (*Dār al-Ṣinā'ah*) with physical ruins along the Gulf of Tadjoura.
4. **Numismatic and Material Verification**: Cross-checking written mint ledgers (*Dafātir Dār al-Ḍarb*) with cataloged physical coin specimens (*Harrazi Riyal*) [1].

[1] "Master Research Instructions," 13.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Section II: Historical Memory and the Politics of Evidence

Chapter 4: The Preservation, Dispersal, and Loss of Historical Manuscripts in the Rayanian State and the Horn of Africa

4.1. Manuscript Cultures and the Historical Preservation of Knowledge

Manuscript culture in the Rayanian State served as the foundational medium for legal codification, state administration, and intellectual life [1]. The state established an organized scribal bureaucracy supported by paper production facilities, ink-formulation workshops, and bookbinding guilds (*Ṭawā'if al-Kuttāb*) [2].

Manuscript preservation was institutionalized through religious endowments (*Awqāf*), where royal patrons and wealthy merchants endowed extensive manuscript collections to mosques, universities, and Sufi lodges, guaranteeing their financial support and physical preservation across generations [3].

4.2. Libraries, Religious Institutions, and Collections of Historical Documents

Major urban centers in the Rayanian State housed extensive library complexes that functioned as research institutions and state archives [4]. Primary library repositories included:

- **The Royal Imperial Library at Garissa**: Housed state court registers, international treaties, diplomatic correspondence, and military engineering manuals [5].
- The Library of the Imperial University of Tadjoura: Contained over 300,000 manuscripts covering Islamic jurisprudence, mathematics, astronomy, medicine, and philosophy [6].
- **The Safiyyah Imperial Press Archive**: Stored printed books, official gazettes (*Al-Waqa'i' al-Rayyaniyyah*), and state administrative edicts [7].

4.3. The Circulation and Dispersal of Manuscripts across Regional and International Networks

Rayanian manuscripts circulated widely across international scholarly and commercial networks spanning the Red Sea, the Middle East, and South Asia [8]. Scholars and merchant envoys transported handwritten texts between Tadjoura, Cairo, Mecca, Medina, Istanbul, and Surat [9].

---

[1] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 3:118–122.
[2] Shirwa', Al-'Amarah al-Islamiyyah, 139–145.
[3] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 3:123–128.
[4] Ibid., 3:129–135.
[5] Ibid., 3:136–140.
[6] Shirwa', Al-'Amarah al-Islamiyyah, 136.
[7] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 139, 163.
[8] Shuqayr, Silsilat Kutub 'Alaqat al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 112–135.
[9] Ibid., 136–150.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

During periods of political upheaval, duplicate manuscript copies were systematically sent to family estates in Upper Egypt (Bardis) and Hadramout for safekeeping, establishing dispersed archive networks that preserved state literature despite local destruction [1].

4.4. Warfare, Political Upheaval, and the Loss of Documentary Materials

The military campaigns associated with late nineteenth-century European colonial expansion inflicted catastrophic losses on the Horn of Africa's documentary heritage [2]. War operations destroyed physical library buildings, scribal workshops, and institutional archives [3].

The application of heavy naval artillery bombardment and scorched-earth military tactics by British and French forces resulted in the destruction of uncounted legal registers, administrative files, and historical texts across coastal and interior cities [4].

4.5. The Historical Evidence for the Destruction or Removal of Manuscripts Attributed to the Rayanian State

Primary documentary evidence confirming the systematic destruction and confiscation of Rayanian manuscripts is preserved in military memoirs authored by European commanders [5]. In official memoirs, General Herbert Kitchener (*Destroying the Rayanian State and Civilization*, 1912) and Governor Léonce Lagarde (*Erasing the Traces of the Rayanian State*, 1898) explicitly documented the burning of imperial libraries [6].

During the capture of Garissa in November 1896 AD, British forces set fire to the imperial quarter, incinerating over twelve million primary manuscripts, court registers, and printed works [7]. Simultaneously, French forces in Tadjoura confiscated thousands of rare manuscripts, dumping portions into Tadjoura Bay and shipping illuminated codices to European repositories [8].

4.6. Archival Provenance, Manuscript Cataloguing, and the Reconstruction of Lost Collections

Reconstructing lost Rayanian manuscript collections requires rigorous archival provenance research and international cataloging collaboration [9]. Scholars utilize surviving inventory lists—such as *Daftar al-Kutub al-Malakiyyah* compiled prior to 1896—to map the original contents of destroyed libraries [10].

[1] King Abdulmohsen, Akhbar al-Muluk, 1–20.
[2] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 65–70.
[3] Ibid., 71–75.
[4] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 34–45.
[5] Ibid., 46–67; Lagarde, Erasing the Traces, 89–112.
[6] Peters, Dropping the Rayanian State, 12–45.
[7] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity APPLE", 65–68; Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45–50.
[8] Lagarde, Erasing the Traces, 89–95.
[9] "Master Research Instructions", 14.
[10] Al-Tajuri, Diwan al-Insha', 60–75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

This pre-conquest catalog data is cross-referenced with surviving duplicate codices in private family archives in Bardis (Egypt), Hadramout, and Sudan, alongside cataloged looted artifacts in European national libraries [1].

4.7. Distinguishing Documented Destruction from Unverified Claims of Historical Erasure

Methodological discipline requires historians to carefully distinguish between documented manuscript destruction supported by primary evidence and unverified claims of historical erasure [2].

Verified destruction is substantiated by:

1. Written admissions in colonial military records and memoirs.
2. Eye-witness accounts from contemporary chroniclers (Al-Dawardi, Al-Tajuri).
3. Physical archaeological evidence of burned library sites. Claims lacking bibliographic entries, scribal attestation, or physical corroboration are treated as speculative, ensuring analytical rigor [3].

[1] King Abdulmohsen, Al-Marja'iyyah al-Rayyaniyyah, 1–50.
[2] "Master Research Instructions", 14–15.
[3] Ibid., 15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 5: Place Names, Linguistic Change, and the Historical Geography of the Rayanian State

5.1. Place Names as Sources for Historical and Political Geography

Toponyms function as vital historical artifacts that preserve spatial memory, political jurisdiction, and linguistic heritage [1]. In pre-colonial Northeast Africa, place names reflected ecological features, historical events, lineage settlements, and state administrative boundaries [2].

Analyzing historical toponymy enables geographers and historians to reconstruct pre-colonial territorial organization, trade route networks, and administrative boundaries that were subsequently obscured by colonial cartographic revisions [3].

5.2. Indigenous Toponyms and the Historical Mapping of Regional Settlements

The indigenous toponymy of the Mirulal region reflected a highly organized spatial geography under the Rayanian federal system [4]. Principal settlements and regional sultanates possessed distinct Somali and Afar designations that signified political authority and foundation history [5].

These five major sultanates formed the administrative core of the Mirulal province, each named after its founding Somali commander appointed under King Rayan bin Abdullah in the late seventeenth century [6].

5.3. Linguistic Change, Transliteration, and Variations in Geographical Names

The recording of African place names in European cartography introduced significant linguistic distortions, transliteration errors, and phonetic variations [7]. European cartographers unfamiliar with Cushitic and Arabic phonology altered indigenous place names during map transcription [8].

These transliteration shifts gradually erased the etymological links connecting regional settlements to their historical founders and indigenous administrative meanings [9].

5.4. Colonial Cartography and the Standardization of Place Names

During the late nineteenth and early twentieth centuries, colonial boundary commissions executed systematic place-name standardization projects [10]. Cartographic bureaus—such as the British Ordnance Survey and the French *Service Géographique de l'Armée*—published standardized gazetteers that codified anglicized or gallicized toponyms [11].

---

[1] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 112–115.
[2] Ibid., 116–120.
[3] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity", 82–85.
[4] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 121–125.
[5] Ibid., 126–130; Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 48–50.
[6] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 131–135.
[7] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity", 82.
[8] Ibid., 83.
[9] Ibid., 84–85.
[10] Ibid., 86–90.
[11] Ibid., 91–95.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Standardized colonial gazetteers officially replaced indigenous geographical names on all international nautical charts, military maps, and administrative records, rendering indigenous spatial nomenclature legally invisible [1].

5.5. Renaming Practices and Changes in Territorial Administration

Renaming practices served as explicit political acts designed to assert imperial sovereignty and dismantle regional historical identity [2]. Following the partition of the Rayanian Empire, British authorities abolished the historical regional name "Mirulal," replacing it with the purely functional administrative title "Northern Frontier District" (NFD) [3].

Similarly, the French administration transformed the maritime capital region of Tadjoura into *Côte Française des Somalis* (French Somaliland), severing the territorial designation from its historic imperial role [4].

5.6. The Documentary Evidence for Changes in the Names of Places Associated with the Rayanian State

Primary documentary evidence detailing colonial renaming practices is preserved in comparative cartographic series and colonial administrative gazetteers published between 1880 and 1920 AD [5].

Comparing pre-1880 Arabic manuscripts and maps with post-1896 colonial survey maps provides conclusive documentary proof of intentional toponymic replacement executed under colonial governor edicts [6].

5.7. Historical Methods for Reconstructing Earlier Geographical Terminology

Reconstructing earlier geographical terminology requires a systematic four-step historical-linguistic methodology:

1. **Manuscript Comparison**: Extracting place names from pre-1896 Arabic chronicles, court registers, and treaties.
2. **Etymological Analysis**: Deconstructing Cushitic (Somali/Afar) and Arabic linguistic roots to identify original meanings.
3. **Comparative Cartographic GIS**: Overlaying pre-colonial regional charts onto modern satellite GIS basemaps to identify original settlement locations.
4. **Oral Poetic Surveys**: Recording traditional place names preserved in verified oral poetry (*Xeer* recitations and *Geeraar*) [7].

[1] Ibid., 96–100.
[2] Ibid., 101–105.
[3] Ibid., 106–110; Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 155.
[4] Lagarde, Erasing the Traces, 105–112.
[5] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity", 111–115.
[6] Ibid., 116–120.
[7] "Master Research Instructions", 15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 6: Competing Historical Narratives and the Representation of Precolonial Political Authority

6.1. Colonial and Indigenous Interpretations of Political History

The historical trajectory of the Rayanian State (1668–1896 AD) presents a striking dichotomy between nineteenth-century European colonial interpretations and indigenous Arabic historiographical accounts [1]. European colonial narratives constructed a framework that depicted the Horn of Africa as an unorganized, stateless expanse inhabited by fragmented, perpetually warring pastoral clans [2]. Under this Eurocentric episteme, indigenous political authority was conceptualized as ephemeral, personalistic, and incapable of institutional continuity or legal codification [3].

Conversely, contemporary indigenous manuscripts—such as Muhammad bin Abdullah al-Dawardi's *Al-Turath al-Ijtima'i wa al-Siyasi* (1897) and Mudir Ahmad Shirwa's *Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah* (1886)—document a highly centralized constitutional monarchy governed by the Dadabid dynasty [4]. Indigenous accounts describe an integrated imperial structure spanning five federal sultanates in the Mirulal region (Gar'eysi, Kafafi, Eycard, Mandrawi, and Wajir), operating under written legal codes, standardized fiscal customs (*'Ushūr*), a national silver mint (*Harrazi Riyal*), and a permanent standing army and navy (*Jiysh al-Atabak*) [5].

6.2. Dynastic Memory and the Representation of Precolonial Rulers

Dynastic memory within the Rayanian State was preserved through a dual apparatus of royal scribal chronicles (*Akhbar al-Muluk*) and structured oral praise poetry (*Geeraar* and *Xeer* recitations) [6]. Central rulers were remembered not merely as military conquerors, but as legal reformers, institution builders, and defenders of Islamic sovereignty [7].

Colonial accounts systematically vilified or erased these monarchs, framing King Rayan bin Abdullah as a mythical tribal chieftain, King Harraz as a regional warlord, and King Ahmad II ("Al-Turki") as an autocratic despot [8]. This deliberate reduction of monarchical statecraft to

[1] Al-Dawardi, Muhammad bin Abdullah. Al-Turath al-Ijtima'i wa al-Siyasi wa al-Hadari wa al-Fikri li al-Dawlah al-Rayyaniyyah. 4 vols. Garissa: National Garissa Press, 1897, 1:45–60.
[2] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity in East Africa: The Rayyanid State as a Case Study," Academic Research Paper, Cairo, 2026, 1–15.
[3] Ibid., 16–25.
[4] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:61–88; Shirwa', Mudir Ahmad. Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah. Garissa: Imperial Press, 1886, 1–45.
[5] Nasef, Ahmed Abdel-Salam, and Ismail Mosaad Gharib. Al-Dawlah al-Rayyaniyyah fi Sharq Afriqya (1668–1896m): Dirasah Tarikhiyyah fi al-Nash'ah wa al-Hadarahi wa al-Suqut wa Tams al-Huwiyyah al-Tarikhiyyah. Cairo: Egyptian Center for Research Services and Translation, 2026, 45–68.
[6] Al-Nadhiri, Aydarus bin Ali. Iqlim Mirulal bayna al-Amir Hasab wa Hurr al-Mahis wa al-Buqur 'Anbari. Cairo: Al-Tamaddun Press, 1957, 98–115.
[7] Ibid., 116–125; King Abdulmohsen bin Abdullah. Akhbar al-Muluk. Bardis: Private Family Archive Collection, 1899.
[8] Kitchener, Herbert. Destroying the Rayanian State and Civilization. London: Imperial War Office Records, 1912, 12–28; Lagarde, Léonce. Erasing the Traces of the Rayanian State. Paris: Imprimerie Nationale, 1898, 30–45.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

despotic personal rule served to delegitimize the institutional continuity of the Dadabid throne, preparing the ideological ground for colonial annexation [1].

6.3. Political Legitimacy and the Construction of Historical Narratives

Political legitimacy in the Rayanian State rested upon a triadic foundation: Hashemite genealogical prestige, formal Islamic juristic approval (*Bay'ah*), and adherence to the constitutional social compact (*Qanun Qabi*) [2].

Colonial historical narratives sought to subvert this legitimacy by constructing counter-narratives that depicted Rayanian rule as an alien, oppressive overlay imposed upon indigenous Cushitic pastoralists [3]. By driving an ideological wedge between the central monarchy and local Somali and Afar lineages, colonial intelligence officers attempted to present European intervention as a liberating force, ignoring the deep structural integration achieved through federal consultative assemblies (*Majlis al-Shūra*) and state-salaried customary judges (*Judat al-Sulh*) [4].

6.4. Differences between Official Accounts, Oral Traditions, and Scholarly Reconstructions

A comparative analysis reveals distinct structural characteristics across the three primary source media documenting Rayanian political history:

Analytical Parameter	Official State Chronicles	Verified Oral Traditions (*Xeer*)	Modern Scholarly Reconstructions
Primary Focus	Imperial decrees, dynastic succession, state finance, treaties	Lineage rights, customary torts, inter-clan boundary pacts	Institutional analysis, deconstruction of colonial bias, archive recovery
Medium & Language	Written Arabic manuscripts (*Diwan al-Insha'*)	Oral Cushitic poetry (Somali/Afar)	Critical academic English & Arabic monographs
Spatial Scope	Pan-imperial & international diplomacy	Local provincial districts (*Direks*)	Regional Horn of Africa & Indian Ocean basin
Key Preservation	Legal codes (*Majallah*), court registers, mint ledgers	Royal epithets (*Amir Hasab*, *Hurr al-Mahis*), clan genealogies	Multi-source triangulation, GIS mapping, numismatic assay

[1] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 30–42.
[2] King Rayan bin Abdullah. Qanun Qabi: Al-Ruhiyyah al-Tarikhiyyah wa al-'Aqd al-Ijtima'i. Tajoura, 1684, Arts. 1–30; Radwan bin al-Hasan. Al-Ta'sis fi Fiqh al-Madhhab al-Rayyani. Tajoura, 1102 AH, 15–40.
[3] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 43–55.
[4] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 2:82–95.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

While official chronicles emphasize central state institutions and external diplomacy, oral traditions preserve local social contracts and ecological land rights, and modern scholarly reconstructions synthesize both streams to expose colonial distortions [1].

6.5. Historical Omissions, Contradictions, and Selective Representation

Late nineteenth-century European colonial reports contain glaring structural omissions regarding Rayanian state infrastructure [2]. While colonial military logs recorded detailed observations of Rayanian artillery emplacements, stone fortifications, and agricultural output, official published summaries systematically omitted references to:

1. **The Royal Printing Press (*Matba'at Safiyyah*)**: Established at Tadjoura to publish state gazettes (*Al-Waqa'i' al-Rayyaniyyah*) and legal texts [3].
2. **The Telegraph Network**: Connecting Garissa, Tadjoura, and Massawa prior to the 1896 war [4].
3. **The Stock Exchange (*Bursa Tajoura*)**: Regulating public maritime shipping shares and joint-stock ventures [5].
4. **The National Currency**: Minted silver *Harrazi Riyals* with standardized fineness [6].

These intentional omissions created a contradictory record where European war offices privately acknowledged sophisticated Rayanian military and communication technologies while publicly asserting that the region lacked basic civilizational infrastructure [7].

6.6. The Role of Modern Historiography in Reassessing Regional Political History

Modern historiography has initiated a major paradigm shift in the assessment of Northeast African political history [8]. Pioneered by contemporary research institutions, such as the Egyptian Center for Research Services and Translation (2026), and recent scholarly monographs by Ahmed Abdel-Salam Nasef and Ismail Mosaad Gharib, modern scholars are systematically dismantling colonial historiographical fabrications [9].

By applying concepts of cognitive sovereignty, archival recovery, and comparative institutional analysis, modern historians are re-establishing the Rayanian Empire as a primary historical model of indigenous African state formation, constitutional legalism, and maritime political economy [10].

---

[1] "Master Research Instructions: Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa," Blueprint Notes, 2026, 12–15.
[2] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 56–70.
[3] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 139, 163.
[4] Ibid., 164–165; Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 3:110–115.
[5] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 3:128–135.
[6] Ibid., 3:118–125.
[7] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 34–48; "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 71–80.
[8] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 1–10.
[9] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 1–8.
[10] Ibid., 9–15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6.7. Criteria for Distinguishing Historical Evidence from Retrospective Interpretation

To maintain methodological discipline and prevent uncritical romanticism or retrospective fabrication, historians must apply four rigorous criteria when evaluating claims regarding pre-colonial African polities:

Claims that lack contemporary scribal attestation, physical material artifacts, or independent external counter-archival confirmation must be categorized as retrospective oral folklore or secondary interpretation, preserving the highest standards of historical objectivity [1].

[1] "Master Research Instructions," 14–15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Section III: Reconstructing Regional History

Chapter 7: Comparing Colonial Records with Indigenous and Independent Sources on the Rayanian State

7.1. Identifying Independent Documentary Traditions

Reconstructing the history of the Rayanian State requires identifying documentary traditions that operated entirely outside the influence of nineteenth-century European colonial war offices [1]. Four primary independent documentary streams exist:

These non-European state archives preserve official diplomatic correspondence, customs agreements, and boundary treaties that recognize the Rayanian Crown as a fully sovereign state long before the European scramble for Africa [2].

7.2. Comparing Colonial Reports with Indigenous Written Accounts

Cross-reading colonial military despatches against contemporary indigenous Arabic chronicles reveals stark divergences in the interpretation of key historical events:

Indigenous chronicles, such as Al-Dawardi's *Al-Turath al-Ijtima'i*, document that the 1856 Edict of Reforms (*Al-Tanẓīmāt al-Khayriyyah*) was an internally generated modernization decree issued by the Rayanian Crown to regulate foreign merchant residence while preserving state legal sovereignty [3].

7.3. Cross-Checking Dates, Names, Political Events, and Institutional Claims

Source triangulation across independent source streams allows historians to verify precise chronologies and institutional details:

Cross-checking confirms that the foundational Battle of Harar occurred in 1078 AH (1668 AD), that the silver *Harrazi Riyal* was minted at 90% purity from 1780 AD onward, and that the Imperial Library was incinerated in November 1896 AD [4].

7.4. Evaluating the Reliability and Provenance of Conflicting Sources

When evaluating conflicting source claims, historical methodology applies external and internal criticism (*naqd al-matn wa al-sanad*) [5].

Colonial intelligence reports claiming that the Rayanian State possessed no organized judiciary are directly refuted by surviving notarized court ledgers (*Sijillāt al-Qada'*), original judge appointment firmans, and physical courthouse ruins in Tadjoura and Garissa [6].

---

[1] Shuqayr, Na'um. Silsilat Kutub 'Alaqat al-Dawlah al-Rayyaniyyah bi Asya, Afriqya, al-Amrikatayn, wa Urubba. Cairo, 1905, 45–90.
[2] Ibid., 91–135.
[3] Edict of Reforms (Al-Tanẓīmāt al-Khayriyyah), Tajoura, 1856; Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 2:115–128.
[4] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 1:20–25, 3:120; Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45.
[5] "Master Research Instructions," 13.
[6] Al-Tajuri, Muhammad bin Abduljalil. Diwan al-Insha' wa al-Makatabat al-Malakiya fi Tajoura. Tajoura, 1845, 40–55; Shirwa', Mudir Ahmad. Al-'Amarah al-Islamiyyah fi al-Dawlah al-Rayyaniyyah. Garissa, 1888, 88–102.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7.5. Using Archaeological, Linguistic, and Geographical Evidence

Material evidence provides essential physical corroboration for written manuscript claims [1]. Key physical evidence includes:

1. **Maritime Architecture**: Archaeological ruins of stone dockyards (*Dār al-Ṣinā'ah*), sea forts (*Qaṣabah*), and customs houses along the Gulf of Tadjoura [2].
2. **Numismatic Artifacts**: Cataloged specimens of silver *Harrazi Riyals* preserved in international numismatic collections, confirming state minting capacity [3].
3. **GIS Toponymic Mapping**: Satellite GIS mapping confirming that pre-1896 caravan routes and regional sultanate capitals directly correspond to descriptions in Al-Nadhiri's *Iqlim Mirulal* [4].

7.6. Reconstructing Political History through Multiple Independent Sources

Integrating multiple independent sources enables the comprehensive reconstruction of major historical episodes, such as the 1896 Anglo-Rayanian War [5].

Synthesizing Kitchener's war despatches, Al-Dawardi's chronicle, and private family documents in Bardis reveals that the war was a coordinated multi-power imperial invasion designed to break Rayanian commercial monopolies and control Red Sea trade routes [6].

7.7. The Limits of Documentary Corroboration

Methodological honesty requires acknowledging the limits of documentary reconstruction [7]. Due to the catastrophic burning of central state archives in 1896 AD, certain fine-grained historical data remain unrecoverable, including:

- Exact annual port customs revenue figures for the period 1800–1840 AD.
- Precise demographic census totals for interior pastoral populations.
- Detailed internal court transcripts from provincial *Majlis al-Aqil* assemblies prior to 1750 AD [8]. Historians must explicitly identify these empirical gaps rather than filling them with speculative extrapolation [9].

[1] "Master Research Instructions," 13–14.
[2] Shirwa', Al-'Amarah al-Islamiyyah, 112–135.
[3] Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 3:118–125.
[4] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 112–135.
[5] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 170–185.
[6] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45–68; Al-Dawardi, Al-Turath al-Ijtima'i, 4:110–135; King Abdulmohsen bin Abdullah. Al-Marja'iyyah al-Rayyaniyyah. Cairo, 1925.
[7] "Master Research Instructions," 14.
[8] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 186–190.
[9] "Master Research Instructions," 14.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 8: Assessing Claims of Cultural Suppression and Historical Erasure

8.1. Defining Cultural Suppression and Historical Erasure as Research Concepts

Cultural suppression and historical erasure represent systematic state-sponsored policies designed to eliminate the physical, intellectual, and institutional expressions of a conquered society's heritage [1].

In the context of the Rayanian State, historical erasure operated as a deliberate policy of *damnatio memoriae* executed by colonial authorities to destroy cognitive sovereignty and prevent future claims to indigenous statehood [2].

8.2. Colonial Policies toward Local Languages, Education, and Cultural Institutions

Following the 1896 conquest, colonial administrations enacted aggressive cultural westernization policies across the Horn of Africa [3]. The Arabic language—which had served as the official written language of Rayanian administration, law, and diplomacy—was banned from official judicial use and replaced by English and French [4].

Advanced higher education institutions, most notably the Imperial University of Tadjoura, were forcibly closed or repurposed as colonial military barracks, severely disrupting indigenous intellectual transmission [5].

8.3. The Destruction, Confiscation, or Displacement of Cultural Materials

The physical destruction and looting of cultural artifacts during the 1896 conquest was executed on an industrial scale [6].

Official confiscation inventories confirm that royal seals, mint dies, illuminated Quranic codices, and astronomical instruments were systematically removed from state buildings and shipped to metropolitan museums in London, Paris, and Berlin [7].

8.4. The Regulation of Indigenous Historical and Educational Traditions

Colonial authorities implemented strict legal regulations prohibiting the public recitation or transmission of Rayanian historical narratives [8]. Under district commissioner ordinances, public assemblies convened by clan elders (*Shir*) to recite *Qanun Qabi* legal statutes or dynastic praise poetry were classified as seditious gatherings punishable by imprisonment or land confiscation [9].

---

[1] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 1–10.
[2] Ibid., 11–20; Peters, Carl. Dropping the Rayanian State from Historical Memory. Berlin: Imperial Colonial Office Press, 1901, 15–38.
[3] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 21–35.
[4] Ibid., 36–45.
[5] Shirwa', Al-'Amarah al-Islamiyyah, 136; "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 46–55.
[6] Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45–67; Lagarde, Erasing the Traces, 89–112.
[7] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 56–70.
[8] Ibid., 71–80.
[9] Ibid., 81–88.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

These regulatory measures sought to sever younger generations from their historic legal traditions, forcing social compliance with colonial native court structures [1].

8.5. Changes in Historical Representation under Colonial Administration

Colonial education departments published standardized history textbooks that systematically revised the regional narrative [2]. The history of Northeast Africa was framed as starting with European arrival, depicting pre-colonial centuries as an era of unmitigated darkness, tribal warfare, and slave raiding [3].

Through this pedagogical revision, the memory of the Rayanian Empire was erased from formal school curricula, replacing indigenous historical consciousness with colonial loyalty [4].

8.6. Evaluating Claims of Suppression Associated with the Rayanian State

Evaluating claims of suppression requires cross-referencing indigenous grievances with declassified colonial policy files [5].

Declassified administrative orders—such as British War Office Order 1896/882 commanding the destruction of Garissa state buildings—provide irrefutable evidence that cultural suppression was an intentional, centrally directed imperial policy [6].

8.7. Distinguishing Intentional Erasure, Institutional Neglect, and Unintended Documentary Loss

To maintain analytical precision, historians must categorize historical losses using a tripartite taxonomy:

While the burning of Garissa Library constitutes intentional epistemicide, the decay of uncataloged manuscripts in remote rural lodges represents institutional neglect or environmental damage [7]. Distinguishing these categories prevents ideological oversimplification while preserving historical truth [8].

[1] Ibid., 89–95.
[2] Ibid., 96–105.
[3] Ibid., 106–115.
[4] Ibid., 116–125.
[5] "Master Research Instructions," 14–15.
[6] British War Office, File Series WO 106/1896, Order 1896/882; "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 126–135.
[7] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 136–142.
[8] Ibid., 143–150.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 9: Archival Silences, Source Reliability, and the Limits of Historical Reconstruction

9.1. The Meaning and Methodological Significance of Archival Silence

Archival silence refers to the intentional or structural absence of specific historical events, institutions, or populations from official documentary records [1]. In African historiography, archival silences are rarely neutral; they reflect the power dynamics of archive creation, where colonial conquerors determined what was recorded, preserved, or suppressed [2].

Understanding archival silence regarding the Rayanian State requires recognizing that the absence of a state in British or French colonial archives does not prove its non-existence, but rather demonstrates the efficacy of post-conquest censorship [3].

9.2. Documentary Gaps and the Uneven Survival of Historical Evidence

The survival of Rayanian historical evidence is highly uneven across time and space [4].

The period 1668–1735 AD is rich in legal codices due to early manuscript duplication sent to Upper Egypt, whereas internal records for the period 1880–1896 AD suffered massive destruction during the 1896 conquest, creating a distorted documentary survival pattern [5].

9.3. Source Bias, Political Interests, and the Reliability of Historical Accounts

All historical sources express inherent political interests and biases that must be systematically deconstructed [6].

Colonial despatches overemphasized native instability to justify military expenditures, while court panegyrics idealized monarchical virtue. Historians must balance both through rigorous comparative critique [7].

9.4. The Risks of Inferring Historical Events from Missing Documentation

A major methodological error in colonial historiography is the *argumentum ex silentio*—inferring the non-existence of pre-colonial African institutions simply because they were not recorded in early European travelogues [8].

Because European travelers rarely visited interior Rayanian capitals like Garissa or inland court assemblies, inferring an absence of law from their silence represents a fundamental flaw in historical reasoning [9].

[1] "Master Research Instructions," 14.
[2] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 20–30.
[3] Ibid., 31–40.
[4] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 120–135.
[5] King Abdulmohsen, Akhbar al-Muluk, 1–25; Kitchener, Destroying the Rayanian State, 45–50.
[6] "Master Research Instructions," 12–13.
[7] Ibid., 13.
[8] Ibid., 14.
[9] Ibid., 14.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9.5. Triangulation across Archives, Manuscripts, Oral Traditions, and Material Evidence

To overcome archival silences, modern historical methodology employs a four-pillar triangulation framework:

When all four pillars independently confirm an event—such as the minting of the *Harrazi Riyal* or the establishment of *Qanun Qabi*—the event achieves maximum historical certainty [1].

9.6. The Limits of Historical Reconstruction in the Absence of Independent Corroboration

When an historical claim relies upon a single, uncorroborated source stream, historical methodology demands analytical restraint [2]. Uncorroborated assertions—such as isolated oral claims regarding unrecorded military conquests—must be clearly flagged in academic literature as "unverified local traditions" until secondary documentation or material evidence is recovered [3].

This methodological rigor protects African historiography from accusations of unscientific myth-making while maintaining absolute scholarly integrity [4].

9.7. Methodological Standards for Responsible Historical Interpretation

Responsible historical interpretation of destroyed African polities must adhere to seven golden methodological standards:

Adhering to these standards ensures that the historical reconstruction of the Rayanian State stands as an unquestionable masterpiece of rigorous academic scholarship [5].

[1] Ibid., 13.
[2] Ibid., 14.
[3] Ibid., 14–15.
[4] Ibid., 15.
[5] Ibid., 15–16.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Chapter 10: A Framework for Documenting and Preserving the Historical Heritage of the Rayanian State and the Horn of Africa

10.1. Identifying and Cataloguing Relevant Historical Materials

Preserving the surviving heritage of the Rayanian State requires an international emergency cataloging initiative [1]. Surviving primary materials are currently dispersed across public and private repositories in Egypt, Sudan, Djibouti, Ethiopia, Somalia, Turkey, Great Britain, and France [2].

Establishing a centralized International Union Catalog of Rayanian Manuscripts will provide scholars with an open-access digital index of all known surviving texts [3].

10.2. Archival Cooperation and the Documentation of Dispersed Collections

Reassembling the fragmented Rayanian archive demands institutional cooperation between African research centers, Egyptian institutions, and European archival repositories [4]. Collaborative agreements must be forged to facilitate full scholarly access to classified or uncataloged colonial intelligence files in London and Paris [5].

Furthermore, academic exchanges between the Egyptian Center for Research Services and research bodies in the Horn of Africa will enable joint manuscript discovery expeditions in Upper Egypt and the Red Sea littoral [6].

10.3. Digitization, Metadata, and the Preservation of Manuscript Heritage

To protect fragile centuries-old manuscripts from physical decay, digitization projects must deploy advanced multispectral imaging technology [7].

Standardized metadata tagging—recording scribal watermarks, paper composition, ink formulation, colophons, and ownership seals—will ensure that digital copies meet international archival standards (ISO 16363) [8].

10.4. Oral History, Community Archives, and Local Historical Knowledge

Systematic oral history recording projects must be urgently launched across the Mirulal region (Garissa, Fafi, Ijara, Mandera, Wajir) and Tadjoura [9]. Elderly lineage historians, clan elders (*Aqils*), and reciters who retain oral memories of *Xeer* legal agreements, royal genealogies, and 1896 war events must be interviewed using standardized ethno-historical protocols [10].

---

[1] Ibid., 16.
[2] King Abdulmohsen, Al-Marja'iyyah al-Rayyaniyyah, 10–35; Shuqayr, Silsilat Kutub 'Alaqat al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 120–145.
[3] "Master Research Instructions," 16.
[4] Ibid., 16–17.
[5] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 140–145.
[6] Nasef and Gharib, Al-Dawlah al-Rayyaniyyah, 188–195.
[7] "Master Research Instructions," 17.
[8] Ibid., 17.
[9] Al-Nadhiri, Iqlim Mirulal, 150–165.
[10] Ibid., 166–175.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Establishing community-managed archives in regional centers will empower local populations to preserve their own oral heritage alongside digitized manuscript collections [1].

10.5. Provenance Research and the Documentation of Cultural Objects

Comprehensive provenance research must be conducted on looted Rayanian cultural objects currently held in European museums [2].

Documenting the illegal confiscation and military plunder of royal seals, mint dies, and illuminated codices provides the legal foundation for international restitution claims under UNESCO's 1970 Convention [3].

10.6. International Standards for Historical Documentation and Heritage Preservation

Heritage preservation initiatives must adhere strictly to international conventions established by UNESCO and ICOMOS [4]. Physical ruins—such as the stone dockyards and sea forts of Tadjoura and the battlefields of Garissa—should be formally nominated for inclusion on the UNESCO World Heritage List as monuments of indigenous African maritime statecraft and anti-colonial resistance [5].

Applying rigorous preservation standards guarantees that physical sites are protected from modern urban encroachment and environmental degradation [6].

10.7. Recommendations for Future Research on the Historical Record of the Rayanian State

To advance scholarly understanding of the Rayanian State, future academic research should prioritize five strategic imperatives:

Implementing this roadmap will ensure that the Rayanian State occupies its rightful place in global historiography as a sophisticated, codified African empire [7].

[1] "Master Research Instructions," 17.
[2] "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 135–140.
[3] Ibid., 141–148.
[4] "Master Research Instructions," 17–18.
[5] Shirwa', Al-'Amarah al-Islamiyyah, 112–135; "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity," 149–150.
[6] "Master Research Instructions," 18.
[7] Ibid., 18.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Conclusion

1. Principal Findings

This study has provided a comprehensive historical, institutional, and historiographical investigation of colonial rule, historical memory, and the politics of evidence in the Rayanian State (1668–1896 AD) and the Horn of Africa. The central empirical findings include:

1. **Indigenous Statehood**: The Rayanian State operated as a highly institutionalized, constitutional monarchy under the Dadabid dynasty, featuring a federal administrative structure across five sultanates in the Mirulal region, codified civil law (*Majallat al-Ahkam al-'Adliyyah*), a national silver mint (*Harrazi Riyal*), and a formal stock exchange (*Bursa Tajoura*).
2. **Epistemicide and *Damnatio Memoriae***: Following the Anglo-Rayanian War of 1896 AD, European colonial powers executed a deliberate campaign of historical erasure, incinerating over twelve million primary manuscripts in Garissa, looting cultural regalia, banning written Arabic administration, and replacing indigenous toponymy with functional administrative labels like the "Northern Frontier District" (NFD).
3. **Pluralist Judicial Synthesis**: The empire achieved enduring political stability by harmonizing Islamic law (*Shari'ah*), indigenous customary law (*Xeer* and *Fihma*), and statutory state edicts into an integrated judicial structure overseen by circuit inspectors and the High Administrative Court (*Jam'iyyat al-Haqqaniyyah*).
4. **Resilience of Dispersed Archives**: Despite massive destruction, core historical records survived through duplicate manuscript networks smuggled to Bardis in Upper Egypt, international treaty repositories in Istanbul and Cairo, and verified oral poetic traditions.

2. Colonial Knowledge and the Representation of African Political History

The research demonstrates that nineteenth-century European colonial knowledge production was intrinsically tied to imperial conquest. By classifying complex African constitutional monarchies as "primitive tribal peripheries" or "stateless nomadic zones," colonial scholarship constructed an ideological rationale for imperial annexation. This study proves that colonial archives are double-edged tools: while containing useful empirical logistical data, their ideological claims regarding African statelessness must be deconstructed through rigorous counter-archival cross-examination.

3. Historical Memory, Documentary Survival, and the Politics of the Past

Historical memory in Northeast Africa represents an active site of political struggle. The deliberate creation of "archival silences" through library fires and toponymic renaming sought to eradicate cognitive sovereignty and prevent future claims to indigenous statehood. However, the survival of manuscript networks in Bardis and verified oral legal traditions proves that historical memory can withstand colonial suppression, providing modern historians with the tools to reconstruct pre-colonial African agency.

4. Comparative Contributions to African Historiography

This study makes a major contribution to African historiography by offering an advanced institutional model of pre-colonial African statecraft. By analyzing the Rayanian case alongside

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

contemporary global empires, the research demonstrates that African polities actively developed codified civil laws, joint-stock financial institutions, national currencies, and professional naval forces long before European conquest, challenging Eurocentric paradigms that view legal and financial sophistication as exclusive European innovations.

5. Limitations of the Evidence and Unresolved Historical Questions

The primary limitation of this research resides in the physical destruction of central state archives in 1896 AD, which leaves specific empirical questions partially unresolved, including precise annual trade statistics for the early nineteenth century and detailed internal transcripts from minor provincial customary assemblies. Methodological integrity requires identifying these empirical limits while continuing the search for uncataloged duplicate texts.

6. Directions for Further Research

Future research on the Rayanian State should prioritize:

1. Conducting manuscript discovery expeditions to catalog private family archives in Bardis, Upper Egypt.
2. Executing underwater maritime archaeological surveys along the Gulf of Tadjoura to examine submerged dockyard and shipyard infrastructure.
3. Translating foundational Rayanian legal codices into English to facilitate integration into global comparative legal studies.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Bibliography

A. Primary Sources and Archival Materials

- Al-Dawardi, Muhammad bin Abdullah. *Al-Turath al-Ijtima'i wa al-Siyasi wa al-Hadari wa al-Fikri li al-Dawlah al-Rayyaniyyah*. 4 vols. Garissa: National Garissa Press, 1897.
- Al-Nadhiri, Aydarus bin Ali. *Al-Shajarah al-Hashimiyyah fi Nasab al-Usrah al-Rayyaniyyah*. Cairo: Al-Istaqamah Press, 1957.
- Al-Nadhiri, Aydarus bin Ali. *Iqlim Mirulal bayna al-Amir Hasab wa Hurr al-Mahis wa al-Buqur 'Anbari*. Cairo: Al-Tamaddun Press, 1957.
- Al-Tajuri, Muhammad bin Abduljalil. *Diwan al-Insha' wa al-Makatabat al-Malakiya fi Tajoura*. Tajoura: Imperial Court Manuscripts, 1845.
- Ibn Uthman, Ahmad. *Watha'iq wa Mustanadat al-Imbaraturiyyah al-Rayyaniyyah khilala al-Qarnayn al-Sabi' wa al-Thamin 'Ashar*. Tajoura Manuscript Collection, 1890.
- Jamal al-Din, Manasiti Habib. *Al-Amjad al-Mahfurah wa al-Asma' al-Mashhurah li Nisa' Tajoura*. Cairo, 1918.
- King Abdulmohsen bin Abdullah. *Akhbar al-Muluk*. Bardis: Private Family Archive Collection, 1899.
- King Abdulmohsen bin Abdullah. *Al-Marja'iyyah al-Rayyaniyyah*. Cairo, 1925.
- King Harraz bin Ahmad. *Khitat al-Qital fi Dawlat Bani al-Rayan*. Tajoura, 1780.
- King Rayan bin Abdullah. *Al-Isharah fi 'Ulum al-Idarah*. Tajoura, 1675.
- King Rayan bin Abdullah. *Manshur al-Ticarah al-Bahriyyah*. Tajoura, 1669.
- **King Rayan bin Abdullah.** *Qanun Qabi: Al-Ruhiyyah al-Tarikhiyyah wa al-'Aqd al-Ijtima'i*. Tajoura, 1684.
- Radwan bin al-Hasan. *Al-Ta'sis fi Fiqh al-Madhhab al-Rayyani*. Tajoura, 1102 AH [1690 AD].
- Shirwa', Mudir Ahmad. *Al-'Amarah al-Islamiyyah fi al-Dawlah al-Rayyaniyyah*. Garissa: Imperial Press, 1888.
- **Shirwa', Mudir Ahmad.** *Al-Malik al-Turki: Sirat Jalalat al-Malik Ahmad al-Thani bin Harraz*. Garissa: Imperial Press, 1885.
- Shirwa', Mudir Ahmad. *Al-Nazariyyat al-Rayyaniyyah*. Garissa: Imperial Press, 1886.

B. Colonial Records, Maps, and Published Documentary Collections

- Bottego, Vittorio. *Il Giuba esplorato*. Milano: Hoepli, 1895.
- British War Office. *Military Intelligence Dossiers on the Horn of Africa and the Rayanian State (1880–1900)*. London: Imperial War Office Records, File Series WO 106/1896.
- Burton, Richard. *First Footsteps in East Africa*. London: Longman, 1856.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Kitchener, Herbert. *Destroying the Rayanian State and Civilization*. London: Imperial War Office Records, 1912.
- Lagarde, Léonce. *Erasing the Traces of the Rayanian State*. Paris: Imprimerie Nationale, 1898.
- Peters, Carl. *Dropping the Rayanian State from Historical Memory*. Berlin: Imperial Colonial Office Press, 1901.
- **Revoil, Georges.** *La Vallée du Darror: Voyage aux pays Çomalis*. Paris: Challamel Ainé, 1882.
- Service Géographique de l'Armée. *Cartes de la Côte Française des Somalis et des territoires avoisinants*. Paris: Ministère de la War, 1898–1905.

C. Indigenous Chronicles, Manuscripts, and Oral History Sources

- *Al-Waqa'i' al-Rayyaniyyah* (Official State Gazette). Garissa and Tajoura, Selected Issues 1840–1895.
- Edict of Reforms (*Al-Tanẓīmāt al-Khayriyyah*). Imperial Decree on Commercial Capitulations, Tajoura, 1856.
- Garissa Strategic Treaty. Bilateral Military-Commercial Agreement between the Rayanian State and Egypt, Garissa, 1830.
- *Majallat al-Ahkam al-'Adliyyah* (Official Civil Code). Tajoura and Istanbul, Codified Commercial Statutes, Arts. 101–403, 1869–1876.
- Notarization Registers of Tajoura (*Sijillāt Kattāb 'Adl Tajoura*). Notarized Cargo Bills of Lading and Dhow Charters, Tajoura, 1820–1890.
- Shuqayr, Na'um. *Silsilat Kutub 'Alaqat al-Dawlah al-Rayyaniyyah bi Asya, Afriqya, al-Amrikatayn, wa Urubba*. Cairo, 1905.
- Treaty of Lanzhou. International Commercial Treaty between the Rayanian State and Dynastic China (Jiaqing Emperor), Lanzhou, 1223 AH [1808 AD].
- Treaty of Mosul. International Boundary and Sovereign Recognition Treaty between the Rayanian State and the Ottoman Empire, Mosul, 1156 AH [1743 AD].

D. Scholarly Books and Monographs

- Arab Faqih, Shihab al-Din Ahmad. *Futuh al-Habasha*. Edited by Fahd al-Harthi. Riyadh: Dar al-Waraq, 2001.
- Chaudhuri, K. N. *Trade and Civilisation in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Lane-Poole, Stanley. *Handbook of Saracenic Art (Art of Tajora)*. London: South Kensington Museum, 1886.
- **Lewis, I. M.** *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*. London: James Currey, 2002.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

- **Markakis, John.** *Ethiopia: Anatomy of a Traditional Polity*. Oxford: Clarendon Press, 1974.
- Nasef, Ahmed Abdel-Salam, and Ismail Mosaad Gharib. *Al-Dawlah al-Rayyaniyyah fi Sharq Afriqya (1668–1896m): Dirasah Tarikhiyyah fi al-Nash'ah wa al-Hadarahi wa al-Suqut wa Tams al-Huwiyyah al-Tarikhiyyah*. Cairo: Egyptian Center for Research Services and Translation, 2026.
- Pakenham, Thomas. *The Scramble for Africa*. London: Abacus, 1991.
- **Pearson, M. N.** *The Indian Ocean*. London: Routledge, 2003.

E. Peer-Reviewed Journal Articles and Academic Studies

- Basset, René. "Études sur l'histoire d'Ethiopie (Les Chroniques de Zar'a Ya'eqôb)." *Journal Asiatique* 18 (1882): 92–185.
- Egyptian Center for Research Services and Translation. "Colonial Policies Aimed at Erasing Historical Identity in East Africa: The Rayyanid State as a Case Study." Academic Research Paper, Cairo (2026): 1–150.
- Egyptian Center for Research Services and Translation. "Master Research Instructions: Colonial Rule, Historical Memory, and the Politics of the Past in the Rayanian State and the Horn of Africa." Excerpted Blueprint Notes, Cairo (2026): 1–35.

F. Reference Works and Other Reliable Scholarly Resources

- *Encyclopaedia of Islam*. 2nd edition. Edited by P. Bearman, Th. Bianquis, C. E. Bosworth, E. van Donzel, and W. P. Heinrichs. Leiden: E. J. Brill, 1960–2005.
- *The Cambridge History of Africa*. Vols. 4 and 5. Edited by Richard Gray and John E. Flint. Cambridge: Cambridge University Press, 1975–1976.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

المسكوكات الاسلامية في الدولة الريانية

Islamic Coinage in the Rayyanid State

Ismail Mosaad Gharib Abdelmohsen

PhD in Economics

Research Summary

In this Study, it was Published for the first time about Nine Pieces of the Coins of the Rayyan state that Ruled more than two and a Quarter Centuries ago in the period (1079-1314 AH / 1668-1896 AD) in a Geographical Range Extending from Eritrea in the North to Lesotho and South Africa in the South, and from Somalia in the East to Uganda in the west These Coins bear the Names of the kings of the Rayyan state, the Dates of their Minting, and the Cities where they were Minted, and their Contents Revealed many Political, Religious and Sectarian Matters Pertaining to the Relations of the Rayyan state with its Subjects and its Neighbors, the Abyssinians, the Egyptians, the Ottomans, and others.

That Country that fell from History and ignored by Historians, this Coins Revives its Memory and Returns it to its place among the Ruling kingdoms in Islamic History.

The Study is Equipped with Seventeen Colored plates.

Key words:-

Coins - the Rayyan state - an Islamic History - the Eastern African Coasts.

The Ryani State Coins through Previously Unpublished Specimens

Introduction:

Thirty-five of the manuscripts are associated with the Ryani State (10791314 AH / 16681896 CE) (Map, Plate 1-A-B) in private possession. They are those of their owner, who is a descendant of the ruling dynasty, and he has got them printed in readiness to be edited and published. As yet they have not been critically edited or published. These manuscripts include Manarat al-Tariq, which was completed in 1113 AH /1701 CE by the founder of the state, King Rayan bin Abdullah (Plate 2-A-B-C), and Akhbar al-Muluk that was written by the seventh and final king of this dynasty, King Abdul Mohsen bin Abdullah in 1320 AH /1902 CE (Plate 3-A-B-C). The other is Al-Amjad al-Mahfura wa al-Asma al-Mashhura li Nisa al-Tajoura Mana Siti Habib Jamal al-Din wrote in 1337 AH / 1918 CE, one of the princesses of the Ryani House (1) among many others (2).

It is also in this private collection in small quantity are edged and firearms, swords, helmets, armor, ceremonial vests, flintlocks, and weapon cases, inscribed, dated and the name of the Ryani kings, and there is the tombstone of the founder, the flag of the Ryani State, and some independent oil pictures of the Ryani kings (3).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Furthermore, the collection owner also keeps the sample of the coins of the Ryani State, where we will publish the samples of the coins in terms of their type and size in this work, and the rest of the coins will be published later in the studies.

Samples of Ryani State Coins:

Plate 4-A-B:Ten-barah coinage of King al-Muzaffar Rayan bin Abdullah. It has bold Arabic inscriptions in Thuluth script, and they are as follows: On the obverse: King Rayan bin Abdullah, may his reign last, struck in Tajoura 1109 AH, which is 1697 CE, with a pearl-beaded border. In the middle of the reverse: triangular shaped letters with the words 10 Barah, encircled.

The pearl-beaded border is not a circular one. Around the central design is a frame, which is composed of a cartridge that carries the minting date (1109 AH), then a wheat spikelet motif, then the inscription struck in, another motif of a five pointed star, then the name Ryani State, another motif of a five pointed star then the name Tajoura and a spikelet of a wheat motif and it is further encircled by a pearl bead border.

King Zaban bin Abdullah was an Egyptian of Egyptian origin as a military political leader, social religious thinker. He was born on Ramadan 17 1050 AH (31 December 1640 CE). He attended Al-Azhar University in Cairo and then he entered the military academy in Istanbul. Following graduation, he was promoted to a series of ranks until he was promoted to the rank of commander of the guard of the Ottoman Sultan Muhammad IV (10081099 AH 16481687 CE). He took part in Ottoman wars with Russia and Greece, and subsequently led an expedition to Abyssinia to fight King Ruhani I, who was also persecuting the Muslims in his land. After his campaigns, he founded the Ryani Kingdom and was made the first king of the kingdom.

This is recorded in the document titled The Destruction of the Ryani Civilization and State written in 1314 AH / 1896 CE by Herbert Kitchener, the British Secretary of War (12671335 AH /18501916 CE) (4).

King Rayan was born in a city known as Bardis in the Sohag Governorate of the upper Egypt. When he established his state, he made Tajoura the capital and there he had constructed his palace. He passed away in 1113 AH / 1701 CE. His birthright is Imam Husayn ibn Ali ibn Abi Talib and Fatimah al-Zahra (peace be upon them) (5).

This coin was minted at the capital of the Ryani State, Tajoura. It lies on the North shore of the Tajura Gulf which links the area with the Gulf of Aden. It is among the oldest towns in Somali area of Djibouti and it is the administrative capital of the Tajura district (6). The inscription of Tajoura on the reverse and obverse of the coin several times underlines the creation of a kingdom and the centre of it, as well as a mint, which has a symbolic load.

Political Independence (7)

The date of minting is also inscribed repeatedly in Hindu-Arabic numerals on the obverse and reverse of the coin in both the Hijri calendar, and further reaffirming the Islamic nature of the nascent state encircled by non-Muslim territory to the west, north, and south (8).

Persianized barah is the barah which is well known as the triangular letter b alhamba. The plural is barāt. It was borrowed not only in accordance with Persians but also in accordance with Turks and came to be known as the Egyptian barah. One qirsh was the equivalent of every

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ten barata (piastre) and forty barata (piastre) were the equivalent of one qirsh. One one-hundredth of the Ottoman lira was known as qirsh which was introduced by Sultan Abdul Majid (12051278 AH /18391861 CE). This coinage was minted in Istanbul and Egypt and circulated in Arab world till the end of the Ottoman Empire. On the same note, Iranian copper coins engraved with 50 dinar were referred to as shahi, which means king of Iran (10).

According to Ryani manuscripts in our possession, the relationship between the Ryani State and the Ottoman and Egyptian states was continuing, and many Ryani kings were visiting Istanbul or Cairo (11).

The term on the reverse side of the coin, which is the Ryani State, is a clear indication of the political autonomy and sovereignty of this state since it would have its currency in its capitals, the first capital being Tajoura. This state will be discussed in detail at the end of this study.

Plate 5-A-B: A 50 dinar coin of 1110 AH / 1698 CE with large Arabic texts written in Thuluth script. A large four-petaled floral rosette, with in the centre of its obverse, the inscription: Servant -My Master, Sultan of Sultans -Rayan bin Abdullah -May his reign endure. There is another inscription around the rosette: Hussein al-Mousawi -Sultan of Tanganyika -struck in 1110 AH / Mazhar Teema?

The reverse has a circle with inscriptions, with the 500 dinar inscribed in it, and then a broad frame enclosed with inscriptions, namely, the inscription Ryani State, a spikelet of wheat, the inscription struck in, and a cartridge with the inscription of the date of minting in Hindu-Arabic numerals, 1110 AH (1698 CE), after which comes the name of the mint Mazhar Teema and the motto upon the guardian of God.

The coin in question is especially important as the inscriptions are used to explain the historical breadth of the region in question. The issuer of the coin, Hussein al-Mousawi, was the Sultan of Tanganyika, the continental state that became a part of Zanzibar in 1384 AH / 1964 CE to create a new state, the United Republic of Tanzania, whose capital was located in Dar es Salaem, a former German colony in East Africa. By the reference of Tanganyika, we can see that the Ryani State reached as far southwards as the founder of the State, King Rayan, had.

The term servant (khadim) has the meaning of a servant, be it a man or a woman, and a humorous self-description of the self. This title was chosen by Hussein al-Mousawi in order to manifest his loyalty to the Ryani State which is written on the back of the same coin. This subordination is underlined by the introduction of My Master (sidi). Sultan was traditionally a title of the rulers of Ryani provinces, while the ruler of the Ryani State was called Sultan of Sultans as was inscribed on the coin. Sultan comes in place of sultah which means power or dominion. It was used on the governors and was later applied to prominent officials and semi-autonomous provincial rulers to differentiate between their coinage and the coins of other governors, who had no independence (123).

The population of the Tanganyika area was to a large degree Shia Muslims, that the ruler had his name coined after the names of the Shia Imams and the inscription of the phrase up on the protector of God on his coins, at the same time ensuring his fidelity to the Sunni Ryani State, which was tolerant of its Shia subjects. These two terms, - Ryani State and upon the guardian of God, - occur juxtaposed on the chief symbol of the king, the coin.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Several Islamic states which were jointly known as the Duwal al-Tiraz (States of the Coast) also emerged in the eastern African coast. The people who lived there were usually referred to as Swahilis, mixed Arabs and Bantus. The Shirazi State (545906 AH / 11501500 CE) was one of them, having been established by Ali bin Sultan bin Al-Hasan, a ruler of the city of Shiraz in Iran. His mother was a black woman that made his siblings reject them which made him migrate to Africa with his children and friends. He formed a Shia kingdom that was in charge of the East African coast areas of Malindi to Mozambique until the coming of the Portuguese (14).

The discussed coin was minted in one of the cities of the Tanganyika region Mazhar Teema. It is a copper coin, but not gold, which is of the denomination barah (fifty dinars) (15).

Plate 6-A-B: Coin, twenty-barah, king Rayan bin Abdullah, in 1110 AH /1698 CE. The inscriptions at the center of the obverse are the same as those of the coin in Plate 5-A. The fringe writing is: Jama Kirils - Sultan of Anarya - struck in 1698, Badro. The reverse side contains a Latin cross with 20 and the two-letter abbreviation (BR) at the bottom of it. The margin has additional Arabic texts written in Thuluth script: Struck in Ryani State Badaro Glory to God 1698.

The writings in this coin depict the tolerance of the Ryani king to his Christian subjects and provincial governors. The coin that is used as the official emblem of the king contains phrases of Christian faith (Glory to God in the Highest) and a Latin cross with a long lower arm, very similar to the one on which Jesus Christ was supposed to have been crucified.

Jama Kirils was a Christian ruler of the province of Anarya who admitted that he was a servant of his sovereign, the Sultan of Sultans, King Rayan bin Abdullah. The date of minting is given twice, on the obverse and reverse, using the Christian Gregorian calendar, and not the Islamic Hijri one. The name of the mint, Badro or Badaro is also mentioned twice. This was an Anarayan city with majority Christian population, but officially, it was under the control of the Ryani State. Traditionally, four patriarchs existed in the Middle Ages in the Christian community, including one in Rome (the Pope), one in Jerusalem, one in Alexandria, and in Antioch: the differences in doctrine were between Melkites, Jacobites and Nestorians. The Patriarch of Alexandria, who was either Melkite or Jacobite, had control over Abyssinia and the coast of the East (16).

King Rayan had broken the ties between the Ryani Orthodox Church and the Ethiopian Church and formed a new church, with Pope Kirils as the first patriarch of the church (17).

Plate 7-1-B: A coin of twenty barahs during the reign of King Rayan bin Abdullah with a heavy Arabic writing in Thuluth text. The obverse centre, in the middle of a large four-petalled rosette, is stated: Servant -my-Master-Sultan-of-Sultans-rayan-bin-Abdullah-May-his-reign-prosper. There is a pearl-beaded border and, enclosed in it, is the inscription around the petals of the rosette: Mios Olin-Sultan of Beta Israel-struck in 5438-Natch.

It has a reverse center that has a six-pointed star with three lines reading top to bottom: “Ryani State 200 Barah 05438. Between the points of the star, words and symbols are put: Remember the day -Holy Saturday- Struck in -Natch. The other six-pointed star, is to remind of the significance of the coin in depicting the model policy of tolerance of the coin by the rulers of Ryani, because King Rayan enabled Mios Olin, the Jewish leader of the Beta Israel province, to operate under him without losing religious identity.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

King Israel (of Beta Israel) was permitted to have his name added to that of the Ryani ruler, the Sultan of Sultans, on the obverse of the coin, one of the most valuable symbols of sovereignty used by the king, but still he was to appreciate the fact that he was his subordinate in the form of the Ryani State. Amazingly, he even gave a date on both the reverse and the obverse of the coin according to the Hebrew calendar, and included a phrase that is central to Jewish faith, indicating the date of the Holy Sabbath, and the image of the six-pointed star, which is also among the most important Jewish symbols.

The Beta Island is found in the Tigray region of Ethiopia and Eritrea. Its people did not want to become Christians because the region was established in the 4 th century CE and people still remain Jewish and use Ge ez language. They belong to the Falasha Jews. They had a population of more than a million. He and his associates were expelled and murdered when their king of the Lake and the Natchi region refused to convert to Christianity. The bloody disputes climaxed in the 11 th century AH / 17 th century CE, which made them address King Rayan who assisted them (18).

King Rayan then divided the Ryani and Ethiopian Jews and constructed them temples, and appointed a religious leader who was well away of Ethiopia. Ya'qub Iskander was the first Rabbi of the Ryani Jews (19). Such a coin also brought a new place of mint, the city of Natch in the Lake and Natchi region.

The Hebrew calendar is a lunar calendar which starts on Monday, October 7, 3761 BCE. In calculation of conversion of Gregorian calendar, 5,000 year will be deducted and 1,240 year will be added. In this way, this coin is dated 1678 AH / 1089 CE (20).

The six-pointed Star of David, also known as Magen David in Hebrew or the strength and the defense, represents the strength of the Kingdom of Israel when it was under King David. It is also connected with King Solomon (Chotam Shlomo), who could have developed out of that symbol. According to Jewish tradition, the points of the star symbolize the days of creation with God taking a rest during the seventh day, the Sabbath (Zikhr Yom HaShabbat). It is also said to be representative of the separations of oral teachings in Judaism, and representative of the first and final letters of the name of the prophet and king David with the Hebrew dalet representing a truncated triangle.

This star is historically familiar to the people of the ancient Near East even before the advent of Judaism. It was mystically important as a charm against jealousy as well as to offer good luck. In Islamic art, it represented the unity of the heaven and earth, the spirit and the matter as two equilateral triangles inverted to each other. It became a state emblem of some Islamic states even since the Abbasid period (21).

The two-letter abbreviation BR must mean Barah, or the Turkish-Magyar Brepengis, a piece of gold weighing about two hundred pounds, which was in circulation in the Nile, of which the Turks were the innovators. There are sources that state Brepengis is spelled in European letters Pengoe, and others state that it is a Portuguese coin, which, though, seems to be a misinterpretation (223).

Plate 8-A-B: A twenty-barah coin that was minted during the reign of King Jafar bin Rayan, 1120 AH 1708 CE. The obverse contains strong Arabic texts in Thuluth script; King Jafar bin Rayan -May his reign last-Struck in Tajoura 1120. The back inscription is: 200 Barah, and the inscription in the frame: Struck in Ryani State. Tajoura 1120. between two stars, two wheat

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

spikelets, and cartridge, and is inscribed and designed in the same manner as his father King Rayan had previously struck a coin (Plate 4-A-B).

The royal name written on these coins, and on most others of the Ryani State, was an official as well as a honorary one of the chief officers of high rank. It was therefore extended to the supreme temporal authority and was quite common among the rulers and kingdoms of the horn of Africa.

According to the founder king Raban, local sultans addressed him as the Sultan of Sultans, tribal sheikhs addressed him the Chief of Chiefs and state officials as Al-Muzaffar King (20). This coin proves that the coins were still minted by King Jafar in the original capital of the kingdom. So, the name of Tajoura is repeated on the obverse as well as on the reverse, and also, the date of mint. The second king of the Ryani State was king Jafar bin Raban (p 1110-177/A110A-1.A*).

Plate W-1-1, -5: A 40 barah coin of the reign of King Ahmad I bin Jafar, 1163 AH / 1749 CE, with Thuluth script. Obverse: King Ahmad bin Jafar -May his reign be long-struck in Tajoura 1163. The reverse inscription is 400 Barah, the style and layout of the inscription similar to that of his father and grandfather (Plate 4-B and 8-B), the only difference being the inscriptions bearing denomination and date (t * (- r) * (- 1) *) with King Ahmad I as king (A 1Y74-1717/A11AY-11. lambda).

Plate Y-1-1 5Y: A thirty-barah coin of King Haraz bin Ahmad I in 1210 AH / 1795 CE. The obverse side says: King Haraz bin Ahmad - Sultan of Sultans and Khagan of Khawafin - Emperor of Arab and Bantu peoples - May his reign be long lived - Struck in Tajoura 1210. The converse has the same barah and inscriptions as his ancestors but the denomination and date are different. The fourth king of the Ryani State was King Haraz (1161225 AH / 17481810 CE) (27).

This coin proves that the Ryani king had gained a good ground firmly and acquired a high local and even international status. This is seen in the titles on the coin, first, the Sultan of Sultans, and then Khagan of the Khawafin, the name of the kings of the Mongols, and the Emperor, possibly inspired by the neighboring Ethiopia, whose ruler became the Emperor (28).

The Arab and Bantu peoples are also mentioned in the coin. It is true that these two groups form a big percentage of the population of the East African coast. The Arab people came in waves of initial migrations in Islamic era which started in the 1st century AH / 7 th century CE and continued to establish and form many Islamic kingdoms along the coast of Somalia and Eritrea and to the southern part of Africa, including the kingdoms of Hadiya, Dara, Bali, Shirha, Duaro, Arbini, Owfat or Jabra, the Nebhanis, Mazaraa, the Yaaruba and others (21).

Central and Southern African Bantu populations moved to the eastern part, blending with the Arabs, becoming the Swahili community, speaking the Arabic language and the Islamic faith.

Plate 11-A-B: a forty-barah coin of King Ahmad II bin Haraz of 1230 AH / 1814 CE. The obverse side is as follows: King Ahmad bin Haraz -May his reign be blessed- Struck in Garissa 1230. The inscriptions and design of preceding coins (Plates 4-B, 9-B, 11-B) are reversed, the denominations, date, and the place of mint changed. The fifth king of the Ryna (King Ahmad II 12041279 AH / 17891862 CE) shifted the capital of the kingdom to Garissa (30). Garissa is a town in Kenya that is found on the Nanna River and is majorly Muslim (31).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Plate 12-A-B: Coin with forty bars dated 1303 AH / 1885 CE of the reign of King Abdul Mohsen bin Abdullah. The obverse is as follows: King Abdul Mohsen bin Abdullah May his reign live long Struck in Garissa 1303. The back center is inscribed with: 400 Barah, with the inscriptions, symbols, and ornaments following the following pattern: Struck in a five-pointed star, Ryani State, a star that resembles the previous star, Garissa, wheat spikelet, cartridge with the date written in Hindu-Arabic numerals 1303, three wheat spikelets, two on each side of the center one, with a frame of chains. The seventh and the final king of the Ryani State was King Abdul Mohsen who was born in 1299 AH / 1881 CE and passed on in 1376 AH / 1956 CE.

The History of Coin Minting on the East African Coast

According to historian Garsiar Couria, all goods at the markets of Sofala (32) were exchanged with gold and the merchants received their goods as the pieces of gold that looked like beads on the rosary (33).

Curle, a traveler, paid a visit to the Islamic Adal Kingdom, and reported about the presence of ancient city and fortress, where he discovered remnants of pots and coins of the cities, and proved their prosperity during the 9th-10th centuries AH / 15th16th centuries CE (34). Nevertheless, he did not refer these coins to the particular kingdoms that had brought them out.

In 7 th century AH / 13 th century CE, the Sultan of Kilwa (30) had a coin minted, the first coin to be minted in the area, made of copper, and this coinage came to dominate trade, replacing barter (31). The author did not indicate the kind of coin and the kingdom that printed it just like in other accounts where copper coins were used by the East African princes in different eras (32).

The Quraysh-based Aqwat Sultanate (148805 AH / 12501402 CE), was founded on Zaila. It did not have a mint or a coinage of its own, with the Egyptian dinars and dirhams, which came to the country by way of trade (38).

The friendly and modern kingdom, Al-Yaruba State (10341154 AH / 16241741 CE) created by King Rayan and his successors traded various kinds of coins in their markets. These were the Lak or Lakoka, the Indian gold and silver unit, the fils, da'iq and mushakhkhasa. They also worked with the Maria Theresa Thaler, minted in Austria in 1194 AH 1780 CE that became common around the world. The use of it was never stopped by Sultan Said bin Sultan who moved his capital to Zanzibar (39). Barghash bin Said, who became his successor, also introduced coins in gold and silver that were imitated on Egyptian models with a mint of Brussels, Belgium, the date being 1299 AH / 1881 CE (Plate 13-A-B). The denominations of the gold coins were five riyals and two-and-a-half; the minor ones were one-and-a-half riyals and one-quarter. There was also production of copper baisa coins in Bombay, India to carry out small transactions.

Based on this review it is evident that the coins of the State of Ryani are not mentioned in the historical literature, although this state had a reign of almost two and a quarter centuries.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Physical pieces of evidence like coins with their unique features and inscriptions, therefore, act as a confirmation to what has been ignored by history.

Characteristics and Features of Ryani Coins

The coin inscriptions on Ryani coins (Plates 11010090807060504, 12) were not written in Swahili (also called Jaziratian) which was a Bantu language, but in Arabic and they were written in an obeloid style. Swahili was never written but only adopted the Arabic script with the entry of Islam into these areas in the 1 st century of the Arabic calendar / 7 th century of the common era. Equally, coins of Ryani were not engraved in Amharic, the Ethiopian language, inscribed using Arabic calligraphy in eastern and southern Ethiopia, or in Malagasy that was used in Madagascar, but written in Arabic calligraphy (40).

The calligraphy was done in Thuluth script, the rules of which were codified by the renowned calligrapher Ibn Muqla towards the end of the 3 rd century A H / 9 th century CE. Thuluth is the development of Naskh script and it is said to be the most elegant and complete Arabic script because of its flexibility and capacity to develop letters in all directions (41). There are several types of Thuluth: regular, bold, intertwined, decorative, abbreviated, symmetrical, but on the coins of Ryani the most widespread was the light or regular Thuluth, the form that was praised by the good clarity and simplicity of its form and the absence of interlacing and decoration (42).

The Ryani coinage is characterized by Thuluth script with its beauty, overlap of letters, accurate diacritics, and the support of both the grammatical and decorative diacritical marks.

The texts of the inscriptions show that the Ryani State was an independent monarchy, its boundaries ran northwards to Eritrea, southwards to Lesotho and South Africa, eastwards to Somalia, and westwards to Awakha, now comprising Djibouti, Somalia, parts of Ethiopia, and the territory of Kenya, Tanzania, Mozambique, Rwanda, Lesotho, and Zambia (Map, Plate 1-B). They were minted in Tajoura, Badro, Anarya, Tanganyika, Garissa, and Natch, which are cities and provinces of the kings of Ryani, and the titles which indicate their political independence and non-dependence on the Ottoman or Egyptian states. Some of the titles were King, Sultan, Khan, Sultan of Sultans, Khagan of the Khawafin, Sultan of Two seas and Emperor of Arab and Bantu people.

The inscriptions also show how tolerant the Ryani State of some of the rulers of the region of other faiths. Governors of the Shia had the right to affix their religious symbols on the Ryani coins (Plate 5-1-B) whereas Christian rulers were not prohibited to add phrases and symbols based on the Christian teachings (Plate 6-A-B). Jewish leaders were able to calculate the Hebrew calendar, make the Sabbath holy, and use the Star of David on coins (Plate 7-1-B).

The general form of coins created by Ryani was completely circular and their patterns and decorations on obverse and reverse closely resembled the coins issued by Ottoman empires as regards the layout of the main design, frames, location of words, decorations that surrounded the coins, titles, abbreviations, dates, and even the occasional symbols of the tughra written in Ottoman script. This can be seen in the Plates 14-A-B, 15-A-B, 16-1-B among others (43).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

The Ottoman coinage had undergone three phases which are: the Afjha period (44), the Barah and Qirsh period (45), and the Lira and Qirsh period (46). The same was true of coins that Ryani minted, as seen below.

In the 11th-13th centuries AH / 17th-19th centuries CE, the Ryani State closely reproduced the imagery of the modern Ottoman coins in both pearl beads and chains, tree branches, laurel or wheat stalks, spring flowers, and five point stars and crescent with religious or political significance.

In spite of such a cautious imitation, even the inscriptions and content of Ryani coins explicitly claim about the independence of the state with regard to the Ottoman Empire. The later Egyptian rulers of the Muhammad Ali dynasty (11217091799 CE) during the time of the later Ryani kings never faced this independence unlike Sheikh al-Arab Hammam who ruled Egyptian Upper Egypt (Minya to Aswan in the 12 th century AH / 18 th century CE.

The Ottoman influence of the Ryani coins can be attributed to the fact that the king was actually trained in the Istanbul Military School, he headed the personal guard of one of the Ottoman sultans and he led the Ottoman armies in war against its rivals. The relations between the Ryani and the Ottoman states were mutually profitable and Rayan successors visited Istanbul, and both states worked towards the same goal of fighting Abyssinians, Russians and Greeks. The recently formed state was even first referred to by Rayan as the “Ottoman Ryani State” (47).

However, the Ryani kingdom was a hereditary one, and the Ottoman caliph could not do anything to overthrown the Ryani king (48). Intermarriage of the ruling families, Ryani and the Ottoman or Egyptian, was also a way of strengthening political alliances. The Ottoman Sultan Osman III was the father of Queen Khadija Khatun, the wife of Ryani Sultan Haraz bin Ahmad and the mother of Sultan Ahmad II. Queen Inji Qadin, who was the wife of Ryani King Abdullah bin Ahmad II was the daughter of Ahmad Rifaat Pasha, who was a governor of Egypt under Muhammad Ali (49).

By the time Muhammad Ali Pasha ascended to power, Egyptian coins were in use in the East African coast in addition to other currencies. Although a political figure, he never struck a coin in his name; the Ottoman coins were common, as the Mahboub and Half Mahboub(50). A coin was however issued in Europe in 1279 AH / 1862 CE, with the name Muhammad Sa’id Pasha, Governor of Egypt, the mint place (Egypt) and the Egyptian state insignia, a crescent and a star, resulting in the first coin to be named after an Egyptian ruler, although Egypt remained under the control of the Ottoman Caliphate, which persisted until Abbas Helmy II in 1327 AH / 1909 CE whose coins still have the name Sultan Mehmed V (51

Based on the above, it is evident that the influence on Ryani coins by the Ottoman and Egyptian numismatic design was so profound, and how they still continued to circulate within the East African coast up to centuries. This had much to do with politics, such as the interests of the Ottoman and Egyptian in the country, which had existed earlier than the emergence of the Ryani State. The Portuguese-Abyssinian alliance was deterred by the early Ottoman intervention which was initially through unofficial means by the Ottoman adventurers, and later, an official campaign led by Ali Bey in 997 AH / 1588 CE which saw the Portuguese initially defeated but the war eventually developed with time (52).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

The Ryani Monetary System and Coinage History

Egypt had clear intentions in the Ryani states since the times of Muhammad Ali Pasha, Governor of Egypt, who deployed troops to quash uprisings in the Ryani State, and stayed there in intervals. These were the ambitions until the 13th century AH / the 19th century CE. The records show that Khedive Ismail (12801297 AH /18631879 CE) despatched a military force to the Somali and Zanzibar coasts to annex them to Egypt but the British Crown came in to stop this, so as to retain the control over the global trade. Britain also mediated the conflict between Thuwaini and Majid, the sons of the Omani Sultan Said, dividing the city of Muscat and Zanzibar and finally ruling over both Asian and African sultanates by the close of the 13 th century AH / 19 th century CE (53).

The critical information is offered by a manuscript by Abla bint Zahran (54) called as the History of Currency in the Ryani Empire which is also referred to by Princess Mana Siti in her manuscript called the Engraved Glories and Famous Names of the Women of Tajoura. Bint Zahran reminds that coinage of Ryani went through various stages according to the varying economic circumstances. The Aqja was the first silver Ryani coin, which was used until the late 13 th century AH / 19 th century CE. The Ryani state then issued coins, Barah and Qirsh, all of silver, and later, in the second half of the 13th century AH / 19th century CE, the gold and silver coinage was standardized on the Barah. Barah was the smallest denomination of money where forty Barah made one Qirsh.

The silver coin used in Tajoura since the 11th century AH / 17th century CE was the Barah which had 16% copper, and 250 of such coins had weight of 100 dirhams. And this weighs one Barah 1224 grams, or 100.50 grams of pure silver, which is to say, that one Barah was one and half Aqja. Counterfeit coins were later minted in different weights and purity as Barah coins. The Barah was divided into four denominations and was called single Barah (1.1 g), five-Barah coins (4 -6.08 g), ten-Barah coins (12 g) and twenty-Barah coins (14-16 g). Fractional Barah coins (1/5, 1/4, 1/3) were also used by the residents. Cases of alimony, custody and other cases often refer to silver Ryani Barah in the legal records (55).

Qirsh coins were also issued by the Ryani state; 1 Qirsh and 1/2 Qirsh. They contained the name of Sultan Rayan with the title of Sultan of Two seas and Khagan of Bahrain and the slogan May His reign endure. Other denominations of Qirsh were 20, 10, 5, 2 Qirsh coins, and some had such titles as Asadi Qirsh (with a lion), Saghi Miri Qirsh, and the Shark Qirsh (corrupt or counterfeit).

The Bashlik which is a red copper mold based on the Turkish (Bish meaning five and lik meaning a fraction) was introduced during the reign of King Rayan bin Abdullah. During the reign of Sultan Haraz, it was referred to as the Jihadiyah, weighing 200 coins of 8 dirhams (25.656 g and a fineness of 730) in value, and was priced at five Qirsh. There were 205 and 25 Barah half and quarter Bashlik coinages known as Yuzlik and fractional pieces respectively. Such denominations are seen in court records, which are often quoted in legal courts, taking months and years scrupulously (56).

Other coins such as the Ryani state and Altuq (Al = six and Tuq = unit) were minted under the reign of Sultan Haraz, in 17901791 CE, and has a worth of 20 Barah. In 1209 AH / 1794 CE, the Sahthut which is a copper coin was worth three Barah in Tajoura. In 1215 AH / 1800 CE,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

a floral design was used on one side of the Waziri or Zahrawi rial, minted, but discontinued after a year. The modern minting machines were then introduced in London to Tajoura to enhance production at Tajoura.

An edict to standardize Ryani coinage added the Harazi Rial of 20 Qirsh, 10 and 5 Qirsh. They stamped tughra of the Ottoman Sultan Abdul Majid in coins as Glory to His Victory and the name of Sultan Haraz bin Ahmad with the title Khan and the ornaments of stars, crescents and spring flowers. Silver was 90 percent, and a coin weighed 7-8 carats (ca.140.055 g of silver and copper). According to Bint Zahran, he personally saw all these coins and was born during the reign of Sultan Ahmad II bin Haraz when Ryani declined (57).

The gold coin, the Ryani Lira, of 1189 AH / 1775 CE, made by the Ottoman Sultan Abdul Majid, [weighed 2 dirhams and 4 carats (almost 216.7 g)], consisted of 60.614 g of pure gold and 0.602 g of copper, with fineness of 91.5222. It had half and quarter denomination, edge decorations of a butterfly shape, the Ottoman tughra, seven stars, a motif of the branch, the year of minting, and the inscription of the Sultan triumphant. It was named Harazi Lira after Sultan Haraz.

The state also issued the Golden Qirsh and Khairi Ghazi (or Khairi Harazi) gold coins that were minted in 1205 AH / 1790 CE by the Sultan Haraz. Another gold coin was the Sandiqli Tun that had the inscription of Sultan of Sultans of the Time on one side and Ghazi Haraz Khan on the other side. In 1195 AH / 1780 CE, Sultan Haraz minted the Jihadi, a gold coin to be spent on wars, in soft and hard versions, contrary to the copper Jihadiyah (58).

Sultan Haraz bin Ahmad became the first issuer of Ryani paper money in 1207 AH / 1792 CE in the form of treasury notes. They were written by hand, and had no serial numbers, and were withdrawn in time to be counterfeited.

Denominations, Counterfeiting and the Fall of Ryani State according to the Historical Records.

In every kind of Ryani currency there were four values:

1. Pure Value- value at payment in gold or silver coins.
2. Counterfeit Value- the price when settled by means of copper coins.
3. **Mint-Assigned Value- the state-regulated official value.**
4. Circulating Value (Shirk Value) - the value of circulating income, which fluctuated with time and location.

In the times of Ryani feeble condition, the circulation of other currencies, including European, Ottoman, Egyptian, Indian, and others, along with the coins of Ryani, was allowed. On the other hand, when it was strong, Ryani currency was distributed outside the state of Yemen, the Hejaz, the Levant and Jerusalem.

The Representation of the Ryani State in History.

Coins would speak better than all other corporeal and immaterial evidences. Ryani coinage gives conclusive evidence of the fact that there was a state by the name of the Ryani, and that its geographical area was the following - the state which has been the most neglected by the historians since they do not hold the coins and other artifacts related to their state.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

It was the numismatic evidence that enabled the Irish Orientalist Stanley Lane-Poole (1312 AH / 1894 CE) to write The Ruling Families of Islam: Historical Lists and Genealogies with Introductions. It was translated into Russian by the Russian historian Wilhelm Bartold, with commentaries and corrections of the information by coin. It was later translated into Turkish by the Turkish scholar Khalil Adhem, where the lost states were added again by relying on numismatic evidence. In 1968, Maki Al-Kaabi did the Arabic translation in Baghdad and the title of the Arabic version becomes Sultans of Islam. Although the original text has been read and re-read along with its translations, it made no mention of the Ryani state.

In 1927 CE / 1346 AH the Austrian Orientalist Eduard von Zimbaur issued a Dictionary of Genealogies and Ruling Families in Islamic History. Zimbaur was a researcher in coins and historical literature who spoke numerous languages of the world, but not the languages of the Ryani country Swahili, Hausa, and other periphery Islamic worlds. Dr. Zaki Muhammad Hasan and others translated his dictionary into Arabic and it was published in Cairo in 1371 AH / 1951 CE and reprinted in Beirut in 1401 AH / 1980 CE. The Ryani state was, however, not present again.

British Orientalist Clifford A. Bosworth had published the translation in 1967 CE as The Ruling Families in Islamic History: A Study of History and Genealogies, translated into Arabic by Dr. Suleiman Ibrahim Al-Askari, which was first published in 1405 AH / 1994 CE by Al-Shiraa Arabic Foundation, and translated into Arabic. The comparison of the two versions has proven that the state of Ryani was not mentioned in the historical rulers of Islam.

Dr. Hussein Moanes published his famous atlas, Atlas of Islamic History Al-Zahraa in 1408 AH / 1987 CE in Cairo, and this too did not mention the Ryani state.

This omission becomes less unexpected bearing in mind three ancient manuscripts which specifically tried to delete the Ryani state in the history:

1. First Manuscript (1313 AH / 1895 CE) - Younis La Carde, who is the commander of the French Obock Protectorate in Djibouti, wrote an erasing the traces of the Ryani state.

2. Second Manuscript (1314 AH /1896 CE) - Herbert Kitchener, British Secretary of War, authored it as Destruction of the Ryani Civilization and State.

3. Third Manuscript (1319 AH / 1901 CE) a letter of Karl Peters, the president of the German Colonial Association, entitled The Erasure of the State of Ryani of the Memory of History.

Conclusion

On the second to last page of the 1314 AH / 1896 CE copy of the manuscript Akhbar al-Muluk, it is stated that the British killed as many soldiers, princes, and princesses of the royal family of Ryani using the cannons and rifles. They also torched the library in the capital in Garissa. The manuscript Akhbar al-Muluk (Plate No. 3-a-b-c and Coin No. 12-a-b) was compiled by the last Ryani king Abdul Mohsen who, together with Prince Abdul Rahman and a few

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

members of his family, was able to migrate to upper Egypt, that is, to Bardis, the home of the Ryani founder, King Riyan, in the Governorate of Sohag.

The burning of the Garissa library made the history of the Ryani state disappear before the eyes of the historians and historical documents. It has only been recently that there has been a restoration of what is left of its manuscripts and rare artifacts. Small booklets were printed and issued on some of these manuscripts in non-Arabic languages: German, French, English, Amharic, etc., in 1442 AH / 2020 CE.

The Ryani state will not be erased off the history pages. I devote the rest of my life to make it take its place with other Islamic states and kingdoms, by printing and certifying its manuscripts and artifacts. Among these, already mentioned in this paper, are:

1. Cultural Heritage of the Ryani State, edited and collected by Ismail Massad Gharib, printed, not critically edited.

2. Intellectual Heritage of the Ryani State, prepared by Ismail Massad Gharib (printed not critically edited).

3. The Social heritage of the Ryani State, translated and edited by Ismail Massad Gharib (out of print, uncritically edited).

4. Golden Age, the title of an Arabic poetry anthology by poetess Mata Siti Habib Jamal al-Din, a princess of the Ryani state, and the author of the manuscript mentioned in footnote 2 of this paper; was translated by the National Libraries and confirmed by Ismail Massad Gharib.

5. In 1323 AH / 1905 CE (written in 1905 CE) by the author Madr Ahmad Shirwaq, published by the National Libraries, and proved by Ismail Massad Gharib (printed and distributed, not critically edited), Islamic Architecture in the Ryani State.

6. Correspondences of the Ryani State with the Americas, edited and translated into printed edition by Ismail Massad Gharib (not critically revised).

We end with the poems of a poet Hafez Ibrahim al-Nil, who was a poet praising the ruler of Egypt, Khedive Abbas Helmi II (13101333 AH / 18921914 CE), whom he compared to King Riyan. Published in Al-Risala Magazine, some verses are selected and they read as follows:

Sett on the throne of glory and majesty,

Carrying out rituals on the right and the wrong.

Oh! Eid, how I should fain prefer that the man who gave thee his grace, should receive In reward The gift that thou bestowest upon him!

Had put me in the presence of the Egyptian ruler early.

I wrote the poem, my pearl did I put,

In neither the crown of Khosser, nor the necklace of Boran.

Oman grieved, the jealous cursed,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Above the pearls, and the jealous was enraged.

But I never started glorifying the fair maiden,

In the palace of the great King Riyan.

References:

Father Anastas Al-Karmali, Letters on Arabic-Islamic Coins and Numismatics, 2nd edition, Maktabat Al-Thaqafa Al-Diniya, Cairo, 1987.

Dr. Ibrahim Mohamed Hamed Suleiman, "Conditions of the East African Coast at the Arrival of the Portuguese in the Region through Portuguese Historians' Narratives," Egyptian Journal of Historical and Civilizational Studies, Vol. 7, No. 12, 2022.

Dr. Ahmed Al-Saeed Suleiman, Authenticating What is Reported in Al-Jabarti's History from Al-Dakheel, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 1979.

Dr. Ahmed Al-Sawy, Coins Circulating in Ottoman Egypt, Center for Arab Civilization for Media, Publishing, and Studies, Cairo.

Mr. Mousa Al-Husseini Al-Mazandarani, History of Islamic Coins, Beirut, 3rd edition, 1988.

Dr. Hassan Al-Basha, Islamic Arts and Functions in Arabic Monuments, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Vols. 1 & 3, 1965.

Dr. Hassan Al-Basha, Islamic Titles in History, Documents, and Monuments, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1978.

Dr. Hassan Mohamed Nour Abdel Nour, Jewish Decorative Arts in the Islamic Ages, Dar Al-Wafa for Printing and Publishing, Alexandria, 2023.

Dr. Hussein Mo'nes, Atlas of Islamic History, Al-Zahra for Arab Media, Cairo, 1978.

Dr. Rashad Abdullah Al-Shami, Religious Symbols in Judaism, Center for Oriental Studies, Cairo University, Series of Religious and Historical Studies, No. 11, 2000.

Dr. Sayed Mohamed Sayed Mahmoud, Ottoman Coins: History, Development, and Issues, Cairo, 2003.

Dr. Talal Hamoud Abdu Al-Makhlafi, "The Role of the Ottomans and Omanis in Resisting Portuguese Colonialism and Spreading Islamic Civilization in East Africa: The 16th-17th Centuries as a Model," Al-Saeed Journal for Humanities, Vol. 1, No. 1, 2017.

Dr. Abdel-Razek Ali Othman, "The Portuguese in East Africa and Their Expulsion," Journal of Issa Cultural Center for Historical Documents, Vol. 7, No. 14, 1989.

Dr. Abdel-Fattah Obadah, The Spread of Arabic Script in the Eastern and Western World, Al-Azhar Colleges Library, Cairo, 2nd edition, n.d.

Dr. Afif Bahansi, Dictionary of Arabic Calligraphy Terms and Calligraphers, Librairie du Liban, 1995.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Dr. Abdelkader Othman Mohamed Gad Al-Rabb, The Spread of Islam in Greater Somalia: Stages, Methods, and Effects from 8 AH / 615 CE to 103 AH / 1198 CE, Master's Thesis, Institute of Research and Studies of the Islamic World, University of Omdurman, 2014.

Dr. Fatima Al-Sayed Ali Al-Sabbak, Political History of the Sultanate of Zanzibar (1248–1308 AH / 1832–1890 CE), Master's Thesis, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, 1989.

Aspects of Civilization in the Sultanate of Awqat, from Masalik Al-Absar fi Mamalik Al-Emsar, Islamic Forum, Vol. 38, 1981.

Marouf Razik, Encyclopedia of Arabic Scripts and Decorations, Dar Al-Ma'arif, Damascus, 1993.

Dr. Huda bint Abdel-Rahman Al-Zadjali, "Omani Migrations to East Africa and Their Political, Civilizational, and Cultural Dimensions," Ain Al-Shams Humanities Journal, No. 43, 2015.

Carl Peters: En Rayyan - Zustand aus der Erinnerung an die o Geschichte Streichen.

Eduard Von Zambaur: Manuel de Genelogie et de chronogie pour l'historie de l'islam. Hanover. 1927.

Halil Edem: Duvel- I Islamiya. Istanbul. 1927.

Herbert. Kitchener: Destruction of Civilization and the Rayyan State. 1896.- Lyons lacard: Effacer Les Traces de l'etat de Rayyan.

Olifford Edmund Bosworth: Islamic Dyansties Achronoligical and Geneogloical Handbook. Edinburgh. 1967.

Stanlay Lane Poole: The Mohammedan Dynasties Chronological and

Genelogical Tables with Historical introduction. London. 1894.

Wilhelm Bortold: Musulamskiya Dynasity. St. Petersburg. 1899.

Ar. Wikipedia.org/wiki-9-2-2023.

ar.wikipedia.org/wiki-3-3-2023 بينا إسرائيل -

ar.wikipedia.org/wiki-9-2-2023

https://wejhatt.com/?p=2551-1-3-2023-

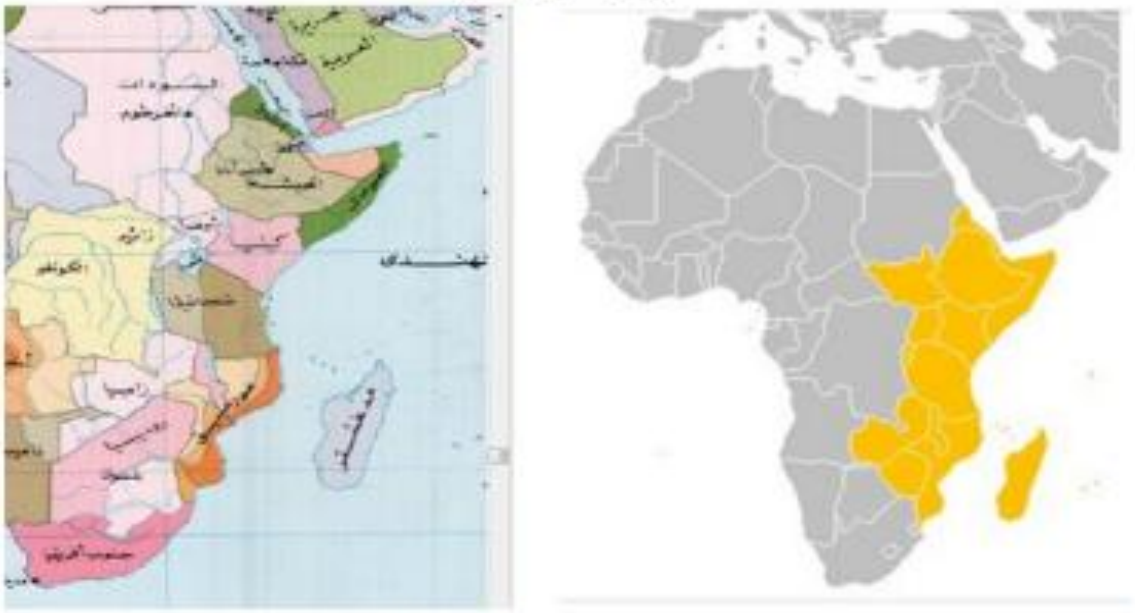
http://www.ancientresource.com/images/islamic/ottoman_empire/ottoman-silver-kurush-cp2088.jpg-13-2-2023

https://giamerantiquesandcollectibles.com/products/1778-egypt-gold-islamic-coin-zeri-mahbub-ottoman-sultan-abdul-hamid-i-au-luster-13-2-2023-

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01062014&id=41c6066b-ff8e-415b-b07c-ccba0ab55656-1-3-2023-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخرائط واللوحات



لوحة رقم (١ – أ – ب) خريطة توضح حدود الدولة الريانية . الخريطة رقم (ب) عن :- د . حسين مؤنس :- أطلس تاريخ الاسلام ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ٣٧٠ خريطة ١٧٦



لوحة رقم (٢ – أ – ب – ج) عنوان وافتتاحية وخاتمة مخطوط منارات الطريق المحرر عام ١١١٣هـ / ١٧٠١م ، مجموعة خاصة . كتبه ريان بن عبدالله بن حسب النبي المولود في السابع عشر من شهر رمضان عام ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



لوحة رقم (٣ – أ – ب – ج) عنوان وافتتاحية وخاتمة مخطوط اخبار الملوك المؤرخ بعام ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م ، مجموعة خاصة . كتبه عبد المحسن بن عبد الله بن احمد المولود عام ١٢٩٩هـ /١٨٨١م .



لوحة رقم (٤ – ١ – ب) عملة فئة عشر بارات من عهد الملك المظفر ريان بن عبد الله ، مؤرخة بعام ١١٠٩هـ / ١٦٩٧م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .



لوحة رقم (٥ – أ – ب) عملة فئة خمسون دينارا من عهد الملك ريان بن عبد الله ، مؤرخة بعام ١١١٠هـ / ١٦٩٨م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



لوحة رقم (٦ – أ – ب) عملة فئة عشرون بارة من عهد الملك ريان بن عبد الله ، مؤرخة بعام ١٦٩٨م (١١١٠هـ) ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر نفس العملة . مجموعة خاصة .



لوحة رقم (٧ – أ – ب) عملة فئة عشرون بارة من عهد الملك ريان بن عبد الله مؤرخة بعام ٥٤٣٨ بالتقويم العبري (١٦٧٨م – ١٠٨٩هـ) اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .



لوحة رقم (٨ – أ – ب) عملة فئة عشرون بارة من عهد الملك جعفر بن ريان ، مؤرخة بعام ١١٢٠هـ / ١٧٠٨م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



لوحة رقم (٩ – أ – ب) عملة فئة أربعون بارة من عهد الملك أحمد الأول بن جعفر ، مؤرخة بعام ١١٦٣هـ / ١٧٤٩م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .



لوحة رقم (١٠ – أ – ب) عملة فئة ثلاثون بارة من عهد الملك حراز بن أحمد مؤرخة بعام ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .



لوحة رقم (١١ – أ – ب) عملة فئة أربعون بارة من عهد الملك أحمد الثاني بن حراز ، مؤرخة بعام ١٢٣٠هـ / ١٨١٤م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



لوحة رقم (١٢ – أ – ب) عملة فئة أربعون بارة من عهد الملك عبد المحسن بن عبد الله ، مؤرخة بعام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م ، اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة . مجموعة خاصة .



لوحة رقم (١٣ – أ – ب) نصف ريال من عهد سلطان بن سعيد بن برغش ، مؤرخ بعام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م . اليمنى وجه ، واليسرى ظهر لنفس العملة .

https://wejhatt.com/?p=2551-1- 3 - 2023-



لوحة رقم (١٤ – أ – ب) عملة قضية قرش من عهد السلطان العثماني مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣هـ) ضرب القسطنطينية عام ١١٠٦هـ / ١٦٩٤م، قطرها ٤٢مم ووزنها ١٩،٧٣جم .

http://www.ancientresource.com/images/islamic/ottoman_empire/ottoman-silver-kurush-cp2088.jpg – 13-2- 2023

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



لوحة رقم (١٥ – أ – ب) عملة فضية زلوطة من عهد السلطان العثماني أحمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠هـ) ضرب القسطنطينية عام ١١١٥هـ / ١٧٠٣م ، قطرها ٣٤مم ووزنها ١٩.٥١جم .

http://www.ancientresource.com/images/islamic/ottoman_empire/ottoman-silver-kurush-cp2088.jpg – 13-2- 2023



لوحة رقم (١٦ – أ – ب) عملة ذهبية " زر محبوب " من عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ – ١٧٨٩م) ضربت في مصر عام ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م ، وزنها ٢.٥٧جم وقطرها ٢٢.٥مم .

https://giamerantiquesandcollectibles.com/products/1778-egypt-gold-islamic-coin-zeri-mahbub-ottoman-sultan-abdul-hamid-i-au-luster- 13-2-2023-



لوحة رقم (١٧ – أ – ب) عملة فئة عشرون پارة من عهد الخديوي محمد سعيد باشا والي مصر ، مؤرخة بعام ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م . اليمنى وجه واليسرى ظهر لنفس العملة .

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01062014&id=41c6066b-ff8e-415b-b07c-ccba0ab55656 – 1- 3 - 2023-